الحياة

محمدرضا الحكيمي محمد الحكيمي علي الحكيمي

BOBST LIBRARY
3 1142 01482 7045

AM 0004406 Code I-AR-BS-930368 Vol 4

29 NEW YORK UNIVERSITY

DATE DUE	DATE DUE

دفتر نشر فرهنگ اسلامی

Ḥakīmī, Muḥammad Riẓā

/al-Ḥayāh/

الحياة

موسوعةٌ، اسلاميّةٌ، علميّةٌ، موضوعيّةٌ، تُخطِّطُ مناهجَ الحياةِ الحُرّةِ الصاعدة، للفردِ والمجتمع، وتدعو الى دَعْمِ نظامٍ إنسانيٍّ صالح، في جميعِ آفاقِ الارض.

الجزءُ الرّابع

محمّدرضا الحكيمي محمّد الحكيمي علي الحكيمي

BP
161
.2
.H235
1981
v.4
c.1

- الحيـــاة
- محمّد رضا الحكيمي، محمّد الحكيمي، علي الحكيمي.
- الجزء الرّابع.
- ١٠٠٠٠ نسخة.
- الطبعة الاولى (١٤٠٨ هـ.ق ـ ١٣٦٧ هـ. ش).
- مكتب نشر الثّقافة الاسلاميّة (دفتر نشر فرهنگ اسلامی) ـ طهران

- حقوق الطّبع محفوظة للمؤلّفين.

الفهرست

الفصل ١٦ ـ الاسلام والنظام التكاثري الاترافي، كفاح رحب (٩) ٢٥

ـ التكاثر وتميع الشخصية الانسانية :

أ ـ فقد الشعور والاحساس ٢٥

ب ـ فساد العقل ٢٦

ج ـ قسوة القلب، عماه، الطبع عليه، وموته ٢٨

د ـ خفاء العيوب ٢٨

هـ ـ الفساد العام ٢٩

نظرة الى الفصل ٣١

ـ تنبيهان ٤١

الفصل ١٧ ـ الاسلام والنظام التكاثري الاترافي، كفاح رحب (١٠) ٤٣

ـ من احوال المتكاثرين والاغنياء وصفاتهم (١) :

أ ـ السكر بالمال والنعيم ٤٣

ب ـ فساد الدين وذهابه ٤٤

ج ـ البغي، البطر، الغفلة ٤٥

د ـ كثرة الذنوب ونسيانها ٤٧

هـ ـ الطمع ، والحرص ٤٨
و ـ البخل، الشح، النهم ٤٩
ز ـ الاخلاد الى الارض (ايثار الحياة البائدة على الحياة الخالدة) ٥٠
ح ـ عبادة الدرهم والدينار ٥٢
ط ـ الاختيال والاغترار ٥٣
ي ـ الجاه والشخصية الخياليان ٥٦
نظرة الى الفصل ٥٨

الفصل ١٨ ـ الاسلام والنظام التكاثري الاترافي، كفاح رحب (١١) ٦٤
ـ من احوال المتكاثرين والاغنياء وصفاتهم (٢) :
أ ـ تحطيم القيم المثلى انتصاراً للقيم التافهة ٦٤
ب ـ تكذيب الحق ومجابهة الثوار المحقين ٦٥
تنبيه ٦٥
ج ـ ازدراء دعاة الاصلاح وشيعة الفضيلة ٦٦
د ـ شنآن البؤساء والمحرومين وبغضهم ٦٧
هـ ـ اهمال التكاليف الدينية والاجتماعية والتخلي عنها وصد الناس
عن تجسيدها ٦٩
و ـ استقطاب المال وجعله المقياس ٧٠
ز ـ الفراغ والامل، لا السعي والعمل ٧١
ح ـ في شرك الشيطان واستحواذه ٧٢
ط ـ في مخالب الفتن والمحن ٧٣
ي ـ اهوال عظيمة :
١ ـ عند المساق ٧٤
٢ ـ في عرصات المحشر ٧٦
نظرة الى الفصل ٧٨

الفصل ١٩ ـ الاسلام والنظام التكاثري الاترافي، كفاح رحب (١٢) ٨١

ـ تفجير الحركات الرجعية والمفسدة وخلق التوتر الاجتماعي للغايات التخلفية

نظرة الى الفصل ٨٣

الفصل ٢٠ ـ الاسلام والنظام التكاثري الاترافي، كفاح رحب (١٣) ٨٧

ـ النفوذ في الحكم والتقنين

نظرة الى الفصل ٨٨

ـ تذييـــل هام : التبعية الاقتصادية وفرضها على الحكم والجماهير ٩١

الفصل ٢١ ـ الاسلام والنظام التكاثري الاترافي، كفاح رحب (١٤) ٩٣

ـ اعداء الانبياء هم الاغنياء

نظرة الى الفصل ٩٤

ـ انسانية الدين ٩٦

الفصل ٢٢ ـ الاسلام والنظام التكاثري الاترافي، كفاح رحب (١٥) ٩٨

ـ مجانبة الاغنياء والمترفين، اصل عظيم

تذييـــل : العلماء وحضهم على ترك مصاحبة الاغنياء ١٠٠

تذنيب : مقت الاغنياء الحاسم ١٠١

نظرة الى الفصل ١٠٤

ـ تنبـــيهات ١١١

ـ تذنيب ١١٣

الفصل ٢٣ ـ محدودية الامتلاك في التشريع الاسلامي (١) ١١٦

أ ـ التقسيم العام ١١٦

ب ـ الحد الالهي للاموال :

١ ـ بحسب المقاييس التكوينية ١١٨

٢ ـ بحسب المقاييس التشريعية ١١٩

تنبـــيهات ١٢١

نظرة الى الفصل ١٢٥

ـ مسائل :

الاولى: حلية القسم الالهي وحرمة مازاد عليه ١٢٩

الثانية : فلسفة الحلية والحرمة ١٣٠

الثالثة : الحلال في منطق القرآن الكريم ١٣١

الرابعة : تلازم الحلية والمحدودية ١٣١

الخامسة : المعيشة السالمة وكيفية طلبها ١٣٣

السادسة : الطلب التكاثري يعاكس الحلية ١٣٤

السابعة : شجب الاكتناز بحد الامتلاك كمّا ١٣٥

الثامنة : المال الكثير لايكون رحمة ١٣٥

التاسعة : المال الكثير لايكون خيراً ١٣٦

العاشرة : التكاثر سبيل الشيطان ١٣٦

الفصل ٢٤ ـ محدودية الامتلاك في التشريع الاسلامي (٢) ١٤٠

أ ـ مجاوزة حد القصد ورفضها ١٤٠

ب ـ تحديد الاموال من جهة تحديد الارباح ١٤١

ج ـ الجمع التكاثري للمال اسراف ١٤٢

د ـ التكاثر واخراجه المال من الحد الالهي ١٤٣

هـ ـ الربا واخراجه المال من الحد الالهي ١٤٤

نظرة الى الفصل ١٤٦

ـ تذييـــل : تعريف المال في الاسلام ١٥٤

ـ اشارات و تنبـــيهات :

١ ـ حرمة امتلاك المال الكثير وعدة من ملاكاتها ١٥٦

٢ ـ سورة «التكاثر» وفاجعة الغفلة عن مؤداها التربوي والاقتصادي والاجتماعي ١٥٨

٣ ـ لا اصالة للمال في الاسلام ١٥٨

٤ ـ الطاغوت الاصلي ١٥٨
٥ ـ الحكم الاسلامي والتنظيم الاقتصادي ١٥٩

الفصل ٢٥ ـ الاكتناز، مطاردة جبارة ١٦٠
أ ـ الاكتناز وشجبه
فائدة ١٦٣
نتيجة هامة ١٦٤
موقف حاسم في الاموال ١٦٥
ب ـ مقادير تقريبية ١٦٦
نظرة الى الفصل ١٦٨
١ ـ معنى الكنز و تحديده ١٦٨
٢ ـ استقلال الكنزعن موضوع الزكاة ١٦٩
٣ ـ مغزى آية الكنز التربوي (١) ١٧٢
٤ ـ مغزى آية الكنز التربوي (٢) ١٧٣
٥ ـ صلة الاكتناز والاسراف ١٧٦
٦ ـ الكنز والاكتناز وصلتهما بالعذاب الالهي ١٧٧
٧ ـ مقدار الكنز ١٧٩
٨ ـ حديث وايضاح ١٨١
٩ ـ الاقتصاد الاسلامي، توطئة وتمهيد ١٨٣
١٠ ـ عصر الصادقين «ع» ظروف مؤاتية ١٨٤
١١ ـ عصر الصادقين «ع» ظروف غير مؤاتية ١٨٥
١٢ ـ رأي شيخنا الكليني في الاموال ١٨٦
١٣ ـ الاجتهاد، واقعه وآفاقه ١٨٧
١٤ ـ الفقه التقليدي وطاقته ١٩٤
١٥ ـ ختام وتلخيص ٢٠١

الفصل ٢٦ ـ محدودية الاستهلاك في التشريع الاسلامي ٢٠٣

ـ (من الاخلاق الاقتصادية في الاسلام «١») :
أ ـ المحدودية في التصرفات المالية والنفقات ٢٠٤
ب ـ المحدودية في الاكل والشرب ٢٠٥
ج ـ المحدودية في الاواني والظروف ٢٠٧
د ـ المحدودية في اللباس ٢٠٧
هـ ـ المحدودية في الزواج ونفقاته ٢٠٨
و ـ المحدودية في البساط والفراش والاثاث ٢٠٩
ز ـ المحدودية في وسائط النقل ٢١٠
ح ـ المحدودية في السكن ٢١١
ط ـ السكن الزائد او الترفي وشجبه (رفض الاسراف في البناء) ٢١٢
ي ـ استهلاك المال في غير وجهه والتحذير منه ٢١٣
نظرة الى الفصل ٢١٥
ـ تذييـــل ٢١٧
ـ مطالب :
١ ـ الرصيد القرآني ٢٢١
٢ ـ الحد القوامي في السكن ٢٢٢
٣ ـ تخطيط عمران المدن في البلد الاسلامي ٢٢٢
٤ ـ سعة الدار لماذا ولمن ذا؟ ٢٢٣
٥ ـ ازمان واقتضاءات ٢٢٥
تنبـــيه ٢٢٦

الفصل ٢٧ ـ الاسراف والتبذير، مطاردة وشجب ٢٢٨
ـ (من الاخلاق الاقتصادية في الاسلام «٢») :
أ ـ نظرة عامة ٢٢٨
ب ـ تعريف الاسراف وحدوده ٢٣٠
ج ـ الردع عن التوفر على الاستهلاك والتمتع ٢٣٤
د ـ المسرفون وتضييعهم لحقوق الآخرين ٢٣٦

هـ ـ المسرفون مفسدون في الارض ٢٣٨
و ـ المسرفون لايحبهم الله تعالى ٢٣٩
ز ـ التبذير والنهي الحاسم عنه ٢٤١
ح ـ المبذرون اخوان الشياطين ٢٤٢
ط ـ المبذر مفسد ٢٤٣
ي ـ المبذر لاينال ما اراد ٢٤٤
تذييل : بين التبذير والتقتير ٢٤٤
تنبيهان:
١ ـ كثرة الاكل من الاسراف ٢٤٥
٢ ـ مضار كثرة الاكل ٢٤٦
نظرة الى الفصل ٢٤٧
١ ـ مفهوم الاسراف ٢٤٧
٢ ـ منطلق الاسراف النفسي ٢٤٧
٣ ـ واقع الاسراف ٢٤٩
٤ ـ آثار الاسرافين، الامتلاكي والاستهلاكي، المشتركة ٢٥٠
٥ ـ الفهم المجموعي للموضوع ٢٥١
٦ ـ الاسراف في الانتاج والاستيراد ٢٥١
٧ ـ المسرفون مفسدون ٢٥٢
٨ ـ علماء الدين والمسرفون ٢٥٣
٩ ـ الامة الاسلامية والمسرفون ٢٥٣
١٠ ـ الحكم الاسلامي والمسرفون ٢٥٤

الفصل ٢٨ ـ اصالة التقدير والاقتصاد في المعيشة ٢٥٥
ـ (من الاخلاق الاقتصادية في الاسلام «٣») :
أ ـ احراز نصف المعيشة ٢٥٥
ب ـ قوام المعاش ٢٥٦
ج ـ انماء القليل ٢٥٦

د ـ الطعام المكيل وبركته	٢٥٦
هـ ـ مساواة الناس في الغذاء بتقدير واقتصاد	٢٥٧
و ـ من علائم الايمان	٢٥٧
ز ـ من آثار التقوى	٢٥٨
ح ـ من آثار الفقه والفهم	٢٥٨
ط ـ من المنجيات الثلاثة	٢٥٨
ي ـ سلامة الجسم والاقتصاد في الاكل	٢٥٨
يا ـ صحة الفكر والاقتصاد في الاكل	٢٥٩
يب ـ صلاح النفس والاقتصاد في المعيشة	٢٥٩
يج ـ الخلاص من الهلاك	٢٥٩
يد ـ التدبير المعيشي واثره	٢٦٠
يه ـ الكمال الكامل	٢٦١
يو ـ الكسب كل الكسب	٢٦١
يز ـ ضمان عدم الفقر	٢٦١
يح ـ جبران خلل الفقر	٢٦٢
يط ـ عدة للمستقبل	٢٦٢
ك ـ من اسباب النجاة	٢٦٢
كا ـ المقتصدون محسنون	٢٦٣
كب ـ من وصايا الصديقين	٢٦٣
كج ـ الخير الالهي	٢٦٤
كد ـ لا يستجاب دعوة غير المقتصدين	٢٦٤
كه ـ خيرات الاقتصاد في المعيشة	٢٦٤
تذييـــل : حب الله للمقتصدين	٢٦٥
نظرة الى الفصل	٢٦٦
ـ اشعاع	٢٦٧
ـ تذييـــلات هامة	٢٦٨

الفصل ٢٩ ـ الاكتفاء بالكفاف، القناعة، اصالة وحد ٢٧١
ـ (من الاخلاق الاقتصادية في الاسلام «٣») :
أ ـ الاكتفاء بالكفاف ٢٧١
ب ـ القناعة (الحياة الطيبة) ٢٧٣
نظرة الى الفصل ٢٧٦
ـ تنبـــيه ٢٧٧

الفصل ٣٠ ـ الاسلام والفقر، كفاح رحب (١) ٢٧٨
ـ توعية الناس بآثار الفقر وسلبياته :
أ ـ سوء الحال ٢٧٨
ب ـ الشقاء والبلاء ٢٧٩
ج ـ امر الاشياء ٢٨٠
د ـ الشر بعينه ٢٨٠
هـ ـ الاكثار من الخطأ والاثم ٢٨٠
و ـ الموت الاكبر، بل شر من الموت ٢٨١
ز ـ القتل او اشد منه ٢٨١
ح ـ اشد من نار نمرود ٢٨١
ط ـ الضجيع السّوء والخصم الجائر ٢٨٢
ي ـ هم بالليل وذل بالنهار ٢٨٢
يا ـ شين الدين وضعف اليقين ٢٨٣
يب ـ دهش العقل، مفتاح البؤس، القنوط ٢٨٣
يج ـ قصم الظهر ٢٨٤
يد ـ المذلة، الخذلان، الحزن، المكابدة ٢٨٤
يه ـ قليله كثير ٢٨٥
يو ـ الخرس عن بيان الحجة ٢٨٦
يز ـ الغربة في الوطن ٢٨٦
يح ـ الاغفال الاجتماعي ٢٨٦

يط ـ مايستعاذ منه بالله تعالى	٢٨٧
ك ـ الكفر	٢٨٩
نظرة الى الفصل	٢٩٠
ـ مسائل :	
الاولى : الفقر، تعريفه وماهيته	٢٩١
الثانية : الفقر وقضاؤه على قانون التوازن	٢٩١
الثالثة : الفقر وتطبيعه الانسان على صفات تفريطية	٢٩٢
الرابعة : الفقر وبعض مناشئه البشرية	٢٩٢
الخامسة : الفقر والانزواءات التي يستتبعها :	
١ ـ الانزواء الفكري والثقافي	٢٩٣
٢ ـ الانزواء الاجتماعي	٢٩٤
٣ ـ الانزواء السياسي	٢٩٥
٤ ـ الانزواء الحقوقي	٢٩٧
٥ ـ الانزواء البيئي	٢٩٨
٦ ـ الانزواء الديني	٢٩٨
الفصل ٣١ ـ الاسلام والفقر، كفاح رحب (٢)	٣٠١
ـ القضاء على الشخصية الانسانية :	
أ ـ تقليب الفضائل وتحطيمها :	
١ ـ على الصعيد الفردي	٣٠١
٢ ـ على الصعيد الاجتماعي	٣٠٢
ب ـ سلب البهاء والهوان على الاهل	٣٠٢
ج ـ اضطراب النفس وقلقها	٣٠٢
د ـ الاحتياج الى الاكفاء والابتلاء بحمدهم	٣٠٣
هـ ـ ماء الوجه وذهابه	٣٠٤
نظرة الى الفصل	٣٠٥

- تنبـــيه هام ٣٠٥

الفصل ٣٢ - الاسلام والفقر، كفاح رحب (٣) ٣٠٨
- كاد الفقر ان يكون كفراً
أ - صلة الفقر والكفر ٣٠٨
ب - الفقر، الاماتة والقتل ٣٠٩
توضيحات ٣١٠
نظرة الى الفصل ٣١٣
- تذييـــل ٣١٥
- نكتة وأصل ٣١٦
- ايضاح ٣١٧

الفصل ٣٣ - الاسلام والفقر، كفاح رحب (٤) ٣١٨
- مناشئ الفقر واسبابه (١)
نبذة من المناشئ الفردية :
أ - ترك العمل ٣١٨
ب - الكسل والضجر ٣١٩
ج - التفاقر ٣١٩
د - الخيانة ٣٢٠
هـ - الاسراف والتبذير ٣٢٠
و - ترك التقدير في المعيشة ٣٢١
ز - ترك الاغتراب والضرب فى الارض في طلب الرزق ٣٢١
ح - كثرة الحاجة الى الناس ٣٢٢
ط - السؤال وفتح بابه على النفس ٣٢٢
ي - السؤال من غير حاجة ٣٢٢
تذييـــلات :
١ - النهي الحاسم عن السؤال والتسول ٣٢٣

٢ ـ رفض اضطرار المعوزين الى السؤال ٣٢٣
٣ ـ اهمية الاعطاء قبل السؤال ٣٢٤
٤ ـ فضل الاستغناء عن الناس ٣٢٥
نظرة الى الفصل ٣٢٦

الفصل ٣٤ ـ الاسلام والفقر، كفاح رحب (٥) ٣٢٨
ـ مناشئ الفقر واسبابه (٢)
نبذة من المناشئ الاجتماعية الشعبية (الاقتصادية، التربوية):
ـ (من «الاستضعاف الاقتصادي»)
أ ـ النظام التكاثري الاترافي ٣٢٨
ب ـ اكل الاموال بالظلم والاثم ٣٢٩
ج ـ ظلم الاجراء والعمال ٣٣٠
د ـ تضخيم الربح ٣٣١
هـ ـ اعطاء جناة الايدي لغير الافواه ٣٣٢
و ـ الربا ٣٣٣
ز ـ التطفيف والاحتكار ٣٣٤
ح ـ ترك التكافل الاجتماعي ٣٣٥
ط ـ ترك اداء الزكاتين (الظاهرة والباطنة) ٣٣٦
ي ـ اغتصاب الاغنياء حقوق المحرومين وسرقتهم ارزاق المساكين ٣٣٨
نظرة الى الفصل ٣٣٩

الفصل ٣٥ ـ الاسلام والفقر، كفاح رحب (٦) ٣٤١
ـ مناشئ الفقر واسبابه (٣)
نبذة من المناشئ الاجتماعية الحكومية (الاقتصادية، السياسية):
ـ (من «الاستضعاف الاقتصادي»)
أ ـ النظام الاقطاعي ٣٤١
ب ـ تخصيص الاموال العامة بطبقة خاصة ٣٤٣

ج ـ فتور الحكم وضعفه السياسي والاداري ٣٤٥
د ـ الجهل بطرق استثمار الاموال والاهمال في تطوير الصناعات وتحديثها (ضعف التقنية وفقدان الاخصائية) ٣٤٨
هـ ـ تسليط السفهاء، او المتخلفين، او غير الاخصائيين، او غير المدبرين، او غير الامناء على الشؤون الحاكمة ٣٥٠
و ـ اهمال منابع الثروة : المناجم، الاراضي، المياه .. وعدم الاهتمام بالتشغيل ٣٥٢
ز ـ الاقتصاد الحر (الليبرالية الاقتصادية) ورفض «التوجيهية». ٣٥٣
ح ـ ترك التسوية في توزيع الامكانيات ٣٥٤
ط ـ الاهمال في جمع الفيء وتوفيره ٣٥٥
ي ـ عدم تأدية حقوق المحرومين ٣٥٦
يا ـ التساهل في اخذ حقوق المستضعفين واحيائها ٣٥٦
يب ـ خيانة الولاة والموظفين في الاموال ٣٥٧
يج ـ ترك تجسيد العدالة الاجتماعية ٣٥٨
يد ـ عدم الاعتداد بالمغفلين والمحقورين ٣٥٨
يه ـ عدم اشراك المحرومين في القضايا المصيرية وفي الاحزاب السياسية والمجالس المحلية والنيابية ٣٦٠
نظرة الى الفصل ٣٦٤

الفصل ٣٦ ـ الاسلام والفقر، كفاح رحب (٧) ٣٧١
ـ الكل مهيأ للكل، لا مدخر للبعض
نظرة الى الفصل ٣٨٠
ـ تنبيه هام ٣٨٨

الفصل ٣٧ ـ الاسلام والفقر، كفاح رحب (٨) ٣٩٠
ـ شركة الفقراء في اموال الاغنياء
نظرة الى الفصل ٣٩٤

الفصل ٣٨ ـ الاسلام والفقر، كفاح رحب (٩) ٤٠١
ـ بغض الفقراء والمحرومين واغتصاب اموالهم وارزاقهم، وما يستتبعه ذلك من السلبيات
نظرة الى الفصل ٤٠٧
ـ تنبيهات ٤١٧

الفصل ٣٩ ـ الاسلام والفقر، كفاح رحب (١٠) ٤٢١
ـ مصاحبة الفقراء والمساكين، اصل عظيم
تذييل : علماء الدين ورجال الحكم الاسلامي وحضهم على اختيار مصاحبة الفقراء والمحرومين ٤٢٧
تنبيه ٤٢٩
نظرة الى الفصل ٤٣٠
ـ تنبيهات هامة ٤٣١
ـ الاحاديث التي تدل على لزوم مخالطة المحرومين (وهي عشرون قسماً) ٤٣٣
ـ ايقاظ هام ٤٣٦
ـ تنميم ٤٣٧
ـ تفسير لحديث نبوي ٤٣٨
ـ ايضاحان هامان ٤٤٣
ـ (واجب القطاعات المختلفة بالنسبة الى الفقر والكفاح ضده) ٤٤٧
ـ تذكير هام (شرائط الفقر الممدوح، وهي عشرون شرطاً) ٤٥٦
ـ انباهان :
١ ـ الفقر ومسائله (وهي خمسون مسألة) ٤٦٠
٢ ـ مهمة الحركات النبوية هي دفع المستكبرين الاقتصاديين ٤٦٤
ـ ملاحظة ٤٦٨

الفصل ٤٠ ـ الافراط والتفريط الماليان وصلتهما بالواقع الانساني ٤٦٩
أ ـ الواقع الانساني والرزق الحلال ٤٧١

ب ـ الواقع الانساني واكل الحرام ٤٧٣
ج ـ الواقع الانساني والافراط المالي، مفسدة وافساد ٤٧٤
د ـ الواقع الانساني والتفريط المالي، مفسدة وافساد ٤٧٥
هـ ـ الواقع الانساني والافراط المالي، كفر ومروق ٤٧٦
و ـ الواقع الانساني والتفريط المالي، كفر ومروق ٤٧٦
ز ـ الواقع الانساني والمال، تطورات واحوال ٤٧٧
ح ـ الواقع الانساني والحد المالي المناسب ٤٧٨
تذييـــل : اعمال الانسان في صلتها بالحلال والحرام ٤٧٩
نظرة الى الفصل ٤٨١
ـ مقارنـــة ٤٨٥
ـ تحليلات ٤٨٧

بسم الله الرحمن الرحيم

يا أيها الذين آمنوا استجيبوا لله وللرسول
إذا دعاكم لما يحييكم...

القرآن ٢٤-٨

يتـــبع :

«البـــاب الحـــادي عشر»

* سلف من فصول «الباب الحادي عشر»، خمسة عشر فصلاً، في الجزءِ الثّالث؛
وإلى القارئ، الفصلَ السّادس عشر إلى الفصل الأربعين، من الباب المذكور:

الفصلُ السّادس عشر

الاسلام والنّظام التّكاثريّ الاترافيّ، كفاح رحب (٩)

ـ التّكاثر وتميّع الشّخصيّة الانسانيّة

أ ـ فقد الشّعور والاحساس

الكتـــاب

١ اَيَحْسَبُونَ اَنَّمـا نُمِدُّهُم بِهِ مِن مالٍ وبَنين • نُسارِعُ لَهُم في الخَيراتِ؟ بَل لا يَشعُرون •[١]

٢ .. رَبَّنَا اطْمِسْ على اَموالِهم وَاشْدُدْ على قُلُوبِهم ..[٢]

الحديـــث

---

١ ـ سورة المؤمنون (٢٣) : ٥٥ ـ ٥٦.

٢ ـ سورة يونس (١٠) : ٨٨.

١ النبـــي «ص» : الدُّنيا دارُ مَن لا دارَ له، ومالُ مَن لا مالَ له، ولها يَجمَعُ مَن لا عقلَ له، وشهواتِها يَطلُبُ من لا فهمَ له،وعليها يُعادي مَن لا علمَ له، وعليها يَحسُدُ مَن لا فِقهَ له، ولها يَسعىٰ مَن لا يقينَ له .[١]

٢ الامام علي «ع» : .. اَقبَلُوا على جيفةٍ قدِ افْتَضَحُوا بأَكلِها، واصْطَلَحوا على حُبِّها . ومَن عَشِقَ شيئاً اَعْشىٰ بَصَرَه، وأَمرَضَ قلبَه، فهو يَنظُرُ بعينٍ غيرِ صحيحة، ويَسمَعُ بأُذُنٍ غيرِ سميعة .[٢]

٣ الامام الصادق «ع» : .. فَارْفَضِ الدُّنيا فإنَّ حُبَّ الدُّنيا يُعْمي ويُصِمُّ ويُبْكِمُ .[٣]

ب ـ فساد العقل

الكتـــاب

١ .. وطُبِعَ على قُلُوبِهم فهُم لايَفقَهُون *[٤]

الحديـــث

---

١ ـ البحار ٧٣ / ١٢٢.

٢ ـ نهج البلاغة / ٣٣٠: عبده ١ / ٢١١.

٣ ـ الكافي ٢ / ١٣٦.

٤ ـ سورة التّوبة (٩) : ٨٧.

١ النبـــي «ص» : .. وَلها (الدّنيا) يَجمَعُ مَن لاعقلَ له .[١]

٢ الامام علي «ع» : .. قد خَرَقَتِ الشَّهَواتُ عقلَه .[٢]

٣ الامام الصادق «ع» : إنّ في كتابِ عليٍّ «ع» : إنّما مَثَلُ الدُّنيا كَمثلِ الحَيّة، ما اَلْيَنَ مَسَّها، وفي جوفِها السُّمُّ النّاقِع، يَحذَرُهَا الرّجلُ العاقل، ويَهوي اليهَا الصّبيُّ الجاهل .[٣]

٤ الامام الصادق «ع» ـ في حديثِ «جُنودِ العقلِ والجهل» : والقَوام، وضدّه المُكاثَرَة .[٤]

* يُعَدِّدُ الامامُ جعفرٌ الصادق «ع» في هذا الحديث جُنودَ العقلِ وجنودَ الجهل، فيَجعَلُ «القَوامَ» وهو طَلَبُ المالِ بمقدارِ ما يَقومُ به عيشُ الانسان وحياتُه، من جنودِ العقل، والمُكاثَرَة وطلبَ المالِ التّكاثريَّ من جنودِ الجهل، الّتي تُقابِلُ العقلَ وتجابِهُه . وسيأتي الكلامُ عليه في النّظرةِ الى الفصل .

٥ الامام الكاظم «ع» : ـ فيما اَوصىٰ به هِشامَ بنَ الحَكَم : يا هِشام! إنّ مَثَلَ الدُّنيا مثلُ الحَيّة، مَسُّها لَيِّنٌ وفي جوفِهَا السُّمُّ القاتِل، يَحذَرُهَا الرّجال ذَوُو العقول، ويَهوي اليهَا الصِّبيانُ بايديهم .[٥]

---

١ ـ البحار ٧٣ / ١٢٢.

٢ ـ نهج البلاغة / ٣٣٠؛ عبده ١ / ٢١١.

٣ ـ الكافي ٢ / ١٣٦.

٤ ـ الكافي ١ / ٢٢.

٥ ـ تحف العقول / ٢٩٢.

ج ـ قسوة القلب، عماه، الطّبع عليه و موته

الكتـــاب

١ إِنَّماالسَّبيلُ على الَّذين يَسْتَأْذِنُونَكَ وهُماَغنياء، رَضُوا بأن يَكونُوا مَعَ الخَوالِفِ، وطَبَعَ اللّهُ على قلوبِهم فهُم لايَعلَمون ●[1]

الحديـــث

١ النبـــي «ص»: .. ومَن رَغِبَ في الدُّنيا، فَطالَ فيها اَمَلُه، اَعْمَى اللّهُ قلبَه، على قدرِ رَغبَتِه فيها.[2]

٢ الامام علي «ع»: .. اِعلَمُوا اَنَّ كثرةَ المالِ مَفسَدَةٌ للدّين، مَقْساةٌ للقلوب.[3]

٣ الامام علي «ع»: .. وَاَماتَتِ الدُّنيا قلبَه.[4]

د ـ خفاء العيوب

---

١ ـ سورة التوبة (٩): ٩٣.

٢ و ٣ ـ تحف العقول / ٤٨ و ١٤١.

٤ ـ نهج البلاغة / ٣٣٠؛ عبده ١ / ٢١١.

الحديث

١ الامام علي «ع»: مَن كساهُ الغِنىٰ ثوبَه، خَفِيَ عن العُيونِ عيبُه.[١]

هـ ـ الفساد العامّ

الكتاب

١ ولا تُطيعُوا امرَ المُسرفين. الَّذين يُفسِدُون في الارضِ ولا يُصلِحون.[٢]

٢ وَابْتَغِ فيما آتاكَ اللّهُ الدّارَ الآخِرَةَ ولاتَنْسَ نصيبَك من الدُّنيا، وَاَحْسِنْ كما اَحْسَنَ اللّهُ اليك، ولا تَبْغِ الفَسادَ في الارضِ. إنَّ اللّهَ لا يُحِبُّ المُفسدين.[٣]

الحديث

١ الامام الصادق «ع»: فَسادُ الظّاهرِ من فَسادِ الباطن. ومَن اَصلَحَ سريرتَه اصلَحَ اللّهُ علانيتَه. ومَن خافَ اللّهَ في السِّرِّ لم يُهْتَكْ سِتْرُهُ في العلانية. واعظمُ الفساد اَن يَرضَى العبدُ بالغَفلةِ عن الله. وهذا الفَسادُ يَتَوَلَّدُ من طولِ الاملِ والحرصِ والكِبر، كما اخبَرَ اللّهُ عزَّ وجلَّ في قصّةِ قارونَ في

---

١ ـ البحار ١٠٣ / ٢٠. عن «كنز الفوائد».

٢ ـ سورة الشعراء (٢٦): ١٥١ ـ ١٥٢.

٣ ـ سورة القصص (٢٨): ٧٧.

قولِه : «ولاتَبْغِ الفَسادَ في الارضِ إنَّ اللّهَ لا يُحِبُّ المفسدين». وكانت هذه الخِصالُ من صُنعِ قارونَ واعتقادِه؛ واصلُها من حبِّ الدّنيا وجمعِها ..[1]

---

١ ـ سفينة البحار ٢ / ٣٦١.

نظرة الى الفصـــل

١ ـ فساد العقل.. : إنّ العقلَ يَصلُحُ بالعلم، ويَكمُلُ بالتّجربة، ويَفسُدُ بالجهل. والجهلُ الّذي نَتكلّمُ عنه الآن بوصفِه منشأً لفَسادِ العقل، هو الّذي يَخلُقُه في الانسان ويُنَمّيه حبُّ المالِ واستقطابُه والتّهالُكُ في طلبِه. فاليك ايضاحاً بهذا الصّدد ضمنَ مطالب :

أ ـ الجهل التّكاثريّ ومناشئه : إنّ المالَ في حدِّه القَواميّ، يَخدِمُ العقلَ والفكرَ الانسانيّ، ويُصبحُ من ادواتِ قَوامِ العقلِ وسَدادِه ايضاً، اذ بذلك المقدارِ تُسَدُّ حاجاتُ الانسان، فلا يَستهلِكُ عقلَه ومواهبَه لسدِّ عَوَزٍ وحاجة. وامّا اذا جاوَزَ حدَّ القَوام وصار غايةً للحياةِ ونشاطِها فيَتَحَوَّلُ الى اداةٍ لهدمِ العقلِ وضياعِه وحَجْبِ إشعاعِه. وذلك لأنَّ الطَّلَبَ التكاثريَّ للمالِ يَسلُبُ عن الانسانِ فرصةَ التفكيرِ بغيرِ المالِ وطُرُقِ اكتسابِه وتوفيرِه، فيُعيقُهُ عن الجلوسِ مع العقلِ والاستضاءةِ باضوائِه، لِيَدُلَّ الانسانَ على تركِ التّهالكِ في طلبِ المالِ وجمعِه واخراجِه من ايدي السّائرين.

فمنشأُ هذا الجهلِ في الانسانِ هو حبُّ المالِ وبذلُ الحياةِ المحدودةِ الموقّتةِ في سبيلِ طلبِه وادّخارِه. وطلبُ المالِ بهذا الوصفِ يُكَبِّلُ القُوى العقلانيّةَ والاحاسيسَ الانسانيّةَ بأَغلالِ التّكاثرِ المُرْدي، ويَدفِنُ الانسانَ في حُفرةِ المادّةِ وحبِّها والإخلادِ اليها. نعم، إنَّ المتكاثرين لاينبغي أن يُعَدّواعقلاء ـ كما وَرَد في الاحاديث ـ اذ الانسانُ انّما يُعَدُّ عاقلاً اذا كانَ له عقلٌ حُرٌّ مُتَفَتِّحٌ يَنظُرُ الى العواقب، لا عقلٌ مُصَفَّدٌ في الاغلال، مفتونٌ بحبِّ المالِ الفاني..

ب ـ الجهل التّكاثريّ وتشويهه للفطرة الانسانيّة: لقد شرحنا فيما مضى أنّ مستوى المالِ في مذهبِ الاسلامِ الاقتصاديّ والاجتماعيّ، هو مستوًى قواميٌّ، وحدُّه هو حدُّ القَوامِ للفردِ وللمجتمع. ومن الواضح أنّ قواميّةَ المالِ للانسان تَعُمُّ جميعَ أبعاده الوجوديّة، فيكونُ قواماً لعيشِه المادّيّ ولعقلِه وعواطفِه ولفطرتِه الانسانيّةِ ومقتضياتِها ايضاً؛ يعني أنّ المالَ بمقدارِه القواميّ يُصبحُ مُعيناً للانسانِ على أن يَسيرَ في مسيرتِه الفطريّةِ وعلى أن يَعمَلَ بمقتضى فطرتِه. فالتّكاثرُ كما يكونُ هادِماً للعقل ومُفسِداً لتفتُّحِه، كذلك يكونُ مُحرِّفاً لفطرةِ الانسان مُضيِّعاً لواقعِه الوجوديّ وجوهره الانسانيّ.[1]

ج ـ الجهل التكاثري وآثاره الفرديّة (١): لقد عَدَّ الامامانِ جعفرٌ الصّادق «ع» و موسى الكاظم «ع» ـ في حديثيهما المعروفَين عن جنودِ العقل ـ القَوامَ من «جنودِ العقل» والتّكاثرَ والمكاثرةَ من «جنودِ الجهل»[2]. اجَل، إنّ التّكاثرَ من جنودِ الجهل، وهو منشأٌ لظهورِ كثيرٍ من جنودِه في الانسانِ ونُموِّها ايضاً، كالحرصِ، والطّمعِ، وطولِ الامل، والطّغيان، والاغترارِ بالمانيّ، والغَطْرَسَةِ والتّجبُّر. وكلُّ صفةٍ من تلك الصّفات كافيةٌ لهَدْمِ اساسِ العقل وتَغطِيَةِ اشْعاعِه.

د ـ الجهل التّكاثري وآثاره الفرديّة (٢): التّكاثرُ المالِيُّ يُوجبُ التّرفَ والبَذَخَ لا محالة، ويَستتْبِعُ ذلك كثرةَ الأكلِ والشُّربِ والتَّلَذُّذَ والفسقَ والفَسادَ النفسيَّ وما الى ذلك. وهذه كلُّها من العواملِ الاساسيّةِ لفسادِ العقلِ والفكرِ وانهيارِهما.

هـ الجهل التّكاثري وآثاره الاجتماعيّة (١): لا كيانَ للمجتمعِ بدون الافراد. وإنّ كلَّ فردٍ من افرادِ المجتمع هو جزءٌ منه وعضوٌ من

---

١ ـ راجع ايضاً: الفصل ٢٠، من هذا الباب.

٢ ـ الكافي ١ / ٢٢؛ تحف العقول / ٢٩٦: «القوام وضدّه المكاثرة».

الجسدِ الاجتماعيّ . فاذا ظهَر الجهلُ التّكاثريُّ في المجتمعِ وساد، يَدُبُّ في النّفوس ويَتَغلْغَلُ في الارواح، وتَسري تلك الحالةُ من هذا الى ذاك، فيصيرُ بعدَ قليلٍ عاملاً لإفسادِ كثيرٍ من النّاسِ وصرفِهم عن جِبلّتِهمُ الفطريّةِ المُقتَنِعةِ بحياةٍ مقتصدةٍ الى غيرها، وضَمِّهم الى مُعْسْكَرِ المتكاثرين انفُسِهم، او مَن يُمتُّ اليهم .

و ـ الجهل التّكاثري وآثارة الاجتماعيّة (٢) : هناك تأثيرٌ سلبيٌّ آخَرُ للجهلِ التّكاثريِّ على المجتمعِ لابدَّ من الاشارة اليه . وهو انَّ المتكاثرَ مضافاً الى انّه لايَجتهِدُ لِتنميةِ عقلِه واستثمارِه (بل لا يُتاحُ له ذلك الاجتهاد في الاغلب)، فإنّه يَجِدُّ ويَسعىٰ دائماً لأن يُغطّيَ على عقولِ الجماهير، ولأن يَمْنَعَ من عمليّةِ توعِيَتِها وارشادِها الى التعقُّلِ والانتباه، لكي تَسودَها الغَفلةُ والجهل، فَيَتَسنّىٰ له استخدامُها كادواتٍ ناعمةٍ في يدِه، مُطاوِعَةٍ لمقاصدِه الاستغلاليّة، ساكتةٍ أمامَ مظالمِه وعدوانِه الماليّ .

وبذلك يَهدِمُ الجهلُ التّكاثريُّ قُوى الفرد والمجتمعِ العقليّةَ والفكريّةَ والمعنويّة، في مجالاتٍ شتّىٰ، وباشكالٍ مختلفة .

واذا كانت سلبيّاتُ الجهلِ التّكاثريِّ والعملِ على مقتضاه بهذه المَثابة، وكانت احوالُ المتكاثرين على هذا المنوال (من فسادِ العقل، والرُّكونِ الى الجهل، ومنعِ توعيةِ النّاس، والسّعيِ لاستغفالِ الجماهير ..)، أليس من الواجبِ على النابهين ان يُمعِنوا النّظر ـ بروحِ الملاحَظة ـ في انّه : هل هناك صِلةٌ اومِساسٌ بينَ الاسلام وتعاليمِه المُحيِيَةِ للمجتمعِ وللفضائلِ العقليّةِ والمناقبِ الانسانيّة، وبين الامتلاكِ التّكاثريِّ والمتكاثرين؟ إنَّ الاسلامَ دينُ العقل والتعقّل، دينُ الوَعْيِ والتوعية، دينُ العلم والعدل، ودينُ الحقِّ والعدالةِ والقسط، فهو بطبعِه يُضادُّ الجهلَ والسَّفَهَ والقَسوةَ والتّعميةَ والظلمَ والاستغلالَ والعدوان، اقتصادياً كان او غيرَ اقتصاديٍّ .

ولعلّه غرُخافٍ عليك ما يُبديه الاسلامُ من الاهتمامِ بامر العقلِ واحيائه وإنارةِ مصباحِه، فان هذا الدّينَ يُسَمّي العقلَ حُجَّةَ الله الباطنة، ويَجعَلُ تزكيةَ النّاسِ وتعليمَهمُ الكتابَ والحكمةَ في طليعةِ رسالاتِ المرسلين «ع»، ويَعُدُّ رُشدَ العقلِ وتنقيفَه من الغاياتِ الاصليّةِ لبعثةِ الانبياءِ (ويُثيروا لهم دفائنَ العقول)[1]. ففي هذا الضّوء، هل يُمكنُ اَن يكونَ الاسلامُ مع هذه التّعاليمِ والاتّجاهاتِ وتَبَنّي تلكَ الغايات، مُبَرِّراً للاقتصادِ التّكاثريّ، ومُضَحّياً لعقلِ الانسان، ومُغَطّياً على وَعْيِ الجماهير، نزولاً عند رَغَباتِ الاثرياء والمُترَفين؟!

إنَّ الحياةَ الانسانيّةَ في نظرِ الاسلام يَجِبُ اَن تُستَعْمَلَ للغاياتِ السّاميةِ ولتطبيقِ الرّسالاتِ الحقّة، لا لنَقضِ تلك الغاياتِ ودَحْضِ تلك الرّسالات.

أيُتاحُ لَنا اَن نُذعِنَ بَانَّ الاسلامَ يُنَشِّطُ العقلَ ويَشْحَذُهُ، ويُحيي العلمَ ويُروِّجُه، ويُؤَكِّدُ على توعِيَةِ الجماهيرِ بمذهبِه التّربَوِيّ والثّقافي والاخلاقيّ، ثم يُفسِدُ العقلَ ويُثَبِّطُه ويُصَغِّرُ العلمَ ويُميتُه بمذهبِه الاقتصاديّ؟اهذا ممكنٌ؟ أفَمِن المُسَوَّغِ اَن نقولَ بأنَّ التّعاليمَ والاحكامَ الاسلاميّةَ متضادٌّ بعضُها مع البعضِ الآخر، فاَخلاقُه انسانيّةٌ واقتصادُه ضدُّ انسانية. وهل يُلائمُ هذا التّضادُ ـ لو فُرِضَ ـ العدلَ والحكمةَ اللّذَين يَسودانِ التّشريعاتِ الاسلاميّة؟

٢ ـ قسوة القلب .. : إنَّ القلب، في التّصوُّرِ الاسلاميّ، هو المَركزُ الاصليُّ للعقيدةِ واعتناقِ الاصولِ الدّينيّة، وهو المِحْوَرُ لمعنويّاتِ الانسان ولِتَألُّهِه وتَهَذُّبِه. فالخَصائلُ الرّوحيّةُ، من العاطفةِ وانتباهِ الضّمير ورَهافَةِ الحِسّ، كلُّها ناشئةٌ من القلبِ مُنبَعِثَةٌ منه. ففي هذا الضّوء، إنَّ القلبَ اذا تَلَبَّدَ وقَسىٰ

١ ـ نهج البلاغة / ٣٣؛ عبده ١ / ١٧.

تنهارُ قواعدُ الانسانِ الاصليّة، من العقيديّةِ والعاطفيّةِ والوجدانيّة، فيضعُفُ دينُه وتَسقُطُ اخلاقُه. والفسادُ والانهيارُ يَعدُوانِ المركزَ الاصليَّ الى سائرِ جوانبِ الوجودِ الانسانيِّ وزوايا حياتِه العلميّةِ والثّقافيّةِ والاقتصاديّةِ والسّياسيّةِ والاجتماعيّة، ويُطَبِّعان التّفكّرَ والعملَ الانسانيَّ ايضاً بالضُّمور وعدمِ النُّضجِ او عدمِ الصلاح. ولتعليمِ هذا الواقعِ الهامِّ جاءت مقاطعُ موقِظَةٌ في الحكمةِ الحديثيّة، كما يَقولُ النّبيّ «ص»: «في الانسانِ مُضغَةٌ اذا هي سَلِمَت وصَحَّت، سَلِمَ بها سائرُ الجسد، فاذا سَقُمَت سَقُمَ بها سائرُ الجسد وفَسَد، و هي القلب»[1]. ويقولُ الامام الصّادق «ع»: «اَلا تَرىٰ اَنَّ جميعَ جوارحِ الجسدِ شُرَطٌ للقلبِ وتراجِمةٌ له، مُؤَدِّيَةٌ عنه»[2].

والمرادُ بقَسوةِ القلب، موتُ الضّميرِ وتَسَيُّبُ العواطفِ الانسانيّة، الّتي بها يَتَميَّزُ الانسانُ عن الحيوان. فالانسانُ الميِّتُ القلبُ هو حيوانٌ بحسَبِ الواقعِ وان كان انساناً صوريّاً. وقسوةُ القلبِ المتولِّدةُ من كثرةِ المال، هي الفعّالةُ في حياةِ المتكاثرين وتعامُلِهم مع المجتمع، الّتي تُسَبِّبُ ظلمَ النّاس واستغلالَهم وامتصاصَهم. ومما يَجْلِبُ النّظرَ ما جاء بصددِ تعليلِ قسوةِ القلب، من اَنَّها تَنبَعِثُ من امرَين:

١ ـ اَكلُ الدَّم.

٢ ـ جمعُ المال.

ولعلَّك تَرىٰ بين هذَين المنشأين مِساساً، اذ جمعُ المال صورةٌ اخرىٰ من اكلِ الدَّمِ وامتصاصِه. وانَّ المتكاثرين يَأكُلون دِماءَ النّاس بابتلاعِهم ثمنَ حياةِ الافراد، واحتكارِهم ارزاقَ عبادِ الله وعيالِه، وكنزِهمُ الاموالَ الّتي جَعَلَها اللّهُ مِصَحَّةً للخلق. وهمُ الّذين لا يَأبَهُون بما يُعانيه المحرومون، ويَمُرُّون على مكابَدَةِ ابناءِ جنسِهم واِخوان دينِهم وآلامِهم

---

١ ـ الخصال / ٣١.

٢ ـ علل الشرائع ١ / ١٠٩.

لامُبالين، ويَبنُون على اَمَمٍ من اَكواخِ البُؤساء واَعشاشِهم دُوراً مُزَخْرَفَةً وقصوراً مَشيدَةً تَتسامىٰ على الخُوَرْنَقِ والسَّدير، ويَرفُلُون في حياةٍ مِلْؤُهَا التَّرَفُ والبَذَخُ والاسرافُ والفَراغُ والفُجور.

قلنا: إنَّ قَسوةَ القلبِ بمعنىٰ فقدِ الاحساسِ الرّوحيِّ وعدمِ الانصهارِ بمعاييرِ الانسانيّةِ والاخلاق. وهذا كفقدِ الاحساسِ الجسميّ، الّذي يُؤدّي الى الهلاكِ والموت. إنّ الانسان يَميزُ النّارَ من الثّلجِ والحرارةَ من البرودةِ والمُلائمَ من المُزاحمِ باللّمس والاحساس، وبذلك ايضاً يُدركُ الدّاءَ فيُعالجَه. وكما اَنَّ فقدَ الاحساسِ الجسديِّ يُؤدّي الى الهلاك، فاِنَّ فقدَ الاحساس القلبيِّ ايضاً يؤدّي الى الهلاك الرّوحيِّ والموتِ الانسانيّ: اذ الانسانُ بهذا الاحساس يُدركُ الحقائقَ ويَميزُ بينَ الظّلمِ والعدل ويَرغَبُ في المُثُلِ السّاميةِ وعملِ الخيراتِ ويَبتَعِدُ عن فعلِ الشّرور. فالانسانُ الفاقدُ للاحساسِ القلبيِّ يَتحَوَّلُ حَجَراً يَمُرُّ بالبائسين والمُعانين لامُبالياً، ولا تَنعَكِسُ على ضميرِه آلامُ الآخرين فلايَهْتَمُّ بهم وبامورِهم، وهو لاينظُرُ الى الانسانِ كشبيهٍ به يَستَوجِبُ الشَّفَقَةَ والرَّحمة، بل كاَداةٍ تُستَغَلُّ.

ومن هنا نُشاهِدُ اَنَّ المجتمعَ التّكاثريَّ والرّاْسماليّ، لاتَسودُهُ العواطفُ السّامية ـ في الاغلب ـ بل تَسودُهُ القسوةُ والجَفاءُ والعدوانُ الاقتصادي وايجادُ الضَّغطاتِ لسائرِ النّاس. ولذلك فاِنّ الاسلام لايترُكُ البَرْمَجَةَ الاقتصاديَّةَ خاضعةً لرَغَباتِ فراعنةِ التّكاثرِ وطواغيتِ الثّروات.

٣ ـ عمى القلب: نقولُ بهذا الصّدد، إنَّ عيونَ الانسانِ لاتنحصرُ بما في رأسِه، لانَّ للقلبِ ايضاً عيناً. وهي التي عَبَّأَها اللّهُ ـ تعالىٰ شأنُه ـ في باطنِ الانسان، لرُؤيةِ ما لاتَراه عينُ الرّأس. فالقلبُ يَرىٰ بهذه العينِ ما لاتراه العيون. وبهذا الرُّؤيةِ للاشياءِ والحقائقِ يَحصُلُ على مقياسٍ واقعيٍّ حقٍّ،

لا يَقيسُ به النَّفعَ والضَّرَّ المادّيَّين فقط والحاليَّين، بل يَتعدّاهما الى ما هو معنويٌّ باقٍ. وبها يَمتازُ الانسانُ عن سائرِ الحيوانات. فالانسانُ والحيوانُ مشتركان في عينِ الرّأس، والاوّلُ يَفترقُ عن الثّاني بالعينِ الباطنة والبصيرةِ النّافذة والبصرِ القلبيّ.

ويَعتبرُ التّصورُ الاسلاميّ لعينِ القلبِ اهميّةً كبرى، فيَهتمُّ بسبب تعاليم مختلفة، ماديّةٍ ومعنويّة، لِأن يَجْلُوَ تلك العينَ ويجعلَها نافذةً، ولأن يُولِّعَ سِراجَها ويَقيَها من الانطفاءِ والعَمى. فيُحذِّرُ النّاسَ من عمى القلبِ فيقول: «.. فإنّها لاتَعمَى الابصارُ ولكن تَعمَى القلوبُ الّتي في الصُّدور»[1]. ونُشاهدُ التّعاليمَ الاسلاميّةَ تَتكلّمُ كثيراً عن اعمالٍ واحوالٍ تَجلُو العينَ القلبيّةَ وتَزيدُ في بَصارتِها، وتقيها عمّا يُضعِفُها ويُعْميها، وتُنَدِّدُ بالعَمى القلبيِّ اشدَّ التّنديد، فيقولُ النبيّ «ص»: «شرُّ العَمى عَمى القلب»[2].

وانّ ممّا يُغْمِضُ عينَ القلب ويُعْميها، هو حبُّ المال والتَّرَف. وذلك لانَّ الدّنيا لها واقعٌ ماديٌّ اعمى، والرّغبةُ فيها تُورِثُ التقلُّبَ معها، والتقلُّبُ يُورِثُ التّجانسَ والتّشاكُل، وهما يُورِثان العَمى والعَمايَة؛ إلّا ان يكونَ كلُّ ذلك تَذَرُّعاً لعملِ الصّالحاتِ الباقية فتكونَ اُخرويّةً نورانيّة. فالنّظرُ الى المالِ نظرَ المتكاثرِ الوَلِعِ يُورِثُ العَمى والظُّلمةَ الباطنيّة، والنّظرُ اليه نظرَ العاقلِ المُتذَرِّعِ يورثُ البصيرةَ والنّور.

واذا خَلِكَ الباطنُ الانسانيُّ وعَمِيَتْ بصيرتُه، يُؤدّي ذلك الى طبعِ القلب باغلاقِه، فلايَعي خيراً. وعندَ ذلك يَهْمُدُ صُراخُ الضّمير.

وممّا يُعْمي القلبَ تصديقُ الامانيِّ الخادعةِ وطولِ الامل «.. ومَن رَغِبَ في الدّنيا، فطالَ فيها اَمَلُه، اَعْمَى اللّهُ قلبَه على قدرِ رغبتِه فيها»[3].

---

١ ـ سورة الحجّ (٢٢): ٤٦.

٢ ـ الاختصاص / ٣٣٩.

٣ ـ تحف العقول / ٤٨. من حديثِ النبي «ص».

وهذه كلُّها من لوازمِ التّكاثرِ ومُضاعَفاتِه؛ وذلك لأنَّ «المالَ يُقَوِّي الآمال»[1]. ولقد أكَّدتِ التّعاليمُ على وجودِ وَشيجِ الصِّلةِ بين عَمَى القلبِ وتغطِيَتِه وبين كمّيَّةِ رغبةِ الانسانِ في الدّنيا والمالِ وكيفيّة نَظرِه اليها واليه، كما مرّ في الحديث النّبويّ، فلاحِظْ.

٤ ـ موت القلب: للانسانِ موتان ـ كما أنَّ له حياتين ـ موتٌ وحياةٌ جسديّان، وموقت وحياةٌ قلبيّان (روحيّان). وإنَّ حياةَ الانسانِ الواقعيّةَ هي حياةُ قلبِه، لانَّ القلبَ قاعدةُ انسانيّةِ الانسانِ ومُرْتَكَزُ عواطِفِه واحاسيسِه ومُنْبَثَقُ ضميرِه الفيّاض. وإنَّ القلبَ اذا لم يَجنَحْ الى نَزَعاتٍ سخيفة، ولم يَسْتَأسِرْ في شَبَكاتِ العلاقاتِ المُتَدَنِّيَة، يُصبِحُ حيّاً يَرغَبُ في الخيرات، ويُحِبُّ كلَّ انسان، ويَأمُلُ الخيرَ للكلّ، ويَتَأمَّلُ في العالَم، ويَعتَبِرُ من العِبَرِ والغِيَر، ويخشَعُ أمامَ اللّهِ ربِّ العالَمين.

ولقد أكَّدتِ التّعاليمُ الاسلاميّةُ على أنَّ المجتمعَ يكونُ كجسدٍ واحد،[2] وتكونُ الافرادُ اعضاءً لهذا الجسدِ الاجتماعيّ، إذا اشْتَكىٰ ايُّ عضوٍ، تَداعىٰ له سائرُ الجسد. ومن المعلوم أنَّ هذا التّجاوُبَ الجسديَّ الواحد، والتَّداعِيَ لأدواءِ النّاسِ ومَشاكِلِهم، لا يَتَيَسَّرُ لمَن ليس له قلبٌ حيٌّ واعٍ؛ فالعضويّةُ في المجتمعِ الاسلاميِّ لاتَتِمُّ الاّ بحياةِ القلبِ ورَهافةِ الضّمير.

ومن العوامل المُميتةِ للقلب، المُعيقَةِ للانسانِ عن مُواكَبَةِ المجتمعِ الاسلاميّ، هو التّكاثرُ والانغماسُ فيه، اذ المالُ هو الهدفُ والغايةُ لدَى المتكاثرين والمُترَفين، وهو البديلُ عن الفضيلةِ والمعنويّاتِ لدي جلّهم، إن لم نَقُلْ كلّهم.

---

١ ـ غرر الحكم / ١٧.

٢ ـ الكافي ٢ / ١٦٦؛ البحار ٧٤ / ٢٣٤.

وإنّ نَشاطاتِهم كلَّها تَستَهدِفُ هذه الغاية ـ او ما يَقرُبُ منها ـ من الّتي تَصُدُّ الانسان عن الاهتمامِ بمسائلَ عاليةٍ أُخرىٰ تَتَعَلَّقُ بامرِ الدّينِ والعدالة، وتُشْغِلُهُ عن التّحَذُّرِ عمّا يُقَسّي القلوبَ ويُميتُها . ولاجل ذلك يقولُ الامام عليّ «ع» : «كثرةُ المالِ مَفسَدَةٌ للدّين، مَقساةٌ للقلوب»[1].

إنَّ كثرةَ المالِ وطَلَبَها تُبَدِّلُ النّقدَ الَهاً (دينُهم دنانيرُهم)، وتُمَنّي الانسانَ بغاياتٍ كاذبة تُؤَدّي الى فسادِ الدّينِ وموتِ القلبِ وصيرورتِهِ كالحجارة، مع اَنَّ القلبَ هو الّذي يَنبغي اَن يكونَ اَرَقَّ من النَّسيم، واَصفىٰ من الماء، واَجلىٰ من المرآة، واَلطَفَ من النَّدىٰ، واَوْعىٰ من الوَعْي، اذ الانسان ـ كما اشرنا اليه ـ انسانٌ بالقلبِ الرّقيقِ الحَنونِ الحسّاسِ الصّافي الواعي العاطفيِّ الفيّاض، لابحملِ حجرٍ قاسٍ في جوفِه، مُظلِمٍ صَلْدٍ، لايَرِقُّ لنظرةِ بائسٍ، ولا يَخفِقُ لدمعةِ يتيمٍ، ولا يَهتَزُّ لمَتْرَبَةِ مسكينٍ، ولا لعُدْمِ مُعْدِمٍ، ولا لوَجَعِ مُتَوَجِّعٍ، ولا لسَغَبِ مظلومٍ .

واذا تحوَّلَ القلبُ الانسانيّ، الّذي يَنبغي اَن يكونَ يَنبوعَ المحبّةِ والايثارِ للكلِّ، الى حجرٍ دامسٍ طامسٍ، فقد مُسِخَ الانسانُ وَانْطَفَأَتْ انوارُ فطرتِه، ومُحِيَ دينُه، اذ المحلُّ الاصليُّ لتجلّي انوارِ الفطرة وتمركُزِ قواعدِ الدّينِ هو القلب (إنَّ في ذلك لَذِكْرىٰ لِمَن كانَ لهُ قلبٌ ..)[2].

٥ ـ الفساد العام : لعلَّنا في غِنًى عن تفصيلِ الكلام هنا، بعدَ ما مضَت ابحاثٌ عن سلبيّاتِ التّكاثرِ وما يَمُتُّ اليه . إنَّ امعانَ النّظرِ في الآياتِ والاحاديثِ الواردةِ في هذينِ البابين، والتّفقُّهَ فيها حقَّ التفقُّه، يَدُلُّنا بوضوحٍ على اَنَّ التّكاثرَ (ومنه الرّأسماليّةُ المعاصرة)، كيف يَكونُ من اعظمِ عواملِ الفَسادِ العامِّ في المجتمعاتِ الانسانيّة، وكيف يُؤَثِّرُ في

---

١ ـ تحف العقول / ١٤١.

٢ ـ سورة ق (٥٠) : ٣٧.

جميعِ مستَوياتِ حياةِ الفردِ والمجتمعِ تأثيراً سلبيّاً، وكيف يَدفَعُ التّربيةَ والثّقافةَ والعلمَ والاخلاقَ والاقتصادَ والسّياسةَ، بل المعنويّةَ والدّين ايضاً، الى اتّجاهٍ غيرِ صالحٍ يُعارِضُ صلاحَ الانسانِ والمجتمعِ الانسانيّ؟ وكيف يَسوقُ الانسانَ الى التّمَيُّعِ واهمالِ التّكاليفِ والقاءِ المسؤوليّاتِ عن عاتقِه، الّا ما يَرجِعُ الى الاستغلالِ وسائرِ الحوافزِ التّكاثريّة؟ فالتّكاثرُ سببٌ قويٌّ لتغييرِ جميعِ المقاييسِ الانسانيّة الى صورةٍ ممسوخة، ولِحَجْبِ الشُّعاعِ الالهيِّ الفطريِّ في باطنِ الانسان.

ولاجلِ ذلك نُشاهِدُ التّعاليمَ الاسلاميّة تَعُدُّ التّكاثرَ من «جُنودِ الجهل» ـ كما سلَفَ القول ـ والجهلُ «رأسُ الشَّرِّ كلِّه»، على حدِّ تعبيرِ النّبيِّ الاعظم «ص»[1]. واليك ثبتاً بنبذةٍ من سلبيّاتِ التّكاثرِ السّيِّئةِ المشؤومة، وإن كان قد أَلْمَحْنا الى بعضِها فيما مضى:

١ ـ أنَّ التّكاثرَ يَهدِمُ القاعدةَ الاصليّةَ للحياةِ الانسانيّة، يعني القلب.

٢ ـ أنّه يَذهَبُ بالاخلاقِ السّامية، كالتّواضعِ والرِّفْقِ والحَنان، ويأتي بَدَلَها بالرّذائلِ كالتّغَطْرُسِ والعَجْرَفة.

٣ ـ أنّه يُطَبِّعُ جميعَ جوانبِ الحياةِ الاجتماعيّةِ بطابعِ التّسَيُّبِ والانهيارِ الخُلقيّ، بحيثُ لا يَسلَمُ منه جانبٌ.

٤ ـ أنّه يُفسِدُ الظّاهرَ الانسانيَّ كما يُفسِدُ قلبَه وباطنَه. وذلك لأنَّ فسادَ الظّاهرِ من فسادِ الباطن، كما يقولُ الامامُ الصّادقُ «ع»: «فسادُ الظّاهرِ من فسادِ الباطن .. وهذا الفساد يَتولّدُ من طولِ الأَمَلِ والحرصِ والكِبر .. واصلُها من حُبِّ الدّنيا وجمعِها ..»[2].

٥ ـ أنّه يُضادُّ الاعتدالَ والقصد، اللّذَينِ عليهما يَتوقّفُ رُشدُ الانسانِ وتعاليه، ويُوقِعُ الانسانَ في شَبَكاتِ الاكتنازِ والاسرافِ المُبيدَة.

---

١ ـ البحار ٧٧ / ١٧٥.

٢ ـ سفينة البحار ٢ / ٣٦١.

٦ ـ أنّه يَمنَعُ الانسانَ من الوقوفِ بجانبِ الحقِّ والعدلِ والخضوعِ أمامَ القانون.

٧ ـ أنّه يَجعَلُ الوسيلةَ غايةً، وكفىٰ به خُسراناً.

٨ ـ أنّه يَدفَعُ اصحابَه الى مجابَهَةِ دُعاةِ الحقِّ وشيعةِ الفضيلة.

٩ ـ أنّه يَبُثُّ الفقرَ في المجتمعِ ويَفرُضُه على جماهير وجماهيرَ، وبذلك يُضَعْضِعُ اركانَ الوَعْيِ الاسلاميِّ والمُمارَساتِ الاصلاحيّةِ والتّغييريّة.

١٠ ـ أنّه يُلازِمَ الحياةَ الباذخةَ والاستهلاكاتِ التَّرفيَّة؛ والسَّرَفيَّة؛ و غيرُ خافٍ ماتَستتبِعُهُ من فسادٍ ومحروميّةٍ لسائرِ النّاس.[1]

تنبيهان

١ ـ لقد سلَف أن قلنا، إنّ التأكيدَ على ذمِّ التّكاثرِ والتّنديدِ به والتّحذيرَ منه ومن سلبيّاته، لا يعني تركَ الدّنيا وتركَ العملِ والجِدِّ، والرُّكونَ الى الفقرِ والقِلّةِ والقاءِ الكَلِّ على النّاس، لا، بل هو بمعنى النِّضالِ ضدَّ الظُّلمِ والامتِصاصِ والاستِئثار، و حثٌّ على تمييزِ الدّواءِ غن الدّاء، وحَضٌّ على الاستمتاعِ الصّحيحِ المتعادلِ بالمواهبِ والامكانيّاتِ بصورةٍ تَنسَجِمُ مع المقاييسِ الحقّة، ودعوةٌ الى تبنّيِ تعاليمِ الاسلامِ الجامعة، وسعيٌ لبناءِ المجتمعِ بناءً اسلاميّاً؛ وهو شَجْبٌ ايضاً للفقرِ والحرمان، وللعدوانِ الاقتصاديِّ، الّذي هو رأسُ مالِ المتكاثرين.

٢ ـ لقد تَقدَّمَ الإلماح الى أنَّ التعاليمَ والاحكامَ الاسلاميّةَ يَجِبُ أن تُدْرَكَ ويُتَفَقَّهَ فيها بصورة مجموعةٍ موصولةٍ مترابطةٍ وبشكلٍ «منظوم». وذلك لأنَّ فهمَ هذه التّعاليمِ بصورةِ فصولٍ مُبعْثَرَةٍ وأقسامٍ مختلفة، ليس

---

١ ـ راجع للكلام عن التّكاثر وشجبه: الفصل ٨، من هذا الباب ايضاً.

تَفَقُّهاً بمعناه . وهو يُؤَدّي الى تجزئةِ الاسلام، فينتهي الى عَجزِهِ عن تربيةِ الفردِ وصُنعِ المجتمع، فَيَنْعَزِلُ عن ساحاتِ البشريّةِ وحياتِها . فعلى هذا الاصلِ القويم ـ العقليِّ والعلميِّ والدّينيِّ والتّربَويِّ والتّجريبي ـ يَجِبُ اَن نَبحَثَ عن المسائلِ المتعلّقةِ بالقلبِ وقَسوَتِه وحياتِه وموتِه، مترابطةً بالمسائلِ السّياسيّةِ والاقتصاديّةِ والقضائيّةِ وما الى ذلك، كما انّه يَجِبُ اَن نَبحَثَ عن مسائلِ السّياسةِ والاقتصادِ والقضاءِ مترابطةً بمسائل القلب وقَسوَتِه وحياتِه وموتِه، لا اَن نُفَرِّقَ بين تلك وتلك، ونَجعَلَ بعضَها حُكميّاً وبعضَها اخلاقيّاً، ونَبحثَ عن بعضِها ليلَ نهارٍ، ولا نَبحثَ عن بعضِها عَبْرَ العمرِ الطّويل .

لقد جاء في كتابِ «وسائلِ الشّيعة» بابٌ بهذا العنوان : «باب تحريمِ قسوةِ القلب»[1] . ونحن حينَما نُشاهِدُ اَنَّ العالمَ المُحدِّثَ الكبير، شيخَنا الحُرَّ العامليّ، يَعْقِدُ باباً بالعنوانِ المذكور، نَعلَمُ بيقينٍ اَنَّ «القلبَ» واحوالَه امورٌ لايُستهانُ بها . وإنَّ من المسلَّمِ به اَنَّ قسوة القلبِ اذا كانَت مُحرَّمَةً، فهذه الحرمةُ تَسري الى اسبابِها والعواملِ الّتي تُؤكِّدُها . لقد ورد في بعضِ التّعاليمِ اَنَّ اَكلَ الدَّمِ اِنّما حُرِّمَ لاَنَّه يُقَسّي القلب .[2] فاذا كان شيءٌ آخَرُ هناك يُقَسّي القلبَ فهو ايضاً ممنوعٌ محرَّمٌ، بنفسِ العلّةِ المنصوصة .[3] وكثرةُ المالِ لها سلبيّات عديدةٌ منها قَسوةُ القلب ـ الواردةُ في الحديث ـ المحرَّمَةُ شرعاً . وستأتي نبذةٌ اُخرىٰ من مضاعفاتِها ايضاً في الفصولِ الآتية . فلا يُقِرُّ الاسلامُ واقعاً اقتصاديّاً يُؤدّي الى تلكم السّلبيّاتِ.

---

١ ـ الوسائل ١١ / ٣٣٦.

٢ ـ عِلَلُ الشّرايع / ٤٨٤، من حديثِ الامام الباقر «ع».

٣ ـ ولعلَّ مَن يُمعِنُ النّظرَ في آثارِ التّكاثرِ المُبيدةِ للفردِ والمجتمع، المُضعِفَةِ للمُعْتَقَدِ الحقِّ، السّاحقةِ للفضيلةِ والعدل، يَجعَلُ تلك الحرمةَ بالاولويّة،لقوّةِ «الوصفِ الجامع» في الفرع . و لعلَّ تقْسِيَتَها للقلبِ تكونُ اَشدُّ اقوى، وخصوصاً مع النّظرِ الى اَنَّ اَكلَ الدَّمِ لايُداوَمُ عليه كالتّكاثر.

الفصلُ السّابع عشر

الاسلام والنّظام التّكاثريّ الاترافيّ، كفاح رحب (١٠)

ـ من احوال المتكاثرين والاغنياء وصفاتهم (١)

لقد تَناولَ الفصلُ الثّامنُ والفصلُ السّادس عشر، عدداً من السّلبيّاتِ الفرديّةِ والاجتماعيّةِ الّتي تَنبُعُ من حياةِ التّكاثرِ والإترافِ، ونقاطِ الضّعفِ النفسيّةِ والشّخصيّةِ الّتي تَغمُرُ نفوسَ المتكاثرين وتُشَكِّلُ كيانَهُمُ المعنويّ.

والآن نأتي ـ في هذا الفصلِ والفصلِ التّالي ـ بنَبذَةٍ أُخرىٰ من تلكُمُ السّلبيّات، ممّا تُجَسِّدُ اَمامَنا نفسيّاتِ اولئك ويُوقِفُنا على مستَوياتِهمُ الرُّوحيّة عن كَثَبٍ، لِكَيْ نُوفيَ حقَّ هذا الدّرسِ الاسلاميِّ والانسانيِّ والتّربَويِّ والاجتماعيِّ والاقتصاديِّ البَنّاء بعضَ الايفاء، آملين اَن يَتَلقّاهُ المجتمعُ النّابهُ إثارةً جادّةً للمَشاعر، وتحذيراً صامداً من ظاهرةِ التّكاثر مَنشأً وبقاءً، واَن يُشعِلَ ذلك في وجهِ تلك الظّاهرةِ المدمِّرةِ ثورةً عارِمةً حتى القضاءِ عليها. واليك البيان، من التّنزيلِ الكريم والحديثِ الشّريف:

أ ـ السّكر بالمال والنّعيم

الكتـــاب

١ الّذين يَأكُلونَ الرِّبا لايَقومُون الاّ كما يَقومُ الّذي يَتَخَبَّطُهُ الشّيطانُ مِن المَسِّ ..[١]

الحديـــث

١ الامام علي «ع» : .. ذاك حيث تَسْكَرُون من غيرِ شـرابٍ، بل مـن النِّعمةِ و النَّعيم ..[٢]

٢ الامام السجاد «ع» : .. وَاعْلَم ـ وَيْحَك ـ يا ابنَ آدم! اَنَّ قَسوةَ البِطنَة، وفَترةَ المَيلَة، وسُكرَ الشِّبَع، وعِزَّةَ المُلك، مما يُثَبِّطُ ويُبْطِىءُ عنِ العمل، ويُنسِي الذِّكر، ويُلهي عنِ اقترابِ الاجل، حتى كأَنَّ المُبتلىٰ بحبِّ الدُّنيا به خَبَلٌ من سُكْرِ الشَّراب ..[٣]

٣ الامام الصادق «ع» ـ فيمارواه عن الامام علي : السُّكْرُ اَربعُ سُكْراتٍ، سُكرُ الشَّراب، وسكرُ المال، وسكرُ النَّوم، وسكرُ المُلك .[٤]

ب ـ فساد الدّين و ذهابه

---

١ ـ سورة البقرة (٢) : ٢٧٥.

٢ ـ نهج البلاغة / ٧٥٥؛ عبده ٢ / ١٥٠.

٣ ـ تحف العقول / ١٩٦.

٤ ـ الخصال ٢ / ٦٣٦.

الكتـــاب

١ وَالّذين يُنفِقُون امواَلهم رِئاءَ النّاسِ ولايُؤمنون بالله ..[١]

الحديـــث

١ عيسى المسيح «ع» ـ فيما رواه الامام عليُّ بنُ ابي طالب : الدّنيارُداءُ الدِّين ..[٢]

٢ الامام علي «ع» : وَاعْلَموا اَنَّ كثرةَ المالِ مفَسدَةٌ للدِّين .[٣]

٣ الامام الصادق «ع» : ماذِئبانِ ضاريانِ في غنَمٍ قد فارَقَها رُعاؤُها، احدُهما في اولِها والآخر في آخرِها، بأَفسَدَها فيها من حُبِّ المالِ والشّرف، في دينِ المسلم .[٤]

* الشّرفُ هنا، بمعنى العلوِّ والجاهِ وطلَبِهما، يعني اَن يكونَ الانسانُ طالباً للعُلُوِّ والسّيادةِ مُستَعلِياً .

ج ـ البغي، البطر، الغفلة

---

١ ـ سورة النّساء (٤) : ٣٨.

٢ ـ الخصال ١ / ١١٣.

٣ ـ تحف العقول / ١٤١.

٤ ـ الكافي ٢ / ٣١٥.

الكتـــاب

١ يَعلَمونَ ظاهراً منَ الحياةِ الدّنيا، وهُم عنِ الآخرةِ هُم غافِلون *[١]

٢ إنّ قارونَ كانَ مِن قومِ موسى فبَغى عليهم ..[٢]

الحديـــث

١ النبـــي «ص» : إنّما اَتَخَوَّفُ على اُمّتي من بعدي، ثلاثَ خِلالٍ : .. او يَظهَرَ فيهمُ المالُ حتى يَطْغَوا ويَبطَروا ..[٣]

٢ الامام علي «ع» : اِنِ اسْتَغنىٰ بَطِرَوفُتِنَ .[٤]

٣ الامام السجاد «ع» : .. وَازْوِعنّي من المالِ ما يُحدِثُ لي مَخيلَةً، او تأدّياً الى بَغْيٍ ..[٥]

٤ الامام الصادق «ع» : .. واعظمُ الفساد اَن يَرضَى العبدُ بالغَفلَةِ عن الله . وهذا الفسادُ يَتولّدُ من طولِ الاملِ والحرصِ والكبر، كما اخبَرَ اللّهُ عزّ وجلّ في قصّةِ قارون، في قوله : «ولاتَبغِ الفسادَ في الارض، إنّ اللّهَ لا يُحِبُّ المفسدين». وكانت هذه الخِصالُ من صُنعِ قارون واعتقادِه . واصلُها من

---

١ ـ سورة الرّوم (٣٠) : ٧.

٢ ـ سورة القصص (٢٨) : ٧٦.

٣ ـ الخصال ١ / ١٦٤.

٤ ـ نهج البلاغة / ١١٦٠؛ عبده ٣ / ١٩٠.

٥ ـ الصّحيفة السّجاديّة / ٢٠٢ (الدعاء ٣٠).

حبُّ الدّنيا وجمعِها و..[١]

د ـ كثرة الذّنوب و نسيانها

الكتـــاب

١ ومَن اَظْلَمُ ممّن ذُكِّرَ بآياتِ ربِّه فاَعرَضَ عنها ونَسيَ ما قَدَّمَت يَداه، اِنّا جعَلْنا على قلوبِهم اَكِنَّةً اَن يَفقَهُوه وفي آذانِهم وَقْراً، واِن تَدْعُهُم الى الهُدىٰ فلَن يَهتَدُوا اِذاً اَبَداً *[٢]

الحديـــث

١ الامام علي «ع» : المالُ مادّةُ الشَّهَوات .[٣]

٢ الامام علي «ع» : كثرةُ المالِ يُفسدُ القلوبَ ويُنْسِي الذُّنوبَ .[٤]

٣ الامام الصادق «ع» : فيما قال اللّهُ عزَّ وجَـلّ لموسى : يا موسى! لاتَرْكَنْ الى الدُّنيا رُكونَ الظّالمين .. واعلَم اَنّ كلَّ فتنةٍ بَدْؤُها حبُّ الدُّنيا؛ ولا تَغْبِطْ

---

١ ـ سفينة البحار ٢ / ٣٦١.

٢ ـ سورة الكهف (١٨) : ٥٧.

٣ ـ نهج البلاغة / ١١١٣؛ عبده ٣ / ١٦٤.

٤ ـ غرر الحكم / ٢٤٤.

احداً بكثرةِ المال، فإنَّ معَ كثرةِ المالِ تَكْثُرُ الذُّنوبُ لواجبِ الحقوق.[1]

* المراد بـ «الدّنيا» في الاحاديثِ هو «المالُ» غالباً، لانَّه عمدةُ ما يُطلَبُ منها، وبه يُتَذَرَّعُ الى ما فيها.

٤ الامام الصادق «ع» ـ فيما رواه عن الامامِ الباقر: أوحَى اللّهُ ـ تبارَك وتعالىٰ ـ الى موسى «ع»: «لا تَفْرَحْ بكثرةِ المال.. فإنَّ كثرةَ المالِ تُنسي الذُّنوبَ..»[2]

هـ ـ الطَّمع، الحرص

الكتـــاب

١ وجَعَلْتُ له مالاً مَمدوداً * .. ثُمَّ يَطمَعُ اَن اَزيدَ *[3]

الحديـــث

١ الامام علي «ع»: اما بعد، فإنَّ الدّنيا مَشغَلةٌ عن غيرِها، ولم يُصِبْ صاحبُها

---

١ ـ الكافي ٢ / ١٣٥.

٢ ـ الخصال ١ / ٣٩.

٣ ـ سورة المُدَّثِّر (٧٤): ١٢ و ١٥.

منها شيئاً الاّ فَتَحَتْ له حرصاً عليها، ولَهَجاً بها ..[١]

٢ الامام علي «ع»: لايَجمَعُ المالَ الاّ الحريص. والحريصُ شقيٌّ مذمومٌ.[٢]

٣ الامام الصادق «ع»: ما فَتَحَ اللّهُ على عبدٍباباً من امرِ الدّنيا، الاّ فَتَحَ اللّهُ عليه مِن الحرصِ مثلَه.[٣]

٤ الامام الصادق «ع»: كُلَّما نَقَصَ من القَناعةِ زادَ في الرَّغبَة. والطَّمعُ والرَّغبةُ في الدُّنيا اصلانِ لكلِّ شرٍّ، وصاحبُهُما لا يَنْجومن النّارِ الاّ اَن يَتوب.[٤]

٥ الامام الرضا «ع»: لايَجتَمِعُ المالُ الابخمسِ خِصالٍ: ببُخلٍ شديد، واَملٍ طويل، وحرصٍ غالب، وقطيعةِ الرَّحِم، وايثارِ الدّنيا على الآخرة.[٥]

و ـ البخل، الشّحّ، النّهم

الكتـــاب

١ وَاَمّا مَن بَخِلَ وَاسْتَغْنىٰ * وكَذَّبَ بالحُسْنىٰ * فَسَنُيَسِّرُهُ للعُسْرىٰ *[٦]

٢ ولايَحسَبَنَّ الَّذين يَبخَلُونَ بما آتاهُمُ اللّهُ من فضلِه هو خيراً لَهُم، بل هو شرٌّ

---

١ ـ نهج البلاغة / ٩٨١؛ عبده ٣ / ٨٨.

٢ ـ غرر الحكم / ٣٥٢.

٣ ـ الكافي ٢ / ٣١٩.

٤ ـ البحار ٧١ / ٣٢٩.

٥ ـ عيون اخبار الرّضا ١ / ٢٧٦ ـ ٢٧٧؛ الخصال ١ / ٢٨٣.

٦ ـ سورة اللّيل (٩٢): ٨ ـ ١٠.

لهُم، سَيُطَوَّقُونَ ما بَخِلُوابِهِ يومَ القيامة ..[1]

٣ وتَأْكُلونَ التُّراثَ اَكْلاً لَمّاً * وتُحِبُّونَ المالَ حُبّاً جَمّاً *[2]

الحديـــث

١ النبـــي «ص»: إنَّ صلاحَ اولِ هذه الامّةِ بالزّهدِ واليقين، وهلاكَ آخرِها بالشُّحِّ والاَمَل.[3]

٢ النبـــي «ص» ـ فيما رواه الامامُ الصادق: منهومانِ لايَشبَعان، منهومُ دنيا ومنهومُ علمٍ.[4]

٣ الامام علي «ع»: لايُبقي المالَ إلّا البخيل.[5]

٤ الامام الصادق «ع»: مَثَلُ الدّنيا كمَثَلِ ماءِ البحر، كلّما شَرِبَ منه العطشانُ ازْدادَعطشاً حتى يَقتُلَه.[6]

٥ الامام الرّضا «ع»: لا يَجتَمِعُ المالُ الّا بخمسِ خصالٍ: ببخلٍ شديد ..[7]

ز ـ الاخلاد الى الارض (ايثار الحياة البائدة على الحياة الخالدة)

---

١ ـ سورة آل عمران (٣): ١٨٠.
٢ ـ سورة الفجر (٨٩): ١٩ ـ ٢٠.
٣ ـ امالي الصدوق / ٢٠١.
٤ ـ الوسائل ١٢ / ٢١.
٥ ـ غرر الحكم / ٣٥٢.
٦ ـ الكافي ٢ / ١٣٦.
٧ ـ عيون اخبار الرّضا ١ / ٢٧٦.

الكتـــاب

١ يَحْسَبُ اَنَّ ماله اَخْلَدَه *[١]

٢ وتَتَّخِذونَ مَصانِعَ لعلَّكُم تَخْلُدون *[٢]

٣ الَّذينَ يَستَحِبُّونَ الحَياةَ الدُّنيا على الآخرة ويَصُدُّونَ عن سبيلِ الله ويَبْغُونَها عِوَجاً، اولئك في ضلالٍ بعيد *[٣]

الحديـــث

١ النبـــي «ص» : يَبْنُونَ الدُّور، ويَشيدونَ القُصور، ويُزَخْرِفون المساجد، ليسَت هِمَّتُهُم الاّ الدّنيا، عاكفون عليها، معتمدون فيها، آلِهَتُهم بُطونُهم؛ قال اللّهُ تعالى : «وتَتَّخِذُون مَصانِعَ لعلَّكم تَخلُدون *»[٤].

٢ النبـــي «ص» : فيما رواه الامامُ الصّادق : اَتَى النَّبيَّ رجلٌ فقال : مالي لا اُحِبُّ الموت؟ فقال له : اَلَكَ مالٌ؟ قال : نَعَم . قال : فَقَدَّمْتَه؟ قال : لا. قال : فَمِن ثَمَّ لا تُحِبُّ الموت![٥]

٣ الامام علي «ع» : فاِيّاكَ اَن تَغْتَرَّ بما تَرى، من اِخلادِ اهلِها اليها، وتكالُبِهم

---

١ ـ سورة الهُمَزَة (١٠٤) : ٣.

٢ ـ سورة الشّعراء (٢٦) : ١٢٩.

٣ ـ سورة ابراهيم (١٤) : ٣.

٤ ـ مكارم الاخلاق / ٥٢٦.

٥ ـ الخصال ١ / ١٣.

عليها ..[1]

٤ الامام الرضا «ع» : لايجتمعُ المال الابخمسِ خصالٍ : .. وايثارِ الدُّنيا على الآخرة .[2]

* نَفْهَمُ من هذا التّعليمِ الرَّضويّ، اَنَّ جمعَ المالِ من اهمِّ الحوافزِ على ايثارِ الدُّنيا على الآخرة والإخلادِ الى المادّيّاتِ السّافلةِ والزّائلة؛ اذالمالُ اذاتجاوَزَ حدَّ الكفاف يَتحوَّلُ غايةً وهدفاً، ويكونُ طالبُه غافلاً عن سائرِ اهدافِ الحياةِ المتعالية، هالكاً في سبيلِ ما يَحسَبُه هدفاً وغايةً، مع أنَّه ليس كذلك؛ فعَدُّ المالِ اصلاً، يَجعَلَ المعنى والفضيلةَ فرعاً ومَنسيّاً، ويَجْتَرُّ الانسانَ الى الإخلادِ الى الزّائلاتِ والإعراضِ عنِ الباقيات .

ح ـ عبادة الدّرهم والدّينار

الكتـــاب

١ أُفٍّ لكُم ولما تَعبُدون من دونِ اللّهِ، افَلاتَعقِلون؟*[3]

٢ وَيَعبُدونَ مِن دونِ اللّهِ مالم يُنَزِّلْ به سُلطاناً ..[4]

---

١ ـ تحف العقول / ٥٧.

٢ ـ عيون اخبار الرّضا ١ / ٢٧٦.

٣ ـ سورة الانبياء (٢١) : ٦٧.

٤ ـ سورة الحج (٢٢) : ٧١.

الحديـــث

١ النبـــي «ص»: ملعونٌ ملعونٌ، مَن عَبَدَالدّينارَ والدّرهم.[١]

* قال شيخُنا الصّدوق: «قوله: "من عَبَدَالدّينارَ والدّرهم" يعني به من يَمنَعُ زكاةَ مالِه، ويَبخَلُ بمُواساةِ إخوانِه، فيَكونُ قد آثَرَ عبادةَ الدّينارِ والدّرهمِ على عبادةِ خالِقه»[٢].

٢ الامام علي «ع»: مَن احَبَّ الدّينارَ والدّرهمَ فهو عبدُالدُّنيا.[٣]

٣ الامام علي«ع»:.. اَماتَتِ الدُّنيا قلبَه، و وَلِهَتْ عليها نفسُه، فهو عبدٌلها ولمَن في يدِه شيءٌ منها، حيثُما زالَت زالَ اليها، وحيثما اَقْبَلَتْ اَقبَلَ عليها.[٤]

٤ الامام علي «ع»: تَعَبَّدوا للدُّنيا ايَّ تَعَبُّدٍ، وآثَرُوها ايَّ ايثارٍ.[٥]

٥ الامام علي «ع»: فَتاهُوا في حَيرَتِها، وغَرِقوا في نعمتِها، واتَّخذوها ربّاً، فلَعِبَتْ بهم ولَعِبُوابها، ونَسُوا ماوَراءَها.[٦]

ط ـ الاختيال والاغترار

---

١ و ٢ ـ معاني الاخبار ٢ / ٣٨٢.

٣ ـ الخصال ١ / ١١٣.

٤ ـ نهج البلاغة / ٣٣٠؛ عبده ١ / ٢١١.

٥ ـ البحار ٧٣ / ١١٥.

٦ ـ نهج البلاغة / ٩٢٧؛ عبده ٣ / ٥٦.

الكتـــاب

١ واللّهُ لايُحِبُّ كلَّ مُختالٍ فَخورٍ * الّذين يَبْخَلُون ويَأمُرونَ النّاسَ بالبُخل ..[١]

٢ يَحسَبُ اَنَّ مالَه اَخْلَدَه *[٢]

٣ اَيَحسَبُ اَن لن يَقدِرَ عليه احدٌ * يَقُولُ اَهلَكْتُ مالاً لُبَداً *[٣]

٤ اَيَحسبُ اَن لَم يَرَه احدٌ؟ *[٤]

* قال الشيخُ ابو جعفرٍ الطّوسي : «"اَيَحسَبُ اَن لن يَقدِر عليه احدٌ" معناه اَيَظُنُّ هذا الانسانُ اَن لن يَقدِرَ على عقابِه احدٌ، اذا عصَى اللّهَ تعالى وارْتَكَبَ معاصيَه؟ فبئسَ الظَّنُّ ذلك»[٥]. وقال الشيخُ ابوعليٍّ الطّبرسي : «هذا استفهامُ اِنكارٍ، اي لا يُظَنَّنَّ ذلك . وقيل معناه : اَيَحسَبُ هذا المُغْتَرُّ بمالِه اَن لايَقدِرَ عليه احدٌ يَأخُذُ مالَه؟ .. وقيل : اَيَحسبُ اَنَ لايُسأَلَ عن هذا المالِ مِن اَيْنَ اكْتَسَبَهُ وفيما ذا اَنفَقَه؟ ..»[٦]. فعلى هذا فَلْيُعِدَّ المسلمُ نفسَه لهذا السّؤال : «اَنّى لك هذا؟».

الحديـــث

---

١ ـ سورة الحديد (٥٧) : ٢٣ ـ ٢٤.

٢ ـ سورة الهُمَزَة (١٠٤) : ٣.

٣ و ٤ ـ سورة البَلَد (٩٠) : ٥ ـ ٧.

٥ ـ تفسير التِّبيان ١٠ / ٣٥١.

٦ ـ مجمع البيان ١٠ / ٤٩٣.

١ النبـي «ص»: طوبىٰ لِمَنِ اكْتَسَبَ من المؤمنين مالاً من غيرِ معصية .. وعادَبِهِ على اهلِ المسكنة، وجانَبَ اهلَ الخُيَلاءِ والتفاخرِ والرَّغبةِ في الدُّنيا.[١]

٢ الامام علي «ع» ـ فيما رواه عن النَّبيّ «ص»، عن اللّهِ تعالى، في ليلةِ المعراج: .. يا احمد! .. إنَّ النَّفسَ مَأْوىٰ كلَّ شَرٍّ .. تَتَكَبَّرُ اذَ اسْتَغْنَتْ ..[٢]

٣ الامام الصادق «ع»: جاء موسرٌ الى رسولِ اللّهِ «ص» نَقِيُّ الثَّوب، فجلَس الى رسولِ الله، فجاء رجلٌ مُعْسِرٌ دَرِنُ الثَّوب، فجلَس الى جنبِ الموسر، فقَبَضَ الموسِرُ ثِيابَه من تحتِ فَخْذَيْه؛ فقال له رسولُ الله «ص»: «اَخِفْتَ اَن يَمَسَّك من فقرِه شيءٌ؟» قال: لا، قال: «فَخِفْتَ اَن يُصيبَه من غِناك شيء؟» قال: لا. قال: «فَخِفْتَ اَن يَوسَخَ ثِيابَك؟» قال: لا. قال: «فما حَمَلَك على ما صَنَعْتَ؟» فقال: يا رسولَ الله! إنَّ لي قريناً يُزَيِّنُ لي كلَّ قبيحٍ ويُقَبِّحُ لي كلَّ حَسَن، وقد جَعَلْتُ له نصفَ مالي. فقال رسولُ الله «ص» للمُعْسِر: «اَتَقْبَلُ؟» قال: لا. فقال له الرَّجُل: ولِمَ؟ قال: اَخافُ اَن يَدخُلَني ما دَخَلَك.[٣]

* قال العلّامةُ المجلسيّ: «.. اَخافُ اَن يَدخُلَني ما دخَلَكَ، اي ممّا ذَكَرْتَ، او منَ الكبرِ والغرورِ والترفُّعِ على النّاس واحتقارِهم، وسائرِ الاخلاقِ الذّميمةِ الّتي هي من لوازمِ التّموُّلِ والغِني»[٤].

١ـ تحف العقول / ٢٨.

٢ ـ ارشاد القلوب / ٢٠١.

٣ ـ الكافي ٢ / ٢٦٢ ـ ٢٦٣.

٤ ـ البحار ٧٢ / ١٥.

ي ـ الجاه والشخصيّة الخياليّان

الكتـــاب

١ وقالَ لَهُم نبيُّهم : إنَّ اللّهَ قد بَعَثَ لكُم طالوتَ مَلِكاً، قالوا : اَنّىٰ لهُ المُلكُ علينا؟ ونحنُ اَحقُّ بالمُلكِ مِنه ولَم يُؤْتَ سَعَةً مِنَ المال ..[١]

٢ فلَولا اُلْقِيَ عليه اَسْوِرَةٌ مِن ذَهَبٍ؟..[٢]

٣ وقالوا : لَولا نُزِّلَ هذا القرآنُ على رجلٍ منَ القَريَتَينِ عظيمٍ؟[٣]

* إنَّ الاَثرياءَ المتكاثرين يَتَوَهَّمُون لانفُسِهم جاهاً كبيراً وشخصيَّةً فذَّةً ممتازةً، حيثُ يُشاهِدُون اَنَّهم قد حصَلوا على اموالٍ طائلةٍ والجماهيرُ لاتَملِكُ من تلك الاموالِ شيئاً (مع اَنَّ تلك الاموالَ في واقعِها مُلكٌ للجماهيرِ وقَوامٌ لهم، كاصَرَّحَ به القرآنُ الكريم؛ ومِصَحَّةٌ لهم، كما جاء في الحديث)، فما قالتِ الاممُ الغابرةُ للانبياءِ والمصلحين والنّاثرين، هو مقالُ هؤلاء ايضاً، فهم جالوتيّون في النَّزعةِ وانْ اَرْغَمَهُمُ الزّمانُ في بيئة، او دَفَعَهُم اشتعالُ نيرانِ ثورةٍ، الى التّظاهرِ في الوقوفِ على رصيفِ الطّالوتيّين، فلاتَغفُل!

---

١ ـ سورة البقرة (٢) : ٢٤٧.

٢ و ٣ ـ سورة الزُّخرُف (٤٣) : ٥٣ و ٣١.

الحديـــث

١ النبـــي «ص» : يا ابنَ مسعود! يَتَفاضَلُون باحسابِهم واموالِهم ..[١]

٢ النبـــي «ص» : وطَلَبوا المدحَ بالمال ..[٢]

٣ الامام علي «ع» : الغِنىٰ يُسَوِّدُ غيرَ السيِّد . المالُ يُقَوِّي غيرَ الأيِّد .[٣]

٤ الامام علي «ع» : أيُّها النّاس! .. مَن كَثُرَ مالُه رَأَسَ .[٤]

٥ الامام علي «ع» : الدّولةُ تَرُدُّ خَطَأَ صاحبِها صواباً، وصوابَ ضدِّه خَطَأً .[٥]

٦ الامام الرضا «ع» : عن ابيه، عن جدِّه جعفرٍ الصّادق : اذا اَقبَلَتِ الدُّنيا على انسانٍ اَعْطَتْهُ مَحاسِنَ غيره ..[٦]

* راجع ايضاً : الفصلَ الاوّلَ، فِقْرَةَ «ج».

---

١ ـ مكارم الاخلاق / ٥٢٩.

٢ ـ البحار ٥٢ / ٢٦٤، عن «جامع الاخبار».

٣ ـ غرر الحكم / ٣١.

٤ ـ الكافي ٨ / ٢١.

٥ ـ غرر الحكم / ٤٢.

٦ ـ عُيون أخبار الرّضا ٢ / ١٣٠.

نظرة الى الفصـــل

تتجسد ماهيّةُ الاقتصادِ التّكاثريِّ التّرَفيِّ في احوالِ المتكاثرين وصفاتِهم. ولعلَّ نظرةً عابرةً يُلقيها الانسانُ على تلك الاحوالِ والصِّفاتِ كفيلةٌ بأن تُريَهُ ذلك التّدافعَ الجوهريَّ بين الاقتصادين: التّكاثريِّ والاسلاميّ. ومن اجلِ ذلك لقد تَوفَّرتِ التّعاليمُ الاسلاميّةُ على إبرازِ تلك الصِّفاتِ والكشفِ عنها بتعابيرَ مُتَنَدِّدَةٍ لكَيْ تُوقِفَ انسانَ المجتمعِ الاسلاميِّ على حقيقةِ الامر، ولكي تُجَهِّزَه اَمامَ ذلك التَّيّارِ الجارفِ بوَعْيِ ذلك التّدافُعِ الجوهريِّ الجذريّ والعملِ على تعميقِه وتوسيعِ نطاقِه.

ومهما يَكُنِ الامر، فإنَّ الاقتصادَ الاسلاميَّ لايُطَبَّع باىِّ طابعٍ، الابطابعِ الانسانيّة والجماهيريّة، إنَّه انسانيٌّ لاَنَّه يَجعلُ الانسانَ هيَ الغاية، والمالَ هو الاداة، فهو يُفَدّي الانسانَ بالمال، لا المالَ بالانسان؛ وجماهيريٌّ لانَّه يقول: «يا اَيُّها النّاس! كُلوا ممّا في الارضِ حلالاً طيِّباً»[1]، فيُخاطِبُ النّاس.. ويَقولُ الامام عليُّ بن ابي طالب «ع»: «عيالُه الخلائق،[2] ضَمِنَ ارزاقَهم، وقدَّر اقواتَهم»[3]. واذا كانت الخلائقُ عيالَه، فلا يَنسىاهُمُ الرَّزّاقُ المتين. واذا كان ضَمِنَ ارزاقَهم فلايَرتَضي لهمُ المسكنةَ والفقر. واذا كان قَدَّرَ اَقواتَهم فلايكونُ فقدُ النّاس لهامنه ـ سبحانَه وتعالىٰ شأنُه ـ بل هومن ظلمِ الظّالمين. وإنَّ الاسلامَ يَتجاوزُ هذا الحدَّو يُؤَكِّدُ

---

١ ـ سورة البقرة (٢): ١٦٨.

٢ ـ روىٰ شيخُنا الكلينيّ، عن الامام ابي عبدالله جعفرٍ الصّادق «ع»: «قال اللّهُ عزَّ وجلّ: الخلقُ عِيالي، فاَحَبُّهم اليَّ الطَفُهم بهم، وأسعاهُم في حوائجهم» ـ (الكافي ٢ / ١٩٩).

٣ ـ نهج البلاغة / ٢٣٠؛ عبده ١ / ١٥٩. وفي هذه النّسخة: «عيالُه الخلق».

على تأمينِ ارزاقِ الحيوان، فيقولُ الامام عليٌّ «ع»: «لِكُلِّ ذي رَمَقٍ قوت»[1]. فالكلُّ للكلِّ (كما يأتي البحثُ عنه في الفصلِ السّادس والثّلاثين)، فيَجِبُ اَن يكونَ في مُتَناوَلِ الكلّ، لاَن يَستفيدَ كلُّ واحدٍ منه بلا فروقٍ كبيرة. وبالتّالي فانَّ الاقتصادَ التّكاثريّ، اقتصادٌ لاانسانيٌّ وغيرُ جماهيريٍّ. وكلُّ ذلك يَكْمُنُ في طبيعةِ المتكاثرين ويَنْبُعُ من اخلاقِهم.

ونحن واثقون بأَنَّ القارئَ قد اَشرَف ـ من ملاحَظَةِ الايآتِ والاحاديثِ والابحاثِ والنّظراتِ السّالفة ـ على كثيرٍ من المَلامحِ الفارقةِ بين المذهبَين، وعلى ما يَفْصُلُ التّعاليمَ الاسلاميّة عن تبنّي التّكاثرِ والتّرَف ـ في ايِّ مستوًى كان ـ لاجلِ ذلك لانُفصِّلُ الكلامَ هنا، بل نَنظُرُ الى ثلاثةٍ من تلكم الاحوالِ والصّفاتِ الواردة في هذا الفصل.

١ ـ فساد الدّين وذهابه: الصّلةُ بينَ الدّينِ والدّينارِ كيف يَجبُ اَن تَكون؟ هذا موضوعٌ يَـجِبُ على مَن يَرومُ استخلاصَ مذهبِ الاسلامِ الاقتصاديِّ اَن يَتوفَّرَ على كشفِه وتسليطِ الاضواءِ عليه. وبذلك نُدرِكُ الحدودَ الاصليّةَ للقضايا الاقتصاديّةِ في الاسلام، ونَفْقَهُ الآياتِ والاحاديثَ الّتي تُعلِّمُنا ـ بتعابيرَ مختلفة ـ اَنَّ المالَ الكثيرَ وطلبَه وحبَّه يُفسِدُ الدّينَ ويُضيِّعُ الحقَّ والعدل.

وبما اَنَّ ملاحَظَةَ بعضِ المباحثِ السّالفة ـ وكذلك بعضُ مايَأتي ـ تُعيننا على ادراكِ هذا الموضوعِ وكشفِه، نَأتي هنا بمسائل في اقتصاب:

١ ـ اَنَّ امتلاكَ المالِ الكثيرِ يُلازِمُ الاستغلال.

٢ ـ اَنّه يُؤَدّي الى التَّرَفِ والسَّرَفِ والبَذَخ.

٣ ـ اَنّه يُسَبِّبُ الفَراغَ واللّامُبالاة.

٤ ـ اَنّه يَستَتبِعُ حرمانَ الجماهيرِ وفقرَهم.

---

١ ـ الكافي ٨ / ٢٣.

٥ ـ انَّه يُطارِدُ الاتِّجاهَ الاسلاميَّ الّذي يَدعُو الى انفاقِ المالِ وتبديده .

٦ ـ انَّه يُضادُّ قَواميَّةَ المالِ وحركتَه في ايدي النّاس .

٧ ـ انَّه يَبعَثُ على الكنزِ والحُكْرَةِ وحصرِ الاستيرادِ وارتفاعِ الاسعار.

٨ ـ انَّه يَخلُقُ الجوَّ المناسبَ لصيرورةِ المالِ دُولةً بينَ الاغنياء .

٩ ـ انَّه يُضَعْضِعُ قواعدَ التّوازنِ والعدلِ الاجتماعيّ .

١٠ ـ انَّه يُلْهي عنِ اللّهِ وعنِ البُخوعِ بتطبيقِ شرائعه .

وكلُّ هذه المذكوراتِ ظواهرُ تُضادُّ الاسلام، وتَبعَثُ على ضعفِه في نفوسِ الافراد وفي المجتمعِ ، وعلى عجزِه عن القيامِ باصلاحِ النّاسِ واِسعادِهم .

٢ ـ عبادة الدّرهم والدّينار : اِنَّ صيرورةَ المالِ غايةً لنشاطِ الانسانِ في حياتِه، هي قاعدةُ المفاسدِ الاصليّةِ والفرعيّةِ الّتي تَنبَعُ من النِّظامِ التّكاثريّ . اِنَّ صلةَ الانسانِ بالمالِ في هذا النِّظام ليست صلةً سالمةً حتى يَكونَ المالُ اداةً تَخدِمُ الانسان، فكلُّ عملٍ يَقَعُ بيدِ المتكاثرِ يَقَعُ لتنميةِ الانتاجِ او لتضخيمِ الرِّبحِ والانتفاعِ الاكثرِ فالاكثر، مع اَنَّ العملَ الاسلاميَّ يَقَعُ لتطويرِ الحياةِ الانسانيّةِ واصلاحِ شؤونِها وتعاليها . فالعملُ الواحدُ يُطَبَّعُ بطابعَين في المذهبَين بحسَبِ ماهيّتِهما: اِمّا اداةٌ للتّكليف وعبادةٌ لله تعالى، واِمّا عبادةٌ للشيطانِ والنّفسِ والدّرهمِ والدّينار .

والاتِّجاهان ليسا امرين ذهنيَّين، بل لهما واقعٌ يُصدِّقُهما: فكم وكم من انسان يَظُنُّ اَنَّه يَكُدُّ ويَسعى لغاياتٍ صحيحةٍ اسلاميّةٍ ويؤمِنُ بالقِيَمِ والمقاييسِ الالهيّة، لكنّه يُصبِحُ في الواقعِ الخارجيِّ ضدَّ ذلك، لاَنّه لا يَدَعُ التّجاوز او الظّلم او التّمويه لاقتناءِ مالٍ اكثر ورحٍ اكبر، ويَستَهلِكُ

ايّامَه في طلبِ المال، بلاتأديةِ جميعِ ما عليه من الحقوق، او اهتمامٍ بسدِّ عَوَزِ المُعوزين.

٣ ـ الجاه والشخصيّة الخياليّان: إنَّ شخصيّةَ الانسانِ الاصليةَ والواقعيّة، تَنبَعُ في التّصوّرِ الاسلاميّ، من الاصولِ الانسانيّة، كالعقلِ والمعرفةِ والعلمِ والتّقوى والعاطفةِ وحبِّ الانسانِ وإسْداءِ الخيرِ الى النّاسِ وسائرِ ما هنالك من الخِصالِ المَلَكيّة. وإنّ المالَ والغنى في هذا التّصوّرِ لا يُفيض على احدٍ شخصيّةً او قدراً، بل هواداةٌ لتنميةِ الشّخصيّة إنِ اسْتَعْمَلَها الانسانُ طِبقاً للمقاييس. والامر في المقياسِ التّكاثريِّ يُعاكِسُ هذا، لانَّ المال فيه هو المُفيضُ للشّخصيةِ والمُرَكِّزُلها. وهو الّذي «يَسُوّدُ غيرَ السيِّد ويُؤَيِّدُ غيرَ الأيِّد»، كما ورَد في الاحاديث.[1] فكُلّما كانَ المالُ اكثرَ كانتِ الشّخصيةُ اجلّ، وكلّما كان الرّبحُ اضخمَ كانتِ الشّخصيةُ اعظم .. ومن هنا تَتَبدَّلُ شخصيّةُ الانسانِ الواقعيّةُ الى شخصيةٍ كاذبةٍ خياليةٍ مصنوعة. والفقرُ (وهو المُنتَجُ منَ التّكاثر) يَسلُبُ ـ في هذا المقياس ـ شخصيّةَ الانسانِ ويَمحُوها؛ فالتّكاثرُ يَضُرُّ بالانسانِ والانسانيّةِ والمجتمعِ البشريِّ والقِيَمِ من جانبين: جانبِ المتكاثرِ بإعطائه شخصيةً خياليّة لاقيمةَ لها، وجانبِ المُعدِمِ بسلبِه شخصيّتَهُ الاصليةَ الّتي لاغبارَ عليها.

واعتماداً على تلك الشّخصيةِ الخياليّة فإنَّ الاغنياءَ يَرَونَ أنَّهم قَوّامون على سائرِ النّاس ووكلاؤُهم والمحامون عن حقوقِهم حتى المحرومين؛ وبذلك يَفرُضون السُّلُطاتِ المُعتدِية على المجتمع، فيُصبِحُون حُكّاماً على النّاس واقعاً، وان كانوا ليسوا بُحكّامٍ ظاهراً. نعَم، صَدَقَ الحديث حيثُ تَكَلَّم عن واقعٍ مُؤْسِفٍ جدّاً: «مَن كَثُرَ مالُه رَأَس»[2].

---

١ ـ غرر الحكم / ٣١.

٢ ـ الكافي ٨ / ٢١، من حديثِ الامام علي «ع»، من خطبةِ «الوسيلة». راجع ايضاً: ما مرّ في ←

ولاخَسارةَ اعظمُ من هذا، لأنَّهم شرُّ اشرارِها بالنّصِّ النبويّ. وهل هناك خَسارةٌ افدَحُ من رئاسةِ شرِّ النّاس على النّاس، ومن تَدَخُّلِ شرِّ الناس في الاحزابِ السّياسيّةِ والاجتماعيّةِ، ولِجانِ التّقنينِ، واَجهزَةِ الحُكم؟[1] وهل يُقدِمُ هؤلاء على خيرٍ للجماهير، من ترفيهٍ او ترخيصِ سعرٍ او ما الى ذلك؟

وانَّ التّنزيلَ السَّماويّ، يَعُدُّ هذا الاعتدادَ بالشّخصيّةِ الخياليّةِ الكاذبةِ وتركيزَها من ناحيةِ المتكاثرين والمَلَأِ والمُترَفين، من اَبرَزِ سِماتِ المجتمعاتِ الجاهليّة، ومن اَقوىَ الاسبابِ الّتي كان المستكبرون والمُتموِّلون يُحارِبونَ بها الانبياءَ والمُنذِرين، حيثُ يَقولُون لهم: «ونحنُ احقُّ بالملكِ منه ولم يُؤْتَ سَعَةً منَ المال»[2] و«فلولا اُلقِيَ عليه اَسوِرَةٌ من ذَهَب؟»[3]؛ اعظاماً للمالِ ودورِه..

وانَّ مجتمَعاً تَسودُهُ المفاضَلَةُ بالمالِ وتُقَيَّمُ الشخصيّةُ الانسانيّة به، ويَتَكَوَّنُ الشَّرفُ فيه بالدّرهمِ والدّينار، فهو مجتمعٌ جاهليٌّ ساقطٌ جداً، مُسْتَنٌّ بتقاليدِ الجاهليّةِ الاولى، كما يُشيرُ اليه النّبيّ «ص»: «يَتَفاضَلُون

الفصل ١٢.

١ ـ وامّا اقترابُهم مِن علماءِ الدّين واختلاطُهم بهم، فإنّه مِن قواصمِ ظَهْرِ الأُمّة، ومُدَمِّراتِ اركانِ الاسلام، ومُهلكاتِ المجتمع، ومُبيداتِ العدالةِ والحقّ، ومُضَعْضِعاتِ قواعدِ النّورات، ومُثبِّطاتِ ايِّ حُكمٍ او ادارةٍ من ايِّ عملٍ ناجعٍ في سبيلِ قيامِ النّاسِ بالقسط، ونافخاتِ روحِ اليأسِ والاخفاقِ في النابهين والمصلحين والشّبابِ الآملين وطُلّابِ الحقِّ المخلصين ـ كما لا يخفىٰ بعدَ ملاحظةِ تلكم التّعاليمِ الكتابيّةِ والحديثيّةِ المتوفّرةِ الّتي جاءَت بصددِ التّعريفِ بهم وبمستواهم الاخلاقيِّ والاجتماعيِّ والتّعامليّ. وقل في كلمة واحدة: إنّ تبنّي هذا الاقترابِ يُضادُّ السيرةَ الالهيّةَ الّتي سارعليها الانبياء «ع» مِن مقاطَعةِ المتكاثرين والمَلإِوالمترَفين، «يا قوم! لا اَسألُكم عليه مالاً». (سورة هود ـ ١١ ـ :٢٩.). راجع بهذا الصدد: الفصل ٢٢، والفصل ٥٠، من هذا الباب ايضاً.

٢ ـ سورة البقرة (٢): ٢٤٧.

٣ ـ سورة الزُّخْرُف (٤٣): ٥٣.

باحسابِهم واموالِهم»[1]، ويَقولُ في مقطعٍ آخَرَ من حديثِه الشّريف: «وشَرفُهم الدّراهمُ والدّنانير .. (هم) شرُّ الاشرار ..[2]». والّذي نُشاهدُه في القرآنِ والحديثِ وتعاليمِهما من:

أ ـ عدِّ الاغنياءِ والمترَفين هالِكين،

ب ـ عدِّهم آكلي الضُّعفاءِ والمحرومين،

ج ـ عدِّهم طواغيت،

د ـ عدِّهم شرَّالامة،

هـ ـ عدِّهم شرَّ اشرارِها،

و ـ عدِّهم موتى،

ز ـ منعِ النّاسِ من مجالَستِهم،

ح ـ نهيِ النّاسِ عن التّواضعِ لهم،

ط ـ تحذيرِ علماءِ الدّين من الاقترابِ منهم،

ي ـ ارجاعِ الغِنَى الواقعيِّ الى الغنَى النّفسّي، والى التّقوى والقَناعة، والى القرآنِ وحملِه والعلمِ به، وما الى ذلك فهو كلُّه عمليّةٌ دائبةٌ مستمرّةٌ صامِدة، لهدمِ تلك المعاييرِ الكاذبةِ وضَعْضَعَةِ قواعدِ الارستقراطيّة، وتغييرٌ وسيعٌ للنّظامِ القِيْميّ، بتحكيمِ القِيَمِ الالهية والانسانيّة، وتحطيمِ ما يُضادُّها حتى تُستأْصَلَ شأفَةُ حاكميّةِ الفِئاتِ المتكاثرةِ المُتَعجْرِفة، وتَضْمَحِلَّ النّزعاتُ التكاثريّةُ والاستكباريّة، وتُمحى آثارُها عن الحياةِ الانسانيةِ والمجتمعات.

---

١ و ٢ ـ مكارم الاخلاق / ٥٢٩ و ٥٢٦.

الفصلُ الثّامن عشر

الاسلام والنّظام التّكاثريّ الاترافيّ، كفاح رحب (١١)

ـ من احوال المتكاثرين والاغنياء وصفاتهم (٢)

أ ـ تحطيم القيم المثلى انتصاراً للقيم التّافهة

الكتـــاب

١ وقالَ المَلَأُ الّذين كَفَروا مِن قومِه : لَئِنِ اتَّبَعْتُم شُعيباً اِنّكم اِذاً لخاسِرون *[١]

٢ بَل قالوا : اِنّا وَجَدْنا آباءَنا على اُمّةٍ واِنّا على آثارِهم مُهتَدون * وكذلكَ ما اَرسَلْنا مِن قبلِك في قريةٍ من نذيرٍ اِلّا قالَ مُتْرَفوها : اِنّا وَجَدْنا آباءَنا على اُمّةٍ واِنّا على آثارِهم مُقتَدون * قالَ : اَوَلَو جِئْتُكُم بأَهْدىٰ مِمّا وَجَدْتُم عليه آباءَكم؟ قالُوا : اِنّا بما اُرْسِلْتُم به كافِرون *[٢]

الحديـــث

---

١ ـ سورة الاعراف (٧) : ٩٠.

٢ ـ سورة الزُّخرُف (٤٣) : ٢٢ ـ ٢٤.

١ الامام علي «ع»: .. اَطْفَأُوا سُنَنَ المرسلين، واَحْيَوا سُنَنَ الجبّارين ..[١]

ب ـ تكذيب الحقّ ومجابهة الثُّوّار المُحقّين

الكتـــاب

١ وَذَرْني والمُكَذِّبينَ اُولي النَّعمةِ ومَهِّلْهُم قَليلاً *[٢]

٢ عُتُلٍّ بعدَ ذلكَ زَنيمٍ * اَن كانَ ذامالٍ وبَنين * اِذا تُتْلىٰ عليه آياتُنا قالَ اساطيرُ الاوّلين *[٣]

٣ قالَ المَلَأُ الّذينَ اسْتَكْبَرُوا مِن قومِه لِلَّذينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَن آمَنَ مِنهم: اَتَعلَمُون اَنَّ صالحاً مُرسَلٌ مِن ربِّه؟..[٤]

٤ وقالَ المَلَأُ مِن قومِ فرعونَ: اَتَذَرُ موسىٰ وقومَه لِيُفسِدوا في الارضِ ويَذَرَكَ وآلِهَتَكَ؟ قال: سَنُقَتِّلُ اَبناءَهم ونَستَحْي نساءَهم واِنّافوقَهم قاهِرون *[٥]

٥ فما آمَنَ لِموسى اِلّاذُرِّيَّةٌ مِن قومِه، على خوفٍ من فرعونَ ومَلَإِهِم اَن يَفْتِنَهم، واِنَّ فرعون لَعالٍ في الارضِ واِنَّه لَمِنَ المسرِفين *[٦]

تنبيـــه

---

١ ـ نهج البلاغة / ٥٩٢؛ عبده ٢ / ١٢٨ ـ ١٢٩.

٢ ـ سورة المُزَّمِّل (٧٣): ١١.

٣ ـ سورة القلم (٦٨): ١٣ ـ ١٥.

٤ ـ سورة الاعراف (٧): ٧٥.

٥ ـ سورة الاعراف (٧): ١٢٧.

٦ ـ سورة يونس (١٠): ٨٣.

لايَذْهَبْ على الباحث، اَنّه لم يكُنِ الطّواغيتُ السّياسيّون اعداءَ الانبياء فقط، بل كان الطواغيتُ الاقتصاديّون ايضاً يُحَرِّضونَ السّياسيّين على مجابَهَتِهم، فالمَلَأُ من قومِ فرعون كانوا يُغْرُونَهُ بموسى «ع» ويقولون له : «اَتَذَرُ موسى؟..». فهُم كانوا مُشجِّعين ومحرِّكين للسّياسيّين والحُكّامِ ضدَّ الانبياءِ الالهيّين . ونرىٰ في الآية الخامسةِ اَنَّ خوفَ موسى وقومِه لم يَكُن من فرعونَ فقط، بل كانوا يَخافُون من مَلَإِهِ ايضاً . وكلُّ ذلك يَدُلُّ على تآمرِ هذين الطّاغوتَين وتَحالُفِهم ضدَّ الحقِّ واصحابِه، والعدلِ وانصارِه .

ج ـ إزدراء دعـاة الاصلاح وشيعة الفضيلة

الكتـــاب

١ اَمْ اَنَا خيرٌ مِن هذا الّذي هومَهينٌ، ولايَكادُيُبين *[١]

٢ قالَ المَلَأُ الذين كَفَرُوا مِن قومِه: اِنّا لَنَراكَ في سَفاهَةٍ واِنّا لنَظُنُّك مِن الكاذبين *[٢]

الحديـــث

---

١ ـ سورة الزخرف (٤٣) : ٥٢.

٢ ـ سورة الاعراف (٧) : ٦٦.

١ الامام علي «ع» : فإنَّ اللّهَ سبحانَه، يَختَبِرُ عبادَه المستكبرين في انفسِهم، باوليائِه المستضعَفين في اَعيُنِهم؛ ولقد دخَلَ موسى بنُ عمرانَ ومعه اخوه هارون ـ صلَّى اللّهُ عليهما ـ على فرعون، وعليهما مَدارِعُ الصُّوفِ وبايديهما العِصِيُّ، فَشَرَطَ طاله ـ إن اَسْلَم ـ بقاءَ مُلكِه ودوامَ عِزِّه، فقال : الا تَعجَبُون من هذَين، يُشرِطُ طانِ لي دوامَ العِزِّ و بقاءَ المُلك، وهما بماتَرَون من حالِ الفقرِ والذُّلِّ، فهَلّا اُلقِيَ عليهما اَساوِرُ من ذَهَبٍ؟ اِعظاماً للذَّهَبِ وجمعِه، واحتقاراً للصُّوفِ ولُبْسِه .[١]

د ـ شنآن البؤساء والمحرومين وبغضهم

الكتـــاب

١ واذا قيلَ لَهُم : اَنفِقُوا ممّا رَزَقَكُم الله، قال الَّذين كفَروا للَّذين آمَنوا : اَنُطْعِمُ مَن لويَشاءُ اللّهُ اَطْعَمَه؟ إن انتُم اِلّا في ضلالٍ مُبين *[٢]

* لاتَحسَبَنَّ اَنَّ هذا المقالَ يَختَصُّ بالاغنياءِ الغابرين من الّذين كَفَروا وهُم عن الحقِّ مُعرِضون، لا، بل هذا كلامٌ ومعتَقَدٌ يَنبَعُ من طبيعةِ الغِنى وجوهرِه . ولو لا ذلك لايَصِلُ الغِنى الى حدِّ التّكاثر. ولقد مرّت عليك ـ وستَمُرُّ ـ آياتٌ واحاديثُ تقولُ بانَّهم يَظلِمون النّاسَ باموالِهم الطّائلة، ويَسرِقون ارزاقَهم باستهلاكاتِهمُ

١ ـ نهج البلاغة ٧٨٩ ـ ٧٩٠؛ عبده ٢ / ١٦٨ ـ ١٦٩.

٢ ـ سورة يس (٣٦) : ٤٧.

التّجَمُّليّةِ والتّرفيّة . وهل يَكونُ الظّلمُ الاّعن عِداء؟ وهل يكونُ الاستغلالُ الاّ عن تباغُضٍ ؟ وهل يكونُ النّظرُ الى المحرومين والعُمّالِ والكادحين بعينِ الحقارةِ الاّ عن خُبْثٍ نفسيٍّ وتَمَيُّع؟ وهل يَكونُ اكلُ القَويِّ للضّعيفِ الاّ عن عُدوان؟ ويأتي في الحديثِ النبويِّ الآتي التّصريحُ بهذا الموضوع ايضاً .

٢ وكم قَصَمْنا من قريةٍ كانَت ظالمةً، وانشَأْنا بعدَها قوماً آخَرين * فلمّا اَحَسُّوا بَأْسَنا اِذاهُم منها يَرْكُضُون * لاتَرْكُضُوا وَارْجِعوا اِلى ما اُتْرِفْتُم فيه ومَساكِنِكم، لَعَلَّكُم تُسْأَلُون * قالوا : يا وَيْلَنا اِنّا كُنّا ظالِمين *[1]

الحديـــث

١ النبـــي «ص» ـ فيما رواه الامامُ عليٌّ : اذا اَبْغَضَ النّاسُ فقراءَهم، وَاَظْهَرُوا عِمارةَ اسواقِهم، وتَبارَكُوا على جمعِ الدّراهم، رماهُمُ اللّهُ باربعِ خِصالٍ : بالقحطِ من الزّمان :..[2]

* راجع لتمامِ هذا الحديثِ والبحثِ عنه : الفصلَ الثّامنَ والثلاثين، من هذا الباب، والنّظرة اليه .

٢ الامام الصادق «ع» :اِذا اَبْغَضَ اللّهُ عبداً حَبَّبَ اليه المالَ وبَسَطَ له، وَاَلْهَمَهُ

---

١ ـ سورة الانبياء (٢١) : ١١ ـ ١٢.

٢ ـ مجموعة ورّام / ١٠.

دنياه، ووَكَلَه الى هواه، فرَكِبَ العِناد، وبَسَطَ الفَساد، وظَلَمَ العِباد.[١]

* راجع: الفصلَ الثّامن، من هذا الباب ايضاً.

هـ ـ اهمال التّكاليف الدّينيّة والاجتماعيّة والتخلّي عنها وصدّ النّاس عن تجسيدها

الكتـــاب

١ فَرِحَ المُخَلَّفُونَ بِمَقعَدِهم خِلافَ رسولِ اللّهِ، وكَرِهُوا اَن يُجاهِدوا باموالِهم وانفُسِهم في سبيلِ الله، وقالوا: لا تَنْفِرُوا في الحَرِّ، قل: نارُ جهنَّمَ اَشدُّ حَرّاً لو كانوا يَفقَهون *[٢]

٢ فإن رَجَعَكَ اللّهُ الى طائفةٍ منهم فَاسْتَأْذَنُوك للخروجِ فقُل: لَن تَخرُجوا مَعِيَ ابداً ولن تُقاتِلوا مَعِيَ عدوّاً، اِنَّكم رَضِيتُم بالقُعودِ اوَّلَ مرَّةٍ، فَاقْعُدُوا مَعَ الخالِفين *[٣]

٣ واذا اُنْزِلَتْ سورةٌ اَن آمِنوا باللّهِ وجاهِدوا مَعَ رَسولِهِ، اسْتَأْذَنَكَ اولوا الطَّول منهم وقالوا: ذَرْنا نَكُنْ مَعَ القاعدين *[٤]

الحديـــث

١ ـ البحار ١٠٣ / ٢٦، عن كتاب «اعلام الدّين».

٢ و ٣ و ٤ ـ سورة التوبة (٩): ٨١ و ٨٣ و ٨٦.

١ الامام علي «ع» : ما بالُ من خالَفَكُم اشدَّ بصيرةً في ضلالتِهم، وأبذَلَ لما في ايديهم منكُم؟ ماذاك إلاّ انّكم رَكَنْتُم الى الدّنيا فرَضِيتُم بالضَّيم، وشَحَحْتُم على الحُطام، وفَرَّطْتُم فيما فيه عزُّكم وسعادتُكم وقوّتُكم على من بَغىٰ عليكم؛ لامِن ربِّكم تَستَحْيُون فيما امرَكم، ولا لِأنفُسِكم تَنظُرون، وانتم في كلِّ يومٍ تُضامون، ولاتَنتَهِون من رَقْدَتِكم، ولاينقَضي فُتورُكم.[١]

٢ الامام علي «ع» : قد اَصبَحْتم في زمنٍ لايَزْدادُ الخيرُ فيه الاّ إدباراً، والشّرُّ فيه الااقبالاً .. اِضْرِبْ بطَرفِكِ حيثُ شئتَ من النّاس، فهل تُبصِرُ الاّ فقيراً يُكابِدُ فقراً، او غنيّاً بَدَّلَ نعمةَ اللّهِ كفراً ..[٢]

و ـ استقطاب المال وجعله المقياس

الكتـــاب

١ لقد سَمِعَ اللّهُ قولَ الّذين قالوا : إنَّ اللّهَ فقيرٌ ونحنُ اَغنياء ..[٣]

٢ وقالَ لَهم نَبيُّهم : إنَّ اللّهَ قد بَعَثَ لكم طالوتَ مَلِكاً، قالُوا : اَنّىٰ يكونُ لـه المُلكُ علينا؟ ونحنُ اَحقُّ بالمُلك منه ولَم يُؤْتَ سَعَةً مِن المال ..[٤]

٣ وقالوا: نحنُ اَكثرُ اَموالاً واولاداً وما نحنُ بمعذَّبين *[٥]

---

١ ـ البحار ٧٣ / ١٠٤.

٢ ـ نهج البلاغة / ٤٠٠: عبده ٢ / ١٦.

٣ ـ سورة آل عمران (٣) : ١٨١.

٤ ـ سورة البقرة (٢) : ٢٤٧.

٥ ـ سورة سبأ (٣٤) : ٣٥.

الحديـــث

١ النبـــي «ص»: فواعَجَباه لقومٍ آلهتُهم اموالُهم؟[١]

٢ النبـــي «ص»: شرفُهُمُ الدّراهمُ والدّنانير، وهمّتُهم بُطونُهم، اولئك (هم) شرُّ الاشرار.[٢]

ز ـ الفراغ والامل، لا السّعي والعمل

الكتـــاب

١ ذَرْهُم يَأْكُلُوا ويَتَمَتَّعوا ويُلْهِهِمُ الاَمَلُ..[٣]

الحديـــث

١ الامام علي «ع»: المالُ يُفسِدُ المآل، ويُوَسِّعُ الآمال.[٤]

٢ الامام علي «ع»: من لَهِجَ قلبُه بحبِّ الدُّنيا، الْتاطَ منها بثلاث: همٍّ لا يَغُبُّه،

---

١ ـ البحار ٥٢ / ٢٦٤، عن «جامع الاخبار».

٢ ـ مكارم الاخلاق / ٥٢٦.

٣ ـ سورة الحِجْر (١٥): ٣.

٤ ـ غرر الحكم / ٣٣.

وحرصٍ لايَترُكُه، وأَمَلٍ لايُدرِكُه.[1]

٣ الامام الصادق «ع»: اِعْلَم يا مُفضَّل! جَعَلَ الخبزَ مُتعذِّراً لاينالُ الّا بالحيلةِ والحركة، ليكونَ للانسانِ في ذلك شغلٌ يَكُفُّه عمّا يُخرِجُه اليه الفَراغُ من الاَشَرِ والعَبث. الاترىٰ اَنَّ الصَّبيَّ يُرفَعُ الى المُؤَدِّب ـ وهو طفلٌ لم يَكمُلْ ذاتُه ـ للتّعليم؟ كلُّ ذلك لِيَشتَغِلَ عن اللَّعبِ والعَبَثِ اللّذَينِ ربما جَنَيا عليه وعلى اهلِه المكروهَ العظيم. وهكذا الانسانُ لوخَلامن الشّغلِ لخرَج من الاَشَرِ والعَبَثِ والبَطَرِ الى ما يعظُمُ ضررُه عليه وعلى من قَرُبَ منه. واعتبِر ذلك بمَن نَشَأفي الجِدَةِ ورَفاهِيَةِ العيشِ والتّرَفُّهِ والكفاية، وما يُخرِجُه ذلك اليه.[2]

٤ الامام الصادق «ع»: .. وكان النّاسُ ايضاً يَصيرُون بالفَراغِ الى غايةِ الاَشَرِ والبَطَر، حتى يَكْثُرَ الفَساد، ويَظْهَرَ الفَواحش ..[3]

ح ـ في شرك الشّيطان واستحواذه

الكتـــاب

١ اِسْتَحْوَذَ عليهمُ الشّيطانُ فأنساهُم ذِكرَ الله، اُولٰئك حزبُ الشّيطان، اَلا اِنَّ حزبَ الشيطانِ همُ الخاسِرون *[4]

---

١ ـ غررالحكم/ ٢٨٦.

٢ و ٣ ـ البحار ٣ / ٨٧ و ١٠٦.

٤ ـ سورة المُجادَلة (٥٨): ١٩.

٢ الشّيطانُ يَعِدُكُم الفقرَ ويَأمُرُكم بالفَحشاء، واللّهُ يَعِدُكم مَغفِرةً منه وفضلاً ..[١]

الحديـــث

١ الامام علي «ع» : آثَروا عاجِلاً، وأَخَّروا آجِلاً، وتَرَكوا صافياً، وشَرِبوا آجِناً .. إزدَحَمُوا على الحُطام، وتَشاحُّوا على الحَرام .. ودَعاهُم الشّيطانُ فَاستَجابُوا وأَقبَلوا ..[٢]

٢ الامام السجاد «ع» : .. فليس في غِنَى الدّنيا راحةٌ، ولكنَّ الشّيطانَ يُوَسْوِسُ الى ابنِ آدم، أَنَّ له في جمعِ ذلك راحةً؛ وانما يَسُوقُه الى التَّعَبِ في الدّنيا، والحسابُ عليه في الآخرة .[٣]

٣ الامام الصادق «ع» : إنَّ الشّيطانَ يُديرُ ابنَ آدم في كلِّ شيء، فاذا أَعْياه جَثَمَ له عندَ المالِ فأَخَذَبرَ قَبَتِه .[٤]

ط ـ في مخالب الفتن والمحن

الكتـــاب

---

١ ـ سورة البقرة (٢) : ٢٦٨.

٢ ـ نهج البلاغة ٤٣٨ ـ ٤٣٩؛ عبده ٢ / ٣٧ ـ ٣٨.

٣ ـ البحار ٧٣ / ٩٢.

٤ ـ الكافي ٢ / ٣١٥.

١ ولَاتَمُدَّنَّ عَيْنَيْك الى ما مَتَّعْنابه ازواجاً منهم، زَهْرَةَ الحياةِ الدّنيا، لِنَفْتِنَهُم فيه ..[١]

٢ وَاعْلَمُوا اَنّما اموالُكُم واولادُكم فتنةٌ ..[٢]

٣ اِنّما اموالكُم واولادُكم فتنةٌ ..[٣]

الحديــث

١ الامام علي «ع»: الوَلَهُ بالدُّنيا اعظمُ فتنةٍ.[٤]

٢ الامام علي «ع»: المالُ فتنةُ النّفس، ونَهْبُ الرَّزايا.[٥]

٣ الامام علي «ع»: .. مَن كانتِ الدُّنيا اكبرَ هَمِّه، طال شَقاؤُه وغمُّه.[٦]

ي ـ اهوال عظيمة

١ ـ عند المساق

الكتــاب

---

١ ـ سورة طه (٢٠): ١٣١.

٢ ـ سورة الانفال (٨): ٢٨.

٣ ـ سورة التّغابُن (٦٤): ١٥.

٤ و ٥ ـ غرر الحكم / ٢٦ و ٥١.

٦ ـ البحار ٧٣ / ٨١.

١ كلّا اذا بَلَغَتِ التَّراقِيَ * وقيل : مَن راقٍ * وظَنَّ انَّه الفِراق * وَالْتَفَّتِ السّاقُ بالسّاق * الى ربِّكَ يومَئذٍ المَساقُ *[١]

الحديـــث

١ الامام علي «ع» : كيفَ نَزَلَ بهم ما كانوا يَجهَلون، وجاءَهم من فِراقِ الدُّنيا ما كانوا يَأمَنون، وقَدِموا من الآخرةِ على ما كانوا يُوعَدون، فغيرُ موصوفٍ ما نزلَ بهم : اِجتَمعَتْ عليهم سَكْرَةُ الموت، وحَسرةُ الفوت، فَفَتَرَتْ لها اطرافُهم، وتَغَيَّرَتْ لها الوانُهم، ثُمَّ ازْدادَ الموتُ فيهم وُلوجاً فحيلَ بينَ احدِهم وبين منطقِه، وانّه لَبَينَ اهلِه ينظُرُ ببصرِه، ويَسمعُ بأُذُنِه ـ على صِحَّةٍ من عقلِه وبقاءٍ من لُبِّه ـ يُفَكِّرُ فيمَ اَفْنىٰ عُمرَه، وفيمَ اَذهَبَ دهرَه، ويَتَذَكَّرُ اموالاً جَمَعَها، اَغْمَضَ في مطالبِها، واَخذَها من مُصَرَّحاتِها ومُشتَبِهاتِها، قدلَزِمَتْه تَبِعاتُ جمعِها، واَشرَفَ على فِراقِها، تَبقىٰ لِمَن وَراءَهُ يَنْعَمُونَ فيها، ويَتَمَتَّعُون بها، فيكونُ المَهْنَأُ لغيرِه، والعِبْءُ على ظَهْرِه؛ والمَرءُ قد غَلِقَتْ رُهونُه بها، فهو يَعَضُّ يدَه نَدامةً على ما اَصْحَرَ له عندَالموت من امرِه، وَيزهَدُ فيما كان يَرغَبُ فيه ايّامَ عُمُرِه، ويَتَمَنّىٰ اَنَّ الّذي كانَ يَغْبِطُه بها ويَحسُدُه عليها قد حازَ هادونَه . فلم يَزَلِ الموتُ يُبالِغُ في جسدِه حتّى خالَطَ لسانُه سَمْعَه، فصارَ بينَ اهلِه لايَنطِقُ بلسانِه، ولايَسمَعُ بسَمْعِه، يُرَدِّدُ طَرْفَه بالنَّظر في وجوهِهم، يَرَىٰ حركاتِ اَلْسِنَتِهم، ولا يَسمَعُ رَجْعَ كلامِهم . ثُمَّ ازْدادَ الموتُ الْتياطاً، فقُبِضَ بصرُه كما قُبِضَ سمعُه، وخَرجتِ الرّوحُ من جسدِه،

---

١ ـ سورة القيامة (٧٥) : ٢٦ ـ ٣٠.

فصارَ جيفةً بينَ اهلِه، قد اَوحَشُوا من جانبِه، وتباعدَوا من قُربِه، لايُسعِدُ باكياً ولايُجيبُ داعياً؛ ثُمَّ حمَلوه الى محطٍّ في الارض فاَسْلَمُوه فيه الى عملِه، وانْقَطَعُوا عن زَوْرَتِه ..[1]

٢ ـ في عرصات الحشر

الكتـــاب

١ كلّا لَيُنْبَذَنَّ في الحُطَمَة * وما اَدْراكَ مَا الحُطَمَة * نارُ اللّهِ المُوقَدَة * الّتي تَطَّلِعُ على الاَفْئِدَة *[2]

الحديـــث

١ النبـــي «ص» ـ فيما رواه الامامُ الكاظم، عن آبائه : ما قَرُبَ عبدٌ مِن سلطانٍ الّا تَباعَدَمِنَ اللّهِ تعالى؛ ولاكَثُرَ ما لُه الّا اشْتَدَّ حسابُه؛ ولاكَثُرَ تَبَعَتُه الّاكَثُرَ شياطينُه .. طوبىٰ لمَن اَسْلَمَ وكان عيشُه كَفافاً ..[3]

---

١ ـ نهج البلاغة / ٣٣١ ـ ٣٣٢؛ عبده ١ / ٢١١ ـ ٢١٢.

٢ ـ سورة الهُمَزة (١٠٤): ٥ ـ ٨.

٣ ـ سفينة البحار ٢ / ٣٢٧.

* ليس المرادُ بهذه التّأكيدِ على ذمِّ المالِ وكثرتِه، تركَ طلبِ المال اوالاهمالَ فيه ـ كما سَلَفَ القول[١] ـ بل المرادُ حضُّ اصحابِ الاموالِ والقادرين على اقتنائِها، على اختيارِ عيشةٍ كَفافيّةٍ سالمةٍ لانفُسِهم ولذويهم وبثِّ اموالِهم وتبديدِها في النّاس، حتى تَصِلَ الى الجميع، فلا تُضاعَ حقوقٌ، ولايَبقىٰ هناك محتاجٌ او عائل .

٢ عيسى المسيح «ع» : بَحقٍّ اقولُ لكم، إنَّ اكنافَ السّماء لخاليةٌ من الاغنياء؛ ولَدُخولُ جَمَلٍ في سُمِّ الخِياطِ اَيْسَرُ من دخولِ غنيٍّ في الجنّة .[٢]

---

١ ـ راجع : الفصل ٣، من هذا الباب.

٢ ـ عُدَّةُ الدّاعي / ١١٣.

نظرة الى الفصـــل

استقطاب المال وجعله المقيـاس : إنَّ حركةَ المالِ في المجتمعِ يَجِبُ اَن تَكونَ بحيثُ تجعَلُ الموارِدَ الماليَّةَ في خدمةِ الانسانِ وشؤونِه ـ على حسَبِ اسْتهلاكٍ معتدلٍ مشروع ـ ولا تَفصِلُ القضايا الاقتصاديّة عن القِيَمِ الاخلاقية؛ على هذا المبنى فانّ الحوافزَ المادّيّة والاقتصاديّة الصِّرفةَ ستُعطي مكانَها للحوائز المعنويّة والانسانيّة، ولا تدفَعُ الاّ الى خيرِ النّاس اجمعين .

وامّا اِذاَ اسْتُقْطِبَ المالُ وجُعِلَ مقياساً وغايةً، تَتحوَّلُ الاتّجاهاتُ الاقتصاديّةُ كلُّها الى اتّجاهاتٍ مادّيّةٍ بحتةٍ، تَسودُها نَزَعاتٌ مادّية مُنحَطَّة، وتُهَيْمِنُ اصالةُ المال وطلبُه على الثَّقافةِ والاخلاقِ والسّياسيةِ والاقتصادِ الفرديِّ والاجتماعيّ وسائرِ ما هنالك من عَلاقاتٍ اجتماعيّة . وعندئذٍ يَدورُ نشاطُ الانسانِ كلُّه حولَ محورِ المالِ والاكثارِ منه، فينفَصِلُ الاختصاصُ عن الالتزام، واليسارُ عن وحيِ الضمير، وتَتحوَّلُ العلومُ الى سِلَعٍ تُبادَلُ في اسواقِ الانتاج والاستثمار، وتُباعُ وتُشترىٰ لكي يُؤَمَّنَ بها دُخولُ المتكاثرين والمُكتَنِزين . وفي ذلك الجوِّ يُنظَرُ الى العُمّالِ والفلّاحين وسائرِ الافرادِ كسِلْعَةٍ، فيُقَدَّرُ ثمنُها بمقدارِ ما تُنتِجُ وتَجلِبُ الرِّبحَ للرّابحين .

ونتيجةً لهذا الاستقطابِ يُمسَخُ الانسانُ المتكاثرُ ويَموتُ ضميرُه، فيَجعَلُ المالَ ملاكَ القِيَمِ والتَّقييم، ويَعُدُّه سبباً للتّسامي على النّاسِ وفرضِ السُّلطةِ والحكومةِ عليهم ـ كما سلَف القول .

اِنّ استقطابَ المالِ يَبرُزُ في البيئاتِ والمجتمعاتِ الدّينيّة بالدَّجْلِ والتّحايُل، واِنَّ مُستَقطِبيه يَقتَرِبون من الدّينِ ورجالِه لِيَجُرُّوا اتّجاهاتِ

هؤلاء الى حيثُ يَنفعُهم ويُؤَمِّنُ دُخولَهم . ومن هنا يَسعَون لأن يُطَبَّقَ قسمٌ من التّعاليمِ والاحكامِ الاسلاميّة منفصلاً عن سائرِ اقسامِها، حتى يَتَسنّى لهُمُ اسْتغلالُ ذلك القِسمِ المُجَزَّإِ المفصول .

ومما يَتذَرَّعُ به اولئك المُستقطِبون هو إضلالُ وَعيِ الجماهير، وتعليمُ النّاسِ باطلَ القولِ والاتّجاه، حيثُ يَضَعُون مسؤوليّاتِ المحروميّةِ والمسكنةِ وسائرِ المشاكلِ الاقتصاديّةِ والتّوَتُّراتِ المعيشيّةِ المُعَقَّدة، على عاتقِ التّقادير والحُظوظ:[1] ويُرَوِّجُون فكرةً تقول إنَّ الفحصَ عن اسبابِ الفقرِ وعِلَلِه وعن الشَّقاءِ الاقتصاديّ، يَجبُ ان يُتابَعَ خارجَ الحقولِ الاقتصاديّةِ والسّياسةِ الماليّةِ السّائدة في المجتمع، وخارجَ إطارِ مسؤوليّاتِ الفقهِ والحُكمِ الاسلاميّين . وهذه فكرةٌ مُدمِّرةٌ يَجبُ أن تُشْجَبَ اشدَّ الشَّجْب .

ثمّ نقول : إنّ من اللّاحب، أنّ استقطابَ المال وجعلَه المحورَ الرّئيسيَّ، كما هو حاكمٌ على ثقافةِ المجتمعاتِ التكاثريّة (الرّأسماليّةِ الأمبرياليّة) وعلى اخلاقِها وسياستِها وحكمِها وصناعاتِها و تبادلاتها، كذلك هو حاكمٌ ايضاً على الفئاتِ المتكاثرة الّتى تدّعي الاسلام وتَلبَسُ لَبوسَ الدّين . وذلك لأن هذا امرٌ لازمٌ لطبيعةِ التّكاثرِ الماليِّ والطّاغوتيّةِ الاقتصاديّة . وانّ الّذين يَظُنُّون أنّهم يُكافِحونَ الماركسيّةَ ويَرُدُّون على الاصلِ القائل بأنَّ الاقتصادَ هو البَناءُ التحتيّ، في حينَ أنّهم يُبَرِّرُون التّكاثرَ ولايُطارِدون العُدوانَ الماليّ، فهم يَعشَون في حَلَكٍ دامس، ويُريدونَ الصّبحَ بزَعمِهم مع أنّهم يَشيدون اركانَ اللّيلِ

---

١ ـ مع أنَّ نبيَّ التّوحيدِ الاعظم محمّدَ بنَ عبدِالله «ص»، وامامَ الموحّدين الاكبر عليَّ بن ابي طالب «ع»، ومعلّمَ التّوحيدِ الافضل جعفرَ بنَ محمّدٍ الصّادق «ع»، يَنسِبُون حرمانَ المحرومين وفقرَ المحتاجين الى الاغنياء وذُنوبِهم وظلمِهم. ولقد أوردْنا احاديثَهم المُوَجِّهَةَ في هذا الموضوع، في مقاطعَ من هذه الفصول، حتى يَتَرَكَّزَ هذا الاصلُ المُطَوِّرُ في الاذهان، وحتى يَعرِف المحرومون الايادي الاصليّةَ لحرمانِهم .

الجِنْدِس . ولافرقَ في ذلك مهمَا اخْـتَلَفَتِ التَّسميات . وَلْيَعْلَمْ هؤلاء اَنَّ تحكيمَ مباني الدّين وقواعدِه وشجبَ الافكارِ المادّيّة والالحاديّة لا يَتَيَسَّرُ الاّ بالسّعيِ الجادِّ الدّائب لدَعْمِ ركيزتَين :

الاولى : تَسَرُّبُ الاتّجاهِ الدِّينيِّ في النّاس، في حياتِهِمُ الفرديّة والاجتماعيّة، من طريقِ تعريفهم بتعاليم الدّينِ الصّحيحة والاصلية، بما فيها من العدالةِ الاجتماعيّةِ والقسط، حتى تَصطَبِغَ حياتُهم بها، فَتُهَيْمِنَ على نَشاطاتِهم اهدافٌ رفيعة انسانيّة ..

الثّانية : تَغَلْغُلُ القصدِ والتّوازنِ في نظامِ المجتمعِ الاقتصاديّ، حتى تُطَبَّعَ حياةُ النّاسِ بالطّابعِ الاسلاميّ . وهذا لايَتحقَّقُ الاّ باقتصادٍ توازنيٍّ سالمٍ لا يَدَعُ مجالاً للتّكاثرِ ولا للفقر .

الفصلُ التّاسع عشر

الاسلام والنّظام التّكاثريّ الاترافيّ، كفاح رحب (١٢)

ـ تفجير الحركات الرّجعيّة والمفسدة وخلق التّوتّرالاجتماعيّ للغايات التخلّفيّة

الكتـــاب

١ ولا تُطيعوا امرَ المُسرِفين * الّذين يُفسِدُون في الارضِ ولا يُصلِحون *[١]

الفات نظـــر

إنّ الآيةَ السّماويّةَ صريحةٌ في اَنّ المسرفين الآمرين (وهم الاغنياءُ المستكبرون بالطّبع، المُستَعلُون بطبيعتِهم، المعتقدون اَنّهم من نمطٍ ممتاز، الّذين يَأمُرُون النّاسَ ويُحِبّون اَن يُطاعُوا)، مفسدون فيالارضِ فَساداً خالصاً لا يَخضَعُ لايّ اصلاح. وحكمُ المفسدِ في الارضِ معلومٌ من الشّرع.

وسنَتَكَلّمُ عن الموضوعِ في مجالٍ آخرَ ايضاً.

---

١ ـ سورة الشّعراء (٢٦): ١٥١ ـ ١٥٢.

٢ وَإذا اَرَدْنا اَن نُهْلِكَ قريةً، اَمَرْنا مُتْرَفيها ففَسَقُوا فيها، فحَقَّ عليها القولُ، فدَمَّرْناها تَدميراً *[١]

الحديـــث

١ النبـــي «ص»: سيَأتي من بعدي اقوامٌ يَأكُلونَ طيِّباتِ الطّعام والوانَها، ويَركَبون الدَّواب .. يَبنُون الدُّور، ويَشيدُون القُصور، ويُزَخْرِفُون المساجد .. الفتنةُ منهم واليهم تَعود.[٢]

٢ الامام علي «ع»: المالُ لِلفِتَنِ سَبَبٌ.[٣]

٣ الامام علي «ع»: اَلا! وإنَّ حبَّ الدُّنيا رأسُ كلِّ خطيئة، وبابُ كلِّ بليّة، ومجمعُ كلِّ فتنة، وداعيةُ كلِّ ريبَة.[٤]

٤ الامام علي «ع»: إنّ الشّيطانَ يُسَنّي لكُم طُرُقَه، ويُريد اَن يَحُلَّ دينَكم عُقدةً عُقدةً، ويُعطِيَكم بالجماعةِ الفُرقَة، وبالفرقةِ الفتنة، فَاصْدِفُوا عن نَزَغاتِه ونَفَثاتِه، وَاقْبَلوا النَّصحيةَ ممّن اَهداها اليكم، وَاعْقِلُوها على انفُسِكم.[٥]

٥ الامام الصادق «ع»: فيما قال الله عزَّ وجـــلَّ لموسى «ع»: يا موسى .. واعْلَم اَنَّ كلَّ فتنةٍ بَدْؤُها حبُّ الدُّنيا ..[٦]

---

١ ـ سورة الاسراء (١٧): ١٦.

٢ ـ مكارم الاخلاق / ٥٢٥ ـ ٥٢٦.

٣ ـ غرر الحكم / ٣٤.

٤ ـ البحار ٧٨ / ٢٣، عن «مطالب السُّؤول».

٥ ـ نهج البلاغة ٣٧٣ ـ ٣٧٤؛ عبده ١ / ٢٣٥.

٦ ـ الكافي ٢ / ١٣٥.

نظرة الى الفصـــل

إنّ صِلاتِ النّاس في المجتمع، تَنطَبِعُ بطابعِ ما يَسُودُه من فكرٍ وثَقافةٍ وسياسةٍ واقتصادٍ وفنٍّ .. فاذا سَلِمَت هذه الامورُ كانت صِلاتُ النّاس ايضاً سليمة.وانَّ مجتمعاً يَتمتّع بصلاتٍ كهذه لايُضحي طُعمةً سائغةً للمُستَغلّين . اذالمسؤولـون في ذلك المجتمع يَقومون بعمليّةِ توعيةِ الافرادِ وتثقيفِهم، فيُصبِحُ النّاس ـ ومنهم رجالُ الحُكم ـ ذَوي نفوسٍ واعيةٍ وشخصيّاتٍ صامدة، فيَعرِفون الخُدَعَ والمؤامراتِ اللّاانسانيةَ بسرعةٍ ويُكافِحونَها ولايَدَعون لِذُيوعِها المجال .

إنّ المتكاثرين يُمهِّدونَ الارضيّةَ للوصولِ الى مُبتَغاهم، بتفجيرِ الفِتَنِ وتهريجِ النُّظُمِ السّياسيّة والاقتصاديّةِ والثّقافيّة، وخصوصاً الاقتصاديّة، وبذلك يُفَرِّغُون المجتمعَ من الباطن مِن كلِّ مايَدفَعُه الى المقاوَمَة والانطلاقِ والصُّمود . إنّهم يُريدون النّاسَ لامور :

١ـ اَن يَعمَلوا ويُنْتِجوا بشكلٍ صالحٍ مطلوبٍ وباجرٍ زهيد .

٢ ـ اَن يَستَهلِكوا السِّلَعَ والبَضائع باسعارٍ يُعَيِّنُها اصحابُ المعاملِ والمستوردون .

٣ ـ اَن يَخدِموهُم هنا وهناك، بتسليمٍ وخضوع، من غيرِ اَن يَخدِشُوالهم امراً، او يُزعِجُوالهم راحةً، او يُفسِدُوا عليهم نوماً، حتى يَكونواهم اَرباباً والنّاس عبيداً اَرقّاء .

وهذه امورٌ لاتَصلُ اليها ايدي المتكاثرين ببساطة، فلذلكيُقدِمون على كلِّ ما يُفيدُهم بهذا الاتّجاه، من تهريجِ النُّظُمِ المخالفة وبَثِّ التّميُّعِ والفساد، وتحريفِ المفاهيمِ التّربويّةِ والدّينيّة من صورتِها الاصيلةِ الّتي

تُكافِحُ الاستغلالَ وتُحيي في النّفوس روحَ الإباء والتّرفُّع، الى صورةٍ تدعوالى الاستسلام . وبهذا الشّكل يَفرُضون على النّاس سياسةً اقتصاديّةً يَتحَصَّنُ بها القويُّ لغاياتِه، ويَضعُفُ بها الضَّعيفُ كلَّ يوم؛ ويُحارِبُون الّذين يُفشُون دسائسَهم، ويُلفِتونَ انظارَ النّاس الى نَكَباتِ الجوعِ والبُؤْسِ وسائرِ المفاسدِ والسّلبيّاتِ الّتي بيدِهم ايجادُها .

لعلَّه غيرُ خافٍ على مَن له إلمامٌ بالمسائلِ الانسانيّةِ والمشاكل الاجتماعيّة، أنَّ جماهيرَ النّاس العاديّين لادَورلهم في خلقِ الأزَمات، ولا طمعَ لهم في تحريفِ القوانين ونقضِها، فالّذين يُعَكِّرُون الصَّفْوَ في المجتمعات ـ كلَّما اقْتَضَتْ مصالحُهم تعكيرَالصَّفو ـ ويُحَرِّفونَ القوانين، ويَدفَعون النّاسَ الى العصيانِ والتمرُّدِ الاجتماعيّ بكثرة ظلمِهم، هم اصحابُ الثَّرواتِ المتكاثرون والرّأسماليّون والإقطاعيّون والمسرِفون والمترَفون، وهمُ الّذين كافَحوا الانبياءَ والمصلحين في الازمنةِ الغابرةِ باساليبَ شتّى، ويُكافِحون المصلحين والانسانيّين في الازمنةِ الاخيرة والمعاصرة باساليبَ شتّى ايضاً، وخصوصاً بالدَّجْلِ والتّمويه .

واللّهُ يعلَمُ حَجْمَ سعيِ هؤلاء لتحريفِ القوانينِ وتشويهِ التّعاليمِ الاسلاميّةِ وتفسيرِها لحسابِهم . وهم من اهمِّ الاسبابِ الاصليّةِ لوجودِ الفقرِ بين النّاس . والفقرُ من اهمِّ اسبابِ الانحرافِ والكفرِ والانهيارِ الاجتماعيّ . ولاجلِ ذلك نَشاهدُ أنَّ الانبياءَ لم يَدَعواكفاحَ هؤلاء وشجبَهم يوماً، فهم كما كا فَحوا فرعونَ زمانِهم كافَحوا قارونَه ايضاً. ولْيَكُن هذا السُّلوكُ النَّبويُّ الاصلاحيُّ دستوراً حاسماً لايِّ انسانٍ،اومجتمعٍ ، اوحُكمٍ ، يقومُ للحقِّ ويدعو الى العدل .

ولعلَّ مِن اهمِّ صُوَرِ الممارَسَةِ لايجادِالتّوتُّرِ الاجتماعيِّ وابعدِها مَدًى في التّاثيرِ السَّيِّئ، هو تشتيتُ الجَماعاتِ الاسلاميّة، من جهة التَّصوُّرِ الدّينيِّ والمعرفةِ الاسلاميّة . وهذهِ الممارَسَةُ إنّما تَتِمُّ لهم بامرين :

١ ـ التدخُّلُ في فهمِ النّاسِ لمعتقداتهم.

٢ ـ الدَّسُّ في الاستنباطِ الدّينيِّ بتقديمِ معلوماتٍ كاذبةٍ للمتصدّين، والسّعيِ لفصلِ اقسامِ الدّين بعضِها عن بعض، عندَ مستنبطٍ ومستنبطٍ، لكي يَظفَروا بالتّحريفِ الموضعيِّ للاحكام، حيثُ يَفصِلون السّياسةَ عن الاقتصاد، والاقتصادَعن الاخلاق، وما الى ذلك. ومن هنا يَتّخِذُ النّاس مواقفَ مختلفةً في المعتقَد، مُتَوَتِّرَةً في العمل، حتى يَحتَدِمَ بينهم الحِوار، ويَستَبدَّلَ الجِدالُ جِلادًا.

ومن اساليبِ اولئك المتكاثرين المُبْطَنَة، في محارَبَةِ العدالةِ الاجتماعيّة، والحَيلولَـةِ دونَ توفُّرِ النّاسِ على حقوقِهم، هو ايجادُ الأزماتِ الاستهلاكيّة بين النّاس في الحوائجِ والاستهلاكات، وبذلك يَقِفون في سبيلِ المصلحين والانسانيّين لمنعِهم عن الوصول الى ايَّةِ مرحلةٍ من مراحلِ اقامةِ العدلِ والقسطِ الاجتماعيّ، وتجسيدِ التّوازنِ في التّوزيعِ والاستهلاك. كلُّ ذلك لحسابِ المُستَغِلّين وعلى حسابِ الجماهير.

وَلْيَكُن على ذُكرنا اَنَّ سلبيّاتِ الفتنةِ ومضارَّهاهي اشدُّ وَطْئاً على النّاس من غيرِها؛ ولذلك قد عَبَّر واعنها بـ «مُضِلّاتِ الفِتَن»، اذا الفتنةُ يَفْتِنُ النّاسَ فلايَعرِفون فيها المُحقّين من المُبطِلين. وفقدُ المجتمعِ لهذا الوعي بمنزلةِالقضاءِ على حياتِه وكيانِه، بل هو اشدّ، لاَنَّ هذا قضاءٌ على شعورِ النّاس واحساسِهم وحياتِهم المعنويّةِ وانطلاقاتِهم الصّحيحة. ولذلك جاءَ في القرآنِ الكريم: «الفتنةُ اَشَدُّمنَ القتل»[١] و«الفتنةُ اكبرَ من القتل»[٢]. اذا القتالُ يُعرَفُ فيه الصّديقُ من العدوِّ والحقُّ من الباطل، فيُواجِهُ الانسانُ من يَعرِفُ اَنّه عدوُّه واَنّه على الباطل، لكنّ الفتنةَ ليست كذلك. وفي القتالِ يُمكِنُ اَن يُقتَلَ الانسانُ على الحقِّ فهو شهادة وسعادة، وفي الفتنة يُمكِنُ اَن يَعيشَ على الباطل، وهو سقوطٌ وشَقاوة. وعلّةُ ذلك اَنَّ

---

١ و ٢ ـ سورة البقرة (٢): ١٩١ و ٢١٧.

نارَالفتنة إنّما تُؤَجَّجُ من الدَّجْلِ والتّمويهِ والاستغفالِ والمُراوَغَةِ والإعلامِ الخادعِ والتّهريجِ السّياسيِّ والمُساوَماتِ الخائنةِ والاختلافاتِ المُضَلِّلة .

ومن الحقِّ اللاّحب، أنّ افكارَ المصلحين الصادقين وحماةِ العدل وشيعةِ الفضيلة وانصارِ الضُّعفاء والمحرومين ونواياهم واعلاماتِهم وجُهودَهُمُ المخلصة، سوف تَعْمُرُها وتقضي عليها نيرانُ الفِتَنِ المُصطَلِية، الّتي تُشعِلُها ايدي المتكاثرين وايدي عملائهمُ الاثيمة . وعندَ ذلك يَميلُ عمودُ الحقّ، ويَتَضاءَلُ شعاعُ الجِهادِ الصّامدمن اجلِ حقوقِ المحرومين .

فالفتنةُ اشدُّ من القتل حقّاً، لِأَنَّ في الفتنةِ يَظفَرُ العدوُّ بقلبِ الحقائق، وتشديدِ المكائد، فيَصُدُّ بذلك عن سبيلِ الاصلاحِ والرّشدِ الاجتماعيّ ، ويَشطُبُ بقلمٍ عريض فوقَ ما للافكار النَّيِّرَةِ الخَيِّرَةِ المُنجِيَةِ من دَورِبنّاء، وعلى ما للاتّجاهاتِ الانسانيّة من غاياتٍ ساميةٍ وحكيمة، ويَذهَبُ بآثارِ الجِهادِ المتواصلِ والدِّماءِ السّخيّةِ الّتي بُذِلَت على طريقِ اقامةِ العدلِ والقسط .

وتَجِدُ ـ أيُّها القارئ ـ كلاماً مبسوطاً عن كيفيةِ خذلانِ النّاسِ للحُكمِ اذا تدَخَّلَ فيه الاغنياءُ المتكاثرون، واداءِ الامرِ الى إقلاقِ بابِ السّلامِ واشتعالِ نيرانِ الثّورات والحُروب، في النّظرةِ الى الفصلِ الثّامنِ والثّلاثين، من هذا الباب، فراجعها .

الفصلُ العشرون

الاسلام والنّظام التّكاثريّ الاترافيّ، كفاح رحب (١٣)

ـ النّفوذ في الحكم والتّقنين

الكتـــاب

١ ولا تَأْكُلوا اَموالَكم بينَكم بالباطلِ وتُدْلُوا بها الى الحُكّام، لِتَأْكُلُوا فريقاً من اموالِ النّاسِ بالإثْمِ، وانتُم تَعلَمون *[١]

٢ وقال المَلَأُ مِن قومِ فرعونَ: اَتَذَرُموسى وقومَه لِيُفسِدوا في الارضِ، ويَذَرَكَ وآلِهتَك؟..[٢]

* هذه الآيةُ الكريمة تَدُلُّ بصراحةٍ تامّةٍ على الصِّلةِ الأكيدةِ بيـنَ الطّاغـوتِ السّياسيِّ والطّاغـوتِ الاقتصاديّ، وعلـى اَنَّ للطّاغوتِ الاقتصاديِّ نفوذاً تامّاً شاملاً، الى اَجْهِزَةِ الحُكمِ ورؤساءِ المجتمعِ السّياسيّين.[٣]

---

١ ـ سورة البقرة (٢): ١٨٨.

٢ ـ سورة الاعراف (٧): ١٢٧.

٣ ـ راجع ايضاً: الفصل ٧، والفصل ٥٠، من هذا الباب.

نظرة الى الفصـــل

نحن في هذه النّظرة، نَعمِدُ الى ايقافِ المجتمعِ على موضوعَين هامَّين، هما من اَهمِّ ما يَتذرَّعُ به المُستغِلُّون لإنجاحِ مقاصدِهم ولد خالتِهم في القضايا المصيريّة . والمر جوُّاَن تُضحِيَ هذه المباحثُ المستندةُ الى القرآنِ الكريم والحديثِ الشّريف، سبباً قوياً لإثارةِ المَشاعر، وايقاظِ الضّمائر، وتوعِيَةِ الافكار، كما اَنّنا نَرجو ايضاً رجاءً اكيداً ان تُصبِحَ هذه الآياتُ والاحاديثُ الواردةُ في هذين البابين ذريعةً صالحةً لاَن يَتوفَّرَ رجالُ الدّينِ والحُكمِ على تبنّي العدالةِ الاجتماعيّةِ القرآنيّة ـ تبنّياً مُعَمَّقاً حاسماً ـ وجعلِها في طليعةِ برامِجِهم؛ و الموضوعان هما :

١ ـ تحريفُ القوانين .

٢ ـ التّفريقُ بين الصُّفوف .

الموضوع الاوّل :الجوُّ السّائدُ على النُّظُم التّكاثريّةِ والرّأسماليّة، هو السّعْي لتكديسِ رأسِ المال وتضخيمِه . وهذا الهدفُ يَتطلَّبُ وسائلَ وادواتٍ بالطبع، مما يَمُتُّ الى السّياسةِ والدّينِ والثّقافةِ والاقتصادِ والعُرفِ والتّقنين . لذلك نُشاهدُ المتكاثرين والرّأسماليّين يُؤكّدون على نفوذِهم في كلِّ حقل، من سياسيٍّ ودينيٍّ وثقافيٍّ واقتصاديٍّ وعُرفيٍّ وتقنينيٍّ، حتى يَظفَروا بتحريفِ التّعاليمِ عن مواضِعِها وبالدَّسِّ في القوانينِ لحسابِ مصالحِهم، فيَعمَلون بنشاطٍ وجدٍّ على تطبيقِ قِسمٍ من الاحكامِ الاسلاميّة، بصورةٍ لا تَضُرُّ بمنافعِهم ودُخولِهم ـ في المرتبةِ الاولى ـ وعدمِ تطبيقِ قسمٍ آخرَ منها ممّا يُحَدِّدُ منافعَهم ودخولَهم ويَضرِبُ على يدِهم هنا وهناك ـ في المرتبةِ الثّانية ـ ويُواصِلون السّيرَ والنّشاطَ بكلِّ صورةٍ من

الصُّوَر، لإبطالِ الاصولِ والبرامجِ الاقتصاديّةِ والاجتماعيّةِ والقوانينِ التّنفيذيّةِ الّتي تَتبنّى نفعَ المستضعفين والفئاتِ المُضطَهَدة من النّاسِ وانقاذَ حقوقِهم، ولوضعِ برامجَ وقوانينَ مكانَها تُرَجِّحُ للمتكاثرين كفّةَ الميزان، وتقضي على كلِّ اصلٍ او عملٍ في الانتاجِ اوالاستيرادِ او التّوزيعِ لايُؤَمِّنُ دُخولَهم.

وإنَّ استيلاءَ النُّظُمِ التّكاثريّةِ على المجتمعاتِ الانسانيّةِ يَنتَهي إمّا الى هَدْمِ التّعاليمِ والقوانين المُضادَّة لها رأساً، وإمّا الى إفراغِها من ايِّ محتوًى جدِّيٍّ بَنّاء، حتى يَتحوَّلَ ما وُضِعَ لأن يكونَ حمايةً للمستضعَفين والمحرومين والكادحين والعُمّال، الى مايكونُ سبباً لحمايةِ المتكاثرين وتوفيرِ اموالِهم وفرضِ سُلطَتِهم على الجماهيرِ اكثرَ فاكثر.

وهذه الحالةُ اذا سادَت، تُطَوِّرُ ثَقافةَ النّاس وعاداتِهم وأعرافَهم ـ وإن شئتَ فَزِدْ: مُعتَقَداتِهم ـ الى صورٍ مُستَغفَلَةٍ ومُستَسلِمَةٍ لاتَستَتبِعُ تمرُّداً على ظلمٍ ولاتَوفُّراً على طلبِ حقٍّ، ويَؤُولُ الامرُ ـ بالتّدريجِ ـ الى حيثُ يُتاحُ للظّالمين أن يَعُدُّوا الاقتصادَ التّكاثريَّ المُدَمِّرَ المُضادَّ للاقتصادِ الاسلاميِّ القرآنيِّ اقتصاداً اسلامياً وانسانياً، وأن يَتّهموا المفكّرين والأحرارَ الدّاعين الى اقامةِ القسطِ الاسلاميِّ بأنّهم يَساريّون. وعند ذلك تَلُمُّ بالأُمّةِ المسلمة، الكارثةُ العُظمى، وهي القضاءُ على حياةِ أقدسِ المُثُلِ الاسلاميّة، او تحريفُها الى حيث تُواكِبُ غاياتِ المُعتدين.

وإنَّ الاديانَ الالهية ـ عَبْرَ التّاريخِ الانسانيّ ـ لم تَسلَمْ من هذه الفاجعةِ ولا سيّما الاسلام؛ فانَّ عُبّادَ المالِ قد جعَلوا تعاليمَ الدّين عُرضةً للتّحويرِ قديماً وهلُمّ جرّاً. ولقد استَجابَ لهم بعضُ القاصرين عن ادراكِ ماهيّة «الحوادثِ الواقعةِ الاقتصاديّة»، او بعضُ المُخادعين من الّذين يَتَقَلَّبون معهم في دنياهم ويَقتاتُون على مَوائِدهم. ومن هنا وهناك حَرَّفوا معانيَ الاصولِ العقيديّةِ ايضاً، وأساؤُوا التّفسيرَ لـ«القضاءِ والقدرِ والحظِّ

والغنى والفقر»، كلُّ ذلك وقَعَ إمّا لِقلّةِ الغورِ في معاني تلك الاصولِ والمواضيعِ ونقصِ المعرفة بها،وإمّالتبريرِ اعمالِ حَفنَةٍ قد وضَعتِ المسؤوليّاتِ الكبيرةَ الانسانيّةَ عن عاتِقها، او لتضليلِ وَعْيِ زَرافاتِ النّاس وجماهيرِهم .

الموضوع الثاني :من الاشياءِ الّتي يَستَغِلُّها اصحابُ الثَّرواتِ الموسرون ويُمَهِّدون بها لمقاصِدِهم، الجَماعاتُ الدّينيّةُ والاجتماعيّة: فهم يَجعَلون منها سُلَّماً يَصعَدون عليه الى مايَرومون ويَستَهدِفون، من تحريفِ القوانين والنّفوذِ الى الحُكمِ والتّشريع، بصُورٍ واشكالٍ متنوِّعة كمايلي :

١ ـ تشكيلُ الجَماعاتِ المختلفةِ ذاتِ الاسامي والنِّداءات وتكثيرُها .

٢ ـ خلقُ التّضادِ والتّدافُعِ بين مصالحِ تلك الجَماعات، بعضِها مع بعض .

٣ ـ تقسيمُ الاتِّجاهاتِ الدّينيّةِ والاجتماعيّةِ الى فروعٍ وشُعَبٍ، بتَبَنّي الاختلافاتِ المذهبيّةِ المفروضةِ وغيرِ المفروضة .

٤ ـ تفريقُ البَرامِجِ الاقتصاديّةِ الّتي تَتَوفَّرُ عليها تلك الجَماعاتُ الى صُوَرٍ مُعارِضة ومُعاكِسة .

٥ ـ تشتيتُ الاساليبِ الاستهلاكيّة الّتي تَعمَلُ عليها تلك الجَماعات .

٦ ـ ايجادُ الاختلافاتِ النَّظريّةِ بين الزُّعماء والرُّوّادِ وتطعيمُها .

٧ ـ تقويةُ الاتِّجاهاتِ والجَماعاتِ والاحزابِ والصُّحُفِ والمجلّاتِ الملائمةِ مع مصالحِهم، بالمال والإعلام، ضدَّ الاتِّجاهاتِ الّتي تُضادُّهم .

٨ ـ تقليبُ الحقائقِ عن واقعِ المجتمعِ حتى لا يَعلَمَ بها علماءُ الدّينِ او رجالُ الحُكم، علماً صحيحاً فعليّاً، واستغفالُ النّاسِ لئلّا يَقِفُوا على واقعِ مايُصيبُهم بايدي المتكاثرين .

٩ ـ ايجادُ المؤسَّساتِ الخيريّةِ ذاتِ الاسامي المُشرِقَة لا غراضٍ مدسوسة .

١٠ ـ خَذْلُ المفكّرين والدُّعاةِ الّذين يَسعَون لتوعيةِ النّاسِ وتثقيفِهم، ولا سيَّما بالنّسبةِ الى المسائلِ الماليّةِ في الاسلام . وهم بهذه الاشكالِ والصُّور يَعمَلون على تفرقةِ النّاس وتمزيقِ شَمْلِهم، حتى لايُواجِهوا صفّاً واحداً مرصوصاً، ولا يَتَوَفَّقَ المصلحون لاَن يُحَلِّقُوا بالمجتمعِ الى صعيدِ الوَعْيِ والصُّمودِ والتّمرُّدِ والانطلاق .

تذييل هام

التبعيّة الاقتصاديّة وفرضها على الحكم والجماهير

الكتـــاب

١ الّذينَ يَتَرَبَّصُون بكُمُ فإنْ كانَ فَتحٌ منَ اللّهِ قالوا : ألَم نَكُنْ مَعكُم؟ وانْ كانَ للكافرينَ نصيبٌ قالوا : ألَم نَستَحْوِذْ عليكُم ونَمْنَعْكُم من المؤمنينَ؟ فاللّهُ يَحكُم بينكم يومَ القيامة، ولَن يَجعَلَ اللّهُ للكافرينَ على المؤمنينَ سبيلاً *[1]

* إنَّ التّكاثرَ والاقتصادَ الحُرَّ يَستَتبِعُ التَّبعيَّةَ الاقتصاديّةَ ويَفرُضُها على الجماهيرِ لامحالة، وماهي الاتمهيدُ السّبيلِ للكافرين وغيرِ المؤمنين على المومنين، المرفوضُ بنصِّ القرآنِ الكريم .

---

١ ـ سورة النساء (٤) : ١٤١.

إنّ المتكاثرين يَستَهدِفون غاياتِهم الشخصّيةَ الاستغلاليّة، ولاتَتِمُّ لهم تلك الغاياتُ الابالتَّبعيّةِ الاقتصاديّةِ للتّكاثرِ العالَميّ (الامبرياليّة). وهذه الحالةُ تَستَتبِعُ التّبعيّةَ الاقتصاديّة لجميعِ أبعاضِ المجتمع، من حُكّامِه الى جماهيرِه عامّة. ولقد ظهَرت في البلادِ الاسلاميّة ـ تَبعاً للاتّصالِ بالمتكاثرين العالَميّين ـ حَفنَةٌ متكاثرة، قد صارَت عُمَلاءَ لاولئك[1]، بعدَ أن صارَ اعضاؤُها طواغيتَ اقتصاديّين، كأَترابِهم في سائرِ انحاءِ العالَم المتكاثر. وهذه الحفنةُ تَتّخِذُمن الدّين ـ وهو باعثُ الوَعْي الجماهيريّ ـ ذريعةً لتخديرِ الجماهير وإسكاتِ الشُّعوب وإخمادِنيرانِ الثّوراتِ المطالِبةِ بالعدالةِ والحقّ، وكسرِ روحِ المقاوَمةِ والصُّمود، ونفخِ روحِ اليأس والتّسليمِ في الجسد الاجتماعيّ، لئلّايُفَكِّرَ احدٌ بشيءٍ من ثورةٍ او قيامٍ او طلبِ حقٍّ اودفعِ ظلم. في ضوءِ هذا الواقع، يكونُ شجبُ هذه الحالةِ ومايَتبَعُها من التّبعيّةِ الاقتصاديّةِ المفروضةِ على المسلمين وعلى بلادِهم، من اهمِّ ما يَجِبُ على الملتزمين.

ولقد اشرنا في مواضعَ مناسبة، الى حتميّةِ نفوذِ المتكاثرين واصحابِ اليَسارِ الطّائلِ الى الحُكمِ واَجهزَتِه، واستيلائهم عليه وعليها؛ منها في «التّصدير»، في الفقرةِ الثّامنة، ومنها في النّظرةِ الى الفصلِ الثّامنِ والثّلاثين، فراجع.

---

١ ـ وهذه العمالةُ امرٌ قهريٌّ، بعدَ الجُنوحِ الى التّكاثرِ وحيازتِه، المستلزِمةِ للصِّلةِ بالمتكاثرين العالَميّين، شاءَتِ الحفنةُ المذكورة ام اَبَتْ. ومِمّا يَجِبُ أن لا نَغفُلَ عنه أنّ الكفاحَ ضدَّ الامبرياليّةِ الخارجيّةِ اذا لم يكُن مقروناً بالكفاحِ ضدَّ الامبرياليّةِ الدّاخليّةِ والتّكاثرِ البِنْئيّ، لا يُفيدُولا يُجْدي ـ كما هو مُشاهَدٌ مجرَّب.

الفصلُ الحادي والعشرون

الاسلام والنّظام التّكاثريّ الاترافيّ، كفاح رحب (١٤)

ـ اعداء الانبياء هم الاغنياء

الكتـــاب

١ وَاصْبِرْ على ما يَقولُون وَاهْجُرْهُم هَجْراً جميلاً * وذَرْني والمُكَذِّبينَ أُولي النَّعمةِ ومَهِّلْهُم قليلاً *[١]

٢ لَقَدِ ابْتَغَوُا الفتنةَ مِن قبلُ وقَلَّبُوالَكَ الأُمورَ..[٢]

* قال شيخُنا احمدُ بنُ فَهْدِ الحِلّيّ: «اوَلاتسمَعُ ماقَصَّ اللّهُ ـ سبحانَه وتعالىٰ ـ عليك في كتابِه العظيم، على لسانِ نبيِّه الكريم، وأَبانَ لك اَنَّ المتصدّيَ لِانكارِ الشّرايع، والمُقدِمَ على جُحودِ الصّانع، اِنّماهُمُ الاغنياءُ المُترَفون، والاَشرافُ المتكبِّرون..»[٣].

---

١ ـ سورة المُزمّل (٧٣): ١٠ ـ ١١.

٢ ـ سورة التوبة (٩): ٤٨.

٣ ـ عُدَّةُ الدّاعي / ١١١؛ راجع لتمام كلام ابنِ فهد الحلّيّ: «العُدّة» (١١١ ـ ١١٣)، ففيه فوائد. ولقد جئنا بمقطعٍ آخَرَ منه، ممّا افادَه قبلَ المقطعِ المذكور، في الفصل ٣٩، من هذا الباب، فراجع.

نظرة الى الفصـــل

لقد جاءَ في القرآنِ الكريمِ آياتٌ رَسَمَتْ، لوحاتٍ فَنِّيَّةً رائعةً ومُشرقة، تُجَسِّدُ اَمامَنا ما قامَ به الاغنياءُ والمتكاثرون في مُحارَبَتِهِمُ الانبياءَ الالهيّين، احسنَ تجسيد. نَعَم، إنَّ اولئك المتكاثرين والمُترَفين والمستكبرين كانوا اعداءَ الانبياء، ولم يَنْتَهِ هذا العِداءُ المحتدِمُ الى الآن. وكان مقابلَ هؤلاء، الانبياءُ وانصارُهم من المحرومين والضُّعفاء. يقولُ القرآن الكريم: «ذَرْني والمُكذِّبين اولي النَّعمة»، يعني اَنَّ الله يَكْفيكَهُم، وهم اَلَدُّاَعدائك واقدَرُهم على محارَبَتِك، لانَّ لهُمُ النِّعمةَ والقوّةَ والطَّول، فهم قادرون على دفعِ النَّفقات اللّازمةِ لمُجابَهَتِك، لكنّك لاتحزَن بذلك وذَرْهم والله، فإنَّه يَكفيكَهُم بحوَلِه وقوَّتِه.

وهذا صريحٌ في اَنَّ المكذِّبَ إمّا لا يكونُ في غيرِ اولي النِّعمة، وامّا لا يُؤْبَهُ بِهِ إن كان، لِاَنَّهُ ليست له تلك القوّةُ والثّروةُ حتى يُوَتِّرَ الجَوّ، ويُحارِبَ الحقّ، ويَخلُقَ الفساد.

وحينَما نَدْرُسُ التّاريخَ الاسلاميّ في صدرِه الاوّل، نَجِدُ اَنَّ التّكاثرَ والاترافَ كانا يُحارِبان النّبيَّ «ص» بصُوَرٍ شتّىٰ واساليبَ قويّة، ذلك لِاَنَّ الثّقافةَ السّائدةَ والمعاييرَ القِيْمِيَّةَ الّتي كانت تَحكُمُ المجتمعَ العربيَّ قبلَ الاسلام وإبّانَ ظهورِه، كانت ثقافةً جاهليّةً ومعاييرَ تافهةً تَدورُ حولَ محورِ التّكاثرِ والاترافِ والتفاخرِ بالمالِ الطّائلِ والتّنعُّمِ الرَّغْدِ والاَرِسْتُقراطيّةِ الجاهلة؛ لاجل ذلك كانَ القيامُ بمطارَدَةٍ جبّارةٍ لهذه الظّواهرِ والاَعرافِ والذهنيّاتِ اُولى الخُطىٰ لسائرِ الثّوراتِ والاصلاحات. ومن هنا فإنَّ النبيَّ «ص» قامَ بمجابَهَتِها بمنهجٍ اصوليٍّ مُخَطَّطٍ، وكان يقودُ تلك

المجابَهَة بشكلٍ دقيق، فبَدَأَ اوّلا بهدم قواعدِ التّكاثرِ والاترافِ الثّقافيّةِ والعُرفيّةِ والاخلاقيّةِ والاجتماعيّة[1]، لِيَهْدِمَ بذلك قواعدَهما الاقتصاديّةَ والمعيشيّةَ والسّياسيّة. وبهذه السُّنَّةِ النّبويّة العمليّة (بالاضافةِ الى سُنَّتِهِ القوليّةِ وسائرِ ما هنالك من تعاليمِ القرآنِ والحديث)، يَتَّضِحُ واجبُ المسلمين اليوم، ولا سيَّما علماءِ الدّينِ ـ النّابهين المُلتزمين ـ الّذين يَحملون وِسامَ الوارثةِ عن النّبيِّ الأُسوَة «ص».

إنّ صيانةَ الاسلامِ من اوجبِ الواجبات، و ليست هذه الصّيانةُ امراً ذهنيّاً، بل حقيقةً واقعيةً عينيةً خارجيّةً. وصيانةُ الاسلامِ في الواقعِ الخارجيّ، لاتُتاحُ الاّ بحفظِ الاعتقادِبه في المعتقِدين، والعملِ به في العاملين، وببثّه ونشرِه في سائرِ افرادِ الانسان، حتى يَدُبَّ في النّفوسِ ويَتَغَلْغَلَ في الاوساط. ولا يَتَيَسَّرُ هذا الاّ بحفظِه في المسلمين قبلَ الآخرين، وخصوصاً النّابهين والشّبابَ والكادحين والمحرومين منهم، مع اَنَّ التّكاثرَ الماليَّ والاترافَ المعيشيَّ يُهَدِّدانِ كيانَ هؤلاء الاعتقاديَّ واتجاهاتِهم الاسلاميّة.

---

١ ـ ومن نماذجِ ما ذكرنا، ما رواه الامامُ الكاظم «ع»: «دخَل رسولُ الله المسجد، فاذا جماعةٌ قد طافوا برجلٍ، فقال: "ماهذا؟" فقيل: علّامة. فقال: "وما العلّامة؟" فقالوا له: أعلَمُ النّاسِ بانسابِ العربِ ووقائعِها وايّامِ الجاهلية ...، فقال النبيُّ «ص»: "ذاك علمٌ لايَضِرُّ مَنْ جَهِلَه ولا يَنفَعُ من عَلِمَه". ثم قال النّبيّ «ص»: "إنّما العلمُ ثلاثة: آيةٌ محكمة، او فريضةٌ عادلة، او سُنّةٌ قائمة، وما خلاهُنّ فهو فضل"» ـ (الكافي ١ / ٣٢). كانتِ الفكرةُ الجاهليّةُ آنذاك تعتني بامثالِ هذه المعلوماتِ الواهية، المتعلّقةِ بالعِظامِ البالية والغاراتِ الشّعواءِ الّتي كانوا في الجاهلية يَسُنُّونَها هنا وهناك، وما يَتعلّق بالآباءِ والاجداد ـ ممّن كانوا امثالَهم في النزعةِ والعمل ـ لِيَتفاخَرَ به المتفاخرون والارستقراطيّون من اهلِ البيوتاتِ الشّامخة، بانّهم كانوا منهم ومن طبقتِهم، ممّن لهم السّيطرةُ والاستعلاءُ على الخاملين من النّاس. والاسلامُ قد سَحَقَ هذه الاوهامَ الفارغة، الفارقةَ بينَ انسانٍ وانسان، وابٍ واب، وجدٍّ وجدّ، واباذَها واطاحَ بنُظُمِها، فقضىٰ على التّفاخرِ والتّكاثرِ الجاهليِّ باشكالِهما وانواعِهما.

انسانـــيّة الدّين

لقد اشَرنا فيما سلَف الى اَنَّ دينَ اللّهِ الاسلام، دينٌ انسانيٌّ جماهيريٌّ، واَنَّ هُداةَ هذا الدّين يُنَوِّهُون بشأنِ الانسان وكَرامَتِهِ ويَقِفُون بجانبِ الجماهيرِ ويُجالِسون الفقراءَ والمحتاجين، ويَحمِلون الزّادَ والحَطَب والوَرَق، الى ابوابِ بيوتِ المساكينِ في اللّيل على كاهِلِهم؛ ولكنّ المتكاثرين والملأ والمُترفين هم بخلافِ ذلك. وكـــانَ هذا الخلافُ من اهمِّ بواعثِ التضادِّ والتّقاطعِ بينَ الدّين وبين هؤلاء. اِنّ الاسلامَ لايُبَرِّرُ اَيَّ بَخْسٍ لحقِّ انسان، او ايِّ إزْراءٍ بشخصٍ او طائفة. اِنّ النّاسَ في نظرِ الاسلام اِمّا اِخوانٌ في الدّين، واِمّا نظراء في الخلق ـ كما جاء في كلامِ الامام عليِّ بنِ ابي طالب «ع» في العهدِ الاشتريِّ المعروف[1] ـ فالاسلامُ له ميزانانِ لمُعامَلَة النّاسِ والدِّفاع عنهم وعن حقوقِهم، اِمّا ميزانُ الاسلام والتديُّن به،واِمّا ميزانُ الانسانيّةِ العامة .. اَمّا الميزاتُ المعنويّة ـ فضلاً عن الميزاتِ الموهومة الّتي يَسحَقُها ـ فيَكِلُ امرَها الى الحياةِ الاخرى، من غيرِ تأثيرٍ لهافي الاستفادةِ من مواهبِ هذه الحياة. ويدعَمُ هذه الفكرةَ ويُقَوِّيها بشَجبِ ما يُخالِفها، فيقول النّبيُّ الاعظم «ص»: «يا علي! اِنَّ القومَ سَيُفْتَنُون بعدي باموالِهم، ويَمُنُّون بدينِهم على ربِّهم»[2]؛ فهذا التّعليمُ يُجابِهُ الّذين يَمُنُّون بدينِهم على الله سبحانَه، وهم اصحابُ الاموال والاغنياءُ بالطّبع. ويقولُ الامامُ المعلّمُ الاكبر، ابو عبدالله جعفرٌ الصادق «ع»: «.. فضائلُهم بينَهم وبينَ الله»، لابينهم وبين النّاس، وبينهم وبين الشّرع، وبينهم وبين القانون، وبينهم

---

١ ـ نهج البلاغة / ٩١١ ـ ١٠٣٤؛ عبده ٣ / ٩٢ ـ ١٢٢.

٢ ـ نهج البلاغة / ٤٩١؛ عبده ٢ / ٦٥.

وبين التّنفيذ، وبينهم وبين السّياسة والحُكم .. فلا يَعُدُّ الاسلامُ فضائلَ الاشخاص بواعثَ على كسبِ ميزاتٍ في تَملُّكِ الاموال او الاَثَرَةِ في الحقوق، او السّيطرةِ على السّياسةِ والتّقنين.

إنّ التقوىٰ وان كانت في نفسها قِيمةً وملاكاً للفضائل (إنَّ اكرمَكُم عندَالله اَتقاكم)[1]، بيدَ اَنَّها لا تُوجِبُ التّبعيضَ في الحقوق و المعيشة التي يَحتاجُ اليها كلُّ انسانٍ، وكذلك دفعُ النّفقاتِ لبعضِ الخيراتِ والمصارفِ الدّينيّةِ من ناحيةِ بعضِ الموسرين، لايَصِحُّ اَن يَصيرَ سبباً لامتيازٍ او اَثَرَةٍ في الاستفادةِ من المواهبِ والاموالِ والفُرَصِ والظُّروف، بل هو امرٌ بينهم وبين الله، إن كانوا معتقِدين وملتزمين.

إنّ النّاسَ في المجتمعِ الاسلاميِّ سَواءٌ، حيثُ يقولُ الامامُ الصّادق «ع»: «النّاس سَواءٌ كاَسنانِ المشط»[2]. وهم ابناءُ الاسلام؛ يقولُ الصّادق «ع» ايضاً: «اهلُ الاسلام هم اَبناءُ الاسلام، اُسَوِّي بينهم في العطاء، وفضائلُهم بينهم وبين الله، اَحمِلُهَم كبَني رجلٍ واحد»[3].

فعلى هذا الاساس يَتَبلْوَرُ مَدىٰ انسانيّةِ الدّينِ وتعاليمه. ومع إمعانِ النّظرِ في قولِ الامام الصّادق «ع»: «اَحمِلُهُم كبَني رجلٍ واحد»، نَفهَمُ بوضوحٍ اَنَّ الاسلامَ دينٌ انسانيٌّ جماهيريٌّ يُؤَكِّدُ على تحكيمِ الصِّلاتِ الانسانيّةِ الاَخويّة، ويَدعو انسانَ المجتمعِ الاسلاميِّ الى ان يتكافَلَ اَبناءَ نوعِه كاَبناءِ ابٍ واحدٍ وبناتِه، اَي كاِخْوانِه واخواتِه، ويَتَعاوَنَ على البِرِّ والتّقوى والعدلِ والاحسان، ولا يَتَعاونَ على الظّلمِ والعدوان، في حين نَجِدُ المجتمعَ التكاثريَّ كالغابة، يَتنازَعُ فيها المتنازعون للإكثارِ من المال، والتّهالُكِ على الإتراف.

---

١ ـ سورة الحُجُرات (٤٩): ١٣.

٢ ـ تحف العقول / ٢٧١.

٣ ـ الوافي ٢ (م ٦) / ٢٩.

الفصلُ الثّاني والعشرون

الاسلام والنّظام التّكاثريّ الاترافيّ، كفاح رحب (١٥)

ـ مجانبة الاغنياء والمترَفين، اصل عظيم

الكتـــاب

١ فَاسْتَقِمْ كما أُمِرْتَ ومَن تابَ مَعَك ولا تَطْغَوا، إنَّه بما تعمَلُون بصير • ولا تَرْكَنُوا إلى الّذين ظَلَموا فَتَمَسَّكُمُ النّارُ، ومالَكم مِن دونِ اللّهِ مِن اولياءَ، ثُمَّ لا تُنصَرون •[١]

٢ فَاتَّقُوا اللّه واَطيعون • ولاتُطيعوا اَمرَ المُسرِفين •[٢]

الحديـــث

١ النبـــي «ص» ـ فيما رواه الامامُ امير المؤمنين، ممّا قال اللّهُ تعالى للنّبي ليلةَ

---

١ ـ سورة هود (١١): ١١٢ ـ ١١٣.

٢ ـ سورة الشّعراء (٢٦): ١٥٠ ـ ١٥١.

المعراج: يا احمد! .. بَعِّدْ الاغنياءَ و بَعِّدْ مجلسَهم منك ..[١]

* واذا لم نُبَعِّدِ الاغنياءَ ولم نُبَعِّدْ مجلسَهم منّا، فكيف ندَّعي الاسلاميّةَ والاتّباعَ لسيرةِ النّبيِّ الأسوة «ص»؟ و ماذا يكونُ مآلُ الامورِ اذا قَرَّبنا الاغنياءَ وقَرَّبْنا مجلسَهم منّا، وجَعَلْنا قوامَ الدّينِ منوطاً بما يُدِرُّه هؤلاء من النَّفقات، ممّا اكْتَسَبُوه مشروعاً او غيرَ مشروع؟ وماذا تكونُ مواصَفاتُ مجتمعٍ سادفيه هؤلاء وسَيْطَرُوا على شؤونِه ـ مع ما لَهم من الاتّجاهاتِ والغاياتِ والاعمالِ وخصوصاً في نظرةِ الاسلامِ اليهم ـ ؟ وما ذا يكونُ مصيرُ الشَّبابِ والنّابهين اذا شاهَدوا هذا الوضعَ المُؤدّيَ الى سيطرةِ هؤلاء على الدّينِ والمجتمعِ وشقِّ الطّريقِ امامَهم لايِّ ظلمٍ، او عدوانٍ، او امتصاصٍ، او احتكارٍ، او بخسِ حقوقِ النّاس، او تسخيرِ الكادحين، او تسعيرٍ مُجْحِفٍ وما الى ذلك، مما تَشاءُ لهمُ الميولُ والنَّزَعات؟ وإنّا لِلّهِ وإنّا اليه راجعون.

٢ النبـــي «ص»: ثلاثةٌ مُجالَسَتُهم تُميتُ القلبَ: .. الجلوسُ مع الاغنياء.[٢]

٣ النبـــي «ص» ـ ممّا قاله لبعضِ ازواجه: إنْ أَرَدْتِ اللُّحوقَ بي فَيَكفيكِ من الدّنيا كزادِ الرّاكب، واياكِ ومجالَسَةَ الاغنياء؛ ولاتَستَخْلِقي ثوباً حتى تَرْقَعيه.[٣]

---

١ ـ ارشاد القلوب/ ٢٠١ و ٢٧٩ ـ ٢٨٠ من طبعةٍ اخرى، وفي بعض النُّسَخِ «أبعِد» في الموضعين.

٢ ـ تحف العقول / ٤٢.

٣ ـ بحر المعارف / ٢٨٥، للمولى عبدالصّمدِ الهمداني، من شُهداءِ فقهائنا المحققين المتكلّمين المحدّثين، تجد ترجمتَه في «شُهداء الفضيلة» / ٢٨٦ ـ ٢٨٧.

الفات نظـــر

إنّ هذا التّعليمَ قد القاه النبيُّ «ص» ـ على حسب هذا النّقل ـ على بعضِ نسائه، في التّحذيرِ من مجالسةِ الاغنياءِ ومخالطتِهم. وطبعُ الحالِ والمناسبةُ يَدُلاّن على اَنّ التّحذيرَ كان راجعاً الى مجالسةِ نساء الاغنياءِ وذويهم، من الّتي تُشيعُ بسلوكِها التّرفيَّ وعيشتِها الباذخةِ، التّسيُّبَ الخُلقيَّ والاترافَ والاسرافَ في نفوسِ الآخرين. فليَكُن هذا التّعليمُ منهاجاً سلوكيّاً للمجتمعِ الاسلاميِّ وخصوصاً النّساءَ المسلمات. فعليهنّ اَن يُقاطِعْن النّساءَ المُترَفاتِ المُسرِفات، وان يُحَقِّرْن تلك العيشةَ المتساميةَ بلبُسِ الثّوبِ المرقَّعِ مثلاً، حتى تَخضَعَ اُولاءِ للحق والانسانيّة، وتَفِئْنَ الى العدلِ والمؤاساةِ والمساواة.

٤ الامام علي «ع» : كان سليمانُ اذا اَصبَحَ تَصَفَّحَ وجوهَ الاغنياءِ والاشراف، حتى يَجيءَ الى المساكينِ ويَقعُدَمعهم ويقُول : مسكينٌ مَعَ المساكين.[١]

تذييل

العلماء وحضهم على ترك مصاحبة الاغنياء

الكتـــاب

---

١ ـ البحار ١٤ / ٨٣، عن «تنبيه الخواطر».

١ إنَّكَ لاتُسمِعُ المَوتىٰ ولاتُسمِعُ الصُّمَّ الدُّعاء ..[١]

الحديـــث

١ النبـــي «ص» : ثلاثةٌ مجالَستُهم تُميتُ القلب .. والجلوسُ مع الاغنياء .[٢]

٢ عيسى المسيح «ع» : الدّينارُ داءُ الدّين، والعالمُ طبيبُ الدّين، فاذا رأيتُمُ الطّبيبَ يَجُرُّ الدّاءَ الى نفسِه فاتَّهِموه،واعلَموا أنَّه غيرُ ناصحٍ لغيرِه .[٣]

٣ الامام الصادق «ع» : إنَّ عيسى «ع» لما ارادَ وَداعَ اصحابِه، جمَعَهم وأمَرَهُم بضُعفاءِ الخلق، ونَهاهم عن الجبابرة .[٤]

تذنيب

مقت الاغنياءِ الحاسم

الكتـــاب

---

١ ـ سورة النمل (٢٧) : ٨٠.

٢ ـ تحف العقول / ٤٢.

٣ ـ الخصال ١ / ١١٣.

٤ ـ البحار ٤ / ٢٥٢.

١ قالَ نوحٌ : رَبِّ إنَّهم عَصَوني وَاتَّبَعُوا مَن لَم يَزِدْهُ مالُه وولَدُه الاّ خَساراً * ومَكَرُوا مَكْراً كُبّاراً *[١]

لا تَظُنَّنَّ اَنّ هذه التّنديدات تَخُصُّ بدورها الاغنياءَ الكافرين، فإنَّ الغنى ـ اذا خَرَجَ عن حدِّه وشروطِه ـ لا يَزيدُ صاحبَه الاّ خَساراً والمجتمعَ الاّ فَساداً و بَواراً، كما ورد في القرآنِ كثيراً . ولا حظِ الحديثَ بامعانٍ واستبصار، حيث صدربصددِ اغنياءِ الأُمّة .

الحديـــث

١ النبـي «ص» ـ في جوابِ رجلٍ شاوَرَه «ص» بصددِ ابنِه والشّغلِ الّذي يَحسُنُ تسليمُه اليه؛ فعدَّ رسولُ اللّهِ «ص» خمسَ طوائفَ ونهىٰ عن تسليمِ ابنِه اليها منها الصّائغ، ثم قال : «.. وامّا الصّائغ، فإنّه يُعالِجُ زَيْنَ غنيٍّ أُمّتي».[٢]

* ما هي الحكمةُ الّتي تراها، أيُّها القارئُ الكريم، في هذا الاصرارِ الواسعِ الحاسمِ العميقِ على شجبِ الاغنياءِ وطردِهم، على ذلك المستوى الّذي جاء في اخبارٍ واحاديثَ كثيرة ـ سوى الآياتِ السّماويّة ـ وجِئْنا بلمعةٍ منها في عدّةٍ من فصولِ هذا الباب . اترى النبيَّ الاعظم «ص» يُثيرُ النّاسَ عليهم و يُخَذِّلُ

---

١ ـ سورة نوح (٧١) : ٢١ ـ ٢٢.

٢ ـ الوسائل ١٢ / ٩٨.

عواطفَ المجتمعِ عنهم (ويُحَذِّرُ النّاسَ عن تسليمِ ابنائِهم الى الصّاغةِ حيث يُعالِجُون حُلِيَّ اغنياءِ الأُمّة)، لامرٍ لا دليلَ فيه ولا حكمة؟ اهذا ممكن؟ ام اَنّ قائدَ الأُمّةِ وهاديَها يَكْرَهُ اَن يكونَ المسلمون مستغنين غيرَ محتاجين؟ لا، ليس الامرُ بلا دليلٍ وحكمة، ولا يَكرَهُ القائدُ الهادي «ص» استغناءَ المسلمين وعزَّهم، بل يُحِبُّهما لهم ..

ولكنّ الواقعَ اَنّ الطبيبَ الالهيَّ يَرى الدّاءَ الدّفينَ ويَعرِفُه ويُعَرِّفُ النّاسَ به، حتى يَقلَعُوا جُذُورَه ويَستَأصِلوا شَأْفَتَه، فإنَّ الرّائدَ لا يَكْذِب. وإنّ الاغنياءَ هم الّذين غَيَّرُوا تقديرَ اللّهِ تعالى في تقسيمِ المعايش، بالتهامِ الاموالِ و سرقةِ الارزاقِ واغتصابِ الاراضي والاستئثارِ بالمواهب، وبالاحتكارِ وتضخيمِ الاثمانِ والارباحِ والاَثَرَةِ والامتصاصِ وما الى ذلك ممّا يُضادُّ دعواتِ القرآنِ وصُراخاتِ الدّين. وإنّ الاغنياءَهمُ الّذين يَصُدُّون افرادَ الأُمّةِ عن اَن يَصِلُوا الى غنًى كَفافيٍّ واصلٍ، حيث يُذيعُون الفقرَ في النّاسِ باعمالِهم ومعايشِهم واموالِهم واِترافِهم واسرافِهم، ويَمنَعُون الأُمّةَ من اَن تَصِلَ الى عزِّها واستغنائِها واستقلالِها وعدالتِها وقسطِها، ولا سيّما تلك الحفنةِ الّتي انْصَهَرَت بروحيّةِ «التّبعيّةِ الاقتصاديّة» وَ اسْتَحْلَتْها، لما فيها من منافعَ ومطامعَ ودخولٍ نادرة.

فَلْتَكُن في رسولِ اللّهِ «ص» واوصيائِه المعصومين «ع» اسوةٌ حسنةٌ لعلماءِ الاسلامِ ولرجالِ الحكمِ الاسلاميّ، في شجبِ هؤلاء ومقاطعتِهم، حتى لا يَزيغَ الشّبابُ ولا يَسقُطَ مستضعفوا النّاس، فَلْيَعْمِدُوا الى تجسيدِ السّيرةِ النّبويّة، وتركِ الكلامِ الفارغِ والتّبريرِ المتخلِّف.

نظرة الى الفصـــل

إنَّ مصاحبةَ اَيَّةِ فِئةٍ من النّاس تَستَتبِعُ التَّأَنُّسَ بها و الانصهارَ بروحيّاتِها . وهذا ما يَدفَعُ الانسانَ الى تبنّيّ اخلاقِ تلك الفئةِ والتّبريرِ لاعمالِها والنّظرِ اليها نظرَ الرِّضا والقبول . ولذلك فكما اَنَّ مخالطةَ الصُّلحاءِ تُوجِبُ الصَّلاح في النّفس، إنَّ مخالَطَةَ المتكاثرين، مع مافيهم من التَّمَيُّعِ والفساد، تُوجِبُ سرايتَهما الى نفسِ المُخالِط، لاجلِ ذلك نهي الاسلامُ عن مخالطتِهم ومصاحبتِهم، حتى لاتَتَسرَّبَ تلك الاخلاقُ المُمَيِّعَةُ الى الآخرين، ولا سيّما التغطرسِ والاستكبارِ والغفلةِ عن احوالِ النّاس . وهناك تعاليمُ موقظةٌ يُفيدُ ذكرُها وامعانُ النّظرِ فيها، بهذا الصّدد :

الحديـــث

١ النبـــي «ص» ـ فيما خاطَب به الامامَ امير المؤمنين : انتَ يَعسوبُ المؤمنين، والمالُ يعسوبُ الكَفَرَة .[١]

٢ النبـــي «ص» : عليٌّ اوّلُ مَن آمَنَ بي .. وهو يَعسوبُ المؤمنين، والمالُ يَعسوبُ المنافقين .[٢]

---

١ ـ البحار ٢٢ / ٤٣٥.

٢ ـ البحار ٢٢ / ٤٢٤.

٣ النبـي «ص» : عليٌّ يَعسوبُ المؤمنين، والمال يعسوبُ الظالمين ..[١]

هذا الحديثُ رواه شيخُنـا ابو جعفر محمّدُ بنُ الحسنِ الطّوسيّ، في اماليه، باسنادِه عن الامام ابي الحسن عليٍّ بن موسى الرّضا «ع»، عن ابيه الامام موسى بن جعفر الكاظم «ع»، عن ابيه الامام جعفرٍ الصّادق «ع»، عن ابّيه الامام محمّدٍ الباقر «ع»، عن ابيه الامام عليٍّ بنِ الحسينِ السّجّاد «ع» قال : «حدّثني عمروَ سَلَمَة، إبنا ابي سَلَمَة ـ رَبيبا رسولِ الله «ص» ـ إنّهما سَمِعَا رسولَ الله «ص» يَقولُ في حَجَّتِه حَجّةِ الوَداع : "عليٌّ يَعسوبُ المؤمنين، والمالُ يَعسوبُ الظّالمين . عليٌّ اَخي ومولى المؤمنين من بعدي، وهو منّي بمنزلةِ هارونَ من موسى، إلّا اَنَّ اللّهَ تعالى خَتَمَ النّبوّةَ بي فلا نبيَّ بعدي، وهو الخليفةُ في الاهلِ والمؤمنين بعدي"»[٢].

وهناك امورٌ تُعطي هذا الحديثَ اهميّةً كبيرةً وعميقة، وهي :

١ ـ مصدرُه ورُواتُه؛ وهو معاضَدٌ بسائرِ الاحاديثِ الواردةِ في نفسِ الموضوع .

٢ ـ زمانُ بيانِه .

٣ ـ مكانُ بيانِه .

٤ ـ كيفيّةُ بيانِه، اي تأشيرُه العامُّ لِمُخطَّطٍ كليٍّ للاُمّة .

٥ ـ جعلُ المالِ مقابلاً للشّخص .

ففي هذا الضّوء، إنَّ عمدَ النبيِّ «ص» الى بيانِ موضوعٍ كهذا، في اُخرَياتِ ايّامِه في حَجّةِ الوَداع، في مجتمعِ المسلمين العامِّ في مكّةِ المكرّمة، بصفةِ مخطّطٍ عامٍّ مُوَجّهٍ، يَدُلُّ على اهميّةِ هذا البيان، يعني اَنَّ الاُمّةَ الاسلاميّة، في جميعِ ادوارِها واعصارِها وبلادِها، لها طريقانِ لاغير، إمّا اتّباعُ العدالةِ والحقِّ والجَريُ على منها جهماوجعلُهمايَعسوباً

---

١ و ٢ ـ امالي الطوسي ٢ / ١٣٤.

وميزاناً، وإمّا اتّباعُ المالِ والحيفِ والجَريُ على مقتضاهما وجعلُهما يَعسوباً وميزاناً.

وهذا سَحْقٌ جبّارٌ لاستقطابِ المالِ والاكثارِ منه وللطّواغيتِ الاقتصاديّين، والمظالمِ الاقتصاديّةِ والفروقِ الباهظة، في المجتمعِ الاسلاميّ، سَحْقاً حاسماً لامحيدَ عنه. فاذا رأيتُم مجتمعاً يَجعَلُ العدلَ مقياساً لِكُلِّ شيءٍ فهو مجتمعٌ اسلاميّ، واذا رأيتُم مجتمعاً يستَقطِبُ المالَ ويَجْنَحُ الى اصحابِه ويَحتَفِظُ على قواعدِهم ويُدافِعُ عنهم، ويَسُودُه المالُ واصحابُ الثّرواتِ ـ مُعْلَنَةً كانَتِ السّيادةُ المذكورة او غيرَ مُعلَنة ـ ويَقتربُ اولئك من رجالِ الدّينِ او الحُكم، فهو مجتمعٌ غيرُ اسلاميٍّ، بايِّ اسمٍ اتَّسَم وبايِّ نداءٍ هَتَف، فإنّ الاسمَ والنِّداءَ لايُغنِيان من الحقِّ شيئاً، ولايَبنِيانِ للعدلِ دِعامةً، ولا يَرُدّانِ الى مستضعفٍ حقّاً، اذاكانَ المالُ يَعسوباً وسائداً ومقياساً، إذ المالُ يَعسوبُ الظالمين ـ بنصِّ النبيِّ الاعظم «ص» ـ وبناءُ دِعامةِ العدلِ وردُّ حقوقِ المستضعفين اليهم من عملِ العادلين، فأيْنَ هذا مِن ذاك؟ وسيأتي الكلامُ على هذا الموضوع، في مجالنا هذا ايضاً.

٤ الامام علي «ع»: المالُ يعسوبُ الظَّلَمَة، وأنَا يَعسوبُ المؤمنين.[١]

٥ الامام علي «ع»: أنَا يعسوبُ المـؤمنين، والمالُ يعسوبُ الفُجّار.[٢]

من عجائبِ هذا التّعليـم العظيمِ والموقِظ، ماجاءَ فيه من المقابَلَةِ بينَ المالِ والشّخص ـ كما اشرنا اليه في شرحِ الحديثِ النّبويِّ السّابق ـ

١ ـ مستدرك نهج البلاغة / ١٧٩.

٢ ـ نهج البلاغة / ١٢٣٦؛ عبده ٣ / ٢٢٩.

فقد جُعِلَ فيه احدُ هما وهو المالُ مقابِلاً للثّاني وهو الشّخص، الّذي هو قائدُ الحقِّ وعمودُ العدل وثِمالُ المحرومين. ومن هنانَعلَمُ اَنَّ المالَ بمُفرده يكفي لِاَن يُعَدَّ معارضاً وحيداً لقادةِ الحقِّ واَعمِدَةِ العدل. فلاينبغي اَن نَنظُرَ الى المالِ وسلبيّاتِه في تمييعِ المجتمعِ وتعارضِ الحقِّ نظراً سطحيّاً. ولا يَصِحُّ اَن نُعَلِّقَ الآمالَ على ما يكونُ مبدأً للشّرور وعوناً على محارَبَةِ الحقِّ واهلِه.

نَعم، إنَّ هذا التّعليمَ يُفيدُنا ـ ببيانِه الموجَزِ الحاسم، وبلاغتِه الخالدة ـ اصولاً هامّةً في المجتمع والسّياسةِ والاقتصاد، ويَدُلُّنا على اَنَّ المالَ يُصبِحُ محوراً اصليّاً لجميعِ صُورِ الخلافِ مع الحقِّ والعدل. ولاَن نُلقِيَ الضّوءَ على ما لهذا التّعليمِ من الاَبعادِ نُشيرُ الى مسائل:

١ ـ المالُ هو المحورُ الاصليُّ لنَشاطاتِ الكُفّارِ والمنافقين والفُجّارِ والظّالمين والطّواغيتِ الاقتصاديّين.

٢ ـ المالُ هو القاعدةُ الاصليّةُ لجميعِ التّيّاراتِ المُضادّةِ للحقِّ والعدل.

٣ ـ المالُ واصحابُه يُقابِلونَ الحُكمَ الحقَّ ولا يُواكِبونَه، وإن اسْتَسلَموا ظاهراً.

٤ ـ على اهلِ الحقِّ والملتزمين اَن يُجابِهوا المالَ واصحابَهَ ولايُتابِعونَهم.

٥ ـ اَنَّ البرَامِجَ والمُخطَّطاتِ والحركاتِ والنّشاطاتِ الّتي تَدورُ حولَ محوريّةِ المالِ واستقطابِه وحاكميّتِه، فتَخدِمُ بذلك الطّواغيتَ الاقتصاديّين، تُضادُّ نظامَ الحقِّ والعدل، وتَتَبنّىٰ واقعاً غيرَ اسلاميٍّ وإن تَستَّرَتْ في الظّاهر باسمِ الاسلام.

٦ ـ اَنَّ التّيّاراتِ والفِرَقَ المتضادّةَ المُتَحارِبةَ من اهلِ الباطل، إنّما تَتَّحِدُ لمجابَهَةِ الحقِّ على اساسِ محوريّةِ المالِ والمنافعِ الاقتصاديّة، وتُوَحِّدُ

اتّجاهاتِها السّياسيّة والاجتماعيّة وصفوفَها كذلك. وهذا بُعدٌ مُعَقَّدٌ هامٌّ تُشيرُ اليه الاحاديثُ باستعمالِ كلمةِ «يَعسوب»، اذ اليَعسوبُ مَلِكَةُ النَّحْلِ ورئيسُها.

٧ ـ اَنَّ شَجبَ حاكميّةِ المالِ ومحوريّتِه هو الاصلُ في ايِّ مجتمعٍ او حُكمٍ اسلاميّين، كما اشرَنا اليه. وهذا يَستلزمُ بالتّالي شجبَ النُّظُمِ التّكاثريّةِ والتّرفيّة، المُبتَنيةِ على القواعدِ التّكاثريّةِ والرّكائزِ الماليّةِ الّتي تَفرُضُ سُلطتَها على شؤونِ المجتمعِ عامّة. وَلْيُعْلَم اَنَّ المالَ في نظرِ المتكاثرين لايَقتَنِعُ بأن يكونَ يَعسوباً، بل يُصبِحُ معبوداً، كما جاء في الحديثِ النّبويِّ الشّريف: «فواعجباه لقومٍ آلهتُهم اموالُهم»[1].

وعلى ما اوضحناه، فإنَّ كلَّ نفاقٍ او ظلمٍ او فجورٍ او قيامٍ ضدَّ عدل، انّما يَنشأُ منَ الحياةِ التّكاثريّة وتَكْمُنُ جُذورُه فيها. وممّا يَزيدُ الموضوعَ ايضاحاً تعابيرُ وصلَت الينا من الهُداةِ الالهيّين كقولهم: «المالُ ميراثُ الفراعنة»[2].

٨ ـ وبعدَ هذه الآثارِ السّلبيّةِ كلِّها، ممّا قلناه ومالم نَقُلْه، يَظهَرُ من تلك الاحاديثِ المذكورةِ في اوّلِ هذا البحث بجَلاءٍ، اَنَّ مَن مالَ الى المالِ واتّخَذَه يَعسوباً واتّبَعَه، كما تَتبَعُ النَّحلُ يَعسوبَها، فقد حادَ اميرَ المؤمنين عليَّ بنَ ابي طالب «ع» وجانَبَه وجانَبَ هَدْيَهُ وسيرتَه. ومن مالَ الى اميرِ المؤمنين عليٍّ واتّخَذَه يعسوباً، فقد حادَ المالَ وجانَبَه؛ فلا هَدْيَ ولا سيرةَ يُوافِقانِ سيرةَ عليٍّ «ع» مع الرُّكونِ الى الاغنياءِ واصحابِ الاموال؛ ولاركونَ الى الاغنياءِ يُلائِمُ سيرةَ عليٍّ «ع» وهَدْيِه بايِّ حافزٍ وقع. فَلْيَكُنِ العالمُ القرآنيُّ حيّاً بسيرةِ يعسوبِ المؤمنين في معاداتِه لاصحابِ الاموالِ الموسرين ومقاطعتِهم، حتى تُستأصَلَ شأفةُ التّكاثرِ والاترافِ والفروقِ

---

١ ـ البحار ٥٢ / ٢٦٤.

٢ ـ مُنْيَةُ المُريد / ١٩، من حديثِ الامام عليّ «ع».

الجهنّميّةِ السّاحقةِ للانسانيّةِ والاسلاميّة.

ولقد جاءَ في الحديثِ النّبويّ، إنّ الجلوسَ مع الاغنياء يُميتُ القلب. وموتُ القلب يَضُرُّ بالعالِمِ اكثرَ من غيرِه؛ فَلْيَكُنِ العالِمُ المسلمُ المحمديُّ أبعدَ مِنَ الاغنياء مِن غيره، اذ العالمُ الميّتُ القلب يكونُ بمنزلةِ سراجٍ مُنطفيءٍ لايُرى انطفاؤُه، فيَحمِلُه النّاسُ المُستضيؤون ويَتّبِعُونَه كسِراجٍ، وهو لايُرشِدُهم ولايُنيرُ لهم الطّريقَ ولايُخرِجُهم من الظّلماتِ الى النّور، بل يُوردُهمُ المَهالكَ والمَهاوِيَ على الرّأس. وعندَ ذلك يُسيئون الظّنَّ بالعلمِ والدّينِ فيَفسُدُ مُعتَقَدُهم ويُسَدَّ طريقُ نَجاتِهم. وجاءَ فيما رواه الامامُ عليُّ بنُ ابي طالب «ع»، عن النّبيّ عيسى المسيح «ع» قولُه: «الدّينارُ داءُ الدّين، والعالمُ طبيبُ الدّين» ـ الى آخر ما اوردناه في الفصل.

ولقد اشرنا في النّظرةِ الى الفصلِ السّابع عشر، الى صلةِ الدّينارِ والدّين انّها كيف يَجِبُ أن تكون؟ وهنا نَقولُ: على رجالِ الدّين أن يَنظُروا الى المالِ نظرَ الدّاء للدّين، وأن يَدْعُوا الموسرين الى رفعِ اليد عمّا اغْتَصَبُوه من الاموالِ والحقوق، وعمّا سَرَقُوه من ارزاقِ المحرومين، فالطّبيبُ الصّادقُ لايُسمّي الدّاءَ دواءً، ولايَترُكُه في النّفوس لأن يَعمَلَ عمَلَه.

ففي هذا الضّوء، إنّ الّذي يَظُنُّه البعض، من أنّ الدّينَ وإعلامَه امرٌ يَقُومُ بدفعِ نفقاتِه الاغنياءُ الموسرون، خَلْطٌ وغَفلةٌ وتمويهٌ، اذ القرآنُ الكريم صَرَّحَ غيرَ مرّةٍ بأنّ المُكذّبين للحقّ والعدل، هم اولوا النّعمةِ المُترَفون،[1] فكيف يكونُ هؤلاء وزملاؤُهم اعوانَ الحقّ وانصارَ الدّين وحماةَ القسط؟ ان الدّينَ قاعدةُ الصّلاح والاصلاح، والتّكاثرَ الماليَّ قاعدةُ الفساد والافساد ـ بنصّ القرآنِ والحديث ـ فكيف يكونُ ماهو المُفسدُ مصلحاً؟ إنّ المالَ الّذي يُعطيه اولئك للنّفقاتِ الدّينيّة لايكونُ في الاغلب الاذريعةً لتركيزِ قواعدِهم الاجتماعيّة للامتصاص والاستغلال ـ

---

١ ـ اقرأ سورةَ سَبَأ (٣٤): ٣٤؛ سورةَ المُزّمّل (٧٣): ١١.

كما اَشَرنا اليه في مواضعَ اُخرىٰ ـ فضررُ هؤلاءِ بالدّينِ وبالمجتمعِ الاسلاميّ، اهمُّ واعظمُ مِن نفعِهم لهما؛ وذلك لاَنّهم يُضَعْضِعُونَ اَركانَ الدّينِ وقوامَ المجتمعِ مآلاً، حيثُ لايَخضَعون لبسطِ القسطِ وتجسيدِهِ وشجبِ الاَثَرَةِ والمُحاباةِ في الحياةِ والمعيشة، بل يَطلُبونَ الاستئثارَ والبَذَخَ دَوْماً. ولاتَنْسَ كلامَ الامامِ الصّادق «ع» عن هلاكِ الاسلامِ والمسلمين بيدِالمتموِّلين الّذين لايَعرِفونَ في اموالِهم الحقَّ ولا يَصنَعُون فيها المعروف.[1] وإنَّ هؤلاء لوكانوا عارفين في الاموالِ للحقِّ وصانعين فيها المعروفَ، من اَيْنَ كانت تلك الثّرواتُ تَتَكدَّسُ لديهم، مِن اَيْنَ؟

ثُمّ إنَّ الاموالَ الّتي تَجتَمِعُ وتَتَضَخَّمُ من امتصاصِ النّاسِ والاجحافِ بالاسعارِ واستغلالِ الكادحين وما الى ذلك، كيف يُؤَيَّدُ بها دينُ اللّهِ العادلِ الحقّ؟ والدّينُ اذا كان قائماً ـ والعيا ذُبالله ـ على سواعدِ الطّواغيتِ الاقتصاديّين، الّذين شَجَبَتْهُمُ التّعاليمُ الاسلاميّة، القرآنيّة والحديثيّة، ونَدَّدَتْ بهم وبحياتِهم اشدَّ تنديد، كيف يكونُ ديناً الهيّاً داعياً الى القسطِ والعدل؟ إنّهم يُفسِدون الدّينَ فرداً ومجتمعاً، ويُشَوِّهُون سُمْعَتَهُ بَانَّه يَميلُ الى الظّالمين والمُجحفين واصحابِ الاموال والرّأسماليّين، ولايَقدِرُ على إزاحةِ العَقَباتِ المُتكدِّسَةِ عن طريقِ اقامةِ العدلِ واستردادِ الحقوق. وبذلك يَمنَعُون من تَغْلْغُلِ المُعتَقَداتِ الحقّةِ في جميعِ النّفوس، ويُبَدِّلُون آمالَ النّابهين والشّبابِ في اصلاحِ المجتمعِ واحقاقِ حقوق الضّعفاء يأساً مُميتاً..

اَلا! إنَّ دينَ اللّهِ قائمٌ على اَعضادِ المحرومين من النّاس ودمائِهم،[2]

---

١ ـ الوسائل ١١ / ٥٢١: راجع ايضاً : الفصل ٢، من هذا الباب.

٢ ـ واذا احْتاجَ الدّين، لإقامةِ الحقِّ وإظهارِ العدل، الى بذلِ الدّم، ترىٰ ساحاتِ الجهادِ والفداءِ والشّهادةِ مَليئةً من شبابِ القطاعاتِ المضطهَدةِ والمحرومةِ والمستضعَفةِ وابنائها. وهل ترى هناك من ابناء الموسرين والمترفين الّا ما شَذَّ و نَدَر؟ نَعَم، تَرىٰ شبابَهم ـ في الاغلب ـ غارقين في رَغَدِ العيشِ وتَرَفِ الحياة و ما الى ذلك، في أنحاءِ العالَم..

وهو بجوهرِهِ الفطريِّ وطبيعتِه الإنسانيّةِ الجماهيريّةِ لايكونُ مُتَّكِلاً على المتكاثرين والمترفين بوجه . اجل، إنَّ واقعَ «دينِ الله» ومحضَه لايَقومُ على اموالِ هؤلاء (يا قوم! لا اسألُكم عليه مالاً)[1]، بل يَقومُ على سواعدِ المحرومين وسَكَنَةِ الاكواخ والبُؤساءِ ودمائهم (وما انَا بطاردِ المؤمنين)[2]، كما نَراه في تاريخِ الانبياءِ الالهيّين «ع» والاوصياءِ الهُداةِ المعصومين «ع»؛ حيثُ إنّهم علاوةً على اقترابِهم من المساكينِ والبائسينَ ومجالستِهم ومخالطتِهم والذّهابِ الى ابوابِ بيوتِهم لسدِّ حاجاتِهم، يُحَرِّضُون النّاسَ على حُبِّ المساكينِ ومجالستِهم واعانتِهم فيما يَحتاجون اليه بإغنائِهم والحاقِهم بسائرِ النّاس، وعلى الابتعادِ عن المتكاثرين والمترفين ومُجانَبَتِهم .

فعلى هذا، لا يَسَعُ ايَّ مجتمعٍ اسلاميّ ـ إن كان صادقاً في الدَّعوىٰ ـ اَن يَجعَلَ الدّينَ والانفاقَ عليه ذريعةً لإقصاءِ الفقراءِ وإدناءِ الاغنياء . وليس له اَن يُلقِيَ بزمامِ امورِ التّشريعِ والمجالسِ الشّعبيّة (الاسلاميّة) بيد الاغنياء، او من يَميلُ اليهم ويُخالِطُهم ويُصانِعُهم وما الى ذلك، من غيرِ اَن يَجعَلَ الفقراءَ في ذلك مُقَدَّمين على غيرِهم، ضمنَ مُستوًى مُعْتَرَفٍ به، مما يُمَكِّنُهُم مِن احقاقِ حقوقهم، واستردادِ ما سُلِبَ منهم من الاموال، وسُرِقَ من الارزاق ..

تنبيهـــات

١ ـ اَنَّ الدّينَ وإعلامَه يَحتاجُ الى مال، بيدَ اَنَّه مالٌ حلالٌ غيرُ هذه الاموالِ التّكاثريّةِ الّتي لا يُعُدُّها الاسلام مشروعةً وحلالاً. فلايَقومُ الحقُّ الصُّراحُ والعدلُ الصّحيحُ بهذه الاموال، بصورةٍ يَرضىٰ عنها اللّهُ والرّسول،

---

١ و ٢ ـ سورة هود (١١) : ٢٩ .

ويَقوم بها مُرُّ الحق، ويُؤخَذُبها للضَعيفِ حقُّه، ويُصنَع بها للاسلامِ مجتمعٌ ونظامٌ اقتصاديٌّ وسياسيٌّ يُؤْبَه به .

٢ ـ اَنَّ الواجبَ على رجالِ الدّين اَن يُقَلِّلُوا المَصارفَ الدّينيّةَ ما تَيَسَّرَ لهم تقليلُها، واَن يَستَهلِكوا ـ فيما يَرجِعُ الى المقاصدِ الدّينيّةِ وكذلك ما يرجعُ الى معيشتِهم ـ استهلاكاً اقتصادياً قانعاً زهيداً جدّاً، بعيداً عن ايِّ اسرافٍ او تجمّلٍ، حتى يَتَسنّى لهم تأمينُ المقدارِ اللاّزمِ باخذِه من اوساطِ النّاس ومن يَكونُ غِناه كفافيّاً شرعيّاً، من غيرِ اَن يَحتاجوا الى اموالٍ باهظةٍ ونَفقاتٍ لايُتاحُ دفعُها الاّ للمتكاثرين والمترفين طبعاً . والانبياء «ع» ـ والعلماءُ وَرَثَتُهم ـ كانوا يَزهَدُون في الدّنيا والمعيشة، ويَدْحَرُون الموسرين، ويَقتَربون من الفقراءِ والضّعفاءِ من المؤمنين .. وذلك لِاَنَّ الجُنوحَ الى اصحابِ الاموال والمالكين ومن اليهم، ليسَتْ له حصيلةٌ ـ في واقعِ الامر ـ الاّ اِماتَةَ جوهرِ الدّين وعدلِه، والقضاءَ على قسطِه وقيامِ النّاس به . وهذه واقعيّةٌ واضحةٌ ومشاهَدَةٌ ومجرَّبة .

٣ ـ لا يُؤَدّي شجبُ الاغنياءِ المتكاثرين الى ضررٍ باهظٍ بالنّفقاتِ الدّينيّة والى تعطيلِ الدّينِ وتأسيساته؛ وذلك لاَنَّ المالَ اذا وُزِّعَ بصورةٍ صحيحةٍ وعادلة، وخرَجَ من كونِه دُولةً بين الاغنياء، وَانْتَفَتِ الفُروقُ الكبيرةُ في الاموال والدُّخول، تَنالُ اوساطُ النّاس ـ وهم كثيرون ـ حقوقَهم، وتَكثُر دُخولُهم نسبيّاً، وهم متديّنون، فيَدفَعُون نفقاتِهمُ الدّينيّة، فتَتكدَّسُ هذه الاموالُ الّتي يُعطيها الكثيرون من النّاس، من طريقٍ مشروعٍ حلال، فتَكفي جميعَ النّفقاتِ اللاّزمة؛ فمثلاً مايُؤَدّيه الآن فردٌ واحد (من المالِ الكثير الّذي لا يجتمعُ الاّ بالظّلم، ويُشَكُّ في حِلِّيَّتِه بحسَبِ الموازين الشرعية)، يُؤَدّيه افرادٌ متعدِّدون من مالٍ غيرتكاثريّ، يَرتضيه ويُبَرِّرُهُ الشّرعُ الاقدس . وبذلك يَسلَمُ الدّينُ ولا تَتَثلَّمُ اركانُه بحضورِ التّكاثرِ في المجتمع الاسلاميّ وتبريرِه باسمِ الاسلام، ولا يَؤُولُ

امرُ المجتمعِ الى ما كانَ النبيُّ «ص» يَتخوَّفُ على الأُمّة منه.[1] وهو ظهورُ المال والتّكاثرِ فيها. فيُنتِجُ اتّخاذُ هذا السُّلوك، اعادةَ عزِّ الاسلام، وكرامةِ الانسان، وحياةِ الحقّ، وقيامِ العدل، وردِّ الاموالِ الى اهلِها، وتبرئةِ الجهاتِ الدّينيّةِ عن تهمةِ جُنوحِهم الى اهلِ الدّنيا واصحابِ الاموال، وركونِ الطّبيبِ الى الدّاءِ بَدَلَ الدّواء، كما في الحديثِ العيسويِّ العلويّ. وبذلك يَتخلَّصُ دينُ اللّهِ من الأَسْرِ بيد المتكاثرين من الاغنياء،[2] الّذين يَعُدُّون انفُسَهم اعوانَه وانصارَه، ويَمُنُّون بذلك على سائرِ المؤمنين.

تذنيب

في ضوءِ الآياتِ والاحاديثِ الّتي مضَت، والبُحوثِ الّتي سلَفت، نَرىٰ اَنَّ الّذين يَميلون الى المتكاثرين ويُحَبِّذُون ظُلمَهم وعدوانَهم، ويَسكُتُون عن كلِّ ما يَفعَلُه هؤلاء (وفيهم مَن يَعُدُّ هؤلاء اَعضادَ الدّين، فَيَتَّخِذُ الظّالمين عَضُداً)، يَنقسِمون على اقسام:

١ ـ مُنْتَمٍ اليهم.

٢ ـ مُنتَفِعٌ بفُتاتِ موائدِهم (فهو لحلوائهم هاضم).[3]

٣ ـ مُنْصَهِرٌ بروحيّاتِهم.

٤ ـ جاهلٌ بما هيّتِهم.

٥ ـ غافلٌ عن ماهيَّةِ الدّينِ وطُقوسِه.

٦ ـ غيرُ مُعْتَنٍ بالانسانِ والمُثُلِ الانسانيّة.

---

١ ـ الخصال ١ / ١٦٤؛ مرّ الحديثُ في الفصل ١٧، فِقْرَةِ «ج».

٢ ـ وحينئذٍ فلايكون الامرُ كالّذي نَدَّدَبه الامامُ عليُّ بنُ ابي طالب «ع»: .. «فإنَّ هذا الدّين قد كان اسيراً في ايدي الاشرار، يُعمَلُ فيه بالهَوى، وتُطْلَبُ به الدّنيا». ـ (نهج البلاغة /١٠١٠؛ عبده ٣ / ١٠٥).

٣ ـ روضة الواعظين / ٩، من حديثِ الامام عليّ «ع».

٧ ـ غيرُ واعٍ لماجاء به القرآنُ والحديث.

٨ ـ جاهلٌ بالعلومِ والمسائلِ المتعلّقة بالاقتصادِ والمالِ والانتاجِ والاستثمار (الحوادثِ الواقعةِ الاقتصاديّة).

٩ ـ غيرُ مُنْتَبِهٍ لما يَجري من دمِ الجماهيرِ المستضعَفة الى أفواهِ تلك الغُدَدِ السّرطانيّة.

١٠ ـ غيرُ مُبالٍ بقتلِ المحرومين التّدريجيِّ بايدي اولئك الغاشمين (والفقرُ اشدُّ من القتل).

نَعم، إنّ هؤلاء لا يَلتَفِتون الى هَدْمِ مواهبِ المستضعفين وذُبول قُواهم. وكأنّهم لايَعلَمون أنّ كثيراً مِنَ البُنوك، في العالَمِ اليوم، هي بُنوكُ الدِّماء ـ دماءِ البُؤَساء ـ الّتي امْتَصّها المتكاثرون في مَصارعِ الفقرِ والمحروميّة، ضمنَ صلاتِهِمُ الآكليّةِ والمأكوليّة (الّتي اشرنا اليها في الفصلين، الثّامن والثّالث عشر).

وهناك في الّذين اشرنا اليهم ـ مِن المُنْحازين الى اصحابِ الثّرواتِ المسلمين، او المُبَرِّرين لهم ولموقفِهم، او النّاظرين اليهم بعينِ الرِّضا والقبول، او الّذين لاعُنا فِحُونَهم ولايَرَون مقاطعتَهم ـ افرادٌ فضلاء، يُعرَفون بالدِّيانةِ والفضل، غيرَ أنّ الامرَ ما اسْتَبانَ لهم، وتشخيصَ الواقعِ اسْتَعْسَرَ عليهم، وأنّ الآياتِ والاحاديثَ التي وردَت بصددِ تعريفِ الأُمّة بروحيّاتِ الاغنياء واعمالهم غَرُبَتْ ـ على كثرتِها وشدّةِ تعابيرها ـ عنهمُ او عن وَعْيِهم. وكلُّ ذلك لامورٍ تَقْتَضِبُ بعضَها:

١ ـ أنّ «العالَمَ بزمانِه لاتَهجُمُ عليه اللّوابس»[1]، فغيرُ العالم بزمانِه تَهْجُمُ عليه لَوابسُ الامور وتَختَلِطُ عليه خافياتُ الحوادث، وخصوصاً اذا كان هناك لاستغفالِهم وإخفاءِ الامورِ عليهم حوافزُ قويّة ـ كما لا يخفى ـ ومن المعلوم أنّ «الزّمان» هنا لايُرادُ به الزّمانُ التّاريخيّ والتّقويميّ، بل

١ ـ تحف العقول / ٢٦١، من حديثِ الامام الصّادق «ع».

الزّمانُ الحياتيُّ المعاصرُ الّذي يَعيشُه انسانُ اليوم، بجميعِ مافيه، من لسانِه وحياته وعيشِه في اشكالِه المُنَوَّعة، وثقافتِه واقتصادِه وفلسفاتِه وسياساتِه وعلومِه وكشوفِه واختراعاتِه وفنونِه وكتبِه ومفكّريه وسائرِ محتوياتِه .

٢ ـ اَنَّ الاقتصادَ امرٌ متطوِّرٌ مع الزّمان، فَمَن لم يَعرِفِ التَّطَوُّرَ معرفةً جيّدة، لا يَسعُهُ ان يَعرِفَ «الحوادثَ الواقعةَ الاقتصاديّة»، بكمِّها وكيفِها، وخصوصاً ما هو غيرُ مُعْلَنٍ منها .

٣ ـ اَنَّ روحيّاتِ الاغنياءِ ونواياهم واعمالَهم لم تَتَبلْوَرْ لدى المذكورين من الفضلاء، مع كثرةِ ما جاء في الآياتِ والاحاديثِ من التّعريفِ بها .

٤ ـ اَنَّهم عاشَرُوا الاغنياءَ وخالَطوهم عن ظنٍّ حَسَنٍ، ورَأَوهم حينَ خيرِهم، لا حينَ شرورِهم واضرارِهم وامتصاصِهم وتَعامُلِهم مع المستضعفين والمقهورين الاقتصاديّين، والعُمّال المرضوضين .

٥ ـ اَنَّهم لم يُخالِطوا الفقراءَ والمساكينَ والمحرومين حقَّ المخالطة، ولم يَلمِسُوا ما يُعانيه هؤلاء مِن الآلامِ والمُكابَداتِ السّاحِقة . وإن كان فيهم من عاشَرهم او رَأى حياتَهمُ البائسةَ، فقد نَسِيَهم عملاً، بعدَما وصل الى حاجيّاتِ الحياة، او شَغَلَتْه الشّواغل، اَو ازْدَحمت عليه الامور، فلا يَجِدُّ ولايَسعى للذَّبِّ عن المحرومين ولا يَقومُ بمُساندَةِ كِفاحٍ تغييريٍّ يَرضىٰ عنهاللّهُ ودُعاةُ دينِه؛ ولا حولَ ولاقوَّة الّا بالله .

الفصلُ الثّالث والعشرون

محدوديّة الامتلاك في التّشريع الاسلاميّ (١)

أ ـ التّقسيم العامّ

الكتـــاب

١ أهُم يَقسِمون رحمةَ ربِّك؟ نَحنُ قَسَمْنا بينَهم معيشتَهم في الحياةِ الدُّنيا ..[١]

٢ متاعاً لكُم و لِأنعامِكُم ..[٢]

الحديـــث

١ النبـــي «ص» ـ فيما رواه الامامُ الباقر: قال رسولُ الله «ص» في حَجَّةِ الوَداع: أَلا، إنّ الرُّوحَ الامينَ نَفَثَ في رُوعي، أنَّه لاتَموتُ نفسٌ حتى تَستَكْمِلَ رزقَها، فاتَّقُوا الله عزَّ وجلّ، وأجمِلُوا في الطَّلب، ولايَحمِلَنَّكُمُ

---

١ ـ سورة الزُّخرُف (٤٣): ٣٢.

٢ ـ سورة النّازعات (٧٩): ٣٣؛ سورة عَبَس (٨٠): ٣٢.

اسْتِبْطاءُ شيءٍ من الرّزقِ اَن تَطْلُبوه بشيءٍ من معصيةِ الله، فإنَّ الله ـ تبارَك وتعالىٰ ـ قَسَمَ الارزاقَ بين خلقِه حلالاً ولم يَقْسِمْها حراماً، فمَنِ اتَّقىَ الله عزّ وجلّ وصَبَر، اَتاهُ اللّهُ برزقِه من حِلِّه، ومن هَتَكَ حجابَ السِّتْرِ وعَجَّل، فاَخَذَه من غيرِ حِلِّه، قُصَّ به من رزقِهِ الحلال، وحُوسِبَ عليه يومَ القيامة .[١]

٢ الامام علي «ع» : امّا بعد، فإنَّ الامرَ يَنزِلُ من السَّماءِ الى الارضِ كقَطَراتِ المطَر، الى كلِّ نفسٍ بما قُسِمَ لها من زيادةٍ او نقصان .[٢]

* يَدُلُّ هذا التّعليمُ على اَنَّ الرّزقَ مقسومٌ لكلِّ نفسٍ، كما اَنَّ قطراتِ المطَرِ تَنزِلُ الى كلِّ ارض، غيرَ اَنَّ البعضَ يَزيدُ قِسمُه على البعض، فالفرقُ بالزِّيادةِ والنّقصان، لا بالغِنى والفقر، والتّكاثرِ والعُدْم . والزّيادةُ والنّقصانُ ايضاً لاتَعْدُوان حدّاً معقولاً بحسَبِ التّعاليمِ الاسلاميّة .

راجع لشرحِ هذا الحديث وما جاء في ذيلِه : النّظرةَ الى الفصلِ الحادي والاربعين، من هذا الباب .

٣ الامام علي «ع» : .. قَسَمَ ارزاقَهم، واَحصىٰ آثارَهم واعمالَهم .[٣]

٤ الامام الصادق «ع» : اِنَّ اللّهَ عزّ وجلّ، خلَقَ الخلقَ، وخَلَقَ معهم ارزاقَهم حلالاً طيّباً، فمَن تَناوَلَ شيئاً منها حراماً، قُصَّ به مِن ذلك الحلال .[٤]

٥ الامام الكاظم «ع» : اِنَّ اللّهَ لم يَترُك شيئاً من صنوفِ الاموالِ الّا وقد قَسَمَه،

---

١ ـ الكافي ٥ / ٨٠.

٢ ـ نهج البلاغة / ٨٣؛ عبده ١ / ٥٦.

٣ ـ نهج البلاغة / ٢٢٤؛ عبده ١ / ١٥٨.

٤ ـ الكافي ٥ / ٨١.

واعَطِ كلَّ ذي حقٍّ حقَّه، الخاصَّةَ والعامَّةَ والفقراءَ والمساكين، وكلَّ صنفٍ من صُنوفِ النّاس .. لو عُدِلَ في النّاسِ لَاسْتَغْنَوا ..[1]

ب ـ الحدّ الالهيّ للاموال

١ ـ بحسب المقاييس التّكوينيّة

الكتـــاب

١ والَّذين إذا أنفَقُوا لم يُسرِفُوا ولم يَقْتُرُوا وكانَ بين ذلك قَواماً *[2]

٢ ولا تُؤْتُوا السُّفهاءَ اموالَكُمُ الَّتي جَعَلَ اللّهُ لكُم قِياماً ..[3]

الحديـــث

١ الامام علي «ع»: فَلْيَكُن حظُّك من الدُّنيا قُوامَ صُلْبِك، وإمساكُ نفسِك، وتَزَوُّدٌ لمعادِك.[4]

---

١ ـ الكافي ١ / ٥٤٢.

٢ ـ سورة الفرقان (٢٥): ٦٧.

٣ ـ سورة النّساء (٤): ٥.

٤ ـ البحار ٧٨ / ٢٣، عن «مطالب السُّؤول».

٢ الامام الصادق «ع» : القَوامُ وضدُّه المُكاثَرة .[١]

٣ الامام الصادق «ع» : القَوامُ هو الوسَط .[٢]

٤ الامام الكاظم «ع» : القَوامُ (وضدُّه) المُكاثَرة .[٣]

٢ ـ بحسب المقاييس التّشريعيّة

الكتـــاب

١ يا ايُّها الَّذين آمنوا، لاتَأكُلوا اموالَكُم بينَكُم بالباطل ..[٤]

٢ والَّذين يَكْنِزُون الذَّهبَ والفِضَّة ولا يُنفِقُونَها في سبيلِ الله، فبَشِّرْهُم بعذابٍ اليم *[٥]

* إنَّ المحدوديَّةَ التشريعيَّة، محدوديَّةٌ كيفيَّةٌ وكمِّيَّة . وقد وَرَدَت في كلٍّ منهما تعاليمُ مُوَجِّهةٌ من القرآنِ والحديث . وقد مَرَّت ابحاثٌ تَدْعَمُ هذا الموضوعَ وتُؤَكِّدُه بشكلٍ حاسم، كالَّذي مرَّ في الفصلِ الاوّل، فِقْرَةَ «د» (الاموالُ قوام وقيام)، وفقرةَ «ج» (اكلُ اموالِ النّاسِ بالباطل وشجبُه)، وفقرةَ «هـ» (لا ضررَ ولا ضِرار):

---

١ ـ الكافي ١ / ٢٢.

٢ ـ مجمع البيان ٧ / ١٧٩.

٣ ـ تحف العقول / ٢٩٦.

٤ ـ سورة النّساء (٤) : ٢٩.

٥ ـ سورة التّوبة (٩) : ٣٤.

وفي الفصلِ الثّالث، فقرةَ «ب» (شجبُ كونِ المال دُولةً بين الاغنياء)، وفقرةَ «ي» (الاعتدالُ في طلبِ المالِ والحثّ عليه)، و فقرةَ «يا» (لا يجتمعُ المالُ الكثيرُ من حلال)؛ و في الفصلِ السّابع (الطّاغوتُ الاقتصاديُّ والاقتصادُ الطّاغوتي)؛ وفي الفصلِ التّاسع (القضاءُ على الاكتناز)؛ وفي الفصلِ الثّالث عشر (التّكاثرُ و الاستغلال)؛ وفي الفصلِ الرّابع عشر (التّكاثرُ والاستضعاف)؛ و كذلك فيما يأتي من الفصول ممّا يُناسبُ هذا الموضوع .

ولقد ورد في تحديدِ الامتلاكِ احاديثُ متعدّدةٌ ومتعاضِدة، بتعابيرَ مختلفة، في مختلفِ ابوابِ كتبِ الحديث . واوردنا منها لُمعةً في فصولِ هذين البابين، ممّا يُناسبُ المقولة . واليك ثلاثةً منها :

الحديــث

١ الامام الباقر «ع» : .. ليس مِن شيعتِنا مَن له مِئةُ الف، ولا خمسون الفاً، و لا اربعون الفاً، ولو شئتُ اَن اقول : ثلاثون الفاً لقُلت . وما جَمَعَ رجلٌ قَطُّ عشرةَ آلافٍ مِن حِلِّها .[١]

* لقد اَشَرنا في مواضعَ من هذه الفصول الى اَنَّ المقاديرَ المذكورة في هذا الحديث وامثالِه، انّما تُقَدَّرُ بحسبِ كلِّ عصرٍ ومصرٍ وبيئة، بما يُوافقُ المقدارَ المذكور، كما ذُكِرَ في الاحاديث انّما ذُكِرَ تأشيــراً لا تعييناً . ويُدلُّ عـلى هذا، الاخـتلافُ الواقعُ في المقاديرِ المذكورة في هذه الاحاديث فلاحظ، وراجع ايضاً : الفصلَ الخامسَ والعشرين، النّظرة اليه، الفقرةَ السّابعة .

١ ـ البحار ٧٢ / ٦٦، عن «السّرائر».

٢ الامام الصادق «ع» : المالُ اربعةُ الفٍ، واِثنا عشرَ الفَ درهمٍ كَنزٌ . ولم يَجتَمِعْ عشرونَ الفاً من حلالٍ . وصاحبُ الثّلاثين الفاً هالكٌ . وليس مِن شيعتِنا مَن يَملِكُ مِئَةَ الفِ درهم .[١]

٣ الامام الصادق «ع» : ما اَعطَى اللّهُ عبداً ثلاثين الفاً وهو يُريدُ به خيراً .. ما جَمَعَ رجلٌ قَطُّ عشرةَ آلافٍ من حِلٍّ ..[٢]

تنبيهات

١ ـ قد جاءَ في ذيلِ الحديثِ الصادقيِّ المذكورِ آنفاً قولُه «ع» : «وقد جَمَعَهُمَا اللّهُ لاقوام ، اذا اَعْطَوُا القريبَ ورُزِقُوا العملَ الصّالح . وقد جَمَعَ اللّهُ لقومٍ الدُّنيا والآخرة»[٣] . وربما يَتوهَّمُ البعض (من الّذين يَغفُلون او يَتغافَلون، او الّذين لم يَتَفَقَّهوا في الاحاديثِ وغاياتِها التّعليميَّة والتّربَويَّة في صُنعِ النّاسِ والمجتمع)، اَنَّ هذا الذّيلَ يُنافي الصَّدر، وليس كذلك؛ اذ المقدارُ الذي يُبَرِّرُهُ الشّرع، فيكونُ من مصاديقِ «جمعِ الدّنيا والآخرة»، لا يَبلُغُ حدَّ التّكاثر، المُلْهي بنصِّ القرآن، والمُمَيِّعِ والمُضَيِّعِ بصريحِ الاحاديث، بل لايَقتَرِبُ منه . وهذا معلومٌ من الاسلام؛ فالدّنيا الّتي قد يَجمَعُها اللّهُ لاقوامٍ مَعَ الآخرة، ليس الّا دنيا اسلاميّةً وحياةً قرآنيّةً يَرتضيها اللّهُ ورسولُه، وما هي الّا ما يكونُ مقتصداً وفضلُ ما فيه مبذولاً؛ فهي ليست ـ بالضّرورةِ الشّرعيَّةِ والعقليَّة ـ تلك التّكاثريَّةَ التَّرفيَّةَ الّتي تُضادُّ الدّين، وتَضُرُّ بالاسلامِ والمسلمين، وتَدوسُ

---

١ ـ تحف العقول / ٢٧٩.

٢ و٣ ـ البحار ٧٢ / ٦٦، عن «التّمحيص».

المحرومين والبائسين والمستضعفين، فإنّها لاتَجتمِعُ مع صالحِ الآخرة ـ والدُّنيا والآخرةُ بَعدُ ضَرَّتان ـ وقولُ الصادق «ع»: «إذا أَعْطَوُا القريبَ ورُزِقوا العملَ الصّالح» واتيانُه بهذين الشّرطَين يُوضحُ المراد؛ فايُّ عملٍ صالحٍ يَجتمِعُ مع دنيا المتكاثرين والمُترَفين، الّتي عَدَّتْها التّعاليمُ ملعونةً.[1] فالحديثُ فَسَّرَ نفسَه بنفسِه، فلا تَغفُلْ، ولا تَتَغافَلْ، فليست تعاليمُ ائمّةِ الحقِّ والعدلِ بالّتي تُجعَلُ جُنَّةً لاولئك الغاشمين من الجبابرةِ الماليّين والطّواغيتِ الاقتصاديّين.

وقد جاء عن النبيِّ «ص» قولُه: «نِعمَ المالُ الصّالحُ للرّجلِ الصّالح»[2]. والمالُ الصّالح هو المقتصِدُ المشروع، والرّجلُ الصّالح هو المُؤدِّي لحقوقِ مالِه عامّةً، والمُنفقُ في سبيلِ اللّهِ فضلَه. وهذا هو الّذي يُفيدُ في الآخرة من المال؛ فالدّنيا الّتي يَجمَعُها الله مع الآخرة لا قوامٍ، لاتكونُ الاّ ما يَجري هذا المجرى.

ولا تَنْسَ ما جاءَ عن النّبيِّ «ص» من قولِه: «لكلِّ أُمّةٍ عِجْلٌ. وعِجْلُ هذه الأُمّةِ الدّينارُ والدّرهم»[3]؛ فما يكونُ عِجْلاً لا يجتمعُ مع آخرةٍ صالحة. واتّخاذُ المال الكثيرِ واستقطابُه ومجاوزةُ الحدِّ في طلبِه وجمعِه وامساكِه هو الّذي يَجعَلُ المالَ عِجْلاً، ويَسوقُ الانسانَ الى عبادتِه بل عبادةِ الشّيطان به. وقد رُوِي: «أنّ اوّلَ ما ضُرِبَ الدّينارُ والدّرهمُ رَفَعَهُما ابليس، ثُمّ وَضَعَهُما على جَبهَتِه، ثُمّ قَبَّلَهُما وقال: مَن أَحَبَّكُما فهو عبدي حقّاً»[4].

٢ ـ أنّ من العجبِ أنّ قوماً يقولون بمحدوديّةِ الامتلاكِ بحسبِ

---

١ ـ الكافي ٢ / ١٣١.

٢ و ٣ ـ جامع السّعادات ٢ / ٣٨ و ٣٦.

٤ ـ جامع السّعادات ٢ / ٣٨؛ راجع ايضاً: آخرَ النظرةِ الى الفصل ٤١. من هذا الباب.

الكيف (وذلك لما وَرَدَ في الاسلام وبُحِثَ عنه في فقهنا، من ابواب المكاسبِ المُحرَّمة)، وهم لايَرَون محدوديّةً في الامتلاكِ بحسبِ الكمّ، مع اَنَّ مَن له اَدْنىٰ المامٍ بالاقتصاد ومبانيه ولاسيّما الاقتصادِ العمليّ، يَعلمُ اَنَّ المحدوديّةَ الكيفيَّةَ في كسبِ المال وطلبِه يُؤدّي الى المحدوديّة الكمّيَّةِ لامحالة؛ ففي هذا الضّوء، لا يُعْتَقَدُ جوازُ الجمعِ بين المحدوديَّةِ الكيفيّة في الامتلاكِ واللّامحدوديّةِ الكمّيَّة فيه الّا لجهلٍ او غَفلةٍ او تجاهل . ولقد اشرنا الى هذا الموضوعِ في موضعٍ آخرَ ايضاً، لاهميّةِ إلفاتِ الانظارِ اليه .

٣ ـ فما جاءَ في الاحاديث، من اَنَّ المالَ الحلالَ لا يَتكَدَّسُ ولايَتضَخَّمُ، بل لا يَجتمِعُ عشرون الفاً منه مثلاً، فهو ناظرٌ الى الواقعِ الاقتصاديِّ المذكور . وكذلك ما جاءَ في الاحاديث، من اَنَّ «مطلبَ الحلال عزيز»[١]، و «.. حيث تكون ضربةُ السّيفِ على المؤمن اهونُ من الدّرهم مِن حِلّه»[٢]، فكلُّ ذلك إنّما يَدُلُّ على اَنَّ المالَ الحلالَ المشروع قليلٌ محدود . وإنّ حملَ كلِّ هذه الاحاديثِ الكثيرةِ ـ ذاتِ المنطقِ الحاسم ـ على المِلاكات الاخلاقيَّة(كماجاءَ في المصطلح)، يُناقِضُ ما يَرومُه الاسلام، من تصعيدِ الانسان، وصُنعِ مجتمعٍ قرآنيٍّ سالم، ونشرِ القسط في النّاس، وتخليصِ البشرِ من عبادةِ الصَّنَمِ الماليِّ الى عبادةِ الله تعالى .

٤ ـ يُمكِنُ اَن نقولَ إنَّ المقدارَ الّذي عُدَّ في الاحاديثِ حلالاً وجائزاً، لعلَّه المقدارُ الماليُّ الموجودُ عندَ الشّخصِ كذخيرةٍ له، بعدَ اخراجِ المُؤَنِ اللّازمة، كالاَ لْبِسَةِ اللّازمةِ له ولاهلِه والسَّكَنِ

---

١ ـ علل الشرائع / ٥٥٧، من حديثِ الامام الباقر «ع».

٢ ـ نهج البلاغة / ٧٥٥؛ عبده ٢ / ١٤٩ ـ ١٥٠.

ومحلِّ الكسبِ وما يَمُتُّ الى ما ذُكر، فمَن كان واجداً له يَنبغي اَن لا يَبْخَلَ بمازاد عليه، عن مصالحِ الجماهير.

٥ ـ اَنَّ التَّعاليمَ المذكورةَ لا تُضادُّ طلبَ المال بمقدارٍ يَزيدُ على حاجةِ الانسان، اذا «اعَطَى القريب، ورُزِقَ العملَ الصَّالح» ورُوعيَ فيه امور:

أ ـ اَن يكونَ الطَّلبُ مُنطبِقاً على الموازينِ الشَّرعيَّة.

ب ـ اَن يُجمِلَ (يَعتدِلَ) في الطَّلب، فلا يَحترِصَ ولا يَنْهَمَ.

ج ـ اَن لا يُمسِكَ المالَ الزّائد، بل يكونُ فضلُ مالِه مبذولاً.

نظرة الى الفصـــل

١ ـ التقسيمُ العامّ: يَمُرُّ بالنِّعمِ والمواهبِ الّتي خَوَّلَها اللّهُ الانسان، بصورةِ امكاناتٍ معيشيّةٍ، ثلاثُ مراحل اساسيَّة، وهي:

أ ـ مرحلةُ التَّقسيمِ الالهيّ.

ب ـ مرحلةُ طَلبِ الانسان.

ج ـ مرحلةُ التّوزيعِ بين النّاس.

واليك ايضاحاً لهذه المراحل:

المرحلةُ الاولى: اَنَّ اللّهَ ـ تعالى شأنُه ـ قد قَسَمَ ما قَسَمَ من المعايشِ والارزاقِ لكلِّ ذي رَمَقٍ، طالبِ قوتٍ، من انسانٍ او حيوان (متاعاً لكُم ولا نعامِكم[١]). وهذا التَّقسيمُ نابعٌ من حكمةِ الفيضِ واصلِ التّعميم، لاَنَّ الخلقَ كلَّهم عيالُه وعبادُه، والمواهبُ إنَّما خُلِقَت «رزقاً للعباد»[٢]، والارضُ إنَّما جُعِلَت لاَن يَستفيدَ منها الكلُّ (والارضَ وضَعَها للاَنام)[٣].

ففي هذه المرحلةِ لا يُوجَدُ محرومٌ ولابائسٌ ولافقير، يعني لا يوجَدُ انسانٌ لم يَقسِمِ اللّهُ له قسمةً ولم يجعَلْ له قوتاً ومعيشة، لاَنَّهُ «هو الرَّزّاقُ ذو القُوّةِ المَتين»[٤]، وهو «خيرُ الرّازقين»[٥]، و«كَاَيِّنْ مِن دابَّةٍ لاتَحمِلُ رزقَها، اللّهُ يَرزُقُها واِيّاكُم»[٦]. وعلى اساسِ هذا التّقسيمِ الشّاملِ العام، اِنَّ

---

١ ـ سورة النّازعات (٧٩): ٣٣؛ سورة عبس (٨٠): ٣٢.

٢ ـ سورة ق (٥٠): ١١.

٣ ـ سورة الرّحمن (٥٥): ١٠.

٤ ـ سورة الذّاريات (٥١): ٥٨.

٥ ـ سورة سَبَأ (٣٤): ٣٩.

٦ ـ سورة العنكبوت (٢٩): ٦٠.

النّاسَ سينالون ما يَحتاجُون اليه للمعيشةِ والحياة؛ فَلْنُكَرِّرِ القولَ : إنَّه ليس في تقديرِ اللّهِ وقَسْمِه، بطنٌ غَرثان، ولاكَبِدٌ حَرّان، ولافمٌ مفتوحٌ بلاقوت، فحرمانُ المحرومين وجوعُ الجائعين وعُرْيُ العارين واحتياجُ المحتاجين ومَسكنةُ المساكين ليست اموراً جعلَها اللّهُ وفَرَضَها على عبادِه وعيالِه ـ تعالى الله عمّا يَقولُ المتكاثرون والمُترَفون علوّاً كبيراً ـ فعلى هذا، من أَيْن يَجيءُ الفقرُ والجوعُ والحرمان؟ هذا سؤالٌ سنُجيب عنه في ايضاحِ المرحلةِ الثّالثة . ولعلَّ القارئَ يَعلَمُ الجوابَ الاسلاميَّ لهذا السّؤال، بعدَ ما مرَّت عليه الآياتُ والاحاديثُ السّالفةُ في مَطاوي الفصول .

المرحلةُ الثّانية : هذه مرحلةٌ حسّاسة، يَجبُ أن لانغفُلَ عن الغورِ فيها، والتّفطُّنِ لها ولمجاريها، فإنَّ في هذه المرحلةِ والمرحلةِ الثّالثة، يُفصَلُ القَسْمُ الانسانيُّ الارضيُّ من القَسْمِ الالهيِّ السّماويّ، حتى ينتهيَ الامرُ الى تلك الفروقِ الكبيرةِ والفادحةِ بين انسانٍ وانسان، وبين معيشةٍ ومعيشة . إنّ هناك سببَين اصليَّين لتحريفِ القَسْمِ الالهيِّ، وهما :

١ ـ الكسبُ وطريقُه .

٢ ـ التّوزيعُ ومنهجُه .

إنّ طريقَ كسبِ المالِ لوكان تابعاً لما يَحُدُّه دينُ اللّهِ الحنيف، يكونُ جريانُ القَسْمِ الانسانيِّ ايضاً مطابقاً للقَسْمِ السّماوي ومُقَدَّراً بقَدَرِه، فلايَقَعُ ظلمٌ ولا أَثَرَةٌ، ولايكونُ فقرٌ ولاتكاثر . ولقد وَرد في الاحاديث أن «اَجمِلُوا في الطَّلب، ولا يَحمِلَنَّكُم اسْتِبطاءُ شيءٍ ممّا عندَ الله عزَّ وجلّ، أن تُصيبُوهُ بمعصيةِ الله»[1]. والاجمالُ في طلبِ المالِ واقتنائِه، هو الاعتدالُ فيه، مع أن يكونَ من طريقٍ صحيحٍ مشروعٍ يُكْتَسَبُ به الحلالُ، لا مِن طُرُقِ الظُّلم ، والاغتصاب، والاستغلال ، والحُكْرَة، والرِّبا، والغَبن، والكذب، والتّمويه، والتّطفيف، ورفعِ السِّعرِ وما الى ذلك؛ وكانَ اصلُ الطَّلب يُمْتَأَى

١ ـ الكافي ٥ / ٨١.

عنِ الحرصِ والنَّهَمِ النَّفسيّ.

المرحلةُ الثّالثة: هي مرحلةُ التّوزيع، وفيها تُوَزَّعُ المواهبُ الطّبيعيَّةُ والامكانيّاتُ المعيشيَّة بين النّاس. وفي هذه المرحلةِ تَقَعُ عمدةُ ما يَقَعُ من الظُّلم (ومن العدلِ لو كان)، لانَّ المستكبرين من الموسرين والطّواغيتِ الاقتصاديّين يَرصُدون هذه المرحلةَ ويَسعَون لَها كلَّ سعيِهم، حتى تَقَعَ النِّعَمُ والمواهبُ والمَناجمُ والموادُّ الخامُ وكذلك السِّلَعُ والبضائعُ والمُنتَجاتُ كلُّها تحتَ ايديهم، وحتى يَكونوا هم الَّذين يُعطُون سائرَ النّاس ما يَشاؤون، بقدرِ ما يَشاؤون وعلى ما يُسَعِّرون.

وعندَ ذلك وبعدَ ما يُمَهِّدُونه هم وعملاؤُهم من تمهيداتٍ، تُصَبُّ المذكوراتُ في يدِ الانسان الظَّلومِ الهَلوع، ويُسَيطِرُ عليها انواعُ الهوسِ والحرصِ والطَّمعِ والتّكاثرِ والقَسوةِ والفَسادِ والظُّلمِ والاستغلالِ والعُدوان، الّتي تَنبعِثُ من ضَلالِ الضَّميرِ الآدميِّ وجهلِه وهَلَعِه. وبذلك يَختَلُّ امرُ التّوزيع، ويُفصَمُ عَقْدُ القَسْمِ الالهيِّ، ويَفشُو في النّاسِ الظُّلمُ والحرمان، فتَرى اموالاً موفورةً والى جانبِها حقوقاً مُضَيَّعة، ودُوراً مُزَخرفةً والى جانبِها اكواخاً بائسة، وابداناً ناعمةً والى جانبِها عِظاماً مَرضوضةً، ووجوهاً طَرِيَّةً والى جانبِها وجوهاً تَرهَقُها قَتَرَةٌ وذِلَّة.

ولقد حانَ اَن نُجيبَ عن السّؤالِ المطروحِ في المرحلةِ الاولى: «مِن اَين يَجيءُ الفقرُ والجوعُ والحرمان؟». ولقد كفانا الجوابَ عنه النبيُّ الاعظم «ص» بقوله: «اِنَّ اللّهَ جَعَلَ ارزاقَ الفقراء في اموالِ الاغنياء، فاِن جاعُوا وعَرُوا فبذنبِ الاغنياء»[1]؛ والامام جعفرٌ الصّادق «ع» بقولِه: «اِنَّ النّاسَ مَا افْتَقَروا ولَا احْتاجوا ولا جاعُوا ولاعَرُوا الّا بِذُنوبِ الاغنياء»[2]؛ والامام موسى الكاظم «ع» بقولِه: «لو عُدِلَ في النّاسِ

---

١ ـ المستدرك ١ / ٥٠٩.

٢ ـ الوسائل ٦ / ٢.

لَاسْتَغْنَوا»[1]؛ والامام الحسنُ العسكريّ «ع» بقولِه: «اغنياؤُهم يَسرِقونَ زادَ الفقراء»[2]. اَضِف الى ذلك سائرَ التّعاليمِ الاسلاميّة التي تُؤَكِّدُ على هذا الموضوع.

فالعُدْمُ والحرمانُ لايُنسَبانِ الى اللّهِ تعالى، بادلّةِ النّقلِ كآياتِ التّقسيم، والاحاديثِ الّتي مرّت نماذجُ منها، وبادلّةِ العقل، لوجوب العدل ـ وهو واضح ـ بل هما منسوبان الى منعِ الاغنياءِ وذنوبِهم وظلمِهمُ النّاس. ويُستفادُ من التّعليمِ الكاظميّ المذكور، اَنّ حضورَ الفقرِ في النّاس دليلٌ على حضورِ الظُّلم في المجتمع والاعتداءِ على النّاس بيدِ الحُكمِ والمتكاثرين، والا فلو عُدِلَ في النّاسِ لَاسْتَغْنَوا. والامرُ كذلك.

وفي ضوءِ ما بيّنّاه من التّعاليمِ الاسلاميّة، يَتجَلّى لدَى القارئ اَنّ الارضيّاتِ والمقدّماتِ المُنَوَّعَةَ الّتي تَتَقدَّمُ حصولَ المالِ الكثير، والسّلبيّاتِ المُهلِكةَ والمُدَمِّرةَ الّتي تَتبَعُه، انّما تَكشِفُ عن اَنّ كثرةَ المالِ ليست نابعةً من القَسْمِ الالهيّ المشروعِ والعادلِ للنِّعمِ والمواهب، وليست مطابقةً للمقاييسِ الحقّة، بل هي تابعةٌ للعملِ الانسانيّ الزّائف وطلبِه المالَ بمعصيةِ الله، وتصرُّفاتِه اللّاشرعيّة، كماجاءَ في الحديث: «تَطلُبُ ما يُطغيك، وعندَك ما يَكفيك»[3]. و «لَم يجتمِعْ عشرونَ الفاً من حلال»[4]. فالانسانُ يَطلُبُ ما هو يُطغيه، زائداً على ما يَكفيه، ويَكتَسِبُ ما ليس له بحلالٍ. وليس هذا من القَسْمِ الالهيّ المشروع؛ يَقولُ القرآنُ الكريم: «ظَهَرَ الفَسادُ في البَرِّ والبَحرِ بما كَسَبَت ايدي النّاس»[5]، لابما قَسَمَهُ اللّهُ تعالى وقَدَّره. واَيُّ فسادٍ اعظمُ من فسادِ الفقرِ والحرمانِ المُؤدّي

---

١ ـ الكافي ١ / ٥٤٢.

٢ ـ المستدرك ٢ / ٣٢٢.

٣ ـ البحار ٧٣ / ١٦٧، عن «كنز الفوائد»، من «الحديث القدسيّ».

٤ ـ تحف العقول / ٢٧٩، من حديث الامام الصّادق «ع».

٥ ـ سورة الرّوم (٣٠): ٤١.

الى ضعفِ الدّين والكفر (لولا رحمةُ الله تعالى) ـ كما جاءَ في الحديث ـ والى تدميرِ المجتمعات، كما شاهَدَه التّاريخُ الانسانيّ، ويُشاهِدُه الانسانُ المعاصر.

يقولُ القرآن ايضاً: «وَانفِقُوا في سبيلِ اللّهِ ولاتُلْقُوا بأيديكم الى التَّهْلُكَة»[1]. فالالقاءُ الى التَّهلُكَةِ يَقعُ بيدِ الانسانِ نفسِه، لابتقديرِ اللّهِ تعالى. وايُّ هلاكٍ اعظمُ من الفقر؟ وقد عَدَّه بعضُ التّعاليم اشدَّ من القتل.[2] ويَقولُ اللّهُ تعالى: «وما كُنّا مُهلكي القُرى إلاّ واهلُها ظالِمون»[3]. فهلاكُ المجتمعاتِ التّكاثريَّةِ انّما يَقعُ بايدي الظّالمين من اهلِها، لظلمِهمُ النّاسَ وإفقارِهم قطاعاتِ المحرومين. هذا منطقُ القرآنِ ولا غبارَ عليه. وعندَ ذلك فايُّ شيءٍ يُحوجُنا الى تبنّي التّفاسيرِ الاُخرى للتّاريخ، مع هذا الهُدى القرآنيّ المُشرقِ الموقِظ؟

نعم، إنَّ المالَ في المرحلةِ الّتي توجبُ الهَلاكَ والطّغيان، ليس جارياً على سُنَنِ الله وعدلِه، بل هو عملٌ شيطانيٌّ كما جاءَ في الاحاديث،[4] وخروجٌ عن القَسْمِ الالهيِّ وطَقْسِه. فمن واجبِ الحُكمِ الاسلاميِّ أن يَقومَ بتوزيعٍ متوازنٍ مُتّبِعٍ لمنهجِ العدل، لجميعِ المواهبِ والنِّعمِ وما الى ذلك. راجع ايضاً: الفصلَ الرّابع والثّلاثين، من الباب الثّاني عشر.

مسائل

الاولى ـ جِلّيَّةُ القَسْمِ الالهيِّ وحرمةُ مازادَ عليه: من التّعاليمِ المُهمَّةِ الّتي جاءَت في الاحاديث، التأكيدُ على أنَّ القَسْمَ الالهيَّ لايكونُ إلاّ حلالاً

---

١ ـ سورة البقرة (٢): ١٩٥.

٢ ـ راجع: فصولَ الفقر، من هذا الباب.

٣ ـ سورة القَصَص (٢٨): ٥٩.

٤ ـ المَحَجَّةُ البيضاء ٣ / ١٢٠.

مرضيّاً، «إنَّ الله ـ تبارك وتعالى ـ قَسَمَ الارزاقَ بين خلقه حلالاً، ولم يَقسِمْها حراماً»[1]. فالّذي يُحَوِّلُ الحلالَ الى الحرامِ هو عملُ الانسانِ وتصرُّفاتُه اللاّشرعيَّة. والحرامُ لم يَكُن مقسوماً مشروعاً، بل هو من عملِ الظّالمين والجاهلين (وما ظَلَمناهم ولكنْ كانوا انفسَهم يظلِمون)[2]، من الّـذين يَطلُبُون الكثير ولا يَشبَعُون.

الثّانية ـ فلسفةُ الحِلّيَّةِ والحرمة: لِأن نَفهَمَ واقعَ القَسمِ الالهيّ، وأنَّ حِلّيَّةَ الاشياءِ والاموالِ وحرمتَها تَبتَنِيان على أيَّةِ اصولٍ ومقاييس، يَجبُ علينا أن نُمعِنَ في التّعليمِ الّذي ألقاه علينا الامامُ ابوالحسن عليُّ بنُ موسى الرّضا «ع»، بروحِ الملاحظة:

الحديـــث

١ الامام الرضا «ع»: إنّا وَجَدْناكلَّ ماأحلَّ اللهُ ـ تبارك وتعالى ـ ففيه صلاحُ العباد وبقاؤُهم، ولهم اليه الحاجةُ الّتي لا يَستَغْنُون عنها؛ ووجَدنا المُحَرَّمَ من الاشياء لاحاجةَ للعباد اليه، ووجَدناه مُفسِداً، داعياً الى الفناءِ والهلاك.[3]

فـالقَسـمُ الالهيُّ إنّما وَقَعَ بمقاييسِ الصَّلاح الانسانيّ، ولبقاءِ حياةِ الانسانِ المادّيَّةِ ولرُشدِ حياتِه المعنويّة، حتى لايَبقىٰ له عَوَزٌ يَصُدُّه عن

---

١ ـ الكافي ٥ / ٨٠، من حديث النبيّ «ص»، فيما رواه الامامُ الباقر «ع».

٢ ـ سورة النّحل (١٦) ١١٨.

٣ ـ البحار ٦ / ٩٣، عن «علل الشّرائع».

مصلحته في الحياتين . وهذا يقتضي أن لا يُوجَدَ بينَ النّاسِ ايُّ افراطٍ، لأنّه يُطغي ويُفسد؛ او ايُّ تفريطٍ، لأنّه يَسُدُّ الصّراطَ المستقيمَ ويَصُدُّ عنه .

الثّالثة ـ الحلالُ في منطقِ القرآنِ الكريم : لقد عَرَّفَ القرآنُ الحلالَ بأنّه الواقعُ بين حَدَّيِ الافراطِ والتّفريط، «يا ايُّها الّذين آمنوا، لا تُحَرِّمُوا طيِّباتِ ما أحَلَّ اللّهُ لكم ولا تعتَدُوا ..»[1] . فلا تحريمَ للطّيباتِ بالامساكِ عنها، ولا اعتداءَ فيها باستهلاكِها التّرَفيّ، حتى يُحرَمَ منها الآخرون . ومن هنا يُعلَمُ أنّ الاعتداءَ يُغايرُ الحِلّيّة . والقرآنُ يَأمُرُ باكلِ الحلال (كُلُوا ممّا رَزَقَكُمُ اللّهُ حلالاً ..)[2]، فالأكلُ الاعتدائيّ ـ وهو أكلُ مالِ الغيرِ او حقّه ـ او الأكلُ الإترافيُّ او الاسرافيّ ممنوع، لأنّه نُهيَ عنه (لا تعتَدُوا .. لا تُسرِفُوا ..)

وكذلك الاعتداءُ يُغايرُ القصد، كما يقولُ الامامُ الصّادق «ع» : «القصدُ وضدُّه العدوان»[3] . والقرآنُ يَنهىٰ عن العدوانِ والتّعاونِ عليه (ولا تعاوَنُوا على الإثمِ والعُدوان)[4] . فالحكمُ او التّقنينُ اللّذان لا يَقطَعان ايديَ المُعتدين في الامتلاكِ والاستهلاك، فهما يُعاونان على العدوانِ لامحالة . والامرُ في مرحلةِ التّجسيدِ ايضاً كذلك . وأيْنَ هذا من نداءِ القرآن : «ولا تعاوَنُوا على الإثمِ والعُدوان»؟

الرّابعة ـ تلازمُ الحِلّيّةِ والمحدوديّة : لقد أشَرنا الى محدوديّةِ المالِ الحلال، في الفصلِ الثّالثِ من هذا الباب . وهذه المحدوديّةُ لاتَخُصُّ كيفيّةَ المال، بل تَعُمُّ كمّيّتَه ايضاً . فقد وَرَدت في ذلك تعاليمُ واحاديثُ كثيرةٌ متعاضدة، ذاتُ تعابيرَ متنوّعةٍ تَرمي الى غرضٍ واحد، بالاضافةِ الى ما ورد

---

١ و ٢ ـ سورة المائدة (٥) : ٨٧ ـ ٨٨.

٣ ـ الكافي ١ / ٢٢.

٤ ـ سورة المائدة (٥) : ٢.

في القرآنِ الكريم، من عموماتِه في النَّهيِ عن الاسرافِ والاعتداءِ والطّغيان وما الى ذلك . ومن الواضح أنَّ هذه الامورَ لا تَخُصُّ الاستهلاك، بل تَشمُلُ كلا الامرين : الامتلاكَ والاستهلاك . فالاسرافُ في الامتلاكِ ايضاً امرٌ كائن، وهو مرفوض، وكذلك الاعتداءُ والطّغيان (وإنَّ فرعون لَعالٍ في الارضِ وإنّه لَمِنَ المُسرِفين)[1] . وامّا الاحاديثُ فقد اوردنا لُمعةً منها في المواقعِ المناسبةِ من الفصول، واليك الآن نموذجاً آخَرَ منها :

الحديـــث

١ الامام الباقر «ع» ـ فيما رواه الامامُ الصّادق : قيل له .. ما بالُ المؤمنِ قد يَكونُ أشَحَّ شيءٍ؟ قال لِأنَّهُ يَكسِبُ الرِّزقَ من حِلِّه، ومطلبُ الحلالِ عزيزٌ، فلا يُحِبُّ أن يُفارقَهُ شيئُه، لِما يَعلَمُ من عُسْرِ مطلَبِه . وإن هو سَخَت نفسُه لم يَضَعْه الّا في موضعِه .[2]

وهذا الحديثُ وامثالُه يَدُلُّ على امرَين هامّين، لهما آثارٌ عظيمةٌ في التَّربيةِ والاتِّجاهِ والاقتصادِ والعدل :

١ ـ أنَّ المالَ الحلالَ لايكونُ كثيراً مُتكَدِّساً، لأنَّ مطلبَه عزيز . وما يكونُ مطلبُه عزيزاً عسيراً لايَكثُرُ وجودُه بل يَقِلُّ .

٢ ـ أنَّ المسلمَ الملتزمَ لايَستَهلِكُ مالَه الّا في موضعِه، وبميزانٍ صحيح .

---

١ ـ سورة يونس (١٠) : ٨٣.

٢ ـ علل الشرائع / ٥٥٧.

ولعلَّ المولى محمّد مهديّ النَّراقيّ ، اخَذَ هذا العنوانَ الّذي جاء به في البحث عن المال، يعني «عِزَّةَ تحصيلِ الحلال»، من هذا الحديثِ وما يُضاهيه . وقال بعدَ العنوانِ المذكور : «يَنبَغي لطالبِ النَّجاة اَن يَفِرَّ من الحرامِ فرارَه من الاسد، ويَحترِزَ منه احترازَه من الحَيَّةِ السّوداء، بل اشدّ، وانّى يُمكِنُه ذلك في امثالِ زماننا، الّذي لم يَبقَ فيه من الحلالِ الا الماءُ الفُراتُ والحشيشُ النّابتُ في ارضِ المَوات . وما عداه قد اَخْبَثَتْهُ الايدي العادية، وافْسَدَتْهُ المعاملاتُ الفاسدة؛ ما مِن درهمٍ الّا وقد غُصِبَ من اهلِه مرّةً بعدَ اُولىٰ، وما من دينارٍ الّا وقد خَرَجَ من ايدي مَن اَخَذَه قهراً كَرَّةً غِبَّ اُولى . جلُّ المياهِ والاراضي من اهلِها مغصوبةٌ .. ما مِن تاجرٍ الّا ومعاملته مع الظّالمين .. الحلالُ في امثالِ زماننا مفقود . والسّبيلُ دونَ الوصولِ اليه مسدود»[1] . واذا كان الامرُ على هذا المنوالِ قبلَ قرنَين، فما ظَنُّك بهذا العصرِ وهذه الاموالِ المتكدِّسةِ والمِلكيّاتِ الكبيرةِ الباهظة؟ لماذا لا يَنظُرُ اليها علماءُ الزَّمنِ نظرَ السّلفِ الصّالحِ اليها، ولِمَ لا يُخرِجونَها من ايدي اولئك الغاصبين ولايَرُدُّونَها الى اهلِها البائسين، عملاً بالقِيَمِ الدّينية، وتجسيداً للعدالةِ القرآنيّة؟، وحفظاً لكيانِ المحرومين ومعونةً على دينهم، على حدِّ تعبيرِ الامام ابي الحسن عليِّ بنِ موسى الرّضا «ع» .[2]

الخامسة ـ المعيشةُ السّالمةُ وكيفيّةُ طلبِها : هذه الاحاديثُ وامثالُها ـ ممّا ذُكِرَ نَموذجٌ منها ـ تُفيدُنا علماً بانَّ المعيشةَ السّالمةَ المنطبقةَ على حدِّ الحلال ـ في الامتلاكِ والاستهلاك ـ هي المعيشةُ المحدودةُ الّتي لاتَتجاوَزُ حدَّ القصدِ والكَفاف، على ما يُناسبُ الانسانَ بحسبِ الواقعِ والمراعاة، ولاتَتحوَّلُ الى دنيا ملعونة .[3] وهذه المعيشةُ إنّما يَحصُلُ عليها الانسانُ مع

---

١ ـ جامع السّعادات ٢ / ١٢٩ . والظّاهرأنّ العبارة كانت في الاصل : «غِبَّ اُخرى»، فسها النّاسخون .

٢ ـ علل الشرائع / ٣٦٩ . جاء الحديث في مواضع من فصولِ البابين، منها في الفصل ٤٠، من الباب ١٢، فِقرة «و»، فلاحظ .

٣ ـ الكافي ٢ / ١٣١ .

الإجمال (الاعتدال) في الطّلبِ والكسب، مع رعايةِ سائرِ الضّوابط، لامع التّوَغُّلِ فيهما والحرصِ عليهما، اذا الاجمالُ في الطّلب، المأمورُ به شرعاً، يُقابِلُ الحرصَ فيه ـ في المنطقِ الحديثيّ ـ فالطّلبُ المرضيُّ السّائغُ شرعاً هو الطّلبُ المجانبُ للحرص، المعتدلُ المقصودُ به تأمينُ الكَفافِ والبُلْغَة، بصورةٍ جميلةٍ متعفّفة، لافقرَ فيها ولاذِلّة، ولاتكاثرَ فيها ولا غَطْرَسَة.

السّادسة ـ الطّلبُ التّكاثريُّ يُعاكِسُ الجِلّيّة: من اَجلَى الواضحاتِ اَنَّ المالَ الكثير لايَجتمِعُ عندَ احدٍ مع الاجمالِ في الطّلب والاقتصادِ في الكسب، اي الكسبِ الشّرعيِّ المُحترِزِ ممّا يُحَرِّمُ المالَ المكسوب، بل هذا المالُ إنّما يَجتمِعُ ويَتكدّسُ بامورٍ كهذه الّتي تُذْكَرُ وما اليها:

١ ـ البخلُ الشّديد.[١]

٢ ـ الاملُ الطّويل.[٢]

٣ ـ الحرصُ الغالب.[٣]

٤ ـ قطيعةُ الرّحِم.[٤]

٥ ـ ايثارُ الدنيا على الآخرة.[٥]

٦ ـ غصبُ حقوقِ الضُّعفاءِ والمضطَهَدين.[٦]

٧ ـ سرقةُ ارزاقِ الفقراء.[٧]

٨ ـ الخيانة.[٨]

٩ ـ الفُجور.[٩]

١٠ ـ الطّغيان.[١٠]

١١ ـ منعُ الزّكاةِ الظّاهرة.[١١]

---

١ الى ٥ ـ راجع: عيونَ اخبارِ الرّضا ١ / ٢٧٦ ـ ٢٧٧، والفصل ١٧، من هذا الباب.

٦ الى ١٠ ـ راجع: الفصل ٨، من هذا الباب.

١١ ـ راجع: الفصل ٣٤، من هذا الباب.

١٢ ـ منعُ الزّكاةِ الباطنة.[١]

١٣ ـ الاغتصاب.[٢]

١٤ ـ التّطفيف.[٣]

١٥ ـ الاحتكار.[٤]

١٦ ـ التّسعيرُ الحُرّ.[٥]

١٧ ـ حصرُ الاستيراد.[٦]

١٨ ـ حصرُ الانتاج.[٧]

١٩ ـ حصرُ التّوزيع.[٨]

٢٠ ـ الحُرّيّةُ الاقتصاديّة.[٩] وسنُشيرُ ـ في الفصلِ الآتي ـ الى أنّ هذه الامورَ تستلزمُ الحرمةَ بوضوح.

السّابعة ـ شجبُ الاكتنازِ يَحُدُّ الامتلاكَ كمّاً: ومما يَدُلُّ على محدوديّةِ الامتلاكِ الكمّيّةِ في التّشريعِ الاسلاميّ، احاديثُ وَرَدَتْ في شرحِ آيةِ «الكَنز» وتفسيرِها، حيث تَحُدُّ المالَ الحلالَ بحسبِ المقاييسِ الخارجيّة، كقولِ الامامِ الباقر «ع»: «.. وما جَمَعَ رجلٌ قَطُّ عشرةَ آلافٍ من حِلّها»[١٠]، وكقولِ الامامِ الصّادق «ع»: «.. ولَم يَجتَمِعْ عشرونَ الفاً من حلالٍ»[١١]، كما يَأتي في الفصلِ الخامسِ والعشرين.

الثّامنة ـ المالُ الكثيرُ لايكون رحمةً: يقولُ القرآنُ الكريم بحقّ اصحابِ الاموال: «الّذي جَمَعَ مالاًوعَدَّدَه»[١٢]، فيَنسِبُ جمعَ المالِ الى الانسانِ نفسِه. ويقول: «ورحمةُ ربِّك خيرٌ ممّا يَجمَعــون»[١٣]، فالرّحمةُ هي القسمة. وهي لاتكونُ الاّ محدودةً صالحة ـ كما مرّ في الحديث ـ وبما أنّ

---

١ الى ٩ ـ راجع: الفصل ٣٤ و ٣٥، من هذا الباب.

١٠ ـ البحار ٧٢ / ٦٦، عن «السرائر».

١١ ـ تحف العقول / ٢٧٩.

١٢ ـ سورة الهُمَزَة (١٠٤): ٢.

١٣ ـ سورة الزُّخرُف (٤٣): ٣٢.

المالَ الكثير، غيرَ المحدود، يكونُ مُلْهياً ومُفسِداً ومُطْغِياً ومُقَسِّياً ـ كما وَرَدَ في الآياتِ والاحاديث ـ فلا يكونُ رحمةً البَتّة، بل هو ما يَجمَعُه الانسانُ بحرصِه، ويَبخَلُ به ولا يُنفِقُه، حتى يكونَ رحمةً له.

التّاسعة ـ المالُ الكثيرُ لايكون خيراً: قال الامامُ الصادق «ع»: «ما أعطى اللّهُ عبداً ثلاثينَ الفاً وهو يُريدُ به خيراً»[1]. واذاكان هذاالمقدار ـ ولو بالمقياسِ المعاصر ـ ممّا لايكونُ خيراً لمالِكه، فما تَظُنُّ بتلك الثّرواتِ الكبيرةِ والملكيّاتِ الباهظة. وإنّما لايكونُ المالُ الكثيرُ رحمةً ولاخيراً، لأنّه ليس ـ في الواقع ـ الّا ما غُصِبَ وَاسْتُلِبَ من اموالِ الآخرين وحقوقِهم، وما أُسْتغِلَّ في سبيلِ جمعِه النّاسُ وامْتُصُّوا.

العاشرة ـ التّكاثرُ سبيلُ الشّيطان: يقولُ القرآنُ الكريم: «كُلُوا»، و«أنفِقُوا»، ولا يقولُ: «اِجْمَعُوا» و «اِكْنِزُوا» و «ادَّخِرُوا»، لأنَّ جمعَ المالِ وادِّخارَه يُوجِبُ خروجَ المالِ عن وضعِه الالهيِّ، فيُسَبِّبُ حرمانَ الآخرين، فيكونُ عملاً شيطانيّاً. ومن هنا نُشاهِدُ النّبيَّ «ص» يَعُدُّ التّكاثرَ وجمعَ المال عملاً في سبيل الشيطان: «.. وإن كان يَسعىٰ تفاخراً وتكاثراً فهو في سبيلِ الشّيطان»[2]. والامام عليُّ بنُ الحسينِ السّجّاد «ع» يَعُدُّ جمعَ المال من وساوسِ الشّيطانِ ونَفْثِه: «.. فليس في غِنَى الدُّنيا راحةٌ، ولكنَّ الشيطانَ يُوَسْوِسُ الى ابنِ آدمَ أنَّ له في جمعِ ذلك راحةً، وانّما يَسُوقُهُ الى التَّعَبِ في الدّنيا، والحسابُ عليه في الآخرة»[3].

---

١ ـ البحار ٧٢ / ٦٦. عن «التّمحيص». والإعطاءُ الواردُ في الحديث، ليس بارادةٍ تشريعيّةٍ يجبُ أن تدور رُحىٰ حياةِ الفردِ المسلمِ والمجتمعِ الاسلاميِّ عليها، بل بارادةٍ تكوينيّة. والارادةُ التّكوينيّةُ قد تكونُ تابعةً لعلمِه تعالى بسوءِ اختيارِالعبد ـ كما في القتلِ وسائرِ المعاصي ـ فلا تغفُلْ! وما يكون من سوءِالاختيارِيَجِبُ على الانسانِ أن يَكُفَّ عنه آناً بعدَ آنٍ.

ولقد أشرنا الى الموضوعِ في موضعٍ آخر، لاهميّةِ وَعْيِ هذه النّكتةِ التّوحيديّةِ العقيديّةِ والعمليّةِ الهامّة.

٢ ـ المَحَجّةُ البيضاء ٣ / ١٢٠.

٣ ـ البحار ٧٣ / ٩٢ ـ ٩٣.

٢ ـ الحدُّ الالهيُّ للاموال : لقد جئنا في الفصل الاول من الباب، بالآياتِ والاحاديثِ الدّالةِ على حدِّ المالِ وموضعِه الالهيِّ و فَصَّلْنا الكلامَ عنه في النَّظرةِ الى الفصل، واَثبَتْنا هناك اَنَّ للمالِ موضعاً الهيّاً اسلاميّاً يَجِبُ ان لايَعْدُوه . فالقارئ يُراجِعُ الفصلَ والنَّظرةَ اليه ويَقرَأُها بامعانٍ وملاحظة . ولذلك لانُفَصِّلُ الكلام هنا، بل نُشيرُ الى الموضوعِ في اقتضابٍ، حتى لا تَخلُوَ النَّظرةُ الى هذا الفصل من الكلامِ عن هذا الموضوعِ الواردِ في الصّلب رأساً، فنقول :

الحدُّ الالهيُّ للمال هو كونُه قياماً للفردِ وقواماً للمجتمع، ثابتاً عليه، فمازادَ على هذا المقدار والحدّ، يَدخُلُ فيما يُضادُّ القوام، وهو التّكاثرُ المرفوض . وهنا نُمعِنُ النّظرَ في نِكاتٍ :

الاولى : اَنَّ القيامَ والقوامَ في اللّغةِ بمعنًى، وهو ما يَقومُ به الشيءُ ويَثْبُت . يقولُ الرّاغبُ الاصفهاني : «القيامُ والقِوامُ اسمٌ لما يَقومُ به الشّيء اي يَثْبُتُ، كالعِماد والسِّناد، لما يُعْمَدُ ويُسنَدُ به، كقوله : "ولا تُؤتُوا السُّفهاءَ اموالَكُمُ الّتي جَعَلَ اللّهُ لكم قياماً" اي جَعَلَها ممّا يُمْسِكُكُم»[١] . والمرادُ به في الآية، ما تَقومُ به حياةُ جميعِ آحادِ المجتمع . فالحديثانِ المرويّانِ عن الصادق «ع» وهما : «القوامُ وضدُّه المُكاثَرَة»[٢]، و«القوامُ هو الوسط»[٣]، يفسِّرانِ الآية ويوضِحانِ مغزاها، وكذلك الحديثُ الكاظمي .

الثّانية : اَنَّ الحدَّ الالهيَّ للمال ـ الّذي حدَّده وبيَّنَه في التّنزيل ـ اِنّما هو قائمٌ على اساسِ الحكمةِ والعدل، فهو لايَشمُلُ بطبيعتِه التّكاثرَ ـ لا في الامتلاكِ ولا في الاستهلاك ـ لان التّكاثرَ والمكاثرةَ من «جنودِ الجهل»[٤] .

---

١ ـ المفردات / ٤١٧.

٢ ـ الكافي ١ / ٢٢.

٣ ـ مجمع البيان ٧ / ١٧٩.

٤ ـ راجع : الحديثين الصّادقي والكاظمي، في تعدادِ «جنودِ العقلِ والجهل»، الكافي ١ / ٢٢؛ وتحف العقول / ٢٩٦.

فيُضادُّ الحكمةَ والعدلَ والايمانَ والعقل.

الثّالثة: أنّ هذا التّعبير: «قياماً»، يُعيّنُ الحدودَ الكمّيّة والكيفيّةَ للمال، في الحقلِ الاجتماعيّ ايضاً، ضرورةَ صِلةِ حياةِ الفردِ بالمجتمع. في هذا الضّوء، يَجبُ أن يكونَ كلٌّ من نظامِ الانتاجِ والتّوزيعِ والاستيرادِ والاستهلاكِ مطابقاً للحدِّ المذكور؛ وتكونَ كمّيّةُ الانتاجِ والاستيراد ومقدارُ المُنتَجات والمُستورَدات، مطابقةً لميزانيّةِ ما تَقومُ به حياةُ الافراد، لازائدةً عليها ولاناقصةً منها. وكذلك يَجبُ أن تكونَ كيفيّةُ الانتاج والاستيراد ونوعيّةُ السِّلَعِ والبضائعِ والأمتِعَة، مطابقةً لميزانيّةِ ما تقومُ به حياةُ الافراد كيفاً، لااغلىٰ منها ولا أبخس؛ فالكمّيّةُ يجبُ أن لا تكونَ اسرافيّة، والكيفيّةُ يَجبُ أن لاتكونَ إترافيّة، حتى تَدورَ حياةُ النّاسِ ومعايشُهم على اساسٍ قوامِيٍّ، لا على اساسِ الاستهلاكِ المفرطِ والبَذَخِ والأرِسْتُقْراطيّة والتّفاخرِ، حتى يُؤدّيَ ذلك الى تمتُّعِ الاقلّين وحرمانِ الاكثرين، الممنوعَينِ في الاسلام بالضّرورة.

الرّابعة: أنّ قوامَ أيّةِ ظاهرةٍ من الظّواهر هو كونُها في الحدِّ الوسطِ المعتدل، كما قال الامامُ الصادق «ع» ونقلناه في النُّكتةِ الاولى؛ لذلك إنّ التّجاوزَ عن الحدِّ القوامِيّ ـ على اساسِ السُّنَنِ الالهيّة ـ يُوجبُ انْهيارَ الطّبيعةِ القوامِيّة للشّيءِ واخراجَه عن كونِه قواماً، اذِ التّجاوزُ المذكورُ يُحَوِّلُ العاملَ القوامِيَّ الى ضدٍّ قوامِيٍّ، كما أنّ الغِذاءَ عاملٌ حياتيٌّ ومُقَوِّمٌ للجسم، لكنّ الانسانَ اذا تجاوزَ الحدَّ في الاستفادةِ منه يَتَحوَّلُ الى عاملِ فسادٍ واضمحلال؛ فمُضاداةُ التّكاثرِ للقَوامِ والقَوامِ للتكاثر، تَبتني على هذا الاصل، اي أصلِ تَبَدُّلِ الشيءِ القَوامِيّ الى ضدِّه، بالتّجاوزِ عن حدِّه.

فعلى ما اوضحنا، لا يَمُتُّ الاقتصادُ التّكاثريُّ الى الاقتصادِ الاسلاميِّ القوامِيّ بوجهٍ، بل هو يُضادُّه ويُبايِنُه ـ كما قلناه مرّات. وانّما

نُكَرِّرُ البحثَ عن هذا الموضوعِ في مناسباتٍ مختلفة ـ وان كانَ كثيراً مّا لا يَخلوعن اشارةٍ غيرِ مذكورةٍ او نكتة ـ لرَجائِنا اَن يَتَبَنّاهُ المجتمعُ الاسلاميُّ اصلاً لنِظامِه الماليِّ واتِّجاهاتِه الاقتصاديّة، حتى يَصلَ بذلك الى مستوًى به يَقومُ النّاسُ بالقسط .

تنبـــيه

ضَبَطنا كلمةَ «القوام» في عدّةٍ من الموارِدِ بالفتح، تَبَعاً للضّبطِ القرآنيِّ لها؛ وهي بمعنى «ما يُعاشُ به» و «ما يَكفي الانسانَ من القوت». قال صاحبُ «القاموس»: «القَوام كسَحاب، ما يُعاشُ به، وبالكسر، نِظامُ الامر وعِمادُه». و في «لسانِ العرب» : «القَوام، العدل». وترجم به الآية (وكان بين ذلك قَواماً). وعن الامام الصّادق «ع» : «القَوامُ هو الوسط».[1] فالمعاني الّتي فَسَّرُوا بها الكلمةَ تَرتَضِعُ من لبنٍ واحد، ويَرجِعُ الى مآلٍ متقارب؛ فالاقتصادُ القَواميّ، (او القِواميّ)، هو ما يَقومُ به عيشُ الجماهير و يكفيها ويُصلِحُها ويُقيمُها على اساسِ التّوازنِ والعدل .

---

١ ـ مجمع البيان ٧ / ١٧٩ .

الفصلُ الرّابع والعشرون

محدوديّة الامتلاك في التّشريع الاسلاميّ (٢)

أ ـ مجاوزة حدّ القصد ورفضها

الكتـــاب

١ وَعلى اللّهِ قَصدُ السَّبيلِ ومنها جائرٌ..[١]

٢ يا اَيُّها الّذين آمَنوا، لا تُحَرِّمُوا طيِّباتِ ما اَحَلَّ اللّهُ لكُم ولا تَعْتَدُوا..[٢]

٣ كُلُوا من طيِّباتِ ما رَزَقْناكُم ولا تَطْغَوا فيه..[٣]

الحديـــث

١ الامام علي «ع»: مَن تَرَكَ القصدَ جارَ.[٤]

---

١ ـ سورة النَّحْل (١٦): ٩.

٢ ـ سورة المائدة (٥): ٨٧.

٣ ـ سورة طه (٢٠): ٨١.

٤ ـ تحف العقول / ٦١.

٢ الامام علي «ع» : .. من تَمَسَّكَ بنا لَحِقَ، ومن سلَكَ غيرَ طريقِنا غَرِقَ .. وطريقُنا القصد، وفي امرِنا الرُّشد .[١]

٣ الامام علي «ع» : عليك بالقصدِ في الامور، فإنَّه من عَدَلَ عن القصدِ جار، ومن اَخَـذ به عَدَل .[٢]

٤ الامام الصادق «ع» : .. يا عيسى! المالُ مالُ الله، جعلَه ودائعَ عندَ خلقِه، وامَرَهم ان يَأْكُلوا منه قصداً، ويَشرَبوا منه قصداً، ويَلبَسوا منه قصداً، ويَنكَحوا منه قصداً، ويركَبوا منه قصداً، ويَعُودُوا بما سِوىٰ ذلك على فقراءِ المؤمنين؛ فمَن تَعَدّىٰ ذلك كان اكلُه حراماً، وما شرِبَ منه حراماً، وما اَلبَسه منه حراماً، وما اَنكَحَه منه حراماً، وما رَكِبوا منه حراماً .[٣]

* راجع : النّظرة الى الفصل .

ب ـ تحديد المال من جهة تحديد الأرباح

الحديـــث

١ النبـــي «ص» : ربحُ المؤمنِ على المؤمنِ رباً .[٤]

---

١ ـ الخصال ٢ / ٦٢٧.

٢ ـ غرر الحكم / ٢١٢.

٣ ـ المستدرك ٢ / ٤٢٣.

٤ ـ البحار ١٠٣ / ١٠٣، عن «اعلام الدّين».

٢ الامام الصادق «ع» : ربحُ المؤمنِ على المؤمن ربا.[١]

٣ الامام الصادق «ع» : ربحُ المؤمن من على المؤمن ربا، الّا ان يَشتَرِيَ باكثرَ من مئةِ درهم، فَارْبَح عليه قوتَ يومِك؛ او يَشتريه للتِّجارة، فَارْبَحوا عليهم وارْفُقُوا بهم.[٢]

٤ الامام الرضا «ع» : ربحُ المؤمن على اخيه ربا، الّا اَن يَشتَرِيَ منه شيئاً باكثرَ من مئةِ درهم، فيَربَحَ فيه قوتَ يومِه؛ او يَشتَرِيَ متاعاً للتِّجارة فيَربحَ عليه خفيفاً ..[٣]

٥ الامام الرضا «ع» : علّةُ تحريمِ الرِّبا بالنّسبةِ لِعلّةِ ذَهابِ المعروف، وتلفِ الاموال، ورغبةِ النّاس في الرِّبح، وتركِهم القرضَ والفرضَ وصنايعَ المعروف، ولِما في ذلك من الفسادِ والظّلمِ وفناءِ الاموال.[٤]

ج ـ الجمع التّكاثريّ للمال اسراف

الكتـــاب

١ .. ولا تُسرِفُوا، إنَّه لا يُحِبُّ المُسرفين *[٥]

---

١ ـ الوسائل ١٢ / ٢٩٤.
٢ ـ الكافي ٥ / ١٥٤.
٣ ـ البحار ١٠٣ / ١٠٠.
٤ ـ عيون اخبار الرّضا ٢ / ٩٤.
٥ ـ سورة الاعراف (٧) : ٣١.

الحديـــث

١ الامام علي «ع» : كلُّ مازادَ على الاقتصادِ اسراف .[١]

٢ الامام علي «ع» : ما فَوق الكَفافِ اسراف .[٢]

٣ الامام علي «ع» : .. فدَعِ الاسرافَ مقتصِداً، وَاذْكُرْ في اليومِ غداً، وَامسِك من المالِ بقدرِ ضرورتِك .[٣]

٤ الامام الصادق «ع» : .. المالُ مالُ الله، يَضَعُه عندَ الرّجلِ ودائع، وجَوَّزَ لهم أن يَأكُلوا قصداً، ويَلبَسوا قصداً، ويَنكَحوا قصداً، ويركَبوا قصداً، ويَعودُوا بما سوىٰ ذلك على فقراءِ المؤمنين .. ومن عدا ذلك كان عليه حراماً، ثم قال : «ولا تُسرفوا، إنَّه لايُحبُّ المُسرفين» .[٤]

٥ الامام الكاظم «ع» : إجعَلوا لانَفسِكم حظّاً من الدُّنيا باعطائِها ما تَشتهي من الحلال، وما لايَثْلِمُ المُروءَة، وما لا سَرَفَ فيه .[٥]

د ـ التّكاثر واخراجه المال من الحدِّ الالهيّ

الكتـــاب

---

١ و ٢ ـ المستدرك ٢ / ٦٤٥.

٣ ـ نهج البلاغة / ٨٧١؛ عبده ٣ / ٢٣.

٤ ـ تفسير العيّاشي ٢ / ١٣.

٥ ـ تحف العقول / ٣٠٢.

١ اَلْهاكُمُ التَّكاثُر * حتى زُرْتُمُ المَقابر * كلَّا سَوفَ تَعلَمون * ثُمَّ كلَّا سَوفَ تَعلَمون *[١]

* من الواضح، اَنَّ الحدَّ الالهيَّ ورعايته لايكونُ مُلْهياً، فالمالُ التَّكاثريُّ خارجٌ عن الحدِّ الالهيِّ للمال.

٢ كُلوا من طيِّباتِ ما رَزَقْناكم ولا تَطغَوا فيه، فَيَحِلَّ عليكُم غضبي ..[٢]

* المالُ الّذي طَغىٰ فيه صاحُبه، بالاكثارِ منه امتلاكاً او استهلاكا، فهو ايضاً خارجٌ عن الحدِّ الالهيّ، يعني القَوام.

الحديـــث

١ النبـــي «ص»: .. اِن كان يَسعىٰ تفاخراً وتكاثراً، فهو في سبيلِ الشّيطان.[٣]

٢ الامام علي «ع»: من يَستأْثِرْ من الاموالِ يَهلِكْ.[٤]

هـ ـ الرّبا واخراجه المال من الحدِّ الالهيّ

---

١ ـ سورة التّكاثر (١٠٢): ١ ـ ٤.

٢ ـ سورة طه (٢٠): ٨١.

٣ ـ المَحجّةُ البيضاء ٣/ ١٤٠؛ والضمير في «يَسعىٰ» راجع الى الشّابِّ المذكورِ في صدرِ الحديث.

٤ ـ تحف العقول / ١٥٥.

الكتـــاب

١ يَمْحَقُ اللّهُ الرِّبا ويُرْبِي الصَّدَقات ..[١]

٢ وما آتَيتُم من رِباً لِيَربُوَا في اموالِ النّاس، فلايَرْبُوا عندَالله ..[٢]

الحديـــث

١ الامام الصادق «ع» : اذا ارادَ اللّهُ بقومٍ هلاكاً، ظَهَرَ فيهم الرِّبا .[٣]

* فما يكونُ مُهلِكاً لا يكونُ موافقاً للحدِّ الالهيّ بالضّرورة؛ فالرِّبا في المال يُخرِجُه من حدِّه الالهيّ، ولو كان يسيراً، اذِ الرِّبابطبيعتِه امرٌ ضدُّ قواميٌّ، والمالُ في حدِّه الالهيِّ قوامٌ . ولْيُعْلَمْ اَنَّ الرِّبا والتّكاثُرَيَشتَرِكان في كثيرٍ من الآثارِ السّلبيَّة والمُدَمِّرة .

---

١ ـ سورة البقرة (٢) : ٢٧٦.

٢ ـ سورة الرُّوم (٣٠) : ٣٩.

٣ ـ الوسائل ١٢ / ٤٢٧.

نظرة الى الفصـــل

١ ـ مجاوزة حدّ القصدِ ورفضُها : المنهاجُ الّذي ابانَه اللّهُ سبحانه للانسان، من طريقِ التّنزيلِ واحكامِه، و اَوصى الانسانَ باتّباعِه، هو سبيلُ القصدِ وسلوكُه : «وعلى اللّهِ قصدُ السّبيل»[١] . وهو سُلَّمُ الرُّشدِ والتّكاملِ الفرديّ والاجتماعيّ . فمَن سَلَكَه يَصِلُ الى الغايةِ المُتَوَخّاة، ومن تَرَكَه يَقَعُ في شَبَكَةِ الفَسادِ والجور، يقولُ الامام عليّ «ع» : «من تَرَكَ القصدَ جار»[٢] . ولْنُشِرْ هنا الى نَبْذَةٍ من النّتائجِ الّتى يَحصُلُ عليها السّالكون لسبيلِ القصدِ والاعتدال :

أ ـ اَنّ سبيلَ القصدِ والاعتدالِ هو السّبيلُ الذي يَنجُو الانسانُ بسلوكِه ويَتخلّصُ من بَرائنِ الاَسْرَيْن : التّكاثرِ والفقر . وهو السّبيلُ الذي به تَثْبُتُ حاكميّةُ الانسان التامّةُ على المالِ وعلى المستلزَماتِ المادّيّة والاقتصاديّة، من غيرِ اَن يَصيرَ محكوماً لها مُكَبَّلاً باَغلالِها؛ فبسلوكِ هذا السّبيلِ يَتخلّصُ من اَسْرِ الاستهلاكِ الزّائفِ والطُّغيانِ المُهلِك، كما اَنّه يَتخلّصُ من سلبيّاتِ الفقرِ والمسكنة؛ فهو سبيلُ الحُرّيّةِ والغِنى والعَفافِ والمُروءَةِ والالتزام .

وعلى العكس من هذا، فاِنّ سلوكَ سبيلِ الافراطِ والجور، يقضي على سعادةِ الانسان وحرّيّته ويَفرُضُ عليه سيطرةَ المالِ الفَتونِ وآثارَ الثّراءِ السّلبيّة . وبذلك يُسَلِّمُه الى مَخالبِ الفقرِ المُفقِع؛ او التّكاثرِ المُلْهي، فالانحرافُ عن سلوكِ سبيلِ القصدِ يَسجُنُ الانسانَ في احد

---

١ ـ سورة النّحل (١٦) : ٩.

٢ ـ تحف العقول / ٦١.

السِّجنَين : سجنِ التّكاثرِ وسجنِ الفقر.

ب ـ اَنّ جِبلَّةَ الانسانِ مفطورةٌ على القصد، في البُعدَين المادّيّ والمعنويّ، واَنّ سلوكَ سبيلِ القصدِ وقصدَ السّبيل، يُعطي الانسانَ الدّورَ الاصليَّ في جميعِ جوانبِ الحياةِ لاَن يَعمَلَ على مقتضىٰ فطرتِه. وبذلك يَتوفّقُ الانسانُ لِاَن يُفكّرَ تفكيراً حُرّاً، مُجانباً لايٍّ من البواعثِ المادّيّةِ والحوافزِ الاقتصاديّة، فهو بنفسِه يَعزِمُ وبنفسِه يَعمَل. واِنّ التّجاوزَ عن تلك الجِبلَّةِ المفطورةِ يوجبُ فسادَ الانسان وسقوطَه.

ج ـ اَنّ سبيلَ القصدِ وسلوكَه هو الموصِلُ الى اسْتِئْصالِ شَأْفَةِ الاستكبارِ الماليِّ فالسّياسيّ، وتخليصِ المجتمعِ من الاستضعافِ وسلبيّاتِه. وهذا من اهمِّ رسالاتِ الدّين ـ كما سلَف القول ـ فاذا سَلَكَ المجتمعُ سبيلَ القصد في القضايا الماليَّة، امتلاكاً واستهلاكاً، وكان الحكمُ ايضاً مؤمناً به مُبَرْمِجاً له، غيرَ مُنْحازٍ عنه، تَتَضَعْضَعُ قواعدُ التّكاثرِ والتّرَف، وتَتَدَهْوَرِ ركائزُ الاستكبارِ والاستضعافِ باَشكالِهما المتنوّعة، المُعلَنةِ وغيرِ المُعلَنة. فسبيلُ اللّهِ ـ في الحَقلِ الماليّ ـ وسبيلُ المستضعفين، هو سبيلُ القصدِ وقصدُ السّبيل. وهو الّذي قال عنه الامامُ امير المؤمنين : «وطريقُنا القصد»[1].

د ـ اَنّ سلوكَ سبيلِ القصدِ وقصدَ السبيل، يَضمَنُ التّعادلَ في شخصيّةِ الفردِ والتّوازنَ في واقعِ المجتمع. وذلك لانّ الفقرَ يَطْحَنُ شخصيّةَ الفردِ ويُبطِلُ مواهبَه. وكذلك يَجُرُّ على المجتمعِ ويلاتِ الذِّلّةِ والجهلِ والتّخلُّف ـ كما يأتي تفصيلُه في الفصولِ الآتية ـ فلايُتاحُ لايِّ مجتمعٍ اُصيبَ بالفقر اَن يقومَ على اساسٍ قويم من الرُّقيِّ والتّقدُّم. وكذلك التّكاثرُ يُفسِدُ خلقيّاتِ الفردِ ويَخلُقُ حُبَّ التّرَفِ والطّغيان، ويُمَيِّعُ خلقيّاتِ المجتمعِ بالاستهلاكاتِ الكماليَّةِ والعدوانِ الاقتصاديّ ـ كما مرّ

---

١ ـ الخصال ٢ / ٦٢٧.

ـ فكلا الامرَين مُفسدانِ لشخصيّةِ الانسانِ وكيانِ المجتمع؛ ولادواءَ لذلك الدّاءِ العُضالِ الاّ سلوكُ سبيلِ القصدِ وقصدُ السّبيل، اذ به يَجِدُ الفردُ تعادلَه الشخصّي والمجتمعُ كيانَه التّوازنيّ.

هـ ـ اَنَّ سلوكَ سبيلِ القصدِ هو السّببُ الوحيدُ لصيرورةِ المال قياماً وقواماً ـ وهذا واضح؛ لانَّ قوامَ حياةِ الفردِ والمجتمعِ لايَتحقَّقُ الاّ بالاعتدالِ والقصد، كما يَقولُ الامامُ السجاد «ع» في دعائه: «وقَوِّمْني بالبَذلِ والاقتصاد»[1]. وهذا التّعليمُ يُرشِدُنا الى وَشيجِ الصِّلةِ الواقعةِ بينَ قَوامِ الحياةِ الفرديَّة (المُستتبِعِ للقَوامِ الاجتماعيّ) والاقتصادِ في المعيشة. ومن هنا نُدركُ الصِّلةَ بين الآيَتين: آيةِ القصدِ[2] وآيةِ القيام.[3]

و ـ اَنَّ القصدَ امرٌ فطريٌّ (يُعنىٰ بهذا اَنَّ فطرةَ الانسان تَتبنّاه وتَميلُ اليه)، والدّينَ ايضاً امرٌ فطريّ، فالقصدُ امرٌ دينيٌّ بطبيعته، فالدّين بجوهره يُضادُّ طرفَي القصد، وهو الافراطُ والتّفريط؛ فالتّضادُّ الواقعُ بين الدِّينِ من جهة، والتّكاثرِ والفقرِ من جهةٍ اُخرى، ليس امراً سطحيّاً يُمكِنُ اَن يُزاحَ بتغافلٍ اوانحياز.

ز ـ من الآثارِ الايجابيّةِ الهامّةِ الّتي تَنبعُ من تركيزِ اصلِ «القصدِ» في النِّظامِ الاقتصاديّ، هو نَشرُ روحِ الاُخُوّةِ في المجتمع، لاَنَّ الافرادَ في ايِّ مجتمع، اذا حصَلوا على حقوقِهم ولم يُؤسَروا في شَبَكاتِ الحرمان (فَيأخذَهم الشّعورُ بالنّقصِ عندَ مشاهَدةِ حفنةٍ مُترَفة)، لايجِدُون في انفُسِهم غيظاً ولا حِقداً، بل يجدون محبّةً وحَناناً، كلٌّ بالنّسبةِ لاخيه.

وبذلك تُزاحُ عِلَلُ البَغضاءِ والتّدابرِ والتّقاطع، ويُصبحُ النّاسُ اِخوةً بَرَرَةً كالجسدِ الواحد، كلّما شكىٰ عضوٌ تداعىٰ له سائرُ الجسد.

---

١ ـ الصحيفة السجادية / ٢٠٢ (الدعاء ٣٠).

٢ ـ سورة النحل (١٦): ٩.

٣ ـ سورة النساء (٤): ٥.

ح ـ كما أنَّ القصدَ يُسَبِّبُ نشرَ روحِ الأُخُوَّةِ بين افرادِ النّاس، كذلك الانحرافُ عن القصدِ يُسَبِّبُ فرضَ روحِ التّباغُضِ والشّحناءِ على النّاس. وعندَ تركِ القصد يَزولُ امنُ المجتمع وسلامُه، فيَحتَدِمُ الصّراعُ وتُسَيطِرُ على الأُمّةِ الأزماتُ الباهظة، وتَتَحوَّلُ الصِّلاتُ الانسانيَّةُ الى صِلاتِ الآكلِ والمأكولِ الحيوانيَّة، كما يقولُ الامام عليّ «ع»: «يَأكُلُ عزيزُها ذليلَها، وكبيرُها صغيرَها، قد أضَلَّتِ عن قصدِ السَّبيل ..»[1].

ط ـ في ضوء ما اشرنا اليه، ان سلوكَ سبيلِ القصد واقرارَ نظامٍ ماليٍّ تابعٍ لموازين القصد ومقاييسِه، يُوجِبُ تَغَلْغُلَ الدّين في الجماهير، وعونَها على القيامِ باحكامِه وحدودِه، حيث لايُعْزَلُ قِلُّ المانعان (التّكاثرُ والفقرُ) سبيلَها الى التَّدَيُّن والالتزام ـ وهذا واضح.

ي ـ فعلى العلماءِ والحكمِ المُنتَمين الى القرآن، أن يَعمَلوا على سلوكِ الناسِ لسبيلِ القصدِ وقصدِ السَّبيل، بالمنافحة الجادَّةِ العمليّة ضدَّ المانعَين.

٢ ـ تحديدُ المال من جهةِ تحديدِ الارباح: تُعَلِّمُنا الاحاديثُ الواردةُ في هذا الموضوع (تحديدِ الرِّبحِ وتحديدِ الامتلاكِ بسببه)، أنَّ الرِّبحَ في الاسلام ـ خصوصاً غيرَ القليلِ منه ـ هو الاستثناءُ لا القاعدةُ والاصل. وانّما الاصلُ أن تُوزَّعَ السِّلَعُ والبضائعُ توزيعاً عادلاً ببيعٍ سَمْحٍ «بموازينِ عدلٍ وأسعارٍ لاتُجْحِفُ بالفريقين، من البائعِ والمُبتاع»[2]، حتى تَصلَ الى ايدي النّاسِ بصورةٍ صالحة: فللمُنتِجِ والمستوردِ والبائعِ أن يَربَحَ كلٌّ منهم ربحاً خفيفاً قواميّاً، تَقومُ به حياتُهمُ المقتصدة.

واما الرِّبحُ في الاقتصادِ الرَّأسماليّ والتَّكاثريّ فهو القاعدةُ والاصلُ

---

١ ـ تحف العقول / ٥٧.

٢ ـ نهج البلاغة / ١٠١٨؛ عبده ٣ / ١١٠ ـ ١١١.

والغاية. وانَّ توزيعَ السِّلَع والبضائعِ وايصالَها الى ايدي النّاس في ذلك النِّظامِ ليس الاّ سبباً للحصولِ على الرِّبحِ الكثيرِ فالاكثر، حتى تَتَضَخَّمَ الارباح بصورةٍ مُدهشة، وانَّ الحجرَ الاساسيَّ للنِّظامِ التّكاثريِّ هو الرِّبحُ التّكاثريُّ والمنافعُ التّصاعديّة. ولِاَن نُسلِّطَ الضّوء على التّعاليمِ البنّاءة الواردةِ في احاديثِ هذا القسم ـ وما يَنحو نحوَها ممّا لم نَذْكُرْهُ ـ نَتَقَدَّمُ الى القارئ بمطالب:

المطلب الاول: اَنَّ تحديدَ الرِّبح في الاسلام والحضَّ على تقليلِه، انّما هو مُبتَنٍ على نظرةِ الاسلامِ العامّةِ الى المال، يعني عدَّ المالِ وسيلةً لتأمينِ حياةِ النّاسِ اجمعين، من غيرِ اَن تُصبحَ غايةً مُستَقْطَبَةً لُاناسٍ، او دُولةً بين الاغنياء، وسُلَّماً لُرقيِّ فئةٍ الى معارجِ البَذَخِ والتَّرفَ، والاسفافِ بالاكثريّةِ الى مَهاوي المسكنةِ والحرمان ـ وهذا واضح.

المطلب الثاني: اَنَّ الرِّبحَ الاسلاميَّ الشرعيَّ هو الرِّبحُ القواميّ: فالمقياسُ هو القَوامُ في كلِّ صُوَرِ المالِ وحركتِه، ومنها الرِّبح. وهذا النّوعُ من الرِّبحِ يَختلِفُ عن الارباحِ التّكاثريّةِ والرَّأسماليّةِ ويُحَدَّدُ بطبيعتِه المِلكيّة.

المطلب الثالث: اَنَّ الرِّبحَ التّكاثريَّ يُفضي الى اِخلالٍ في حركةِ المالِ وينتهي الى الافلاسِ العامّ. وهذا مرفوضٌ في الاسلام. والقرآنُ يَصْرُخُ في وجهِ المتعاملين ويقول: «يا ايُّها الذي آمَنوا لا تأكُلوا اموالَكم بينكُم بالباطل، اِلاّ اَن تكونَ تجارةً عن تَراضٍ منكُم..»[1].

إنَّ كلمةَ «التَّراضي»، تَدُلُّ على لزومِ رضا الطَّرفين في التّبادُل. والعجبُ اَنَّ المستدِلّين بالآية، يَستدِلّون بها ـ اكثرَ ما يَستَدِلّون ـ على لزومِ رضا المالكِ والبائع، كيفما باعَ وكيفما عَيَّنَ السِّعرَ وطلَبَ الثَّمن، معَ اَنَّ رضا المشتري ايضاً شرط. وهل يحصلُ رِضاه اذا اضْطَرَّهُ الاحتكارُ

---

١ ـ سورة النساء (٤): ٢٩.

وقلّةُ السِّلعةِ في الاسواق، او تآمُرُ المستوردين والباعةِ على رفعِ السِّعر، الى شِراءِ السِّلعةِ بثمنٍ غالٍ؟ وهل هذا بيعٌ اسلاميّ يَرضىٰ عنه اللّهُ والرّسول «ص»؟

المطلب الرابع: اَنَّ هذا التّعبير: «ربحُ المؤمن»، باضافةِ كلمةِ «الرِّبح»، الى «المؤمن» (و هو الانسانُ المشارُك للشّخصِ في العقيدةِ والالتزام)، يُوضح بجَلاء، اَنَّ الاعتقادَ الدّينيَّ ـ الّذي يَخلُقُ الاُخوّةَ الاجتماعيَّة (اِنَّما المؤمنون اِخْوَةٌ)[1] ـ هو من اعظمِ اسبابِ تحديدِ الاموال وتقليلِ الارباحِ والرّقابةِ الحاسمةِ على الصّلاتِ الماليَّةِ لِشَجبِ التّكاثرِ ومحوِه، لصالحِ المجتمعِ الدينيّ والاُمّةِ الاسلاميّة؛ فلايَسعُ المسلمَ الملتزمَ اَن يَتّخِذَ من التّبادلِ ذريعةً لاستغلالِ الاِخْوَةِ المؤمنين. واذا ضَمَمْنا الى هذا الاصل، كلامَ الامام عليِّ بن ابي طالب «ع» في العهدِ لاَشتري، وهو ما يَقولُه لتأسيسِ اصلٍ ثانٍ للرِّعايةِ الاجتماعيَّةِ والانسانيّة: «واِمّا نظيرٌ لك في الخلق»[2]، نَعلمُ بوضوحٍ اَنَّ المسلمَ الملتزمَ لايَسعُهُ اَن يُعامِلَ غيرَ المسلمين ايضاً بغير النَّصَفَةِ والعدل. ولقد عَدَّ الامام الصّادق «ع» من الواجبِ على الانسان، «العدلَ على النّاسِ كافّةً»[3]، ولقد قال في تعليمٍ آخر: «ثلاثةُ اشياء يحتاج النّاسُ طُرّاً اليها: الامنُ، والعدلُ، والخِصب»[4]. فالملاكُ في نظرِ الاسلامِ هو النّاس وعدمُ ظلمِهم، من ايِّ دينٍ او جنسيّةٍ اولون؛ واِنّ كثرةَ الرِّبحِ والاجحافَ بالسِّعرِ و اِغلاءَ الثّمن، كلَّ ذلك ظلم. والظُّلم مرفوضٌ في الحياةِ الاسلاميّة، فلا يُظلَمُ في سوقِ المسلمين احد.

المطلب الخامس: اَنَّ اطلاقَ الرِّبا على ربحِ المؤمن في الاحاديث، واَنَّ تبيينَ ماهيّةِ الرِّبا وواقعِه في التّعليمِ الرّضويّ ـ المنقولِ في الفصل ـ

---

١ ـ سورة الحُجُرات (٤٩): ١٠.

٢ ـ نهج البلاغة / ٩٩٣؛ عبده ٣ / ٩٣.

٣ ـ البحار ٣ / ٨٣ ـ ٨٤.

٤ ـ تحف العقول / ٢٣٦. راجع ايضاً: الفصل ٤٧، من الباب ١٢.

وسائرَ ما هناك من الاحاديث، يُرشدُ الافكارَ الى اَنَّ الرِّبحَ المُتدرِّجَ الى الكثرة، يَتحوَّلُ الى واقعٍ ربَويٍّ، لانَّه يُؤدّي الى تَضخُّم المال بصورةٍ غيرِ متجانسة، مثلَ الرِّبا ـ كما يُفْهَمُ من معناه ايضاً وهو الزِّيادة . قال في «المفردات» في كلمةِ «الرِّبا» : «الرِّبا، الزِّيادةُ على رأسِ المال، لكن خُصَّ في الشَّرعِ بالزِّيادةِ على وجهٍ دون وجهٍ، وباعتبارِ الزِّيادةِ قال تعالى : "وما آتَيتُم من رِباً لِيَرْبُوَا في اموالِ النّاسِ فلايَربُو عندَاللّه". ونبَّه بقولِه : "يَمحَقُ اللّهُ الرِّبا ويُرْبي الصَّدَقات" اَنَّ الزِّيادةَ المعقولةَ المعبَّرَ عنها بالبَركَةِ مرتفعةٌ عن الرِّبا»[1]. وجاء في الذِّكرِ الحكيمِ قولُه تعالى : «.. لاتَأكُلوا الرِّبا اَضعافاً مضاعفة»[2]. قال الشيخُ الطبرسيّ : «الرِّبا الزِّيادةُ على اصلِ المالِ بالتَّأخيرِ عن الاجلِ الحالِّ .. ووجهُ تحريمِ الرِّبا هو المصلحةُ الّتي عَلِمَها الله . وذُكِرَ فيه وجوهٌ على وجهِ التَّقريب .. منها اَنّه يَدعو الى العدلِ ويَحُضُّ عليه . ومنها اَنَّه يدعو الى مكارمِ الاخلاقِ بالاِقراضِ وانظارِ المُعْسِرِ من غيرِ زيادة . وهو المرويُّ عن أبي ـ عبدِاللّه «ع».»[3].

وهناك ثلاثُ آياتٍ مرتبطاتٍ متَّصلات، من المناسبِ اَنْ نَقْرَأها بامعان : «يا ايُّها الّذين آمَنوا، لا تَأكُلُوا الرِّبا أضعافاً مُضاعَفَةً، واتّقُوا اللّهَ لَعَلَّكُم تُفلِحُون * وَاتَّقُوا النّارَ الّتي اُعِدَّتْ للكافرين * وَاطيعوا اللّهَ والرَّسولَ لَعَلّكُم تُرحَمون *». تُعلِّمُنا هذه الآياتُ السَّماويَّةُ اموراً :

١ ـ اَنَّ المؤمنَ لا يَأكُلُ الرِّبا .

٢ ـ اَنَّ تقوىَ اللّهِ الّتي تُوجِبُ الفَلاحَ لا تُوافِقُ اكلَ الرِّبا .

٣ ـ اَنَّ اكلَ الرِّبا يُساوقُ الكفرَ من جهةِ العذاب، حيث هُدِّدَ آكلُه

---

١ ـ المفردات / ١٨٧.

٢ ـ سورة آل عمران (٣) : ١٣٠.

٣ ـ مجمع البيان ٢ / ٥٠٢.

بالنّار الّتي أُعِدَّتْ للكافرين.

٤ ـ أنَّ طاعةَ اللّهِ والرّسولِ في تركِ الرِّبا وعدمِ الاقترابِ منه.

٥ ـ أنَّ رحمةَ اللّهِ قريبٌ من الّذين يُطيعون اللّهَ ورسولَه بالاجتنابِ عن اخذِ الرِّبا واكلِه.

المطلب السادس: من اسبابِ تقسيمِ المجتمعِ الى قطبين، المنتهي الى نفي التّوازنِ الاقتصاديّ والتّجاوُبِ المعيشيّ، هو تحريرُ الرِّبحِ برفعِ المحدوديّةِ عنه، ووجودُه في التّبادلاتِ والصِّلاتِ الماليّةِ بصورةِ التّصاعدِ والتّكاثر، فإنّه ممّا يَجُرُّ اموالَ النّاسِ الى ايدي المتكاثرين الرّأسماليّين، فمن اللّازم أن يُحَدَّدَ الرِّبحُ ويُضرَبَ على يدِ المتكاثرِ المُعتدي، فالبائعُ له قوتُ يومٍ (كما يقولُ الامامُ الصّادق: «فَارْبَح عليه قوتَ يومِك»)[1]. والمستوردُ له ربحٌ بارفاقٍ، اي سَمْحٌ قليلٌ. وكلُّ هذا رفضٌ للّليبراليّةِ الماليّةِ والحُرّيّةِ الاقتصاديّة، الّتي تَجْتَرُّ الويلاتِ المُدمِّرةَ الى المجتمع، باسمِ البيعِ والشّراء والاستيراد؛ يقولُ الامام امير المؤمنين «ع»، عن التُّجّارِ والمستوردين ـ في العهدِ الاشتري ـ: فإنّهم «.. موادُّ المنافع، واسبابُ المرافق، وجُلّابُها من المَباعدِ والمَطارح»[2]، فَلْيَكُنِ المُستوردُون المسلمون هكذا، لا أن يكونوا ايادِيَ لاختلاسِ الاموال وامتصاصِ الدِّماء، باسمِ البيعِ والاستيرادِ وما الى ذلك، وأن يكون فيهم «ضيقٌ فاحش، و شحٌّ قبيح، واحتكارٌ للمنافع، وتحكُّمٌ في البياعات ..».

ولقد وَرَد في الاحاديث ذمُّ التُّجّارِ والمستوردين كثيراً، بأنّهم اهلُ الخيانة وأنّهم ذِئابٌ، وفُجّارٌ، إلّا مَنِ اتّقىٰ مِنهم ..[3] فعلى الحُكمِ الاسلاميّ أن يُقدِمَ ـ دفعاً للظّلمِ وتجسيداً للقسط ـ على تحديدِهم والرّقابةِ عليهم

---

١ ـ الكافي ٥ / ١٥٢.

٢ ـ نهج البلاغة ١٠١٧، عبده ٣ / ١١٠.

٣ ـ راجع: مامرّ في الفصلين ٧ و ٨، وما اليهما، من هذا الباب.

وخصوصاً في الرِّبحِ والتّسعير، حتى يَخلُصَ المجتمعُ من ظُلمِهمُ الماليِّ وتحكُّمِهم الاقتصاديّ . وهذا منهاجٌ عمليٌّ للحُكم إن ارادَ أن يسيرَ عليه، من غيرِ ايِّ خوفٍ منهم، او انخداعٍ بهم، او جُنوحٍ اليهم، والاّ فيكونُ تحكُّمُهم في البيعِ وعدوانُهم على النّاسِ عيباً على الحُكم الاسلاميِّ وعاراً له ـ كما صرّح به مولانا الامام عليُّ بن ابي طالب «ع»، في العهدِ الاشتري، فراجعه .

٣ ـ الربا واخراجه المال من الحد الالهي : اذا كان المالُ الموقوفُ عندَ حدِّه الالهيِّ سبباً لقوامِ الفردِ وقيامِ المجتمع، فالّذي يُؤدّي الى هلاكِهما يكونُ خارجاً من ذلك الحدِّ لا محالة، كما اشَرنا اليه في الفصل . والرِّبا من اكبرِ اسبابِ هلاكِ الفردِ والمجتمع . فهو يُخرِجُ المالَ من الحدِّ الالهيِّ في بُعدَيْهِ الكمِّيِّ والكيفيّ، ويُحَوِّلُ عاملَ البقاءِ الى عاملِ الدّمار .

ومن الجليِّ انَّ التّكاثرَ يُوجبُ هلاكَ الفردِ والمجتمع ـ كما سلَف ـ وكذلك الرِّبا يُوجبُه ايضاً . والرِّبا من مَناشئ التّكاثرِ الاصليّة . وقد وَرَد في الاحاديث ذكرٌ لعِلَلِ تحريمِ الرِّبا . وهذه العِللُ بوصفِها العامِّ هي آثارُ الرِّبا ونتائجُه الفرديّةُ والاجتماعيّةُ، في الجوانبِ الاقتصاديّةِ والسّياسيّةِ او الجوانبِ الثّقافيّةِ والاخلاقيّة، كانهيارِ النِّظامِ الماليِّ وانحطاطِ المستوى الاخلاقيّ، وضِياعِ الصِّلاتِ الانسانيّة، والقضاءِ على الأُخوّةِ الايمانيّة، ولاجل ذلك يقولُ الامامُ الصادق «ع»، في تعليمِ موقِظ : «اذا ارادَ اللّهُ بقومٍ هلاكاً ظهَر فيهمُ الرِّبا»[1] . وهذه السلبيّاتُ الهدّامةُ موجودةٌ في التّكاثر ايضاً . فهو والرِّبا توأمان .

تذييل

١ ـ الوسائل ١٢ / ٤٢٧.

تعريف «المال» في الاسلام

لقد عَرَّفَ الاسلامُ بـ«المالِ» في مواضعَ من القرآنِ والحديثِ وبَيَّنَ مفهومَه عنه. ففي هذا الضّوء، إنَّ الالتزامَ الدّينيَّ يُلزِمُنابأن نُقِرَّ ما جاء به الاسلامُ في حدِّ «المالِ» وتعريفِه، وأن لا نُجاوِزَه لدي تعيينِ المصداق،

إنَّ الاسلامَ أتى للمالِ بمواصَفاتٍ كـ «القَوامِ» و«القيامِ» لحياةِ النّاس و«مِصَحَّةٍ للخلق» واداةٍ لاصلاحِ شؤونهم ـ كما مرّت آياتُه واحاديثُه هنا وهناك في تضاعيفِ الفصول ـ وهذه المواصَفاتُ تُعطينا تعريفَ الاسلامِ لـ«المالِ» ومفهومَه عنه و عمّا يُسميه هو مالاً ويُعَلِّقُ عليه احكامَه في الاموال. وكذلك عَدَّ الاسلامُ المكاثرةَ والتّكاثرَ ضدَّ القَوام ـ كما في الحديثِ الصّادقيِّ والكاظميّ.[1] اذاً فالمالُ اذا صار كثيراً في ايِّ عُرْفٍ وبيئة، يَتحوَّلُ في منطقِ الاسلامِ الى «ضدِّ المال». فالمالُ الكثيرُ هو ضدُّ المالِ في المفهومِ الاسلاميِّ عن المال. ولقد أشَرنا في الفصولِ الأُولى من هذا الباب، الى أنَّ المالَ الّذي يَتكلَّمُ عنه الاسلامُ ويَجعَلُه مورداً لاحكامِهِ الماليّةِ هو المالُ الحلالُ المشروع.

ففي ضوء هذا الواقعِ الاسلاميِّ القويم، يُصبحُ المالُ الكثيرُ خارجاً عن احكامِ المالِ والملكيّةِوقداستِهاموضوعاً. وهذا واضح. فالمالُ في نظرِ الاسلام هو ما كان اداةً بيدِ الجماهير، لا ذريعةً على حسابِ الجماهير.. وقوفاً عندَ حدودِ الدّينِ السّماويّ.

اشارات وتنبيهات

---

١ ـ الكافي ١ / ١٢، تحف العقول / ٢٩٦.

١ ـ حرمةُ امتلاكِ المالِ الكثيرِ[١] وعدُّهُ من ملاكاتِها: لقد نَدَّدَ الاسلامُ بكثرةِ المالِ وعدَّها سبباً لامور كهذه: الإلْهاء، والتّفاخر، والهلاك، وفسادِ الدّين، وفسادِ القلب وقسوتِه وعَماه والطّبعِ عليه وموتِه، وفسادِ العقل، وكثرةِ الذُّنوبِ ونسيانِها، والنِّفاق، والرِّياء، والتّجبُّر، واللّهو، والطّغيان، والظُّلم، والغصب، والسّرقة، والتَّرَف، والسُّكر، والبَغي، والغفلة، والنَّهَم، والبُخل، والشُّحّ، والطَّمع، والحرص، والفَراغ، والبَطَر، والاَشَر، والفقرِ النّفسيِّ وعدم الشِبَع، واكلِ الضُّعفاء، ووَهْنِ المُعتَقَد، وضياعِ اليقين، والإخلادِ الى الارض، والانخداعِ بالدُّنيا الغَرّارة، والاعتزازِ بالشَّخصيَّة الخياليَّة، والهُويِّ في هُوَّةِ الامانيِّ الكاذبة، وتفتين النّفس، وتكذيبِ الحقِّ وتحقيرِ دُعاتِه، وبُغضِ المحرومين، واهمالِ التكاليفِ الدّينيَّةِ والاجتماعيَّة، وعبادةِ الدُّنيا، والا نخراطِ في سلكِ فرعون وقارون، والخروجِ عن حوزة يعسوبيَّةِ الامام عليِّ بن ابي طالب «ع»، والنَّبذِ في الحُطَمَة، «نارِاللّهِ الموقَدة • الّتي تَطَّلِعُ على الاَفئدة».

وكذلك عَدَّها سبباً للاستدراج، وللحيلولةِ بين الانسانِ والاستغناءِ باللّهِ وبالقرآنِ وبالعلمِ والتّحلّي بالغنى النّفسيّ، و استضعافِ النّاسِ اقتصادياً وثقافيّاً، و لتمييعِ المجتمعِ واستبدالِ النِّظام وتفتينِ النّاسِ وصدِّهم عن سبيلِ العدالةِ والحقّ، وللاستكبارِ والقاءِ الهَجينةِ على الرَّبِّ تعالى..

وعدَّ اصحابَها شَرَّ الاُمَّةِ وشرَّ اشرارِها، وخَوَنَةً، وفُجّاراً، ومنّاعين للخير، معتدين، اُثَماء، ونهى عن «التبقُّر» في المال..[٢] أبعدَ ذلك كلِّه وبعدَ هذه الملاكاتِ السّاحقة لسعادةِ الانسانِ الفرديّة والاجتماعيّة، الدُّنيويَّة والاُخرويّة، يبقى مجالٌ ـ هَبْهُ محدوداً ـ لامتلاكِ المالِ الكثيرِ في الاسلام؟

---

١ ـ راجع ايضاً: الفصل ٣، من هذا الباب، فقرة «ب».

٢ ـ لقد مَرَّتِ الآياتُ والاحاديثُ الدّالّة ـ بل النّاصّة ـ على الملاكاتِ المذكورةِ في الفصولِ الماضية.

الا يُصبحُ ذلك الامتلاكُ بعدَ ذلك كلّه محرَّماً؟ فالحرامُ ماذا؟ وكيف يكون؟ أبَعدَ الملاكاتِ المذكورة لا تُصبحُ الملكيَّةُ محدودةً بحسبِ الكَمِّ ايضاً؟ فماذا تكون الحُرمةُ وما يكون ملاكَها ان لم تكُن هذه كلُّها؟

ولقد عدَّ الامام ابوالحسنِ الرِّضا «ع» ما يكون مُفسداً للنّاسِ محرَّماً.[1] وإنَّ إفسادَ كثرةِ المالِ للنّاسِ يكون بعضَ آثارِها. ولقد عقَد شيخُنا الحُرُّ العامليّ فصلاً في «تحريمِ قسوةِ القلب»[1]، وهي احدُ آثارِها. وهل تكونُ حرمةٌ كهذه ـ مع ما فيها من التَّبِعاتِ السّاحقةِ الّتي وُعِدَ على عدّةٍ منها النّارـ اخفَّ وَطْأةً من حرمةِ السُّفورِ او بيعِ الخُمور؟ فلماذا تسجَبُ هذه ولا تشجب تلك؟ لماذا؟ وسيأتي ذكرٌ لبعضِ قضايا ابي ذرٍّ الغفاري في الاموال. منها انّه لما رأى ـ وهو العارفُ بالاسلام والواقفُ على مَغازيه من كَثَب ـ تَرِكَةَ عبدِالرّحمنِ بنِ عوفٍ الكثيرةَ وسَمِعَ مدحَ الخليفةِ له بانّه «كان يَتصدَّقُ ويُقْري الضَّيف» وتصديقَ كعبِ الاحبارِ لقولِه، تحمَّسَ للعدلِ المسحوقِ فسَالَ عصاه فضَرَبَ بها رأسَ كعب، وقال له قولتَه العظيمةَ المعروفةَ الّتي ترنُّ في مَسامعِ التّاريخ: «يا ابن اليهوديّ! تقولُ لرجلٍ ماتَ وتَرَكَ هذا المال، إنَّ الله اعطاه خيرَ الدّنيا والآخرة، وتقطَعُ على اللّهِ بذلك؟ وانا سمِعتُ رسولَ الله «ص» يقولُ: "ما يَسُرُّني ان أموتَ وأدَعَ ما يَزِنُ قيراطاً"»[2].

وانت ترى ـ ايُّها القارئ ـ بوضوحٍ، انّ اباذرٍّ يَرفُضُ الكثرةَ الماليّةَ بالذّات وهو لا يُصغي الى انَّ ابنَ عوفٍ كان يَتصدَّقُ ويُؤدّي الزّكاةَ ويُقْري الضَّيف، ولا يَعتدُّ بمكسبِه هنا ولا يَسألُ عنه، بل يَكُرُّ كاللّيثِ الخادرِ على نفسِ الكثرة (.. وتَرَكَ هذا المال ـ الكثير ـ ..) وعلى من يُسوِّغ امتلاكَها باسمِ الاسلام، حتى لا يُتَّهَمَ دينُ محمّد «ص» بقبولِه وعدم رفضِه. وهذا

---

١ ـ مرّ الحديث في النّظرةِ الى الفصلِ ٢٣، ويأتي في النظرةِ الى الفصلِ ٢٥.
٢ ـ الوسائل ١١ / ٣٣٦؛ ولقد مرّتِ الاشارةُ اليه.

هو الاسلامُ القرآنيُّ المحمديُّ واصولُ تعاليمه البنّاءَةِ في المجتمعِ والمعيشةِ والاقتصاد، الّذي يَهتِفُ به الصّحابيُّ الصّادق الثّائر، مُنادي العدالةِ والقسط .فكلُّ مالا يَنحُو هذا النّحو فليس منه، فضلاً عمّا يَنحوُ نحوَ كعبِ الأحبار ـ الاسرائيليّ ـ الّذي دَسَّ نفسَه في الاسلام وتَزَلَّفَ لدى المراكزِ الحسّاسةِ لكي يَنتقِمَ من الاسلام (الدّينِ الّذي شَطَبَ دينَه ودينَ آبائه)، بتحريفِ احكامِه في العدلِ الاجتماعيِّ وتشويهِ سُمْعَتِه في الحياةِ والتّاريخ.

٢ ـ سورةُ «التّكاثر» و فاجعةُ الغفلةِ عن مُؤدّاها التربويِّ والاقتصاديِّ والاجتماعيّ: لا يُوجدُ ذَمٌّ للتّكاثرِ اَشدَّ وآكَدَ ممّا جاءَ في هذه السُّورةِ المصيريَّةِ العظيمة. اذ التّكاثُرُ عُدَّ فيها علّةً للإلْهاء، والإلْهاءُ يُساوِقُ اللّامسؤوليَّة وعدمَ الالتزام. وهل يُوجَدُ عناصِرُ اضرُّ بالمجتمعِ من المتكاثرين، الّذين يَمتَصُّون النّاس فَيُكَدِّسُون اموالاً طائلة، من غيرِ اَن يَعرِفُوا معنًى للمسؤوليَّة والالتزام ـ الاّ ما يُبدونه للدَّجْلِ والتّمويه، في الاغلبِ الاغلب ـ ولو كانوا يَعرِفُون معنًي للالتزام الدّينيّ والانسانيّ لم يكونوا متكاثرين؛ نعم، اَلْهاهُمُ التّكاثر، وصدق القرآنُ الكريم.

٣ ـ لا اَصالة للمالِ في الاسلام: ممّا يُستفادُمن تعريفِ الاسلامِ للمال، اَنّه لا يُعطيه اَصالةً بنفسِه، بل بما يَترَتَّبُ عليه من آثار. فعلى هذا لا اَصالةَ لبعضِ ما يَتَعَلَّقُ به من الاعتباراتِ كالملكيَّة؛ وهي إنّما تُعتَبَرُ لعناوينَ اسلاميّةٍ جَعَلَها الاسلامُ للمال، فإن جاوَزَتْها تَسقُطُ قَداستُها، حيث لم تكُن ذاتيَّةً على حسَبِ التّعاليم.

٤ ـ الطّاغوتُ الاصليّ: إنّ الطّاغوتَ الاصليَّ هو الطّاغوتُ الاقتصاديّ، كما اَشَرنا اليه في موضعٍ آخر. فَلْتَكُن نقطةُ الغرضِ في كلِّ ثورةٍ شجبَه والإطاحةَ به وبايادِيه، حتى تكونَ الثّورةُ نَبَويَّةً دينيَّة، كما سارَ عليها الانبياء «ع»، وكانت جوهرَ حياتهم السّياسيَّةِ والاجتماعيّة.

٥ ـ الحكم الاسلامي والتنظيم الاقتصاديّ : ممّا يَجبُ على الحكمِ الاسلاميّ، اَن يُبرمِجَ لاقتصادِ المجتمع وان يُنَسِّقَ الصِّلاتِ الاقتصاديَّةَ بصورةٍ منظَّمَة، في قوامٍ وتوازن، حتى تُمَهَّدَ الارضيَّةُ لاَن يكون الدّينُ للّهِ واَن يَقومَ النّاسُ بالقسط . ومن اللّاحبِ الواضح، اَنّ هذا التّنسيقَ والتّنظيمَ لا يُتاحان مع عدمِ محدوديَّةِ الامتلاكِ الكمِّيَّة؛ فالاقدامُ على محدوديَّةِ الامتلاكِ وسَحْقِ اللّيبرا لِيَّةِ الاقتصاديَّةِ يُصبحُ من اهمِّ واجباتِ الحكمِ الاسلاميّ . وبما اَنَّ الحكمَ الاسلاميَّ تابعٌ للفقاهةِ الاسلاميَّة، يَجبُ على فقهاء المسلمين ـ إن أرادوا أن يَصنَعوا المجتمع ـ أن يَتَّخِذُوا هنا موقفَهُمُ الحاسمَ غيرَ المُحايدِ ولا المُنحاز ولا المُتَخَلِّف . إنَّ الاسلامَ يُقِرُّ بحقِّ الحياة، وحقِّ العمل، وحقِّ الاَ خِصّائيَّة وما اليها؛ وكلُّ ذلك يُوجِبُ تحديدَ الامتلاك ـ كما هو لاحب .

وممّا لاريبَ فيه، اَنّ الجماهيرَ المحرومةَ لا يَسَعُها اَن تُفكِّرَ بالدّين وبتعاليمِه واحكامِه والعملِ على طبقِها، الاّ في مجتمعٍ يَسودُهُ العدل . ولا يَسُودُ العدلُ مجتمعاً يُوجَدُ فيه عائلٌ ومحتاج، اذ «لو عُدِلَ في النّاسِ لَاسْتَغْنَوا» ـ على حدِّ قولِ الامامِ الكاظم «ع»[1] . ولا سبيلَ الى تجسيدِ العدلِ مع الحُرِّيَّةِ في الامتلاك من جهةِ الكمِّ، لاَنَّها تُؤَدِّي الى التّكاثرِ والإتْراف، وهما يُؤَدِّيان الى سَحْقِ العدلِ الاقتصاديِّ، كما قلناه مراراً وآتينا بآياتِه واحاديثِه خلالَ الفصول . فلا مَفَرَّ من البُخوعِ بمحدوديَّةِ الامتلاكِ الكمِّيَّةِ نظراً وتجسيداً .

---

١ ـ الكافي ١ / ٥٤٢.

الفصلُ الخامس والعشرون

الاكتناز، مطاردة جبّارة

أ ـ الاكتناز و شجبه

الكتـــاب

١ والَّذين يَكْنِزُون الذَّهَبَ والفِضَّةَ ولا يُنفِقُونَها في سبيلِ الله، فبَشِّرْهُم بعذابٍ اليم * يَومَ يُحْمىٰ عليها في نارِ جَهنَّم فتُكْوىٰ بِها جِباهُهُ وجُنُوبُهم وظُهورُهم، هذا ما كَنَزْتُم لانفُسِكُم، فذُوقُوا ما كُنتُم تَكْنِزُون *[١]

٢ ليسَ البِرُّ أن تُوَلُّوا وُجوهَكُم قِبَل المشرقِ والمغرب، ولكن البِرَّ مَن آمَنَ باللّهِ واليَومِ الآخِرِ والملائكةِ والكتابِ والنَّبيِّين، وآتَى المالَ على حُبِّهِ ذَوِي القُربىٰ واليَتامىٰ والمساكين وابنَ السَّبيلِ والسّائلين و في الرِّقاب، وأقامَ الصَّلاةَ وآتَى الزَّكاة ..[٢]

٣ وتُحِبُّونَ المالَ حُبّاً جَمّاً *[٣]

---

١ ـ سورة التوبة (٩) : ٣٤ ـ ٣٥.

٢ ـ سورة البقرة (٢) : ١٧٧.

٣ ـ سورة الفجر (٨٩) : ٢٠.

* جاءَ في تفسير القميّ، في معنى «آيةِ الكَنز» هذه العبارة : «تَكْنِزُونَه ولا تُنفِقُونَه في سبيلِ الله»[1]؛ فالكنز جاءَ مقابلَ «الانفاق»، لا عدمِ استهلاكِ المالِ في الانتاج او الاستيرادِ و ما اليهما، فتدَبَّر.

الحديـــث

١ النبـــي «ص» ـ لمّا نَزَلَت هذه الآية (يعني «آيةَ الكنز») قال : «تَبّاً للذَّهَب، تَبّاً للفِضَة»، يُكَرِّرُها ثلاثاً؛ فشَقَّ ذلك على اصحابه، فسأله عمر : ايَّ المالِ نَتَّخِذُ؟ فقال : «لساناً ذاكراً، وقلباً شاكراً، وزوجةً مؤمنةً تُعينُ احدَكم على دينِه»[2].

* إنّ مقصودَ النّبيِّ «ص» من هذا الجوابِ واضح. وهو الدّعوة الى تبنّي عيشةٍ مقتصدة، فإنّ امرارَ العيشِ مع زوجةٍ مؤمنةٍ تُعينُ على الدّين ايضاً يطلب مقداراً من المال. فالمعنى انِ اكْتَفُوا بالعيشِ السّالمِ المقتصد، وانفقُوا الفضل، ولا تَميلُوا الى الجمعِ والإدّخار.

ولا تَنْسَ ما لهذا التّعليم من اهميَّةٍ بالغة، حيث صَدَرَ عقيبَ نزولِ «آيةِ الكنز»، وتنديدِ النبيِّ «ع» بالذَّهَبِ والفضّةِ وتعييرِه ورفضِه لهما بكلمةِ «تَبّاً» القارعة، ممّا يَمُتُّ الى جمعِ المالِ

---

١ ـ تفسير القمي ٢ / ٢٢٠.

٢ ـ مجمع البيان ٥ / ٢٦.

وامتلاكِ الكثيرِ منه بوشيجِ صلة .

٢ النبـي «ص» : يا ابن مسعود! اِحْذَرِ الدُّنيا واكلَ الحرامِ والذَّهَبَ والفِضَّة ..[١]

* هذا التّعليم ايضاً يرمي الى غرض سابقه، في رفض الاكتناز بشكلٍ حاسم .

٣ الامام الصادق «ع» : إنّما اَعطاكُمُ اللّهُ هذه الفضولَ من الاموالِ لِتُوَجِّهُوها حيثُ وَجَّهَها الله؛ ولم يُعطِكُموها لِتَكْنِزُوها .[٢]

٤ الامام الصادق «ع» : اي عبدَالله! اِجْهَدْ اَن لاتَكْنِزَ ذهباً ولافضّةً، فتكونَ من اهلِ هذه الآيةِ الّتي قال اللّهُ عزَّوجلّ : «الَّذين يَكْنِزُون الذَّهبَ والفضَّةَ ولا يُنفِقونَها في سبيل الله ..»[٣]

٥ الامام الصادق «ع» ـ دخَل اليه قومٌ من اهلِ خراسان، فقال ابتداءً : من جَمَعَ مالاً يَحرُسُه، عَذَّبَهُ اللّهُ على مقدارِه . فقالوا بالفارسية : لانَفهَمْ بالعربيّة . فقال لهم : «هركه دِرَم اندوزد، جزايش دوزخ باشد»[٤] .

* في تفسير القميّ : «واذ اَخَذنا ميثاقَكُم لاتَسفِكُون دماءَكُم ولا تُخرِجون انفُسَكم من دِيارِكم، ثُمّ اَقرَرْتُم وانتُم تَشهدَون»[٥] .. إنّما نَزَلَت في ابي ذرٍّ ـ رحمةُ اللّهِ عليه ـ وعثمانِ بنِ عُفّان . وكان سببُ

١ ـ مكارم الاخلاق / ٥٢٩ ـ ٥٣٠.
٢ ـ الكافي ٤ / ٣٢.
٣ ـ البحار ٧٨ / ٢٧٣.
٤ ـ البحار ٤٧ / ١١٩، عن «الخرائج».
٥ ـ سورة البقرة (٢) : ٨٤ .

ذلك، لمّا أمَرَ عثمان بنفيِ ابي ذرٍّ الى الرَّبَذَة، دخل عليه ابوذرٍّ وكان عليلاً مُتوَكِّئاً على عصاه، وبين يَدَيْ عثمان مئةُ الفِ درهمٍ، قد حُمِلَت اليه من بعضِ النّواحي، واصحابُه حولَه يَنظُرون اليه ويَطمَعون اَن يُقَسِّمَها فيهم، فقال ابوذرٍّ لعثمان : ما هذا المال؟ فقال عثمان : مئةُ الفِ درهم، حُمِلَت اليَّ من بعضِ النّواحي، اُريدُ [اَن] اَضُمَّ اليها مثلَها، ثم اَرى فيها رأيي. فقال ابوذرٍّ : يا عثمان اَيُّهما اكثر؟ مئةُ الفِ درهمٍ او اربعةُ دنانير؟ فقال عثمان: بل مئةُ الفِ درهم. قال : اما اَتَذَكَّرُ اَنَا وانت، وقد دخَلْنا على رسولِ الله «ص» عَشِيّاً فرَأيناه كئيباً حزيناً، فسَلَّمْنا عليه، فلم يَرُدَّ علينا السَّلام، فلمّا اَصبَحْنا أتيناه فرأيناه ضاحكاً مُستَبشِراً، فقلنا له : بآبائنا واُمَّهاتِنا دخَلْنا عليك البارحةَ فرَاَيْناك كئيباً حزيناً ثم عُدْنا اليك اليومَ فرأيناك فَرِحاً مستبشراً؟ فقال : «نَعم، كانَ قد بَقِيَ عندي من فيءِ المسلمين اربعةُ دنانيرَ لم اَكُنْ قَسَّمتُها، وخِفتُ اَن يُدرِكَني الموتُ وهي عندي، وقد قَسَّمتُها اليومَ وَاسْتَرَحْت منها». فنظَر عثمانُ الى كعبِ الاَحبار فقال له : يا ابا اسحاق، ما تَقولُ في رجلٍ اَدّىٰ زكاةَ مالِه المفروضة، هل يَجبُ عليه فيما بعد ذلك شيء؟ فقال : لا، لَو اتَّخَذَ لَبِنَةً من ذهبٍ ولَبِنَةً من فِضَةٍ ما وجَب عليه شيء؛ فرَفَع ابوذرٍّ عصاه فضرَب بها رأسَ كعب، ثم قال له : يا ابنَ اليهوديّةِ الكافرة، ما انت والنَّظرُ في احكامِ المسلمين؟ قولُ اللّهِ اصدقُ من قولِك حيث قال : «الَّذين يَكنِزُون الذَّهبَ والفِضَّةَ ولا يُنفقونها في سبيلِ الله، فبَشِّرْهُم بعذابٍ اليم»[1].

فائـــدة

١ ـ تفسير القمي ١ / ٥١ ـ ٥٢؛ البحار ٢٢ / ٤٢٦.

جاءَ في الاصولِ التّاريخيَّة : اَنَّ اباذرٌ الغِفاريّ، حَضَرَ مجلسَ عثمانَ بن عُفّان ذاتَ يوم، فقال الخليفة : اَرأيتُم منَ زَكّى مالَه هل فيه حقٌّ لغيره؟ فقال كعب : لا، يا اميرَ المؤمنين! فدفع ابوذرٍّ في صدرِ كعب وقال له : كَذِبْتَ يا ابن اليهوديّ، ثم تَلا : «ليسَ البِرَّ اَن تُوَلُّوا وجوهَكم قِبَلَ المشرقِ والمغربِ ولكنَّ البِرَّ مَن آمَنَ باللهِ واليومِ الآخِرِ والملائكةِ والكتابِ والنَّبيّينَ وآتى المالَ على حُبِّهِ ذوي القُربى واليَتامى والمساكينَ وابنَ السَّبيل والسائلينَ وفي الرِّقابِ واَقامَ الصَّلاةَ وآتى الزَّكاةَ والموفُون بعهدِهم اذا عاهَدوا الله ..»؛ ثم قال : اَلا ترى اَنَّ على المُصلّي بعدَ ايتاءِ الزَّكاةِ حقّاً في مالِه؟[1]

نتيجة هامة

قايسْ هذه النَّظريَّةَ في الاموال مع نظريَّةِ الامامِ الصّادق «ع» في الزَّكاةِ الباطنة، الّتي يأتي ذكرُها في الفصلِ الحادي والاربعين، من الباب الثّاني عشر، فإنَّ مُستقاهُما واحد . والّذي يُستفادُ من هذه التَّعاليم وامثالِها، اَنَّ الملاكَ في اِعطاءِ الاموال هو نفيُ الفقرِ وازاحتُه عن ساحةِ المجتمعِ الاسلاميِّ وحياةِ الانسان، لا تأديةُ النُّصُبِ المضروبةِ فحسب، فاذا لم يُنْفَ الفقرُ باداءِ النُّصُبِ جميعِها، يُعطى من بقيّةِ المال حتى يُسَدَّ به عَوَزُ المُعوزين؛ فلا يُقِرُّ القرآنُ والاسلامُ اَن يكونَ هناك اموالٌ وفي جانبِها فقراء ومحتاجون، وكان عذرُ اصحابِها اَنَّهم اَدّوا نُصُبَه الظّاهرة .

---

١ ـ الغدير ٨ / ٢٩٥.

موقف حاسم في الاموال

جاء في الاصول التاريخيَّة والحديثيَّة لفرق المسلمين، اَنَّ اباذرٌ الغفاريّ كان يُحَدِّثُ اهلَ الشّام ويَقولُ : «لا يَبيتَنَّ عندَ احدِكُم دينارٌ ولادرهمٌ، الاّ ما يُنفِقُه في سبيلِ الله، او يُعِدُّهُ لغريمٍ»[1].

فكان ـ رَحِمَهُ اللّهُ ـ لايَرى لا مساكِ المالِ وحبسِه وجهاً، الاّ الانفاقَ في سبيلِ اللّهِ او ما كان اعداداً لغريم . وانَّ اباذرٌ الغفاريّ الرَّبَذيّ، هو الّذي اسْتَقى علمَ الدّينِ والاحكامِ من منبعِه الاصليّ، يعني النّبيَّ «ص» ووصيَّه وبابَ علمِه الامام عليَّ بن ابي طالب «ع»، ووَقَفَ على اسرارِ الاحكامِ الالهيّةِ وعَرَفَ كَمَّها وكيفَها، وهل يُوجَدُ في الاُمَّةِ من هو اقربُ منه الى منابعِ الاحكامِ الاسلاميَّة وآنسُ بمغازيها وآمَتُّ الى مُستَقاها؟ وهذا رأيُه في الاموالِ كما ترى . وأَيْنَ هذا الرَّأي من رأي من يَرى جوازَ الامتلاكِ اللّامحدود، ويَعُدُّ الانفاقَ امراً اخلاقيّاً لا ضَمانَ لتجسيدِه؟ فصَدَقَ الفقيهُ الثّائرُ الصَّحابيُّ حيث قال : «واللّهِ لقد حَدَثَت اعمالٌ ما اَعرِفُها، واللّهِ ما هي في كتابِ اللّهِ ولا سُنَّةِ نبيِّه، واللّهِ اِنّي لأرى حقّاً يُطْفَأ وباطلاً يُحيى .. واَثَرَةً بلاتُقى ..»[2].

فالّذينَ اتَّهَمُوا هذا الثّائرَ القرآنيَّ بالاشتراكيّة، لعلَّهم لم يَقِفُوا على روحِ «العدالةِ الاسلاميّة»، كما جاء نماذجُ منها في صُراخاتِ هذا الصّحابيِّ، الّذي يَستَنِدُ الى الآياتِ السّماويّةِ في كلِّ حَلٍّ وتَرحال: او لم يَشاؤُوا اَن يَقِفُوا عليها؛ او لم يَتَبَيَّنُوا «نظرةَ الاسلام الى المال»؛ اَوانْحازُوا الى اللّيبراليّةِ الاقتصاديّةِ والامبرياليّةِ الغاشمة .

---

١ و ٢ ـ الغدير ٨ / ٣٠٠ و ٢٩٣

ب ـ مقادير تقريبيّة

الحديـــث

١ الامام علي «ع» : ما زادَ على اربعةِ آلافٍ فهو كَنْزٌ، اَدّىٰ زكاتَه او لم يُؤَدِّ. وما دونَها فهو نَفَقَةٌ.[١]

٢ الامام الباقر «ع» : ما من شيعتِنا مَن له مئةُ الفِ درهم.[٢]

٣ الامام الباقر «ع» ـ في قولِ اللّهِ عزَّ وجلّ : «الَّذين يَكْنِزُون الذَّهبَ والفضَّة ..»، قال : اِنّما عنى ذلك ما جازوا الفي درهم . وذكر اَنَّ العلماءَ يُحاسِبون انفُسَهم كلَّ ليلةٍ، فإن كان عندَهم من العينِ اكثرُ من اَلْفَيْ درهمٍ اخرَجوه فقسَّموه، ولا يَثْبُتُ عندَهم اكثرُ مِن اَلْفَيْ درهم.[٣]

٤ الامام الباقر «ع» : ما جمَعَ رجلٌ عشرَة آلافٍ من حِلِّها.[٤]

٥ الامام الصادق «ع» : .. ما جمَع رجلٌ قطُّ عَشَرةَ آلافِ درهمٍ من حِلٍّ.[٥]

٦ الامام الصادق «ع» : المالُ اربعةُ الف، واثنا عَشَرَ الفَ درهمٍ كنزٌ . ولم يَجتمِعْ عشرون الفاً من حلال . وصاحبُ الثّلاثين الفاً هالك . وليس من شيعتِنا من يَملِكُ مئةَ الفِ درهم.[٦]

---

١ ـ مجمع البيان ٥ / ٢٦.

٢ و ٣ ـ مشكاة الانوار / ٢٧٤.

٤ ـ البحار ٧٢ / ٦٦، عن «السرائر».

٥ ـ الوسائل ١٢ / ٢١؛ البحار ٧٢ / ٦٦، عن «التمحيص».

٦ ـ تحف العقول / ٢٧٩.

٧ الامام الصادق «ع» : ليس من شيعتِنا من مَلَكَ عَشَرَة آلافِ درهم، إلاّ مَن اَعْطىٰ يميناً وشمالاً وقُدّامَ وخَلفَ.[١]

* يُستفادُ من هذا التّعليم ـ وما يُضاهيه ـ اَنَّ طلبَ المالِ واقتناءَه ليس مَرفوضاً، إنّما المرفوضُ امساكُه وعدمُ اعطائه يميناً وشمالاً وقُدّامَ وخَلف. وهذه تربيةٌ عظيمةٌ انسانيَّةٌ الهيَّة، يعني اَن يَكسِبَ الانسانُ المالَ الّذي يَقدِرُ على كسبِه، بصورةٍ مشروعة، ثمّ يُنفِقَه في سبيلِ الله، لاَن يَتداوَلَ في النّاسِ ويَصيرَ سبباً لتموينِ الآخرين (من الّذين يَحتاجُون اليه) وتأمينِ معيشتِهم او تحسينِها، حتى تَسودَ المجتمعاتِ اُخُوَّةٌ ايمانيَّةٌ وانسانيَّةٌ سامية.

٨ الامام الصادق «ع» : ما اَعطَى اللّهُ مؤمناً اكثرَ من اربعين الفاً لخيرٍ يُريدُ به.[٢]

---

١ و ٢ ـ مشكاة الانوار ٢٧٤.

نظرة الى الفصـــل

الاكتناز وشجبُه : لقد سَلَفَ الكلامُ عن الاكتنازِ وقضاءِ الاسلامِ عليه ـ بصورةٍ مختصرة ـ في الفصلِ التّاسع، عندما تَكَلَّمنا عن «كِفاحِ الاسلامِ الرَّحب» ضدَّ الانظِمَةِ التّكاثريَّة المُترَفة، ونقَلنا بعدَ «آيةِ الكنز» احاديثَ تَدُلُّ على منعِ الاكتنازِ دلالةً حاسمة، وأَتْبَعْناها بالكلامِ المنقولِ عن العالمِ الفقيهِ الكبير، المولى محمّد مهديَّ النَّراقي . والآن نَوَدُّ اَن نَبسُطَ الكلام في هذه النّظرةِ حولَ ايضاحِ الكنزِ والاكتناز، مُستندين الى التّعاليمِ القرآنيَّةِ والحديثيَّةِ في هذا الموضوع، حتى يَتَرَكَّزَ لدي القُرّاءِ والجماهيرِ ما نَستَهْدِفُه من إفشاءِ ما للغِنى المفرطِ والمالِ الكثيرِ المُكتَنَزِ من السّلبيّاتِ الباهظةِ والاَضرارِ الحياتيَّة، الفرديَّةِ والاجتماعيّة، ومن البَوْنِ الشّاسعِ بين الاسلام وتعاليمِه وبين تلك الملكيّاتِ التّكاثريَّةِ والرّأسماليَّة، الّتي اتُّهِمَ الاسلامُ بانَّه يُقِرُّها ويُبَرِّرُها ويَراها صحيحةً شرعيّة، وانَّ ما وَرَد في الاسلام بصددِ التّنديدِ بها والنَّهيِ عنها، لا يَعْدُو اَن يكونَ مواعظَ اخلاقيّة، لاضمانَ لتطبيقِها وادخالِها العمليِّ في حياةِ النّاسِ وصِلاتِهم، ويا للاسف![1] وَلْنَعْقُدْ لهذا البحثِ الضّافي ـ بحولِ اللّهِ تعالى وقوّتِه ـ بُنوداً :

١ ـ معنى الكنزِ وتحديدُه : المقصودُ بالكنزِ هو جمعُ المال وادِّخارُه، فالاكتنازُ المَنهيُّ عنه لا يَخُصُّ النّقدَين، بل يَعُمُّهُما وغيرَهما من الاموال .

١ ـ وكم وكم شُطِبَتِ التّعاليمُ الحياتيَّةُ الاسلاميَّةُ، باسمِ الاخلاقِ والاخلاقيَّة، وألْغِيَ تأثيرُها في بناءِ الفردِ وتقويمِ المجتمع، وفي إعلاءِ كلمةِ الاسلامِ وتقدُّمِ المسلمين .

وقولُه تعالى : «لا يُنفِقونَها»، يَشمُلُ عدمَ انفاقِ الزّائدِ من المالِ الكثيرِ ايضاً بحسبِ التّفسيرِ الحديثيّ، يقولُ الامامُ الصّادق «ع» : «إنّما اعطاكُمُ اللّهُ هذه الفضولَ من الاموالِ لتُوَجِّهُوها حيث وَجَّهَها الله، ولم يُعطِكُموها لِتَكْنِزُوها»[1] . هذا الحديثُ يَفَسِّرُ الآيةَ ويُوضِحُ مغزاها . والمقصودُ من «الفضول»، المقدارُ الزّائدُ على النَّفقات، سواءٌ أكان من الذَّهبَيْن ام غيرِهما . والمرادُ بقولِه «ع» : «حيث وَجَّهَها الله»، هو سبيلُ اللّهِ وسبيلُ عبادِه، على حسبِ ما قَرَّرهُ الشَّرعُ الالهيُّ في احكامِه وتأشيراته الماليّة الكثيرة والشاملة، الظّاهرةِ والباطنة . وقوله «ع» : «ولم يُعطِكُموها لِتكنِزوها»، يُعيِّنُ معنى «الكنز» بوضوح، في حقيقةِ مفهومِه القرآنيِّ العامّ . ويُؤَيِّدُ هذا التّعميمَ بعضُ الاحاديث الأُخرىٰ، منها قولُ الامامِ الصادق «ع» : «و إثنا عَشَرَ الفَ درهمٍ كنزٌ» .[2] وكذلك يؤيده ما نقلناه عن تفسيرِ شيخِنا عليِّ بن ابراهيمَ القميّ .

٢ ـ استقلالُ الكنزِ عن موضوعِ الزّكاة : إنَّ الكنزَ في القرآنِ موضوعٌ مستقلٌّ عن الزّكاة، وإنَّ آيةَ الكنز تأسيسيّةٌ لا تأكيديَّة . والمقصودُ من الكنزِ هو اكتنازُ الذَّهَبِ والفضّةِ وادِّخارُهما، وكذلك ادِّخارُ المالِ الكثير ـ كما سيَتَّضِح ـ ولقد مَرَّتِ الاشارةُ اليه في احاديثِ الفصلِ التّاسع .

إنَّ الاحاديثَ المنقولةَ في الفصل تَدُلُّ بوضوحٍ على استقلالِ احدِ الموضوعَين عن الآخر، كقولِ الامام عليٍّ «ع» : «مازادَ على اربعةِ آلافٍ فهو كنزٌ، أدّىٰ زكاتَه ام لم يُؤَدِّ»[3] . وقولُ الامامِ الصّادق «ع» : «لا تَكْنِزْ ذهباً ولا فِضّةً ..»[4]، صريحٌ في أنَّ الممنوعَ المَنهيَّ هو اصلُ عمليَّةِ الكنز

١ ـ الكافي ٤ / ٣٢.

٢ ـ تحف العقول / ٢٧٩.

٣ ـ البحار ٨ / ٢٤٣.

٤ ـ البحار ٧٧ / ١٩١.

والادّخار، وكذلك قولُ الامامِ الباقر «ع»: «فإنَّ اللّهَ حَرَّمَ كنزَ الذَّهبِ والفِضَّةِ وامَر بانفاقِه في سبيلِ الله»[1]. وكذلك جاءَت في الاحاديثِ تعابيرُ اُخرىٰ تَدُلُّ على «اصالةِ المنعِ عن الكنز» واستقلالِه موضوعاً، كقولِ الامامِ الصّادق «ع»: «.. واثنا عَشَرَ الفَ درهمٍ كنز»[2].

وإن زعَم زاعمٌ، أنَّ المقصودَ من «لا يُنفِقونَها»، عدمُ انفاقِ الحِصَّةِ الّتي تعلَّقت بها الزّكاة، وأنَّ الانفاقَ المصرَّحَ به في الاحاديث يعني تلك الحصَّةَ ايضاً، فهذا الزّعمُ مخالفٌ لكتابِ اللّهِ من جهات:

أ ـ انّه خلافُ الظّاهر، اذ المفهومُ العُرفيُّ الظّاهرُ من الآيةِ عندَ اهلِ اللّسانِ هو التّنديدُ بكنزِ اصل النّقدين (الّذين يَكْنِزُون الذّهبَ والفضّة)، لا بحِصَّةٍ منهما. والضّميرُ في «لا يُنفِقونها» يَرجعُ الى مجموعةِ الذّهبِ والفضّة (او الاموالِ والكُنوزِ على ما فُصِّلَ في التّفاسير).

ب ـ انّه يَستتبعُ الغاءَ موضوعِ الكنزِ القرآنيِّ ونفيَه ودَمْجَهُ في الزّكاةِ ووجوبِ ادائِها، الّتي تُرىٰ في مواطنَ كثيرةٍ من القرآن. وهي وافيةٌ بتحريمِ منعِ الزّكاةِ والتّأكيدِ عليه، ولا سيَّما هذه الآية: «.. ويلٌ للمشركينَ الّذين لايُؤتُونَ الزّكاةَ وهم بالآخرة هم كافِرون»[3]، حيث تَعُدُّ عدمَ ايتاءِ الزّكاةِ من افعالِ المشركين والكُفّار. نَعم، إنَّ عمومَ آيةِ الكنزِ يَشمُلُ الحِصَّةَ الزّكَويَّةَ ايضاً ويَجعَلُها بعضَ مصاديقِ الآية، لكنّ القولَ بأنَّ كلَّ كنزٍ يفُهِمُه اللّفظُ القرآنيُّ ويَشمُلُه، منحصرٌ في تلك الحِصَّة، فهو خلافُ ظاهرِ الآيةِ واطلاقِها، وخلافُ صريحِ الاحاديثِ الواردةِ في الباب، فالامعانُ في الاحاديثِ يَدفَعُ الحصرَ المزعوم ـ كما هوواضح.

ج ـ انَّ التّعبيرَينِ القرآنيَّين: «فتُكْوىٰ بها جِباهُهم» و«هذا ما كَنَزْتُم

---

١ ـ تفسير القمي ١ / ٢٨٩.

٢ ـ تحف العقول / ٢٧٩.

٣ ـ سورة فصّلت (٤١): ٧.

لانفُسِكم»، يُؤيِّدانِ ايضاً استقلالَ الموضوعين، وانَّ الغايةَ الّتي تَرمي اليها الآيةُ غايةٌ تأسيسيّةٌ لا تأكيديَّة.

د ـ لقد ورد حديثٌ نبويٌّ في ذيلِ آيةِ الكنز ـ نقلناه في الفصل ـ وجاءَ فيه انَّ النبيَّ «ص» قال: «تَبّاً للذّهب، تَبّاً للفضّة» ثلاثاً. وبعدَ هذا التّنديدِ الحاسمِ يَشُقُّ الامرُ على اصحابِه فيسألونَه: «ايَّ المالِ نَتَّخِذ؟» ولا يقولون: «اَيَّ مقدارٍ من الذَّهبَين نَتَّخِذ». ويُعلَمُ من هذا بوضوحٍ اَنَّ الامرَ راجعٌ الى الاصلِ لا الحصّة.

هـ ـ اذا كانتِ الآيةُ ظاهرةً ـ بل صريحةً ـ في معنًى كلّيٍّ واصلٍ اقتصاديٍّ واجتماعيٍّ هامٍّ وبنّاء،[1] ومُؤَشِّرةً لامرٍ حياتيٍّ في المجتمع، ويُمكِنُ اَن تُجعَلَ اصلاً مستقلاً بنفسِه، والاحاديثُ تُؤَيِّدُ هذا المعنى والمفهوم، فجَعْلُها تابعةً لآياتِ الزّكاة وذيلاً لها، خلافُ الظّاهرِ والحكمةِ البلاغيَّةِ والتّعليم والهداية.

و ـ اَنَّ سياقَ الآيةِ يَأْبى ذلك الزَّعم ايضاً: «يا ايُّها الّذين آمَنوا ـ الى قولِه تعالى ـ فَبَشِّرْهم بعذابٍ اليم»، اذ المحتوى التّعليميُّ الّذي نَفهَمُه من الآية ـ بأَسْرِها ـ هو التّنديدُ بتحريفِ المالِ عن مواضعِه وبكنزِ اصلِ الاموالِ وكلِّها لاجزءٍ منها، لانَّ الآيةَ تُبيِّنُ المسيراتِ الانحرافيَّةَ للمال، الّتي من اهمِّها الكنز، اذ به يَخرجُ المالُ من كونِه ذريعةً وقواماً الى اتّخاذِه غايةً وهدفاً؛ فمِن الضَّلالِ التّعليميِّ والتّربويِّ اَن نُضَيِّقَ آفاقَ هذه الآيةِ ونَرُدَّها الى مفهومٍ تأكيديٍّ، قد جاءَ في القرآنِ في آياتٍ كثيرة.

ز ـ اَنَّ التّجاوبَ الكلّيَّ الّذي يَسودُ مجموعةَ التّعاليمِ الاسلاميَّة، يَدفَعُنا ايضاً الى اَن نَعُدَّ موضوعَ آيةِ الكنزِ موضوعاً مستقلّاً، اذ تخصيصُ الآيةِ بالحصّةِ الزَّكَويَّة وتبريرُ كنزِ اصلِ النّقدين، امرٌ يُضادُّ نظرَ الاسلام الى المالِ والى الحكمةِ من جعلِه. وهذا واضح، لانَّ جمعَ المال وادِّخارَه ليس

---

١ ـ صَرَّحَ به غيرُ واحدٍ من العلماء، كالفقيهِ النّراقيّ، في كلامِه المنقولِ في النّظرةِ الى الفصل ٩.

امراً يُقِرُّه الاسلام. في هذا الضّوء، يكونُ الموضوعان مستقلّين، وانَّ الكنزَ امرٌ قد شجبَه الاسلام مستقلّاً، كما انّه قد شجّب مرتبةً منه في ضمنِ تشريعِ الزّكاة ايضاً.

٣ ـ مغزى آيةِ الكنزِ التّربويّ (١): لقد وَرَد في ذيلِ الآيــة، حديثٌ نبويٌّ بَنّاء ـ نقلناه في الفصل ـ يُجَلّي روحَ الآيةِ القرآنيَّةِ ويُجَسِّدُ مغزاها الجوهريَّ التّربويّ. ولِأن نُلْقِيَ ضوءاً عليه نَبحَثُ عن نقاط:

أ ـ انَّ كيفيَّةَ تلقّي النّبيِّ «ص» لمفهومِ الآيةِ ونظرَه الى واقعِ الكنزِ وتعبيرَه البات المكررَّ ثلاثاً: «تَبّاً للذّهب، تَبّاً للفضّة»، تُرشِدُنا بالصّراحةِ والقطع، الى انَّ الآيةَ نزلَت لتبيينِ موضوعٍ جديدٍ خطيرٍ له اهميَّةٌ كبيرة، بحيثُ يَشُقُّ الامرُ على اصحابِ النّبيِّ «ص» السّامعين للوَحي، النّاظرين الى مَغازيه من كَثَبٍ، فيَسألونَه..

ب ـ انَّ من الواضح، انَّ النّبيَّ «ص» في تعبيرِه المُنَدِّد: «تَبّاً..» وتكريرِه ثلاثاً، لا يكونُ شاجباً الّا لاصلِ الذّهبين، قاضياً على جمعِهما وادّخارِهما، لامُبَيِّناً لاهميّةِ اخراجِ الحصّةِ الزّكويّة، وهذا بيّنٌ. ولقد سلَف انْ قلنا من الادِلّةِ على ذلك ـ بل من اهمِّها ـ ذيلُ الحديثِ الشّاملُ للسّؤال، حيثُ يَسألون عنه «ص»: «اَيَّ المالِ نَتّخِذ؟»، لا: «اَيَّ مقدارٍ من الذّهبَين نَكْنِزُ؟».

ج ـ من النّكاتِ الحسّاسةِ الهامّةِ في الحديثِ المذكور، تعبيرُ النبيِّ «ص»: «تَبّاً»، في مقامِ شجبِ النّقدين وبيانِ الصّلةِ الواقعيّةِ بين معنى «التّبّ» ومفهومِه، وبين واقعِ الذّهبِ والفضّةِ المُكْتَنَزين وطبيعتِهما. إنَّ التّبَّ بمعنى الخُسرانِ والاستمرارِ فيه، كما في «المفردات»: «التّبُّ والتّباب: الاستمرارُ في الخُسران»،[1] فتَبّاً له يعني اَلْزَمَهُ خُسراناً مستمِرّاً

١ ـ المفردات / ٧٢.

وهلاكاً . والخسرانُ والهلاكُ من الآثارِ الّتي يَستتبِعُها الذَّهبانِ الزّائدانِ على الحوائجِ والمُؤَن، المُكتنَزان، بواقعِهما وطبيعتِهما، ويَستتْبِعُها المالُ الكثيرُ والغنى المفرطُ كذلك .

والخسرانُ المذكور يَغمُرُ النَّفسَ الانسانيَّة (قد خَسِروا انفُسَهم[1].. ومَن يَبخَلْ فإنَّما يَبخَلُ عن نفسِه)[2]، وكذلك يَغمُرُ المجتمعَ ويَجُرُّه الى التَّسَيُّبِ و النّزول (اَلهاكُمُ التّكاثر)؛ فآثارُ جمعِ المال وادِّخارِ النّقدَين تُسِفُّ بالثّقافةِ والاخلاقِ والاقتصادِ والسّياسةِ والحكمِ الى هُوَّةِ السّقوط، وتُهلِكُ النّاسَ هلاكاً لانَجاةَ منه: فالكلمةُ النّبويَّةُ (نبّأ)، تَحتوي على بحرٍ من المعنى عميق، حيث تُومي الى واقعِ الذَّهبَين الخُسرانيِّ المُهلِكِ من جهة، والى فلسفةِ ممنوعيَّةِ الاكتنازِ من جهةٍ اخرى . وفيها تَتبَلْوَرُ سِماتُ النِّظامِ التّكاثريِّ التَّرفيِّ وفناؤُه وعاقبتُه البائدة، احسنَ تَبَلْوُرٍ .

٤ ـ مغزى آيةِ الكنزِالتَّربويّ (٢) نرَوَى المحدِّثون، بصددِتفسيرِ هذهِالآية، حديثاً عن الامام ابي عبدِالله جعفرِ بن محمّدٍ الصّادق «ع»، يَشتمِلُ على معنًى عامٍّ عميقٍ في صُنعِ المجتمعِ واقامةِ القسطِ فيه . ولو لم يَرِد في ذيلِ هذه الآيةِ الاّ هذا الحديث،[3] لكان كافياً لشجبِ الكنزِ مستقلّاً ورفضِه الحاسم : «المالُ اربعةُ الفٍ، واثنا عَشَرَ الفَ درهمٍ كنزٌ، ولم يَجتَمِعْ عشرون الفاً من حلالٍ، وصاحبُ الثّلاثينَ الفاً هالك، وليس من شيعتِنا من يَملِكُ مئةَ الفِ درهمٍ»[4].

---

١ ـ سورة الاعراف (٧) : ٥٣.

٢ ـ سورة محمّد «ص» (٤٧) : ٣٨.

٣ ـ وهذا الحديثُ مُعاضَدٌ بعدّةٍ اُخرى من الاحاديث ـ كما مرّ بعضُ منها ـ منقولٌ في كتابِ «تُحَفِ العُقول»، الّذي اعتمد على احاديثِه العلماء.

٤ ـ تحف العقول / ٢٧٩.

نعم، إنَّ المالَ الزّائد، كالطّعامِ الزّائد، يُمَهِّدُ ارضيَّةَ الامراضِ الرُّوحيَّةِ كالطّغيان وسُكرِ العقلِ والقَسوةِ وموتِ القلبِ وفسادِ الدّينِ وتصاعدِ الحرصِ وطولِ الاملِ والإخلادِ الى الارض. وكلَّما زادَ المالُ وتضخَّم، تَشتَدُّ تلك الامراضُ وتَستَفْحِلُ: فالافراطُ الماليُّ يُؤَدِّي الى مراحلَ من الانهيارِ الرُّوحيِّ حتى ينتهيَ الى الهلاكِ والدَّمار. ومن اهمِّ ما في هذا الحديثِ هو تجسيدُه لتلك المـــرحلةِ بصورةٍ موضوعيّـــة، في قولِه: «وصاحبُ الثّلاثين الفاً هالك»[1].

واذا ضَمَمْنا التَّعاليمَ القرآنيَّةَ والحديثيَّةَ، بعضَها الى بعض:

أ ـ «انفِقوا في سبيلِ اللّهِ ولاتُلْقوا بايديكم الى التَّهلُكَة»[2].

ب ـ «اياك اَن تُوجِفَ بك مطايا الطّمعِ فتُوردَكَ مناهِلَ الهَلَكَة»[3].

ج ـ «صاحبُ الثّلاثينَ الفاً هالك»[4].

نَتوفَّقُ الى درْكِ لسانِ الوحي ومرادِه بصورةٍ واعية، فالمالُ في مرحلتِه المُهلِكة ـ الّتي قد منَع الشّرعُ عن امتلاكِها ـ يقعُ:

أ ـ مورداً للآياتِ والاحاديثِ المانعةِ من الكنز.

ب ـ مورداً للآياتِ والاحاديثِ الّتي تُحَذِّرُ الانسانَ من جمعِ المالِ وادِّخارِه.

ج ـ مورداً للآياتِ والاحاديثِ النّاهيةِ عن الاسراف، لاَنَّه مُهلِكٌ.

د ـ مورداً للاحاديثِ الّتي تَعُدُّ الاستئثارَ من المُهلِكات، كقولِ الامام عليٍّ «ع»: «مَن يَستأثِرْ من الاموالِ يَهلِك»[5]. وواضحٌ اَنَّ جمعَ المالِ وحبسَه احتكارٌ حقَّ السّائرين واستئثارٌ به.

---

١ ـ راجع للكلام عن مقدارِ المالِ الكثير: البند ٧. من هذه البُنود، في مجالِنا هذا.

٢ ـ سورة البقرة (٢): ١٩٥.

٣ ـ نهج البلاغة / ٩٢٩؛ عبده ٣ / ٥٧.

٤ و ٥ ـ تحف العقول / ٢٧٩ و ١٥٥

هـ ـ مورداً للاحاديثِ الّتي وَرَدت للتّدليلِ على عللِ الاحكامِ وحكمتِها، وقد عَدَّتِ الفسادَ والهلاكَ علّةً لتحريمِ ما حُرِّم:

الحديـــث

١ الامام الرضا «ع» ـ روى محمّدُ بنُ سِنان، اَنَّ الامام ابا الحسن عليَّ بن موسى الرّضا «ع» كتَب اليه في جوابِ كتابِه «جاءَ ني كتابُك تَذكُرُ اَنَّ بعضَ اهلِ القبلةِ يَزعَمُ اَنَّ اللّهَ ـ تبارَك وتعالىٰ ـ لم يُحِلَّ شيئاً ولم يُحَرِّمْهُ لِعلّةٍ اكثرَ من التّعبُّدِ لعبادِه بذلك.[١] قد ضلَّ من قالَ ذلك ضَلالاً بعيداً وخَسِرَ خُسراناً مبيناً، لاَنَّه لو كان كذلك لكانَ جائزاً اَن يَستَعْبِدَهم بتحليلِ ما حَرَّمَ وتحريمِ ما اَحَلَّ، حتى يَستَعبِدَهم بتركِ الصَّلاةِ والصّيامِ واعمالِ البِرِّ كلِّها والانكارِ له ولرُسُلِه وكُتُبِه .. اِنّا وجَدنا كلَّما اَحَلَّ اللّهُ ـ تبارك وتعالى ـ ففيه صلاحُ العباد وبقاؤُهم، ولهم اليه الحاجةُ الّتي لا يَستَغْنُون عنها. ووجَدنا المُحرَّمَ من الاشياء لاحاجةَ للعباداليه، ووَجَدناهُ مُفسداً داعياً الى الفناءِ

---

١ ـ من الناسِ من يَظُنُّ اَنَّ المالَ لمّا كان سبباً لامتحانِ الانسانِ وتمحيصِه، فيَجِبُ اَن يكونَ النّاس احراراً في تصرّفاتِهم في الملكيّاتِ والاموال، فلهم اَن يجمَعوا بمقدارِ ما يشاؤون، اَمسَكوا او اَنفَقوا؛ فعلى هذا الزّعم يجبُ اَن نُرحِّبَ بكلِّ فَوضَويَّةٍ ماليّة وفسادٍ اقتصاديٍّ وعدوانٍ ماليّ واجتماعي. وهذا ظنٌّ خاطئ، يَلزَمُ منه اَن لايكونَ للاسلام ايُّ نظامٍ ماليٍّ وبرنامجٍ اقتصاديّ.

وإن هذا الزّعمَ واظهارَه ـ ان لم يكن لغايةٍ اخرى ـ يَصدُرُ عمّن لاعلمَ له بطقوسِ الاسلام وابعادِه التّربويّة ومبانيه وحكمتِه، او لاعلمَ له بواقعِ الامتحانِ والتّمحيص، او لا يَعرِفُ مذهبَ الاسلامِ الاقتصاديّ. فلِمَ لايكونُ الامتحانُ بتعيينِ البَرمَجةِ الماليّةِ وتضييقِ نطاقِ التّصرّفِ والاستهلاكِ والامرِ بالبذلِ والانفاق. وإنّ الحديثَ الرّضويَّ المذكورَ في المتنِ وامثالَه، يَقذِفُ على هذا الزّعمِ الفاسدِ بالحقِّ فيَدمَغُه، ويُصَرِّحُ بجلاءٍ اَنَّ الاسلامَ دينُ الحكمةِ والعقلِ والاصلاحِ والبَرمَجةِ والعدل.

والهلاك ..[1]

وممّا يُلهِمُنا هذا الحديثُ في مجالِنا هذا، بيانُه لِعِلَلِ الحِلِّيَّةِ والحُرمة.

ونُلاحِظُ انَّ في المالِ الكثيرِ لا تُوجَدُ اَيَّةُ علَّةٍ من عللِ الحِلِّيَّة:

١ ـ ليس في جمع المالِ وادِّخارِه صلاحٌ للعباد، بل فيه فَسادُهم.

٢ ـ ليس المالُ الكثيرُ واقعاً في موقعِه الالهيِّ القواميّ، بل هو خارجٌ عنه، فهو مفسدٌ ومُهلِك.

٣ ـ ليس للنّاسِ الى الكانِزين والمُدَّخِرين للاموال حاجةٌ، بل الحاجةُ ماسَّةٌ الى من يُعاكِسُهم في الاتِّجاهِ والعمل، كما جاءَ في التَّعاليم:

الحديـــث

١ النبـــي «ص»: اذا كانَ اُمَراؤُكم خِيارَكم، واغنياؤُكم سُمَحاءَكم .. فظَهْرُ الارض خيرٌ لكُم من بطنِها .. واذا كان اُمَراؤُكم شِرارَكم، واغنياؤُكم بُخَلاءَكم .. فبطنُ الارض خيرٌ لكم من ظَهرِها.[2]

٥ ـ صلةُ الاكتنازِ والاسراف: إنَّ الهلاكَ كما يَقعُ من جهةِ الاسراف (واَهلَكْنا المُسرفين)[3]، يَقعُ من جهةِ الاكتنازِ (وصاحبُ الثّلاثين الفاً

---

١ ـ البحار ٦ / ٩٣، عن «علل الشّرائع». والاحاديثُ في هذا الموضوع متعدّدة، اضافةً الى ما ورد بصددِه في القرآنِ الكريم، وكذلك حكمُ العقل.

٢ ـ تحف العقول / ٣٢.

٣ ـ سورة الانبياء (٢١): ٩.

هالك)[1]. والكنزُ هو اسرافٌ بحسبِ الواقع، لانَّه ليس مصداقاً للاستفادةِ القواميَّةِ من المال. ولذلك يقولُ الامام عليّ «ع»: «دَعِ الاسرافَ مقتصِداً .. وَأَمْسِك من المالِ بقدرِ ضرورتِك»[2]؛ فامساكُ المالِ زائداً على قدرِ الضَّرورة، يكونُ خارجاً من تركِ الاسراف، فيكون اسرافاً وممنوعاً.

وبذلك نَرىٰ كيفَ تَرتَبِطُ الاموالُ والمباني الاقتصاديَّةُ في الاسلام، بعضُها مع بعضٍ، ارتباطاً واقعيّاً شاملاً. والحكمةُ في هذا الرَّبط والأَسْر، اَنَّ تلك الاصولَ والمبانيَ تَبتَني على الواقعيّاتِ التّكوينيَّةِ والنّواميسِ الفطريَّة ـ كما اشَرنا اليه سابقاً. وللكلامِ عن الاسرافِ وما يَمُتُّ اليه راجع: الفصلَ السّابعَ والعشرين، من هذا الباب.

٦ـ الكنز والاكتناز وصلتهما بالعذاب الالهي: لِاَن نُوَسِّعَ آفاقَ البحثِ عن موضوعِ الكنزِ و نَستَعرِضَ جوانبَه المختلفة، نَعمِدُ الى تفهُّمِ الموضوعِ من حيث صِلتِه بالوعيدِ الالهيِّ وعذابِه. وفي هذا المجال نَرى اَنَّ الاياتِ والاحاديثَ ـ سوى آيةِ الكنزِ المعروفة ـ الّتي نَدَّدَتْ بالكنزِ والتّكاثرِ وأَوعَدَتْ عليهما العذابَ كثيرةٌ، مع اَنَّ نفسَ الفَسادِ والهلاك هو العذابُ التّكوينيُّ الّذي يُصيبُ الكانزين والمتكاثرين في الحياةِ الدّنيا، ويُصيبُ الآخرين المظلومين من جَرّاءِ اعمالِهم.

ولِاَن نَقِفَ على صورةٍ من العذابِ الاُخرويِّ المُعَدِّ لاهل هذا العمل السَّيِّئ، نُلفِتُ الانظارَ الى اَنَّ امساكَ المالِ وادِّخارَه، موجبٌ لهلاكِ النّفسِ واِهلاكِ النّاس، ومناقضٌ للغرضِ الدّينيِّ الالهيّ، فهو ظلمٌ بالنّسبةِ الى النفسِ والى المالِ والى المجتمعِ والى النِّعَمِ والمواهبِ المُعَدَّةِ للجماهير. ومن الواضح، اَنَّ هذا العملَ سوف يكونُ سبباً للعذاب، كما يقولُ القرآنُ الكريم:

---

١ ـ تحف العقول / ٢٧٩، من حديثِ الامامِ الصّادق «ع».

٢ ـ نهج البلاغة / ٨٧١؛ عبده ٣ / ٢٣.

ـ الَّذي جمع مالاً وعدَّده * .. ـ كلّا لَيُنْبَذَنَّ في الحُطَمة *[1]

ـ سَيُطَوَّقُون ما بَخِلُوا به يومَ القيامة ..[2]

ـ الَّذين يَبخَلون ويَأمُرُون النّاسَ بالبخل، ويَكْتُمُون ما آتاهُمُ اللّهُ من فضلِه، واَعتَدْنا للكافرين عذاباً مهيناً *[3]

ويقولُ الامامُ الصّادق «ع» : «.. ومن جَمَعَها (الدُّنيا، المالَ) وبَخِلَ بها، رَدَّتْهُ الى مُستَقَرِّها، وهيَ النّار»[4]. والآيتانِ الاخيرتان تُلقيانِ الضَّوءَ على مسائلَ تَسترعي الانظار :

الاولى ـ اَنَّ البخلَ من مُوجِباتِ العذابِ الالهيِّ الشّديد . ومعلومٌ اَنَّ البخلَ مِن مَناشئ كنزِ المالِ وجمعِه، كما يقولُ الامام ابوالحسن عليُّ بنُ موسى الرّضا «ع» : «لا يَجتَمِعُ المالُ اِلّا بخمسِ خصالٍ، ببخلٍ شديد ..»[5].

الثّانية ـ اَنّ هذا التّعبير : «ما آتاهُمُ اللّهُ مِن فضلِه»، يُشيرُ الى حكمةٍ اُخرى، وهيَ اَنَّهُمُ لايَبخَلُون بمالِ اَنفُسِهم، بل بِما آتاهُمُ اللّهُ تعالى .

الثّالثة ـ قد عُدَّ البُخلاءُ في الآيةِ الاخيرةِ في عِدادِ الكافرين، الّذين اُعْتِدَ لهم عذابٌ مُهين . وهذا اِمّا منَ الكُفرِ العقيديّ، حيثُ اَنْكَرُوا حكمةَ الله وتقديرَه في جَعْلِهِ المالَ عندَهم للانفاقِ والايصالِ الى غيرِهم، فحَبَسُوه وكَنَزُوه مُمْسِكين؛ واِمّا منَ الكفرانِ العمليّ، حيث لم يَشْكُرُوا اللّهَ بانفاقِها على النّاسِ والبَذل، فاِنَّ شُكرَ المالِ بذلُه (لا يُحْرِزُ الشُّكرَ الّا مَن بَذَلَ مالَه)[6].

---

١ ـ سورة الهُمَزة (١٠٤) : ٢ و ٤.

٢ ـ سورة آل عمران (٣) : ١٨٠.

٣ ـ سورة النساء (٤) : ٣٧.

٤ ـ البحار ٧٣ / ١٠٥.

٥ ـ عيون اخبار الرّضا ١ / ٢٧٦.

٦ ـ غرر الحكم / ٣٢٩.

وعلى هذا، فالبُخل يكونُ ايضاً من اسبابِ تحريفِ المالِ عن موضعِهِ الالهيِّ وحدِّه القواميّ. وهو يَضُرُّ بالنَّفسِ البخيلةِ قبلَ كُلِّ شيءٍ (ومَن يَبْخَلْ فإنَّما يَبخَلُ عن نفسِه)[1].

٧ ـ مقدارُ الكنز: لقد وَرَدَ في الاحاديثِ اختلافٌ بصددِ تعيينِ مقدارِ الكنز. وهذا الاختلافُ تابعٌ لاصلٍ كلّيٍّ في القضايا الاقتصاديَّة. وهو انَّ تلكَ القضايا تَرتَبِطُ ارتباطاً وثيقاً بالموضوعاتِ الخارجيَّةِ والواقعيّاتِ الحياتيَّةِ والمُستَوياتِ الاجتماعيَّةِ المُتطَوِّرَة. ومن الواضح، انَّ تلكَ الاحاديثَ قد صَدَرَتْ في ازمِنَةٍ وامكِنَةٍ مختلِفة، وشروطٍ متفاوتةٍ بحسبِ الاحوال والاوضاع، وامكانيّاتٍ اجتماعيَّةٍ واقتصاديَّةٍ غير مُستقِرَّةٍ ولا خاضعةٍ لِما هُنالكَ مِن الامور. اذاً فمنَ الطَّبيعيّ بل الضَّروريِّ انْ تَختلِفَ مقاديرُ ماوَرد في الاحاديثِ بصددِ تعيينِ الكنزِ ومقداره. وهذا فضلاً عن كونهِ غيرَ مُضَعِّفٍ لتلك الاحاديثِ ودلالتِها، يُصبِحُ داعماً لها ولمفاهيمِها، لانَّه يَدُلُّ على انَّها انَّما تَصَدَّتْ لبيانِ موضوعِ الكنزِ في ازمنةٍ وظروفٍ مختلفة، ناظرةً الى الواقعِ الحياتيِّ والمُستَوى المعيشيّ، الَّذي يَخضَعُ للواقعِ دَوماً.

وهنا ثلاثةُ مطالبَ يَجِبُ الوقوفُ عليها:

الاول ـ الموضوعيَّةُ في اختلافِ الاحوال: معلومٌ انَّ المُستَوى المالِيَّ والحالةَ الاقتصاديَّةَ والارضيَّةَ الاستهلاكيَّةَ يَختلِفُ بالنِّسبةِ الى:

١ ـ الافراد،

٢ ـ الاحوال،

٣ ـ الازمان (بالنِّسبةِ الى الافراد)،

٤ ـ الازمان (بالنِّسبةِ الى المجتمعات)،

---

١ ـ سورة محمّد «ص» (٤٧): ٣٨.

٥ ـ المجتمعات،

٦ ـ البِيْئات،

٧ ـ المُستَوَيات،

٨ ـ النَّفَقات،

٩ ـ الشُّروط،

١٠ ـ المشاغلُ والدُّخول.

فمثلاً إنّ فرداً واحداً منَ النّاس يَختلِفُ حالُه بالنّسبةِ الى زمانَيْن، او بالنّسبةِ الى حالتَين، او بالنّسبةِ الى شُغلَين، او بالنّسبةِ الى مكانَين، او بالنّسبةِ الى امكانيّاتٍ وشروط، او بالنّسبةِ الى بيئتِه الّتي يَعيشُ فيها، او بالنّسبةِ الى النَّفقاتِ الّتي يَدفَعُها وعدَدِ مَن يَتَكَفَّلُه .. لكن كلُّ هذا لا يُصبِحُ مبرِّراً للانسانِ لِأَنْ يَخرجَ علَى الصَّعيدِ الماليِّ من الاعتدالِ الفرديِّ والتّوازنِ الاجتماعيّ و حدِّ القصدِ الّذي يُوَشِّرُهُ الاسلام.

الثّاني ـ التّقريبُ في تعيين المقدار: لاَجلِ الواقعِ الرّاهنِ الّذي اَشَرنا اليه في المطلبِ الاوّل، من الاختلافات، نَرىٰ اَنَّ الائمّةَ الطّاهرين «ع»، يَحُدُّون مقدارَ الكنزِ بحدودٍ مختلفةٍ مقداراً، لِاَنَّهم لم يَقصُدوا ذكرَ حدٍّ واحدٍ لامحيدَ عنه، فما ذكَروه يختلِفُ مقداراً، كما اَنَّه يختلِفُ اعتباراً؛ اذ بيانُ الميزانيّةِ للمالِ والثّروةِ لايُمكِنُ اَن يكونَ عامّاً كلّيّاً الاّ بتقريب، حتى يُمكِنَ اَن يُصبِحَ مُؤَشِّراً للازمنةِ والامكنةِ المختلفةِ بما فيها من الاحوالِ والاوضاع، ولايُسَبِّبَ العُسْرَ والحَرَج، ولايَخرُجَ عمّا يَهتَمُّ به الاسلامُ من الارفاقِ والمُرونَة، لكن بشرطِ اَن لا يَنقُضَ ذلك اصلَ المُؤَشِّرِ العامِّ الّذي يَخُطُّهُ الاسلام.

الثّالث ـ التَّحَرُّزُ من تبريرِ كثرةِ المال: والعلاجُ المذكورُ هو الانفاق (ليس مِن شيعتِنا مَن مَلَكَ عَشرةَ آلافِ درهم، الاّ مَن اَعطىٰ يَميناً وشمالاً

وقُدّامَ وخَلف)[1]. وفي ختامِ البحثِ عن المقدار، نُعيدُ التّذكيرَ بأنَّ الكثرةَ الماليَّة، لا تَبْلُغُ في نظرةِ الاسلامِ الى حدٍّ باهظ. فعلى علماءِ الدّينِ ورجالِ الحُكمِ الاسلاميّ، أن لا يَغفُلُوا ـ او لا يَتغافَلوا ـ عن المقاديرِ الماليَّةِ الّتي يُجيزُ الائمّةُ الطّاهرون «ع» امتلاكَها، وعمّا تُعَدُّ في لسانِهم كثرةً، حتى لا يُتَّهَمَ الاسلامُ ـ ولا سيَّما الفقهِ الجعفريّ ـ بتبريرِ التّكاثرِ والرّأسماليّةِ الغاشمة، لأنّ هذا الدّينَ واولياءَه بُرَآءُ من هذه الدّاهيةِ المُمَيِّعةِ للافرادِ وخلقيّاتهم، والسّاحقةِ للمجتمعاتِ وكيانِها، في كلّ عصورِ التّاريخ.

٨ ـ حديثٌ وايضاح: عن النّبيِّ «ص» انّه قال: «كلُّ مالٍ لم تُؤَدَّ زكاتُه فهو كنز، وان كان ظاهراً. وكلّ ما أُدِّيَت زكاتُه فليس بكنزٍ، وان كان مدفوناً في الارض»[2]. واليك الايضاح:

أ ـ أنَّ سندَ الحديثِ ضعيفٌ مرسل.

ب ـ أنَّ اطلاقَ آيةِ الكنزِ يُعارِضُه.

ج ـ أنَّه غيرُ متعاضدٍ باحاديثَ صريحة.

د ـ قد جاءَتْ احاديثُ متعدِّدةٌ عن النّبيِّ «ص» والائمّة «ع»، تُخالِفُه او تُضادُّه،[3] كقولِ النّبيِّ «ص»: «مَن تَرَكَ كنزاً مُثِّلَ لهُ يومَ القيامةِ شُجاعاً اَقْرَعَ له زَبيبَتانِ يَتْبَعُهُ ويقولُ: ويلكَ ما أنت؟ فيقولُ: أنا كنزُكَ الّذي تَرَكْتَ بعدَك ..»[4]. وكقولِ الامامِ عليٍّ «ع»: «مازادَ على اَربعةِ آلافٍ فهو كنزٌ، اَدّىٰ زكاتَه او لَم يُؤَدِّ»[5].

---

١ ـ مشكاة الانوار / ٢٧٤، من حديثِ الامامِ الصّادق «ع».

٢ ـ مجمع البيان ٥ / ٢٦. ورواه في «الوسائل» (٥ / ١٦) عن «امالي ابنِ الشّيخ»، مع اختلافٍ كثيرٍ في الالفاظ.

٣ ـ ولعلّ في حديثي «النّبّ» و«الحَذَر»، النّبويّين المنقولين في المتن، مَقْنَعاً وكفاية.

٤ و ٥ ـ مجمع البيان ٥ / ٢٦.

هـ ـ موقفُ ابي ذَرٍّ الغِفاريّ تِجاهَ اموالٍ أُدِّيَتْ زكاتُها، وقراءَتُه آيةَ الكنز، حيثُ تَدُلُّ على اَنَّ الواجبَ اداءُ المالِ في سبيلِ اللّهِ وايصالُه الى ايدي المحتاجين حتى لايبقىٰ اهلُ حاجةٍ ومسكنة، واَنَّ الكنزَ ممنوع، حتى منَ الاموالِ الّتي أُدِّيَتْ زكاتُها.[1]

و ـ ما رُوِيَ عن ابي ذَرٍّ الغِفاريّ من قولِه : «من تَرَكَ بيضاءَ او حمراءَ، كُوِيَ به يومَ القيامة»[2]. وابوذرٍّ هو الصّادقُ المصدَّقُ بقولِ النّبيّ «ص» فيه، وهو معروف.[3] وهو المُتَلَقّي لحقائقِ الاحكامِ القرآنيّةِ عن النّبيّ «ص» والامام عليّ بنِ ابي طالب «ع». ولقد اَيَّدَهُ الامامُ عليٌّ في كلِّ موقفٍ اتَّخَذَه تِجاهَ الاموال.

ز ـ يُمكِنُ الجمعُ بينَه وبينَ الاحاديثِ الأُخرى المُنَدِّدَةِ بمطلَقِ الكنز، سواءٌ اَكانَ ذلك في الاموالِ الزَّكَويَّةِ ام في غيرِها، بأَن نقول : ذَكَرَ الحديثُ المالَ الزَّكَويَّ الّذي لم تُؤَدَّ زكاتُه كمصداقٍ للكنز. والمقصودُ الاصليُّ بيانُ اَنَّ المالَ اللّازمَ للمعيشةِ والكسبِ والمصالحِ الفاضلةِ بحسبِ مُستَوى المالكِ المعيشيّ ـ غيرَ الزّائدِ وغيرَ التّكاثريّ ـ اذا أُدِّيَتْ زكاتُه فهو لا يُعَدُّ كنزاً وإن كانَ مدفوناً. ويُؤَيِّدُ هذا الجمع :

أ ـ اَنَّ النّبيَّ «ص» لم يَقُلْ : «وإن كانَ كثيراً».

ب ـ ما كان متداولاً في تلك الايّامِ بينَ النّاس، حيثُ كانوا يَمْتَلِكون ـ بحسبِ الاغلب ـ مقاديرَ محدودةً غيرَ باهظة، ولازمةً للمعيشةِ والكسبِ والكَفافِ بصورةٍ تُناسِبُ مستوى الفردِ الاجتماعيِّ والمعيشيّ، وكانوا يَستُرُونَها وربما يَدفِنونَها حفظاً لها وذُخْراً لهُم. فالحديثُ يقولُ : إنَّ المالَ الّذي يُعَدُّ ذريعةً للمعيشةِ والكسبِ والعملِ والصّنعةِ والامتهان، بصورةٍ

---

١ ـ راجع : ما نقلناه عن «تفسيرِ القمّيّ» ١ / ٥١ ـ ٥٢ وعن «الغدير» ٨ / ٢٩٥.

٢ ـ مجمع البيان ٥ / ٢٦.

٣ ـ الغدير ٨ / ٣١٢ ـ ٣١٤.

اسلاميّة، وقد أُدِّيَتْ زكاتُه طبعاً، لا يُعَدُّ كنزاً، سواء اَصُرِفَ ذلك المقدارُ في المكاسبِ والمِهَنِ والعملِ فعلاً، ام لم يُصْرَف. هذا، فلاصِلةَ للحديثِ بالاموالِ الهائلةِ الطّائلةِ والقَناطيرِ المُقَنْطَرَةِ و تبريرِ جمعِها واكتنازِها واخراجِها من ايدي الجماهير.

٩ـ الاقتصاد الاسلاميّ، توطئة وتمهيد: من الموضوعاتِ المهمّةِ الّتي لا ينبَغي التّساهلُ في تفهيمِها للنّاسِ وبَثِّها والدّعوةِ اليها، اَنَّ تطبيقَ الاقتصادِ القرآنيِّ وتنفيذَ قوانينِه ومؤشّراتِه العادلةِ في القِطاعات، يَحتاجُ الى تمهيدات:

١ ـ تهيئةُ الارضيَّةِ الفكريّةِ والثّقافيَّةِ والاخلاقيَّةِ والاجتماعيَّةِ لذلك.

٢ ـ تهيئةُ الارضيّةِ لاِقامةِ نظامٍ اقتصاديٍّ هادفٍ، لايُفَكِّرُ الاّ باقامةِ القسطِ القرآنيّ.

٣ ـ تصفيةُ رجالِ ايِّ حكم، وكذلك من يَنُوب في مجالسِ التّقنين، من المتكاثِرين او الّذين يَنحازُون اليهم.

٤ ـ توسيعُ اِطارِ الاجتهادِ الاسلاميِّ لِاَن يَقومَ في وجهِ التّكاثرِ والمتكاثرين، ويُهَيِّئَ نفسَه لاقامةِ القسطِ القرآنيّ.

٥ ـ شجبُ الطّاغوتِ الاقتصاديِّ وخَذْلُ المتكاثرين وعدمُ الاعتدادِبهم وباموالِهم وبارعابِهم للنّظام، حتى لايَظْفَروا بفرضِ سلطانِهم على الامورِ ومجاريها، وعلى المجتمعِ ومصائرِه، والشّعبِ ومصالحِه، لغايةِ المنعِ عن اقامةِ القسطِ القرآنيّ. وهناك مسائلُ لانَدَعُ تسليطَ الضّوءِ عليها:

الاولى ـ مِن المُمكنِ اَن نقولُ: لَمّا لم تَكُنِ الارضيّاتُ الفكريّةُ والثّقافيّةُ والشّروطُ الاجتماعيّةُ والاقتصاديّةُ والسّياسيّةُ مُمَهَّدَةً في صدرِ الاسلامِ الاوّل، لم يَجعَلِ النّبيُّ «ص» الزّكاةَ على اكثرَ من تسعةِ اشياء

وعفى عن غيرها، وأدرَجَ آيةَ الكنزِ في الزّكاة ـ إن صَحَّ حديثُه ـ غيرَ أنَّ الزّمانَ كلّما تقدَّمَ والارضياتِ كلّما تَمهَّدَتْ، أكّدُوا على موضوعِ الانفاق في ابعادِه التّكليفيَّةِ المختلفة، من المستحبَّةِ وغيرِها، وجابَهوا الكنزَ والاكتنازَ بصورةٍ مطلقة، ووسّعُوه على غيرِ النّقدين، وحدَّدُوا مقدارَ الملكيّة، وزادُوا على الموادِّ الزّكويَّة. راجع: الفصلَ الاربعين، من الباب الثّاني عشر ايضاً.

الثّانية ـ مِن الدّليلِ على رعايةِ الزّمانِ وتَهيُّؤِ الاذهانِ لبسطِ الاحكامِ الماليّةِ في الاسلام وإعدادِ النّاسِ لذلك، انّا نُشاهِدُ أنَّ اكثرَ الاحاديثِ الواردةِ بصددِ تفسيرِ آيةِ الكنز إنّما صدَر عنِ الامامَين، الباقر «ع» والصّادق «ع»، مما يَرجِعُ الى القرنِ الثّاني للهجرة، وان كانَ الامامُ عليُّ بن ابي طالب «ع» قال قبلَ ذلك: «مازاد على اربعةِ آلافٍ فهو كنز، أدّى زكاتَه او لم يُؤدِّ..». و عصرُه غيرُ عصرِ النّبيّ «ص» ـ كما هو واضح.

الثّالثة ـ كذلك نُشاهِدُ ايضاً أنَّ التّأكيداتِ الواردةَ بصددِ رعايةِ القصدِ في الأكلِ واللُّبس وسائرِ الاستمتاعاتِ من المال والمنع عن تجاوزِ ذلك الحدِّ،[1] قد يَتّصِلُ زمانُ اكثرِها بالقرنِ الثّاني وذلك لِأمرَين:

١ ـ تَوفُّرُ المالِ لَدى المسلمين في هذا القرن.

٢ ـ تَهيُّؤُ الاذهانِ لتلقّي الطُّقوسِ الماليّةِ عن الدّينِ الجديد، اكثرَ مِن ذي قبل.

١٠ ـ عصر الصّادقَين «ع» ظروفٌ مُواتية: من المُشاهَدِ أنَّ الامامَ ابا ـ عبدِاللّهِ جعفرَ بنَ محمّدٍ الصّادق «ع»، يَتوفّقُ في عصرِه (٨٠ هـ ق[2] ـ ١٤٨

---

١ ـ راجع: الفصلَ التّالي.

٢ ـ او سنة ٨٣.

هـ .ق)، لِأَن يُلقِيَ تعاليمَه المتعالية في الاقتصادِ الاسلاميّ، كهذا التّعليم: «ربحُ المؤمنِ على المؤمنِ رباً، الّا اَن يشترِيَ باكثرَ من مِئةِ درهم، فَاَرْبَح عليه قوتَ يومِك، او يَشترِيَه للتّجارةِ فَاَرْبَحوا عليهم وارْفِقوا بهم»[1]، وكقولِه: «صاحبُ الثّلاثينَ الفاً هالكٌ»[2].

ولقد صَدَرَ من الامامَين «ع» في هذا القرن، احاديثُ بصددِ بناءِ الاقتصادِ الاسلاميِّ وتفهيمِ واقعِ القسطِ القرآنيّ، وكانتِ الظُّروفُ مُؤاتيةً لنشرِ تلكمُ التّعاليم، لِما جَرىٰ في عرصةِ الخلافةِ الاسلاميّةِ من التّناحُراتِ الدّمَويّةِ الّتي اَدّتْ الى سقوطِ الاُمويّين وجلوسِ العباسيّين مكانَهم، غيرَ اَنَّ الظُّروفَ لم تَكُن مؤاتيةً لتنفيذِ تلكمُ التّعاليم، فاليك البيان:

١١ ـ عصر الصّادقين «ع» ظروفٌ غيرُ مُؤاتية: قلنا اِنَّ الارضّياتِ الفكريّةَ والثّقافيّة، في دائرةِ التّعليمِ الاسلاميّ، كانت في زمنِ الصادقَين «ع» مُمَهَّدَةً الى حدٍّ، لبيانِ احكامِ الاسلامِ الاقتصاديّةِ ومُؤشّراتِه في هذا الحقل، بيدَ اَنّه لم تَكُنِ الشّروطُ الاجتماعيّةُ والسيّاسيّةُ مساعدةً لتنفيذِ تلك الاحكام، ولمحارَبَةِ التّكاثرِ والاكتنازِ على المستوى الاجتماعيّ. وذلك لِاَنَّ تنفيذَ تلك الاحكامِ والقوانين اِنّما يُتاحُ في ظـــلِّ قدرةٍ سياسيّةٍ حاسمةٍ تَعْمِدُ الى اقامةِ القسط. وهذه القدرةُ لم تَكُنْ مُتاحةً لائمّتِنا المعصومين المَهديّين «ع» ـ كما يَعرِفُه تاريخُ الاسلامِ والشّرق ـ فلذلك لم يَتَيَسَّرْ لهُم تجسيدُ الاقتصادِ الاسلاميّ، ولم تَسْمَحِ القضايا التاريخيّةُ المتعلّقةُ بالخلافةِ لهم بفرصةٍ لِاَن يُؤَشّرُوا الاُطُرَ الماليّةَ على الصّعيدِ العمليّ، في جميعِ المُستَوياتِ والقِطاعات.

---

١ ـ الكافي ٥ / ١٥٢.

٢ ـ تحف العقول ٢٧٩.

١٢ ـ رأيُ شيخِنا الكلينيِّ في الاموال: من المناسبِ عندَ الكلامِ عن الكنزِ وادِّخارِ المالِ وشجبِهما، ان نُوردَ نظريَّةً حاسمةً في الاموال، ترفُضُ كلَّ ملكيَّة، فضلاً عن الإكثار من الامتلاك. إنَّ شيخَنا ثقةَ الاسلام، ابا جعفرٍ محمّدَ بنَ يعقوبِ الكلينيّ، صاحبَ «الكافي»، ينفي الملكيَّةَ الشّخصيَّةَ عن كلِّ شخصٍ بالنّسبةِ الى كلِّ شيء. وصاحبُ الكافي صاحبُ الكافي، في تعلُّقِه بالمذهب، وتضلُّعِه من معارفِ الائمَّةِ الهادين «ع»، ووقوفِه على مَغازيها وانصهارِه بمُؤدّاها، فلرأيِه ونظرِه شأنٌ من الشّأن.

والرّأيُ المشارُ اليه اوردَه في «الكافي»[١]. ولقدَ روى في موضعٍ آخرَ هذا الحديثَ عن الامامِ الصّادق «ع»: «مَياسيرُ شيعتِنا أُمَناؤنا على مَحاويجِهم، فاحْفَظُونا فيهم يَحْفَظْكُمُ الله»[٢]. والعلّامةُ المجلسيُّ نقل الحديث في «البحار»، وقال في شرحِه: «كونُهم أُمَناءَهم «ع»، إمّا مبنيٌّ على ما ذكره الكلينيُّ ـ رَحِمَهُ الله ـ في آخرِ كتاب الحُجّة، انَّ الاموال كلَّها للامام، وانّما رُخِّصَ لشيعتِهم التّصرُّفَ فيها، فتصرُّفُهم مشروطٌ برعايةِ فقراء الشّيعةِ وضعفائهم؛ او على انَّهم خلفاءُ الله ويَلزَمُهم اخذُ حقوقِ اللّهِ من الاغنياء وصرفُها في مصارفِها ..»[٣].

ورأيُ شيخِنا الكلينيِّ يُلائمُ صميمَ مذهبِ الائمَّة «ع»، الالهيّين ـ الانسانيّين، من وجوهٍ كثيرةٍ يَعرِفُها من يَأنسُ باحاديثِهم وتعاليمهم ويَستقي العلومَ والآدابَ منها، ويَعْتَدُّ بسيرتِهمُ العمليَّةِ المشرقةِ الموقظة، وهو على علمٍ بجوهريّاتِ هذا المذهبِ المثاليَّة، و مواقفِه الانسانيَّة، واتّجاهاتِه التّوحيديَّة، ومُثُلِه الماليَّةِ والاقتصاديَّة، ومبانيه الاَخويَّة، وتأكيداتِه الحاسمةِ على العدلِ وتجسيدِه الشّامل.

---

١ ـ راجع: اصولَ الكافي ١ / ٤٠٧ و ٥٣٨.

٢ ـ الكافي ٢ / ٢٦٥.

٣ ـ البحار ٢٧/٧٢. ولقد أشرنا في تضاعيفِ الفصول، الى واجبِ من يَنوبُ الامامَ المعصوم، في هذا المجال.

١٣ ـ الاجتهاد، واقعُــه وآفاقُــه: الاجتهاد، هو الفهمُ الاستدلاليُّ المجموعيُّ للدّين، مبانيه واحكامه، بصورةٍ تُجيبُ على مُتَطَلَّباتِ الحياةِ والانسان والعصر (الحوادثِ الواقعة)، من غير ايِّ تخلُّفٍ او محدوديَّةِ افق. والاجتهاد بهذا المعنى هو المنهجُ العلميُّ لاستنباط الاحكامِ الشَّرعيَّةِ من اَدِلَّتِها.

وإنّ فهمَ هذا الواقعِ امرٌ مصيريٌّ هامٌّ، يَنوطُ به كيانُ الأُمّةِ الاسلاميَّة ـ في قوامِها القرآنيّ ـ وحياتُها وعزُّها واستقلالُها ورُقيُّها. وقد اَشَرنا الى الموضوع سابقاً ايضاً. وذلك لما يُهِمُّنا ـ وَلْيُهِمَّ كُلَّ مسلمٍ نابهٍ ملتزم ـ من بَلْوَرَةِ هذا الموضوعِ وتذكيرِ الملتزمين من العلماء والفقهاء وطلّابِ العلوم الاسلاميَّةِ، ومُديري الحوزاتِ العلميّةِ ومُبَرمجيها به، وتوعيةِ النّاسِ له. ولعَمرِ الحقِّ، إنّ هذا امرٌ لايُتاحُ الحصولُ عليه، الاّ بالنّظرِ في الاسلامِ ومبانيه وتعاليمِه بصورةٍ مجموعيَّةٍ ومنظومة، ومطابقةٍ لاصولِ القرآنِ الاساسيّة، ومع الوقوف التّامِّ في ايِّ عصر، على المسائل والواقعيّاتِ الّتي يَعيشُها انسانُ ذلك العصر، يعني حوادثَه الواقعةَ جميعَها وبوصفِها حوادث، وبجوهرِها الزَّمَنيِّ ومُلا بَساتِها العصريّة.

وفي هذا الضّوء، تُصبحُ الامورُ التّاليةُ من عُمدةِ اركانِ الاجتهادِ الحَيِّ والفقاهةِ النّابهَةِ والرِّساليَّة، مِن الّتي لا تَقبَلُ البدل، ولارخصَةَ في اهمالِها وغضِّ البصرِ عنها:

١ ـ حفظُ القواعدِ الرّئيسيّةِ للاجتهاد (الادلّةِ الاربعةِ وما يَمُتُّ اليها من القواعدِ والاصول بصددِ استنباطِ الحكمِ منها)، والتّأكيدُ على استفراغِ الوُسعِ بصورةٍ كاملة.

٢ ـ تَبَنّي الصِّلةِ التّنظيميَّةِ بينَ اجزاءِ تعاليمِ الاسلامِ كلِّها، لا الاكتفاءُ بعدَّةٍ من الآياتِ القرآنيّةِ والاحاديثِ الفقهيّةِ (اصطلاحاً)، مُستَلَّةً من سائرِ الآياتِ والاحاديث، الّتي تُدرَكُ بها كلّيَّةُ الاسلامِ ومطلوبُها

المنشودُ في صنعِ الفردِ وبناءِ المجتمعِ البشريّ.

٣ ـ ايرادُ آياتٍ قرآنيّةٍ اُخرى في الفقه وزيادتُها على الآياتِ الحكميّة كآياتِ التكاثرِ والاتراف، وآياتِ العدالةِ الاقتصاديّة والقسط.

٤ ـ تكثيرُ الاستفادةِ من الاحاديثِ المغفولةِ في الفقه، من الّتي لها كبيرُ الاثرِ في تقوّي الصِّلاتِ الانسانيّةِ والاسلاميّةِ في الافراد والمجتمعات، بناءً وتطويراً، وهما من اهمِّ ما يَحتاجُ اليه المسلمون اليوم.

وهذه امورٌ يقومُ بها «استفراغُ الوُسعِ»، المصطلحِ عند الفقهاءِ انفسِهم. فإنّه اعمُّ ـ بحسبِ المناط ـ من اَن يَتجسّدَ في الحكمِ الموجودِ الّذي يَقَعُ محلّاً للاستنباط، او ما يكونُ موجوداً في الادلّةِ بالقوّة، والمجتمعُ والعصر يَحتاجان اليه اشدَّ الاحتياج، ويَطلُبان من الاسلامِ الاجابةَ عليه.

٥ ـ التوفُّرُ على وَعْيِ ما جاءَ في عملِ النّبيِّ والاوصياء «ع»، من سيرة حاسمةٍ وحكمةٍ اتّجاهيّة، في التّعاملِ مع النّاس، وتبنّي الموضوعيّة.

٦ ـ تحكيمُ الاصولِ الاصليّةِ (كاصلِ اقامةِ القسط) وجعلُها مقاييسَ حتميّةً في كلِّ حكمٍ او استنباط.

٧ ـ تحصيلُ العلمِ بعدّةٍ من موضوعاتِ الاحكام، لما حَصَلَ من الاستجدادِ والتّعقُّد، والاشتمالِ على ابعادٍ وصورٍ تُغايرُ وتُضادُّ الموضوعاتِ القديمة.

٨ ـ عدمُ الانصهارِ التّامِّ بمَا اشْتَهَرَ بين فقهائِنا الماضين، في ظروفِهمُ الغابرةِ، اذا كان من مستَنبَطاتِهمُ الصّرفةِ من غيرِ نصٍّ عليه، حيث لا يَعدُوأن يكونَ كالإجماعِ المُحَصَّل. وبذلك نَخرُجُ من حَقْلِ التّقليدِ الى الاجتهاد؛ فهناك قومٌ يَعُدُّون انفُسَهم فقهاءَ مجتهدين، وليسوا الّا مقلِّدين ـ كُلًّا او بعضاً ـ في واقعِ الامر؛ مع أنّ الهادين «ع» قد حَضُّونا على الاجتهادِ والتّفريع، لا الاتّباعِ والتّقليد، والدّينُ الالهيُّ إنّما يَبقى غَضّاً طريّاً مُجيباً على جميعِ أسئِلَةِ البشريّةِ في عصورِها المتطوِّرةِ بالاجتهادِ

الحيّ لا بالتّقليد. ولا بأسَ بوقوعِ الخلاف، فلقد وقعتِ المخالفةُ الاجتهاديّةُ بين فقهائنا العِظامِ طِوالَ القرونِ بكثيرٍ وكثير، وهذا ممّا لا يَمُسُّ كرامتَهم وعظمتَهم ابداً، بل هذا مقتضى الاجتهادِ ورفضِ التّقليد، وهو يَرُوقُهم، كما أنّهم ساروا عليه ـ قدّس اللّهُ تعالى اسرارَهم.

٩ ـ تبنّي التّطوُّرِ السّالمِ في حياةِ الانسان.

١٠ـ تبنّي الفهمِ المعاصرِ للموضوعات.

١١ـ تخليصُ الاستنباطِ من الأُطُرِ الرّاجعةِ الى الفرديّةِ غالباً و مآلاً، في الحقلِ الفقاهيّ، بالجُنوحِ الى الأُطُرِ المجتمعيّةِ وما اليها.

١٢ـ بسطُ الاجتهاد الى حاقّ المسائلِ الاقتصاديّةِ المتطوّرةِ والسّياسيّة، حتى يُحَصَّنَ ضدَّ ايّ نقصٍ او تخلُّفٍ او عدمِ اجابة.

١٣ـ مقاطعة المستكبرين الاقتصاديّين، ازاحةً للاستضعافِ وعلله.

١٤ـ حبُّ الانسانِ المحرومِ ولمسُ مايُعانيه من كَثَبٍ (وهو من سيرةِ النّبيّ والاوصياء «ع»، الّذين يَرى الفقيهُ نفسَه نائبَهم وخليفتَهم والرّاويَ لاحاديثِهم، والواعيَ لتعاليمِهم، و المستنبطَ لاحكامِهم).

١٥ـ وَعْيُ الحوادثِ الواقعةِ ومعرفتُها وسَبْرُ أغوارِها، بالشّكلِ الّذي ذكرناه. وهو قيمةُ الفقاهةِ والاجتهادِ الاصليّة.

ولاهميّةِ هذا الوَعْيِ الكبيرة، نُشيرُ الى عدّةٍ من أبعادِها، فنقول: إنّ الحوادثَ الواقعةَ يَجِبُ على الفقيهِ المستنبط:

أ ـ وَعْيُها بوصفِها حوادث (يعني اموراً مُسْتَجِدَّةً تَتْبَعُ المعاصَرَةَ في طبائعِها وآثارِها).

ب ـ وعيُها بصورةٍ عميقةٍ وشاملة، لاسطحيّةٍ ومحدودة.

ج ـ وعيُها في حالِ صِلَتِها بكلّ ما جاء في الاسلامِ من التّعاليم (القرآنيّةِ والحديثيّة، القوليّةِ والعمليّة).

د ـ وعيُها في حالِ صلتِها بالحياةِ الاسلاميّة .

هـ ـ وعيُها في حالِ صلتِها بالانسانِ الحديثِ وحياتِه .

و ـ وعيُها بمالها من الصِّلاتِ بالبيئاتِ والظُّروفِ الخاصّة .

ز ـ وعيُها بمالها من الاثرِ في تقدُّمِ الانسانِ المسلمِ ورُقِيِّه .

ح ـ وعيُها بمالها من الاثرِ في تقدُّمِ البلادِ الاسلاميّةِ ورُقِيِّها .

ط ـ وعيُها بمالها من الاثرِ في تحسينِ حياةِ الجماهيرِ المستضعفةِ والمحرومةِ وتطويرِها .

ي ـ وعيُها بمالها من الاثرِ في تَغلغُلِ الاسلامِ في سائرِ البلادِ والاقوام، في مشارقِ الارضِ ومغاربِها؛ الى بقيّةِ ما هناك من صُوَرِ الوَعْيِ اللّازمِ والملتزم . وخذ اليك امثلةً مختلفةً لهذا الموضوع :

١ ـ سورةُ التّكاثر، إنّه لايُمكنُ أن يُطمَئنَّ الى قولِ من يَستَنبِطُ موضوعَ الملكيّة، من غيرِ أن يَفحَصَ عن واقعِ التّكاثرِ وشَجبِ القرآنِ الكريمِ له .

٢ ـ آياتُ الإتراف، كذلك لا يُطمَئنُّ الى الاجتهادِ في حقولٍ تَرتَبِطُ بحياةِ الانسانِ وجوازِ ما فيها وعدمِ جوازِه، من غير أن نُمعِنَ النَّظرَ في آياتِ الإترافِ وغايةِ القرآنِ الكريمِ من ذكرِها المكرَّرِ وشَجبِ الحياةِ التَّرَفِيَّة .

٣ ـ احاديثُ تَذُمُّ كثرةَ المال، لا يُمكِنُ أن نَدَعَها مغفولةً في كتبِ الاخلاق ـ على ما يَرُوقُ المتكاثرين ـ ثمّ نَستَنبِطَ مسائلَ الملكيّةِ في الاسلامِ ونُؤَكِّدَ على قَداستِها، من غيرِ بيانِ حدٍّ لها .

٤ ـ حديثُ التَّبِّ، النَّبويُّ المذكورُ في الفصل : «تبّاً للذَّهب ..»، هذا الحديثُ وامثالُه ليس بالّذي نَغُضُّ الطَّرفَ عنه، حينما نَقصُدُ أن نَستَخلِصَ نظرَ الاسلامِ الى المالِ ونَستَنبِطَ تأشيراتِه الاقتصاديّةَ في حدودِ الاموالِ كمّاً وكيفاً .

٥ ـ المسائلُ الاقتصاديّةُ المُستجِدَّة، انّها ليست كوقائعَ سابقةٍ كانت قد حَصَلَت في هذا الحَقْل؛ فالواجبُ في استنباطِ القضايا الماليَّةِ في الاسلام، جوازاً وعدمَ جواز ـ في هذا العصر ـ وَعْيُ تلك المسائلِ المُستجِدَّةِ المُستحدَثة، وعياً موضوعيّاً جادّاً، حتى يكونَ الاستنباطُ تَفَقُّهاً واقعيّاً واجتهاداً لا غيرَه.

اجَل، إنَّ الاجتهادَ والتَّفَقُّهَ ليس هو النَّظرُ الاستنباطيُّ في عدَّةٍ من الآياتِ والاحاديثِ منفصلةً عن سائرِ الاحاديثِ والآيات، واجراءُ القواعدِ اللّفظيّةِ والعقليَّةِ فيها من غيرِ اَن تُلاحَظَ صِلتُها التَّنظيميَّةُ ببقيّةِ الآياتِ القرآنيّةِ والتّعاليمِ الحديثيّة، المُوَجِّهةِ البنّاءة؛ ومن غيرِ اَن تُلاحَظَ موقعيّةُ اَيِّ حكمٍ من حيث اَصالتِه او فرعيَّتِه؛ ومن غيرِ اَن تُراعىٰ كليّةُ التّعاليمِ الاسلاميّةِ في تشابُكِها وتلاحُمِها، وتُقاسَ وتُعْتَبَرَ في حُقولٍ متداخلةٍ بما لَها من صِلات؛ ومن غيرَ اَن يُنظَرَ الى مثاليَّةِ الاحكامِ الاسلاميَّةِ وتساميها في غاياتِها العامَّةِ الّتي تَرمي الى بناءِ المجتمعِ البشريِّ الصّالحِ على الارض؛ ومن غيرِ اَن يُبْخَعَ بواقعيّاتِ الحياةِ الانسانيّةِ ومَشاقِّها ومَكابِدِها وحاجيّاتِها بالنّسبةِ الى كلِّ فرد، بخوعَ ادراكٍ وبصيرةٍ ووَعْيٍ، بخوعَ محبَّةٍ ورِفقٍ وحَنان؛ ومن غيرِ اَن يُعطَى «الحوادثُ الواقعةُ» حقَّها ـ ولا سيَّما في مفهومِها الاقتصاديّ ـ ومن غيرِ اَن يُوعىٰ تَطوُّرُ العُصورِ ومُتَطَلَّباتُها ..

إنَّ الاجتهادَ امرٌ حيٌّ بحياةِ الزّمان، وحركةٌ حيَّةٌ بحياةِ البشريّة، وسَيَلانٌ في حقلِ التَّعاليمِ الدّينيّةِ والاَدِلَّةِ الاجتهاديّة، في مستَوياتِ الحياةِ المُتَطَوِّرَة، للوصولِ الى احكامِ «الحوادثِ الواقعةِ» بوصفِها حوادث. والغرضُ منه بسطُ الاسلامِ وتعزيزُ المسلمين ونشرُ رسالاتِ الدّينِ الاَبديِّ الحنيف، فيَجِبُ اَن تُستَشَمَّ منه روائحُ الحياةِ والتّطوُّرِ والتّقدُّم.

وهذا الاجتهادُ الحيُّ الجامعُ المستوعبُ النّاظرُ الى جميعِ جوانبِ

الاسلام، والمراعي لكلِّ موضوعيّاتِ الحياةِ الانسانيّةِ والرّكائزِ الاجتماعيّةِ والحياتيّةِ في الشُّعوب، الواعي للعصريّة، الرّامي الى الاجابةِ على «الحوادثِ الواقعة»، هو من مصاديقِ «التفقّه في الدّين»، العالية.

وهذا ادراكٌ موضوعيٌّ مستوعبٌ ناضجٌ للدّين (مع استعمالِ العقلِ العمليِّ والتّجاربِ الاجتماعيّةِ والحياتيّةِ والتّاريخيّة ـ على ما اَشَرْنا اليه)، ومعرفةٌ بكلِّ حكمٍ في حالةِ الصِّلَةِ بسائرِ اقسامِ الدّين. فالاجتهادُ بمعناه هو استفراغُ الوُسْعِ لاستنباطِ اَيِّ حكمٍ من احكامِ الدّينِ مرتبطاً بجميعِ ما هنالك من احكامٍ واَنظِمَةٍ وطُقوسٍ واصولٍ عامّة، ماديّةٍ ومعنويّة، فرديّةٍ واجتماعيّة، تجسيديّةٍ وعقيديّة، عقليّةٍ وعُرفيّة، حاليّةٍ وماضويّة .. الى سائرِ ما هنالك من الجوانبِ الّتي تَلزَمُ رعايتُها كالسّياسةِ والاقتصادِ والدِّفاع، ومع الاستمدادِ من الاَخِصّائيّة، اذا اَدّى الاجتهادُ اليها، او كانَ الاجتهادُ فيها، فلاحظ.[1]

فالتّأكيدُ ـ مثلاً ـ على احكامِ الملكيّةِ الشّخصيّةِ في الاسلامِ والذَّبُّ عنها والتّحمُّسُ لها ليس اجتهاداً بمعناه، اذا كان بصورةٍ منعزلةٍ عن جميعِ ما جاءَ في سائرِ الاقسامِ من الاحكامِ والتّشريعاتِ والمُثُلِ السّاميةِ لنشرِ العدل، واقامةِ القسط، و «تعريفِ المال»، ورفضِ الملكيّاتِ الباهظةِ التّكاثريّةِ والمعيشةِ التّرفيّةِ والسّرَفيّة، وتركيزِ اُسُسِ المؤاساةِ والمساواةِ، والعملِ على تجسيدِ الاُخُوّةِ بينِ المؤمنين ـ الّتي نصَّ عليها القرآنُ الكريم ـ وعن التّعاليمِ الكثيرةِ الحاسمةِ الّتي تدعُو الى مكافَحَةِ الفقرِ وشجبِ المسكنةِ والعَوَز. وكذلك ليس النّموذجُ المذكورُ من مصاديقِ الاجتهاد، اذا لا بَسَتْهُ ملابَساتٌ اُخرى لا تُلائم روحَ الاسلامِ وتعاليمَه، كغَضِّ البصرِ عن

---

١ ـ ولقد مرّتِ الاشارة الى اَبعادٍ من هذا الموضوع الهامّ، في «التّصدير»، في هذه الفقرات: ١٣ و ١٦ و ٢٠ و ٢١. فالمرجوُّ من القارئ الكريم، ان يُلاحظَ ما جاء هنا، مع ما سلف هناك، حتى يكتَمِلَ البحثُ نسبيّاً، خصوصاً ما اَلْمَحْنا اليه في الفقرة ١٣، من لزومِ وَعْيِ الجهتين في كلِّ حكم: «المركز» و«التّرابُط».

آثارِ المالِ الكثير، مع ما وَرَدَ في القرآنِ والحديثِ بصددِ التَّنديدِ به وبسلبيّاتِهِ المُدَمِّرةِ للمجتمعِ والدّين ـ كما اَشَرنا اليه ـ وكالتّغافلِ عن آلامِ المحرومين وما يَتَكَبَّدُونه من المِحَنِ ويُعانُونَه من المَصاعبِ والمصائب، وغمضِ العينِ عن عِلّيَّةِ الاغنياءِ لتلك المصائب والفجائع، وكالإعراضِ عمّا جاءَ في الاسلامِ بصددِ تعزيزِ المؤمنين بسدِّ اَعوازِهم وصيانةِ دينِهم بعدمِ إفْقارِهم، وتكبيرِ سُمعةِ المجتمعِ الاسلاميِّ بنشرِ اَلْويَةِ العدلِ على آفاقِه، وتَحبيبِ قوانينِ دينِ الله وتحبيذِها للنّاسِ الاباعد، ولا سيّما اكثرِ اهلِ الارض، من المحرومين المُضطَهَدين والمستضعَفين .

فَلْيُفْهَمِ الاسلامُ فهماً جامعاً حيّاً، وَلْيُوعَ وعياً صادقاً حاسماً، كَاَحدَثِ ما يكونُ الوَعيُ النّابه، وَلْيُسْتَنْبَطْ استنباطاً غيرَ مُحايدٍ ولا مُتَحَيِّز، حتى يَظفَرَ علماؤُه بمعالَجَةِ «الحوادثِ الواقعة»، ولا سيّما في الحقلِ الاقتصاديِّ والعدلِ الاجتماعيّ، كما حَفَزَنا عليها وعلى فهمِها ومعالَجَتِها اَئمَّتُنا الهادون المهديّون «ع». اجَل، فَلْيُفْهَمِ الاسلامُ ذلك الفهم، لافهماً جامداً محدودَ الاُفق، مُنحسِرَ المَدى، ممّا لا يُواكِبُ الحياةَ الانسانيّة، خصوصاً في الاَعصُرِ المُتَطَوِّرَة، ولا يَتَجاوَبُ مع رسالاتِ دينِ اللّهِ الحنيف، ولا يُعالِجُ «الحوادثَ المعاصرة»، ولا يَمُسُّ الحياةَ في وجوهِها، ولا يَظفَرُ بقطعِ ايدي المتغلِّبين على ثرواتِ النّاسِ واموالِهم بصورةٍ صالحة .[1]

ففي هذا الضّوء، إنَّ المُشكلةَ العُظمَى الّتى يُواجِهُها المجتمعُ الاسلاميّ ـ ولاسيّما المحرومين والمضطهدين، وهُمُ الاكثرون ـ إنّما تَنشَأُ مِن كيفيّةِ فهمِ الدّينِ واحكامِه وطُقوسِه، إذِ الدّينُ لو فُهِمَ كما هو حقُّه ـ فهماً مجموعيّاً مستوعباً ـ لايَدَعُ مشكلةً الاّ حَلَّها . والكلامُ كلُّه في كيفيّةِ هذا الفهم . فانظُر الى الكلامِ الّذي نقلناه عن المولى النَّراقيِّ في الفصلِ

١ ـ وممّا هو واضح، انّنا اذا لم نَظفَر بقطعِ ايدي المتغلِّبين على ثرواتِ النّاس، ضمنَ البلادِ الاسلاميّة، لانَظفَرُ بقطعِ ايدي المتغلِّبين عليها خارجَ البلاد؛ وذلك للصِّلةِ الأكيدةِ بين هؤلاء المتغلِّبين على المستوى العالميّ . فَلْنَكُن على انتباهٍ من هذا الامر .

التّاسع ـ في النّظرةِ اليه ـ حيث إنّه لم ينظُر في مسألةِ الكنزِ منفصلةً عن بقيّةِ الدّينِ وتعاليمِه، لذلك نَجِدُه يَعُدُّ الكنزَ موضوعاً مستقلّاً غيرَ الزّكاة، ويَرَى الموقفَ الحُكميَّ الحاسمَ امامَ الكنزِ والاكتنازِ مطابقاً للحكمةِ السّائدةِ على نظامِ الشّرعِ والتّشريعِ بالضّرورة . وقدِ اعْتَبَرَ الحكمةَ الالهيّةَ احسنَ اعتبار، حينَما شَرَحَ دورَ الذّهَبِ والفضّةِ والدّينارِ والدّرهمِ في المجالاتِ الاقتصاديّةِ والصِّلاتِ الماليّةِ بين النّاس . وبهذا الشّرحِ الواعي أبانَ أنَّ الفقهَ الاسلاميَّ يُطارِدُ التّكاثرَ والاكتناز، اذِ المالُ في سياسةِ الاسلامِ الاقتصاديّةِ ذريعةٌ لمعايش النّاس، و مِصَحَّةٌ للخلقِ وشؤونهم، ولاغير .

فالّذين يَرَون أنَّ الفقهَ والاجتهاد ـ بما فيهما من غنًى وحَيَويَّةٍ وتطوُّر ـ قادران على إرساءِ قواعدِ القسط، وتركيزِ أُسُسِ العدالةِ الاجتماعيّة، وشجبِ التّكاثرِ الماليِّ والإترافِ المعيشيِّ والضّلالاتِ الاقتصاديّةِ في الامتلاكِ والاستهلاك، يَجِبُ عليهم أن يَعْمَلوا لتجسيدِ هذه القِيَمِ والاحكامِ بانطلاقٍ وصُمود .

وفي العلماءِ مَن يَرَى أنَّ الاجتهادَ والفقاهةَ يَجِبُ أن يَخضَعا لموازينِ الاَخِصّائيّة، وأن يَقُومَ بكلِّ قسمٍ منه فقيهٌ اَخِصّائيٌّ في ذلك القسم . وفيهم من يَرىٰ أنَّ هناك ابواباً ومسائلَ وقضايا حياتيّةً قد بقيت خارجةً عن الحَقلِ الفقاهيِّ الموجود، يَجِبُ أن يَعمَلَ الفقهاء على تناولِها بالاجتهادِ والتّمحيص، وعرضِ نظراتِ الاسلامِ الخالصةِ الصّحيحةِ فيها على النّاس، ولا سيَّما المجتمعاتِ الاسلاميَّةِ الّتي يَجِبُ عليها التّسَرُّعُ الى التّقدُّمِ والرُّقيِّ في عرصاتِ الحياةِ الانسانيَّةِ المعاصِرة . وكلُّ ذلك آراءٌ سديدةٌ، يَنبَغي أن يُتَوَفَّرَ على تطبيقِها في الحوزاتِ العلميَّةِ الاسلاميّة .

١٤ ـ الفقهُ التّقليديُّ وطاقته : ففي ضوءِ ما بيّنّاه، ليس التّأكيدُ على

توسيعِ دائرةِ الاجتهادِ وضرورةِ وعيِ الحوادثِ الواقعةِ كما يَليقُ بها، خروجاً عن حوزةِ الفقهِ التّقليديّ؛ فإنَّ نظامَ الاجتهاد (الّذي اَرْسَى السَّلَفُ الصّالحُ دعائمَه تبعاً للائمّةِ الهادين «ع» وتعاليمِهم»، يُطيقُ اَن يُجيبَ على جميعِ اَسئلةِ البشريّة، حتى في صورتِه التّقليديّةِ، ومع المحافظةِ على جميعِ عناصرِها، لكن بشرطِ اَن لا يَسُودَه الجمودُ الفكريُّ او التخلُّفُ او قلّةُ الاطّلاعِ او الانحياز.

خُذْ اليك مثالاً من مسألةِ «الاحتكار»، فهناك في الفقهاءِ الكِبار من اَفْتىٰ بحصرِ الاحتكارِ في الاشياءِ السِّتّة، ولم يَرَوجهاً للتّجاوزِ عنها بوصفِها منصوصةً. وفيهم من زادَ عليها كالشّيخِ الطّوسيّ، حيث زادَ الملحَ، مع اَنّه لم يَرِدْ ذكرُه في الاخبار؛ وكجمعٍ آخرَ منهم حيث زادُوا اشياءَ اُخر.

ومنهم من عَدَلَ عن الحصرِ كشيخِنا صاحبِ «الجواهر»، لكنّه مالَ الى ملاكٍ آخر كالظُّلم. ولافرقَ في النّتيجةِ من حيثُ التّجسيد، وهو المطلوب،اذ التّعميمُ يُفيدُ قوامَ المجتمع وشجبَ الظُّلمِ عن النّاسِ بايِّ ملاكٍ كان. وفي المتأخّرين من الفقهاءِ من يُصَرِّحُ بأَنَّ حرمةَ الاحتكارِ ليست حكماً تعبُّدياً بلاملاك، او بملاكٍ غيبيٍّ لايَعرِفُه ابناءُ نوعِ الانسان، بل هو حكمٌ له ملاك، وملاكُه حاجةُ النّاسِ الى الشّيءِ و ورودُ الضّيقِ عليهم من فقدِه. فهذا الاجتهادُ القَويَ الموافقُ للاصول، يُعَمِّمُ الاحتكارَ الى الدّواء، والى الاَلبِسَةِ الصّيفيَّةِ والشّتَويَّةِ وموادِّها الاوّليّة، والى مثلِ الوَقودِ والمياهِ والاراضي..[1]

وهذا كلُّهُ اتّباعٌ لسيرةِ السّابقين واجتهادٌ اصوليٌّ، وفقاهةٌ تقليديّةٌ لامَغمَزَ فيها قد سارَ عليها هؤلاءِ الاعلام، حيث وَصَلُوا اجتهاداً الى التّعميم، وهو الّذي لابُدَّ منه في صُنعِ اقتصادٍ سالمٍ وسوقٍ اسلاميّة. وهذا

---

١ ـ راجع: الفصل ١٥، من الباب ١٢، النّظرة اليه.

هو الّذي ندعُو اليه، يعني تبنّيَ التّحرُّكِ البنّاءِ و المُحيي في حقلِ الاجتهادِ والفقاهةِ التّقليديّة . وذلك لأنّ مسائلَ الانسانِ المعاصرِ قدِ اسْتجَدّتْ وزادَت، فليس الامرُ على حالةٍ مضى عليها الانسانُ الغابر؛ وأنّ الاجتهادَ يُطيقُ الاجابةَ على المسائلِ اكثرَ ممّا اجاب، اذا عُمِدَ فيه الى النُّصوصِ فالملاكات . ونحن نُرحّبُ بهذا الاجتهادِ الواعي الحيِّ اللّامسِ لواقعِ الحياةِ الانسانيّة وحاجيّاتِها، الّذي يُعمِّمُ حكمَ الاحتكار ـ مثلاً ـ على كلِّ مايَحتاجُ اليه النّاسُ في حياتِهم حتى الألبسَةِ الشّتويّةِ والدّواءِ والوَقود .

وهذا هو الّذي يُجسّدُ جوهرَ «الاستنباطِ» وواقعَه . وهو من «التّفريعِ» على «الاصولِ» و«الملاكات»، ممّا ألْقاه علينا ائمّتُنا المعلّمون الهادون «ع» . فلذلك فإنّ شيخَ الطّائفةِ الطّوسيّ ـ وهو عمادُ الفقهِ والاجتهاد ـ حيث يُشاهدُ أنّ الملحَ مما يَحتاجُ اليه النّاسُ في زمانِه وبيئته، وأنّ احتكارَه يُضرُّبهم وبحياتِهم، يَتبادَرُ الى اضافتِه الى الاشياءِ السِّتّة، مع أنّه لم يَرِدْ ذكرُه في الاخبار ـ كما مرّ ـ وهل هذا امرٌ غيرُ الاجتهاد؟ فالّذين يَدعُون الى تبنّي الفقهِ التّقليديِّ لِمَ لايَجْنَحُون الى امثالِ هذه الفَقاهةِ الحُرّةِ القويّة؟[1] ولِمَ يَقِفُون عندَ النُّصوص، مع وجودِ الملاكاتِ الّتي جاءَت في النّصِ وتَقبَلُ التّعميمَ وتُفيدُ فائدةً هامّةً لصُنعِ المجتمعِ واحياءِ العدلِ وانقاذِ الجماهير؟ بل الملاك إنّما ذُكِرَ لعمليّةِ التّعميم .

وممّا هو لا حب، أنّ علمَ الفقهِ الموجودِ بما فيه من الكُتُبِ والابوابِ قد تكامَلَ وتَطوّرَ خلالَ قرون، مع أنّ اصولَ الاحكامِ والمسائل قد كانَت موجودةً في الكتابِ والسُّنّة، غيرَ أنّ الاجتهادَ قد بَسَطَها حَسَبَ الظُّروفِ والحاجاتِ والبيئات، وحَسَبَ ما تَطوّرَت حياةُ الانسانِ هنا وهناك . وكم وكم من مسائلَ كانت مغفولةً او محدودةً لدي الماضين فكَشَفَها ووَسّعَ نطاقَها

---

١ ـ في حين كونها تقليديّة .

الآتُون بعدَهم، وكم وكم من مسائل بَقِيَت على حالِها مغفولةً او محدودة .

قال الشّهيدُ الثّاني في آخرِ كتابِ «العَطيّة» من شرح اللُّمعة، عندَ الكلام عن مسائلِ التّحبيسِ والسُّكْنى وبعضِ صُوَرها: «.. وَاعْلَم اَنَّ جملةَ اقسامِ المسألة (اي التّحبيس) كالسُّكنى، إمّا ان يكون على قربةٍ كالمسجد، او على آدميٍّ؛ ثم إمّا اَن يُطلِقَ او يَقرُنَه بمدَّةٍ او يُصَرِّحَ بالدَّوام ..»، ثم يَشرَحُ صوراً من المسألة فيقول : «وكلامُهم (اي الفقهاء) في تحقيقِ احكامِ هذه الصُّوَر قاصرٌ جدّاً فينبغي تأمُّلُه».

وممّا هو واضح ايضاً، اَنَّ كُتبَ الفقهِ وابوابَها ليست توقيفيَّة،[1] فلقد زادَت وتَطوَّرَت عَبْرَ العصور ـ بفضلِ الاجتهاد ـ في تآليفِ الفقهاء، وتَحوَّلَ علمُ الفقهِ من كُتُبِه الصَّغيرة كـ«المُهَذَّب» لابنِ البَرّاجِ الطَّرابلسيِّ[2] (وهو في جزأين)، الى المتوسّطةِ كـ«المسالك» للشّهيدِ الثّاني[3] (وهو في سبعةِ اجزاءٍ ضِخام)، الى الكبيرة كـ«الجواهر» للشّيخ محمّد حسن النّجفيِّ الاصفهانيّ[4] (وهو في ثلاثةٍ واربعين جزءاً) .

ونشاهدُ العالمَ الفقيه، المولى محسن الفيض الكاشانيّ، يُعِدُّ التّصدّيَ لـ«تدبيرِ السّياساتِ المدنيّة»، من تكاليفِ العالمِ الدّينيّ .[5]

وهذا يقتضي اَن يكونَ علمُ الفقهِ مجيباً على جميعِ الاَ سئلةِ الّتي تَمُتُّ الى حياةِ الانسانِ الفرديّةِ والاجتماعيّة، ولا سيّما الاقتصاديّةِ منها، لاشتباكِها مع قضايا الادارةِ والسّياسةِ في غالبِ الاحوال .

ومن الواضح لدي المتضلّعين في الفقاهة، اَنّه لا اشكالَ في المقام اذا ادّي الامرُ الى تأسيسِ قواعدَ فقهيّةٍ جديدة؛ وذلك لاَنَّ الّذي نفاه بعضُ

---

١ ـ كما اَنّ القواعد الفقهيّة ايضاً كذلك، كما سنُشير اليه .

٢ ـ م : ٤٨١ هـ . ق.

٣ ـ م : ٩٦٦ هـ . ق.

٤ ـ م : ١٢٦٦ هـ . ق.

٥ ـ مفاتيح الشّرائع ١، المقدّمة / ١٨.

الاكابر،[1] هو ما يُؤدّي به الامرُ الى تأسيسِ قاعدةٍ او قواعدَ تُضادُّ القواعدَ الفقهيّةَ المسلّمةَ الموجودة، واما ما يُكمِّلُها او يَبسُطُ حُقولَها، فايُّ دليلٍ يَمنعُه؟ بل هناك اَدِلَّةٌ وحوافزُ تَحُضُّ عليه، وله في تاريخِ مسائلِ الفقهِ نظائر، كمسألةِ وجوبِ «نَزْحِ البِئر» عندَ القدماء، وما اَفتىٰ به صاحبُ «الشّرائع» استناداً الى صحيحةِ اسماعيلَ بنِ بَزيعِ البزَنطيّ من الاستحباب.

نعم، هناك كتبٌ اُخرى يَجبُ اَن تُزادَ على الكتبِ الموجودةِ في الفقهِ الاسلاميِّ (تأسيساً او تأييداً) حتى تَخرُجَ طاقاتُه لصنعِ المجتمعِ الانسانيِّ الكبيرِ في العالمِ المعاصرِ وفي الطّالعين الى الفعليّة، وتُلمَسَ كفايتُه الجبّارَةُ لذلك الصُّنع. واليك عناوينَ بعضٍ من تلكمُ الكتب:

١ ـ كتابُ التّكاثر.

٢ ـ كتابُ الإتراف.

٣ ـ كتابُ العدالةِ والقسط.

٤ ـ كتابُ الزّكاةِ الباطنةِ والحقِّ المعلوم.

٥ ـ كتابُ الاموالِ والنّقودِ وماهيّتِها الاقتصاديّةِ واحكامِها في الاقتصادِ الحديث.[2]

٦ ـ كتابُ الانتاجِ الحديث.

٧ ـ كتابُ الاستيرادِ الحديث.

٨ ـ كتابُ العملِ في المصانعِ الحديثةِ وبالآلاتِ الحديثة.

٩ ـ كتابُ الادارةِ الصّناعيّةِ في شُعَبِها وصُورِها.

١٠ ـ كتابُ الادارةِ السّياسيّةِ في شُعبِها وصُورِها.

---

١ ـ المكاسب.

٢ ـ ترجع عدّةٌ من مسائلِ هذا الكتابِ الى «تعريفِ المال»، وتعيين اَنّه ما هو. ولقد عرّف الاسلام المال بانّه «القوام» و«المِصَحّة» ـ كما اشرنا اليه في الفصل ٢٥، في النّظرة اليه ـ وهذا الموضوعُ امرٌ هامٌّ مصيريٌّ في الاقتصاد، قد غُفِلَ عنه في الفقه بتاتاً.

١١ ـ كتابُ الادارة الثّقافيّة في شُعبها وصُورها .

١٢ ـ كتابُ الفنّ والإخراج وما يَتعلّقُ بهما من مسائل هامّة .

١٣ ـ كتابُ التّربيةِ والتّعليمِ الخاصّةِ والعامّة .

١٤ ـ كتابُ البلديّةِ وانظمتها وضرائبها وسائرِ احكامِها .

١٥ ـ كتابُ إعدادِ المُستطاعِ من الآلاتِ الدّفاعيّةِ الحديثةِ بانواعِها ولزومِها للمسلمين واهميّةِ تخصيصِ نفقاتٍ مُكفيةٍ به، لِئلّا تُراقَ دماءُ المسلمين هنا و هناك علي الارض ..

١٦ ـ كتابُ الاسواقِ والرّقابةِ الحاسمةِ عليها في جميعِ شؤونِها .

١٧ ـ كتابُ العلومِ الحديثةِ والكشوفِ والاختراعاتِ، وواجبِ المسلمين في الحصولِ عليها و تخصيصِ النّفقاتِ بها .

١٨ ـ كتابُ الطّبِّ الحديثِ ووجوبِ مزاولتِه على المسلمين لكي لا يَحتاجُوا الى غيرِهم و لا يَتأخّرُوا عنهم .

١٩ ـ كتابُ الحكوماتِ الاسلاميّةِ و وجوبِ الرّقابةِ عليها على كلِّ المسلمين .

٢٠ ـ كتابُ المسائل المستحدثةِ الأُخرى .

فليَدخُل هذه الابوابُ وامثالُها في الفقهِ الاسلامى ـ تأسيساً او تأكيداً، كما اشرنا اليه ـ حتى يَعلَمَ المسلمون انّها من تكاليفِهمُ الاسلاميّةِ لتقدّمِ المسلمين و عدمِ حاجتِهم الى الاجانبِ المتسلّطين والمستعمِرين، المُبيدين لقِيَمِهم، النّاهبين لمعنويّاتِهم، المدمِّرين لكيانِهم، الهاتكين لحُرُماتِهم المقدّسة، المُضلّلين لشبابِهم، السّارقين لثرواتِهم،.. الاعداءِ الألِدّاءِ لاسلامِهم وقرآنِهم وقبلتِهم ..

ولقد بحث عدّةٌ من الفقهاءِ المتأخّرين حولَ عددٍ من تلك المسائلِ بصورةٍ مختصرة . ولكن اللّازمَ هو البحثُ الفقهيُّ الضّافي حولَ كلِّ مسألةٍ مُستحدَثةٍ ظَهرت في حياةِ الانسانِ المعاصر في انحاءِ العالم .

وامّا ضرورةُ البحثِ الجامعِ القويِّ المستوعبِ حولَ اصلِ «الاقتصادِ الحديثِ» ومختلفِ مسائلِه الاختصّائيّةِ وغيرِها فحَدِّثْ عنها ولاحرج. ومن آمالِنا الكبيرةِ في تدوينِ فصولِ هذين البابين وبُحوثِهما أن تَنْجَحَ هي وامثالُها في شَقِّ الطّريقِ الى تجسيدِ هذا البحثِ الضّروريِّ في فقهِنا التّقليديِّ القويم. ومن اللّهِ التّوفيق.

وإنَّ الكتبَ المذكورةَ وامثالَها، إنّما يَتّضِحُ لزومُ زيادتِها في الفقهِ وايرادِها فيه، اكثرَ فاكثر، اذا عَمَدْنا الى صُنعِ المجتمعِ وادارةِ الجماهيرِ في عصرٍ كهذا العصر. وإنَّ القرآنَ الكريم لم يَعْمِدْ، هنا وهناك، الى شجبِ التّكاثرِ والاترافِ والتّنديدِ بالمُترَفين ومعيشتِهم، والمستكبرين من اولي النّعمةِ والطُّول ـ ممّن لهم دورٌ كبيرٌ في حياةِ النّاسِ واستعبادِهم ـ لمحضِ سردِ القِصَصِ عمّن صاروا حديثَ الامسِ الدّابر، لا، فإنَّ هذا ليس من خُطّةِ القرآن، وإنَّ سردَ القِصَصِ ليس من دأبِ الكتابِ الالهيِّ اذا لم تكُن له مغازٍ هامّةٌ في بناءِ الفردِ وصُنعِ الجماهير.

ففي هذا الضّوء، يُصبحُ من الواجبِ استخراجُ آياتِ التّكاثرِ والاترافِ والآياتِ الّتي تُنَدِّدُ بجمعِ المالِ والمعيشةِ التّرَفيّةِ، وبالمستكبرين الاقتصاديّين وقواعدِهم، وحُرِّيّتِهم، لكي تُدرَسَ ويُبحَثَ عنها بصورةٍ جادّة، حتى تُصبحَ خيرَ عونٍ على استنباطِ مذهبِ الاسلامِ الاقتصاديِّ، على اساسِ رأيٍ راشدٍ مُركّزٍ اصيل.

ونحن لانُؤَكِّدُ على هذه المسائلِ الاّ للتّعريفِ بكلِّ طاقاتِ الاسلام لانقاذِ الانسانِ من جميعِ وَرَطاتِ التّخلُّفِ والسُّقوط، ولإسْعادِه في مختلفِ مناحي الحياةِ والتّقدُّمِ والحُرّيّةِ والعزّة، ولاسيّما بالنّسبةِ الى المجتمعاتِ الاسلاميّة، فإنَّ للّهِ العزّةَ ولرسولِه وللمؤمنين. ولاعزّةَ الاّ بالاستغناء، ولا استغناءَ الاّ بالعدل (اذ «لو عُدِلَ في النّاسِ لاسْتَغْنَوا»)[1].

---

١ ـ الكافي ١ / ٥٤٢، من حديثِ الامامِ الكاظم «ع»، راجع: الفصل ٢٦، من الباب ١٢.

ولا يَتَغَلْغَلُ العدلُ واصولُه في النّاسِ الاّ بتبنّيه التّكليفيّ وحُسنِ تجسيده في المجتمع (اذ «لا يَعدِلُ الاّ مَن يُحسِنُ العدل»)[1]. وهذا لايحصل الاّ اذا عَمَدَ الفقهُ والاجتهادُ الى تبيينِ احكامِ العدالةِ والقسطِ بصورةٍ جذريّة. وهذا مالا تصِلُ اليه المجتمعاتُ الاسلاميّةُ الاّ بالجُنوحِ بل التّوفُرِ على ما اَشَرنا اليه في هاتين الفِقْرَتين.

١٥ ـ ختام وتلخيص: بعدَ المباحثِ المذكورةِ نُقَدِّمُ الى القارئ رؤوسَ المسائلِ الّتي مَضَت في صلبِ الفصل:

١ ـ شجبُ الاسلامِ لتبنّي المالِ وجعلِه غاية.

٢ ـ مجابَهَةُ الذّهَبَين وادّخارِهما وكنزِهما.

٣ ـ نفيُ كونِ اداءِ الزّكاةِ مسوِّغاً للاكنارِ من امتلاكِ المالِ وجمعِه.

٤ ـ تعميمُ حرمةِ الكنزِ الى ما سوى الذّهبَين من الاموال.

٥ ـ التّصريحُ بأنّ المؤمن لا يَجتَمِعُ لديه مالٌ كثيرٌ، فإذا مَلَكَ وكَثُرَ اَنفَقَ.

٦ ـ التّصريحُ بأنّ «الكثيرَ» في التّقديرِ الاسلاميّ، يَتَراوَحُ بين مقاديرَ قليلةٍ نسبيّاً، لا الآلافِ المُؤَلّفة، لانّ المال بهذا الوصفِ يَصيرُ دُولةً بين الاغنياء، لا اداةً بيدِ الجماهير. ولقد اَشَرنا الى اَنّ المقدارَ المذكورَ في الاخبارِ حدٌّ تقريبيٌّ، يَجِبُ اَن تُلاحَظَ فيه المعاصَرَة، مع رعايةِ العدلِ والقصدِ في كلّ عصرٍ ومصر.

٧ ـ التّصريحُ بأنّ المالَ الكثيرَ لايجتمعُ من حلال.

٨ ـ التّصريحُ بأنّ المالَ اذا زادَ على مقاديرَ وحدودٍ يَرتضيها الاسلام، يُخرِجُ الانسانَ من الالتزامِ العقيديّ والعمليّ، بل يَجُرُّه الى الهلاك، الاّ اَن يُنفِقَ ويُنفِق..

---

١ ـ الكافي ١ / ٥٤٢، من حديثِ الامام الكاظم «ع». راجع: الفصلَ ٤٦، من الباب ١٢.

٩ ـ أنَّ المالَ الكثيرَ ـ بالتّقديرِ الاسلاميّ، فضلاً عن التّقديرِ التّكاثريّ ـ لايكونُ سبيلُه سبيلَ الخير.

١٠ ـ أنَّ محاسبةَ النّفسِ لا تَختَصُّ بالاعمالِ الاخلاقيّة، بل تتعدّاها الى المسائلِ والقضايا الاقتصاديّةِ والماليّة .. فكانَ العلماءُ يُحاسِبون انفُسَهم كلَّ ليلةٍ ـ محاسبةً ماليّة ـ فإن كان عندَهم من العينِ اكثرُ من ألفَيْ درهمٍ أخرَجُوه.

الفصلُ السّادس والعشرون

محدوديّة الاستهلاك في التّشريع الاسلاميّ

ـ (من الاخلاق الاقتصاديّة في الاسلام «ا»)

الكتـــاب

١ كُلُوا من طَيِّباتِ ما رَزَقْناكُم ولا تَطْغَوا فيه، فيَحِلَّ عليكُم غَضَبي ..[١]

٢ والَّذينَ إذا أنْفَقُوا لم يُسرِفوا ولم يَقْتُرُوا، وكانَ بينَ ذلك قَواماً •[٢]

٣ .. ويَسأَلُونَك ما ذا يُنفِقُون؟ قُل : العَفْوَ ..[٣]

٤ يا أيُّها الّذين آمَنوا، لا تُحَرِّمُوا طيِّباتِ ما أحَلَّ اللّهُ لكُم ولا تَعْتَدُوا، إنَّ اللّهَ لا يُحبُّ المُعتَدين •[٤]

٥ وكُلُوا ممّا رَزَقَكُمُ اللّهُ حلالاً طيِّباً، واتَّقُوا اللّهَ الّذي أنتُم به مؤمنُون •[٥]

---

١ ـ سورة طه (٢٠) : ٨١.

٢ ـ سورة الفرقان (٢٥) : ٦٧.

٣ ـ سورة البقرة (٢) : ٢١٩.

٤ و ٥ ـ سورة المائدة (٥) : ٨٧ ـ ٨٨.

الحديـــث

أ ـ المحدودية في التّصرّفات المالية والنفقات

١ النبـــي «ص» : اِيّاكُم والسَّرَفَ في المالِ والنَّفَقَة، وعليكُم بالاقتصاد، فمَا افْتَقَرَ قومٌ قَطُّ اقْتَصَدُوا .[١]

٢ النبـــي «ص» : رَحِمَ اللّهُ امْرَءاً قَدَّمَ خيراً، وانْفَقَ قَصداً ..[٢]

٣ النبـــي «ص» ـ نَهَي النّبيُّ «ص» عن قيلَ وقال، وكثرةِ السُّؤال، واضاعةِ المال .[٣]

* قال المحدِّثُ القميّ : «يُقال : اِنَّ قولَه «ص» اضاعة المال، يكون في وجهين : اَمّا احدُهما ـ وهو الاصل ـ فما اُنفِقَ في معاصي اللّهِ من قليلٍ او كثير . وهو السَّرَفُ الّذي عابَهُ الله تعالى ونهىٰ عنه . والوجهُ الآخر دفعُ المالِ الى ربِّهِ وليس له بموضع، اي يكونُ غيرَ رشيد» .[٤]

٤ الامام الباقر «ع» ـ فيما رواه عن ابيه : لِيُنْفِقِ الرَّجلُ بالقصدِ وبُلْغَةِ الكَفاف، ويُقَدِّمْ منه فضلاً لآخرتِه ..[٥]

٥ الامام الباقر «ع»، او الامام الصّادق «ع» ـ في قولِ الله : «يَسأَلُونَك ماذا

---

١ ـ مجمع البيان ٨ / ٣٩٢.

٢ ـ البحار ٧٧ / ١٧٩.

٣ و ٤ ـ سفينة البحار ١ / ٦١٥، ولاوجهَ لتخصيصِ الاسرافِ بالوجهين.

٥ ـ الكافي ٤ / ٥٢.

يُنفِقُون؟ قل : العَفو»، قال : الكَفاف . وفي روايةِ ابي بصير : القصد .[1]

٦ الامام الصادق «ع» ـ جميلُ بن دُرّاج قال : سَأَلتُه عن قولِه : «يسَأَلُونَك ماذا يُنفِقُون؟ قل : العَفو»؟ قال : العفوُ، الوسط .[2]

٧ الامام الرضا «ع» ـ قال راوي الحديث : اِسْتَأْذَنتُ الرّضا «ع» في النَّفَقَةِ على العيال؟ فقال : بينَ المكروهين . فقلت : جُعِلْتُ فِداك، لا والله، ما اَعرِفُ المكروهَين .قال : فقال له : يَرحمُكَ الله! اَما تَعرِفُ اَنَّ الله عزَّ وجلَّ كَرِهَ الاسرافَ وكَرِهَ الإقتار فقال : «والّذين اذا اَنفَقُوا لم يُسرِفوا ولم يَقْتُروا، وكان بين ذلك قَواماً؟»[3].

٨ الامام العسكري «ع» : عليك بالاقتصاد، واِيّاك والاسرافَ، فاِنَّهُ مِن فِعلِ الشّيطَنَة .[4]

ب ـ المحدودية في الاكل والشرب

٩ النبـي «ص» : من اَكَلَ ما يَشتَهي، ولَبِسَ ما يَشتَهي، ورَكِبَ ما يَشتَهي، لم يَنظُرِ اللّهُ اليه حتى يَنزِعَ او يَترُكَ .[5]

* يعني على الانسانِ الملتزمِ اَن يُراعِيَ في اكلِه ولُبْسِه وركوبِه ومُستَلزَماتِ معيشتِه حدوداً تدعو اليها الاوضاعُ المقارنة وامكانيّات الآخرين، وتَحُثُّ عليها حالةُ الانسان المتواضعِ الملتزم، مُتَجَنِّباً عمّا يُؤَدّي الى اللّامبالاةِ او التّسامي او الاسرافِ

---

١ و ٢ ـ تفسير العياشي ١ / ١٠٦.

٣ و ٤ ـ سفينة البحار ١ / ٦١٥ ـ ٦١٦.

٥ ـ تحف العقول / ٣٣.

والاتراف .

١٠ النبـي «ص» : اِيّاكُم وفُضولَ المَطْعَم، فإنَّه يَسُمُّ[١] القلبَ بالقَسوة، ويُبْطِئُ بالجوارحِ عن الطّاعة، ويُصِمُّ الهِمَمَ عن سَماعِ الموعظة .[٢]

١١ الامام علي «ع» : قلَّةُ الاَكل من العفاف، وكثرتُه من الإسراف .[٣]

* بما انَّ الاسرافَ محرّمٌ شرعاً، تُصبحُ كثرةُ الأكلِ ايضاً محرّمَة . على اَنّ لحرمةِ كثرةِ الأكلُ ملاكاتٍ مختلفة في التّربيةِ الشرعيّة .

١٢ الامام الباقر «ع» : ما مِن شيءٍ اَبغَضُ الى اللّهِ عزَّ وجلَّ من بطنٍ مملوٍّ .[٤]

١٣ الامام الباقر «ع» : اذا شَبِعَ البطنُ طَغىٰ .[٥]

١٤ الامام الصادق «ع» : اِنَّ اللّهَ عزَّ وجلَّ، يُبغِضُ كثرةَ الاكل .[٦]

١٥ الامام الصادق «ع» : ليسَ لابنِ آدمَ بدٌّ من اَكْلَةٍ يَقُومُ بها صُلبُه، فإذا اَكَلَ احدُكم طعاماً فَلْيَجْعَلْ ثُلثَ بطنِه للطّعام، وثلثَ بطنِه للشّراب، وثلثَ بطنِه للنَّفَس؛ ولا تَسَمَّنُوا تَسَمُّنَ الخَنازيرِ للذّبح .[٧]

١٦ الامام الصادق «ع» ـ فيما رواه اَبانُ بنُ تَغلِب .. المال مالُ اللّهِ، يَضَعُه عندَ الرّجلِ ودائع، وجَوَّزَ لهم اَن يَأكُلوا قصداً،ويَشرَبوا قصداً .. ومن عَدا ذلك

١ ـ يمكن اَن تُقرأ الكلمةُ : يَسِمُ، من الوَسْم، يعني : يَكْوي القلبَ بسِمَةِ القسوة .
٢ ـ البحار ٧٧ / ١٨٢.
٣ ـ غرر الحكم/ ٢٣٤.
٤ و ٥ ـ الكافي ٦ / ٢٧٠.
٦ و ٧ ـ الكافي ٦ / ٢٦٩ ـ ٢٧٠.

كان عليه حراماً ..[1]

١٧ الامام الصادق «ع» ـ فيما رواه عيسى بنُ موسى : المالُ مالُ الله، جَعَلَه ودائعَ عندَ خلقِه، وأَمَرَهم أن يَأكُلُوا منه قصداً، ويَشرَبوا منه قصداً .. فمَن تَعدّىٰ ذلك كان اكلُه حراماً، وما شَرِبَ منه حراماً ..[2]

ج ـ المحدودية في الاواني والظروف

١٨ الامام الصادق «ع» ـ فيما رواه عن ابيه : .. فمن اَكْثَرَ له منها (من الدّنانيرِ والدّراهم) فقامَ بحقِّ اللّهِ تعالى فيهما وأدّىٰ زكاتَهما،[3] فذاك الّذي طابَت وخَلُصَت له . ومن كَثُرَ له منها، فبَخِلَ بها، ولم يُؤَدِّ حقَّ اللّهِ منها، واتَّخَذَ منها الآنِيَةَ، فذلك الّذي حقَّ عليه وعيدُالله عزَّ وجلَّ في كتابِه، قالَ الله : «يَومَ يُحمىٰ عليها في نارِ جهنَّم، فتُكْوىٰ بها جِباهُهُم وجُنوبُهم و ظُهورُهم، هذا ما كَنَزْتُم لانفُسُكم، فذُوقُوا ما كُنتم تَكنِزُون»[4].

د ـ المحدودية في اللباس

١٩ النبـي «ص» : فيما رواه الامامُ ابوالحسن عليُّ بنُ موسى الرّضا «ع» : يا اباذرٍّ! اِلْبَسِ الخَشِنَ من اللّباس والصَّفيقَ من الثّياب، لِئلاّ يَجِدَ الفخرُ فيك مسلكاً.[5]

---

١ ـ تفسير العياشي ٢ / ١٣.

٢ ـ المستدرك ٢ / ٤٢٣.

٣ ـ والزّكاةُ زكاتان : ظاهرةٌ وباطنة، فلا تَغفُل ! راجع بهذا الصّدد : الفصل ٤١، من الباب ١٢.

٤ ـ امالي الطوسي ٢ / ١٣٣ ـ ١٣٤.

٥ ـ مكارم الاخلاق / ٥٥٦.

٢٠ الامام علي «ع» ـ فيما وَصَفَ به المتّقين : مَلبَسُهُمُ الاقتصاد ..[١]

٢١ الامام الصادق «ع» ـ فيما رواه اَبانُ بنُ تَغلِب : .. ويَلْبَسُوا قصداً ..[٢]

٢٢ الامام الصادق «ع» : فيما رواه عيسى بنُ موسى : يا عيسى! المالُ مالُ الله، جَعَلَهُ ودائعَ عندَ خلقِه، وأَمَرَهم .. أن يَلبَسُوا منه قصداً .. فمَن تَعدّىٰ ذلك كان أكلُه حراماً وما اَلْبَسَهُ منه حراماً ..[٣]

هـ ـ المحدودية في الزواج ونفقاته

٢٣ النبـي «ص» : يا ابنَ مسعود! إحذَرِ الدُّنيا ولذّاتِها وشهواتِها وزينتَها واكلَ الحرامِ والذَّهبَ والفضَّةَ والرَّكْبَ والنِّساء، فإنّه سبحانَه يَقول : «زُيِّنَ للنّاسِ حُبُّ الشَّهَواتِ من النِّساءِ والبَنينَ والقناطيرِ المُقَنْطَرَةِ من الذَّهَبِ والفِضَّةِ والخيلِ المُسَوَّمَةِ والانعامِ والحَرْثِ، ذلك متاعُ الحياةِ الدُّنيا، واللّهُ عندَه حسنُ المَآب • قُل : أأُنَبِّئُكم بخيرٍ من ذلكُم؟ لِلَّذينَ اتَّقوا عندَ رَبِّهم جنّاتٌ تَجري من تحتِهَا الانهارُ خالدينَ فيها، وأزواجٌ مُطَهَّرَةٌ، ورضوانٌ مَن اللّهِ، واللّهُ بصيرٌ بالعباد»[٤].

٢٤ الامام الصادق «ع» ـ فيما رواه اَبانُ بنُ تَغلِب : . ويَنْكِحُوا قصداً ..[٥]

٢٥ الامام الصادق «ع» ـ فيما رواه عيسى بنُ موسى : يا عيسى! المالُ مالُ الله، جَعَلَه ودائعَ عندَ خلقِه، وأَمَرَهُم أن .. يَنكِحُوا منه قصداً .. فمَن تَعدّىٰ ذلك

---

١ ـ نهج البلاغة / ٦١٢، عبده ٢ / ١٨٥.

٢ ـ تفسير العياشي ٢ / ١٣.

٣ ـ المستدرك ٢ / ٤٢٣؛ البحار ١٠٣ / ١٦.

٤ ـ مكارم الاخلاق / ٥٢٩ ـ ٥٣٠.

٥ ـ تفسير العياشي ٢ / ١٣.

كان .. ما نَكَحَهُ[1] منه حراماً ..[2]

و ـ المحدودية في البساط والفراش والاثاث

٢٦ النبـي «ص» ـ عن جابرِ بنِ عبدِاللّهِ الانصاريّ قال : ذَكَرَ رسولُ اللّهِ «ص» الفرشَ فقال : فِراشٌ للرَّجل، وفِراشٌ للمرأة، وفِراشٌ للضّيف، والرّابعُ للشّيطان .[3]

٢٧ الامام الصادق «ع» ـ حمّادُ بنُ عيسى قال : إنَّه نَظَرَ الى فِراشٍ في دارِ رجلٍ فقال : فِراشٌ للرّجل، وفراشٌ لاهلِه، وفراشٌ لضيفِه، والفراشُ الرّابعُ للشّيطان .[4]

الفات نظـر

من الفِراشِ ما هو كَفافيٌّ ومنه ما هو إتْرافيٌّ . ولقد قضى الاسلامُ على الإترافيِّ منه بتعاليمِه وحدودِه في الاستهلاك . فالحديثان المذكوران يُجَسِّدان اَمامَنا نظرةَ الاسلامِ الى المالِ والامتعةِ وسائرِ ما هنالك من مُستلزَماتِ العيش، فهو لا يُقِرُّ ايَّ امرٍ وراءَ الحاجة المعقولة ، فَينظُرُ الى الفِراشِ نَظرَ حكمةٍ واعتدال، فيَراه اربعةَ اقسام، ثلاثةٌ منها مأذونٌ فيها، مباحٌ اقتنائُها والاستفادةُ منها، على حسَبِ ما تقتضيه الظُّروفُ والاحوال والحاجيّات والمستَوَياتُ البيئيَّة، من غيرِ خروجٍ عن الميزانيَّةِ الاسلاميَّةِ لذلك . والقسمُ الرّابع ـ وهو مَظهَرُ التَّرفِ والبَذَخِ ومُظهِرُهما ـ يَرُدُّه

١ ـ في المستدرك : «ما أنْكَحَه».

٢ ـ المستدرك ٢ / ٤٢٣؛ البحار ١٠٣ / ١٦.

٣ و ٤ ـ الخصال / ١٢١ و ١٢٠.

ويَرفُضُه ويَسِمُه بسِمَةِ الشيطنةِ والخُبث.

وهذا الاصلُ الاسلاميُّ في نظرته الى الاشيـاءِ والامتعةِ والادوات، اصلٌ اساسيٌّ تَتَجَسَّدُ فيه روحُ الاسلام وتُرشِد اليه التّعاليمُ الاسلاميَّةُ في مقطعٍ بعدَ مقطع، وموقفٍ بعد موقف. وبذلك يُمَهِّدُ تربةً صالحةً لاقامةِ القسطِ في النّاس، بتمكين الكلِّ من اَن يَصِلُوا الى ما يَحتاجُون اليه، حيث يَحُدُّ استهلاكَ الموسرين.

ففي هذا الضّوء، إنَّ هذا الاصل (اصلَ تَبَنِّي الكَفافِ وتركِ الإتْراف)، حاكمٌ على قواعد الملكيّة في الفقه لامحكوم، لاَنَّه اذا جُعِلَت امثالُ هذا الاصل محكومةً مرفوضةً، لا تجد الملكيَّةُ امامَها حاجزاً، و عندئذٍ يَستَهلِكُ الثَّريُّ ما ليس له بحقٍّ، فلا يبقىٰ للآخرين المحتاجين الى الامتعةِ والمستلزَماتِ مجالٌ لاقتنائها، وهذا هو بالذّاتِ سدٌّ لسبيلِ اقامةِ القسطِ في الناس وقيامِ النّاسِ بالقسط ـ كما هو واضح. وهذا مرفوضٌ في الاسلام، لاَنَّ فيه القضاءَ على قسطِ القرآنِ وعدالةِ الاسلامِ الاجتماعيّة، بوصفِه ديناً مصلِحاً تَسعَدُ بتبَنّيه المجتمعاتُ البشريّة.

ز ـ المحدودية في وسائط النّقل

٢٨ الامام الصادق «ع» : .. ويَركَبوا قصداً .. اَتَرَى اللّهَ ائْتَمَنَ رجلاً على مالٍ خَوَّلَ له، اَن يَشتَرِيَ فرساً بعشرةِ آلافِ درهم، ويجزيه فرسٌ بعشرين درهما .. وقال :«ولا تُسرِفوا، إنَّه لا يُحِبُّ المسرفين»؟[1]

٢٩ الامام الصادق «ع» : المالُ مالُ الله، جَعَلَه ودائعَ عندَ خلقِه، وأَمَرَهم ان يَأكُلوا

---

١ ـ تفسير العيّاشي ٢ / ١٣.

منه قصداً .. ويَركَبوا قصداً .. فمَن تعدّىٰ ذلك كان اكلُه حراماً .. وما ركبه[1] منه حراماً»[2].

٣٠ الامام الهادي «ع» ـ قال ابوطيفورٍ المتطبِّب : سَأَلَني ابوالحسن (عليٌّ الهادي) «ع» : اَيَّ شيءٍ تَرْكَب؟ قلت : حماراً . قال : بِكَم ابْتَعْتَه؟ قلت : بثلثةَ عَشرَ ديناراً . قال : إنَّ هذا لَهُوَ السَّرَف، اَن تَشتَرِيَ حماراً بثلثةَ عَشَرَ ديناراً وتَدَعَ بِرذَوناً ..[3]

ح ـ المحدودية في السّكن

٣١ النبـي «ص» : .. من بَنىٰ بُنياناً، رِياءً وسُمْعَةً، حَمَلَهُ يومَ القيامةِ الى سبعِ ارضين، ثمّ يُطَوَّقُه ناراً تُوقَدُ في عُنُقِه، ثمّ يُرمىٰ به في النّار . فقلنا : يا رسولَ الله ! كيف يَبني رِياءً وسُمْعَةً؟ قال : يَبني فضلاً على ما يَكفيه، او يَبني مُباهاةً .[4]

٣٢ الامام الصادق «ع» : ما بَنىٰ فوقَ ما يَسكُنُه، كُلِّفَ حملَه يومَ القيامة .[5]

٣٣ الامام الصادق «ع» : كلُّ بناءٍ ليس بكَفافٍ فهو وَبالٌ على صاحبِه يومَ القيامة .[6]

---

١ ـ في «المُستدرَك» : «ركِبُوا».

٢ ـ المستدرك ٢ / ٤٢٣؛ البحار ١٠٣ / ١٦.

٣ ـ سفينة البحار ١ / ٦١٦.

٤ ـ ثواب الاعمال / ٣٣١؛ الوسائل ٣ / ٥٨٨.

٥ ـ الوسائل ٣ / ٥٨٧.

٦ ـ الوسائل ٣ / ٥٨٧؛ الوافي ٣ (م ١١) / ١١٠، «بابُ البناءِ الزّائدِ على الكَفاف».

ط ـ السَّكن الزّائد او التَّرفيّ وشجبه (رفض الاسراف في البناء)

الكتـــاب

١ اَتَبْنُون بكُلِّ ريعٍ آيةً تعْبَثُون * وتَتَّخِذُونَ مَصانِعَ لَعَلَّكُم تَخْلُدُون *[١]

الحديـــث

١ النبـــي «ص» : إنَّ لكُلِّ بناءٍ يُبْنىٰ وبالٌ على صاحبه يوم القيامة، الا ما لابُدَّ منه .[٢]

* لقد نَدَّدَ القرآنُ الكريم ببناءِ الابنيةِ التَّرفيَّةِ وما اليها، كما مَرَّ في الآيتين .. قال الطَّبرسيّ : «"اَتَبْنُون بكلِّ ريعٍ"، اى بكلِّ مكانٍ مرتفعٍ .. "آيةً تَعْبَثُون"، اي بناءً لا تَحتاجُون اليه لسُكْناكُم، وإنّما تُريدون العَبَثَ بذلك واللَّعبَ واللَّهو. كأنَّه جَعَلَ بناءَهم ما يَستَغْنُون عنه عبثاً منهم، عن ابنِ عبّاس في روايةٍ عطا، ويُؤَيِّدُهُ الخبرُ المأثورُ عن أنَسِ بنِ مالك : إنَّ رسولَ الله «ص» خَرَجَ فَرَأىٰ قُبَّةً مُشرِفةً فقال : «ما هذه؟». قال له اصحابُه : هذا لرجلٍ من الانصار. فَمَكَثَ حتى اذا جاءَ صاحبُها فسلَّم في النّاس، اعرض

---

١ ـ سورة الشعراء (٢٦) : ١٢٨ ـ ١٢٩.

٢ ـ مجمع البيان ٧ / ١٩٨ . كذا في المصدر؛ والظّاهر أنّ اللّام في «لِكلِّ» زائدة من النّاسخين، حتى يستقيمَ الرَّفعُ في «وبال»، او كانت كلمة «وبال» منصوبةً في الاصل فَسَها النّاسخون.

عنه . وصَنَعَ ذلك به مِراراً حتى عَرَفَ الرّجلُ الغضبَ والاعراضَ عنه، فشكا ذلك الى اصحابه وقال : واللّهِ إنّي لَأُنْكِرُ نظرَ رسولِ الله «ص»، ما أدري ما حَدَثَ فيَّ وما صَنَعْت؟ قالوا : خَرَجَ رسولُ الله «ص» فرأى قُبَّتَكَ فقال : «لِمَن هذه؟» فأخْبَرْناه . فرَجَعَ الى قُبَّتِهِ فسَوَّاها بالارض، فخَرَجَ رسولُ الله «ص» ذات يومٍ فلم يَرَ القُبَّة، فقال : «ما فَعَلَتِ القُبَّـةُ الّتي كـانَت ههنا ؟» . قالوا : شَكا الينا صاحبُها اعراضَك عنه، فأخبَرناه فهَدَمَها . فقال : «إن لكلِّ بناءٍ يُبنىٰ وبالٌ على صاحبِها يومَ القيامةِ الاّ ما لا بدَّ منه ».»[1].

ومن الحكمةِ العمليَّةِ لِاتِّخاذِ هذا الموقفِ الحاسم، أنَّ شَجْبَ امثالِ هذه الابنيةِ وتربيةَ النّاسِ على الاعراضِ عنها، يُوجِبُ أن تَصِلَ الاراضي وموادُّ البناءِ الى الآخرين ويُتاحَ لهم أن يَتَمَتَّعوا بسَكَنٍ ودارٍ، ولو بمقدارٍ محدودٍ وقليل .

راجع ايضاً بصدد محدوديّةِ التّصرّفِ والاستهلاك : الفصلَ الثّانيَ، من هذا الباب، فِقرَةَ «أ».

ي ـ استهلاك المال في غير وجهه والتّحذير منه

الحديـــث

١ الامام علي «ع» : الا! وإنّ اعطاءَ المالِ في غير حقِّه تبذيرٌ واسراف ..[2]

---

١ ـ مجمع البيان ٧ / ١٩٨.

٢ ـ نهج البلاغة / ٣٩٠؛ عبده ٢ / ١٠.

٢ الامام الصادق «ع» : ثلاثةٌ تُرَدُّ عليهم دعوتُهم : رجلٌ رَزَقَه اللّهُ مالاً فَانْفَقَه في غيرِ وجهِه، ثم قال : يا ربِّ ارْزُقْني، فيُقال له : اَلَم اُرْزِقْكَ؟[1]

٣ الامام الصادق «ع» ـ في عدِّ الثلاثةِ الّذين لا يُستَجابُ لهم دعوة : رجلٌ اَعْطاهُ اللّهُ مالاً فَانْفَقَه في غيرِ حقِّه، ثم قال : اللّهُمَّ ارْزُقْني، فلا يُستجاب له ..[2]

* والاخبارُ والاحاديثُ الواردةُ بصددِ هذا التّعليم تَحُدُّ الاستهلاكَ ايضاً، بصورةٍ واضحة .

---

١ و ٢ ـ الكافي ٢ / ٥١١ و ٥١٠.

نظرة الى الفصـــل

١ ـ المحدوديّة في النّفقات .. : إنَّ من اَهَمِّ ما يَجري فيه الاسرافُ والزّيادةُ هو النَّفَقَةُ بالوانِها واشكالِها المختلفة؛ فكم شخصٍ لا يُسرِفُ في سائرِ الامورِ وفي شرائِهِ الشّخصيِّ للاشياءِ والمُتَع، غيرَ اَنَّه يُسرِفُ ويُفرِطُ عندَ ما يُنفِقُ لشيءٍ وفي سبيلِ شيء، خيراً كان او غيرَه . لاجلِ ذلك نُشاهِدَ اَنَّ التَّعاليمَ الاسلاميّة، مع ما تُؤَكِّدُ على الانفاقِ والبذل ـ كما سنُفَصِّلُه في البابِ الثّاني عشر ـ فإنَّها تُحَدِّدُ هما ولا تُسَوِّغُ منهما ما هو خارجٌ عن حدودِ القصدِ والاعتدال، بل تَدعُو الى ما هو تابعٌ لحكمةِ التّوازنِ والعدل . من تلك التّعاليمِ ما يَأتي في الفصلِ التّالي من حديثِ النّبيّ «ص» : «إنَّ اصنافاً من اُمّتي لا يُستجابُ لهم دعاؤُهم .. ورجلٌ رَزَقَهُ الله مالاً كثيراً فَانفَقَهُ، ثمّ اَقبَلَ يَدعو : يا ربِّ ارْزُقْني ..».[١]

٢ ـ المحدودية في الاكل والشرب : إنَّ اسْتهلاكَ الانسانِ للاَطعِمةِ والاَشربةِ والموادِّ الغذائيّةِ محدودٌ بحسَبِ الشّرع كمّاً وكيفاً، فليس له اَن يَستَمْتِعَ بها الاّ بالاعتدالِ والقصدِ في الجهتين، وإن كان مالكاً . وهذا هو المناسبُ له جسماً وروحاً، كما يقولُ الامام عليّ «ع» : «مَنِ اقْتَصَرَ في اكلِه، كَثُرَتْ صحّتُه وصَلُحَت فِكْرَتُه»[٢]. ويقولُ الامامُ ابوالحسنِ الرّضا «ع» : «لو اَنَّ النّاسَ قَصَدُوا في المَطعَمِ لاَسْتَقامَت ابدانُهم»[٣]. وإنَّ

---

١ ـ الكافي ٥ / ٦٧.

٢ ـ غرر الحكم / ٢٨٨.

٣ ـ البحار ٦٦ / ٣٣٤، عن «المحاسن».

طَرَفَيْ حدِّ القصدِ ـ اي كثرةَ الاكلِ او الجوعَ ـ كليهما يُضِرّانِه و يُفسِدان مواهبَه الجسميّةَ والرّوحيّة، كما يَقولُ الامام عليّ «ع»: «.. وإن اَجْهَدَه الجوعُ قَعَدَ به الضَّعفُ، وإن اَفرَطَ في الشِّبَعِ كَظَّتْهُ البِطْنَة»[1]. فاذاً، الحدُّ الّذي يُسَوِّغُهُ النِّظامُ التّكوينيُّ للاكلِ والشُّرب، هو الّذي يُسَوِّغُهُ النِّظامُ التّشريعيُّ ايضاً، لا اَزيَدَ منه ولا اَقلّ. فالبِطْنَةُ خروجٌ من الحدِّ التّكوينيِّ ويَرفُضُها الشّرع، «إذا شَبِعَ البطنُ طَغىٰ»[2]؛ والجوعُ ايضاً خروجٌ من الحدِّ التّكوينيِّ ويَرفُضُه الشّرع، «ما آمَنَ بي من باتَ شبعانَ وجارُه جائعٌ»[3].

وكلا الامرينِ يَنْبَعانِ إمّا من جهلِ الانسانِ بمصالحِ نفسِه، او من ظلمِه بحقِّ غيرِه. فعلى الانسانِ القاعدِ على موائدِ اللّهِ اَن يُجانِبَ الاسرافَ (من الجهةِ المادّيّة) والطُّغيانَ (من الجهةِ الرّوحيّة)، واَن يُقَيِّدَ نفسَه بقيودِ الاعتدالِ والقصد، حتى لا يَظلِمَ نفسَه بافسادِ صحّتِه وفكرِه، ولا يَظلِمَ النّاسَ باَكلِهِ ما ليس له (ملكاً او حقّاً).

٣ ـ المحدوديّةُ في البساطِ والفراش: المستفادُ من الاحاديثِ ـ المذكورِ بعضُها ـ مضافاً الى العموماتِ القرآنيّة، اَنَّ الاصلَ هو تحديدُ الافرادِ بالنّسبةِ الى جميعِ ما يَستَهلِكون، فيَشمُلُ البُسُطَ والفُرُشَ والاَثاثَ ايضاً. ولذلك عَدُّوا الفِراشَ الرّابعَ ـ كمظهرٍ للزّيادةِ والاسراف ـ شيطانيّاً، اذ هو من مصاديقِ التّجاوزِ عن حدِّ القصدِ وممّا يَسُوقُ المعاشَ الى الارستُقراطيّةِ والتّرَف.

ولقد سلَف القولُ عن الموضوع، في الإلفاتِ الّذي مَرَّ في الفصل.

---

١ ـ الكافي ٨ / ٢١، من خطبة «الوسيلة».

٢ ـ الكافي ٦ / ٢٧٠، من حديثِ الامامِ الباقر «ع».

٣ ـ الكافي ٢ / ٦٦٨، من حديثِ النبيّ «ص».

تذييل

لقد وَرَدَتْ احاديثُ تَحُدُّ البُسُطَ والفُرُشَ كما تَحُدُّ المَسكنَ والبيت (وتَتَّحِدُ في الاغلبِ معنًى وتعليماً وفي بعضِ الاحيان تعبيراً)، وهي تَدُلُّنا على الامورِ التّالية :

أ ـ انَّ تحديدَ الاستهلاك ـ بصورةٍ عامّة ـ موضوعٌ اسلاميٌّ هامّ .

ب ـ انَّ تحديدَ الفِراشِ والمسكن ـ بصورةٍ خاصّة ـ امرٌ ثابتٌ في الشّريعة، وإن اخْتَلَفَت كَمِّيَّتُها وكيفِيَّتُها بحسبِ الاشخاصِ والاحوالِ والامكنةِ اختلافاً لا يَعدُو حدَّ القصد . ولقد عُدَّ الفِراشُ الرّابعُ (الزّائد) شيطانيّاً في زمنِ النّبيِّ «ص» وفي زمنِ الامامِ الصّادق «ع» . وكذلك المسكن، قد حُدَّ في الزّمانين .

ج ـ انّ هذا التّعبير : «والفِراشُ الرّابعُ للشيطان» يَدُلُّنا :

١ ـ على جانبٍ اقتصاديٍّ، حيث يَقضي على الاستهلاكِ الزّائد .

٢ ـ على جانبٍ اخلاقيٍّ، حيث يَعمِدُ الى تصحيحِ الاصولِ الاخلاقيّةِ والثّقافيّةِ بَعدَّ الحياةِ التَّرفيَّةِ شيطانيّةً، فيَشُنُّ الحربَ من هذا الطَّريقِ في وجهِ العُرفِ التَّكاثُريِّ والتَّرَفيِّ واخلاقِ اهلِه واوهامِهم .

د ـ انّ تلكمُ التّعاليمَ تُكافِحُ الطّبقيَّةَ والفروقَ الاستهلاكيّةَ بين النّاسِ كفاحاً جذريّاً، ويَدفَعُ المجتمعَ الى مستوًى استهلاكيٍّ متقاربٍ وعيشةٍ لاتَجِدُ الفروقُ الكبيرةُ اليها سبيلاً .

هـ ـ انّها تُعَلِّمُ النّاسَ ايضاً الكِفاحَ ضدَّ الاستهلاكيّةِ والانصهارِ بروحِها، وتَضَعُ على عواتقِ المسؤولين في المجتمعِ الاسلاميّ ـ ولا سيّما علماءِ الدّين ودعاتِه ـ تكاليفَ عظيمةَ الغايةِ والمَدى كمايلي :

الاول ـ أن لا يَقْتَربوا في حياتِهم من امثالِ هذه الاستهلاكاتِ الزّائدةِ والكماليّة، في اللّباسِ والبساطِ والفراشِ ووسائطِ النّقلِ والدّارِ

وما اليها، حتى يَظفَرُوا ـ بغيرِ مجاملةٍ او تردُّد ـ بنشرِ تعاليمِ الاسلامِ الاصيلةِ في هذه الامور، وبدعوةِ النّاسِ اليها وتعريفِهم بالحياةِ الاسلاميّة.

الثّاني ـ اَن يَسعَوا كلَّ السّعي للرّقابةِ على انفُسِهم حتى لا يَقْتَرِبُوا من المُترَفين والمُسرفين وذوي الثَّرواتِ من طُلّابِ الدّنيا واصحابِها، حتى لا يُبْعِدَهُم ذلك عن رُؤيةِ حياةِ المحرومين وعيشِهِمُ الزَّهيدِ المَليءِ بانواعِ المِحَنِ والآلام، فعليهم اَن يَستَمِعُوا الى القرآن: «ولا تَركَنُوا الى الّذين ظَلَمُوا فتَمَسَّكُمُ النّار»[1].

الثّالث ـ ان لا يُبَرِّرُوا تلك المعيشةَ الشّيطانيَّةَ ولا يُحَبِّذُوها بقولٍ او عملٍ او تقرير.

الرّابع ـ اَن لا يُغمِضُوا الطَّرفَ عمّا يَقَعُ، هنا وهناك، من الاسرافاتِ الطّائلةِ والاستهلاكاتِ الكماليّةِ الباهظةِ والمصارفِ التّجمليّةِ المُدَمِّرةِ لمصالحِ الجماهيرِ وحقوقِهم. وكلُّ ذلك يَقَعُ بمَرأًى ومسمعٍ من الجماهيرِ المحرومةِ والكادحةِ والمحتاجةِ الى اَبْسَطِ حاجيّاتِ الحياةِ وادواتِها.

الخامس ـ اَن لا يَجعَلُوا الآيةَ القرآنيّة: «قُل: مَن حَرَّمَ زينةَ اللّهِ الّتي اَخْرَجَ لِعبادِه والطَّيِّباتِ من الرِّزق..»[2]، ذريعةً في يدِ اولئك المُتَهَوِّسين للتَّبَسُّطِ فيما يَستَهلِكُونه ويُترَفون فيه، من غيرِ اَيِّ ركونٍ الى مغزَى الآيةِ او تَفَقُّهٍ فيها وفي مراميها. وعندَ ذلك يُسأَلُ منهم: اليست تلك الجماهيرُ المحرومةُ عبادَ الله؟ فلِمَ لا يَنالُون شيئاً من الزّينة ومن طيِّباتِ الرِّزق؟ آللّهُ خَصَّ المُترَفين بتلك النِّعمةِ الوفيرةِ والزّينةِ القشيبةِ وحَرَّمَ المحرومين ـ والعياذُ بالله ـ ام هؤلاءِ ومحاموهم؟ ما كان اللّهُ لِيَظْلِمَهُم ولكن كانوا هُمُ

---

١ ـ سورة هود (١١): ١١٣.

٢ ـ سورة الاعراف (٧): ٣٢.

الظّالمين.

٤ـ المحدوديّةُ في السّكَن: من المظاهرِ الجليّةِ للاستكبارِ والاستضعافِ الاقتصاديّين، والنّظامِ الطّبَقيّ الزّائف، والتّمتُّعِ او الحرمانِ الاجتماعيّين، هو السّكَنُ وكيفيّتُهُ المتفاوتةُ ما بين الاَعشاشِ وسُكّانِها الى القصورِ وسُكّانها (وكلُّهم انسان، وكلُّهم مسلم، في المجتمعِ والبيْئَةِ الاسلاميّين)، وهما ملزومان. يعني اَنَّ وجودَ القصرِ في المدينةِ يَخلُقُ العُشّ، كما اَنَّ وجودَ العُشّ يَحكي عن وجودِ القصر. ولذلك نُشاهِدُ النّبيَّ المُنقِذَ يُعرِضُ عن الصّحابيّ الانصاريّ الّذي بني القُبّةَ ولا يُجيبُ سلامَه (وجوابُ السّلامِ واجب)، حتى يَرجِعَ صاحبُ القبّةِ اليها فيسوّيها بالارض. وذلك لاَنَّ القبّةَ تَخلُقُ الكوخ، وتُؤدّي الى الاسراف، وتُوجِبُ الغطرَسَةَ والتّساميَ، والا فما المحظورُفي بناءِ الشّخصِ من مالِ نفسِه قُبّةً وقصراً؟

وإنَّ التّجاربَ التّاريخيّةَ في حياةِ الانسانِ والواقعيّاتِ الموجودةَ في المجتمعاتِ البشريّةِ كلّها تَدُلّنا على امرٍ، وهو اَنّه لم يَكُنِ القصرُ محلاً مناسباً للحياةِ الانسانيّةِ ومساعداً له على تنميةِ قواه المادّيّةِ والرّوحيّةِ ولا العُشّ؛ بل إنَّ كلَّ واحدٍ من هذين المسكَنين كان مقبرةً لمواهبِ الانسانِ المادّيّةِ والمعنويّةِ. وكذلك يكون في الزّمنِ المعاصر.

كان مقبرةً للّذين ماتوا بموتِ الفقرِ والمذلّةِ والإغفالِ والحرمان، حتى قالوا عنهم: «القبرُ خيرٌ من الفقر»[١]. وكان مقبرةً للّذين ماتوا بموتِ التّكاثرِ والتّرَفِ والطّغيان، حتى عَدُّوهم «موتى»[٢]. فسُكّانُ كلا المسكَنين موتى، لا

---

١ ـ راجع: الفصل ٣٠، من هذا الباب.

٢ ـ راجع: الفصل ٨، من هذا الباب.

حَظَّ لهم من الحياةِ الانسانيّةِ بما فيها من المضمونِ الرّاقي.[1] احدُهما يُزْدَرىٰ فيُبتَلىٰ بمركّبِ النّقص .. والآخرُ يُقامُ له ويُقعَدُ فيُبْتَلىٰ بمركّبِ العظمة ..

ولكلٍّ من الحياتين ـ حياةِ القصورِ وحياةِ الاكواخ ـ ثَقافةٌ وخصلةٌ وخُلْق. وخُلقُ سكّانِ القصورِ يَسُوقُ المجتمعَ الى الاسرافِ والاتراف، ويُجَزِّئُها الى قطبين : قطبِ الطّغيانِ وقطبِ الحرمان. وإنَّ التّعابيرَ الواردةَ في الاحاديث ـ الّتي مَرَّت في الفصل ـ تُعَيِّنُ فيما يَرجعُ الى بناءِ البيوتِ ما يلي :

أ ـ الحدُّ للسَّكَن، بأن لا يَتجاوَزَ مقدارَ «ما يَكفيه»، و«مايَسكُنُه»، و «ما هو كَفافٌ»، ولا يَصِلَ الى «فوقِ ما يَسكُنُه». وهذا المقدارُ وإن كان يَتفاوَتُ بحسَبِ الافرادِ والعائلاتِ والبِيْئاتِ ومستوى المجتمعِ المعيشيِّ والحالةِ الاقتصاديّةِ السّائدة ـ على حسَبِ مافَصَّلْناهفي نظرتِنا الى الفصلِ السّابق ـ لكنَّه يَجِبُ أن لا يَخرُجَ تفاوتُه من حدودِ القصدِ الاسلاميِّ والتّوازنِ الاجتماعيّ، الّذي يُؤَكِّدُعليه الاسلامُ أشَدَّ تأكيد.

ب ـ الغايَةَ للسَّكَن، بأن يكونَ الغرضُ من بناءِ البيتِ للسَّكَنِ والمأوىٰ وما الى ذلك (وهو لا يَكونُ بالضّرورةِ العقليّةِ والشّرعيّةِ والعُرفيّةِ الا بالمقدارِ والكيْفيّةِ اللّازمين فحَسْب)، لا للتّسامي والتّفاخرِ والاستطالةِ على القُرَناءِ وتركيزِ موقعيّةٍ ارستُقراطيّة.

وبهذا الطّريق الّذي سَلَكَهُ الاسلام، من تركيزِ اصلِ المحدوديّةِ في المسكنِ ورفضِ بناءِ القصورِ الشّاهقةِ والدُّورِ المُزَخْرَفة، تُقْلَعُ جُذورُ التّمييزِ المعيشيِّ والآثَرَةِ القبيحةِ من المجتمعِ وتُمْحىٰ آثارُهما وتُكافَحُ تلك القِيَمُ الكاذبةُ والاخلاقُ الّتي تَرُوقُ سُكّانَ القصور، وتُهدَمُ قواعدُ

---

١ ـ الاّ مَن شَذَّ ونَدَر، ممّن اختارَ الفقرَ لنفسه، او صَبَرَ على ما فَرَضَه عليه الظُّلمُ الاجتماعيُّ وحَمَلَ نفسَه على الصّبر.

النِّظامِ الطَّبَقيِّ في اَبعادِهِ الثَّقافيّةِ والاخلاقيّةِ والاجتماعيّةِ والاقتصاديّة، فلايَبقىٰ عندَ ذلك مجالٌ لاَن يَتَفَرَّقَ الافرادُ بعضُهم من بعضٍ بكثرةِ الطّينِ واللَّبِنِ والزُّخرُفةِ او قلّتِها، ولِاَن يَتَوفَّرُوا على مقاييسَ كاذبةٍ، غيرِ قِيْمِيَّةٍ، لفرضِ تساميهم وسُلطتِهِمُ الاجتماعيّةِ بعضِهم على بعضٍ.

ومع قطعِ النّظرِ عن اَنَّ الاستهلاكَ التَّجمليَّ يُضادُّ التّنميةَ الاقتصاديّةَ والتّمويلَ الشَّعبيَّ والحصولَ على الاكتفاءِ الذّاتيِّ والاستغناءِ الاجتماعيّ والقَوامِ المعيشيّ، فإنَّ رفضَ ذلك الاستهلاكِ والاَرستُقراطيّةِ في سُكنى القصور، هو بنفسِه يَطرُدُ الفقرَ وسُكنى الاكواخ، لِاَنَّ سُكنى الاكواخِ من سُكنى القصور.

مطالب

١ ـ الرّصيد القرآنيّ: اَلا: إنّ الآياتِ الّتي تَمنَعُ من الاسراف، وتُنَدِّدُ بالبَذَخِ والتَّرَف، وتَنهىٰ عن التّجاوزِ والاعتداءِ والطّغيان، كلُّها تَعمِدُ الى تحديدِ الاستهلاكِ كمّاً وكيفاً، في جميعِ الوانِ الاستهلاك. وكذلك الآياتُ الّتي تَجعَلُ الارضَ للانامِ والمواهبَ للنّاس، فإنّها ايضاً تَحُدُّ الاستهلاكَ والاستمتاع. ومقتضى «وضعِ الارضِ للانام»، اَن تَكونَ في مُتَناوَلِ الكُلِّ، بلا اَثَرَةٍ او اغتصاب. ولازمُ ذلك اَن تُوَزَّعَ الاراضي في المناطقِ المسكونةِ على حَسَبِ حاجاتِ الانام، واَن تُخْرَجَ من ايدي الاقطاعيّين والمعتدين.[١] وحتى لاتكون دُولَةً بينهم، اذ الارض ايضاً يُمكنُ اَن تكونَ دُولةً كالمال.

في ضوءِ التّعليمِ القرآنيّ حولَ الارض، يَجِبُ اَن تَكونَ مُعَدّاتُ البَناءِ

---

١ ـ راجع لفتوى الشّيخِ الطّوسيِّ في الاراضي: الفصلَ ٣، من الباب ١٢.

ومواده ايضاً ـ وهي الّتي يُستَخرجُ اصلُها من الارضِ وموادّها ـ مُيَسَّرةً للكلّ، لتأمينِ حاجاتِهمُ السَّكَنيَّة، فلا تَخُصُّ الباذخين، ولا يُجْحَفُ باسعارِها،ولا تُستَعْمَلُ وتُستَهْلَكُ بصورةٍ كماليّةٍ عندَ حفنة، مع احتياجِ النّاسِ اليها في كلّ آن . ويَدخُلُ في ذلك المساحات، فليس من القسطِ الاسلاميِّ وطقوسِه، أن يَحصُلَ افرادٌ على مساحاتٍ كبيرة، وأن لا يَجِدَ افرادٌ في مأواهم قدرَ راحة .

وبما أنَّ القسطَ لايُقام في النّاسِ الاّ بالكتابِ والميزانِ والحديد، وأنَّ طواغيتَ التكاثرِ والإتْرافِ لا يَخضَعُون من عندِ انفُسِهم للحقِّ والعدل، يَجِبُ على الهيئةِ الحاكمةِ الاسلاميّةِ أن تَمنَعَ ـ بالتّقنين والتّنفيذ ـ الحُرِّيَّةَ الاستهلاكيّةَ والاستهلاكَ الكماليَّ في اِشغالِ الاراضي وفي استهلاكِ المعدّاتِ البنائيّة، حتى يَؤُولَ الامرُ الى نَماذجَ من العدلِ والقسط .

٢ ـ الحدّ القواميُّ في السَّكن : إنَّ الحدَّ القواميَّ الّذي بَيَّنا أنَّهُ الحدُّ الالهيُّ للمال، يَشمُلُ المسكنَ ايضاً . فالمسكنُ يَجِبُ أن لايكونَ ايضاً زائداً على حدِّ القوامِ والحاجةِ المعتدلة . اذاً فكيفيّةُ المسكنِ وكَمِّيَّتُهُ محدودةٌ بحدودٍ قواميّة، تُواكِبُ مستوى حياةِ المجتمعِ وحاجيّاته؛ فكما اَشَرْنا اليه لامساغَ لحفنةٍ أن تَمتَّعَ بدُورِ كِبارٍ وجنّاتٍ تجري فيها الانهار، اذا كان كثيرٌ من النّاسِ لا يَجِدُون ما يُؤويهم من بيتٍ، او دُويرة، او شُقَّة،او غُرفة، او ساحة .

٣ ـ تخطيطُ عمرانِ المُدُن في البلد الاسلاميّ : لَقَدِ اتَّضَحَ ممّا مضى، المُؤَشِّرُ العامُّ للتّخطيطِ الاسلاميِّ لعمرانِ المُدُنِ والامصار . وهو تخطيطٌ متوازنٌ قواميٌّ يَسَعُ النّاسَ عامّة، فلا اسرافَ في ذلك ايضاً ولاتقتير، ولا اَثَرَةَ ولا اعتداء، ولا فقرَ (الفقرَ السَّكَنيّ) ولاتكاثرَ (التّكاثرَ السَّكَنّي) .. وكما يَكونُ من الضَّروريِّ رعايةُ العدالةِ والتّوازنِ في توزيعِ الموادِّ

والمُعَدَّاتِ البنائيّة، كذلك يَكونُ من الضَّروريِّ الرّقابةُ على إنتاجِ تلك الموادِّ والمعدَّات، حتى لا تَتَحوَّلَ الى اشياءَ تَرَفيّةٍ وكماليّة، تَمْتَصُّ بنفسِها القسمَ الكبيرَ من المالِ والعمل، ويَبقىٰ هناك أبسَطُ ما يَحتاجُ اليها النّاس على الارض.

وبامثالِ هذه التّجسيدات تَتَمَيَّزُ الخصائصُ الجوهريَّةُ للنِّظامِ الاسلاميّ، ويَفصُلُ عن سائرِ النُّظُمِ الاقتصاديّة. والتّجسيدُ يَتَوقَّفُ على التّقنين. والتّقنينُ الاسلاميُّ يَجِبُ أن لا يُغْفَلَ فيه عن كلِّ التّعاليمِ الاسلاميّة، فإنَّ فصلَ بعضِ هذه التّعاليمِ عن البعضِ يضُرُّ بالمجموعةِ الاسلاميّةِ البَنّاءَة للانسانِ وللمجتمع ـ وهذا ما ذكرناه مراراً لاهميَّتِه الحاسمة. ففي هذا الضّوء، إنَّ قولَ النَّبيِّ «ص»: «من بَنىٰ بُنياناً رياءً وسُمْعَةً، حَمَلَه يومَ القيامةِ الى سبعِ ارضين ..»[1] وما يضاهيه من الاحاديث، ليس أمراً نَدَعُه جانباً ثمّ نَتَفَقَّهَ في الاراضي والملكيّة و.. وَلْيُعْلَمْ أنَّ هذا اللَّونَ من التّوجيهِ والتّعليم ـ كما في الحديثِ المذكور ـ لا يُوجَدُ في ايِّ نظامٍ آخر، فالاشتراكيُّ لايُؤمِنُ بعالمِ الحقيقةِ وآثارِ الاعمال حتى يَرتَدِعَ بهذه التّعاليم، والرّأسماليُّ يَطلُبُ الاكثرَ فالاكثرَ ويَتَفاخَرُ ويَتَغَطْرَسُ .. وامّا نحنُ مَعاشرَ المسلمين فنَعتَقِدُ بهذه التّعاليمِ البَنّاءة، لكن لم نَستَفِدْ منها ولم نَعمَلْ على طبقِها، كما يَليقُ بها؟

٤ ـ سَعَةُ الدّار لما ذا ولمَن ذا: جاءَ في بعضِ الاحاديثِ، التّنويهُ بسَعةِ الدّارِ ورَحْبِها، وعُدَّت من اسبابِ السّعادة (من سعادةِ المسلمِ المسكنُ الواسع)[2]. وفقهُ الاحاديثِ والتّعاليمِ وفهمُها يُرشِدُنا الى مسائل:

١ ـ أنَّ سَعَةَ الدّارِ مطلوبةٌ ممدوحةٌ اذا كانَت من الحلال.

---

١ ـ ثواب الاعمال / ٣٣١.

٢ ـ الوسائل ٣ / ٥٥٨، من حديثِ النبي «ص».

٢ ـ اذا كانتِ من الحلال لا تكونُ باهظةً كبيرة، لِأَنَّ الحلالَ لايَكونُ هكذا ـ كما مر.

٣ ـ اَنَّ سَعَةَ الدّارِ إنّما مُدِحَتْ اذا تَذَرَّعَ بها صاحبُ الدّارِ الى اَغراضٍ صالحةٍ واجتماعيّة، كإقامةِ الحَفَلاتِ الفاضلةِ فيها، وإطعامِ النّاس، وتوسيعِ العَلاقات، وما الى ذلك.[1]

٤ ـ اَنّ مدحَ سَعَةِ الدّار لا يُصبحُ اداةً مُبَرِّرَةً للتَّرَفِ والبَذَخِ السَّكَنيّ، فـإنّ التَّرَفَ ممنوعٌ مرفوضٌ بكلِّ الوانِه، والسَّعَةَ يُمكنُ ان تكونَ بشكلٍ بسيط ـ كما سنُشيرُ اليه.

٥ ـ اَنَّ سَعَةَ الدّارِ إنّما تَكونُ ممدوحةً ومعدودةً من اسبابِ السّعادة، اذا لم توجَدْ في النّاسِ جماعاتٌ كبيرةٌ لا يَجِدُون موئلاً، ولا يَملِكون شِبْراً.

٦ ـ اَن سَعَةَ الدّارِ اذا كانَت ممدوحةً، فلِمَ تكونُ لك، لا لغيرك؟ اليس غيرُك ايضاً مخلوقَ الله ومرزوقَه مثلَك؟ اَيُمكِنُ اَن تَسْعَدَ حَفنةٌ بدُورٍ واسعة، في حين يَشقىٰ كثيرٌ من النّاسِ بما يُعانُونه من القَلَقِ والتَّوتُّرِ الرُّوحيّ، بسببِ فقدانِ المسكنِ والمَأوىٰ، او بسببِ الاستيجارِ وما يُجحِفُ المالكون بهم.

٧ ـ اَنّ سَعَةَ الدّار ـ الّتي قد تُمَسُّ الحاجةُ اليها للمشروعاتِ

---

١ ـ تُتصوَّرُ هناك علّةٌ اُخرىٰ لسَعةِ الدّارِ ومدحِها. وهي ما يَرجِعُ الى كثرةِ افرادِ العائلةِ والتّفريقِ بين البنين والبناتِ في الغُرَفِ والمضاجع، ورعايةِ دَعَةِ الاولادِ في الحياةِ العائليّة، لئلاّ يَقَعَ بعضُ المفاسدِ النّاشئةِ من ضيقِ الدّارِ وقلّةِ الغُرَفِ في الاخلاقِ والتّربية. وهذا يَنطبِقُ على كلِّ عائلةٍ لها افراد. فسَعَةُ الدّار بهذا المعنى ـ مع رعايةِ الاقتصادِ في الامورِ اللاّزمةِ لذلك ـ تَختَلِفُ عن اتّخاذِ المساكنِ الإتْرافيّةِ والدُّورِ الكبيرةِ الاسرافيّة، الّتي تُغتَصَبُ بها اراضٍ وسيعةٌ يُمكِنُ اَن تُبنىٰ فيها دُور لآخرين، وتَجُرُّ باصحابِها الى دفعِ نَفَقاتٍ كبيرةٍ لحفظِها وتنظيفِها و ما الى ذلك. وهذا كما يَقولُ الامامُ السّجّاد «ع»: «من اصابَ من الدُّنيا اكثرَ، كان فيها اشدَّ فقراً؛ لأنّه يَفتَقِرُ الى النّاسِ في حفظِ امواله، ويَفتَقِرُ الى كلِّ آلةٍ من آلاتِ الدُّنيا.» ـ (البحار ٧٣ / ٩٢).

والخيرات ـ يُمكِنُ اَن يَكونَ بابسطِ وجهٍ ممكن، في حدٍّ مناسب، لغرضٍ فاضل. وهذا لا يَدخُلُ في الكِفاحِ الّذي يَقومُ به الاسلامُ في وجهِ الاستهلاكِ الحُرِّ المُفرطِ في كلِّ الاشياء، ومنها المسكنُ والدّار.

٨ ـ واذا كانت سَعَةُ المسكنِ من سعادةِ المسلم، فإنَّ امتلاكَ اصلِه ايضاً يَكونُ من سعادتِه واسبابِ طُمَأنينتِه الاجتماعيّةِ والعائليّةِ بطريقٍ اولى. فعلى الحكمِ الاسلاميِّ اَن لا يَدَعَ النّاسَ محرومين من هذا الحقّ، واَن يُقدِمَ على تجسيدِ العدالةِ في هذا الحقل، واَن يأخُذَ من المغتصبين والمسرفين والمُترَفين مَا اغْتَصَبُوه ويَرُدَّهُ الى المحتاجين المغصوبين. وهذا الواجبُ لايُقامُ به الاّ اذا كوفِحَ التّكاثرُ السَّكَنيُّ كِفاحاً حاسماً ـ كما هو معلوم.

٥ ـ ازمـانُ واقتضـاءات: لقد ذَكَرنا في النَّظرةِ الى الفصلِ السّابق، اَنَّ الازمنةَ والاحوالَ والمجتمعاتِ والبِيْئاتِ تَختلِف. وهذا الاختلافُ يَتَسرَّبُ الى تعيينِ الحدودِ والمقاديرِ القواميّةِ للاموالِ والاشياء، ومنها المسكن، غيرَ اَنَّ اللاّزمَ اَن يَقِفَ ذاك التَّسَرُّبُ عندَ حدٍّ، يعني اَن نُراعِيَ في هذا المجالِ ايضاً، التّوازنَ والقصد ـ اللّذين يُؤَكِّدُ عليهما الاسلام ـ حتى نَصِلَ الى سُدَّةِ العدلِ والاحسان، اللّذين يَأمُرُ بهما القرآن، وحتى نَقتَرِبَ من القسطِ الّذي بَعَثَ اللّهُ الانبياءَ والمرسلين وأنزَلَ معهمُ الكتابَ والميزانَ وأنزَلَ الحديدَ لِيقومَ به النّاس.

فنحن لا نُنكِرُ الاختلافَ ـ تبعاً للموضوعيّة ـ غيرَ اَنّا نَقولُ يُمكِنُ اَن نَستَخرِجَ ميزانيّةً للحدِّ القواميِّ للمالِ والمسكن،[1] بالقياسِ الى ما كان في تلك الازمان وذُكِرَ في الاخبار، ونَتَّخِذَها مقياساً لكلِّ عصرٍ ومصر.[2] والا فممّا لاشكَّ فيه ان الظُّروفَ والاحوالَ والعائلاتِ وحاجيّاتِها والافرادَ

---

١ و ٢ ـ هذه امورٌ يَقومُ بها علمُ الاقتصاد، وانّما علينا اَن نُرَكِّزَ اصولَها في مذهبِ الاسلامِ الاقتصاديّ.

وحوائجهم تَختلِفُ، ومن الممكنِ ايضاً اَن يكونَ متاعٌ كماليّاً في مرحلةٍ غيرَ كماليٍّ في مرحلةٍ اُخرىٰ، او كماليّاً في بيئةٍ وغيرَ كماليٍّ في بيئة .

وفي هذا الضّوء، اذا لم يَتَوَفَّقْ مجتمعٌ لسدِّ الاعوازِ الضّروريّةِ في قِطاعاتِه، يَكونُ استهلاكُ كثيرٍ من السِّلَعِ والبَضائعِ كماليّاً وتَرَفيّاً . ويُعاكِسُهُ المجتمعُ الّذي قدعَبَرَ هذه المرحلةَ الى فوقِها . والمعيارُ الكلّيُّ هو رعايةُ العدلِ والتّوازنِ والقَوامِ والقصد، ونيلُ كلِّ قِطاعٍ حقَّه .

تنبيه

هناك موضوعان هامّان يَرتَبِطان بمحدوديّةِ الاستهلاك، يَجِبُ اَن لانَغفُلَ عنهما، الاوهما :

١ ـ من اَهَمِّ الحوافزِ على تحديدِ الاستهلاك، هو الحافزُ الاقتصاديّ، لِاَنَّ تحديدَه من اقوى الاسبابِ للتّنميةِ الاقتصاديّة . فاذا نُفِيَ الافراطُ في الاستهلاكِ وشُجِبَتْ الوانُ الاستهلاكِ الكماليّ، تُساقُ الاموالُ الى الانفاقِ على ما يُفيدُ كالانتاج، وتُستَعْمَلُ الموادُّ الطّبيعيّةُ فيما هو ضروريٌّ لحياةِ النّاس، فيَتَبَدَّلُ الفِراشُ الرّابعُ التّرَفيُّ في حياةِ المُترَفين مثلاً الى الفِراشِ الاوّلِ الضّروريِّ للآخرين، فتَحُلُّ الحاجاتُ الضّروريّةُ والمعتدلةُ محلَّ الاسرافِ والتّجمّلِ الزّائدِ والاستهلاك الكماليّ .

اجَل، اِنَّ رفضَ الاسرافِ يُؤَدّي الى صرفِ الزّائدِ من الدّخلِ في سبيلِ انتاجٍ اكثر، من طُرُقٍ مختلفة ـ على حسَبِ ما يُبَرْمِجُهُ الاَخِصّائيّون ـ والوصولِ بسببِ ذلك الى الاستقلالِ الاقتصاديّ، الّذي هو المحورُ لقوامِ دينِ المجتمعِ وحياتِه ومعيشتِه .

٢ ـ اَنَّ الحُرِّيّةَ في الاستهلاكِ تُهَدِّدُنا بفناءِ منابعِ القوةِ والغِذاءِ وسائرِ المُستلزَمات، فَلَوِ اسْتَهْلَكَ المُتَنَعِّمون والمُترَفون ـ او منِ انْصَهَرَ

بروحيّاتِهم من سائر النّاس ـ على الشّكلِ الحاضرِ من الاستهلاك، الّذي هو غايةُ آمالِ المتكاثرين ـ حيث يَطْلُبُون الاسواقَ الرّائجةَ لمُنتَجاتِهم ـ تَضمَحِلُّ منابعُ القوّةِ والغِذاءِ وسائرُ الاشياءِ بصورةٍ فاحشة؛ امّا اذا شُجِبَ الاستهلاكُ الحُرُّ ورُفِضَ، فيَصِلُ ما هو الموجودُ الى الكُلِّ، ولا نَحتاجُ الى ابادةِ شيءٍ كثيرٍ من المناجم و .. وعندَ ذلك يَفْقُدُ المتكاثرون كثيراً من دُخولِهِمُ المفروضةِ على الاسواق.

في هذا الضّوء، إنَّ تركَ الاستهلاكِ الحُرِّ ورَفْضَه، كما يَنتَهي الى نجاتِ الانسان، يُؤَدّي الى شجبِ التّكاثرِ والمتكاثرين وطالبي الاسواقِ لمُنتَجاتهم ايضاً؛ فَلْيَكُنِ الكِفاحُ ضدَّ الحُرِّيَّةِ في الاستهلاكِ في صدرِ البَرامجِ الاقتصاديَّةِ المعيشيّةِ لايِّ مجتمعٍ يَرومُ اَن يَحياحياةً سليمةً مستقلّةً عزيزة.

الفصلُ السّابع والعشرون

الاسراف والتّبذير، مطاردة وشجب

ـ (من الاخلاق الاقتصاديّة في الاسلام «٢»)

أ ـ نظرة عامّة

الكتـــاب

١ كُلُوا وَاشْرَبُوا ولاتُسرِفُوا، إنَّهُ لا يُحِبُّ المُسرفين •[١]

٢ كُلُوا من ثَمَرِهِ إذا أَثْمَرَ وآتُوا حَقَّهُ يومَ حَصادِهِ، ولاتُسرِفُوا، إنَّهُ لا يُحِبُّ المُسرفين •[٢]

٣ ثُمَّ صَدَقْنا هُمُ الوَعدَ فَأَنْجَيْناهُم ومَن نَشاءُ، و أَهْلَكْنَا المُسرفين •[٣]

٤ وآتِ ذا القُربىٰ حَقَّهُ والمسكينَ وابنَ السَّبيلِ، ولا تُبَذِّرْ تبذيراً •[٤]

---

١ ـ سورة الاعراف (٧): ٣١.

٢ ـ سورة الانعام (٦): ١٤١.

٣ ـ سورة الانبياء (٢١): ٩.

٤ ـ سورة الاسراء (١٧): ٢٦.

الحديـــث

١ النبـــي «ص»ـ فيما رواه الامامُ الصّادق: .. إنَّ اصنافاً من اُمّتي لا يُستَجابُ لهم دعاؤُهم .. ورجلٌ رَزَقَهُ اللّهُ مالاً كثيراً فَانْفَقَه،[١] ثُمّ اَقبَلَ يَدعُو: يا ربِّ ارْزُقْني! فيَقولُ اللّهُ عزَّ وجلّ: اَلَمْ اَرْزُقْكَ رزقاً واسعاً؟ فهَلاَّ اقْتَصَدْتَ فيه كما اَمَرْتُكَ ولَمْ تُسرِفْ، وقد نَهَيْتُك عنِ الاسراف؟ ..[٢]

* يدُلُّنا هذا التّعليمُ النّبويُّ على اَنّ من رَزَقَه اللّهُ رزقاً واسعاً، ليس له اَن يَستهلِكَه كيفما يشاء، فإنّ ذلك يُضادُّ قانونيَّةَ العالم وميزانيَّةَ الارزاق؛ فعليه ايضاً ان يقتصد. واذا اقْتَصَد يَزيدُ رزقهُ فيُنفِقُ فضلَه، فيَغْمُرُ الآخرين، ويكونُ له الفضلُ حيث تَوَسَّطَ لايصالِ الخيرِ الى مَن ليست له تلك السَّعَة. فلا يُقِرُّ الاسلام في ايّةِ صورةٍ اَن يكونَ في المجتمعِ اُناسٌ مُوَسَّعُوا الارزاق، لهم اَن يَستَهلِكُوا كيفما يَشاؤون، والى جانبِهم بُطونٌ غَرْثَىٰ واَكبادٌ حَرّىٰ. لا، ليس هذا من الاسلام في شيء.

وهناك تعليمٌ عظيمٌ يُلقيه علينا الامامُ عليُّ بنُ الحسينِ السّجّاد «ع»، في «الصَّلَواتِ الشّعبانيَّة»، حيث يقول: «.. وارْزُقْني مُواساةَ مَن قَتَّرْتَ عليه مِن رزقِك، بما وَسَّعْتَ عليّ من فضلِك ..»؛ فعلى مَن وُسِّعَ عليه اَن يُواسِيَ مَن قُتِّرَ عليه، حيث جَعَلَه اللّهُ واسطة (وَاَنفِقُوا ممّا جَعَلَكُم مُستَخلَفين فيه)[٣]. هذا هو الاسلامُ ومنهجُه، وهذا كلامُ امامِه المعصوم. وهذا روحُ تعاليمِ الاسلام، قرآنيّةً وحديثيّة،

---

١ ـ اَنفَقَ المال: صَرَفَه واَنْفَدَه.

٢ ـ الكافي ٥ / ٦٧.

٣ ـ سورة الحديد (٥٧): ٧.

نَبويَّةً او علويَّةً او سجاديَّةً او جعفريّة او رضويَّةً اوما اليها. ونحن لانَذْعِنُ بغير هذا المنهج باسم الاسلام، ايّاً ما كان، اذ الاسمُ والادّعاءُ والشِّعارُ لا يُسمِنُ ولا يُغني، ولا يُمَثِّلُ دينَ اللّهِ الحنيف، ولا يُؤَدّي الى تقدُّمِ الاسلامِ والمسلمين.

٢ الامام علي «ع»: فدَعِ الاسرافَ مقتصداً..[١]

٣ الامام السجاد «ع»: .. ونَعُوذُ بكَ من تَناوُلِ الاسراف.[٢]

٤ الامام السجاد «ع»: .. وَامْنَعْني من السَّرَف.[٣]

٥ الامام السجاد «ع»: .. وَاحْجُبْني عنِ السَّرَفِ والازدياد.[٤]

٦ الامام الصادق «ع»: اِنَّ القصدَ امرٌ يُحِبُّهُ الله عزّ وجلّ، واِنَّ السَّرَفَ امرٌ يُبغِضُهُ الله عزَّ وجلّ..[٥]

٧ الامام العسكري «ع»: .. عَليك بالاقتصاد، واِيّاك والاسرافَ، فاِنَّهُ من فعلِ الشَّيطَنَة.[٦]

ب ـ تعريف الاسراف و حدوده

---

١ ـ نهج البلاغة / ٨٧١؛ عبده ٣ / ٢٣.

٢ ـ الصحيفة السجادية / ٨٤ (الدعاء ٨).

٣ ـ الصحيفة السجادية / ١٣٩ (الدعاء ٢٠).

٤ ـ الصحيفة السجادية ٢٠٢ (الدعاء ٣٠).

٥ ـ الوسائل ١٥ / ٢٥٧.

٦ ـ سفينة البحار ١ / ٦١٦.

الكتـــاب

١ وَالّذين إذا اَنْفَقُوا لَم يُسرِفوا ولَم يَقْتُرُوا، وكانَ بينَ ذلك قَواماً *[١]

الحديـــث

١ النبـــي «ص» ـ في تفسيرِ قولِه تعالى : «والّذين إذا اَنفَقُوا لم يُسرِفوا ولم يَقْتُروا» : من اَعطىٰ في غيرِ حقٍّ فقد اَسرَفَ، ومن مَنَعَ عن حقٍّ فقد قَتَرَ .[٢]

٢ النبـــي «ص» : لاخيرَ في السَّرَف، ولا سَرَفَ في الخير .[٣]

* لَعلَّ المعنى واضح، اذا التّقييدُ بقولِه «ص» : «في الخير»، يَنفي كلَّ ما يَكونُ خارجاً عن الحدودِ الشّرعيّةِ للاستهلاك، يعني الاعتدالَ والاقتصاد، لِاَنَّ الخارجَ عن الاعتدالِ والقصدِ لايكون خيراً . فهذا التّعليمُ لاينفي لزومَ رعايةِ القصد، وسُمُوَّ النيَّة، وسَدادِ العمل .

٣ الامام علي «ع» : كلُّ مازادَ على الاقتصادِ اسراف .[٤]

٤ الامام علي «ع» : ما فوقَ الكَفافِ اسراف .[٥]

---

١ ـ سورة الفرقان (٢٥) : ٦٧.
٢ ـ مجمع البيان ٧ / ١٧٩.
٣ ـ سفينة البحار ١ / ٦١٦.
٤ ـ المستدرك ٢ / ٤٢٥.
٥ ـ غرر الحكم / ٣٠٧.

٥ الامام الصادق «ع»: أدنى الاسرافِ هَراقَةُ فضلِ الإناء، وابتذالُ ثوبِ الصَّون، والقاءُ النَّوى.[١]

٦ الامام الصادق «ع»: إنَّما السَّرَفُ أن تَجعَلَ ثوبَ صَونِك ثوبَ بِذْلَتِك (بَذْلِك - خ ل)[٢].

٧ الامام الصادق «ع»: إنَّ القصدَ امرٌ يُحِبُّهُ الله عزَّ وجلّ، وإنَّ السَّرَفَ امرٌ يُبغِضُه اللّهُ عزَّ وجلّ، حتى طرحُك النَّواة، فإنَّها تَصلحُ لشيءٍ، وحتى صبُّك فضلَ شرابِك.[٣]

٨ الامام الصادق «ع»: ليس فيما أصلَحَ البدنَ اسرافٌ .. إنّما الاسرافُ فيما أتلَفَ المالَ وأضَرَّ بالبدن.[٤]

* قوله «ع»: «فيما أصلَحَ البدن»، لايُرادُ به ما تَجاوَزَ حدَّ القصد، فلقد ورد في التّعاليمِ أنَّ ما جاوَزَ حدَّ القصدِ يُضِرُّ بالبدنِ وسلامتِه.[٥] فالحديثُ ناظرٌ الى الجهاتِ الكيّفيّة لما يُستَهْلَك.

٩ الامام الصادق «ع»: إتَّقِ اللّهَ ولاتُسرِفْ ولا تَقْتُرْ، وكُنْ بين ذلك قواماً؛ إنَّ التَّبذيرَ من الاسراف، وقال الله: «لا تُبَذِّرْ تبذيراً»؛ إنَّ اللّهَ لا يُعَذِّبُ على القصد.[٦]

١٠ الامام الكاظم «ع» ـ اسحاقُ بنُ عمّار قال: قلت لابي ابراهيمَ الكاظم «ع»:

---

١ و ٢ ـ مكارم الاخلاق / ١١٧.

٣ ـ الوسائل ١٥ / ٢٥٧؛ الكافي ٤ / ٥٢.

٤ ـ مكارم الاخلاق / ٦٣؛ الكافي ٤ / ٥٢.

٥ ـ راجع: الفصل القادم، فقرة «ح».

٦ ـ تفسير العياشي ٢ / ٢٨٨.

الرّجلُ يكونُ له عشرةُ أقْمِصَةٍ، ايَكونُ ذلك من السَّرفَ؟ فقال : لا، ولكن ذلك أبقىٰ لثِيابِه، ولكنَّ السَّرَفَ أن تَلبسَ ثوبَ صَونِك في [الـ] مكانِ القَذِر.[1]

الفات نظـــر

يُشيرُ هذا الحديثُ وامثالُه الى حكمتين من الحِكَمِ الاقتصاديّة.

الاولى : أن يَكونَ تَعدُّدُ الثّوبِ لبقائه زماناً اكثر، لا لمقصدٍ آخر. وهذا من الاقتصادِ لا الاسراف لِمَن يُناسِبُه. ولقد وَرَدَ في الحديثِ الاذنُ باكثرَ من عَشرةِ أقمِصَة، اذا كان للغايةِ المذكورة، ولم يَكُن هناك محتاجٌ الى ثوب، اذ وَرَدَ في الحديث : «مَن كان عندَه فضلُ ثوبٍ وقَدَرَ أن يَخُصَّ به مؤمناً يَحتاجُ اليه، فلم يَدفَعْهُ اليه، أكَبَّهُ اللّهُ في النّارِ على مِنْخَرَيه»[2].

الثّانية : أنَّ ثوبَ الصَّونِ لايُلبَسُ في البَذلِ والمكانِ القَذِر، لأنّه اسراف. وعلى ايِّ وضعٍ كان، يَجبُ أن لا يَخرُجَ اللُّبسُ وامتلاكُ الملابسِ والثِّيابِ و شِراؤُها عن الحدودِ القواميّةِ في نظرِ الاسلام، مع كونِ النّاس غيرَ محتاجين الى فضولِ ما عندَ المُمتلِكين. وهذا مقتضى الجمعِ بين الاحاديث، فلقد مَرَّ في الحديثِ عن الصّادق: «ع»: «إنَّ القصدَ امرٌ يُحِبُّهُ الله عزَّ وجلّ»[3]، و«إنَّ اللّهَ لا يُعَذِّبُ على القصد»[4]. فغيرُ القصدِ امرٌ يُبغِضُهُ اللّهُ

---

١ ـ مكارم الاخلاق / ١١٢.

٢ ـ الوسائل ٣ / ٤٢١، من حديثِ الامام عليّ بن الحسينِ السّجّاد «ع».

٣ ـ الوسائل ١٥ / ٢٥٧.

٤ ـ تفسير العيّاشي ٢ / ٢٨٨.

ويُعَذَّبُ عليه، فلا تُقِرُّهُ التّعاليم.

ومن الواضح أنَّ احاديثَ القصد ـ وكذلك آياتُه ـ حاكمةٌ على احاديثِ التّعدُّد، وهي قليلة، وذُكِرَ فيها الحكمةُ الاقتصاديّةُ الّتي تُوجِبُ مراعاتُها الجواز.

ج ـ الرّدع عن التّوفّر على الاستهلاك والتمتّع

الكتـــاب

١ ذَرْهُم يَأْكُلُوا ويَتَمَتَّعُوا ويُلْهِهِمُ الأَمَلُ، فسوفَ يَعلَمُون ●[١]

٢ إنَّ اللّهَ يُدخِلُ الّذين آمَنوا وعَمِلُوا الصّالحاتِ جنّاتٍ تَجري من تحتها الانهار، والّذين كَفَرُوا يَتَمَتَّعون ويَأْكُلُون كما تَأْكُلُ الأنعامُ، والنّارُ مَثْوًى لهُم ●[٢]

٣ زُيِّنَ للنّاسِ حُبُّ الشَّهَواتِ، من النِّساءِ والبنينَ والقناطيرِ المُقَنْطَرةِ من الذَّهَبِ والفضّةِ والخيلِ المُسَوَّمَةِ والأنعامِ والحَرْث، ذلك متاعُ الحياةِ الدُّنيا، واللّهُ عندَه حسنُ المآب ●[٣]

الحديـــث

---

١ ـ سورة الحجر (١٥): ٣.

٢ ـ سورة محمّد «ص» (٤٧): ١٢.

٣ ـ سورة آل عمران (٣): ١٤.

١ الامام علي «ع»: القصدُ مَثْراةٌ، والسَّرَفُ مَثْواةٌ.[١]

٢ الامام الصادق «ع» ـ فيما رواه عن آبائه: إنَّ عليّاً كانَ لا يُنْخَلُ له الدَّقيق. وكان عليٌّ «ع» يَقولُ: «لاتَزالُ هذه الأُمَّةُ بخيرٍ ما لم يَلبَسُوا لباسَ العَجَم، ويَطعَمُوا اَطعِمَةَ العجم؛ فإذا فَعَلُوا ذلك ضَرَبَهُمُ اللّهُ بالذُّلّ»[٢].

* قد كان المسلمون في صدرِ الاسلام يَعيشُون عيشةً بسيطةً، وإنّ الايمان الاسلاميَّ ـ بفضلِ حثّه على بساطةِ العيشِ والاستغناءِ وعدمِ التّوفُّرِ على الاستهلاك ـ قد صَنَعَ منهم اُمّةً صامدةً قويّةً معتمدةً على النّفسِ عزيزة، ولهذه الخلالِ غَلَبَت كلَّ مَن حارَبَها وحاربَتْه؛ وامّا الانغماسُ في الوان النّعيم وتبنّي التّرَفِ والسَّرَف، فقد ابادا المُنصَهرين بهما.

وإنّ المجتمعَ النّوريَّ ما لم يَترُكِ البساطةَ والصّمود، لا يُغلَبُ على اهدافِه، غيرَ اَنّ الامرَ يكون على العكس في غالب الاحوال.

٣ الامام الكاظم «ع»: مَنِ اقْتَصَدَ وقَنَع، بَقِيَت عليه النِّعمة. ومن بَذَّرَ واَسرَف، زالَت عنه النِّعمة.[٣]

* تركُ الاقتصادِ والاقتناعِ يُوجِبُ اَن يَسقُطَ المجتمعُ المُستَهلِكُ، وان لا يَقدُرَ على تموينِ الانتاجِ وتوسيعِ نطاقه، واَن يَنتَهيَ امرُه الى الحاجةِ الى الاجانب فالتَّبعيَّة، وهذه هي مشكلةُ البلادِ الّتي فُرِضَ عليهمُ الاستهلاك. فهذا التّعليمُ الكاظميُّ يُشيرُ

١ ـ الكافي ٤ / ٥٢ ـ ٥٣.

٢ ـ البحار ٧٩ / ٣٠٣، عن «المحاسن».

٣ ـ تحف العقول / ٢٩٧.

الى اصلين مهمّين:

١ ـ من اقْتَصَدَ وقَنَع، بَقِيَت عليه النِّعمة، فيكتفي بذاته ويَعِزُّ ويستقِلّ.

٢ ـ من بَذَّر وأسرف، زالَت عنه النّعمة، فيَحتاجُ الى غيره ويَذِلُّ.

د ـ المسرفون وتضييعهم لحقوق الآخرين

الكتـــاب

١ وَاَهْلَكْنَا المُسرفين ●[١]

٢ إنَّ اللّهَ لايَهدي من هُوَ مُسرِفٌ كَذّاب ●[٢]

٣ كَذلِك زُيِّنَ للمُسرفين ما كانُوا يَعمَلُون ●[٣]

٤ إنَّ المُسرِفين هُم اصحابُ النّار ●[٤]

الحديـــث

---

١ ـ سورة الانبياء (٢١): ٩.

٢ ـ سورة غافر (٤٠): ٢٨.

٣ ـ سورة يونس (١٠): ١٢.

٤ ـ سورة غافر (٤٠): ٤٣.

١ النبـي «ص» ـ فيما رواه الامام عليُّ بنُ الحسينِ السّجّاد : لِلمُسرفِ ثلاثُ علاماتٍ : يَأْكُلُ ما لَيس له، ويَلبَسُ ما ليس له، ويَشتَري ما لَيس له .[١]

٢ الامام علي «ع» : للمُسرفِ ثلاثُ علاماتٍ : يَأْكُلُ ما لَيس له، ويَشتَري ما لَيس له، ويَلبَسُ ما لَيس له .[٢]

٣ الامام الصادق «ع» : .. للمُسرفِ ثلاثُ علامات : يَشتَري ما ليس له، ويَلبَسُ ما ليس له، ويَأْكُلُ ما لَيس له ..[٣]

الفات نظـر

هذه الاحاديثُ من عظائمِ تعاليمِ الاسلام وعجائبِها الباهرة، في الاقتصادِ والمعيشةِ والملكيّةِ والتّربية، حيث تَعُدُّ مالَ الانسانِ الشّخصيَّ ما لَيس له، اذا جاوَزَ الحَدَّ المتوسِّطَ في الاستهلاك، فيَقولُ النّبيُّ «ص» والامامان، عليُّ بن ابي طالب «ع»وجعفرُ بنُ محمّدٍ «ع» بحقِّ المسرف : «يَأْكُلُ ما لَيس له .. ويَشتَري ما لَيس له ..» ، فما ليس للانسانِ اعمُّ ممّا هو ملكُه او لا . ففي النّظرةِ الاسلاميّة يُمكنُ اَن يكونَ هناك ملكٌ لايَجوزُ للمالكِ الاستفادةُ منه، لِاَنّه ممّا لَيس له حقّاً واستهلاكاً، وإن كان وَقَعَ في يدِه وملكِه . وهذا تعليمٌ عظيمٌ في التّربيةِ والاقتصادِ والاصلاح، يَجبُ ان يَعمَلَ الفقهُ والحكمُ الاسلاميّان على تجسيدِه بصمود، حتى تخرُجَ ارزاقُ الفقراء من اغتصابِ الاغنياء .

واذا نُشاهِدُ في التّعاليم، اَنَّ المُعلّمين الالهيّين يَعُدُّون هَراقةَ

---

١ ـ المستدرك ٢ / ٦٢٥.

٢ ـ الوسائل ١٢ / ٤١.

٣ ـ الخصال ١ / ١٢١.

فضلِ الاناء والقاءَ النَّوى اسرافاً،[1] فما ذا يكونُ حكمُ الاستئثارِ بقسمٍ كبيرٍ من المأكولاتِ والملبوساتِ والمساكنِ وغيرها؟ قال اميرُ المؤمنين «ع»: «كثرةُ الاَكلِ من الاسراف»، فلا يَخُصُّ الاسراف بما يَنبُذُونه في السَّلّات، بل يَعُمُّ ما يَأكلونه ويشرَبونه مَتخُومين.

وهذه كلُّها دلائلُ واضحةٌ على اَنَّ الاسلامَ يَحُدُّ الاستهلاكَ وإن كان من مالِ الانسانِ الشّخصيّ. وامّا احوالُ المسرفين ومَضرّاتُهمُ الانسانيّةُ والاجتماعيّةُ والدّينيّةُ والسّياسيّةُ وعواقبُ امرِهم، فلَعلَّها لا تَختَلِفُ عن احوالِ المتكاثرين والمُترَفين كثيراً ـ واكثرُهم منهم ـ فراجع من الفصولِ الماضية، ما يُناسِبُ ذلك.

هـ ـ المسرفون مفسدون في الارض

الكتـــاب

١ وَلا تُطيعُوا امرَ المسرفين * الّذين يُفسِدُون في الارضِ ولايُصلِحُون *[2]

* قال الفيضُ الكاشانيّ: «فيه (اي في تعبيرِ الآية) دلالةٌ على خلوصِ فَسادِهم»[3].

---

١ ـ مَرَّ حديثُه في فقرة «ب»، من الفصل.

٢ ـ سورةُ الشّعراء (٢٦): ١٥١ ـ ١٥٢.

٣ ـ تفسير الصّافي ٤ / ٤٧.

و ـ المسرفون لايحبّهم الله تعالى

الكتـــاب

١ .. كُلُوا مِن ثَمَرِهِ إذا أثْمَر، وآتُوا حَقَّه يَومَ حَصادِه، ولا تُسرِفُوا، إنَّه لا يُحِبُّ المُسرِفِين *[١]

٢ .. وكُلُوا واشرَبُوا، ولا تُسرِفُوا، إنَّه لا يُحِبُّ المُسرِفِين *[٢]

* قال الطَّبرسيّ : «إنّه لا يُحِبُّ المسرفين، اي يُبغِضُهم».[٣]

الحديـــث

١ الامام الصادق «ع» ـ فيما رواه ابَانُ بنُ تغلب : أتَرى اللّهَ أعطىٰ مَن أعطىٰ من كرامتِه عليه؟ ومَنَعَ مَن مَنَعَ من هَوانٍ به عليه؟ لا، ولكنّ المالَ مالُ الله، يَضَعُه عندالرّجلِ ودائع، وجَوَّزَ لهم أن يَأكُلُوا قصداً، ويَشرَبُوا قصداً، ويَلبَسُوا قصداً، و يَنكَحُوا قصداً، ويَركَبُوا قصداً؛ ويَعُودُوا بما سوىٰ ذلك[٤] على فقراءِ المؤمنين ويَلُمُّوا به شَعَثَهم؛ فمَن فَعَلَ ذلك كان ما يَأكُلُ حلالاً، ويَشرَبُ

---

١ ـ سورة الانعام (٦) : ١٤١.

٢ سورة الاعراف (٧) : ٣١.

٣ ـ مجمع البيان ٢ / ٤١٣.

٤ ـ تأمّل في هذه التّعبيرة : «ما سوى ذلك»، لا النُّصُب المضروبة فحَسْب.

حلالاً، ويَركَبُ حلالاً، و يَنكَحُ حلالاً . و من عدا ذلك كان عليه حراماً ـ ثمّ قال : ـ ولا تُسرِفوا، إنّه لا يُحِبُّ المسرفين . أترى اللّهَ ائتَمَنَ رجلاً على مالٍ خَوَّلَ له أن يَشتَرِيَ فرساً بعَشَرَةِ آلافِ درهمٍ ويَجزيه فرسٌ بعشرين درهماً.. و قال : «ولا تُسرِفُوا، إنّه لا يُحِبُّ المُسرفين».[1]

الفات نظـــر

لقد سَلَفَ الكلامُ عن كَونِ الاموالِ ودائعَ وعواريَ عند مالكيها.[2] والآن فانظُر في هذا التّعليمِ الالهيّ، حيث يَقسِمُ استهلاكَ اصحابِ الاموالِ على قسمين : حلالٍ مشروعٍ وحرامٍ ممنوع . فالحلالُ هو الاستهلاكُ القاصد، والحرامُ هو الزّائدُ عليه . ويُشيرُ الى أنّ الممتلِكين هم المُؤتَمَنُون على اموالِهم، فعليهم أن يَعمَلُوا فيها كما يُعمَلُ في الامانة .

فلو أنّ الاغنياءَ عَمِلُوا بهذا المنشورِ الاسلاميّ، الّذي أصدَرَه الامامُ الصّادق «ع» ـ المدعومِ بسائرِ الاحكامِ والمقاييسِ الاسلاميّة ـ وأكَلُوا وشَرِبُوا ولَبِسُوا وركِبُوا وسَكَنُوا و.. قصداً، وعادُوا بما زاد عليه على الفقراءِ والمُعدِمين والمُقِلّين، فلو عَمِلُوا كذلك هل يُوجَدُ هناك محتاجٌ اوبائس؟ وهل تَجِدُ تلكم المفاسدُ المُمَيِّعةُ والمُدَمِّرَة، النّاشئةُ من الحاجةِ والإقلال، سبيلاً الى الظُّهور؟ وهل يَؤُولُ الامرُ في المجتمعاتِ الاسلاميّة، من جهةِ التّربية والثّقافةِ والعلمِ والرُّقِيِّ والعزّةِ الى هذا المآل، من جَرّاءِ الفقرِ المُدْقِعِ والفرقِ المُراهِق؟

واذا لم يَفعَلِ الاغنياءُ ذلك الواجبَ الكبيرَ واستَغرَقُوا

---

١ ـ تفسير البرهان ٢ / ١٠.

٢ ـ راجع : الفصل ١، من هذا الباب .

في الاترافِ والاسرافِ والاتلاف، وتَمادَوا في غيِّهم من غصبِ الاموالِ واحتكارِ الاراضي وسرقةِ الارزاقِ والاستئثارِ بالمساكنِ و.. اليس على المجتمعِ الاسلاميِّ والحكمِ الاسلاميِّ والفقاهةِ الاسلاميّة، أن يُجابِهُوهم ويَرُدُّوهم عن غَيِّهم و ظُلمِهم واِترافِهم واسرافِهم؟ اليس عليهم أن لا يُقارُّوا على كِظَّتِهم وسُغوبِ الّذين ظُلِمُوا بايدي اولئك الطّواغيتِ الظّالمين؟ ولقد اَخَذَ اللّهُ على العلماءِ، أن لا يُقارُّوا على كِظَّةِ ظالمٍ ولا سغبِ مظلوم؟

ز ـ التّبذير والنّهي الحاسم عنه

الكتـــاب

١ وَآتِ ذا القُربىٰ حَقَّهُ والمسكينَ وابنَ السّبيلِ ، ولا تُبَذِّرْ تبذيراً ●[١]

الحديـــث

١ النبـــي «ص» : من بَذَّرَ اَفْقَرَهُ الله .[٢]

٢ الامام علي «ع» : كُنْ سَمْحاً ولاتَكُنْ مُبَذِّراً .[٣]

---

١ ـ سورة الاسراء (١٧) : ٢٦.

٢ ـ البحار ١٠٣ / ٢١. عن «عُدَّة الدّاعي».

٣ ـ نهج البلاغة / ١١٠٣: عبده ٣ / ١٥٩.

٣ الامام علي «ع» : لاجهلَ كالتّبذير.[١]

٤ الامام السجاد «ع» : .. وَاقْبِضْني بلطفِك عن التّبذير.[٢]

٥ الامام الصادق «ع» ـ ابو بصيرٍ قال : سألتُ ابا عبدِاللّه «ع» في قولِه : «ولا تُبَذِّرْ تبذيراً»؟ قال : بَذلُ الرّجلِ مالَه ويَقعُدُ ليس له مالٌ . قال : فيكونُ تبذيرٌ في حلالٍ ؟ قال : نَعم.[٣]

ح ـ المبذّرون اخوان الشّياطين

الكتـــاب

١ إنَّ المُبَذِّرين كانُوا إخوانَ الشّياطين، وكان الشّيطانُ لِرَبِّه كَفوراً *[٤]

الحديـــث

١ الامام الصادق «ع» : .. من أنفَقَ شيئاً في غيرِ طاعةِ الله، فهو مُبَذِّر.[٥]

---

١ ـ غرر الحكم / ٣٤٤.
٢ ـ الصّحيفة السّجّاديّة / ٢٠٢ (الدّعاء ٣٠).
٣ ـ تفسير العيّاشي ٢ / ٢٨٨.
٤ ـ سورة الاسراء (١٧) : ٢٧.
٥ ـ تفسير العيّاشي ٢ / ٢٨٨.

* اِقْرَأْ هذا التّأشيرَ الصّادقيَّ وامثالَه، ثم أنظُرْ الى اموالِ الاغنياءِ والمتكاثرين وكيفيَّةِ انفاقاتِهم وكمِّيَّتِها، ثم اتَّخِذْ اَمامَهم واَمامَ اعمالِهم وحُرِّيّاتِهمُ الاقتصاديّةِ والاستهلاكيَّةِ موقفاً يَرضىٰ عنه اللّهُ والرّسول «ص» ويُقِرُّهُ الكتابُ السّماويُّ النّازلُ ليَقومَ النّاسُ بالقسط، ولا تَخَف الّا الله، ولا تُداهِن، ولا تَخْدَعْ نفسَك، ولا تَكْذِبْ ضميرَك، ولا تَنْخَدِعْ بايِّ تمويهٍ او دَجْلٍ.

ط ـ المبذّر مفسد

الكتـــاب

١ وإذا تَوَلّىٰ سَعىٰ في الارضِ لِيُفسِدَ فيها ويَهلِكَ الحَرثَ والنَّسلَ، واللّهُ لايُحِبُّ الفَساد *[1]

الحديـــث

١ الامام الصادق «ع» ـ بِشرُ بنُ مروان قال: دَخَلْنا على ابي عبدِالله «ع»، فدَعىٰ برُطَبٍ، فأقبَلَ بعضُهم يَرمي بالنَّوىٰ، قال: فأمْسَكَ ابو عبدِالله يَدَه فقال: «لا تَفعَلْ، إنّ هذا لَمِنَ التّبذير، وإنّ اللّهَ لايُحِبُّ الفَساد»[2].

---

١ ـ سورة البقرة (٢): ٢٠٥.

٢ ـ تفسير العيّاشي ٢ / ٢٨٨ ـ ٢٨٩.

ي ـ المبذّر لاينال ما اراد

الحديـــث

١ الامام علي «ع»: اَلا! وإنَّ إعطاءَ المالِ في غيرِ حقِّهِ تبذيرٌ واسراف، وهو يَرفَعُ صاحبَه في الدّنيا، ويَضَعُه في الآخرة، ويُكْرِمُهُ في النّاس، ويُهينُه عندَالله؛ ولم يَضَعِ امْرُؤٌ مالَه في غيرِ حقِّه، وعندَ غيرِ اهلِه، اِلّا حَرَمَهُ اللّهُ شكرَهم، وكان لغيرهِ وُدُّهم، فإن زَلَّت به النَّعلُ يوماً فَاحْتاجَ الى معونتِهم، فشَرُّ خدينٍ واَلْأَمُ خليلٍ.[١]

تذييل

بين التّبذير والتّقتير

الكتـــاب

١ ولا تَجعَلْ يَدكَ مغلولةً الى عُنُقِك ولا تَبْسُطْها كلَّ البَسطِ، فَتَقْعُدَ ملوماً محسوراً.[٢]

---

١ ـ نهج البلاغة / ٣٩٠؛ عبده ٢ / ١٠.

٢ ـ سورة الاسراء (١٧): ٢٩.

الحديـــث

١ الامام علي «ع» : كُنْ سَمْحاً ولا تَكُن مُبَذِّراً، وكُن مُقَدِّراً ولا تَكُن مُقَتِّراً.[١]

٢ الامام السجاد «ع» : اللّهمَّ صلِّ على محمّدٍ وآلِه، وَاحْجُبْني عن السَّرفَ والازدياد، وقَوِّمْني بالبذلِ والاقتصاد، وعلِّمْني حُسنَ التّقدير، وَاقْبِضْني بلطفِك عن التّبذير، واَجْرِ من اسبابِ الحلالِ ارزاقي، ووَجِّهْ في ابوابِ البرِّ انفاقي.[٢]

٣ الامام الرضا «ع» ـ قال العبّاسيّ راوي الحديث : اِسْتَأذنتُ الرّضا «ع» في النَّفقَةِ على العيال؟ فقال : بينَ المكروهين . قال : فقلت : جُعِلتُ فداك، لا والله، ما اَعرِفُ المكروهين.قال : فقال لي : يَرحَمُكَ الله، اَما تَعرِفُ اَنَّ الله عزَّ وجلّ، كَرِهَ الاسرافَ وكَرِهَ الاِقتار فقال : «والّذين اذا اَنفَقُوا لم يُسرِفوا ولم يَقتُروا، وكانَ بين ذلك قَواماً»[٣].

تنبيهان

١ ـ كثرة الأكل من الاسراف

الكتـــاب

---

١ ـ نهج البلاغة / ١١٠٣؛ عبده ٣ / ١٥٩.

٢ ـ الصحيفة السجادية / ٢٠٢ (الدعاء ٣٠).

٣ ـ البحار ٧١ / ٣٤٧، عن «الخصال».

١ وَكُلُوا وَاشْرَبوا ولا تُسرِفُوا ..[١]

الحديـــث

١ الامام علي «ع» : قِلَّةُ الأكلِ منَ العفاف، وكثرتُهُ منَ الاسراف .[٢]

٢ الامام علي «ع» : عليكُم بالقصدِ في المَطاعِم، فإنَّهُ أبعَدُ منَ السَّرَف ..[٣]

٢ ـ مضارّ كثرة الأكل

٣ النبـــي «ص» : إيّاكُم وفضولَ المَطعَم، فإنَّه يَسُمُّ القلبَ بالقَسوَة، ويُبْطِئُ بالجوارحِ عن الطّاعة، ويُصِمُّ الهِمَمَ عن سَماعِ الموعظة. وإيّاكُم وفضولَ النظَر، فإنَّهُ يَبْذُرُ الهَوىٰ، ويُولِدُ الغفلة .[٤]

* راجع ايضاً : الفصل السّابق، فِقْرَة «ب».

---

١ ـ سورة الاعراف (٧) : ٣١.

٢ و ٣ ـ غرر الحكم / ٢٣٤ و ٢١٣.

٤ ـ البحار ٧٧ / ١٨٢.

نظرة الى الفصـــل

نَتكلَّمُ في هذهِ النَّظرةِ عن الاسرافِ ضمنَ عَشَرَةِ بُنود:

١ ـ مفهومُ الاسراف: الاسرافُ إفعالٌ من السَّرَف، وهو مجاوَزَةُ الحدِّ والاعتدال. ولقدِ اسْتُعمِلَ في التَّنزيلِ هو ومشتقاتُه في مفهومٍ متَّحدِ المعنى متعدِّدِ المصاديق، كما سيتَّضِح. وقال صاحبُ السَّفينة: «السَّرَفُ كما قال الرّاغب، تجاوزُ الحدِّ في كلِّ فعلٍ يفعلُه الانسان، وإن كان ذلك في الانفاقِ اشهر، ويُقالُ تارةً اعتباراً بالقدرِ وتارةً بالكيفيّة»[1].

ومجاوزةُ الحدِّ إمّا أن تكونَ في الجوانبِ النّفسيّةِ والصِّفاتِ الخُلقيّة، فتَسلُبُ تعادلَ الانسانِ في معنوياتِه وشخصيّتِه الباطنة، وإمّا أن تكونَ في الافعالِ الخارجيّة، ومن اهمِّها المسائلُ المتعلِّقةُ بالامتلاكِ والاستهلاك. ولْيُعْلَمْ أنَّ القسمَ الثّانيَ ايضاً له منشأٌ نفسيّ.

٢ ـ مُنطَلَقُ الإسرافِ النّفسيّ: لقد أوضَحنا فيما سلف من البُحوث، أنَّ الأصلَ الحاكمَ على طبيعةِ الانسانِ وهويّتِهِ الوجوديّة، في الابعادِ المادّيّةِ والرّوحيّة، هو اصلُ القصدِ والاعتدال. فالانسانُ بطبيعتِهِ الاوّليّةِ السّليمةِ لا يَميلُ الى افراطٍ او تفريط. والاسرافُ خروجٌ عن الحدِّ الالهيِّ الفطريِّ والإطارِ الانسانيِّ؛ فالمُسرفُ ليس معتدلاً يَسيرُ في مسيرةِ الفطرةِ الانسانيّة، بل هو متجاوزٌ. وبعبارةٍ اخرى: الاسرافُ مضادٌّ لواقعِ الوجودِ الانسانيّ. وكما أنَّ تجاوزَ الحدِّ في القضايا النّفسيّةِ يَقضي على تعادلِ الانسانِ وتوازنِ شخصيّتِه، كذلك تجاوزُ الحدِّ في القضايا الاقتصاديّة، في

---

١ ـ سفينة البحار ١ / ٦١٦.

الامتلاكِ او الاستهلاك، وفي مستلزَماتِ المعيشةِ والحياةِ المادّيّةِ ايضاً يَقضي على الكيانِ الانسانيِّ ويَستَتبِعُ الهلاكَ والدَّمار (وأَهلَكْنا المُسرفين)[1].

وحيث إنَّ الشَّخصيَّةَ الانسانيّة يَندَمِجُ بعضُ ابعادِها في البعضِ الآخر ويُؤثِّرُ فيه، فالانحرافُ في بُعدٍ يُؤدّي الى الانحرافِ في سائرِ الابعاد، فيُؤدّي الاسرافُ وتجاوزُ الحدِّ الى الارتياب، المُستتبِعِ للضَّلال (كذلك يُضِلُّ اللّهُ مَن هو مسرفٌ مرتاب)[2]، او الى تكذيبِ الحقِّ والحرمانِ من هدايةِ الله تعالى (إنَّ اللّهَ لايَهدي مَن هو مسرفٌ كَذّاب)[3]. فمن الآيةِ الاولى نَفهَمُ أنَّ الاسرافَ أدّى بصاحبِه الى الارتياب، فأَضَلَّهُ الله؛ ومن الثّانيةِ أنَّ الاسرافَ أدّى به الى تكذيبِ الحقّ، فلايَهديه الله.

وبما أنَّ آثارَ الاسرافِ تَتفاعَلُ في نفسِ الانسانِ وتَستولي على جوانبِها وتُضِلُّها عن المسيرةِ المقتصدةِ الصَّحيحة، فإنَّ القرآنَ الكريمَ يَجعَلُ من الاسرافِ مفهوماً عامّاً شاملاً لكلِّ انحرافٍ او فَساد، فيَعُدُّ أيَّ تجاوزٍ في ايِّ عملٍ كان، اسرافاً ومُضِرّاً فيقول: «كذلكَ زُيِّنَ للمُسرفين ما كانُوا يَعمَلُون»[4]. فالآيةُ تَعُدُّ الاسرافَ ممّا يُزَيِّنُ العملَ ويُحَسِّنُه في عينِ المُسرفِ كائناً ما كانَ العمل. ولماذا ذلك؟ لِأنَّ التَّخَلُّصَ من تسويلاتِ النَّفسِ وتزييناتِها للاعمال، إنّما يَتَيَسَّرُ برؤيةِ الواقعِ كما هو عليه (يعني رؤيةَ العملِ الصّالحِ صالحاً وغيرَ الصّالحِ طالحاً)، والجنوحِ اليه. وهذا تابعٌ للاعتدالِ والقصدِ والالتزامِ بهما، ولكن عندَ التّجاوزِ عنهما يَنزَلِقُ الانسانُ الى هُوَّةٍ سحيقةٍ من التّسويلِ والتّوهُّمِ ورؤيةِ الواقعِ على خلافِ ما هو عليه، فيَرَى الفاسدَ صالحاً والصّالحَ فاسداً. وحينئذٍ يَتضاءَلُ جميعُ ما

---

١ ـ سورة الانبياء (٢١): ٩.

٢ و ٣ ـ سورة غافر (٤٠): ٣٤ و ٢٨.

٤ ـ سورة يونس (١٠): ١٢.

يَبني كيانَه الانسانيّ، كالتّفكير والقِيَمِ المعنويّة، الى أن يَتَسَرَّبَ ذلك التّضاؤُلُ الى ما هنالك من الفَنّ والادارة والسّياسةِ والعلم والدّفاع .. فتَنمُو الميولُ النّفسيّةُ السّلبيّة، وتَنقلِبُ عندَه المقاييس، وتَعمىٰ عينُ بصيرتِه.

فعلى ما وَضح، إنّ تزيينَ النّفسِ للاعمالِ القبيحة، إنّما يَنبَعُ من الانحرافِ الواقعِ في فطرةِ الانسانِ وهويّته. وبذلك يَنكَشِفُ أنّ الاسرافَ كيف يُصبحُ سبباً للارتيابِ النّفسيّ او الضّلال العقيديّ ـ كما أُشيرَ اليه في الآيتين السّابقتين ـ وأنّ المُسرفَ كيف يَتعالىٰ ويَتَغَطْرَس، لِأنّه يَطلُبُ الاكثرَ فالاكثر (وإنّ فرعونَ لعالٍ في الارضِ وإنّه لَمِنَ المُسرفين)[1].

وفي هذا الضّوء، يُعلَمُ أنّ الاسرافَ ـ بما له من المنشأ النّفسيّ المُركّز ـ هو من عمدةِ اسبابِ المفاسدِ والضّلالات، الّتي تُؤَدّي الى انحرافِ اعمالِ الانسانِ وكذلك اعمالُ المجتمع. فإنّ المسرفين لايُلقُون بانفُسِهم الى التّهلُكَةِ فقط، بل يَجُرّونَ الجماهيرَ ايضاً الى الفَسادِ والتّسيُّبِ والعَمى والتّلاشي، فهم يَتَحَوّلُون الى مناشئ للفسادِ الاجتماعيّ، بحيثُ لا يُرجىٰ منهم صلاحٌ واصلاح. ولذلك يُحَذّرُ القرآنُ النّاسَ عنهم بقوله: «ولا تُطيعُوا امرَ المُسرفين * الّذين يُفسِدُون في الارضِ ولا يُصلِحون»[2].

٣ ـ واقعُ الاسراف: يَجبُ أن نَلتَفِتَ الى أنّ القصدَ والاسرافَ امورٌ واقعيّة، ولهما آثارٌ عينيّة، ولهما طبيعتان متضادّتان (القصد و ـ ضدُّه ـ الاسراف)[3]. وهذان الامران يَجريان في مجموعِ الابعادِ الكيفيّةِ والكمّيّةِ للحياةِ الطّبيعيّة وللمستوياتِ المادّيّة، ولا يَخُصّانِ الاستهلاكَ وكيفيّتَه وكمّيّتَه، بل يَعُمّان اصلَ المالِ ومقدارَ امتلاكِه ـ بالضّرورة ـ قبلَ أن نَصِلَ

---

١ ـ سورة يونس (١٠): ٨٣.

٢ ـ سورة الشعراء (٢٦): ١٥١ ـ ١٥٢.

٣ ـ تحف العقول / ٢٩٦، من حديثِ الامامِ الكاظم «ع».

الى مرحلةِ الاستهلاك، فإنّ «الجمعَ التّكاثريَّ للمالِ اسراف» ايضاً ـ كما مرّ.[1]

ففي هذا الضّوء، إنّ كُلَّ تَعدٍّ عن حدِّ القصدِ اسراف، كمّيّاً كان او كيفيّاً، فالاسرافُ يَقَعُ كما يَلي :

١ ـ في الامتلاكِ كمّاً .

٢ ـ في الامتلاكِ كيفاً .

٣ ـ في الاستهلاكِ كمّاً .

٤ ـ في الاستهلاكِ كيفاً .

والتّعاليمُ الاسلاميّة، تُصَرِّحُ بعمومِ الاسراف، «كلُّ مازادَ على الاقتصادِ اسراف»[2]، و «ما فوقَ الكَفافِ اسراف»[3]. وهذه الاحاديثُ مُفسِّراتٌ للآياتِ القرآنيّة، وموضحاتٌ لها .

٤ ـ آثارُ الاسرافين، الامتلاكيّ والاستهلاكيّ، المشتركة : قال التّنزيلُ عن «المسرفين» : إنّهم «يُفسِدُون ولا يُصلِحُون»، فالفَسادُ من لوازمِ الاسراف، سواءٌ أكان في الامتلاكِ ام في الاستهلاك . ومن الواضح أنّ الفَسادَ يَستتْبِعُ السّقوطَ والهلاك، فلايُظَنُّ بأيِّ مسرفٍ الاّ الفَسادُ فالهلاك . فالهَلاكُ كما أنّه يَنبَعُ من تجاوزِ الحدِّ في الاستهلاك (مَن لَم يُحسِنِ الاقتصاد، أهلَكَهُ الاسراف)[4]، كذلك يَنشأُ من تجاوزِ الحدِّ في الامتلاك (مَن يَستأثِرْ مِنَ الاموالِ يَهلك)[5]. فالاكتنازُ من المالِ احدُ مناشئِ الفَسادِ في الأُمَّةِ والمجتمع؛ فكيف يُقالُ، إنّ الملكيّةَ في الاسلامِ حُرَّةٌ، تكاثريّةً كانت او

---

١ ـ راجع : الفصل ٢٢، من هذا الباب .

٢ ـ غرر الحكم / ٢٣٨.

٣ ـ غرر الحكم / ٣٠٧.

٤ ـ غر الحكم ٢٧٢.

٥ ـ تحف العقول / ١٥٥، من حديثِ الامام عليٍّ «ع».

غيرَها . أيَرى الاسلامُ ما هو سببٌ لفَسادِ الفردِ ودمارِ المجتمع، سائغاً؟ لاها ـ الله ..

٥ ـ الفهمُ المجموعيُّ للموضوع : لقد أكَّدَ القرآنُ الكريم على الأكلِ والشُّربِ المقتصدَين، لِأنَّ قولَه تعالى : «لا تُسرِفُوا» يعني لا تَجاوَزُوا حدَّ القصد، كما صَرَّحَ به في قولِه تعالى : «ولا تَعتَدُوا». فالنَّهيُ عن الاسرافِ في «لاتُسرِفُوا» ، يُعيِّنُ حدَّ الأكلِ والشُّرب، وهو الحدُّ المقتصِدُ المتعادِل، في حياةِ الفرد، والّذي يَخلُقُ التَّوازنَ في حياةِ المجتمع . ولقد أبانَ عن مفهومِ الآية، التّعليمُ الحديثيّ، حيث يَقولُ الامامُ الصّادق «ع» : «وجَوَّزَ لهمُ أن يَأكُلُوا منه قصداً ويَشرَبُوا منه قصداً .. ومن عَدا ذلك كان عليه حراماً»[١]، ثمّ يَقرَأُ الآية : «ولا تُسرِفُوا، إنَّهُ لايُحِبُّ المُسرفين»[٢]. فتصرُّفُ الانسانِ في مالِ نفسِه واستهلاكُه له، إن كان زائداً على حدِّ القصد، ممنوع . وهذا يَدُلُّ على أنَّ الاستهلاكَ الاسرافيَّ يكونُ تصرّفاً في حقِّ الآخرين إن لم يكُن في مالِهم، ولأجْلِ ذلك عَدَّهُ الحديثُ حراماً . ولقد جاءَ في الحديثِ إنَّ «المسرفَ يَأكُلُ ما لَيس له»[٣].

٦ ـ الاسرافُ في الانتاج والاستيراد : الاسرافُ يَعُمُّ الانتاجَ والاستيرادَ ايضاً. وذلك لِأنَّ المُمعِنَ في التّعاليمِ الاسلاميّةِ ـ ولا سيّما الآياتِ النّازلةِ بحقِّ الاسرافِ والمُسرفين ـ يَعلَمُ أنَّ تلك التّعاليمَ تَعمِدُ الى تركيزِ اصلٍ كلّيٍّ عامٍّ يُحدِّدُ صِلَةَ الانسانِ بالموادِّ الطّبيعيّةِ والامكانيّاتِ المادّيّةِ الحياتيّةِ والمُنتَجاتِ الصّناعيّةِ والمستوَرَدات .. وتُبيِّنُ أنَّ تلك الصِّلةَ لاتكونُ الاّ تَذَرُّعيَّةً لامستَقطَبَة . فكلُّ ما تَصِلُ اليه يَدُ الانسانِ ويُتاحُ له الاستمتاعُ منه،

---

١ و ٢ ـ تفسير العياشي ٢ / ١٣.

٣ ـ راجع : فقرة «د»، من الفصل .

يَجبُ أن يَستَفيدَ منه بمقدارِ الحاجة ـ فرديّةً كانت او اجتماعيّة ـ وأن يَجعَلَه ذريعةً الى سدِّ الحاجات، مقصوراً على مقدارِها، كما تُصَرِّحُ بذلك التّعابيرُ الواردةُ في القرآن (اصلاً، او اشتقاقاً) كهذه : «الرِّزق»، «الأكل»، «الشُّرب»، «المَتاع».. فالاسلامُ لا يُقِرُّ بأن تَتحوَّلَ الصِّلاتُ التَذرُّعيَّةُ المحدودةُ بين الانسانِ والاشياءِ الى صِلاتٍ استقطابيّةٍ غيرِ محدودةٍ، والصِّلاتُ الاداتيّةُ العَرَضيّةُ الى صِلاتٍ اصليّةٍ ذاتيّة، والى استمتاعاتٍ واستهلاكاتٍ حُرَّة، لأنَّ ذلك كلَّه تحريفٌ للواقع، وتزييفٌ للطَّبيعةِ والاشياء، وحجزٌ للانسانِ عن وقوفِه في مستواه الاصليِّ في الحياةِ الطَّبيعيّةِ والمواهبِ والكونِ والتّكليف، واغتصابٌ لما للآخرين من الحقوق .

ومن الواضح، أنَّ السَّرَف وتجاوزَ الحدّ، يَقَعُ كثيراً في الانتاجِ والاستيراد، بيدِ اصحابِ المَعامِلِ والمستوردين المسرفين المتكاثرين، لأنَّهم يَعمِدُون الى انتاجٍ اكثر واستيرادٍ اوفر، لِأن يَحصُلوا على دخولٍ كبيرةٍ وكثيرة، فيسرِفون في الانتاجِ والاستيرادِ كمّاً وكيفاً، ويُوجِدُون في النّاسِ الطَّلَبَ الكاذبَ بفضلِ الإعلامِ المُمَوَّه . وكلُّ هذا إفسادٌ للافراد، وتمييعٌ للمجتمع، وإضرارٌ بالموادِّ الاوّليّة، وامتصاصٌ للدِّماء، ونشرٌ للفوضويّةِ الماليّة .

وهذا كلُّه من توابعِ الاقتصادِ الحُرِّ والملكيّةِ الحُرَّة . والاسلامُ يَرفُضُ كلَّ هذا . ولايُفيدُ المسرفين والمتكاثرين تَذَرُّعُهم باسمِ الملكيّة والتَسلُّط، لأنَّه ليس من الممكنِ القولُ بأنَّ تعاليمِ الاسلام يَهدِمُ بعضُها بعضاً ويَمحو بعضُها آثارَ بعض .

٧ ـ المسرفون مفسدون : لقد تَجَلّى لا حباً الى الآن، أنَّ المُسرفَ يَظلِمُ نفسَه ويَظلِمُ النّاس معاً، لِأنَّه يُجاوِزُ الحدَّ القواميَّ للمالِ والامتلاك، والحدَّ الاقتصاديَّ للمتاعِ والاستهلاك، فيَملِكُ تكاثراً و يَستَهلِكُ ما لَيس له .

و واضحٌ انَّ الّذي يَستهلِكهُ الانسانُ المسرفُ اسرافاً، بحسَبِ الكمِّ او الكيف، يَصلُحُ لان يُسَدَّ به عَوَزُ غيره من النّاس. فالطّعامُ الّذي يأكُلُه زائداً او يَفضُلُ عن مائدتِه يُشبِعُ بطونَ الجائعين، والّذي يَستهلِكُه لتدفِئةِ قصورِه وغُرَفِهِ الكثيرةِ الكبيرةِ يُمكِنُ انَ يُدْفَأَ به عُراةُ النّاسِ ومساكينُهم في ليالي البَرد، بل هو حقُّهُم المُضَيَّعُ كما صُرِّحَ به في احاديثِ ائمَّتِنا المعصومين «ع». وكذلك ما يُستَهلَكُ بيدِ المُسرفين من البُسُطِ والفُرُشِ والاثاثِ والملابسِ الكماليّةِ والتَّرَفيّةِ وما الى ذلك، كلُّ هذا يُمكِنُ انَ يُؤَمِّنَ به المحتاجون وتُستَرَ به ابدانُ العُراة، وتُعَمَّرَ به اَعشاشُ البائسين.. فالمُسرفون مفسدون حقّاً، الّذين لا يُصلِحون ـ على حدِّ تعبير القرآنِ الكريم.[1]

٨ ـ علماءُ الدّين والمسرفون: اذا كانَ الاسرافُ من اسبابِ الظّلمِ الاجتماعيِّ ومن اسبابِ تفشّي الحرمانِ والفقرِ في النّاس، فعلى علماءِ الدّين ان يُكافِحوا الاسرافَ وان يُحارِبوا المسرفين والاستهلاكيّين، بكلِّ ما يُمكِنُهُم من الوسائلِ والمناهج، من الدّعايةِ والإعلامِ وإصدارِ الفُتيا ونشرِ الكتبِ والرّسائلِ والغاءِ الخُطب وتنظيمِ البرامجِ التّربويّةِ لذلك للنّاشئةِ من الصُّفوفِ الابتدائيّة. ولْيَكُنْ عيشتُهُم الشّخصيّةُ وعيشةُ ذويهم ايضاً بعيدةً عن ايِّ لونٍ من الوانِ الاسراف، وكذلك ما يَعقِدُونه من المراسمِ والحَفلاتِ الدّينيّة، وما يَبنُونه من الابنيةِ الاسلاميّة، وما الى ذلك.

٩ ـ الأُمّةُ الاسلاميّةُ والمسرفون: على المسلمين ايضاً اَن يُطاردوا المسرفين، الّذين يَستهلِكون ما ليس لهم ويَضُرُّون بالنّاسِ باستهلاكِهِم

---

١ ـ سورة الشعراء (٢٦): ١٥١ ـ ١٥٢.

اللّامحدود: فمن اهمّ مصاديقِ الفريضةِ الكبيرة «النّهي عن المنكر»، هو النّهيُ عن الاسرافِ والقيامُ الصّامدُ في وجهِ المسرفين والاستهلاكيّين المُفسدين، من الاغنياءِ والمُترفين ومن اليهم.

ولعلَّ في النّساء وافرادِ العائلاتِ من لا يَأبَهُ بهذا الامرِ المهمّ، فلا يَتجنّبُ الاسرافَ والاستهلاكَ الزّائد، فعلى كلِّ فردٍ من افرادِ العائلة ان يُعوِّدَ نفسَه على اجتنابِ الاسراف، وان يُكافحَه كلما صادفَه وراءَه ويَقْلَعَ جُذورَه بأيّةِ صورةٍ ممكنة..

وعلى ائمّةِ الجُمعِ والجماعات وخطبائها، ان يُعرِّفوا النّاسَ بسلبيّاتِ الاستهلاكِ السّرَ في ويوقِفُوهم عليها، ويُحذِّروهم منها اشدَّ تحذير.

١٠ـ الحكم الاسلاميُّ والمسرفون: للحكمِ الاسلاميِّ في مكافَحَةِ الاسرافِ ميدانٌ واسع، فعليه أن يَعمَلَ في جوانبِ هذا الميدان:

أ ـ في تنفيذِ احكامِ العلماءِ النّابهين غيرِ المُداهنين واقوالِهم بين النّاس، اذا اصدروها.

ب ـ في تنظيمِ برامجَ للنّاشئةِ في الصُّفوفِ الابتدائيّةِ والثّانويّة، حتى تَتمرَّنَ وتَنْشَأَ على مُضاداةِ الاسرافِ والاستهلاكيّةِ ورفضِهما بَتاتاً.

ج ـ في الرّقابةِ الحاسمةِ على جميعِ دوائرِه ومؤسّساتِه الاداريّة، حتّى لا تُسرفَ فيما تستهلكُه من الادواتِ والمستلزمات، وفي المراسمِ والاجراءاتِ والحفلات، لكيلا يُضرُّوا باموالِ المسلمين في دقيقِ الامورِ وجليلِها، فانَّ اموالَ المسلمين لا تحتملُ الاضرار.

د ـ في الرقابةِ الحاسمةِ على الانتاج، حتى لا يُسرفَ المُنتِجون كمّاً وكيفاً، لمقاصد استغلاليّة.

هـ ـ في الرقابةِ الحاسمةِ على الاستيرادِ والمُستوردين كذلك.

الفصلُ الثّامن والعشرون

اصالة التّقدير والاقتصاد في المعيشة

ـ (من الاخلاق الاقتصاديّة في الاسلام «٣»)

الكتـــاب

١ .. منهُم أُمّةٌ مُقتَصِدَةٌ وكثيرٌ منهم ساءَ ما يعَملون ●[١]

٢ ويَسألونَك ماذا يُنفِقُون؟ قل : العفوَ ..[٢]

٣ وكُلُوا مِمّا رَزَقَكُمُ اللّهُ حلالاً طيِّباً ، واتّقُوا اللّهَ الّذي انتم به مؤمنُون ●[٣]

الحديـــث

أ ـ احراز نصف المعيشة

---

١ ـ سورة المائدة (٥) : ٦٦.

٢ ـ سورة البقرة (٢) : ٢١٩.

٣ ـ سورة المائدة (٥) : ٨٨.

١ النبـــي «ص»: التّقديرُ نصفُ المعيشه.[١]

٢ الامام علي «ع»: التّقديرُ نصفُ المعيشه.[٢]

٣ الامام علي «ع»: التّقدير نصفُ العيش.[٣]

٤ الامام علي «ع»: الاقتصادُ نصفُ المَؤُونة.[٤]

ب ـ قوام المعاش

٥ الامام علي «ع»: قوامُ العيشِ حسنُ التّقدير، ومِلاكُه حسنُ التّدبير.[٥]

ج ـ انماء القليل

٦ الامام علي «ع»: الاقتصادُ يُنْمي القليل؛ الاسرافُ يُفْني الجزيل.[٦]

د ـ الطعام المكيل و بركته

٧ النبـــي «ص»: فيما رواه الامامُ الصّادق: شَكا قومٌ الى النّبيِّ «ص» سرعةَ نَفادِ طعامِهم، فقال: «تَكيلُون او تَهيلُون؟» قالوا: نَهيلُ يا رسولَ الله «يعني الجَزاف»، قال: «كيلُوا، فإنَّهُ اَعظَمُ للبَرَكة»[٧].

---

١ ـ البحار ١٠٤ / ٧٣، عن «كنز الفوائد».

٢ و ٣ ـ تحف العقول / ٧٩ و ١٥٨.

٤ ـ غرر الحكم / ١٧.

٥ و ٦ ـ غرر الحكم ٢٣٦ و ١٦.

٧ ـ الوسائل ١٢ / ٣٢٣ ـ ٣٢٤.

٨ الامام الصادق «ع» : قال رسولُ الله «ص» : «كيلُوا طعامَكم، فإنّ البركةَ في الطّعامِ المَكيل»[١]. وقال الصّادق «ع» ايضاً، بصدد اهمّيّة الكيل : «ويَقُوتُهنّ (اي الرّجلُ عيالَه) بالمُدّ، فانّي اَقُوتُ به نفسي وعيالي . وَلْيُقَدِّرْ لكلِّ انسانٍ منهم قوتَه، فان شاء اَكَلَه، وان شاء وَهَبَه، وان شاء تَصَدَّقَ به .[٢]

هـ ـ مساواة النّاس في الغذاء بتقدير واقتصاد

٩ الامام الصادق «ع» ـ عن معتب قال : قال ابو عبدِالله «ع» ـ و قد يَزيدُ السِّعرُ بالمدينة ـ : كم عندَنا من طعام؟ قال : قلت : عندَنا ما يَكفينا اشهُراً كثيرةً . قال : اَخْرِجْهُ وبِعْه! قال : قلت له : وليس بالمدينةِ طعام . قال : بِعْه! فلمّا بِعْتُه قال : اِشْتَرْ مَعَ النّاسِ يوماً بيوم . وقال : يا معتّب! اِجعَلْ قوتَ عيالي نصفاً شعيراً ونصفاً حنطة، فإنّ الله يَعلَمُ اَنّي واجدٌ اَن اُطْعِمَهُم الحِنطَةَ على وَجهِها، ولكنّي اَحبَبْتُ اَن يَراني اللّهُ قد اَحسَنتُ تقديرَ المعيشة .[٣]

و ـ من علائم الايمان

١٠ الامام الصادق «ع» : المؤمنُ حَسَنُ المَعُونة، خفيفُ المَؤُونة، جيِّدُ التدّبيرِ لمعيشتِه ..[٤]

١١ الامام الصادق «ع» ـ من الدِّينِ التدّبيرُ في المعيشه .[٥]

---

١ ـ الوسائل ١٢ / ٣٢٤.

٢ ـ الكافي ٥ / ٥١٢.

٣ ـ الوسائل ١٢ / ٣٢١ ـ ٣٢٢.

٤ ـ الوسائل ١١ / ١٥٠.

٥ ـ امالي الطوسيّ ٢ / ٢٨٣.

ز ـ من آثار التّقوى

١٢ الامام علي «ع» ـ فيما وَصَفَ به المتّقين: فمِن علامةِ احدِهم، انّك تَرى لَه قوّةً في دينٍ .. وقصداً في غنًى ..[١]

ح ـ من آثار الفقه والفهم

١٣ النبـي «ص»: مِن فِقْهِك، رِفقُك في معيشتِك.[٢]

ط ـ من المنجيات الثّلاثة

١٤ الامام السّجاد «ع»: قال رسولُ الله «ص»: ثلاثٌ مُنجياتٌ؛ فذَكَرَ الثّالثَ: القصدَ في الغِنى والفقر.[٣]

ي ـ سلامة الجسم والاقتصاد في الأكل

١٥ الامام علي «ع»: مَنِ اقْتَصَرَ في اكلِه، كَثُرَت صِحَّتُه ..[٤]

١٦ الامام علي «ع»: الشِّبَعُ يُكثِرُ الأدْواء.[٥]

١٧ الامام علي «ع»: قَلَّ مَن اَكْثَرَ من الطَّعام، فلم يَسْقُم.[٦]

---

١ ـ نهج البلاغة / ٦١٦؛ عبده ٢ / ١٨٧.
٢ ـ الكافي ٢ / ٥٥ ـ ٥٦.
٣ ـ الكافي ٢ / ٥٢ ـ ٥٣.
٤ و ٥ ـ غرر الحكم / ٢٨٨ و ٢٢.
٦ ـ غرر الحكم / ٢٣٢.

١٨ الامام علي «ع» : عليكم بالقصدِ في المَطاعِم، فإنَّه اَبعَدُ من السَّرَف،وأصَحُّ للبدن، وأعْوَنُ على العبادة .[١]

١٩ الامام علي «ع» : قلّةُ الغِذاءِ اكرمُ للنَّفس، وأدْوَمُ للصِّحَّة .[٢]

٢٠ الامام الرضا «ع» : لو اَنَّ النّاس قَصَدوا في المَطعم، لاَسْتَقامَت ابدانُهم .[٣]

يا ـ صحّة الفكر والاقتصاد في الأكل

٢١ الامام علي «ع» : مَنِ اقْتَصَرَ في اكلِه، كَثُرَت صِحَّتُه، وصَلُحَت فِكْرَتُه .[٤]

يب ـ صلاح النّفس والاقتصاد في المعيشة

٢٢ الامام علي «ع» : اذا رَغِبْتَ في صلاحِ نفسِك، فعليك بالاقتصادِ والقُنوعِ والتَقَلُّل .[٥]

يج ـ الخلاص من الهلاك

٢٣ الامام علي «ع» : لَن يَهلِكَ مَنِ اقْتَصَد .[٦]

٢٤ الامام علي «ع» : ما عالَ امْرُؤٌ اقْتَصَد .[٧]

---

١ و ٢ ـ غرر الحكم / ٢١٣ و ٢٣٦ .

٣ ـ البحار ٦٦ / ٣٣٤.

٤ و ٥ ـ غرر الحكم / ٢٨٨ و ١٤٤.

٦ ـ تحف العقول / ٦٣.

٧ ـ نهج البلاغة / ١١٥٣؛ عبده ٣ / ١٨٥، وفي هذه النّسخة : «ما اَعالَ ..».

يد ـ التّدبير المعيشيّ واثره

٢٥ النبـي «ص» : حسنُ التّدبيرِ مع العفاف، خيرٌ من الغنى مع الاسراف .[١]

٢٦ الامام علي «ع» : حسنُ التّدبيرِ مع الكَفاف، اَكْفىٰ لك من الكثيرِ مَعَ الاسراف .[٢]

* راجع ايضاً : فِقَرة «د»، من هذا الفصل وكلامَ النبيِّ «ص» في بركةِ «المَكيل»، اذ الكيلُ ايضاً نوعٌ من التّدبير في المعيشة .

٢٧ الامام علي «ع» : لا يَذوقُ المرءُ من حقيقةِ الايمانِ حتى يكونَ فيه ثلاثُ خِصالٍ : الفقهُ في الدّين، والصَّبرُ على المصائب، وحسنُ التّقديرِ في المعاش .[٣]

* لعلَّ القارئ لايَذهَبُ عليه ما يُشاهِدُه في هذه التّعاليم، من التّعابيرِ والتّأكداتِ المختلفةِ الّتي تُجابِهُ الاستهلاكَ والتّمتُّعَ الحُرَّين، وتَرفُضُ تركَ الانضباطِ الاقتصاديِّ .

٢٨ الامام الرضا «ع» : لا يَستَكْمِلُ عبدٌ حقيقةَ الايمانِ حتى تكونَ فيه خِصالٌ ثلاث : التّفقُّهُ في الدّين، وحُسنُ التّقديرِ في المعيشة، والصّبرُ على الرَّزايا .[٤]

---

١ ـ الكافي ٤ / ٥٥ ـ ٥٦.

٢ ـ تحف العقول / ٥٩.

٣ ـ سفينة البحار ٢ / ٤٣١.

٤ ـ تحف العقول / ٣٢٩.

* أُنْظُر الى ذلك التّشابكِ العميقِ بين اجزاءِ التّربيةِ الاسلاميّة، انّها كيف تَرْبطُ واقعَ الايمانِ القلبيِّ بالمظاهرِ الحياتيّةِ المادّيّةِ وبالعكس، فتَقولُ إنَّ استكمالَ الايمانِ إنّما يُتاحُ بالتّقديرِ في المعيشة. وهذا من اسرارِ فطريّةِ هذا الدّينِ وكونِ تعاليمِه متشابكةً في نفسِها، ومع سائرِ ما في العالم، تشابُكاً كتشابكِ اَجزاءِ الوجود.

يه ـ الكمال الكامل

٢٩ الامام الصادق «ع» : الكمال، كلُّ الكمال، التّفقُّهُ في الدّين، والصّبرُ على النّائبة، وتقديرُ المعيشة.[١]

يو ـ الكسب كلّ الكسب

٣٠ الامام الصادق «ع» ـ ايّوبُ بنُ حرّ قال : سمعتُ رجلاً يقولُلابي ـ عبدِالله «ع» : بَلَغَني اَنَّ الاقتصادَ والتّدبيرَ في المعيشةِ نصفُ الكسب. فقال ابوعبدالله «ع» : لا، بل هو الكسبُ كلُّه.[٢]

يز ـ ضمان عدم الفقر

٣١ الامام الصادق «ع» : ضَمِنتُ لِمَنِ اقْتَصَدَ اَن لايَفتَقِر.[٣]

---

١ ـ تحف العقول / ٢١٣.

٢ ـ امالي الطوسي ٢ / ٢٨٣؛ سفينة البحار ٢ / ٤٣١.

٣ ـ الكافي ٤ / ٥٣.

٣٢ الامام الكاظم «ع» ـ فيما رواه الامام عليُّ بنُ موسى الرّضا: ضَمِنتُ لِمَنِ اقْتَصَدَ أن لا يَفتَقِر.[١]

يح ـ جبران خلل الفقر

٣٣ الامام علي «ع»: من صَحِبَ الاقتصادَ دامت صحبةُ الغنىٰ له، وجَبَرَ الاقتصادُ فقرَه وخَلَلَه.[٢]

يط ـ عُدّة للمستقبل

٣٤ الامام علي «ع»: مَنِ اقْتَصَدَ في الغنىٰ والفقر، فقدِ اسْتَعَدَّ لنوائبِ الدَّهر.[٣]

ك ـ من اسباب النّجاة

٣٥ الامام الباقر «ع»: .. اما المُنجِياتُ فخوفُ اللّهِ في السِّرِّ والعلانية، والقصدُ في الغنىٰ والفقر..[٤]

٣٦ الامام الصادق «ع»، او الامام السجّاد «ع»: قال رسولُ الله «ص»: ثلاثٌ مُنجِياتٌ وثلاثٌ مهلِكات. قالوا: يا رسولَ الله! ما المُنجيات؟ قال: خوفُ اللّهِ في السِّرِّ كأنّك تَراه، فإن لم تكُنْ تَراه فإنّه يَراك؛ والعدلُ في الرِّضا والغضب؛ والقصدُ في الغنىٰ والفقر..[٥]

---

١ ـ المستدرك ٢ / ٤٢٠.

٢ و ٣ ـ غرر الحكم / ٢٩٩ ـ ٣٠٠ و ٢٩٦.

٤ ـ الخصال ١ / ٨٢.

٥ ـ البحار ٧٠ / ٧، عن «المحاسن».

كا ـ المقتصدون محسنون

٣٧ الامام الصادق «ع» : لو اَنَّ رجلاً اَنفَقَ ما في يدَيه في سبيلِ الله ما كان اَحسَنَ ولاوُفِّق، اَليسَ اللّهُ يَقولُ : «ولا تُلقُوا بايديكُم الى التَّهْلُكَة، واَحسِنُوا اِنَّ يُحِبُّ المحسنين»، يعنى : المُقتَصِدين.[1]

الفات نظـــر

تَقولُ الآيةُ القرآنيّة : «وَاَنفِقُوا في سبيلِ الله ولا تُلْقُوا بأيديكُم الى التَّهلُكة، واَحسِنُوا اِنَّ اللّهَ يُحِبُّ المُحسنين»[2]. ويُفَسِّرُ الامامُ الصّادق «المُحسنين» بـ «المقتصدين». وبذلك فاِنَّ الثَّقَلَين (كتابَ اللّهِ والعترة)، يَدُلاّننا على اصالةِ الاقتصادِ في المعيشة، ومنهاجِ الانفاقِ الصّحيح، وهو ما يكونُ تابعاً لسبيلِ القصدِ وقصدِ السّبيل، من غيرِ زيادةٍ في الانفاقِ بافراطٍ، حتى ينتهيَ الى فقرِ المُنفقِ نفسِه فيَهلِك، او زيادةٍ في الامساكِ والتّكديس، حتى ينتهيَ الى غنى صاحبِ المالِ المفرطِ فيَهلِك، فكلا طرفي قصدِ الامور ذميم. فالمنفقُ يَجِبُ عليه اَن لا يكونَ مُفرِطاً، او مُفَرِّطاً، حتى يَدخُلَ في المُحسنين.

كب ـ من وصايا الصّدّيقين

٣٨ الامام علي «ع» ـ من وصيَّتِه لابنه الحسين : يا بُنَيّ! اُوصيك بتقوى اللّهِ في الغنى والفقر، وكلمةِ الحقِّ في الرّضا والغضب، والقصدِ في الغنى والفقر،

---

١ ـ تفسير العياشي ١ / ٨٧.

٢ ـ سورة البقرة (٢) : ١٩٥.

وبالعدلِ على الصّديقِ والعَدوّ..[1]

٣٩ الامام الرضا «ع» : وَلْيَكُنْ نفقتُك على نفسِك وعيالِك قصداً، فإنَّ الله تعالى يَقولُ : «[و] يَسألونَك ماذا يُنفِقُون؟ قل : العفوَ»، العفوُ الوسط، وقال الله : «والّذين اذا اَنفَقُوا لم يُسرِفوا ولم يَقتُروا ..»[2].

كج ـ الخير الالهيّ

٤٠ النبـي «ص» : اذا ارادَ اللّهُ باهلِ بيتٍ خيراً، رَزَقَهُمُ الرِّفقَ في المعيشة، وحُسنَ الخُلق.[3]

* راجع ايضاً : الفصلَ الرّابع، من هذا الباب، فِقْرَتَي «ج» و «د».

كد ـ لايستجاب دعوة غير المقتصدين

٤١ الامام الصادق «ع» : اربعةٌ لا يُستَجابُ لهم دعوةٌ .. ورجلٌ كان له مالٌ فَافسَدَه فيقول : يا ربِّ ارْزُقْني! فيقولُ : «اَلَم آمُرْك بالاقتصاد؟».[4]

كه ـ خيرات الاقتصاد في المعيشة

---

١ ـ تحف العقول / ٦٤.

٢ ـ المستدرك ٢ / ٤٢٠.

٣ ـ سفينة البحار ٢ / ٤٣١.

٤ ـ مجمع البيان ٧ / ١٧٩.

٤٢ النبـي «ص» ـ فيما رواه الامام الصادق : «مِن اقْتَصَد في معيشتِه رَزَقَهُ الله . ومَن بَذَّرَ حَرَمَهُ الله .[١]

٤٣ الامام السّجاد «ع» : لِيُنفِقِ الرّجلُ بالقصدِ وبُلغَةِ الكَفاف، ويُقَدِّم منه فضلاً لآخرتِه؛ فإنّ ذلك اَبقىٰ للنِّعمة، واَقربُ الى المزيدِ من اللّهِ عزَّ وجلّ، واَنفَعُ في العافية (العاقبة ـ خ ل) .[٢]

٤٤ الامام الصادق «ع» : الرِّفْقُ في تقديرِ المعيشة، خيرٌ من السَّعَةِ في المال .[٣]

تذييل

حبّ الله للمقتصدين

٤٥ الامام الصادق «ع» : لو اَنّ الرّجلَ اَنفَقَ ما في يديه، في سبيلِ من سبيلِ الله، ما كان اَحسَنَ ولا وُفِّق، اليس يقولُ اللّهُ تعالى : «ولا تُلْقُوا بأَيديكُم الى التَّهلُكة، واَحسِنُوا، إنّ اللّهَ يُحِبُّ المُحسنين»؟ يعني المقتصدين.[٤]

---

١ ـ الكافي ٤ / ٥٤ .

٢ ـ الكافي ٤ / ٥٢ .

٣ ـ سفينة البحار ١ / ٥٣٢ .

٤ ـ الكافي ٤ / ٥٣ .

نظرة الى الفصـــل

اصالة التّقدير والاقتصادُ في المعيشة: إنّ من اَهَمّ التّعاليم الاسلاميّة التّربويّة، هو اصلُ «التّقدير في المعيشة». وهو يَرجِعُ الى «الاخلاقِ الاقتصاديّة»، يعني التّربيةَ المعيشيّةَ وتنظيمَ الاستهلاك، وتنميةَ روحِ الانضباطِ الماليّ والنّظمِ الاقتصاديّ في الافراد. ومن المُؤسفِ جدّاً اَنّ هذا التّعليمَ لَم يَأخُذْ حَظَّه من التّعريفِ والدّراسةِ حتى اليوم.

ولقد جاءَ البحثُ عنه في نبذةٍ من الكُتُبِ التّربويّةِ والاخلاقيّة، بيدَ اَنّهُ لم يُوضّح هناك دورُه الاساسيّ في إطارِ تعاليمِ هذا الموضوع، ومالَه من طابعٍ عميقٍ في تكاملِ الحياةِ الانسانيّة، المادّيّة والمعنويّة، وفي حلّ الاَزَماتِ المعيشيّة، ودفعِ الاَضرارِ الماليّةِ الباهظةِ الّتي تُصيبُ النّاس من جَرّاءِ عدمِ رعايةِ هذا الاصل.

إنّ قِمّةَ الهَرَمِ في هذه التّربيةِ البنّاءة، هي تركيزُها لاصلِ النّظمِ والاعتدالِ في الاستهلاك، اذِ التّخطيطُ الاستهلاكيُّ السّائدُ في حياةِ الافراد،[1] اذا كان تخطيطاً تابعاً للقصدِ مُراعياً للحدّ ـ بالقدرِ اللاّزمِ والمُناسب ـ قائماً على نظامٍ واعتدال، سائراً في مسيرةِ قواميّةِ المال، هادفاً الى معيشةِ البُلغةِ والكَفاف، يُوطّدُ ذلك ارضيّةً سالمةً لرفاهيةِ الفرد، وينتهي الى غنى وامنِ الفردِ والمجتمعِ اقتصاديّاً. واذا كان الامرُ على العكس من هذا بأن يكونَ التّخطيطُ معاكِساً للقصدِ والانضباطِ والتّقدير، يُؤدّي الى سقوطِ الانسانِ الماليّ من جهة، وافتقارِ المجتمعِ من جهةٍ

---

١ ـ وكذلك حياةُ المؤسّساتِ والاداراتِ والحكومات، والمنشآتِ الدّينيّة، كما سنُشيرُ اليها.

أُخرىٰ، كما يَقولُ الامام علي «ع»: «مَن لَم يُحسِنِ الاقتصادَ أَهْلَكَهُ الاسراف»[1].

وواقعُ التّقديرِ في المعيشه، الّذي أكّدَت عليه التّعاليم، هو أن تَتبدَّلَ المعيشةُ الإترافيّةُ والاسرافيّة، الى معيشةٍ قواميّةٍ مقتصدة، وأن يَسُودَ التّقديرُ والانضباطُ جميعَ الوانِ الاستهلاك، حتى يَتلاحَمَ الاستهلاكُ والتّمتُّعُ بالمواهبِ والامكاناتِ الموجودةِ كمّاً وكيفاً مع واقعِ الحياةِ الانسانيّة، ومع ما يَكونُ في مُتناوَلِ النّاسِ من النِّعَمِ والاموالِ وسائرِ الموادِّ الطّبيعيّة. وهذا التّلاحمُ لا سبيلَ اليه لفردٍ او مجتمعٍ الاّ بسلوكِ طريقِ التّقدير والقصد؛ وبسعيِ الحكمِ في هذا الحقلِ بشكلٍ جادٍّ.

إشعاع

إنَّ الاهميَّةَ التّربويَّةَ والبنّاءَة للتّقديرِ في المعيشةِ والانصهارِ بروحِ هذا التّعليم، تَبتني على وَعْيِ امرين وتبنّيهما:

١ ـ تلاحمُ أبعادِ الانسانِ المادّيّةِ والمعنويّة، بمعنى أنَّ قضايا المعيشةِ كمّاً وكيفاً تَتعامَلُ مع الوجودِ الانسانيّ، لُحمَتِه وسَداه. ولاجلِ ذلك فإنَّ الظّواهرَ الاقتصاديّةَ والحالاتِ المعيشيّة، تَنعكِسُ على المظاهرِ النّفسيّةِ والاحوالِ الرّوحيّةِ والخُلقيّةِ وبالعكس، وإنَّ المادّةَ والمعنى تَتعامَلانِ في الوجودِ الانسانيِّ تعامُلاً كبيراً، كما سَلَفَتِ الاشارةِ اليه. ومن هنا نُشاهِدُ أنَّ طُغيانَ المالِ وكثرتَه يوجبان طغيانَ النّفس، وكذلك طُغيانُ النّفسِ يُؤدّي الى طَلَبِ المالِ والإكثارِ منه، حتى ينتهيَ الى الطّغيانِ الماليّ.

٢ ـ ابتناءُ طبيعةِ الانسانِ وفطرتِه على الاعتدالِ وميلِهما الى القصد، وكونُ الافراطِ والتّفريطِ مُضرَّين به مفسدَين له. والطّابعُ الاساسيُّ للتّقديرِ

---

١ ـ غرر الحكم / ٢٧٢.

في المعيشة، هو انَّه يجعَلُ شرائطَ الحياةِ الظّاهريَّةِ منسجمةً مع واقعِ الوجودِ الانسانيّ. وبالتّالي تتمتّعُ حياةُ الانسانِ بقوامٍ ماديٍّ ومعنويّ، وبتعامُلٍ معيشيٍّ وروحيٍّ، وتبتعِدُ عن أيّةِ صورةٍ من صُوَرِ التّقصيرِ او التّعدّي، كما يَقولُ الامام عليُّ بنُ الحسينِ السّجّاد «ع» في الدّعاء: «و قَوِّمْني بالبذلِ والاقصاد»[1]، حيث يَسألُ اللّهَ تعالى انْ يُقَوِّمَهُ بالاقتصادِ في المعيشة، لا بكثرةِ المالِ والتّرَفُّهِ والاترافِ. فالتّقويمُ المعيشيُّ للانسانِ لا يَتحقّقُ الّا بالاقتصادِ في الاستهلاك. والتّكاثرُ الماليُّ والاترافُ الاستهلاكيُّ ليسا الّا تَمَيُّعاً وسقوطاً. وليس المُسقِطُ مُقَوِّماً، بلِ الّذي يُقَوِّمُ هو الاقتصادُ ورعايتُه، كما مرَّ عن الامام عليٍّ «ع» قولُه: «لنْ يَهلِكَ مَنِ اقْتَصَد»[2].

فالاقتصادُ في المعيشةِ من المُنجيات، كما انَّ الاسرافَ والتّقتيرَ في امكانيّاتِ الحياةِ ومُؤَنِها من المُهلِكات، الّتي تَهدِرُ القُوىٰ وتُفسِدُ النّفس.

تذييلات هامة

١ ـ انَّ اصلَ «التّقديرِ في المعيشة»، الّذي مرَّ بعضُ تعاليمِه في هذا الفصل، قدِ اسْتُعمِلَ ـ بالنّظرِ الى عمومِ الادلّة ـ في مفهومٍ عامٍّ، فيَشمُلُ جميعَ المراحلِ التّكليفيّةِ المتعلّقةِ بالمال، سلبيّاً او ايجابيّاً، فيُنفىٰ بهذا الاصلِ الاسرافُ والتّبذيرُ والاترافُ وتضييعُ المالِ وهَدْرُه، والاستهلاكُ في مواقعَ غيرِ لازمةٍ او غيرِ ضروريّة، او غيرِ مناسبة.

٢ ـ وكذلك يَشمُلُ الاصلُ المذكور، نظامَيِ الانتاجِ والتّوزيع، حيث إنّه يَقتضي:

---

١ ـ الصحيفة السجادية / ٢٠٢ (الدعاء ٣٠).

٢ ـ غرر الحكم / ٢٥٦.

أ ـ في مرحلةِ الانتاج، أن يُحترَزَ من انتاجِ السِّلَعِ الكماليّة ذاتِ الطّابعِ التّرفيّ، ولا سيّما اذا كانت حاجةُ المجتمعِ ماسَّةً الى غيرِها من السِّلَعِ والامتعةِ الضّروريّة.

ب ـ في مرحلةِ التّوزيع، أن يكونَ بصورةٍ تُواكِبُ التّقديرَ المقتصدَ في المعاش، فلاتَتَمتّعَ حَفنةٌ بجميعِ ما تَهوىٰ، في حينِ لايَجِدُ الغالبُ من النّاسِ حاجيّاتِهمُ الضّروريّة، لا بل يكونُ التّوزيعُ على اساس «التّقدير»، بحيث يَتَمتّعُ الكلُّ من المواهبِ الطّبيعيّة والمحاصيلِ الزّراعيّةِ والانتاجاتِ الصّناعيّةِ والمستوردَاتِ التّجاريّة.

ج ـ أن يكونَ الانتاجُ والتوزيعُ والاستهلاكُ خاضعاً لرقابةِ الحكمِ بصورةٍ جدّيّة.

٣ ـ مع النّظرِ الى حرمةِ الاسرافِ المؤكّدةِ وكذلك المنعُ من الاقتار، يَتّضِحُ أنّ أصلَ التّقديرِ في المعيشة ـ في مراتبَ منه ـ موضوعٌ تكليفيٌّ لا اخلاقيّ. وكذلك مع النّظرِ الى دورِه الهامِّ في تحسينِ مستوى النّاسِ الاقتصاديِّ وتحصينِها اخلاقيّاً وسياسيّاً، وتدريبِ النّاسِ على الانضباطِ المعيشيِّ، ودفعِهم الى الظّفرِ بالاكتفاءِ الذّاتيّ.

إنّ كلَّ ذلك يَفرُضُ علينا أن لا نَجعَلَ هذا الاصلَ المهمَّ (الّذي عُدَّ في بعضِ الاحاديث أحَدَ الاركانِ الثّلاثةِ لكمالِ الدّين، كما نُشيرُ اليه بعدَ لُحَيظات)، امراً اخلاقيّاً محضاً لا يُتَوفَّرُ على ضمانٍ جِدّيٍّ لتجسيدِه، وأن لانَفصِلَه عن هيكلِ الاقتصادِ الاسلاميّ.

٤ ـ لقد جاءَ في التّعليمِ الباقريّ: «الكمالُ، كلُّ الكمال، التّفقُّهُ في الدّين، والصّبرُ على النّائبة، وتقديرُ المعيشة»[١]، فجَعَلَ الاصلَ المذكور عِدلاً للتّفقُّهِ في الدّين، الّذي يَجبُ بشكلٍ عامٍّ على الجميع. وعِدلاً للصّبرِ على النّائبة، الّذي هو من عواملِ رشدِ الانسان الرّوحيِّ وصلابةِ المجتمع

١ ـ تحف العقول / ٢١٣.

المعنويّة. ولَعلَّ فقهَ الحديثِ يُرشِدُنا الى امرٍ آخر، وهو اَنَّ التّفقُّهَ في الدّينِ ووَعْيَه الصّحيح، يَفْرضُ على الانسانِ والمجتمعِ التّقديرَ في المعيشةِ والبُخوعَ باستهلاكٍ قوامِيٍّ يُزيحُ عن حياةِ الانسانِ عراقيلَ التّبذيرِ والتّقتيرِ.

٥ ـ بالنّظرِ الى اهمّيةِ تربيةِ النّاسِ الاقتصاديّة وبثّ «الاخلاقِ الاقتصاديّة» فيهم، يَجبُ اَن يُخَصَّ قِسمٌ من النّشاطاتِ الثّقافيّةِ والتّربويّةِ بتربيةِ الافرادِ في البُعدِ الاقتصاديِّ وتثقيفِهم فيه، واَن تُؤلَّفَ رسائلُ ودراساتٌ في «الادبِ الاقتصاديّ» و«الاخلاقِ الاقتصاديّة»، واَن تُرَبّى النّاشئةُ من الصُّفوفِ الابتدائيّة على هذا السّلوك، واعيةً لمَضارِّ الاستهلاكيّة، حتى تُمَهَّدَ بذلك للمجتمعِ ارضيّةٌ للقوامِ الاخلاقيِّ الاقتصاديِّ، في حالِ صلتِه بسائرِ الحالاتِ السّائدةِ الاجتماعيّة، ويتَسَنّى صُنعُ نظامٍ اقتصاديٍّ في إطارٍ اسلاميّ، والرّقابةُ عليه.

ومن الواضح اَنَّ هذا السّلوك باعثٌ هامٌّ على تحقيقِ الاكتفاءِ الذّاتيِّ وشجبِ الاستهلاكيّةِ المُدَمِّرة، ورَفْضِ التّبعيّة، وازاحةِ العَقباتِ امامَ الحكمِ العادلِ الحُرّ.

٦ ـ ولَعلّه لا يَذهَبُ على القارئِ النّابه، اَنَّ رعايةَ اصلِ «التّقديرِ في المعيشة»، لاتختَصُّ بالاقتصادِ الفرديّ، بل تَعُمُّ الوانَ الاستهلاكِ الفرديِّ والاجتماعيِّ وكلَّ ما يَمُتُّ الى سلوكِ الدّولةِ في حقولِ الخَدَمات، وما يَمُتُّ الى الاستهلاك، والانتاج، والتّوزيع. وكذلك تَعُمُّ سائرَ المُؤَسَّساتِ والاداراتِ وخصوصاً المؤَسَّساتِ الدّينيّة.

الفصلُ التّاسع والعشرون

الاكتفاء بالكفاف، القناعة، اصالة وحدّ

ـ (من الاخلاق الاقتصاديّة في الاسلام «٤»)

أ ـ الاكتفاء بالكفاف

الكتـــاب

١ يا أَيُّها الّذين آمَنوا، لا تُحَرِّمُوا طَيِّباتِ ما اَحَلَّ اللّهُ لكُم ولا تَعْتَدُوا ..[١]

الحديـــث

١ النبـــي «ص» ـ فيما رواه الامامُ الصّادق: طوبىٰ لمَن أَسلَمَ وكان عيشُه كفافاً.[٢]

---

١ ـ سورة المائدة (٥): ٨٧.

٢ ـ الكافي ٢ / ١٤٠.

٢ النبـي «ص» ـ فيما رواه الامامُ الصّادق : اللّهمَّ ارْزُقْ محمّداً وآلَ محمّدٍ، ومَن اَحَبَّ محمّداً وآلَ محمّد، العَفافَ والكَفاف ..[١]

٣ النبـي «ص» : مَن اَصبَحَ مُعافاً في جسدِه، آمِنا في سِرْبِه، عندَهُ قوتُ يومِه، فكانَّما حيزَتْ لهُ الدُّنيا ..[٢]

٤ النبـي «ص» : الا! وَاِنَّ اَفضلَ النّاسِ عبدٌ اَخَذَ في الدّنيا الكفاف، وصاحَبَ فيها العَفاف .[٣]

٥ الامام علي «ع» : مَنِ اقْتَصَرَ على بُلغةِ الكَفاف، فقَدِ انْتَظَمَ الرّاحة، و تَبَوَّأَ خَفْضَ الدَّعَة .[٤]

٦ الامام علي «ع» : تمامُ العفاف، الرِّضا بالكَفاف .[٥]

٧ الامام علي «ع» : .. الدُّنيا دارُ مُنِيَ لها الفناء، ولاهلِها منها الجَلاء، وهي حُلْوَةٌ خَضراء، وقد عَجِلَت للطّالب، وَالْتَبَسَت بقلبِ النّاظر، فارْتَحِلوا منها باحسنِ ما بحضرتِكم من الزّاد، و لاتَسأَلُوا منها فوق الكَفاف، ولاتَطْلُبُوا مها اكثرَ من البَلاغ .[٦]

٨ الامام علي «ع» : قَليلٌ يَكفي، خيرٌ من كثيرٍ يُرْدي .[٧]

٩ الامام علي «ع» : منِ اقْتَنَعَ بالكفاف، اَدّاه الى العفاف .[٨]

---

١ ـ الكافي ٢ / ١٤٠.

٢ ـ البحار ٧٢ / ٦٥؛ امالي الطوسي ٢ / ٤٢، مع اختلافٍ يسير.

٣ ـ البحار ٧٧ / ١٧٩، عن «اعلامِ الدّين».

٤ ـ نهج البلاغة / ١٢٦٠؛ عبده ٣ / ٢٤٢.

٥ ـ ارشاد المفيد / ١٥٨.

٦ ـ نهج البلاغة / ١٣٢؛ عبده ١ / ٩١.

٧ ـ غرر الحكم / ٢٣٤.

٨ ـ غرر الحكم / ٢٨٦.

١٠ الامام السجاد «ع» : .. نَعُوذُ بك .. من فِقدانِ الكَفاف .[١]

١١ الامام السجاد «ع» : اللّهُمَّ صلِّ على محمّدٍ وآلِه .. وتَوَّجْني بالكِفاية .. ولا تَفْتِنِّي بالسَّعَة ..[٢]

١٢ الامام الباقر «ع» ـ فيما رواه عن ابيه : لِيُنْفِقِ الرَّجلُ بالقسط، وبلغةِ الكَفاف، ويُقَدِّم منه الفضلَ لآخرتِه . فإنَّ ذلك أبقىٰ للنّعمة، واقربُ الى المزيدِ من الله، وأنفَعُ في العاقبة .[٣]

ب ـ القناعة (الحياة الطّيّبة)

الكتـــاب

١ مَن عَمِلَ صالحاً من ذَكَرٍ او أُنثىٰ وهو مُؤمنٌ، فَلَنُحْيِيَنَّهُ حياةً طَيِّبَة ..[٤]

الحديـــث

١ النبـــي «ص» : القناعةُ ملكٌ لايَزول .[٥]

---

١ ـ الصحيفة السجادية / ٨٤ (الدعاء ٨).

٢ ـ الصحيفة السجادية / ١٣٩ (الدعاء ٢٠).

٣ ـ الوسائل ١٥ / ٢٥٧.

٤ ـ سورة النّحل (١٦) : ٩٧.

٥ ـ البحار ٧١ / ٣٤٩.

٢ الامام علي «ع»: القناعةُ مالٌ لايَنْفَد.[١]

* قال الشّريفُ الرَّضيّ: «وقد رُوِيَ هذا الكلامُ عن النَّبيِّ صلّى الله عليه وآله».

٣ الامام علي «ع» ـ سُئِلَ عن قولِ اللّهِ عزَّ وجلَّ: «فَلَنُحْيِيَنَّهُ حياةً طَيِّبَة»؟ فقال: هيَ القَناعة.[٢]

٤ الامام علي «ع»: كَفىٰ بالقناعةِ مُلكاً..[٣]

٥ الامام علي «ع»: لاكنزَ كالقَناعة.[٤]

٦ الامام علي «ع»: البَدنُ القانعُ أغنىٰ من البَحر.[٥]

٧ الامام الباقر «ع»: من قَنَعَ بما أُوتي، قَرَّتْ عينُه.[٦]

٨ الامام الصادق «ع»: خَمسٌ مَن لم تَكُن فيه لَم يَتَهَنَّأْ بالعيش: الصِّحَّة، والأمن، والغنى، والقَناعة، والأنيسُ الموافق.[٧]

٩ الامام الصادق «ع»: اذا أَحَبَّ اللّهُ عبداً أَلْهَمَهُ الطّاعة، وألزَمَهُ القناعة، وفَقَّهَهُ في الدّين، وقَوّاهُ باليقين، فَاكْتَفىٰ بالكَفاف، وَاكْتَسَى العَفاف.[٨]

---

١ ـ نهج البلاغة / ١١١٣؛ عيده ٣٥ / ١٦٤.

٢ و ٣ ـ نهج البلاغة / ١١٨٨؛ عيده ٣ / ٢٠٤.

٤ ـ غرر الحكم/ ٣٤٤.

٥ ـ البحار ٧٨ / ٣١.

٦ ـ سفينة البحار ٢ / ٤٥٢.

٧ ـ سفينة البحار ٢ / ٤٥١.

٨ ـ البحار ١٠٣ / ٦؛ عن «اعلام الدّين».

١٠ الامام الصادق «ع» ـ ممّا قاله لحُمرانِ بنِ اَعْيَن : .. لامالَ اَنفَعُ من القُنوعِ باليسيرِ المُجزي .. [١]

١ ـ الكافي ٨ / ٢٢٢.

نظرة الى الفصـــل

جاءَ في الحديثِ النَّبويِّ قولُه «ص»: «اللّهُمَّ ارْزُقْ محمَّداً وآلَ محمّدٍ ومَن اَحَبَّ محمّداً وآلَ محمّد، العَفافَ والكَفاف. وَارْزُقْ مَن اَبغَضَ محمّداً وآلَ محمّدٍ كثرةَ المالِ والولد»[1]. ويُستفادُ من هذا التّعليم امور، منها:

١ ـ اَنَّ مَن يَتَّبِعُ سيرةَ النَّبيِّ وآلِه وهَدْيَهم، ويُحِبُّهم، ويَوَدُّ اَن يَلتَزِمَ بمنهاجِهم، فعليه اَن يَكتَفِيَ بالكَفافِ من المالِ والمعيشةِ والاستهلاك، ولا يَتَوفَّرَ على طَلَبِ ما هو مُعدٌّ للآخرين واستهلاكِه؛ واَن لا يَطلُبَ المالَ تكاثراً، واذا ظَفَرَ بمالٍ كثيرٍ فعليه اَن يُنفِقَ فضلَه.

٢ ـ كذلك عليه اَن لا يَستَكْثِرَ من الاولاد، حتى يَتَوَفَّقَ لتأمينِهم وتربيتِهم وتعليمِهم وتثقيفِهم وتدريبِهم وتَعاهُدِهم، وحفظِ سلامتِهمُ الجسميّةِ واعتدالِهُمِ الرُّوحيِّ، بارواءِ روحِهم من المحبّةِ والعطف والحَنان، فيُقَدِّمَهم الى المجتمعِ اعضاء سالمين، نشيطين، مفيدين، بنّائين، مطوِّرين..

٣ ـ طلبُ النبيِّ «ص» من الله تعالى اَن يَبتَلِيَ مبغضيه ومُبغِضي آلِه،[2] بكثرةِ المالِ والولد. ولعلَّ هذا اشارةٌ الى تَبِعاتِ النِّظامِ التَّكاثريِّ

---

١ ـ البحار ٧٢ / ٦٧، عن «نوادر الراوندي».

٢ ـ المُبغضون هنا يُبغِضُون طبعاً تلك القِيَمَ الّتي يَدعُو اليها اولئك المبغوضين، وما هي الاّ الدّعوةُ الى الحقِّ والهدايةِ والفضيلةِ والعدل، فمَن اَبغَضَ الهُداةَ المُحقّين فقد اَبغَضَ الهدايةَ والحقّ. وكذلك يكونُ الحُبّ. فالحثُّ على حبِّ النّبيِّ وآلِه «ع»، إنّما هو حَثٌّ على حبِّ الهدايةِ والحقِّ والفضيلةِ والعدل.

المُبيد، الّذي لو تَوَفَّقَ اهلُه لحلِّ مشاكِله، يَقَعُون في شبكاتِ استغلالِ مَن هو فوقهم من المتكاثرين .

٤ ـ اَنّ العَفافَ اِنَّما يُلازِمُ الكَفاف، لا التّكاثرَ ولا الفقر .

تنبيه

روىٰ شيخُنا الكلينيّ الحديثَ المذكور باسنادِه في «الكافي» وجاءَ فيه : «.. وَارْزُقْ مَن اَبغَضَ محمَّداً وآلَ محمّدٍ المالَ والولد»، بدون كلمةِ «كثرة»، لكنّ المرادَ معلوم، اذ اصلُ المالِ والولدِ غيرُ مذموم، فالمقصودُ كثرتُهما لا محالة، كما في روايةِ العالمِ الجليلِ السّيد ضياءِ الدّين فضلِ اللّهِ الرّاونديّ، الواردةِ في «البحار»، نقلاً عن نوادِره .

الفصلُ الثّلاثون

الاسلام والفقر، كفاح رحب (١)

ـ توعية النّاس بآثار الفقر وسلبيّاته

أ ـ سوء الحال

الكتـــاب

١ .. ولَو كُنتُ اَعلَمُ الغيبَ لَاسْتَكْثَرْتُ منَ الخيرِ، وما مَسَّنِيَ السُّوءُ ..[١]

الحديـــث

١ الامام الباقر «ع» ـ لرجلٍ من اصحابِه : إنَّ اللّه عزَّ وجلَّ يقولُ في كتابِه : «ولو كنتُ اعلمُ الغيبَ لَاسْتَكْثَرْتُ من الخيرِ وما مَسَّنِيَ السُّوء»، يعني : الفقر.[٢]

---

١ ـ سورة الاعراف (٧) : ١٨٨.

٢ ـ البحار ٩٣ / ١٢٣. ورواه شيخُنا الصَّدوق في «معاني الاخبار» (١ / ١٦٧)، عن الامام الصّادق «ع»، مع اختلافٍ يسير.

ب ـ الشّقاء والبلاء

٢ الامام علي «ع» : الفقرُ مع الدِّين، الشَّقاءُ الاكبر.[١]

٣ الامام علي «ع» : الا! وإنَّ من البلاءِ الفاقة ..[٢]

* جاءَ بعدَ هذا الكلام قولُه «ع» : «وإنَّ منَ النِّعمِ سَعَةَ المال ..»، و واضحٌ اَنَّ السَّعَةَ الّتي يَعُدُّها الامام عليُّ بنُ ابي طالب «ع» من النّعم، ليست لها صلةٌ بالنّكاثرِ والكثرة، اذ كثرة المال نقمة لانعمة، كما تَدُلُّ عليه التّعاليم، سوى العقلِ والتّجربة . ولقد قال الامام عليُّ بنُ ابي طالبٍ نفسُه : «كثرةُ المالِ يُفسِدُ القلوب، ويُنسِي الذُّنوب»[٣] ، وقال : «ثروةُ المالِ تُرْدي وتُطْغي وتُفْني».[٤] فَلْنَفْهَم هذه التّعاليمَ بصورةٍ «منظومة»؛ وَلْنُعالِجْ كثرةَ المالِ بالانفاق .

٤ الامام السجاد «ع» ـ فيما رواه الامامُ الباقر : اللّهُمَّ إنّي اَسأَلُك خيرَ المعيشة، معيشةً اَقوىٰ بها على طاعتك، واَبلُغُ بها جميعَ حاجاتي .. من غيرِ اَن تُترِفَني فيها فَاَطْغىٰ، او تَقْتُرَها عَلَيَّ فَاَشْقىٰ ..[٥]

٥ الامام الباقر «ع» ـ مِن اَدعِيَتِه وكان يُسمّيه الدُّعاءَ الجامع :.. اَسْأَلُكَ اللّهُمَّ الرَّفاهِيَةَ في معيشتي ما اَبْقَيْتَني، معيشةً اَقْوىٰ بها على طاعتِك، واَبلُغُ بها

---

١ ـ غرر الحكم / ٢٨.

٢ ـ نهج البلاغة ١٢٧٠؛ عبده ٣ / ٢٤٧.

٣ و ٤ ـ غرر الحكم / ٢٢٢ ـ و ١٦٢.

٥ ـ البحار ٩٠ / ١٢.

رضوانَك .. ولا تَرزُقْني رزقاً يُطغيني، ولا تَبْتَلِيَنّي بفقرٍ أشْقىٰ بِه ..[1]

ج ـ امرّ الاشياء

٦ الامام الصادق «ع»: قال لقمان: .. ذُقْتُ المَرارات كلَّها، فما ذُقْتُ شيئاً أمرَّ منَ الفقر.[2]

د ـ الشرّ بعينه

٧ الامام علي «ع» ـ فيما رواه الامامُ الصّادق: .. فالخير، الصِّحَّةُ والغنى، والشَّرُّ، المرضُ والفقر.[3]

هـ ـ الاكثار من الخطأ والإثم

٨ الامام علي «ع» ـ قال لابنِه الحسن: لا تَلُمْ انساناً يَطلُبُ قوتَه، فمَن عَدِمَ كَثُرَ خطاياه.[4]

٩ الامام الصادق «ع»: غِنًى يَحْجُزُكَ عن الظُّلم، خيرٌ من فقرٍ يَحمِلُكَ على الإثْم.[5]

---

١ ـ البحار ٩٧ / ٣٧٩.

٢ ـ البحار ١٣ / ٤٢١.

٣ ـ البحار ٨١ / ٢٠٩، عن «دَعَواتِ الرّاونديّ».

٤ ـ المستدرك ٢ / ٤١٥؛ البحار ٧٢ / ٤٧.

٥ ـ الكافي ٥ / ٧٢؛ الوسائل ١٢ / ١٧.

و ـ الموت الاكبر، بل شرّ من الموت

١٠ الامام علي «ع» : الفقر، الموتُ الاكبر.[١]

١١ الامام علي «ع» : القبرُ خيرٌ من الفقر.[٢]

١٢ الامام الصادق «ع» : ثلاثٌ مَنِ ابْتُلِيَ بواحدةٍ منهُنّ تَمَنَّى الموت : فقرٌ مُتَتابِعٌ ..[٣]

ز ـ القتل او اشدّ منه

١٣ النبـــي «ص» : الفقرُ اشدُّ من القتل.[٤]

١٤ الامام علي «ع» : الفقرُ مع الدَّين، الموتُ الاحمر.[٥]

* راجع ايضاً : الفصلَ الثّانيَ والثّلاثين، فِقْرَة «ب».

ح ـ اشدّ من نار نمرود

١٥ النبـــي «ص» : اَوحىَ اللّهُ تعالى الى ابراهيمَ «ع» فقال : يا ابراهيم! خَلَقْتُكَ وَابْتَلَيْتُكَ بنارِ نُمرود، فلَوِ ابْتَلَيْتُكَ بالفقرِ ورَفَعْتُ عنكَ الصَّبرَ فما تَصنَع؟ قال

---

١ ـ نهج البلاغة / ١١٦٦؛ عيده ٣ / ١٩٢؛ تفسير العيّاشي ١ / ١٢٠.

٢ ـ الكافي ٨ / ٢١.

٣ ـ تحف العقول / ٢٣٥.

٤ ـ البحار ٧٢ / ٤٧، عن «جامع الاخبار».

٥ ـ غرر الحكم / ٢٨.

ابراهيمُ «ع» : يا ربِّ! الفقرُ اَشَدُّ من نارِ نُمرود..[1]

ط ـ الضَّجيع السّوء والخصم الجائر

١٦ النبـي «ص» : اللّهُمَّ اِنّي اَعُوذُ بك من الجوع، فاِنَّه بِئسَ الضَّجيع.[2]

١٧ الامام الحسن «ع» ـ وَقَفَ رجلٌ على الحسنِ بنِ عليٍّ فقال : يا ابنَ اميرِ المؤمنين ! بالّذي اَنعَمَ عليك بهذه النّعمةِ الّتي ما نِلْتَها منه بشفيعٍ منك اليه، بل اِنعاماً منه عليك، الاّ ما اَنْصَفْتَني من خَصمي، فاِنَّهُ غَشُومٌ ظَلومٌ، لايُوَقِّرُ الشّيخَ الكبير، ولا يَرحَمُ الطِّفلَ الصّغير. وكان مُتَّكِئاً فَاسْتَوى جالساً وقال له : مَن خصمُك حتى اَنتَصِفَ لكَ منه؟ فقال له : الفقر. فاَطْرَقَ ساعةً ثُمّ رَفَعَ رأسَه الى خادمِه وقال : اَحْضِرْ ما عندَك من موجود. فاَحْضَرَ خمسةَ آلافِ درهمٍ، فقال : اِدْفَعْها اليه. ثمّ قال له : بحقِّ هذه الاَقسامِ الّتي اَقْسَمْت بها عليّ، متى اَتاك خصمُك جائراً، اِلاّ ما اَتَيْتَني منه مُتَظَلِّماً.[3]

ي ـ همّ باللّيل وذلّ بالنّهار

١٨ النبـي «ص» ـ فيما رواه الامامُ الصّادق، عن آبائه : اِيّاكُم والدَّين، فاِنَّه همٌّ باللّيل، وذُلٌّ بالنّهار.[4]

١٩ الامام الصادق «ع» : الدَّين غمٌّ باللّيل، وذُلٌّ بالنّهار.[5]

---

١ ـ البحار ٧٢ / ٤٧، عن «جامع الاخبار».

٢ ـ المستدرك ٢ / ٩٩.

٣ ـ البحار ٧٧ / ٢٣٥.

٤ ـ عل الشرايع ٢ / ٥٢٧.

٥ ـ تحف العقول / ٢٦٤.

يا ـ شين الدّين وضعف اليقين

٢٠ النبـــي «ص» ـ فيما رواه الامامُ الصّادق، عن آبائه : إيّاكُم والدَّين، فإنَّه شَينُ الدِّين .[١]

٢١ الامام علي «ع» ـ لابنه محمّدِ بنِ الحَنَفيّة : يا بُنيّ! إنّي اَخافُ عليك الفقر، فَاسْتَعِذْ باللّهِ منه، فإنَّ الفقرَ منقصةٌ للدّين ..[٢]

٢٢ الامام علي «ع» : يا بُنيّ ! .. مَنِ ابْتُلِيَ بالفقرِ ابْتُلِيَ باربعِ خصال : بالضَّعفِ في يقينِه .. والرِّقَّةِ في دينِه .[٣]

٢٣ الامام علي «ع» : بِئْسَتِ القَلادةُ الدَّينُ للمؤمن .[٤]

يب ـ دهش العقل، مفتاح البؤس، القنوط

٢٤ الامام علي «ع» ـ لابنه محمّدِ بنِ الحنفيّة : يا بُنيّ ! .. إنَّ الفقر .. مدهَشَةٌ للعقل .[٥]

٢٥ الامام علي «ع» : يا بُنيّ! مَنِ ابْتُلِيَ بالفقرِ ابْتُلِيَ باربعِ خِصالٍ : .. النّقصانِ في عقلِه .[٦]

٢٦ الامام علي «ع» : إنَّ الفقرَ مَذْهَلَةٌ للنّفس، مَدهَشَةٌ للعقل، جالبٌ للهُموم .[٧]

---

١ ـ الوسائل ١٣ / ٧٧.
٢ ـ نهج البلاغة / ١٢٣٨؛ عبده ٣ / ٢٢٩.
٣ ـ البحار ٧٢ / ٤٧ ـ ٤٨، عن «جامع الاخبار».
٤ ـ تحف العقول / ٦٨.
٥ ـ نهج البلاغة / ١٢٣٨؛ عبده ٣ / ٢٢٩.
٦ ـ البحار ٧٢ / ٤٧ ـ ٤٨، عن «جامع الاخبار».
٧ ـ غرر الحكم / ١٠٢.

٢٧ الامام علي «ع»: .. وإنِ افْتَقَرَ قَنَطَ ووَهِنَ.[١]

٢٨ الامام الرضا «ع»: المسكنةُ مفتاحُ البُؤْس.[٢]

يج ـ قصم الظّهر

٢٩ النبـي «ص» ـ فيما اوصىٰ الى عليٍّ: يا عليّ! اربعةٌ من قواصمِ الظَّهر: امامٌ يَعصِي اللّهَ عزَّ وجلَّ ويُطاعُ امرُه، وزوجةٌ يَحفَظُها زوجُها وهي تَخُونُه، وفقرٌ لايَجِدُ صاحبُه مداوياً، وجارُ سُوءٍ في دارِ مُقام.[٣]

يد ـ المذلّة، الخذلان، الحزن، المكابدة

٣٠ الامام علي «ع»: القِلَّةُ ذِلَّةٌ.[٤]

٣١ الامام علي «ع»: السُّؤالُ مَذلَّةٌ.[٥]

٣٢ الامام علي «ع»: مَن قَلَّ ذَلَّ.[٦]

٣٣ الامام علي «ع»: الحرمانُ خِذلانٌ.[٧]

٣٤ الامام علي «ع»: الدَّينُ احدُ الرَّقَّين.[٨]

---

١ ـ نهج البلاغة / ١١٦٠؛ عبده ٣ / ١٩٠.

٢ ـ البحار ٧٨ / ٣٥٣.

٣ ـ مكارم الاخلاق / ٥١٣.

٤ و ٥ ـ البحار ٧٨ / ١٢.

٦ ـ الكافي ٨ / ٢١.

٧ ـ غرر الحكم / ١٣.

٨ ـ غرر الحكم / ٣٩.

٣٥ الامام علي «ع»: مَنِ افْتَقَرَ فيها (الدّنيا) حَزِن.[١]

٣٦ الامام علي «ع»: الفَقْدُ أحزان.[٢]

٣٧ الامام علي «ع»: .. قد أَصْبَحْتُم في زَمَنٍ لايَزْدادُ الخيرُ فيه الّا ادباراً، والشّرُّ فيه الّا اقبالاً، والشّيطانُ في هلاكِ النّاس الّا طمعاً: فهذا أوانُ قَوِيَتْ عُدَّتُه، وعَمَّتْ مَكيدَتُه، وأمكَنَت فريسَتُه، اِضْرِبْ بطَرْفِك حيث شِئْتَ منَ النّاس، فهل تُبصِرُ الّا فقيراً يُكابِدُ فقراً، او غنيّاً بَدَّلَ نعمةَ اللّهِ كفراً، او بخيلاً اتَّخَذَ البُخلَ بحقِّ الله وَفْراً؟..[٣]

* يُستفادُ من هذا الكلامِ بصراحة، أنَّ حضورَ الفقرِ في المجتمعِ ومُكابَدَةَ المحرومين لآلامِه، إنّما يَقَعُ في زمانِ إدبارِ الخير، واقبالِ الشّرِّ، وطمعِ الشّيطانِ في هلاكِ النّاس، حين تُصبِحُ عُدَّتُه قويّةً، ومكيدتُه شاملةً، وفريستُه مُتَيَسِّرة. وذلك إنّما يَنبَعُ من كفرانِ الاغنياءِ بالنّعمة، بالاستهلاكِ التَّرَفيِّ منها، ومنعِ الآخرين عنها، وببخلِهم وحبسِهمُ الحقوقَ المختلفةَ الموجودةَ في اموالِهم. فمبدأُ هذه الشُّرورِ كلِّها هُم اصحابُ الاموالِ المُترَفون والجبابرةُ المتنعِّمون.

يه ـ قليله كثير

٣٨ الامام الصادق «ع»: أربعةُ اشياء القليلُ منها كثير: النّارُ، والعداوةُ، والفقرُ،

---

١ ـ نهج البلاغة / ١٨١؛ عبده ١ / ١٢٧.

٢ ـ غرر الحكم / ١٣؛ وفي نسخةٍ اخرى: «الفقر..»، وهما بمعنًى.

٣ ـ نهج البلاغة / ٤٠٠؛ عبده ٢ / ١٦.

والمرض .[1]

يو ـ الخرس عن بيان الحجّة

٣٩ الامام علي «ع» : الفقرُ يُخْرِسُ الفَطِنَ عن حُجَّتِه .[2]

٤٠ الامام علي «ع» : يا بُنَيّ ! الفقيرُ لا يُسمَعُ كلامُه، ولا يُعرَفُ مقامُه ..[3]

يز ـ الغربة في الوطن

٤١ الامام علي «ع» : الفقرُ في الوطنِ غربة .[4]

٤٢ الامام علي «ع» : المُقِلُّ غريبٌ في بلدتِه .[5]

٤٣ الامام علي «ع» : ليس في الغربةِ عار، إنّما العارُ في الوطنِ و الافتقار .[6]

يح ـ الاغفال الاجتماعيّ

٤٤ النبـي «ص» : يا اباذرّ ! هل يَنتَظِرُ احدُكم الّا غنًى مُطْغِياً، او فقراً مُنسِياً ..[7]

---

١ ـ كشف الغُمّة ٢ / ٢٠٢؛ وفي طبعة : ٢ / ٢١٢.

٢ ـ نهج البلاغة / ١٠٨٩؛ عبده ٣ / ١٥٢.

٣ ـ البحار ٧٢ / ٤٧، عن «جامع الاخبار».

٤ ـ نهج البلاغة / ١١١٣؛ عبده ٣ / ١٦٤.

٥ ـ نهج البلاغة / ١٠٨٩؛ عبده ٣ / ١٥٢.

٦ ـ غرر الحكم / ٢٥٩.

٧ ـ مكارم الاخلاق / ٥٢١.

٤٥ الامام علي «ع» : الفقرُ يُنسي .[١]

يط ـ ما يستعاذ منه بالله تعالى

٤٦ الامام علي «ع» ـ فيما أوصىٰ به ابنه الحسن : يا بُنَيّ! مَنِ ابْتُلِيَ بالفقرِ ابْتُلِيَ باربعِ خِصالٍ : .. فنَعُوذُ باللّهِ من الفقر .[٢]

٤٧ الامام علي «ع» : اللّهُمّ ! إنّي أعُوذُ بك أن أفْتَقِرَ في غِناك .[٣]

٤٨ الامام السجاد «ع» ـ في دعاءِ ابي حمزة الثّماليّ المعروف : اللّهُمّ ! إنّي أعُوذُ بك من الكَسَلِ والفَشَلِ والهَمِّ والفقرِ .. والفاقة .[٤]

٤٩ الامام السجاد «ع» : اللّهُمّ صلِّ على محمّدٍ وآلِ محمّد! وهَبْ لي العافيةَ من دَينٍ تُخلِقُ به وجهي، ويَحارُ فيه ذهني، ويَتَشَعَّبُ له فكري، ويَطولُ بمُمارَسَتِه شُغلي . وأعُوذُ بك يا ربِّ من هَمِّ الدَّينِ وفكرِه، وشغلِ الدَّينِ وسَهَرِه . فصلِّ على محمّدٍ وآلِه! وأعِذْني منه، واستجيرُ بك يا ربِّ من ذلّتِه في الحياة، ومن تَبِعَتِه بعدَ الوفاة، فصلِّ على محمّدٍ وآلِه ! وأجِرْني منه بوُسْعٍ فاضل، او كَفافٍ واصل .[٥]

الفات نظـــر

يَجِبُ على مَن يُريدُ أن يَعِيَ هذا المقطعَ من الدّعاء وعياً، أن

---

١ ـ غرر الحكم / ١٢.

٢ ـ البحار ٧٢ / ٢٧ ـ ٢٨، عن «جامع الاخبار».

٣ ـ نهج البلاغة / ٦٧٩؛ عبده ١ / ٢٢٣.

٤ ـ مصباحُ المُتهجّد / ٥٣٩.

٥ ـ الصّحيفة السّجّاديّة / ٢٠١ ـ ٢٠٢ (الدّعاء ٣٠).

يُمعِنَ النّظرَ في خمسةِ امور :

١ ـ اَنّ الفقرَ شرٌّ من الدَّين، اذ الفقيرُ ليس له تلك الثِّقَةُ الاجتماعيّة حتى يُتاحَ له اَن يَستَقْرِض، فهو لا يُقرِضُه النّاس حتى يَتَخَلَّصَ من مخالبِ الفقرِ ولو الى حدٍّ؛ معَ اَنَّ الاستقراضَ معلولُ الفقر، وهو فقرٌ آخرُ يَزيدُ على فقرِه .

٢ ـ لقد ذُكِرَ في الدّعاءِ عِلَلُ الاستعاذةِ منه باللّه تعالى :

أ ـ خَلَقُ الوَجْهِ وذهابُ مائِه .

ب ـ التَّشَعُّبُ الفكريُّ والحيرةُ والاضطرابُ النّفسيُّ المستولي على الانسان .

ج ـ الهَمُّ .

د ـ الذِّلَّةُ .

هـ ـ السَّهَرُ .

و ـ التَّبِعَةُ الاُخرَويّة .

٣ ـ لقدِ اسْتُعيذَ من الفقرِ في هذا المقطعِ خمس مرّات :

أ ـ في قوله «ع» : «وهَب لي العافية من ..». وهو تعبيرٌ يَدُلُّ على اَنَّ الابتلاءَ بالفقرِ يَشتَدُّ الى حيث يُطلَبُ منه العافيةُ من اللّهِ تعالى .

ب ـ «وَاَعُوذُ بك يا ربِّ ..».

ج ـ «وَاَعِذْني منه ..».

د ـ «وَاَستَجيرُ بك ..».

هـ ـ «واَجِرْني منه ..».

٤ ـ يَتَّضِحُ من هذا المقطعِ الدُّعائي ـ وهو يَشتَمِلُ على بيانِ سلبيّاتِ الفقرِ والدَّينِ التّجريبيّةِ والواقعيّة ـ اَنَّ القرضَ امرٌ قَرَّرَهُ الاسلامُ كضرورةٍ لاكاصل، واَنَّ التّأكيدَ عليه اِنّما جاءَ لِاَن يُجيبَ

على حاجاتِ النّاسِ الاضطراريّةِ في اوقاتٍ خاصّة. ولأن يُسحَقَ، عن طريقِ التّأكيدِ على القرضِ الحسنِ، القرضُ الرّبويّ: ولكن رسالة الاسلام في مذهبِه الاقتصاديّ، هي إغناءُ النّاسِ وازاحةُ الفقرِ العامِّ واستيصالُ شأفتِه في المجتمعِ وتخليصُ النّاس من مخالبِ هذا الدّاءِ الكبيرِ المُدَمِّرِ وايصالُهم الى وُسعٍ فاضلٍ او كَفافٍ واصل، كما طَلَبَهُ الامامُ السّجّاد عليُّ بنُ الحسين «ع» من الله تعالى . هذه هي رسالةُ هذه التّعاليمِ والاحكام، إن فُهِمَتْ على واقعِها، وتُفُقِّهَ فيها بصورةِ وَعْيٍ مجموعيٍّ مترابط .

٥ ـ من المسلَّم به، انَّ الّذي يَطلُبُه الامامُ المعصوم لنفسِه هو الّذي يطلُبُه للآخرين ايضاً، فلكلِّ فردٍ من افرادِ المجتمع ان يكونَ مُتمتِّعاً بـ «وسعٍ فاضل»، او «كَفافٍ واصل»؛ ولاسبيلَ فيما يُقِرُّه الاسلامُ الى الاقلِّ منه . فليَكُن هذا هدفَ المُبَرْمجين المسلمين في مرحلةِ التّجسيد .

ك ـ الكفر

٥٠ النبـــي «ع» : كادَ الفقرُ أن يكون كفراً .[١]

* راجع بهذا الصّدد : الفصلَ الثانيَ والثّلاثين، من هذا الباب، تَجِدِ الكلامَ مُفصّلاً عن هذا الموضوعِ الهامّ .

---

١ ـ الخصال ١ / ١٢؛ البحار ٧٢ / ٣٠، عن كتابي «الخصال» و «الامامة والتّبصرة».

نظرة الى الفصـــل

التنديد بآثار الفقر وسلبيّاته: إنَّ نُمُوَّ الانسانِ ورشدَه وتكاملَه يَبتني على امرين:

أ ـ المواهبِ والقابليّاتِ اللّازمة.

ب ـ الشُّروطِ الموضوعيّةِ المناسبةِ والامكانيّاتِ المُؤاتية.

امّا الامرُ الاوّل ـ وهو القابليّةُ اللّازمةُ للتّكامل، وايداعُ مواهبَ في واقعِ الوجودِ الانسانيِّ تُهَيِّئُ الانسانَ للغرضِ المنشودِ من خلقِه ـ فقد فَرَغَ اللّهُ تعالى منه، لأنَّهُ الخالقُ «الّذي اَعطى كلَّ شيءٍ خَلْقَه ثُمَّ هَدى»[1]. وتلك المواهبُ هي مضامينُ وجودِ الانسانِ وحقائقُ فطرةِ النّاسِ ودفائنُ عقولِهم، الّتي بَعَثَ اللّهُ النّبيّين «ع» لأن «يُثيـروا لَهُم دفائنَ العُقـول»[2]، فيُربّوها ويَستثمِروها..

امّا الامرُ الثّاني ـ وهو وجودُ الشُّروطِ الموضوعيّةِ المناسبةِ والامكانيّاتِ المُؤاتية، الّتي تدفعُ تلك القابليّاتِ والمواهبَ الى التّفتّحِ والظّهور، حتى يَخرُجَ ما هو منها بالقوّةِ الى الفعليّة، وتُستَخْرَجَ معادنُ الوجودِ الانسانيّ ـ فهو يَتوقّفُ على امورٍ اَعَدَّها اللّهُ تعالى ايضاً، وجَعَلَها في مَتناوَلِ الانسان، لولا اغتصابُ المغتصبين.

والآن ـ بعدَ ملاحظةِ هذين الامرين الضّروريّين للتّكاملِ الانسانيّ ـ نَنظُرُ الى ظاهرةِ الفقرِ وسلبيّاتِه في «التّصوّرِ الاسلاميّ»، وما تَستتبِعُه من نتائجَ مُعاكِسةٍ لحركةِ الانسانِ وتكاملِه. ولْنَبْحَثْ عن هذا الموضوعِ

---

١ ـ سورة طه (٢٠): ٥٠.

٢ ـ نهج البلاغة / ٣٣؛ عبده ١ / ١٧.

الحياتيّ، ضمنَ مسائل :

الاولى ـ الفقر، تعريفُه وماهيّتُه : إنَّ الفقر، هو احتياجُ الانسان، او عدمُ تملُّكِه لموارد تَكفيه وتَكفي عيالَه . وبعبارةٍ ادقّ : إنَّ الفقرَ عدمُ المُقْتَنَياتِ الّتي تَحتاجُ اليها حياةُ الانسان، ونقصُ وقلّةُ الامكانيّاتِ الّتي يَتَوَقَّفُ عليها تَفَتُّحُ القابليّةِ الانسانيّةِ وظهورُ المواهبِ الى حيِّزِ الوجود . وإنَّ التّعابيرَ الحديثيَّة عن موضوعِ الفقر، تَدُورُ في الاغلب حولَ إعطاءِ هذا المعنى، كقولِ الامام عليٍّ «ع» : «الفقرُ الموتُ الاكبر»[1]، او «الموتُ الاحمر»[2]: فالموتُ نفيُ الحياةِ وابطالُ القُوى الجسميّةِ والرُّوحيَّة . وكذلك قولُه : «القبرُ خيرٌ من الفقر»[3]، مَعَ اَنَّ القبرَ يُدفَنُ فيه الجسدُ الانسانيّ، ولكنَّ الفقرَ يُدفَنُ في حُفَرِه جميعُ ما للانسانِ من قوَّةٍ وقابليَّةٍ وموهبة .

الثّانية ـ الفقرُ وقضاؤُه على قانونِ التّوازن : إنَّ قانونَ التّوازنِ السّائدَ على العالمِ كلِّه، بما فيه الانسان، يَقتَضي اَن يَسيرَ الانسانُ ايضاً، بجسمِه وروحِه، في مسيرةِ التّعادلِ والقصد، حائزاً لما يَكفيه . والفقرُ هو التّفريطُ الماليّ (فقد انَّ المُستلزَماتِ المعيشيّة)، فيُجانِبُ التّوازن والكفافَ ويُضِرُّ الانسانَ ويُعيقُه عن مسيرتِه التّكامليّة، كما يَقولُ الامام عليٌّ «ع» : «.. وإن عَضَّتْهُ الفاقةُ شَغَلَهُ البَلاء، وإن اَجْهَدَه الجوعُ قَعَدَ به الضَّعف .. فكلُّ تقصيرٍ به مُضِرٌّ ..»[4]. وانَّ هذا الابتعادَ عن حدِّ القصدِ والتّوازنِ كلّما زادَ زادَتْ سلبيّاتُه .

---

١ ـ نهج البلاغة / ١١٦٦؛ عبده ٣ / ١٩٢.

٢ ـ غرر الحكم / ٢٨.

٣ ـ الكافي ٨ / ٢١.

٤ ـ نهج البلاغة / ١١٣٦؛ عبده ٣ / ١٧٥؛ الكافي ٨ / ٢١.

الثّالثة ـ الفقرُ وتطبيعُه الانسانَ على صفاتٍ تفريطيّة: من المُلاحَظ انّ الصّفاتِ والخِصالَ الّتي تَظهَرُ في الطّبقاتِ البائسةِ والفقيرة، هي ـ في الاغلب ـ صفاتٌ تُناسِبُ طبيعةَ الفقرِ التّفريطيّةَ المُضرّة، وواقعَه المُدمِّرَ للشّخصيّةِ الانسانيّة، الفرديّة والاجتماعيّة، وكذلك الحالاتُ الطّارئةُ عليها، كما عَدَّدْنا قسماً منها في هذا الفصل. فالنّقصُ الفكريُّ والضّعفُ الجسميُّ وانهيارُ القُوى الرّوحيّةِ والاحساسُ بمركّبِ النّقص والجهلُ والأُمّيّةُ والمفاسدُ النّاشئةُ من فقدِ التّربيةِ والتّعليم، والعجزُ الاجتماعيّ، والانحلالُ العقيديّ، والسّلبيّاتُ الّتي تَنبَعُ من عدمِ الوَعْيِ السّياسيِّ والاقتصاديّ، كلُّ ذلك صفاتٌ سيّئةٌ وحالاتٌ ساحقةٌ يُسبِّبُها الفقرُ ويُنَمّيها في المحرومين والبُؤساء. وهذا امرٌ ضارٌّ ساحقٌ يَحرِمُ المجتمعَ من كثيرٍ من افرادِه و قابليّاتِهم وكفاءاتِهم، كما تُشير اليه في بيانِ الانزواءات.

الرّابعة ـ الفقرُ وبعضُ مناشئِه البشريّة: إنَّ الافراطَ والتّفريطَ لهما سببان انسانيّان، لأنَّ سبيلَ اللّهِ هو سبيلُ القصد (وعلى الله قصدُ السّبيل)[1]. والحدُّ الالهيّ هو الحدُّ الوسطُ وحدُّ القوام ـ كما سلف ـ ولقد مرَّ عن الصّادق «ع» قولُه: «القَوامُ هو الوسط»[2]؛ فالافراطُ والتّفريطُ امران ناشئان من اتّجاهِ الانسانِ وعملِه، وهما يَنْبَعان من:

١ ـ الجهل.

٢ ـ الظّلم.

والظّلمُ ايضاً يَنبَعُ من الجهل. والجاهلُ لايُرى الاّ مُفرِطاً او مُفَرِّطاً. فالعلمُ والعدلُ يَهدِيانِ الانسانَ والمجتمعَ الى الصّراط السّويّ، والجهلُ والظّلمُ يدفَعانهما الى الهاوية. ولاعلاجَ لعاديةِ الافراطِ والتّفريطِ الاّ الرّجوعُ الى

---

١ ـ سورة النّحل (١٦): ٩.

٢ ـ مجمع البيان ٧ / ١٧٩.

الحدَّ القوامِيَّ الوسط، الّذي يُؤَشِّرُهُ القرآنُ الكريم. وذلك بالعملِ بمقتضى العلمِ والعدل. وهما لا يُحَبِّذانِ الفقرَ بل يَرفُضانِه.

وممّا هو واضح، أنَّه لا يُوجَدُ عدلٌ مع الافراطِ والتّفريط، كما أنَّه لا يُوجَدُ افراطٌ او تفريطٌ مع العدل. اذ العدلُ وضعُ الشَّيءِ في موضعِه، و به قوامُ الرَّعيَّة وحياةُ النّاس،[1] و «إنَّ اللّهَ يَأْمُرُ بالعدلِ والاحسان»[2].

إنَّ الفقرَ ظلمٌ، ظُلمُ النّاسِ بعضِهم لبعض، كما صَرَّحَت به الاحاديثُ بل الآياتُ القرآنيّة ايضاً، «فما كان اللّهُ ليَظلِمَهُم ولكن كانوا أنفُسَهم يَظلِمُون»[3]. ومادامَ الظّلمُ الاقتصاديُّ لم تُستَأْصَلْ شأفتُه، والعدلُ الاجتماعيُّ لم تُرَكَّزْ قاعدتُه، لا يُرجى أن يَزولَ الافراطُ (التّكاثرُ) والتّفريطُ (الفقرُ) الاقتصاديّان، وأن يَستَقِرَّ التّوازنُ الاجتماعيّ، وأن تَجِدَ اهدافُ الانبياءِ الاجتماعيّة ـ وهي قيامُ النّاسِ بالقسط ـ سبيلاً الى التّحقُّقِ والتّجسيد.

الخامسة ـ الفقر و الانزواءاتُ الّتي يَستَتبِعُها:

١ ـ الانزواءُ الفكريُّ والثّقافيّ: قلنا إنَّ الفقرَ هو احتياجُ الانسانِ وفقدانُه للمُقتَنَياتِ والامكانيّاتِ الّتي يَتَوَقَّفُ عليها حياةُ الانسانِ وتَفَتُّحُ قابليّاتِه، وهو الموتُ الاكبرُ الّذي يَدفِنُ الانسانَ ومواهبَه في حُفرتِهِ المُظلِمة، فهو يَمنَعُ الانسانَ من التّربيةِ والتّعليمِ وقَطْفِ ثمارِهما، ويَحُولُ بينَه وبينَ تنميةِ فكرِه وثَقافتِه، ويَصُدُّه عن توعيةِ نفسِه وإذْكاءِ قواه الادراكيّة، ومن هنا يَفرُضُ على الانسانِ التَّخلُّفَ في الحقلِ الفكريِّ والثّقافيِّ (التّعليميِّ والتّربويّ).

---

١ ـ راجع: الفصلين ٤٦ و ٤٧، من الباب ١٢.

٢ ـ سورة النّحل (١٦): ٩٠.

٣ ـ سورة التّوبة (٩): ٧٠.

إنّ الفقراءَ والبائسين والمساكين (اكثريّتهم الغالبة إن لم نَقُلْ كلّهم) أُمّيّون، او بمنزلة الأُمّيّين؛ وهل يُتاحُ لمَن فُرِضَ عليه الأُمّيّةُ والجهل، ان يُنقِذَ نفسَه منها، حتى يَتسنّى له تنميةُ فكرٍ او ثقافة، او توعيةُ نفسٍ بتعليمٍ او تربية، او حضورٍ في المعاهدِ الفكريّةِ والثّقافيّة؟

٢ ـ الانزواءُ الاجتماعيّ: لقد أوردْنا في عرضِ هذا الفصل نبذةً من آثارِ الفقرِ وسلبيّاتِه المُدَمِّرةِ للشّخصيّةِ الانسانيّة، والّتي تُؤدّي الى انحلالِ الكيانِ الاجتماعيّ. ومن تلك السّلبيّاتِ الاغفالُ الاجتماعيّ، اذ من اللّاحبِ أنّ الفقرَ يَطْرَحُ بصاحبِه في زوايا الخمول، ويَجعَلُه في زمرة من «تَقتحِمُه العُيون وتَحْقِرُهُ الرِّجال» ـ على حدّ تعبيرِ مولانا امير المؤمنين.[1] وذلك لأنّ «الفقرَ يُنسي»[2]، وأنّ «المُقِلَّ غريبٌ في بلدتِه»[3]. فالفقرُ يُخْمِلُ ذِكرَ الانسانِ ويُخرِجُه من صفوفِ الأحياء. ولأجلِ فرضِ هذا المستوى الاجتماعيّ السّاقطِ على المحرومين، فهم يُصبِحُون في مُنْتأًى عن مُمارَسَة ايِّ عملٍ يُؤْبَهُ له، او مشارَكَةٍ في القضايا المصيريّة للمجتمعِ ولا نفسِهم كجزءٍ له، فلايُرى لهم حضورٌ في:

ـ المراكزِ الحسّاسة.

ـ الأشغال الرّئيسيّة.

ـ الحركاتِ الثّقافيّة.

ـ المُؤسّساتِ الاجتماعيّة والدّينيّة.

ـ النّشاطاتِ الاقتصاديّة.

ـ الفُرَصِ التّصويتيّة.

---

١ ـ نهج البلاغة / ١٠١٩؛ عبده ٣ / ١١٢.

٢ ـ غرر الحكم / ١٢.

٣ ـ نهج البلاغة / ١٠٨٩؛ عبده ٣ / ١٥٢.

ـ المجالس التّقنينيّة.
ـ الاحزاب السّياسيّة.
وما الى ذلك.

٣ ـ الانزواءُ السّياسيّ: ممّا يُؤدّي اليه الفقرُ ويَفرُضُه على المحرومين ـ فضلاً عن الانزواءِ الاجتماعيّ ـ هو الانزواءُ السّياسيّ. وذلك معلوم، لأنَّ هذا الانزواءَ مُستَتْبَعٌ ممّا هو قبلَه. فالفقرُ كما يَدفَعُ الفقيرَ الى الانزواءِ والتَّقهقُرِ الاجتماعيّ، كذلك يَدفَعُ المجتمعَ الى ازْدِراءِ الفقيرِ وتحقيرِ شخصيّتِه وإهدارِ كرامتِه، وعدمِ إعطائِه ما له من حقوقٍ اجتماعيّةٍ وسياسيّة. وعندَ ذلك لا يُسمَعُ له كلامٌ ولا يُعرَفُ له مقام. وهذا كما يقولُ الامام عليّ «ع»: «الفقيرُ حقير، لا يُسمَعُ كلامُه، ولا يُعرَفُ مَقامُه»[1]. فقولُ الامام: «لايُعرَفُ مقامُه»، يُشيرُ الى فقدِ المنزلةِ الاجتماعيّة، كما انَّ قولَه «لا يُسمَعُ كلامُه»، يُشيرُ الى إنكارِ الكرامةِ الشّخصيّة، وعدمِ الاعتدادِ بكلامِه وطلبِه لحقوقِه.

فالفقرُ هو مانعٌ رئيسيٌّ عن التَّكيُّفِ والتَّألُّفِ الاجتماعيّ، وهو الّذي يَردَعُ الغنيَّ والشّريفَ عن الاقترابِ من الفقير، ويَمنَعُ الفقيرَ عن المعايشةِ الاجتماعيّة والحضورِ الواضحِ في المجتمع؛ فالطّبقاتُ الموسرةُ والارستقراطيّةُ لاتُواصِلُ المحرومين ولا تُخالِطُهم ولا تَفسَحُ لهم ايَّ مجالٍ اجتماعيٍّ او سياسيٍّ او حزبيٍّ بالطّبع، فهم يَعيشُون في المجتمعِ ولا يَعيشون، اذا العُيونُ تَقتَحِمُهم، والرِّجال تَحقِرُهم. وبهذه الصّورة فإنَّ الطّبقاتِ البائسةَ والمحرومةَ تُصبحُ مُغفَلَةً ومخفوضةَ الشّأن، كلَّ يومٍ اكثرَ من ذي قبل. واذا بَلَغَ الامرُ الى هذا المستوى التّعس، فأنّى لها أن تَقومَ بدورٍ ـ هبهُ ضعيفاً ـ في مجالٍ سياسيٍّ او حزبيٍّ؟ وعندَ ذلك تَقَعُ مصائرُها

---

١ ـ البحار ٧٢ / ٤٧، عن «جامع الاخبار».

بيد الموسرين والمتكاثرين المُستغلّين، المتسلّطين الفعّالين في كلّ العرصاتِ الاجتماعيّة، من السّياسيّةِ والحزبيّةِ والاقتصاديّةِ والحكوميّة والدّينيّة.

نَعم، إنّ المحرومين والكادحين والبائسين اذا طُرِدُوا عن عرصاتِ المجتمع ـ طرداً مُعْلَناً في اكثرِ المواقفِ وغيرَ مُعْلَنٍ في بعضِها ـ وأُبْعِدُوا عن المراكزِ الاصليّة، وحُطِمَت كَرامتُهُم الانسانيّة، وأُهْدِرَتْ منزلتُهُم الاجتماعيّة، ومُنِعُوا عن التّدَخُّلِ في أيّةِ مُنَظَّمَةٍ حزبيّة او نَشاطٍ سياسيٍّ او حركةٍ ثَقافيّةٍ او مسَرَحٍ فنّيٍّ، فأنّى يَبقى لهم مجالٌ لِتَبنّي القضايا الحياتيّة، او المشاركةِ في المسائلِ المصيريّةِ في السّياسةِ والاقتصاد، او المطالبةِ بحقوقِهِمُ المهدورة؟ فَيَنتَقِلُ الامرُ بصورةٍ طَبيعيّة ـ ظاهراً ـ الى ايدي الاغنياءِ والموسرين ولا سيّما المتكاثرين منهم، اي ايدي شرِّ الأُمّةِ وشرِّ اشرارِها، بنصِّ النّبيِّ الاعظم[1] «ص». وبذلك يَزْدادُوا فقراً على فقر، وحرماناً على حرمان، يوماً فيوما. فالمحرومون لايَقدِرُون على أن يَتَفَوَّهُوا بحقٍّ، او يُطالِبُوا عدلاً، لأنّهم يَفقُدُونَ الثِّقَةَ بالنّفسِ الّتي هي اساسُ الصَّدْعِ بالحقِّ والظّهورِ في العرصاتِ الاجتماعيّة. وهذا يُسِفُّ بهم الى حضيضِ التّخلُّفِ والحرمان في جميعِ الحقول، ويُفْقِدُهم القدرةَ على المشاركةِ في الممارساتِ السّياسيّةِ والاجتماعيّة.

وإنّ ما أشَرنا اليه واقعيّةٌ نُشاهِدُها بالعيانِ قبلَ البيان، ونُدرِكُها بالعقلِ قبلَ النّقل. اذِ الوقائعُ الّتي نَراها على المستَوى العالَميِّ وفي الأُمَمِ المفروضِ عليها التّخلُّف، تُؤيِّدُ ما قُلناه بصورةٍ جليّة. فإنّ الجماهيرَ المليونيّةَ في العالَمِ الثّالثِ اليوم، تَعيشُ تحتَ نيرِ الاضطهادِ والفقر، الّذي فَرَضَهُ عليهمُ الطّواغيتُ الاقتصاديّون. وكذلك تَكونُ حالُ فقراءِ كلِّ بلدٍ وبُؤَسائه ومحروميه.

---

١ ـ جامع السّعادات ٢ / ٣٦؛ مكارم الاخلاق / ٥٢٦. راجع: الفصل ٨، من هذا الباب.

٤ ـ الانزواءُ الحقوقيّ : إنَّ من اَهَمِّ سلبيّاتِ الفقرِ وآثارِه الّتي تَسحَقُ الشَّخصيّةَ الانسانيّة، ماتَكَلَّمَ عنه الامام عليُّ بنُ ابي طالب «ع»، ببيانٍ رائع، في بلاغةٍ وايجاز : «الفقرُ يُخرِسُ الفَطِنَ عن حُجَّتِه»[1]. وما اَبْلَغَه من كلامٍ، وما اَوعاهُ من تعليمٍ ! واذا كانَ الفقرُ قادراً على اَن يُخرِسَ الفَطِنَ عن حَجَّتِه، والفُطُن قليلون، فكيف يَفعَلُ بغيرِ الفُطُن، وهم كثيرون .

ولَعلَّنا غيرُ محتاجين الى الكشفِ عن اهميّةِ هذا الضَّررِ النّاشئ من الفقر واَبعادِه السّلبيّة، فإنَّ بيانَ الحُجَّةِ والتّدليلَ على الحقِّ، من اَهمِّ الاسبابِ الّتي تَدورُ عليها حياةُ الانسان ومنافعُه ومصالحُه، الفرديّةُ والعائليّةُ والاجتماعيّة، السّياسيّةُ والاقتصاديّة، الماديّةُ والمعنويّة . وهل تَجِدُ لهذا الضَّررِ الفادحِ حدّاً؟ وهذه السّلبيّات إنّما يَضُبُّها الفقرُ على نفوسِ الفقراءِ المحرومين لعلل منها :

أ ـ الاحساسُ بمركَّبِ النَّقص .

ب ـ الأُمِّيَّةُ والجهل .

ج ـ فقد التّربية والتّثقيف .

د ـ فقدُ القاعدةِ الاجتماعيّة .

هـ ـ فقدُ القاعدةِ السّياسيّة .

فمن الطَّبيعيِّ اَن يكونَ الفقيرُ عاجزاً عن الإدْلاءِ بالحُجّة، والتّدليلِ على الحقّ، والمحاماةِ عنِ النّفسِ والعائلة . بل الفقرُ يَحُولُ بين الفقيرِ وبين الاطّلاعِ على ما هناك من القوانين والحقوقِ الفرديّةِ والعائليّةِ والاجتماعيّةِ والسّياسيّةِ والاقتصاديّة، حتى يَتَمَسَّكَ بها لإحقاقِ حقِّه واقامةِ حياتِه .

وهل يُوجَدُ للأُمِّيِّين والمحرومين في هذه الازمنةِ وفي الحكوماتِ الحاضرةِ سبيلٌ الى إحقاقِ حقٍّ، او دفاعٍ عن ظلم، او تَشَبُّثٍ بشيءٍ لرفعِ

---

١ ـ نهج البلاغة / ١٠٨٩؛ عبده ٣ / ١٥٢

مستوىً معيشةٍ يَغمُرُها الشَّقاءُ والحرمانُ والتَّعس؟ لا، لا يُوجَد، وهم لا يَستطيعُون خَطْوَ خُطْوَةٍ الى استيفاءِ حقوقِهم والدِّفاعِ عن كيانِهِمُ الحقوقيّ.

٥ ـ الانزواءُ البِنْيَويّ: يَقولُ الامام عليُّ بنُ ابي طالب «ع»، في التعريفِ بالفقر: «الفقرُ في الوطنِ غربة»[١]. ويَقولُ عن الفقير: «المُقِلُّ غريبٌ في بلدتِه»[٢]، و«الفقيرُ في الوطنِ مُمْتَهَنٌ»[٣]. فإذَا انْعَزَلَ الفقيرُ في الحقولِ الّتي اشَرنا اليها ولم يَحصُلْ على ايِّ وزنٍ او كَرامةٍ في الثَّقافةِ والمجتمعِ والسِّياسةِ والحقوق، وصار «كثيرَ الخطايا»[٤]، وسَقَطَ الى حدٍّ يَتَمَنَّى الموت، وضَمُرَ جسمُه، ودَهِشَ عقلُه، وحَزِنَ ووَهِن، وقَنَطَ ومَقُت..[٥] فكيف يكونُ حالُه عندَ اهلِه وذَويه، وماذا يُصبِحُ مستواه لدىٰ عائلتِه؟ فهو وإن عاشَ فيهم فكأنَّه ليس.. واذا سُلِبَ بهاؤُه وهانَ على اهلِهْ فَانْفَلَتَ من ايديهم فكأنَّه لم يَكُن. فهو غريبٌ في وطنِه، مُنكَرٌ في بيئتِه، مُهانٌ عندَ اهلِه، منزوٍ في دَهْشِه وعُشِّه، وفي خَلَقِ ثوبِه.[٦]

٦ ـ الانزواءُ الدّينيّ: بعدَ ما لا حَظْنا آثارَ الفقرِ وسلبيّاتِه تلك، ممّا يُؤَثِّرُ في الانسانِ روحيّاً وجسميّاً، واعتقاديّاً وعمليّاً، وفرديّاً واجتماعيّاً.. نَفْهَمُ بوضوحٍ، أنَّهُ يَقسِمُ القِطاعَ المحروم، من الجانبِ الدّينيّ، الى قسمين:

١ ـ قسمٌ منفصلٌ عن الجسدِ الدّينيّ.

٢ ـ قسمٌ منعزلٌ عن الرَّصيفِ الدّينيّ.

---

١ ـ نهج البلاغة / ١١١٣؛ عبده ٣ / ١٦٤.

٢ ـ نهج البلاغة / ١٠٨٩؛ عبده ٣ / ١٥٢.

٣ ـ غرر الحكم / ٣٣.

٤ و ٥ ـ لاحظ: الاحاديث الّتي مَضت في الفصل.

٦ ـ راجع: الفصل القادم.

فالاوّل هو الّذي اَضرَّ الفقرُ بدينه وأرَقّه، وضَعّفَ مُعتَقَده، وكادَان يكونَ له طرفاً من الكفر او كفراً. فهذا الانسانُ يَنْزَلِقُ الى مَهاوي الرَّيبِ والفتورِ الاعتقاديِّ و ـ في اوقاتٍ وافرادٍ ـ الى الالحاد. ويخرُج بذلك عن حوزة المعتَقد،[1] ويَنفَصِلُ عن الجسدِ الدّينيِّ العامِّ كعضوٍ ساقط. وعندَ ذلك يُصبحُ فريسةً لصائد، او اُلْعوبةً في يدِ مُضَلِّل. ولاَجلِ ذلك كانَ النّبيُّ الاعظم «ص» والائمّةُ الهادون «ع»، يَقومُون بايصالِ الاقواتِ والنَّفقاتِ حتى الحَطَب، الى القِطاعِ المحروم بانفُسِهم، في غَمارِ اللَّيل، حتى يُنقِذُوهم من تلكمُ المَهاوي.[2] ويَرَون اِعطاءَ المالِ للفقراءِ مَعُونةً لهم على دينِهم.[3]

والقسمُ الثّاني، هو الّذي قاوَمَ سلبيّاتِ الفقرِ وتَجَرَّعَ كاساتِه بصمود، فصانَ دينَه وحَصَّنَ يقينَه، بمشقّةٍ واصطبارٍ، او توكُّلٍ وصلاحٍ، فهو الّذي يَنعَزِلُ عن الرَّصيفِ الدّينيِّ في الجانبين:

١ ـ الجانبُ الفرديّ.

٢ ـ الجانبُ الاجتماعيّ.

امّا الجانبُ الاوّل، فلأنّه لا يَسَعُه اَن يقوم بوظائفِه الدّينيّة، كما يَصلَحُ وينبَغي، بل كما يَصِحُّ في كثيرٍ من الموارد. وذلك لفروضِ الفقرِ وضَغطِه. فكم وكم من اعمالٍ عباديّةٍ لا يُتاحُ للفقراء والمحرومين اَن يَقومُوا بادائها

---

١ ـ وخصوصاً اذا وَسْوَسَت له ابالسةُ الاضلالِ وسَماسرةُ الالحاد وقالوا له، إنّ هذا من الاسلامِ والدّين .. ولم يَكُن للفقيرِ نفسِه وعيٌ وعلمٌ بأنّ الفقرَ امرٌ فَرَضَه عليه وعلى عائلتِه واقرانِه ظلمُ الظّالمين واغتصابُ المغتصبين، والدّينُ الالهيُّ يُكافِحُ كلَّ ذلك ويُضادُّه، غيرَ اَنَّ الامرَ آلَ الى هذا المآلِ السَّيِّئ لتساهلِ العلماءِ في واجبِهم من عدمِ الفرارِ على كِظَّةِ الظّالمين وسَغَبِ المظلومين، وتَقاعُسِ المسؤولين عن تجسيدِ شرائعِ الدّين، والاّ فانّى يَرضى الاسلامُ بالفقرِ والحرمانِ للنّاس، مع انّه جاءَ من عندِاللّه لِيَقُومَ النّاسُ بالقسطِ ويَعيشَ المجتمعُ بالعدل.

٢ ـ كما اشرنا اليه، واوردنا نَماذِجَ منه، في النّظرةِ الى الفصل ٥، من هذا الباب، فراجع

٣ ـ راجع: الفصل ٤٠، من الباب ١٢.

والانصهارِ بها، لمكان الفقر.

وامّا الجانبُ الثّاني، فلأنّه لايُمكِنُ للفقيرِ والمحرومِ اَن يَحضُرَ المجامعَ الدّينيّة حضوراً، فانّي له اَن يَقومَ بدَورٍ عمليٍّ في العيدين، الاضحى والفطر، وكذلك في الجمعة .. وفي العيدِ الاسلاميِّ الأكبر، «عيدِ الغـدير» .. وانّى له اَن يَحِجَّ البيتَ الالهيّ، ويُشارِكَ في ذلك المجتمعِ العظيم؟ فهو محرومٌ من المعنويّات ايضاً، كما هو محروم من المادّيّات. وهل هذا امرٌ يرتضيه الاسلامُ لجماعةٍ من النّاس قليلة، فضلاً عن جماهيرَ وجماهير؟ ..

ولاَجلِ ذلك، ولا نقاذِ المحرومين من الحرمانِ الرُّوحيِّ، يَقولُ الامامُ الصّادق «ع»: «.. و يُعطَى المؤمنُ من الزّكاةِ ما يَأْكُلُ منه ويَشرَبُ ويَكتَسي ويَتَزوَّجُ ويَحِجُّ ويَتَصَدَّق»[1].

انظر الى هذه النّظرةِ الالهيَّةِ الاسلاميّةِ الانسانيَّة، المُرْسيةِ لأُسُسِ المساواة، الّتي يَنظُرُ بها هذا المعلِّمُ المعصوم الى انسانِ المجتمعِ الدّينيّ، حيث يَرى له ايضاً اَن يَتمتَّعَ من العيشِ بالاَكلِ والشُّربِ والاكتساءِ والتّزوُّج، واَن يَنالَ حظَّه من الحقائقِ الرّوحيّة فيَحِجَّ ويَتصدَّق. فكما اَنَّ الغنيَّ يَحِجُّ ويَتَصَدَّق، اِنَّ الفقيرَ ايضاً يحِجُّ ويَتَصدَّق. فما ذا يكونُ الفرقُ بين انسانٍ وانسانٍ؟ اَيَزعمُ الغنيُّ اَنّه من نَمَطٍ فَخْمٍ وصنفٍ ممتاز؟ ويَرَى اللّهَ اَعطاه من كَرامتِه عليه، ومَنَعَ مَن مَنَعَ مِن هَوانٍ به عليه[2]؟ لا، هذا زَعْمٌ خائرٌ وغَطْرَسَةٌ فاسدةٌ، تَدُبُّ في نفوسِ كثيرٍ من هؤلاء الطّواغيت.

---

١ ـ دعائم الاسلام / ٢٦٠ ـ ٢٦١.

٢ ـ اقتباسٌ من حديثِ الامامِ الصّادق «ع» لاَبانِ بن تَغْلِب. ونقلناه في الفصولِ الماضية.

الفصلُ الحادي والثّلاثون

الاسلام والفقر، كفاح رحب (٢)

ـ القضاء على الشخصيّة الانسانيّة

الكتـــاب

١ ولا اَقولُ للَّذين تَزْدَري اَعْيُنُكُم : لَن يُؤْتِيَهُمُ الله خيراً ..[١]

الحديـــث

أ ـ تقليب الفضائل وتحطيمها

١ ـ على الصّعيد الفرديّ

١ الامام علي «ع» ـ فيما اَوصىٰ به ابنَه الحسن : يا بُنَيّ ! .. لو كانَ الفقيرُ صادقاً

---

١ ـ سورة هود (١١) : ٣١.

يُسَمُّونَه كاذباً، ولو كان زاهداً يُسَمُّونه جاهلاً.[1]

٢ الامام علي «ع»: كثرةُ الدَّين يُصَيِّرُ الصّادقَ كاذباً، والمُنجِزَ مُخلِفاً.[2]

٢ ـ على الصّعيد الاجتماعيّ

٣ الامام علي «ع»: اذا اَقْبَلَتِ الدُّنيا على قومٍ، اَعارَتْهُمْ محاسنَ غيرِهم، واذا اَدْبَرَت عنهم سَلَبَتْهُم محاسنَ انفُسِهم.[3]

ب ـ سلب البهاء والهوان على الأهل

٤ الامام علي «ع»: مَنِ اسْتَغْنىٰ كَرُمَ على اهلِه، ومَنِ افْتَقَرَ هانَ عليهم.[4]

٥ الامام علي «ع»: .. وإنِ افْتَقَرَ قَنَطَ ووَهِنَ.[5]

٦ الامام العسكري «ع»: اِدْفَعِ المَسألَةَ ما وَجَدتَ التَّحمُّلَ يُمكِنُك، فإنَّ لكلِّ يومٍ رزقاً جديداً. وَاعْلَم اَنَّ الإلحاحَ في المطالبِ يَسلُبُ البَهاء، ويُورِثُ التَّعَبَ والعَناء..[6]

ج ـ اضطراب النّفس وقلقها

---

١ ـ البحار ٧٢ / ٤٧، عن «جامع الاخبار».

٢ ـ غرر الحكم / ٢٤٤.

٣ ـ نهج البلاغة / ١٠٩٢؛ عبده ٣ / ١٥٣، في هذه النّسخة: «على احد»، بدل «على قوم».

٤ ـ غرر الحكم / ٢٩٠.

٥ ـ نهج البلاغة / ١١٦٠؛ عبده ٣ / ١٩٠.

٦ ـ البحار ٧٨ / ٣٧٨.

٧ الامام الصادق «ع» ـ في حديثٍ طويل : .. ثُمَّ مَن قد عَلِمْتُم في فضلِه وزهدِه، سلمانُ وابوذرٍّ، رَحِمَهُمَا الله . فأمّا سلمانُ فكان اذا اَخَذَ عطاءَه رَفَعَ منه قوتَه لِسَنَتِهِ حتى يَحضُرَ عطاؤُه من قابلٍ . فقيل له : يا ابا عبـــدالله[1]! انت في زهدِك تَصنَعُ هذا، وانتَ لا تَدري لعلَّك تموتُ اليومَ او غداً؟ فكان جوابُه اَن قال : ما لكُم لا ترجُون لي البقاءَ كما خِفْتُم عليَّ الفَناء؟ اما عَلِمْتُم يا جَهَلَة[2]! اَنَّ النَّفسَ قد تَلْتاثُ على صاحبِها اذا لم يَكُن لها من العيشِ ما تَعتَمِدُ عليه، فاِذا هيَ اَحْرَزَتْ معيشتَهَا اطْمَأَنَّتْ ..[3]

٨ الامام الصادق «ع» : خَمسُ خِصالٍ، مَن فَقَدَ واحدةً منهُنَّ لم يَزَلْ ناقصَ العيش، زائلَ العقل، مشغولَ القلب، فاوّلُها صِحّةُ البدن، والثّانيةُ الاَمن، و الثّالثةُ السَّعَةُ في الرّزق ..[4]

د ـ الاحتياج الى الأكفاء والابتلاء بحمدهم

٩ الامام علي «ع» : اللّهُمَّ ! صُنْ وجهي باليَسار، ولاتَبْذُل جاهي بالاِقتار، فَأَسْترزِقَ طالبي رزقِك، واَستَعْطِفَ شِرارَ خلقِك، واُبْتَلىٰ بحمدِ مَن اَعطاني، واُفتَتَنَ بذَمِّ من مَنَعَني، وانت من وراءِ ذلك كلِّه وليُّ الاِعطاءِ والمنع، اِنَّك على كلِّ شيءٍ قدير .[5]

---

١ ـ يعني : قيل لسلمان، وكانت كنيتُه ابا عبدالله .

٢ ـ يُفهَمُ من هذا التّعبير، اَنَّ الّذين كانوا يُكالِمُونه في هذا الموضوع، لم يكونوا من حُلَماءِ الناس وفضلائهم، الواقفين على التّربيةِ الدّينيّةِ بصورةٍ صحيحة؛ والاّ لم يُجِبْهُمُ الصّحابيُّ الجليل ذاك الجواب .

٣ ـ الوسائل ١٢ / ٣٢٠ ـ ٣٢١؛ الكافي ٥ / ٦٨.

٤ ـ الخصال ١ / ٢٨٤.

٥ ـ نهج البلاغة ٧١٦؛ عبده ٢ / ٢٢٥.

١٠ الامام السجاد «ع» : .. نَعُوذُ بك من سَماتةِ الاعداء، ومن الفقرِ الى الاَكْفاء، ومن معيشةٍ في شدَّةٍ ..[١]

هـ ـ ماء الوجه وذهابه

١١ الامام الصادق «ع» : المعروفُ اَبْتداءً، واَمّا من اَعطَيْتَه بعدَ المسألة، فاِنَّما كافَيْتَه بما بَذَلَ لك من وجهِه، يَبيتُ ليلَه اَرِقاً مُتَمَلْمِلاً، يَمْثُلُ بينَ الرَّجاءِ واليَأس، لا يَدري اَينَ يَتَوَجَّهُ لحاجتِه، ثُمَّ يَعزِمُ بالقصدِ لَها فيَأتيَك وقلبُه يَرجُفُ، وفرائصُه تُرعَد، قد تَرىٰ دمَه في وجهِه، لا يَدري اَيَرجِعُ بكآبةٍ ام بفرحٍ .[٢]

١٢ الامام الصادق «ع» : جَزَى اللّهُ المعروفَ اذا لم يَكن يُبْدَأُ عن مسألةٍ، فاَمّا اذا اَتاك اخوك في حاجةٍ كادَ يُرىٰ دمُه في وجهِه، مُخاطِراً لايَدري اتُعطيه ام تَمنَعُه، فوَاللّهِ ثمّ واللّه، لو خَرَجْتَ له من جميعِ ما تَملِكُه ما كافَيْتَه .[٣]

---

١ ـ الصحيفة السجادية / ٨٤ (الدعاء / ٨).

٢ ـ الكافي ٢ / ٢٣.

٣ ـ المستدرك ١ / ٥٢٢.

نظرة الى الفصـــل

القضاءُ على الشّخصيّةِ الانسانيّة: إنَّ الشّخصيَّةَ الانسانيّةَ لها اَبعادٌ وجوانبُ يَلتَئِمُ كلٌّ منها معَ الآخر، التيامَ الجزءِ معَ الكلّ. فعلى هذا الاساس، اِذَا اسْتُضعِفَ جانبٌ من الشّخصيّةِ الانسانيّةِ يَتَسَرَّبُ ذلك الى سائرِ الجوانبِ فيَغمُرُها ويَقضي عليها. فالاستضعافُ الاقتصاديُّ يُؤَدّي الى الاستضعافِ الفكريِّ والثّقافيِّ والاخلاقيِّ والاجتماعيِّ والسّياسيِّ والحقوقيِّ والدّينيِّ. ومن هذه الجهةِ فإنَّ الاستضعافَ يَشبَهُ الاستكبار، فكما اَنَّ الاستكبارَ له اَبعادٌ فكريّةٌ وثقافيّةٌ وسياسيّةٌ واجتماعيّةٌ واقتصاديّة، وكلٌّ منها يَتفاعَلُ مع الآخر، كذلك يكونُ الاستضعاف. وكما اَنَّ بعضَ هذه الاشكال من الاستكبار يُمَهِّدُ لبعضٍ آخر، فكذلك الاستضعاف، حيث يُمَهِّدُ الاستضعافُ الفكريُّ والثّقافيُّ لسائرِ اشكالِ الاستضعاف. وهو مقدّمةٌ للاستضعافِ الاقتصاديِّ في مراتبَ منه، ونتيجةٌ له في مراتبَ اخرى.

ومن هنا وبعدَ ملاحَظةِ حالاتِ القِطاعاتِ البائسة، يَتَّضِحُ اَنَّ الفقر ـ وهو استضعافٌ اقتصاديٌ ـ يَخلُقُ الارضيّاتِ المناسبةَ لسائرِ التّخلُّفاتِ الفكريّة والثّقافيّة والاجتماعيّة والسّياسيّة، وهو السّببُ الاصليُّ للاحساسِ بمركّبِ الحقارةِ وانهيارِ الشّخصيّةِ الانسانيّة، وهو يُؤَدّي الى الاستضعافِ الاخلاقيّ، فيَقلِبُ فضائلَ الفقيرِ الشّخصيّة، ويُهَوِّنُه على السّائرين، ويُحوِجُه الى الاَكْفاء.

تنبيه هامّ

قالوا: إنَّ وجودَ الفقرِ الخارجيَّ لايَبعَثُ الافرادَ والشُّعوبَ والحكوماتِ على شَجْبِه ودفعِه، ولا سيَّما الافراد، فإنَّهم لا يَنبَعِثُون ـ في الاغلب ـ لمجرّدِ الوقوعِ في أَسْرِ الفقرِ ومقاساتِ آلامِه، الى مجابَهَتِه وخَلقِ الثّورةِ في وجهِه، والجهدِ للاستخلاصِ من مخالِبِه. وإنّما الّذي يَدعُو الى ذلك ويَحُضُّ عليه، هو العلمُ بالفقرِ والاحساسُ به والاطِّلالُ على آثارِه المُدَمِّرَةِ للكيانِ الانسانيّ، ووَعْيُ ما يَستَتْبِعُهُ من السَّلبيّاتِ العظيمةِ الّتي لا جُبرانَ لها.

ونحن بعدَ ملاحظةِ هذا الموضوع، نَفهَمُ بصورةٍ واعية، انّه لِما ذا عَمَدَتِ التّعاليمُ الاسلاميّةُ الى بيانِ سلبيّاتِ الفقرِ وما لَها من آثارٍ سيِّئَةٍ ومشؤُومةٍ وهدّامة، بصورة مختلفة وفي الوانٍ من البيانِ والتّعليم، وذلك لِأن تَخلُقَ في النُّفوسِ التَهيُّؤَ لمحارَبَةِ الفقرِ وآثارِه، في أيَّةِ صورةٍ شاهَدَتْهُ وشاهَدَتْها.

ولقد دَفَعَت نفسُ الغايةِ مؤلِّفي كتابِ «الحيـــاة»، لأن يَعقِدُوا هذه الفصولَ الّتي عَقَدُوها للكِفاحِ ضدَّ الفقر، يعني ايقافَ النّاسِ على آثارِه المُبيدةِ لكيانِ الفضيلةِ والدّينِ والمجتمعِ والانسانِ والعدل، واغراءَهم بمحارَبَتِه ومنافَحَتِه والثّورةِ في وجهِه وفي وجهِ اسبابِه ومُسبِّبيه.

ألا! وانّ القِيَمَ الاسلاميّةَ لا تُقِرُّ الفقرَ ولا تَعترِفُ به، وترمي الى غرضِ نفيِ الفقرِ والحرمانِ وأن لا يبقى في المجتمعِ عائلٌ او محتاج، مسلماً كان او مُعاهَداً ـ كما وَرَدَ عن الامام امير المؤمنين عليّ بن ابي طالب «ع»[1].

وهذه قِيَمٌ «تتّصِلُ بها حياةُ الحقِّ في طبائعِ الاشياءِ وظواهرِ السُّنَن»، وليس افجعَ لحضارة الانسان من اغفالِها.

ونحن انطلاقاً من تلكم المَبادئ ـ القرآنيّةِ المحمّديّة، الاسلاميّةِ

---

١ ـ مستدرك نهج البلاغة / ٣١؛ الكافي ٨ / ٣٢. راجع ايضاً الفصل ٤٧، من الباب ١٢.

العلويَّة ـ تَتَّخِذُها موقفَ الصّامدين، ونَستَقطِبُها استقطابَ الواعين، «انصافاً للقِيَم الّتي تُوشِكُ اَن تَضيعَ فتُضيع؛ ومتى ضاعَت واَضاعَت فقد خَسِرَتِ الحياةُ "مَثَلَها الاعلى" وعادَتْ بعدَه تافهةً، لاَنَّها تَخلُو آنَذاك من حقٍّ وخيرٍ وجمالٍ، اي تَخلُو ممّا يُحَبِّبُ الحياةَ ويَرفَعُها، ويَدُلُّ على اَقدارِها».

الفصلُ الثّاني والثّلاثون

الاسلام والفقر، كفاح رحب (٣)

ـ كاد الفقر ان يكون كفراً

أ ـ صلة الفقر والكفر

الحديـــث

١ النبـــي «ص» ـ فيما رواه الامامُ الصّادق، عن آبائه : كادَ الفقرُ أن يكون كفراً ..[١]

٢ النبـــي «ص» ـ فيما رواه الامامُ الصّادق : .. فنادى «ص» : الصّلاة جامعة! وأمَرَ المهاجرين والانصارَ بالسِّلاح، فَاجتَمَعَ النّاس، فصَعِدَ النّبيُّ المنبرَ فنَعىٰ اليهم نفسَه، فقال : «أُذَكِّرُ اللّهَ الواليَ من بعدي على أُمّتي .. ولَم يُفْقِرْهُم فيُكفِرَهم»[٢].

٣ النبـــي «ص» : أَعُوذُ باللّهِ من الكفرِ والدَّين، قيل : يا رسولَ الله! أَتَعْدِلُ الدَّينَ

---

١ ـ الخصال ١ / ١٢.

٢ ـ الكافي ١ / ٤٠٦.

بالكفر؟ قال : نَعم .[١]

٤ النبـــي «ص» : لو لا رحمةُ ربِّي على فقراءِ أُمّتي، كادَ الفقرُ أن يكون كفراً .[٢]

٥ الامام علي «ع» : الفقرُ طَرَفٌ من الكُفر .[٣]

٦ الامام الصادق «ع» : كادَ الفقرُ أن يكون كفراً .[٤]

ب ـ الفقر، الإماتة والقتل

الكتـــاب

١ يا أيُّها الّذين آمَنوا، لاتَأكُلُوا اموالَكُم بينَكُم بالباطل إلّا أن تَكونَ تِجارةً عن تَراضٍ منكم، ولا تَقتُلُوا انفُسَكُم ..[٥]

* وجاء في التّفسير، من معاني الآية : «لا تَقتُلُوا انفُسَكم بأن تُهلِكُوها بارتكابِ الآثامِ والعدوان، في اكلِ المالِ بالباطل وغيرِه» .[٦]

---

١ ـ علل الشرائع ٢ / ٥٢٨.

٢ ـ البحار ٧٢ / ٤٧.

٣ ـ البحار ٧٨ / ١٢، عن «مطالب السُّؤول».

٤ ـ امالي الصدوق / ٢٦٢.

٥ ـ سورة النساء (٤) : ٢٩.

٦ ـ مجمع البيان ٣ / ٣٧.

الحديـــث

١ النبـــي «ص» : الفقرُ اَشَدُّ من القتل .[١]

٢ النبـــي «ص» : ياعليّ! إنَّ اللّهَ جَعَلَ الفقرَ امانةً عندَ خلقِه، فمَن سَتَرَه اَعطاهُ اللّهُ مثلَ اجرِ الصّائمِ القائم . ومن اَفشاهُ الى مَن يَقدِرُ على قضاءِ حاجتِه فلم يَفعَل فقد قَتَلَه؛ اَما اِنَّه ما قَتَلَهُ بسيفٍ ولا رُمحٍ ، ولكنّه قتله بما نَكىٰ من قلبِه .[٢]

٣ النبـــي «ص» ـ فيما رواه الامامُ الصّادق : يا عليّ! الحاجةُ اَمانةُ اللّهِ عندَ خلقِه، فمَن كَتَمَها على نفسِه اَعطاهُ اللّهُ ثوابَ مَن صَلّى؛ ومَن كَشَفَها الى مَن يَقدِرُ اَن يُفَرِّجَ عنه ولم يَفعَلْ فقد قَتَلَه؛ اَما اِنَّه لَم يَقْتُلْهُ بسيفٍ ولا سِنانٍ ولا سهمٍ ، ولكن قَتَلَه بما نَكىٰ من قلبِه .[٣]

توضيحات

١ ـ قال العلّامةُ المجلسيّ في ذيلِ هذا الحديث : «من صلّى، اي في اللّيل كلّه، او واظَبَ عليها».

٢ ـ هذانِ الحديثان وامثالُهما لايَدُلّان على تَبَنّي الاسلامِ الفقرَ بوصفِه ظاهرةً اجتماعيّةً تَعيشُها قطاعاتٌ من المجتمعاتِ الاسلاميّة، فانّ ظاهرَ امثالِ هذه التّعابير، يُفهِمُ اَنَّ الفقرَ والحاجةَ يكون فيما بينَ الانسان و بين الله امانةً . وهذا حَثٌّ اخلاقيٌّ على

---

١ ـ البحار ٧٢ / ٤٧.

٢ ـ الكافي ٢ / ٢٦٠.

٣ ـ الكافي ٢ / ٢٦١؛ البحار ٧٢ / ١٠.

استغناءِ النّفس، لا تصويبٌ للفقرِ الاجتماعيِّ واقراره في الجماهير، وعدمِ وجوبِ الكِفاحِ في وجهِه، فإنَّ التّعاليمَ الاسلاميّة الّتي تَرفُضُ الفقرَ وتَحُضُّ على كِفاحِه واستئصالِ جُذورِهِ المختلفة ـ على مستوى الفردِ والمجتمع والدّولة ـ قد بَلَغَت الى حدٍّ لا يَدَع مجالاً للقولِ بأنَّ السُّكوتَ على فقرِ الفقراءِ وتكاثرِ الاغنياء امرٌ يَرتَضيه الاسلام. وإنَّ الآياتِ الكثيرةَ الّتي جاءَت في القرآنِ، وتَدعُو الى الانفاق، بصُوَرِه واشكالِه، لكافيةٌ بأن تُثبِتَ أنَّ الاسلامَ هو المُكافِحُ الوحيدُ في وجهِ الفقر، وهو الدّاعي المُكبُّ الّذي يَدعُو الى ابادتِه وشَجبِه.

وهناك احاديثُ تَقولُ ـ كما قَرَأها قُرّاءُ الكتاب ـ أنَّ الفقرَ والحاجةَ من ذُنوبِ الاغنياء ومنعِهم لحقوقِ المحرومين وسرقتِهم زادَهم؛ وإنَّ الذّنبَ ومنعَ الحقِّ وسرقةَ الزّادِ امورٌ لا يُقِرُّها الاسلام؛ واحاديثُ تقول إنَّ المجتمعَ الاسلاميَّ الّذي يَسودُه حكمٌ اسلاميٌّ فعليٌّ، لا يُوجَدُ فيه عائلٌ ومحتاج؛ فمقتضي الجمعِ بين هذه الاحاديثِ والآياتِ والتّعاليم، هو ما قلناه.[1]

٤ الامام علي «ع» : الفقرُ مع الدِّين، الموتُ الاحمر.[2]

٥ الامام الصادق «ع» : لَاِطعامُ مؤمنٍ احبُّ اليَّ من عِتقِ عَشْرِ رقابٍ وعَشْرِ حِجَجٍ. قال (نصرُ بنُ قابوس، راوي الحديث) : قلتُ : عَشْرِ رِقابٍ وعَشْرِ حِجَج؟ قال : فقال : يا نصر! إن لَم تُطْعِمُوه مات، او تُذِلُّونَه فيَجيءَ الى ناصبٍ فيَسْأَلَه. والموتُ خيرٌ له من مسألةِ ناصب. يا نصر! من أَحْيا مؤمناً

---

١ ـ راجع ايضاً : النّظرةَ الى الفصل ٣٩، من هذا الباب، بامعان.

٢ ـ غرر الحكم / ٢٨.

فكأنّما أحْيا النّاس جميعاً . فإن لَم تُطْعِمُوه فقد أمَتُّموه . فإن أطعَمْتُمُوه فقد أحْيَيْتُموه .[1]

٦ الامام الصادق «ع» : ثلاثٌ مَن ابْتُلِيَ بواحدةٍ منهُنَّ تَمَنّى الموت : فقرٌ مُتَتابِعٌ، وحرمةٌ فاضحة، وعدوٌّ غالب .[2]

٧ الامام الصادق «ع» ـ اسماعيل بنُ عبدِالله القرشيّ قال : أتى الى ابي ـ عبدِالله «ع» رجلٌ فقال له : يا ابنَ رسولِ الله، رَأيتُ في منامي كأنّي خارجٌ من مدينةِ الكوفةِ في موضعٍ أعْرِفُه، وكأنّ شَبَحاً من خَشَبٍ او رجلاً منحوتاً من خشب، على فرسٍ من خَشَب، يُلَوِّحُ بسيفِه وأنا [أ] شاهِدُه فَزِعاً مرعوباً؛ فقال له : انت رجلٌ تُريدُ اغْتيالَ رجلٍ في معيشتِه؛ فاتّقِ اللّهَ الّذي خَلَقَك ثُمّ يُميتُك ..[3]

* أمْعِنِ النّظرَ في التّعبير:«تُريدُ اغْتيالَ رجلٍ في معيشتِه»، حيث يَجعَلُ المعصومُ الإضرارَ الماليَّ والاخلالَ بمعيشةِ النّاسِ كاغْتيالِهم .والاغتيالُ هو الإهْلاكُ خدعةً .

٨ الامام الرضا «ع» ـ فيما كتبه الى محمّدبن سِنان في جوابِ مسائلِه : حَرَّمَ (اللّهُ) اكلَ مالِ اليتيمِ ظلماً لِعِلَلٍ كثيرةٍ من وجوهِ الفَسادِ. اوّلُ ذلك : اذا أكَلَ مالَ اليتيمِ ظلماً فقد أعانَ على قتلِه، اذ اليتيمُ غيرُ مُستَغْنٍ ومُحتَمِلٍ لنفسِه ولا قائمٍ بشأنِه، ولا له من يَقومُ عليه ويَكفيه، كقيامِ والدَيه، فإذا أكَلَ مالَه، فكأنّهُ قد قَتَلَهُ وصَيَّرَهُ الى الفقرِ والفاقة ..[4]

١ ـ الكافي ٢ / ٢٠٤.
٢ ـ تحف العقول / ٢٣٥.
٣ ـ الكافي ٨ / ٢٩٣.
٤ ـ علل الشرائع ٢ / ٤٨٠؛ عيون اخبارِ الرّضا ٢ / ٩٢، مع اختلافٍ يسير.

نظرة الى الفصـــل

الفقر، الاماتةُ والقتل: إنَّ الفقرَ يُسَبِّبُ للانسانِ قَتلات:

١ ـ قتلةُ شخصيّته: قال الامام عليٌّ «ع»: «الفقيرُ حقير، لا يُسمعُ كلامُه»[١]. وهذه القتلةُ اشدُّ على الانسانِ من القتلِ الجسديّ، لأنَّ القاعدةَ الاصليّةَ للفردِ هي شخصيَّتُه الاجتماعيّة ومنزلتُه الانسانيّة. والاحساسُ بمركَّبِ الحقارة، النّاشئ من الفقر، يَهدِمُ هذه المنزلةَ و يُبيدُها.

٢ ـ قتلةُ جسمِه وقُواه؛ وهذه القتلةُ تَقَعُ على صورتين: آنيّة وتدريجيّة. امّا الآنيّةُ فإنَّ الفقراءَ والمساكينَ يَمُوتُون في كثيرٍ من الاوقاتِ لعدمِ الدَّواءِ او الغِذاء، او لعدمِ القدرةِ على التَّوقّي من البَرد، او دفعِ ما يَضُرُّ بالحياةِ ويُعدِمُها.

وامّا التّدريجيّةُ فهي اكثرُ مصداقاً من الآنيّة، فالغالبُ من الفقراءِ يَمُوتُون بهذا الموت. وذلك لِفقدانِهم الغِذاءَ الكافي، او لسوءِ تغذيتِهم، او لجوعِهمُ المُعْلَنِ وغيرِ المُعْلَن، ولنقصِ الفيتامينات اللّازمةِ للبدنِ والبروتيناتِ المقوِّمةِ لبنائِه.. وكلُّ ذلك يَعمَلُ على ذُبولِ البدنِ وقُواه، ويُعِدُّه لهَجَماتِ الامراضِ المُهلكة، والمصيرِ الى الموت. وإنَّ إحصائيَّةَ الموتِ والرَّقمَ المتوسّطَ للحياةِ في البلادِ المستضعفةِ دليلٌ واضحٌ على هاتين الصّورتين من القتل.

٣ ـ قتلةُ مواهبِه واستعدادِه؛ قال الامام عليٌّ «ع»: «.. وإنِ افْتَقَرَ قَنَطَ ووَهِن»[٢]. وهذا واضح. اذِ الفقيرُ لا يُفَكِّرُ الّا بما يَسُدُّ رَمَقَهُ ويُشبِعُ بطنَه

---

١ ـ البحار ٧٢ / ٤٧.

٢ ـ نهج البلاغة / ١١٦٠؛ عبده ٣ / ١٩٠.

ويُؤَمِّنُ أبسطَ حاجيّاتِه الفوريَّةِ والضَّروريَّة، فلامجالَ له لِأن يَعمَلَ على الاستفادةِ من مواهبِه وإخراجِ استعداداتِه الى الفعليّةاذ القَلَقُ والاضطرابُ يَسُودانِ جميعَ اوقاتِه. ولو بَقِيَ له فَراغٌ وأرادَ أن يَقومَ بتنميةِ مواهبِه والاستفادةِ من قواهُ الرّوحيّة، فلايَجِدُ ما يَلزَمُ لذلك من الامكانيّات، فإنَّ كلَّ شيءٍ من ذلك، ولا سيّما التّربيةِ والتّعليم، يَحتاجُ الى سَعَةٍ من المال. فالفقرُ يَقتُلُ المواهبَ والاستعداداتِ الانسانيّةَ قتلاً، ويَسلُبُ معنويّاتِه الخلّاقةَ وصلاحيّاتِه الاخلاقيّةَ وذوقَه الفَنّيَّ وما الى ذلك. وهذه المَأساةُ نُشاهِدُها بوضوح، في تاريخِ الانسان ـ على مَمَرِّ حِقَبِه وعُصُورِه ـ وفي حياةِ الانسانِ المعاصرِ في كثيرٍ من بِقاعِ العالم، مأساةُ قتلِ المواهبِ والافكارِ والاستعدادات، ودفنِها في مقابرِ الفقرِ والمسكنةِ والبُؤْس.

٤ ـ قَتْلَةُ فضائلِه واخلاقِه: قال الامام عليٌّ «ع»: «لو كان الفقيرُ صادقاً يُسَمُّونه كاذبا، ولو كان زاهداً يُسَمُّونه جاهلاً»[١]. أيكونُ قتلٌ للفضائلِ الانسانيّةِ أسْوأَ من أن يُسَمَّى الصّادقُ كاذباً والزّاهدُ جاهلاً؟ فبهذه الالوانِ يَقتُلُ الفقرُ فضائلَ الانسانِ المحرومِ ويَشطُبُ عليها بقلمٍ عريض.

٥ ـ قَتْلَةُ ايمانِه ومُعتَقَدِه: قال النّبيُّ «ص»: «كادَ الفقرُ أن يكونَ كفراً»[٢]، وقالَ الامامُ عليٌّ «ع»: «الفقرُ طَرَفٌ من الكفر»[٣]، وقال الامامُ الصّادق «ع»: «كاد الفقرُ أن يكونَ كفراً»[٤]؛ فالفقرُ لايَدَعُ المؤمنَ المُعتقِدَ مؤمناً معتقداً عمليّاً مواظباً على تكاليفه الشّرعيّةِ، قادراً على ادائها، في الاغلب ـ الّا مَن وَفَّقه الله ـ ولا يَتوفَّقُ للعملِ ببدائيّاتِ الدّينِ فضلاً عن

---

١ ـ البحار ٧٢ / ٤٧، عن «جامع الاخبار».

٢ ـ الخصال ١ / ١٢.

٣ ـ البحار ٧٨ / ١٢، عن «مطالب السُّؤول».

٤ ـ امالي الصّدوق / ٢٦٢.

غيرها . واِخراجُ الفقرِ النّاسَ من الدّينِ والتزاماتِه في عالَمِنا المعاصر، يَقومُ على اساسِ عواملَ ودوافعَ قويّة . فَلْيَكُنِ النّابهون من العلماءِ والمؤمنين المعتقدين، على حَذَرٍ وانتباه، فعليهم اَن لا يُجابِهوا الّذين يُدافِعون عن الفقراءِ والضُّعفاءِ وحقوقِهم (ويَعُدُّون الاغنياءَ شَرَّ الأُمَّة ـ تَبَعاً للنّبيِّ الاعظم «ص» ـ ويَعُدُّونَهم اسبابَ اِفقارِ النّاسِ وحرمانِ المحرومين ـ تَبَعاً للائمّةِ الطّاهرين «ع» ـ)، بالاتّهامِ و الخِذلان، اذ هذه المجابَهَةُ تُضادُّ التّكليفَ الدّينيّ . وهي ظاهرةٌ قداَوجَدَتْهادعايةُ شَنَّهَا المتكاثرون كحربٍ في وجهِ دُعاةِ الحقِّ والعدلِ الاجتماعيّ والاقتصاديّ .

تذييل

كلَّما زادَت اهميّةُ المالِ في حياةِ فئةٍ وَارْتَفَعَ دَورُها فيها وفي اقامتِها وادامتِها، زادَت حرمتُه ووَجَبَت رعايتُه،[1] ولذلك جاءَ التّأكيد بشكلٍ حاسمٍ على حرمةِ مالِ اليتيم (ولاتَقْرَبُوامالَ اليتيم)[2]. وبهذا الصَّددِ الهامِّ يُلقي الامام ابوالحسنِ عليُّ بنُ موسى الرّضا «ع» تعليمَه، كما نَقَلَ عنه فضلُ بنُ شاذانِ النّيسابوري :«..ولا له من يَقومُ عليه ويَكفيه كقيامِ والدَيه، فإذا أَكَلَ مالَه فكأنَّهُ قدقَتَلَهُ وصَيَّرَهُ الى الفقرِ والفاقة»[3].

اِنَّ حاجةَ اليتيمِ الى المالِ اَمَسُّ وضرورتَه له اشدُّ، وهو له موردٌ حياتيٌّ لابَدَلَ عنه، فحفظُ مالِه يُساوِقُ تَتريسَه في مقابَلَةِ الفقرِ وصونَه عن هَجَماتِهِ المُبيدةِ وعن قتلِه والقضاءِ على حياتِه . ولعلَّه لا يَذْهَبُ على القارئِ ما جاءَ في هذا التّعليمِ من البيانِ المُؤَكِّدِ الحاسمِ الّذي لا يَتَطَرَّقُ

---

١ ـ راجع ايضاً : الفصل ٣، من هذا الباب، فقرة «أ».

٢ ـ سورة الاسراء (١٧) : ٣٤.

٣ ـ عيون اخبار الرضا ٢ / ٩٢.

اليه اَيُّ تحوير، غيرَ اَنّا نُشيرُ اليه ايضاً، فنقول : اِنَّ عَدَّ الفقرِ قتلاً مَعَ التّأكيدِ بكلمةِ «قد» التّأكيديّة هنا، وجَعْلَ سوقِ الفردِ الى الفقرِ عِدْلاً لقتلِه، تعبيرٌ يَسترعي النَّظرَ ويَحُضُّ الانسانَ على الامعانِ والتأمُّل، ويُؤكِّدُ تأكيداً شديداً على اهميّةِ حرمةِ المالِ واَثرِه في حياةِ الانسان، حيثُ يُعَدُّ فقدَه او قِلَّتَهُ مُؤَدِّياً الى فناءِ الارواحِ والنّفوس، او فناءِ ما لَها من المواهبِ والاستعدادات، او فنا ما لها من المعنويّة والمُعتَقَد . ومن هنا يَتَّضِحُ سرُّ تنديداتِ الاسلام بالاغنياء وعدِّهم شِرارَ الأُمَّة، لاَنّهم من عمدة العللِ الرَّئيسيَّةِ لحضورِ الفقرِ في النّاسِ وتغلغُلِه فيهم وفي حياتِهم . واِنّ دعوةَ الاسلامِ النّاسَ ولاسيّما العلماء، الى تركِ مخالطةِ الاغنياءِ والضِّحكِ في وجهِهم، انّما تَبتَني على حكمةٍ مجتمعيَّةٍ عمليّةٍ بنّاءَة، وهي العملُ على ضَعضَعَةِ قواعدِهم واسقاطِهم من مكانتِهمُ الاجتماعيّة، حتى تَتَخَلَّصَ الجماهيرُ من براثنِهم ..

ومن المُؤسف اَنّه يُشاهَدُ اَنَّ الامرَ يَمْضي على شكلٍ يُضادُّ هذا الاِتّجاهَ الاسلاميَّ، بل يَسحَقُه .. ولاحولَ ولاقُوَّةَ الاّ بالله ..

نكتة واصل

امّا النّكتةُ ففي تقديمِ قولِه «ع» : «قد قَتَلَه»، على قولِه «ع» : «وصَيَّرَهُ الى الفقرِ والفاقة»، فاِنَّ ذلك تأكيدٌ على عِلِّيَّةِ الفقرِ للموتِ المُفاجئ .

امّا الاصلُ فهو خوفُ الفقر، فنحنُ اذا لاحَظْنا النّسبةَ بين حرمةِ مالِ اليتيمِ والفقر، نَصِلُ الى اصلٍ اساسيٍّ . وهو عِلِّيَّةُ الخوفِ من الفقرِ لحرمةِ مالِ اليتيم . فحرمةُ المالِ فرعٌ على الخوفِ من الفقرِ ومعلولٌ له، والخوفُ من الفقرِ والسّقوطِ في مَهاويه والتَّحرُّزُ منه هو الاصلُ والعلّة لحرمةِ المال، كما يُستفاد .

فعلى هذا تُصبحُ حرمةُ المالِ سبباً لدفعِ الفقرِ وشَجبِه، اذ بها تُصانُ اموالُ

النّاسِ وحقوقهم، وبها يُدفَعُ اليهم منها ما لم يُدفَعْ اليهم؛ ففي هذا الضّوء، لا يَصِحُّ اَن تُصبحَ حرمةُ المالِ سبباً للدّفاعِ عن مغتصبي اموالِ الفقراء وحفظِ اموالِهمُ الغصبيّة، وذريعةً الى اشاعةِ الفقرِ وبَثِّهِ بين الجماهير.

ايضاح

لقد أُشيرَ في الحديثِ الرَّضويِّ بقولِه «ع» : «لِعِلَلٍ كثيرة»، الى سائرِ ما لِحرمةِ المالِ من العِلَلِ الرّئيسيّةِ والحِكَمِ الغائيّةِ بالنّسبةِ الى المصالحِ الفرديّةِ والاجتماعيّةِ والى خيراتِ الحياةِ وسعاداتِها ورُقيِّها. ومنها سدُّبابِ الفوضويّةِ في الاموالِ وإرساءُ ركائزِ الأمنِ الاقتصاديِّ ودَعْمُ المباني الاجتماعيّة. ولكنَّ الموضوعَ الاقتصاديَّ الماليَّ الهامَّ الّذي أُكِّدَ عليه وعُدَّ من اَهَمِّ العِلَلِ لحرمةِ المالِ هو حفظُ حياةِ الفردِ بازاحةِ الفقرِ عنه. فعلى هذا، لا تُصبحُ حرمةُ المالِ في النِّظامِ الاسلاميِّ ـ كما اشَرنا اليه آنفاً ـ ذريعةً يَتَوَسَّلُ بها الموسرون لإطلاقِ ايديهم في الاقتناءِ والامتلاكِ والاستهلاك، لا، بل إنَّه دليلٌ قاطعٌ على مجابَهَةِ الاسلامِ الفقرَ ورفضِه في جميعِ صُوَرِه، والقضاءِ عليه من بَدْءِهِ ومناشئِه، الى بواعثِه واسبابِه، الى حضورِه وذُيوعِه ..

ومن المُدهِشِ حقّاً اَن يُشاهَدَ في النّاسِ مَن يَرىٰ حرمةً للاموالِ المتكدِّسة لدىٰ غنيٍّ اوموسر، ولايَرىٰ اَيَّةَ حرمةٍ لمالِ عاملٍ شَقيٍّ يَسعىٰ ويَكُدُّ ليلَ نهارٍ في معمل، ولايَتَسَلَّمُ من صاحبِه الامعشاراً من حقِّه. فليس لهذا العاملِ ومالِه الممنوعِ هو عنه ولعمله ونَشاطاتِه الرّوحيّةِ والجسديّةِ والضّائعاتِ الّتي تُصيبُه اَيَّةُ حرمةٍ واهميَّة، ولكنَّ الحرمة، كلَّ الحرمة، لاموالِ صاحبِ المعملِ اوالاقطاعيّ، الوافرةِ الّتي لاتُعَدُّ بالارقامِ العاديّة؟ ..والاَنْكىٰ من هذا، اَن يُنْسَبَ اتّخاذُ امثالِ هذا الموقفِ الى دينِ اللّهِ الحنيف؟!..

الفصلُ الثّالث والثّلاثون

الاسلام والفقر، كفاح رحب (٤)

ـ مناشئ الفقر واسبابه (١)

نبذة من المناشئ الفرديّة

الحديــث

أ ـ ترك العمل

١ الامام علي «ع» : مَن لَم يَصبِرْ على كَدِّه، صَبَرَ على الإفلاس.[١]

٢ الامام الباقر «ع» : اِنّي اَجِدُني اَمقُتُ الرّجلَ متعذِّرَ المكاسب، فيَستَلْقي على قَفاه ويَقولُ : اللّهُمَّ ارْزُقْني . ويَدَعُ اَن يَنتَشِرَ في الارضِ ويَلْتَمِسَ من فضلِ الله، فالذَّرَّةُ تَخرُجُ من جُحْرِها تَلتَمِسُ رزقَها.[٢]

٣ الامام الصادق «ع» : اَيَعْجُزُ اَحدُكم اَن يَكونَ مثلَ النَّملَة؟ فإنَّ النَّملَةَ تَجُرُّ الى

---

١ ـ غرر الحكم / ٢٩٢.

٢ ـ الوسائل ١٢ / ١٧.

جُحْرِها .[١]

ب ـ الكسل والضّجر

٤ الامام علي «ع» : إنَّ الاشياءَ لَمَّا ازْدَوَجَت، ازدَوَجَ الكَسَلُ والعَجز، فنَتَجَ منهما الفقر .[٢]

٥ الامام الصادق «ع» : عَدُوُّ العملِ الكَسَل .[٣]

٦ الامام الصادق «ع» : لا تَكْسَلْ عن معيشتك فتكونَ كلًّا على غيرك .[٤]

٧ الامام الصادق «ع» : لا تَكْسَلُوا في طَلَبِ معايشِكم، فإنَّ آباءَنا كانوا يَركُضُون فيها ويَطلُبُونها .[٥]

٨ الامام الكاظم «ع» ـ فيما رواه عن ابيه : إيّاكَ والكَسَلَ والضَّجَر! فإنَّهما يَمنَعانِك من حَظِّكَ من الدُّنيا والآخرة .[٦]

٩ الامام الكاظم «ع» : إيَّاكَ والكَسَلَ والضَّجَر! فإنَّك إن كَسِلْتَ لم تَعْمَلْ، وإن ضَجِرْتَ لم تُعْطِ الحقَّ .[٧]

ج ـ التّفاقر

---

١ ـ الوسائل ١٢ / ١٢.

٢ ـ تحف العقول / ١٥٨ .

٣ ـ الكافي ٥ / ٨٥.

٤ و ٥ ـ الوسائل ١٢ / ٣٧ ـ ٣٨.

٦ ـ الكافي ٥ / ٨٥.

٧ ـ الوسائل ١٢ / ٣٨.

١٠ النبـــي «ص»: مَن تَفاقَرَ افْتَقَر.[١]

١١ الامام علي «ع»: اظهارُ التَّباؤُس يَجلُبُ الفقر.[٢]

د ـ الخيانة

١٢ النبـــي «ص»: الامانةُ تَجلُبُ الرِّزق، والخيانةُ تَجلُبُ الفقر.[٣]

١٣ الامام الكاظم «ع»: .. الخيانةُ والكذب، يَجلُبان الفقرَ والنِّفاق.[٤]

هـ ـ الاسراف والتّبذير

١٤ النبـــي «ص»: مَن بَذَّرَ اَفْقَرَهُ الله.[٥]

١٥ الامام علي «ع»: سببُ الفقرِ الاسراف.[٦]

١٦ الامام الصادق «ع»: إنَّ السَّرَفَ يُورِثُ الفقر.[٧]

١٧ الامام الكاظم «ع»: مَن بَذَّرَ وَاَسْرَفَ زالَت عنهُ النِّعمة.[٨]

---

١ ـ تحف العقول / ٣٥.

٢ ـ غرر الحكم / ٢٥.

٣ ـ تحف العقول / ٣٨.

٤ ـ تحف العقول / ٢٩٧.

٥ ـ البحار ١٠٣ / ٢١، عن «عدة الداعي».

٦ ـ غرر الحكم / ١٩٠؛ المستدرك ٢ / ٦٤٢.

٧ ـ الوسائل ١٢ / ٤١.

٨ ـ تحف العقول / ٢٩٧.

و ـ ترك التّقدير في المعيشة

١٨ الامام علي «ع» : تَركُ التّقديرِ في المعيشة، يُورِثُ الفقر.[١]

١٩ الامام الصادق «ع» : ضَمِنْتُ لِمَنِ اقْتَصَدَ اَن لا يَفْتَقِر.[٢]

ز ـ ترك الاغتراب والضّرب في الارض في طلب الرّزق

٢٠ الامام الصادق «ع» : إنَّ الله ـ تبارَك وتعالى ـ لَيُحِبُّ الاغترابَ في طَلَبِ الرِّزق.[٣]

٢١ الامام الصادق «ع» : .. رَجُلٌ يَقْعُدُ في بيتِه ويَقول : يا رَبِّ ارْزُقْني! ولا يَخرُجُ ولا يَطلُبُ الرّزق، فيَقولُ الله عزّ وجلّ له : عبدي! اَلَم اَجعَلْ لك السَّبيلَ الى الطَّلَبِ و التّصرّفِ في الارض، بجوارحَ صحيحةٍ، فتكونَ قد اَعْذَرْتَ فيما بيني وبينك في الطَّلَب، لِاتّباعِ امري، ولكيلاتكونَ كلًّا على اهلِك ..[٤]

٢٢ الامام الرضا «ع» : ليس للنّاسِ بُدٌّ من طَلَبِ معاشِهم، فلا تَدَعِ الطَّلَب.[٥]

* راجع بهذا الصّدد : الفصلين، الرّابعَ و السّادسَ من هذا الباب، والفصلَ الرّابعَ الى السّادس، من الباب الثّاني عشر.

---

١ ـ البحار ٧١ / ٣٤٧، عن «الخصال».

٢ ـ الخصال ١ / ٩.

٣ ـ الوسائل ١٢ / ٥٠.

٤ ـ الوسائل ١٢ / ١٥.

٥ ـ الوسائل ١٢ / ١٨.

ح ـ كثرة الحاجة الى النّاس

٢٣ النبـي «ص» : يا عليّ! قِلَّةُ طلبِ الحَوائجِ من النّاسِ هو الغِنى الحاضر. وكثرةُ الحوائجِ الى النّاسِ مَذلَّة، وهو الفقرُ الحاضر.[١]

ط ـ السّؤال وفتح بابه على النّفس

٢٤ النبـي «ص» : من فَتَحَ على نفسِه بابَ مسألةٍ، فَتَحَ اللّهُ عليه سبعين باباً من الفقر، لا يَسُدُّ ادناها شيء.[٢]

٢٥ الامام علي «ع» : من فَتَحَ على نفسِه بابَ مسألةٍ، فَتَحَ اللّهُ عليه بابَ فقرٍ.[٣]

٢٦ الامام الباقر «ع» : أُقسِمُ باللّهِ (و) لَهُوحَقٌّ، مافَتَحَ رجلٌ على نفسِه بابَ مسألةٍ، الا فَتَحَ اللّهُ عليه بابَ فقرٍ.[٤]

تنبيه

جاء عن الامامِ الكاظم «ع» : «لا تَصلُحُ المسألةُ الاّ في ثلاثة : في دمٍ مُنقَطِع، او غُرْمٍ مُنْقِلٍ، او حاجةٍ مُدْقِعَة»[٥].

ي ـ السّؤال من غير حاجة

١ ـ تحف العقول / ١٥.
٢ ـ الوسائل ٦ / ٣٠٦.
٣ ـ تحف العقول / ٧٥.
٤ ـ الوسائل ٦ / ٣٠٦.
٥ ـ البحار ٨٧ / ٣٢٦.

٢٧ الامام السجاد «ع» ـ فيما رواهُ الامامُ الصّادق : ضَمِنتُ على رَبّي أنّه لا يَسأَلُ أَحَدٌ من غيرِ حاجة، إلّا اضْطَرَرْتُهُ المَسألَةُ يوماً الى أن يَسْأَلَ من حاجة.[١]

٢٨ الامام الصادق «ع» : ما من عبدٍ يَسْأَلُ من غيرِحاجةٍ فيَمُوت،حتى يُحْوِجُهُ اللّهُ اليها، ويُثبِتُ اللّهُ له بها النّار.[٢]

تذييلات

١ ـ النّهي الحاسم عن السّؤال والتّسوّل

٢٩ النبـي «ص» : .. إسْتَعِفُّوا عن السُّؤالِ مَا اسْتَطَعْتُم ..[٣]

٣٠ الامام الباقر «ع» ـ ممّا قاله لمحمّد بنِ مسلم : يا محمّد! لو يَعلَمُ السّائلُ ما في المسألةِ، ما سَأَلَ احدٌ احداً .. يا محمّد! إنّه مَن سَأَلَ وهو بظَهْرِ غِنًى، لَقِيَ اللّهَ مخموشاً وجهُه يومَ القيامة.[٤]

٣١ الامام الصادق «ع» : ايّاكُم والسُّؤال! فإنّه ذُلٌّ في الدّنيا، وفقرٌ تَستَعْجِلُونه، وحسابٌ طويلٌ يومَ القيامة.[٥]

٢ ـ رفض اضطرار المعوزين الى السّؤال

٣٢ الامام علي «ع» ـ باع عليٌّ «ع» حديقتَه الّتي غَرَسَها له النبيّ «ص» وسقاها هو بيدِه باثنَيْ عَشَرَ الفَ درهمٍ، وراح الى عيالِه وقد تَصَدَّقَ باجمعِها.

---

١ ـ الوسائل ٦ / ٣٠٥.
٢ و ٣ ـ الوسائل ٦ / ٣٠٥ و ٣٠٧.
٤ و ٥ ـ الوسائل ٦ / ٣٠٥ و ٣٠٧.

فقالت له فاطمة «ع»: تَعلَمُ اَنّ لنا ايّاماً لم نَذُقْ فيها طعاماً، وقد بَلَغَ بنا الجوعُ، وما اَظُنُّكَ الاّ كأَحدِنا، فهلّا تَرَكْتَ لنا من ذلك قوتاً؟ فقال: مَنَعَني من ذلك وجوهٌ اَشْفَقْتُ اَن اَرى عليها ذُلَّ السُّؤال.[1]

٣٣ الامام الصادق «ع» ـ قال مُعَلّى بنُ خُنَيس: قلت لابي عبدِ الله «ع»: ما حقُّ المسلمِ على المسلم؟ قال: له سبعُ حقوقٍ واجبات .. والحقُّ الرّابعُ اَن تُبِرَّ قَسَمَه، وتُجيبَ دعوتَه، وتَعودَ مريضه، وتَشهَدَ جنازتَه؛ واذا علمتَ اَنّ له حاجةً تُبادِرُه الى قضائها، ولا تُلْجِئُه اَن يَسأَلَكَها ولكن تُبادِرُه مُبادَرَةً: فاذا فعلتَ ذلك وَصَلتَ ولا يتَك بولايتِه وولايتَه بولايتِك.[2]

* راجع ايضاً: الفصلَ الخامس والاربعين، من هذا الباب، فقرةَ «هـ»؛ والفصلَ السّادسَ والاربعين، كلامَ يحيى بنِ اُمِّ الطّويل، في التّذييلِ العاشر، من تذييلاتِ الفصلِ المذكور.

٣ ـ اهميّة الاعطاء قبل السّؤال

٣٤ الامام الحسن «ع»: .. والاِعطاءُ قبلَ السُّؤال من اكبرِ السُّؤْدَد.[3]

٣٥ الامام السجاد «ع» ـ في دعائِه لجيرانِه واوليائِه: .. وَفِّقْهُم .. للأَخْذِ بمَحاسنِ ادبِك .. والعودِ عليهم (على المُعْوَزين والمحرومين) بالجِدَةِ والاِفضال، واعطاءِ ما يَجِبُ لهم قبلَ السّؤال.[4]

---

١ ـ سفينة البحار ٢ / ٢٤.

٢ ـ الكافي ٢ / ١٦٩.

٣ ـ البحار ٧٨ / ١١٣.

٤ ـ الصّحيفة السّجّاديّة / ١٧٧ (الدّعاء ٢٦).

* ولعلَّ اهميّةَ اعطاءِ المُعوزين والمحتاجين قبل اَن يَسألُوا و يُرىٰ في وجوهم ذُلَّ السّؤال، امرٌ غيرُ خاف، فانّه يحفَظُ فيهم كرامتَهمُ الانسانيّة، وشخصيّتَهمُ الاجتماعيّة، وثِقتَهم بنفوسِهم، وثباتَهم على المبدأ والمُعتقَد.

٤ ـ فضل الاستغناء عن النّاس

٣٦ الامام علي «ع» : اِسْتَغْنِ عمّن شِئتَ وكُن نظيرَه ..[١]

٣٧ الامام علي «ع» : فيما رواه الامامُ الصّادق : كان اميرُ المؤمنين «ع» يقول : لِيَجْتَمِعْ في قلبِك الافتقارُ الى النّاسِ والاستغناءُ عنهم، فيكونُ افْتقارُك اليهم في لينِ كلامِك وحُسنِ بِشْرِك . ويكونُ استغناءُك عنهم في نَزاهةِ عِرضِك وبقاءِ عِزِّك .[٢]

٣٨ الامام الباقر «ع» : اليَأسُ ممّا في ايدي النّاس، عِزُّ المؤمنِ في دينِه . اَوَما سمعتَ قولَ حاتم :

اذا ما عَزَمتُ اليَأسَ اَلْفَيْتُه الغِنىٰ
اذا عَرَفَتْهُ النّفسُ، والطّمعُ الفقرُ .[٣]

٣٩ الامام الصادق «ع» : شَرَفُ المؤمنِ قيامُ اللّيل، و عِزُّه استغناءُه عن النّاس .[٤]

٤٠ الامام الصادق «ع» : طلبُ الحوائجِ الى النّاسِ استلابُ للعزِّ، ومَذْهَبَةٌ للحياء؛ واليَأسُ ممّا في ايدي النّاسِ عِزٌّ للمؤمن في دينِه . والطّمعُ هو الفقرُ الحاضر .[٥]

---

١ ـ غرر الحكم / ٦١.

٢ و ٣ و ٤ و ٥ ـ الكافي ٢ / ١٢٨ ـ ١٢٩.

نظرة الى الفصـــل

نبذة من مناشيء الفقر الفردية : إنَّ الاسلامَ لايَنظُرُ الى القضايا البشريّةِ والمسائلِ الحياتيّة نظراً سطحيّاً، بل يَنظُرُ اليها بنظرٍ جذريٍّ عميق، لكي يَظفَرَ بالاجابةِ عليها؛ فلذلك اذا ارادَ الكِفاحَ في وجهِ ايِّ فَسادٍ او مُيُوعةٍ او نقصٍ، فإنَّه يَعمِدُ الى الفحصِ عن عِلَلِهِ الظّاهرةِ والباطنة، واسبابِه المُعلَنَةِ وغيرِ المُعلَنة، حتى يَقْتَلِعَها من جُذورِها ويَستأْصِلَ شأفتَها ويُداويَها عن اصلِها .

وهكذا نَظَرَ الاسلامُ الى الفقر، نظرةً جذريّةً عميقة، فأبان عمّا هنالك من اسبابٍ وعللٍ، ونَهَجَ لاقامةِ الكِفاحِ الحاسمِ في وجهِ تلك الاسبابِ والعِلَلِ مناهجَ تَضمَنُ نَجاحَ من تَبنّاها وسارَ على تجسيدِها . فهو بمقدارِ مَا اعْتَدَّ بالانسانِ وكرامتِه، ونَوَّهَ بشأنِه الانسانيِّ كخليفةٍ للّهِ في الارض، واهْتَمَّ برُشدِه وكمالِه ونيلِه مراتبَ السَّعادات، اعتَدَّ بمعرفةِ الفقرِ وآثارِه السّلبيّةِ المُضَيِّعةِ للواقعِ الانسانيّ، وأقدَمَ على شجبِه بشجبِ اسبابِه وارضيّاتِه، من مختلفِ المآتي والوجوه .

ونحن إذا لا حَظْنا مجموعةَ التّعاليمِ الاسلاميّة، الّتي وَرَدَتْ بصددِ بيانِ سلبيّاتِ الـــفقرِ والـعَوَز، ممّا يُصيبُ الافرادَاو الجماهير، نُشاهِدُ بوضوحٍ، أنَّ الاسلامَ قد سَبَرَ غورَ الفقر، وعَرَفَ عِلَلَه الفرديّةَ والاجتماعيّةَ والسّياسيّةَ والثّقافيّةَ والاقتصاديّةَ والحكوميّة، بشكلٍ يَسترعي الانظار، وخَطَّ لكلٍّ منها خطَّ كِفاحٍ اصوليّ . فاوّلُ ما يَجلُبُ منها النّظر، ما يُهِمُّ الاسلامَ من ايقافِ النّاس على عللِ الفقرِ الفرديّةِ ومناشئه الشّخصيّة، لإزاحتِهابصمودٍ وانطلاق . فتُشاهِدُ التّعاليمَ تُعَدِّدُ تلك العِلل، من الكَسَلِ

والضَّجَرِ وتركِ العملِ والقاءِ الكَلِّ على النّاسِ والاسرافِ والتّبذيرِ وتركِ التّقديرِ في المعيشةِ وتركِ السَّعيِ والاغترابِ لطلبِ الرّزقِ وما الى ذلك، ثُمّ تُعَدِّدُ سلبيّاتِها، فتُحَذِّرُ النّاسَ منها، وتَدعُوهم الى الفرارِمنها والتّخلّي عنها، حتى لا يَقَعُوا في مخالبِ الفقرِ وأَسْرِه، من جهة ما يَمُتُّ الى النّاس انفُسِهم .

الفصلُ الرّابع والثّلاثون

الاسلام والفقر، كفاح رحب (٥)

ـ مناشئ الفقر واسبابه (٢)

نبذة من المناشئ الاجتماعيّة الشعبيّة (الاقتصاديّة، التّربويّة)

ـ (من «الاستضعاف الاقتصادي»)

أ ـ النّظام التّكاثريّ الاترافيّ

الكتـــاب

١ اَفَرَأَيْتَ الَّذي تَوَلّىٰ • وأَعْطىٰ قليلاً وأَكْدىٰ •[١]

٢ والَّذين يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ والفِضَّةَ ولا يُنفِقُونَها في سبيلِ الله ..[٢]

٣ اَلْهاكُمُ التَّكاثُر •[٣]

---

١ ـ سورة النجم (٥٣): ٣٣ ـ ٣٤.

٢ ـ سورة التّوبة (٩): ٣٤.

٣ ـ سورة التّكاثر (١٠٢): ١.

٤ .. وَاتَّبَعَ الَّذين ظَلَمُوا ما أُتْرِفُوا فيه، وكانُوا مُجرِمين *[١]

الحديـــث

١ الامام الصادق «ع» : .. إنَّ النّاس مَا افْتَقَرُوا، ولَا احْتاجُوا، ولا جاعُوا، ولا عَرُوا، الّا بذُنوبِ الاغنياء[٢]

ب ـ أكل الاموال بالظّلم والإثم

الكتـــاب

١ ولا تَأْكُلُوا اموالَكُم بينَكُم بالباطلِ ،وتُدْلُوا بها الى الحُكّام لِتَأْكُلُوا فريقاً من اموالِ النّاس بالإثْمِ ، وأنتُم تَعلَمُون *[٣]

٢ إنَّ الّذينَ يَأكُلُون اموالَ اليَتامى ظُلماً ..[٤]

الحديـــث

١ ـ سورة هود (١١) : ١١٦.

٢ ـ الوسائل ٦ / ٤.

٣ ـ سورة البقرة (٢) : ١٨٨.

٤ ـ سورة النّساء (٤) : ١٠.

١ الامام الرضا «ع» : حَرَّمَ اكلَ مالِ اليتيمِ ظُلماً لعلل كثيرة، من وجوهِ الفَساد . اوّلُ ذلك : اذا اَكَلَ مالَ اليتيمِ ظلماً فقد اَعان على قتلِه .. فإذا اَكَلَ مالَه فكأنَّه قد قَتَلَه، و صَيَّره الى الفقرِ والفاقة ..[١]

ج ـ ظلم الأُجراء والعمّال

الكتـــاب

١ اِنَّما السَّبيلُ على الّذينَ يَظلِمُونَ النّاسَ ويَبغُون في الارضِ بغيرِ الحقِّ ..[٢]

الحديـــث

١ النبـــي «ص» : اِنَّ اللّهَ غافرُ كُلِّ ذنب، اِلاّ مَن اَحْدَثَ ديناً، اَوِ اغْتَصَبَ اجيراً اجرَه، او باعَ حُرّاً .[٣]

الفات نظـــر

اَليس من الموقظِ الهامِّ، اَنَّ النَّبيَّ الهادي «ص»، يَعُدُّ اغْتصابَ الاجيرِ اجرَه، بمنزلةِ اختراعِ دينٍ واِحدانِه، او بيعِ حُرٍّ

١ ـ علل الشّرايع ٢ / ٤٨٠.

٢ ـ سورة الشّورى (٤٢) : ٤٢.

٣ ـ الوسائل ١٣ / ٢٤٧.

ممّا هو من اكبرِ الذّنوب . ولَعلَّ بَخْسَ حقِّه وتقليلَ اَجرِه بضاًلا يَعدُو اَن يكونَ بمَقْرُبةٍ ممّا ذُكِر، كما يَأتي في الاحاديثِ الآتية .

٢ النبـــي «ص» : اَيُّها النّاس! مَنِ انْتَقَصَ اجيراً اجرَه، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقعَدَه من النّار .[١]

٣ النبـــي «ص» ـ فيما رواه الامامُ الصّادق، عن آبائه، في حديثِ المَناهي : .. من ظَلَمَ اجيراً اُجرتَه، اَحْبَطَ اللّهُ عملَه، وحَرَّمَ عليه ريحَ الجنّة . وإنَّ ريحَها لَيُوجَدُ من مسيرةِ خمسِ مِئَةِ عام .[٢]

٤ النبـــي «ص» ـ فيما رواهُ الامامُ الكاظم، عن ابيه، عن آبائه : ظُلمُ الاجيرِ اجرَه من الكبائر .[٣]

د ـ تضخيم الرّبح

الحديـــث

١ الامام علي «ع» ـ في العهدِ الاشتري : .. وَلْيَكُنِ البيعُ بيعاً سَمْحاً، بموازينِ عدلٍ، و اسعارٍ لا تُجحِفُ بالفريقين، من البائعِ والمُتباع .[٤]

---

١ ـ البحار ٤٠ / ٥٩، عن تفسير «فراتِ الكوفي».

٢ ـ الوسائل ١٣ / ٢٤٧.

٣ ـ البحار ١٠٣ / ١٧٠، عن كتابِ «الامامة والتّبصرة».

٤ ـ نهج البلاغة / ١٠١٧؛ عبده ٣ / ١١٠.

* يَسْجُبُ هذا التّعليمُ العلويّ، انواعَ الاجحافِ بالاسعار، فإنّ ذلك يُوجِبُ اتلافَ اموالِ النّاس واخذَ الكثيرِ منها بازاءِ امتعةٍ قليلة. وهذا يُفْقِرُ النّاسَ ويُهْدِرُ اموالَهم، خصوصاً الضّعفاءَ منهم.

هـ ـ اعطاء جَناة الأيدي لغير الافواه

الكتـــاب

١ وآيةٌ لهُمُ الارضُ الميتةُ اَحْيَيْناها واَخْرَجْنا منها حبّاً فمنه يَأْكُلُون * وجَعَلْنا فيها جنّاتٍ من نخيلٍ واَعنابٍ وفَجَّرْنا فيها من العُيون * لِيَأْكُلُوا من ثَمَرِه وما عَمِلَتْه ايديهم ..[١]

الحديـــث

١ الامام علي «ع» ـ من كلامٍ كَلَّمَ به عبدَالله بنَ زَمْعَة، وهو من شيعتِه، وذلك انّه قَدِمَ عليه في خلافتِه يَطْلُبُ منه مالاً. فقال: إنّ هذا المالَ ليس لي ولا لك، وإنّما هو فَيْءٌ للمسلمين وجَلْبُ اسيافِهم، فإن شَرِكْتَهُم في حربِهم كان لك مثلُ حظِّهم، والاّ فجَناةُ ايديهم لاتكونُ لغيرِ افواهِهم.[٢]

---

١ ـ سورة يس (٣٦): ٣٣ ـ ٣٥.

٢ ـ نهج البلاغة / ٧٢٨؛ عبده ٢ / ٢٥٣.

* يُفْهَمُ من امثالِ هذه التّعاليم، اَنَّ جَناةَ ايدي النّاس لا يَجوزُ اَن تُعطىٰ غيرَهم. وإنّ ممّا يُفْقِرُ النّاسَ إعطاءَ جَناةِ ايدي النّاس وما عَمِلَت ايديهم غيرَهم، واستئثارَ غيرِهم بها.

٢ الامام الصادق «ع» : .. ويَبقىٰ اكثرُه (الحَبّ) للانسان، فإنّه اولىٰ به، اذ كان هو الّذي كَدَحَ فيه وشَقِيَ به ..[١]

و ـ الرّبا

الكتـــاب

١ يا اَيُّها الّذين آمَنوا، لا تَأْكُلُوا الرِّبا اَضعافاً مُضاعَفة ..[٢]

٢ وما آتَيْتُم من رِباً لِيَرْبُوَا في اموالِ النّاس ..[٣]

الحديـــث

١ الامام الرضا «ع» : عِلّةُ تحريمِ الرِّبا، إنّما نَهَى الله عزّ وجلّ عنه، لما فيه من فَسادِ الاموال، لاَنَّ الانسانَ اذا اشْتَرىٰ الدِّرهَمَ بالدِّرهمين، كان ثَمَنُ

---

١ ـ البحار ٣ / ١٣٠.

٢ ـ سورة آل عمران (٣) : ١٣٠.

٣ ـ سورة الرّوم (٣٠) : ٣٩.

الدّرهمِ درهماً وثَمَنُ الآخرِ باطلاً؛ فبيعُ الرِّبا وشِراؤُه وَكْسٌ على كلِّ حال، على المشتري وعلى البائع؛ فَحَظَرَ اللّهُ ـ تبارك وتعالى ـ على العبادِ الرِّبا، لعلّةِ فَسادِ الاموال، كما حَظَرَ على السَّفيهِ أن يُدفَعَ اليه مالُه لِما يُتَخَوَّفُ عليه من إفسادِه حتى يُؤْنَسَ منه رُشداً .. وعلّةُ تحريمِ الرِّبا بالنَّسيئة، لعلّةِ ذَهابِ المعروف، وتلفِ الاموال، ورغبةِ النّاسِ في الرِّبح، وتركِهِمُ القرضَ وصنائعَ المعروف . ولما في ذلك من الفَسادِ والظّلمِ وفناءِ الاموال .[1]

ز ـ التّطفيف والاحتكار

الكتـــاب

١ ويلٌ للمُطَفِّفين * الَّذين إذَا اكْتالُوا على النّاسِ يَستَوفُون * وإذا كالُوهم او وَزَنُوهم يُخسِرون *[2]

٢ ويا قَومِ اَوفُوا المِكيالَ والميزانَ بالقِسط، ولا تَبْخَسُوا النّاسَ اشياءَهم ..[3]

٣ واَقيموا الوزنَ بالقسطِ ولا تُخْسِرُوا الميزان *[4]

الحديـــث

---

١ ـ علل الشّرايع ٢ / ٤٨٣ .

٢ ـ سورة المُطفِّفين (٨٣) : ١ ـ ٣.

٣ ـ سورة هود (١١) : ٨٥.

٤ ـ سورة الرّحمن (٥٥) : ٩.

١ النبـي «ص» : .. إذا طُفِّفَ المكيالُ اَخَذَهُمُ اللّهُ بالسِّنينِ والنَّقص ..[١]

٢ النبـي «ص» ـ فيما رواهُ الامامُ الكاظم : .. ولَئِن يلقَى اللّهُ العبدَ سارقاً، اَحَبُّ اليَّ من اَن يَلقاهُ قَدِ احْتَكَرَ طعاماً اربعين يوماً ..[٢]

٣ الامام علي «ع» ـ في العهدِ الاشتري : وَاعْلَم، مع ذلك، اَنَّ في كثيرٍ منهم (التّجارِ وذوي الصّناعات) .. احتكاراً للمنافع، وتحكُّماً في البِياعات، وذلك بابُ مضرَّةٍ للعامّة ..[٣]

ح ـ ترك التّكافل الاجتماعيّ

الكتـــاب

١ وَيَمْنَعُونَ الماعُون *[٤]

٢ ولا تَنْسَوُا الفضلَ بينَكُم ..[٥]

٣ مَنّاعٍ للخيرِ مُعتَدٍ اَثيم *[٦]

---

١ ـ تحف العقول / ٤٢.

٢ ـ معاني الاخبار ١ / ١٤٨.

٣ ـ نهج البلاغة / ١٠١٧؛ عبده ٣ / ١١٠.

٤ ـ سورة الماعون (١٠٧) : ٧.

٥ ـ سورة البقرة (٢) : ٢٣٧.

٦ ـ سورة القلم (٦٨) : ١٢.

الحديـــث

١ النبـــي «ص» : .. ومَن مَنَعَ الماعونَ جارَه إذَا احْتاجَ اليه، مَنَعَهُ اللّهُ فضلَه يومَ القيامة ..[١]

٢ الامام السجاد «ع» : .. وَفِّقْهُم لإقامةِ سُنَّتِك، والاخذِ بمحاسنِ ادبِك، في ارفاقِ ضعيفِهم وسدِّ خَلَّتِهم .. وحسنِ مُؤاساتِهم بالماعون، والعودِ عليهم بالجِدَةِ والإفضال، واعطاءِ ما يَجِبُ لهُم قبلَ السّؤال .[٢]

٣ الامام الباقر «ع» ـ فيما رواه الامامُ الصّادق : لا تُمانِعُوا قرضَ الخميرِ والخُبز، فإنَّ منعَه يُورِثُ الفقر .[٣]

٤ الامام الصادق «ع» : أيُّما رجلٍ من اصحابِنَا اسْتَعان به رجلٌ من إخْوانِه في حاجةٍ فلم يُبالِغْ فيها بكلِّ جهدٍ، فقد خانَ اللّهَ ورسولَه والمؤمنين . قال ابوبصير : قلتُ لابي عبدِالله «ع» : ما تَعْني بقولِك : «والمؤمنين»؟ قال : من لَدُنْ اميرِ المؤمنين «ع» الى آخرِهم .[٤]

٥ الامام الرضا «ع» : .. لِأَنَّ اللّهَ ـ تبارَك وتعالى ـ كَلَّفَ اهلَ الصِّحَّة، القيامَ بشأنِ اهلِ الزَّمانةِ والبَلوىٰ .[٥]

ط ـ ترك اداء الزّكاتين (الظّاهرة والباطنة)

---

١ ـ الوسائل ٦ / ٣١.

٢ ـ الصّحيفة السّجّاديّة / ١٧٧ (الدّعاء ٢٦).

٣ ـ الوسائل ١٢ / ٣٢٨.

٤ ـ ثواب الاعمال / ٢٩٧.

٥ ـ عيون اخبار الرّضا ٢ / ٨٩.

الكتـــاب

١ والّذين في اَموالِهم حَقٌّ معلوم * للسّائلِ والمحرُوم *[١]

الحديـــث

١ الامام الصادق «ع» ـ المُفَضَّلُ بنُ عمر الجُعْفي قال : كنتُ عندَ ابي ـ عبدِالله «ع»، فسَأَلَهُ رجلٌ : في كم تَجِبُ الزّكاةُ من المال؟ فقال له : الزَّكاةُ الظّاهرةَ ام الباطنةَ تُريد؟ قال : اُريدُهما جميعاً . فقال : امّا الظّاهرةُ ففي كلِّ الفٍ، خمسةٌ وعشرون درهماً . وامّا الباطنةُ فلاتَسْتَأْثِرْ على اخيكَ بما هو اَحْوَجُ اليه مِنك .[٢]

٢ الامام الصادق «ع» : الحقُّ المعلومُ ليس من الزّكاة . هو الشّيءُ تُخرِجُه من مالِك، اِن شِئتَ كلَّ جمعة، واِن شِئتَ كلَّ شهر .. فالحقُّ المعلومُ غيرُ الزّكاة . وهوشيءٌيَفرُضُهُ الرّجلُ على نفسِه اَنَّه في مالِه ونفسِه، يَجِبُ اَن يَفرُضَه على قدرِ طاقتِه ووُسْعِه .[٣]

٣ الامام الصادق «ع» : .. لَو اَنَّ النّاسَ أَدُّوا حقوقَهم لكانوا عايشين بخير ..[٤]

---

١ ـ سورة المَعارج (٧٠) : ٢٤ ـ ٢٥.

٢ ـ معاني الاخبار ١ / ١٥٠؛ الوسائل ٦ / ٣٠.

٣ ـ الوسائل ٦ / ٣١.

٤ ـ الوسائل ٦ / ٣.

ي ـ اغتصاب الاغنياء حقوق المحرومين وسرقتهم ارزاق المساكين

الكتـــاب

١ .. وأكْلِهم اموالَ النّاسِ بالباطِل ..[١]

٢ إنَّ الّذين يَأكُلون اموالَ اليَتامى ظلماً، إنّما يَأكُلون في بُطونِهم ناراً ..[٢]

الحديـــث

١ الامام علي «ع» : إنَّ اللّهَ سبحانه، فَرَضَ في أموالِ الاغنياءِ اقواتَ الفقراء، فما جاعَ فقيرٌ الاّ بما مَنَعَ غَنِيٌّ، واللّهُ ـ تعالى جَدُّه ـ سائلُهم عن ذلك .[٣]

٢ الامام علي «ع» : للمُسرفِ ثلاثُ علاماتٍ : يَأْكُلُ ما لَيس له، ويَشتَري ما لَيس له، ويَلبَسُ ما لَيس له .[٤]

٣ الامام العسكري «ع» : اغنياؤُهم يَسرِقُون زادَ الفقراء .[٥]

---

١ ـ سورة النّساء (٤) : ١٦١.

٢ ـ سورة النّساء (٤) : ١٠.

٣ ـ نهج البلاغة / ١٢٤٢؛ عبده ٣ / ٢٣١.

٤ ـ الوسائل ١٢ / ٤١.

٥ ـ المستدرك ٢ / ٣٢٢.

نظرة الى الفصـــل

نبذةٌ من مناشئ الفقرِ الاجتماعيّة: كما يَعمِدُ الاسلامُ الى مناشئ الفقرِ الفرديّة، فيُوضِحُها بجلاءٍ لكي يَعرِفها النّاس فيَجْتَنِبُوها، كذلك يَعمِدُ الى مناشئ الفقرِ الاجتماعيّة، فيُوضِحُها بجلاءٍ، لكي يَقضي عليها المجتمعُ بما يَلزَمُ في هذه المرحلةِ من معالجةٍ واقدام.

فالاسلامُ يُؤَكِّدُ على التّعريفِ بالنِّظامِ التّكاثريِّ والإتْرافيّ والارستُقراطيّةِ كعللٍ رئيسيّةٍ للفقر، وكذلك ما يَستَتْبِعُه ذلك النِّظامُ كأكْلِ الاموالِ بالظُّلم والإثْم، وظلمِ الأُجَراءِ والكادحين، وتضخيمِ الارباح، واعطاءِ ما عَمِلَت فيه ايدي قومٍ لطائفةٍ اخرى، وكالرِّبا، والاحتكار، والاجحافِ بالاسعار، والتّطفيف، وتركِ التّكافلِ والتّعاون، وتركِ الحقوقِ المعلومة غيرِ النُّصُبِ المعروفة وما الى ذلك. وهذه كلُّها وامثالُها، نقاطٌ حسّاسةٌ يَضَعُ الاسلامُ الإصْبَعَ عليهاويوضِحُها، ويُعَرِّفُ الجماهيرَ بها، حتى يُكافِحوها في أيّةِ صورةٍ ظَهَرَت.

فعلى النّابهين، من المعتقدين الملتزمين، أن لا يَمُرُّوا على هذه الظّواهرِ الاجتماعيّةِ الاقتصاديّةِ غافلين او لا مُبالين، فإنَّ حياةَ النّاسِ وقوامَ دينِهم، إنّما تَتَوَقَّفُ على إزاحةِ الفقر ـ الّذي كادَ أن يكون كفراً ـ من ساحاتِ عيشِهمُ المادّيّ، فمَن لا معاشَ له لا معادَ له. ولولا الخبزُ لا يُصلّي احدٌ ولا يَصوم، ولا يَحِجُّ ولا يُجاهِد، ولا يَأْمُرُ بالمعروفِ ولايَنهى عن المُنكَر.

وإنَّ لمناشئ الفقرِ الاجتماعيّةِ والشّعبيّةِ ومعرفةِ تلك المناشئ اهميّةً كُبرى في كِفاحِ الفقرِ وشجبِه، فالانحرافُ من الامتلاكِ والاستهلاكِ

السّالمين، هو سببُ ايجادِ الفقرِ وذُيوعِه في النّاس، فإذا اَكَلَ المُسرفُ ما لَيس له اَن يَأكُل، وإذا اسْتَهْلَكَ المُترَفُ ما تَشاءُ له ميولُه، يَفْقُدُ الفقيرُ حاجيّاتِه، فسبب الفقر ـ بناءً على الاحاديثِ وكثيرٍ من الآي الّتي تَقولُ إنَّ الله تعالى خَلَقَ ارزاقَ الخلقِ وقَدَّرَ لهم معايشَهم وجَعَلَ مواهبَ الارض لهم ـ امرٌ اجتماعيٌّ واقتصاديٌّ وسياسيٌّ يَجِبُ اَن يُزاح . اجَل، إنَّ منشأَ سَغَبِ المظلومين هي كِظَّةُ الظّالمين . وحيث يَقولُ القرآنُ الكريم : «وجَعَلْنا لكُم فيها معايش»[1]، نَعْلَمُ اَن لا حرمانَ في الاصلِ لولاظلمُ النّاسِ بعضِهم بعضاً . ولذلك يَقولُ الامام موسى بنُ جعفرٍ الكاظم «ع» : «لو عُدِلَ في النّاسِ لَاسْتَغْنَوا»[2]. ففقرُ النّاسِ ليس الّا لعدمِ تجسيدِ العدلِ في المجتمع، اِمّا لإهمالِ العلماءِ وإمّا لضعفِ الحكم .

وأمّا اغتصابُ الاغنياء حقوقَ المحرومين والمعذّبين، فقد فَصَّلْنا الكلامَ عنه في الفصلِ الثّامنِ والثّلاثين، من هذا الباب . وإنَّ عِدَّةً من الفصولِ الّتي جاءَت في هذين البابين من كتابِ «الحيـاة»، لَتُسَلِّطُ الاضواءَ على هذا الموضوعِ باحسنِ وجه .

وإنَّ القارئَ النّابهَ لا يَخفى عليه، اَنّ عِدَّةً كبيرةً من المناشئ المذكورةِ في هذا الفصل، هي من آثارِ النِّظامِ التّكاثريِّ وسلبيّاتِه مثل :

١ ـ اكلُ اموالِ النّاسِ بالظّلمِ والإثم .

٢ ـ ظلمُ الأُجَراءِ والعُمّال .

٣ ـ تضخيمُ الرِّبح، الموجبُ لتضخُّمِ الاسعار .

٤ ـ الرِّبا، التّطفيف، الاحتكار .

٥ ـ منعُ الحقوقِ المُختلفة .

---

١ ـ سورة الاعراف (٧) : ١٠.

٢ ـ الكافي ١ / ٥٢٤.

الفصلُ الخامس والثّلاثون

الاسلام والفقر، كفاح رحب (٦)

ـ مناشئ الفقر و اسبابه (٣)

نبذة من المناشئ الاجتماعيّة الحكوميّة (الاقتصاديّة، السّياسيّة)

ـ (من «الاستضعاف الاقتصاديّ»)

أ ـ النّظام الاقطاعيّ

الكتـــاب

١ والارضَ وَضَعَها لِلأنام ﴿[١]

٢ هُوَ أنْشَأكُم من الارض وَاسْتَعْمَرَكُم فيها ..[٢]

٣ ولَقد مَكَّناكُم في الارض وجَعَلْنا لكُم فيها مَعايشَ ..[٣]

---

١ ـ سورة الرّحمن (٥٥) : ١٠.

٢ ـ سورة هود (١١) : ٦١.

٣ ـ سورة الاعراف (٧) : ١٠.

* مقصودُنا من ايرادِ امثالِ هذه الآيات، ذيلَ هذه العناوين ـ وكذلك الاحاديثُ الّتي تليها ـ اَن نَصِلَ، على اساس التّعاليم القرآنيّة والحديثيَّة، الى اصلٍ رئيسيٍّ في الاقتصادِ الانسانيِّ والحياة. وهواَنَّ الارضَ مثلاً لَو اسْتُعْمِلَتْ وَاسْتُعْمِرَتْ كما جَعَلَهَا اللّهُ ووَضَعَها، وشُجِبَ النِّظامُ الاقطاعيّ، لا يُوجَدُ محتاجٌ عائل ولا فلّاحٌ بائس، ولا مسكينٌ لايَجِدُ مأوًى، ولا فقيرٌ لا يَحصُلَ على ظلِّ رأس. فالاقطاعُ يوجبُ الفقرَ في قطاعات. وبازاحتِه يُزاحُ ذلك الفقر ايضاً.

الحديـــث

١ النبـي «ص»: مَن اَحْيا ارضاً مَيتَةً فهي له، وليس لعرقِ ظالمٍ حقٌّ.[١]

٢ الامام علي «ع»: .. اَمّا وجهُ العِمارة فقولُه تعالى: «هو الّذي اَنْشَأَكُم من الارضِ وَاسْتَعْمَرَكُم فيها»، فاَعْلَمَنا سبحانَه، اَنَّه قد اَمَرَهُم بالعِمارة، ليَكونَ ذلك سبباً لمعايِشِهم، بما يُخرِجُ من الارضِ من الحبِّ والثَّمَراتِ وماشاكَلَ ذلك ممّا جَعَلَه اللّهُ مَعايِشَ للخلق.[٢]

* اِنّ هذه التعاليمَ تُرشِدُنا الى اصلٍ رئيسيٍّ هامٍّ. وهو اَنَّ عِمارة الارض يَجِبُ اَن تكونَ سبباً لاستمتاعِ النّاس (سبباً لمعايِشِهم) عامّة، واَنَّ ما يخرجُ من الارض جَعَلَه اللّهُ معايشَ

١ ـ المستدرك ٣ / ١٤٩.
٢ ـ الوسائل ١٣ / ١٩٥.

للخلق، لا لعدَّةٍ معدودة، وحفنةٍ معلومة .

هذه هي نظرةُ الاسلامِ الاقتصاديَّةُ الى الارضِ وغلالِها ومُنتَجاتِها .

٣ الامام علي «ع» ـ فيما ردّه على المسلمين من قطائع عثمان :[١] واللّه لو وَجَدتُه قد تُزُوِّجَ به النِّساءُ ومُلِكَ به الإماءُ لَرَدَدْتُه، فإنَّ في العدلِ سَعَةً، ومَن ضاقَ عليه العدلُ فالجورُ عليه اضيق .[٢]

٤ الامام الباقر «ع» ـ ابو حمزةِ الثُّماليِّ قال : سَمِعتُه يقولُ في الملوك الّذين يُقْطِعُون النّاس : هي من الفَيْءِ والانفالِ وما أَشْبَهَ ذلك .[٣]

٥ الامام الكاظم «ع» : إنَّ الارضَ للّهِ تعالى، جَعَلَها وقفاً على عبادِه ..[٤]

* ومن الواضح، أنَّ تخصيصَ المواهبِ العامَّةِ ببعضٍ دونَ بعضٍ، هو خروجٌ عن الوضع الالهي . ومن الطّبيعيِّ أنَّ ذلك يُؤدِّي الى فقرٍ كثيرين ـ كما هو واضحٌ مُشاهَد .

راجع للكلام عن هذا الموضوع وما جاء فيه عن بعضِ اعاظمِ الفقهاء : الفصلَ الثّاني، من البابِ الثّاني عشر .

ب ـ تخصيص الاموال العامّة بطبقة خاصّة

---

١ ـ قال الشّيخ محمد عبده المصريّ، في شرح نهج البلاغة (١ / ٤٢) : «قطائعُ عثمان : ما منَحَه للنّاسِ من الاراضي».

٢ ـ نهج البلاغة / ٦٦؛ عبده ١ / ٤٢.

٣ ـ تفسير العيّاشي ٢ / ٤٨.

٤ ـ الوسائل ١٧ / ٣٢٥.

الكتـــاب

١ ما اَفاءَ اللّهُ على رسولِهِ من اهلِ القُرى، فَلِلّهِ وللرَّسولِ ولذي القُربىٰ واليَتامىٰ والمساكينِ وابنِ السَّبيلِ ، كي لا يَكونَ دُولَةً بينَ الاغنياءِ منكُم ..[١]

الحديـــث

١ النبـــي «ص» : النّاسُ شركاءُ في ثلاثٍ : النّارِ، الماءِ، والكَلَأ .[٢]

٢ النبـــي «ص» : .. فإنّهم يُحِبُّون جمعَ المال ممّا حَلَّ وحَرُم .. وإنْ اَمْسَكُوهُ اَمْسَكُوه بخلاً واحتكاراً .[٣]

٣ الامام علي «ع» ـ في العهدِ الاشتري : .. اِيّاكَ والاستِئْثارَ بما النّاسُ فيه أُسوة .[٤]

٤ الامام علي «ع» ـ من كتابٍ له الى عاملِه على اَردَشير خُرّة، وهو مَصقَلَةُ بنُ هُبَيرَةَ الشّيباني : بَلَغَني عنك امرٌ، إن كُنتَ فَعَلتَه فقد اَسْخَطْتَ الَهَك واَغْضَبْتَ اِمامَك، اَنّك تَقسِمُ فيءَ المسلمين الّذي حازَتْه رِماحُهم وخيولُهم، واُريقَت عليه دماؤُهم، فيمنِ اعْتامَك من اعرابِ قومك .. اَلا! وإنَّ حقَّ مَن قِبَلَك و قِبَلَنا من المسلمين في قسمةِ هذا الفيءِ سَواءٌ، يَرِدُون عندي عليه،

---

١ ـ سورة الحشر (٥٩) : ٧.

٢ ـ المستدرك ٣ / ١٥٠.

٣ ـ البحار ١٠٣ / ٢٤؛ عُدّة الدّاعي / ٩٣، مع اختلافٍ يسير.

٤ ـ نهج البلاغة / ١٠٣١؛ عبده ٣ / ١٢٠.

ويَصدُرُون عنه .[١]

٥ الامام الباقر «ع» : قالَ رسولُ الله «ص» : «خَمسةٌ لَعَنْتُهم ـ وكلُّ نبيٍّ مُجاب ـ الزّائدُ في كتابِ الله، والتّاركُ لسُنَّتي .. والمُستَأْثِرُ بالفيءِ المُستَحِلُّ له»[٢].

* من عجائبِ هذا التّعليم، انَّهُ يَعُدُّ الاستئثارَ بالاموالِ العامةِ واستحلالَها، عِدلاً للزّيادةِ في كتابِ اللّهِ تعالى . وهذا من عظائمِ التّعاليمِ الاسلاميّةِ في قضايا الاقتصادِ والاموال .

٦ الامام الصادق «ع» : .. فالأمطارُ هي الّتي تُطَبِّقُ الارض .. وبها يَسقُطُ عن النّاسِ في كثيرٍ من البُلْدانِ مَؤونةُ سياقِ الماءِ من موضعٍ الى موضع، وما يَجري في ذلك بينهم من التّشاجرِ والتّظالُم، حتى يَستَأْثِرَ بالماءِ ذُوو العِزَّةِ والقوّةِ ويُحْرَمُهُ الضُّعفاء .[٣]

٧ الامام الرضا «ع» ـ فيما رَدَّ به على مَن غَيَّرَ سُنَّةَ النّبيّ «ص» .. وجَعَلَ الاموالَ دُولَةً بينَ الاغنياء .[٤]

ج ـ فتور الحكم وضعفه السّياسيّ والإداريّ

الكتـــاب

١ ـ نهج البلاغة / ٩٦١ ـ ٩٦٢؛ عبده ٣ / ٧٦.

٢ ـ الكافي ٢ / ٢٩٣.

٣ ـ البحار ٣ / ١٢٦.

٤ ـ عيون اخبار الرضا ٢ / ١٢٦.

١ ولقد اَخَذْنا آلَ فرعونَ بالسِّنينِ ونقصٍ منَ الثَّمرات، لَعَلَّهُم يَذَّكَّرُون *[١]

* من اللّاحب اَنَّ الحُكمَ الفرعونيَّ وامثالَه يَعمِدُ الى امتصاصِ النّاسِ واستغلالِ الثَّرواتِ لنفسِه ولجهاتِه المسؤولة، ولا يُفَكِّرُ بما يُجْدي النّاس، فيُصبحُ ضعيفاً ضئيلاً بالنّسبةِ الى حفظ مصالحِ الجماهير ومنافعِهم وما يُحَسِّنُ معاشَهم. وعندَ ذلك يَفشُو فيها الظّلمُ والفقر.ولذلك جاءَ في التّنزيل: «.. وما اَمْرُ فرعونَ برشيد *»[٢].

الحديـــث

١ الامام علي «ع»: سُوءُ التّدبيرِ مفتاحُ الفقر.[٣]

٢ الامام علي «ع»: سببُ التّدمير، سوءُ التّدبير.[٤]

٣ الامام علي «ع»: يُستَدَلُّ على الإدبارِ بأربعٍ: سُوءِ التّدبير، وقُبحِ التّبذير، وقلّةِ الاعتبار، وكثرةِ الاغترار.[٥]

٤ الامام علي «ع»: .. لَوِ اقْتَبَسْتُمُ العلمَ من معدِنه .. واَخَذْتُمُ الطّريقَ من وَضَحِه، وسَلَكْتُمُ الحقَّ من نَهْجِه .. ما عالَ فيكم عائلٌ ..[٦]

---

١ ـ سورة الاعراف (٧): ١٣٠.

٢ سورة هود (١١): ٩٧.

٣ و ٤ ـ غرر الحكم / ١٩١ و ١٩٠.

٥ ـ غرر الحكم / ٣٥٧.

٦ ـ مستدرك نهج البلاغة / ٣١.

٥ الامام علي «ع» ـ من العهدِ الاشتري : .. من طَلَبَ الخَراجَ بغيرِ عمارةٍ، اَخْرَبَ البِلاد، واَهْلَكَ العِباد ..[١]

٦ الامام علي «ع» ـ من العهدِ الاشتري : .. اِنَّما يُؤْتىٰ خرابُ الارضِ من اِعوازِ اهلِها . واِنّما يُعوِزُ اهلُها لاِشرافِ اَنفُسِ الوُلاةِ على الجمع، وسُوءِ ظَنِّهم بالبقاء، وقِلَّةِ انتفاعِهم بالعِبَر ..[٢]

٧ الامام علي «ع» ـ ممّا كَتَبَهُ الى بعضِ عُمّاله، وقد بَعَثَهُ على الصَّدَقة : .. واِنَّ لك في هذه الصَّدقةِ نصيباً مفروضاً، وحقّاً معلوماً، وشركاءَ اهلَ مسكنة، وضعفاءَ ذوي فاقة، واِنّا مُوَفُّوك حقَّك، فَوَفِّهم حقوقَهم، واِلاّ فاِنَّك من اكثرِ النّاسِ خصوماً يومَ القيامة . وبُؤْساً لَمَن خَصْمُهُ عندَ اللّهِ الفقراءُ، والمساكين، والسّائلون، والمَدفُوعُون، والغارِم، وابنُ السَّبيل ..[٣]

٨ الامام علي «ع» ـ من وصيّةٍ كان عليٌّ يَكتُبُها لِمَن يَستَعْمِلُه على الصَّدَقات : اِنْطَلِق على تقوى الله ـ وحدَه لاشريكَ له ـ ولا تُرَوِّعَنَّ مسلماً، ولا تَجتازَنَّ عليه كارهاً، ولاتَأْخُذَنَّ منه اكثرَ من حقِّ اللّهِ في مالِه؛ فاِذا قَدِمْتَ على الحَيِّ فَانْزِل بمائهم، من غيرِ اَن تُخالِطَ ابياتَهم .. ولا تَأمَنَنَّ عليها (الاموالَ العامّة) الا مَن تَثِقُ بدينِه، رافقاً بمالِ المسلمين، حتى يُوَصِّلَه الى وليِّهم فيَقْسِمَه بينهم، ولا تُوَكِّلْ بها الاّ ناصحاً شفيقاً وامِيناً حفيظاً .. ثُمَّ احْدُرْ الينا ما اجْتَمَعَ عندَك، نُصَيِّرْهُ حيثُ اَمَرَ الله ..[٤]

الفات نظـر

١ ـ نهج البلاغة / ١٠١٣؛ عبده ٣ / ١٠٧.

٢ ـ نهج البلاغة / ١٠١٤؛ عبده ٣ / ١٠٨.

٣ ـ نهج البلاغة / ٨٨٤؛ عبده ٣ / ٣٠.

٤ ـ نهج البلاغة / ٨٧٩ ـ ٨٨١؛ عبده ٣ / ٢٧ ـ ٢٩.

قال الشّريفُ الرّضيّ، جامعُ «نهجِ البلاغة»، بَعدَ ذكرِ هذه الوصيّة : «انّما ذَكرنا هنا جُملاً منها لِيُعْلَمَ بها انّه ـ عليه السّلام ـ كان يُقيمُ عمادَ الحقّ، ويَشرَعُ اَمْثِلَةَ العدل، في صغيرِ الامورِ وكبيرِها، ودقيقِها وجليلِها». ونحنُ نقولُ : إنّما اَوردْنا لُمعةً من هذه الوصيّة ـ ونُوردُ امثالَها في هذا الكتاب ـ استيفاءً لحقوقِ المحرومين، وايذاناً بأنّ الحكمَ الاسلاميَّ يَجبُ عليه اَن يُراعِيَ جميعَ ما يُقامُ به عمادُ الحقِّ ويُشرَعُ به اَمثِلَةُ العدل، في صغيرِ الامورِ وكبيرِها، ودقيقِ الامور وجليلِها . واَنّ تركَ هذه السيرة الّتي كان الامام عليُّ بنُ ابي طالب «ع» يَطلُبُ تجسيدَها من الجهاتِ المسؤولةِ في الحكمِ الاسلاميِّ، يَنْبَعُ من ضعفِ الحكم، او عدمِ جَرْيِه على سَنَنِ الاسلامِ اللاّحب .

وَلْيُعْلَمْ اَنَّ هذه الامورَ البنائيّةَ الحياتيّة، لا يُمكنُ اَن نَغُضَّ عنها الطَّرفَ باسمِ «الاخلاقيّة» ـ كما نبّهنا عليه في مواضعَ اُخرى ـ بل على العلماءِ اَن يُدخِلوا هذه التّعاليمَ وامثالَها في حقلِ «الفقاهةِ الاسلاميّة»، وعلى الحكمِ الاسلاميِّ اَن يكونَ صامداً في تجسيدِها، واِلاّ فإنَّ الضّعفَ السّياسيَّ والاداريَّ والاقتصاديّ، يُؤَدّي الى تركِ العدل، وضياعِ الحقّ، ووهنِ الحكم . وهذا يُؤَدّي الى انهيارِ القواعدِ الاسلاميّة في المجتمع . ولا يَخُصُّ هذا بلداً اسلاميّاً دونَ بلد .

د ـ الجهل بطرق استثمار الاموال والاهمال في تطوير الصّناعات وتحديثها (ضعف التّقنيّة وفقدان الاخصّائيّة)

الكتـــاب

١ وعَلَّمْناهُ صنعةَ لَبوسٍ لكُم، لِتُحْصِنَكُم من بَأْسِكُم ..[١]

الفات نظـــر

تُعَلِّمُنا هذه الآيةُ القرآنيّة، اَنَّ النَّبيّ ـ وهو رئيسُ المدينةِ الدّينيّة ـ صَنّاعٌ عامل . والفائدةُ من صنعته ليست عائدةً الى نفسه فحَسْب، بل تَعدُوه الى النّاس ايضاً، واللَّبُوسُ الّذي يَصنَعُه النَّبيُّ الصَّنّاع، يُفيدُهم فائدةً كبيرةً وتُحصِنُهم من بأسِهم . فالمجتمعُ الحَيُّ الصّاعدُ يَحتاجُ دائماً الى تقويةِ الصِّناعات وتشجيعِ الصَّنّاعين، وبسطِ طُرُقِ الكُشوفِ الصّناعيّة، والاعتدادِ التامِّ بالتّقنيّةِ الحديثة، والتّأكيدِ الحاسمِ على الاَخِصّائيّة .

٢ .. ولا تَكُونُوا كالّتي نَقَضَتْ غزلَها من بعدِ قُوّةٍ اَنكاثاً ..[٢]

الحديـــث

١ النبـــي «ص» : يا ابنَ مسعود! اِذا عَمِلْتَ عملاً فاعْمَلْ بعلمٍ وعقل، وايّاك واَن تَعمَلَ عملاً بغيرِ تدبُّرٍ (تدبير ـ خ ل) وعلم، فاِنّه جلّ جلالُه يَقول : «ولا تَكُونُوا كالّتي نَقَضَتْ غزلَها من بعدِ قُوّةٍ اَنكاثاً»[٣].

---

١ ـ سورة الانبياء (٢١) : ٨٠.

٢ ـ سورة النحل (١٦) : ٩٢.

٣ ـ مكارم الاخلاق / ٥٣٨.

٢ الامام علي «ع» : قَوامُ العيشِ حسنُ التّقدير، وملاكُه حسنُ التّدبير.[١]

٣ الامام علي «ع» : العاقلُ مَن اَحسَنَ صنائعَه، ووَضَعَ سعيَه في مواضعِه.[٢]

٤ الامام الصادق «ع» : .. جَعَلَ اسبابَ ارزاقِهم في ضروبِ الاعمال، وانواعِ الصّناعات، وذلك اَدْوَمُ في البقاء، واَصَحُّ في التّدبير.[٣]

هـ ـ تسليط السّفهاء، او المتخلّفين، او غير الاخصّائيّين، او غير المدبّرين، او غير الأمناء على الشّؤون الحاكمة

الكتـــاب

١ ولا تُؤْتُوا السُّفَهاءَ اَموالَكُمُ الّتي جَعَلَ اللّهُ لكم قياماً ..[٤]

الحديـــث

١ النبـــي «ص» : مَن عَمِلَ على غيرِ علمٍ كان ما يُفسِدُه اكثرَ ممّا يُصلِح.[٥]

---

١ ـ غرر الحكم / ٢٣٦.
٢ ـ غرر الحكم / ٤٢.
٣ ـ الاحتجاج ٢ / ٨٤.
٤ ـ سورة النساء (٤) : ٥.
٥ ـ تحف العقول / ٣٩.

٢ الامام علي «ع» : أيُّها النّاس! .. لاخيرَ في دنيا لا تدبيرَ فيها .[١]

٣ الامام علي «ع» : لامالَ أعودُ من العقل .. ولا عقلَ كالتّدبير .[٢]

٤ الامام علي «ع» : حسنُ التّدبيرِ يُنْمي قليلَ المال، وسوءُ التّدبير يُفني كثيرَه .[٣]

٥ الامام علي «ع» ـ فيما كَتَبَه لعُمّالِ الصَّدَقات وجُباةِ الاموالِ العامّة : ولا تَأْمَنَنَّ عليها الاّ من تَثِقُ بدينِه، رافقاً بمالِ المسلمين، حتى يُوَصِّلَه الى وليِّهم، فيَقسِمَه بينهم؛ ولا تُوَكِّلْ بها الاّ ناصحاً شفيقاً، وامیناً حفيظاً ..[٤]

٦ الامام علي «ع» : .. ولكنّي آسىٰ أن يَلي امرَ هذه الأُمّةِ سفاؤُها وفُجّارُها، فيَتّخِذُوا مالَ اللّهِ دُوَلاً، وعبادَه خَوَلاً، والصّالحين حرباً، والفاسقين حزباً .[٥]

٧ الامام علي «ع» : عَشَرَةٌ يَفتِنُون انفُسَهم وغيرَهم .. ومريدٌ للصّلاحِ وليس بعالم .[٦]

٨ الامام الباقر «ع» ـ في شرحِ قولِه تعالى : «وَأْتُوا البُيوتَ من أبوابِها»، قال : ايتُوا الامورَ من وجهِها .[٧]

٩ الامام الصادق «ع» : ما أُبالي الى مَنِ انْتَمَنْت : خائناً او مُضَيِّعاً .[٨]

---

١ ـ البحار ٧٠ / ٣٠٧، عن «المحاسن».

٢ ـ نهج البلاغة / ١١٣٩؛ عبده ٣ / ١٧٧.

٣ ـ غرر الحكم / ١٦٧.

٤ ـ نهج البلاغة / ٨٨٠ ـ ٨٨١؛ عبده ٣ / ٢٨.

٥ ـ نهج البلاغة / ١٠٥٠؛ عبده ٣ / ١٣١ ـ ١٣٢.

٦ ـ الخصال ٢ / ٤٣٧.

٧ ـ تفسير العياشي ١ / ٨٦.

٨ ـ تحف العقول / ٢٧٠.

١٠ الامام الصادق «ع»: .. إنّ من فناءِ الاسلامِ وفناءِ المسلمين، أن تَصيرَ الاموالُ في ايدي مَن لا يَعرِفُ فيها الحقّ، ولا يَصْنَعُ فيها المعروف.[١]

١١ الامام الرضا «ع» ـ فيما رَدَّ به على بعضِ مَن غَيَّرَ السُّنَّة: .. وَاسْتَعْمَلَ السُّفَهاء.[٢]

* يُفيدُنا هذه التّعاليمُ أنَّ مَن يَتصدّى لامرٍ، إن لم يكُن له علمٌ كافٍ واختصاصٌ، يُضِرُّ بنفسِه وبالمجتمع، وإن كان مؤمناً صالحاً في نفسِه. راجع بهذا الصّدد: الفصلَ الثّاني، من هذا الباب، فِقرَةَ «ب»، والإلفاتَ الّذي تَقَدَّم هناك. وكذلك راجع: النَّظرةَ الى الفصلِ المذكور.

و ـ اهمال منابع الثّروة: المناجم، الاراضي، المياه.. وعدم الاهتمام بالتّشغيل

الكتـــاب

١ .. هُوَ أَنْشَأَكُم منَ الارضِ وَاسْتَعْمَرَكُم فيها ..[٣]

---

١ ـ الوافي ٢ (م ٦) / ٦٢: الوسائل ١١ / ٥٢١.

٢ ـ عيون اخبار الرّضا ٢ / ١٢٦.

٣ ـ سورة هود (١١): ٦١.

الحديـــث

١ الامام علي «ع» : .. امّا وجهُ العِمارةِ فقولُه تعالى : «هُوَ الّذي اَنشَأَكُم من الارضِ وَاسْتَعْمَرَكُم فيها»، فاَعْلَمَنا سبحانَه، اَنَّهُ قد اَمَرَهم بالعِمارةِ ليكونَ ذلك سبباً لمعايشِهم، بما يُخرِجُ من الارضِ مِنَ الحَبِّ والثَّمَرات، وما شاكَلَ ذلك ممّا جَعَلَهُ الله مَعايشَ للخلق .[١]

٢ الامام الصادق «ع» : ما يُخلِفُ الرّجل بعدَه شيئاً اَشَدَّ عليه من المالِ الصّامت . قـــال (راوي الحديث) : قلتُ له : كيف يَصْنَعُ به؟ قال : يَجعَلُه في الحائطِ والبستانِ والدّار .[٢]

٣ الامام الصادق «ع» ـ عن ابيه : كان اميرُ المؤمنين «ع» يَقولُ : مَن وَجَدَ ماءً وتُراباً ثُمَّ افْتَقَر، فاَبْعَدَهُ الله .[٣]

ز ـ الاقتصاد الحرّ (اللّيبراليّة الاقتصاديّة) و رفض «التّوجيهيّة»

* لقد دَرَسْنا هذا الموضوع، في النّظرةِ الى الفصلِ الثّالثِ والثّلاثين، من البابِ الثّاني عشر، واَوضَحْنا هناك اَنَّ التّعاليمَ الاسلاميّةَ تَرفُضُ الحُرّيّةَ الاقتصاديّة، لما تَشتَمِلُ عليه من السّلبيّاتِ والمفاسدِ والاَضرار، منها التّبعيّةُ الاقتصـاديّةُ فالسّياسيّة، فراجع .

ونحنُ الآن نَبْحَثُ عن «مَناشئ الفقرِ الاقتصاديّةِ السّياسيّة»،

---

١ ـ الوسائل ١٣ / ١٩٥.

٢ ـ الوسائل ١٢ / ٤٤؛ الكافي ٥ / ٩١، مع اختلافٍ يسير.

٣ ـ الوسائل ١ / ٢٤.

ممّا للحُكم فيه دَخْلٌ سلباً اوإيجاباً . ومن تلك الاسباب والمناشئ الاقتصادُ الحُرّ، اذ من الواضح اَنَّ هذا الاقتصادَ يُلازِم تَضَخُّمَ الاسعارِ و يُؤَدّي الى تَكَدُّسِ الاموالِ لدىٰ فئة . وهذا يُؤَدّي الى التّكاثرِ والتَّرَفِ والاَثَرَة . وهي من اَهَمِّ البواعثِ الّتي تَنفي ارضيَّاتِ التّعادلِ والتّوازنِ الاقتصاديِّ في المجتمع، حيث تَقسِمُ النّاسَ الى مُتْرَفين و محرومين ..

وإنَّ مِن واجبِ الحُكمِ الاسلاميِّ اَن لا يُفْقِرَ النّاسَ فَيُكَفِّرَهم ـ بنصِّ النّبيِّ الاعظم «ص»[1] ـ فعليه اَن يُكافِحَ عِلَلَ الفقرِ وموجباتِه، وإنَّ من عُمدتِها هو الاقتصادُ الحُرُّ والملكيّاتُ الحُرَّةُ الباهظة ـ كما هو معلوم .

ومن هنا، نَقِفُ على امرٍ هامٍّ آخر، وهو اَنَّ النِّظامَ التّكاثريَّ الإتْرافيّ ـ الّذي هو من عمدةِ «مناشئ الفقرِ الاجتماعيّةِ الشّعبيّة» ـ يَجِبُ اَن نَزيدَه على «مناشيءِ الفقرِ الاجتماعيّةِ الحكوميّة» ايضاً كما اَوضَحْناه .

ح ـ ترك التّسوية في توزيع الامكانيّات

الكتـــاب

١ وَاللّهُ فَضَّلَ بعضَكُم على بعضٍ في الرِّزق، فَما الّذين فُضِّلُوا برادِّي رزقِهم

---

١ ـ الكافي ١ / ٤٠٦؛ راجع : الفصل ٣٢، من هذا الباب.

على ما مَلَكَت أيمانُهم، فهم فيه سَواء، أفَبِنعمةِ الله يَجْحَدُون؟ *[١]

الحديـــث

١ النبـــي «ص» ـ فيما وَصَفَه به الامام عليّ : اليَس كانَ رسولُ الله «ص» يَقْسِمُ بالسّويَّةِ بينَ المسلمين .[٢]

٢ الامام علي «ع» : .. لو كانَ المالُ لي لَسَوّيْتُ بينهم، فكيف وإنَّما المالُ مالُ الله! .[٣]

٣ الامام الصادق «ع» : قال اميرُ المؤمنين «ع» لعمرَ بنِ الخَطّاب : ثلاثٌ إن حَفِظْتَهُنَّ وعَمِلْتَ بهِنّ، كَفَتْكَ ما سِواهُنّ . وإن تَرَكْتَهُنَّ لَم يَنْفَعْكَ شيءٌ سِواهُنّ . قال : وماهُنّ يا ابا الحسن؟ قال : إقامةُ الحدودِ على القريبِ والبعيد، والحكمُ بكتابِ الله في الرِّضا والسُّخْط، والقَسمُ بالعدلِ بينَ الاحمرِ والاسواد ..[٤]

ط ـ الاهمال في جمع الفيء و توفيره

---

١ ـ سورة النّحل (١٦) : ٧١.

٢ ـ المناقب ٢ / ١١١.

٣ ـ نهج البلاغة / ٣٩٠؛ عبده ٢ / ١٠.

٤ ـ الوسائل ١٨ / ١٥٦.

الحديـــث

١ الامام علي «ع» : أيُّها النّاس! إنّ لي عليكُم حقّاً، ولكُم عليَّ حقٌّ، فـــأمّا حقُّكُم عليّ فالنّصحيةُ لكُم، وتوفيرُ فَيْئكم ..[١]

٢ الامام علي «ع» : .. ويُجمَعُ به (رئيسِ المجتمع) الفَيء ..[٢]

ي ـ عدم تأدية حقوق المحرومين

الحديـــث

١ الامام علي «ع» ـ فيما كَتَبَهُ الى بعض عُمّالِه، وقد بَعَثَهُ على الصَّدَقة : .. إنّ لك في هذه الصّدقةِ نصيباً مفروضاً، وحقّاً معلوماً، وشركاءَ اهلَ مسكنة، وضعفاءَ ذوي فاقة، وإنّا مُوَفُّوك حقَّك، فَوَفِّهم حقوقَهم؛ وإلّا فإنَّك من اكثرِ النّاسِ خُصوماً يومَ القيامة، وبُؤْساً لمَن خَصمُهُ عندَاللّهِ الفقراءُ، والمساكين، والسائلون، والمَدفُوعُون، والغارم، وابنُ السّبيل ..[٣]

يا ـ التّساهل في اخذ حقوق المستضعفين واحيائها

---

١ ـ نهج البلاغة / ١١٤؛ عبده ١ / ٨٠.

٢ ـ نهج البلاغة / ١٢٥؛ عبده ١ / ٨٧.

٣ ـ نهج البلاغة / ٨٨٤؛ عبده ٣ / ٣٠.

الحديـــث

١ الامام علي «ع» : يُؤخَذُ به للضّعيفِ من القويّ، حتى يَستريحَ بَرٌّ، ويُستراحَ من فاجر.[١]

٢ الامام علي «ع» : الذّليلُ عندي عزيزٌ حتى آخُذَ الحقَّ له، والقويُّ عندي ضعيفٌ حتى آخُذَ الحقَّ منه ..[٢]

يب ـ خيانة الولاة والموظّفين في الاموال

الحديـــث

١ الامام علي «ع» ـ فيما كَتَبَهُ الى بعضِ عُمّاله : .. خُنْتَهُ (اي خُنْتَ اميرَ المؤمنين) مع الخائنين .. وكأنَّك إنّما كُنتَ تَكيدُ هذه الأُمّةَ عن دنياهم، وتَنوي غِرَّتَهم عن فَيئِهم، فلمّا أمْكَنَتْكَ الشِّدَّةُ في خيانةِ الأُمّةِ أسْرَعْتَ الكَرَّةَ وعاجَلْتَ الوَثْبَةَ، وَاخْتَطَفْتَ ما قَدَرتَ عليه من اموالِهمُ المصونةِ لأراملِهم وأيتامِهم، إختطافَ الذِّئبِ الأزَلِّ دامِيَةَ المِعْزَى الكسيرة، فمَحَمَلتَه الى الحجازِ رحيبَ الصّدرِ بحملِه، غيرَ مُتَأثِّمٍ من اخذِه، كأنَّك ـ لا أبا لغيرك ـ حَدَرْتَ الى اهلِك تُراثَك من ابيك وأُمِّك ..[٣]

---

١ ـ نهج البلاغة / ١٢٥؛ عبده ١ / ٨٧.

٢ ـ نهج البلاغة / ١٢١؛ عبده ١ / ٨٥.

٣ ـ نهج البلاغة / ٩٥٦؛ عبده ٣ / ٧٣ ـ ٧٤.

٢ الامام علي «ع» : دَخَلتُ بلادَكم بأَشْمالي هذه ، ورَحلتي وراحِلتي ها هي، فإن أنا خَرجْتُ من بلادِكم بغيرِ ما دَخَلت، فإنّني من الخائنين.[١]

يج ـ ترك تجسيد العدالة الاجتماعيّة

الحديـــث

١ الامام الصادق «ع» : .. فإذا صارَ الوالي واليَ عدلٍ بهذه الجهة، فالولايةُ له والعملُ معه ومعونتُه في ولايتِه وتقويتُه حلالٌ مُحَلَّل، وحلالٌ الكسبُ معهم . وذلك أنّ في ولايةِ والي العدلِ وُلاتِه إحياءَ كلِّ حقٍّ وكلِّ عدل، وإماتةَ كلِّ ظلمٍ وجورٍ وفَساد .. و .. في ولايةِ الوالي الجائرِ دَوسَ الحقِّ كلِّه واحياءَ الباطلِ كلِّه، واظهارَ الظّلمِ والجورِ والفَساد ..[٢]

يد ـ عدم الاعتداد بالمُغْفَلين والمحقورين

الحديـــث

١ الامام علي «ع» : .. ما ظَنَنْتُ تُجيبُ الى طعامِ قومٍ عائلُهم مَجفُوٌّ، وغنيُّهم

---

١ ـ المناقب ٢ / ٩٨.

٢ ـ تحف العقول / ٢٤٢ ـ ٢٤٥.

مَدعُوٌّ ..[١]

٢ الامام علي «ع» : .. فَانْصِفُوا النّاس من انفُسِكم، واصْبِروا لحوائجِهم، فإنَّكم خُزّانُ الرَّعيّة، ووُكلاءُ الأُمَّة، وسُفراءُ الائمَّة؛ ولا تُحْشِمُوا احداً عن حاجتِه، ولا تحبِسُوه عن طَلِبَتِه ..[٢]

٣ الامام علي «ع» ـ من العهد الاشتري : ثُمَّ الله! الله! في الطَّبقةِ السُّفلى، من الّذين لا حيلةَ لهم من المساكين، والمحتاجين، واهلِ البُؤْسىٰ والزَّمنىٰ، فإنَّ في هذه الطَّبقةِ قانعاً ومُعْتَرّاً؛ واحفَظ لِلّهِ مَا اسْتَحْفَظَك من حقِّه فيهم، وَاجْعَلْ لهم قِسماً من بيتِ مالِك، وقِسماً من غَلّاتِ صوافي الاسلامِ في كلِّ بلد، فإنَّ للاقصىٰ منهم مثلَ الّذي للادنىٰ؛ وكلٌّ قَدِ اسْترعِيتَ حقَّه، فلايَشغَلَنَّك عنهم بَطَر، فإنَّك لا تُعْذَرُ بتضييعك التّافِهَ لِاحْكامِك الكثيرَ المُهِمّ، فلا تُشْخِص همَّك عنهم، ولا تُصَعِّرْ خَدَّك لهم ..[٣]

٤ الامام علي «ع» ـ من العهد المذكور : .. تَفَقَّدْ امورَ مَن لا يَصِلُ اليك منهم، ممَّن تَقْتَحِمُهُ العُيون وتَحقِرُهُ الرِّجال، ففَرِّغْ لُاولئك ثِقَتَك من اهلِ الخشيةِ والتّواضع، فَلْيَرْفَعْ اليك امورَهم، ثُمَّ اعْمَلْ فيهم بالإعذارِ الى اللّهِ يومَ تَلقاه، فإنَّ هؤلاء مِن بينِ الرَّعيّةِ احوَجُ الى الانصافِ من غيرِهم؛ وكلٌّ فَأَعْذِر الى اللّهِ في تأديةِ حقِّه اليه ..[٤]

* تأمَّلْ ـ ايّها القارئ ـ في هذين الكلامين، الرّاميَين الى غرضٍ عظيم :

---

١ ـ نهج البلاغة / ٩٦٦، عبده ٣ / ٧٨.

٢ ـ نهج البلاغة / ٩٨٢؛ عبده ٣ / ٩٠.

٣ و ٤ ـ نهج البلاغة ١٠١٩؛ عبده ٣ / ١١١ ـ ١١٢.

أ ـ «ثم اعمل فيهم بالاعذار الى اللّهِ يومَ تلقاه».

ب ـ «وكلُّ فاَعْذِرْ الى اللّهِ في تأديةِ حقّه اليه».

حيث يَقولُهما الامام عليُّ بنُ ابي طالب بالتّأكيد، لمالكِ الاشترِ النّخعي، لاَن يَعمَلَ بهمافي اهلِ مصر، وهو ليس بوليٍّ معصـــوم، بل مسؤول من مسؤولي الحكمِ الاسلاميّ.

نَعم، اُنظُر الى هذا الكلامِ وقايِسْ به ما يُعمَلَ باسمِ الاسلامِ هنا وهناك. اَهُم يَعمَلون في الطّبقاتِ المحرومةِ بحيث يُوجَدُ لهم عذرٌ عندَ اللّهِ تعالى يومَ يَلقَونه؟ ايُقدِمون على اخذِ حقوقِ المحرومين والبُؤساءِ وارزاقِهم من اولئك الغاصبين، ام يُصانعُونهم ويُخالطونهم؟ اَيعذِرُون الى اللّهِ سبحانه، في تأديةِ حقوقِ المحرومين والمساكينِ اليهم؟ اَلسْنا مُؤاخَذين، يومَ العرضِ الاكبر، اذا لم نُجَسِّدْ احكامَ الاسلامِ بشكلٍ مُعْتَرَفٍ به، بان نَهتِفَ باسمِه، وَان نُشَوِّهَ ـ والعياذُ بالله ـ سُمْعَتَه؟ اليس هناك مسؤوليَّةٌ اذا أَطْلَقْنا سَراحَ اولئك الطّواغيتِ الاقتصاديّين ليَمتَصُّوا المجتمع بالوانِ الامتصاص، من الاحتكارِ وتضخيمِ الاسعارِ والتّضييقِ على النّاس واحدارِ الاموال الباهظة الى اكياسِهم واكياس ذويهم، حتى من الاموالِ الّتي تَتعلَّقُ بالمحرومين والمستضعفين في ايِّ مقياس؟ غفرانَك اللّهُمَّ ربَّنا واليك المصير.

يه ـ عدم إشراك المحرومين في القضايا المصيريّة و في الاحزاب السّياسيّة و المجالس المحليّة والنّيابيّة

الكتـــاب

١ .. وما اَنَا بطاردِ الّذين آمَنوا، اِنَّهم ملاقُوا رَبِّهم، ولكنّي اَراكُم قوماً تَجهَلُون * و يا قومِ مَن يَنصُرُني منَ اللّهِ اِن طَرَدْتُهم. اَفلاتَذَكَّرُون؟ *[1]

٢ .. ولا اَقولُ للّذينَ تَزْدَري اَعْيُنُكُم لَن يُؤْتِيَهُمُ الله خيراً، اللّهُ اعلمُ بما في نفوسِهم، اِنّي اذاً لَمِنَ الظّالمين *[2]

٣ ونُريدُ اَن نَمُنَّ على الّذينَ اسْتُضعِفوا في الارضِ ونَجعَلَهُم اَئِمَّةً ونَجعَلَهُمُ الوارثين *[3]

* اِنَّ الغايةَ المُتَوَخّاةَ لمناهجِ الاسلام الاجتماعيّة ـ بناءً على صريحِ القرآن ـ هي اَن يَصِلَ المستضعفون الى مقامِ الحُكم، واَن يَسُودُوا المجتمعاتِ كلَّها، هذا . فَكيف يَكونُ هناك مجتمعٌ اسلاميّ، ولا يُشَقُّ لهم فيه طريقٌ الى اَيَّةِ جهةٍ مسؤولة، او اَيَّةِ مشورةٍ سياسيّةٍ واقتصاديّة، او اَيِّ حزبٍ اجتماعيٍّ وسياسيّ، او اَيِّ مجلسٍ شَعْبيّ؟

الحديـــث

١ النبـــي «ص» ـ .. اِنَّ المُؤَلَّفَةَ قلوبُهم جاؤوا الى رسولِ الله «ص» .. فقالوا : يا رسولَ الله! اِن جَلَسْتَ في صدرِ المجلس ونَحَّيْتَ عنّا هولاء وروائحَ صُنانِهم ـ وكانت عليهم جِبابُ الصّوف ـ جَلَسنا نحنُ اليك واَخَذْنا عنك؛

---

١ و ٢ ـ سورة هود (١١) : ٢٩ ـ ٣١.

٣ ـ سورة القصص (٢٨) : ٥.

فما يَمْنَعُنا من الدُّخولِ عليك الاّ هؤلاء. فلمّا نَزَلَتِ الآيةُ،[1] قام النّبيُّ «ص» يَلتَمِسُهُم،[2] فأصابَهم في مُؤَخَّرِ المسجد يَذكُرُون الله، فقال : «الحمدُ للّهِ الّذي لم يُمِتْني حتى أمَرَني أن اصْبِرَ نفسي مع رجالٍ من أُمّتي، معكُمُ المَحيا ومعكُمُ المَمات»[3].

الفات نظـــر

لِيَكُن على ذُكْرِنا : أنَّ الكَونَ مع المحرومين والالتحامَ معهم (المعيّةَ الحياتيّةَ معهم)، يَجِبُ أن لا يَنحَصِرَ في الكلامِ والشّعار، او المخالَطَةِ البسيطةِ حيناً وتركِها احياناً ـ ويا ليتَها كانت ـ بل يَجِبُ أن يَكون ظاهراً في جميعِ الشُّؤون الحياتيّة، وفي كلِّ ما يَمُتُّ الى الحياةِ سائداً في جميعِها : في البَرْمَجَةِ الاقتصاديّة، في التّشريعِ والتّقنين، في التّرشيح والتّصويت، في القضاء، في القُوّة، في التّوزيع، في الاستهلاك، في السّكن، في التّعليمِ والتّربية، في الصّحّة ..

ولقد فَصَّلْنا الكلامَ عن هذا الحديثِ النّبويِّ الشّريف، والمنهاجِ النّيِّر في اقامةِ كيانِ المحرومين، في الفصلِ التّاسعِ والثّلاثين، من هذا الباب، فراجع.

٢ الامام علي «ع» ـ فيما كَتَبَهُ الى قُثَمِ بنِ العبّاس، وهو عاملُه على مكّة : .. لايَكُن لك الى النّاسِ سفيرٌ الاّ لسانك، ولا حاجبٌ الا وجهَك، ولا تَحْجُبَنَّ ذا حاجةٍ عن لقائك ..[4]

---

١ ـ يعني : «واصْبِر نَفسَك مع الّذين يَدعُون رَبَّهُم بالغداوةِ والعَشيِّ ..»، سورة الكهف (١٨) : ٢٨.

٢ ـ يعني : يَلتَمِسُ العَجَزَةَ والفقراءَ والمستضعفين.

٣ ـ البحار ٧٢ / ٢.

٤ ـ نهج البلاغة / ١٠٦٣؛ عبده ٣ / ١٢٠

٣ الامام علي «ع» ـ من العهدِ الاشتري : .. تَعَهَّدْ اهلَ اليُتْمِ وذوي الرِّقَّةِ في السِّنّ، ممَّن لا حيلةَ له، ولا يَنصِبُ للمسألةِ نفسَه ..[١]

٤ الامام علي «ع» ـ فيما كَتَبَهُ الى بعضِ عُمّالِه : .. اِخفَضْ للرّعيّةِ جَناحَك، وَابْسُطْ لهم وجهَك، واَلِنْ لهم جانبَك، وآسِ بينَهم في اللَّحظةِ والنَّظرة، والاشارةِ والتّحيّة، حتى لا يَطمَعَ العُظماءُ في حيفِك، ولا يَيْأَسَ الضُّعفاءُ من عدلِك.[٢]

---

١ ـ نهج البلاغة / ١٠١٩؛ عبده ٣ / ١١٢.

٢ ـ نهج البلاغة / ٩٧٦؛ عبده ٣ / ٨٥.

نظرة الى الفصـــل

نبذةٌ من مناشئ الفقرِ الحكوميّة : لا تَكتفي التّعاليمُ الاسلاميّة بالتّعريفِ بمناشئ الفقرِ الفرديّةِ والاجتماعيّة، بل تُواصِلُ السّيرَ في هذا المجالِ الحياتيِّ الهامّ حتى تَكشِفَ عن عِلَلٍ واسبابٍ اخرى، لها اهميّتُها الخاصّةُ في معرفةِ ظاهرةِ الفقرِ وعللِها وشجبِها البات . وهذه الاسبابُ والعِللُ هي الّتي تَنبَعُ من نظامِ الحكمِ الاقتصاديِّ وسياستِه الاقتصاديّة .

ولقد اَوردْنا في هذا الفصلِ خمسةَ عشرَ منشأً، من مناشئ الفقرِ الحكوميّة، اي الّتي تَرجِعُ الى الحكومةِ وسياستِها الاقتصاديّة بوجهٍ، او باكثرَ من وجه . وتسبيبُ المناشئ المذكورةِ للفقرِ وتمهيدُها لارضيّاتِه معلومة، لذلك لا نُفَصِّلُ الكلامَ هنا بل نَنظُرُ الى عدَّةٍ منها :

١ ـ تخصيصُ الاموالِ العامّةِ بطبقةٍ خاصّة : لَعلَّ القارئ قد وَضَحَ لديه الى الآن، اَنَّ احدَ اسبابِ الفقرِ ومناشئِه الرئيسيّة، هو اغتصابُ اموالِ الفقراءِ وارزاقِهم واِخراجُها من ايديهم وإنالتُها لغيرهم من المستأثرين والمستبدّين الاقتصاديّين ـ ولو بُطُرقٍ غيرِ مُعلَنة . وممّا هو معلومٌ اَنَّ هذا الامر لا يُمكِنُ للمحرومين وحدَهم ان يَقوموا بشجبِه، لاَنَّ المستأثرين هم ذووالعِزِّه والقوّة .[١] فواجبُ الحكمِ اَن يَقومَ هنا الى جانبِ المستضعفين الاقتصاديّين، حتى يأخُذَ لهم بحقوقِهم، ويُوصِلَها الى ايديهم مطمئنّين، واَن يَسحَقَ حُرّيّاتِ الطّواغيتِ الاقتصاديّين في الاستغلال، ويَعمَلَ بالحديدِ

١ ـ كما يقول الامامُ الصّادق «ع» : «.. حتى يَستأثِرَ بالماءِ ذوو العِزّةِ والقوّة ويُحرَمُه الضُّعفاء» ـ (البحار ٣ / ١٢٦).

الّذي اَنزَلَهُ الله مع الكتابِ والميزانِ لِيَقومَ النّاسُ بالقسط .
راجع لذلك ايضاً : الفصلَ القادم ونظرتَنا اليه .

٢ ـ فتورُ الحُكمِ وضعفُه السّياسيُّ والاداريّ : يَهتَمُّ الاسلامُ بتحذيرِ الحكوماتِ عن الفقرِ وسلبيّاتِه، وعن القاءِ النّاسِ في مخالبِه، او ابقائهم فيها وعدمِ انقاذِهم منها . ولقد اشرنا فيما مضى الى اَنَّ النّبيَّ الاعظم «ص» حينما يَقتَربُ اَجَلُه، يُنادي : «الصّلاة جامعة»، ويَأمُرُ المهاجرين والانصار بان يَحضُروا مُسلّحين، فيَصعَدُ المنبرَ فيَنْعى اليهم نفسَه، ثمّ يُوصيهم وصيّةً تاريخيّةً لا يَأتي عليها مَرُّ الجديدين، فيَقولُ فيما يَقولُ فيها : «اُذَكِّرُ اللّهَ الوالِيَ من بعدي على اُمّتي، اَلّا يَرحَمَ على جماعةِ المسلمين .. ولَم يُفَقِّرهم فيُكْفِرهم ..»[1] . فنُشاهِدُ النّبيَّ الاُسوة «ص»، يَعُدُّ اِفْقارَ النّاس ـ اي تسبيبَ الفقرِ لهم، او ابقاءَهم في الفقر ـ بمنزلةِ اِكْفارِهم وسوقِهم الى الكفرِ واللّادينيّة والالحاد . ويَرى اَنَّ الامر ـ في اِفْقارِ النّاس او اغنائِهم وايصالِهم الى ما يُغنيهم ـ بيدِ الوالي والحاكمِ وسياستِه الاقتصاديّة . وهذا جانبٌ هامٌّ يُؤَكِّدُ على اهميّةِ التّخطيطِ الاقتصاديّ في المجتمعِ الاسلاميّ، فليس لايّ حكمٍ اسلاميٍّ اَن يَضَعَ هذه المسؤوليّةَ الكبيرةَ عن عاتقِه . فالمسؤولُ الاصليُّ للفقرِ هو النّظامُ الحاكمُ والسياسةُ الكليّة الحاكمة، لاَنَّهما يَقدُران بمنهاجِهما السّياسيّ والاقتصاديّ، على ايجادِ اقتصادٍ تكاثريٍّ اترافيٍّ يُواكِبُ المتكاثرين المُترَفين ويَحمي جانبَهم ويُوَسِّعُ المجالَ لهم حتى يَستغِلّوا ويَجمَعوا ويَدَّخِروا ويَكْتَنِزوا ويَحتَكِروا .. كما اَنَّهما يَقدُران على اجراءِ سياسةٍ ماليّةٍ عادلةٍ وتنظيمٍ اقتصاديٍّ سالم، تُزيحُ الافراطَ والتّفريطَ من عرصاتِ حياةِ الجماهير، وتَقضي على الفقرِ وآثارِه . ولقدرةِ الحكمِ على الادارةِ الماليّة، او ضعفِه وفتورِه فيها، ايضاً

---

١ ـ الكافي ١ / ٤٠٦.

دَورٌ اساسيٌّ في ايجادِ الفقرِ او التّوازنِ بينَ النّاس. وسيجيءُ الكلام عن هذا الموضوعِ الهامِّ في حياةِ المسلمين اليوم، في الفصولِ الاخيرة، من الباب الثّاني عشر، فراجع.

٣ ـ تسليطُ السُّفَهاءِ او غير الاَخِصّائيين (المختصّين) على الشُّؤون : من المسائلِ الواضحةِ والموضوعاتِ الحتميّةِ لدى الاقتصاديّين، ولا سيّما في العالَمِ المعاصر، اَنَّ البَرْمَجَةَ الاقتصاديّةَ وتجسيدَها الصّحيحَ والمُثمِر، اِنّما تَبتَني على العلمِ والاختصاص، ففي كلِّ شعبةٍ من شُعبِ الاقتصادِ والاستثمارِ الماليّ، لابُدَّ مِن اَن تكونَ البَرمَجَةُ والفعّاليّاتُ المرتبطةُ بها مبتنيةً على العلمِ والاختصاصِ والتّجربةِ الكافيةِ لهذا المِراس، والا فلا تَستَتْبِعُ الاّ الضَّررَ والخسران. وهذا يَشمُلُ اقسامَ الزّراعةِ والصّناعةِ والعملِ والانتاجِ والاستيرادِ والتّوزيعِ وما الى ذلك.

ففي القسمِ الزّراعيِّ مثلاً نحتاجُ الى الاختصاص فيما يتعلّق :

أ ـ بالماءِ ومعرفةِ المنابعِ الارضيّةِ الباطنةِ وكيفيّةِاستخراجِها، والمنابعِ الظّاهرة، وطُرُقِ سَوقِها واجرائِها، وكيفيّةِ بناءِ السُّدودِ لا مساكِ المياهِ الطّارئةِ والسُّيول..

ب ـ بإعدادِ الاراضي الزّراعيةِ وصيانتِها من البَوار.

ج ـ بالزّرعِ نفسِه وانواعِه ومعرفةِ ما يرجِعُ الى الاستفادةِ من ادواتِ الزّراعيّةِ الحديثة، لِانهاضِ نوعيّةِ المحصول، وكذلك معرفةُ ما هو لازمٌ من مُنتَجاتِ الارض لتغذيةِ النّاس ولُبسِهم وحاجاتٍ اُخرى لهم، وتمييزُها من غيرِها، وكذلك ما يتعلّق بالاَنعامِ والمواشي واستغلالِها الصّالح.

د ـ بما يُؤَمِّنُ الموادَّ اللازمةَ للمعاملِ الصّناعيّةِ من طريقِ الزّراعة.

هـ ـ بما يَرتَبِطُ ببناءِ الطُّرُقِ، لا يصالِ المُنتَجات الى الا سَواق

والمعارض .

وكذلك في القسم الصّناعيّ فإنّنا نحتاجُ الى الاختصاصِ فيما يتعلّق :

أ ـ بالمناجمِ والموادِّ الخام .

ب ـ بالتّقنيّةِ الصّناعيّة .

ج ـ بما يُطوّرُ الانتاجَ كمّاً وكيفاً .

د ـ بالضّروريّ وغيرِ الضّروريّ في الانتاج، حتى يُشجَبَ الزّائدُ والتّرفيُّ او السّرَ فيُّ من الانتاجات، ممّا يُضِرُّ بسلامةِ الاقتصادِ الاجتماعيّ .

هـ ـ بما يرتبطُ بالصّناعةِ الثّقيلة وغيرها .

الى آلافٍ من المسائلِ الّتي يَجِبُ معرفتُها معرفةً اَخِصّائيّة، حتى انّنا نحتاجُ في حَقلِ المسائلِ والموضوعاتِ الاقتصاديّة الى معرفةِ عدّةٍ من المسائلِ الانسانيّة ومعرفةِ افكارِ النّاسِ وروحيّاتِهم، على اختلافِ قِطاعاتِهم، ومعرفةِ ما هنالك من المقاييسِ السّائدةِ على الصّلاتِ الاجتماعيّة والبيئيّة والعائليّة، ومعرفةِ كيفيّةِ الاستهلاكِ و مستَوياتِه المختلفةِ في البلادِ والامصارِ والبِنْات .

والخلاصةُ اَنَّ العالَمَ اليومَ عالَمُ الاَخِصّائيّة، فلا يَقَعُ فيه اَيُّ عملٍ مُنتِجٍ صحيحٍ بدونها، وانّه هو المقدمةُ الضّروريةُ لكلِّ تطويرٍ اقتصاديٍّ و اجتماعيٍّ وسياسيٍّ وثقافيٍّ و دفاعيٍّ و لكلِّ اصلاحٍ او تغيير .

٢ ـ التّساهلُ في اخذِ حقوقِ المحرومين وردِّها اليهم : قال اميرُ المؤمنين «ع» في عهدِه الاشتريّ : «وَلْيَكُن اَحَبُّ الامورِ اليك اوسطَها في الحقِّ، واعمَّها في العدل، واجمعَها لرضا الرَّعيّة . فان سُخْطَ العامّةِ يُجحِفُ

برضا الخاصّة، وإنَّ سُخْطَ الخاصَّةِ يُغتَفرُ مع رضا العامّة»[1]؛ فعلى الحاكمِ الاسلاميِّ اَن يَقومَ بأخذِ حقوقِ العامّة من الحَفنةِ المتكاثرةِ والموسرة، ولايُراعيَ في ذلك رضاها، فإنّ رضا تلك الحفنةِ لا يَحصُلُ الاّ بسَحْقِ حقوقِ الجماهير ـ كما هو واضح . وهذا ما لا يَرتَضيه دينُ اللّهِ الحنيف . فتسامحُ الحكمِ وتساهلُه في صيانةِ حقوقِ المحرومين وتركِ حمايتِهم، من الاسبابِ الّتي توجب الفقرَ والعُدَم في المجتمع، وتُضِرُّ بالنّاسِ يوماً بعدَ يوم . ولا سبيلَ للقضاءِ عليه الاّ بالوقوفِ الفعليِّ الحاسمِ الى جانبِ الجماهير، وقطعِ الصِّلةِ بهؤلاءِ الطّواغيتِ الاقتصاديّين، حتى تُتاحَ صيانةُ حقوقِ المحرومين واخذُها وردُّها اليهم، فلا تُقارُّوا على كِظّةِ ظالمٍ ولا سَغَبِ مظلوم، ولا تُقِرُّوا اَن تكونَ الاموالُ دُولةً بين الاغنياء، «ولا تَركَنوا الى الّذين ظَلَمُوا فتَمَسَّكُمُ النّار»[2].

٥ ـ خيانةُ الوُلاةِ والمُوَظَّفين في الاموال : اذا كانَ الولاةُ كلُّهم او عدّةٌ منهم غيرَ اُمَناءَ على اموالِ النّاسِ واَعراضِهم، خائنين فيها، يَقَعُ الخَطبُ الافدح . وذلك لانّهم يَألَفونَ اَشكالَهم من الخائنين و اللاّمُبالين في سائرِ القِطاعات . واَوّلُ زُمرةٍ تَقتَرِبُ من الوُلاة، بوصفِهم خَوَنَةً، او يَقتَرِبُ الوُلاةُ الخَوَنةُ منها، هي طواغيتُ التّكاثرِ والاتراف . فإنّ كلَّ واحدةٍ من هاتين الزُّمرتين تَحتاجُ الى الاُخرى، حتى تُوَطّئَ هذه وتلك، مساهمتين، للحصولِ على مقاصدِ هما والوصولِ الى غاياتِهما (وهذا واضح ومُشاهَد).

وعندَ ذلك يَغدُو الضَّبُّ للضَّبُع، وتَقَعُ المُؤامرةُ المُعَقَّدةُ الكبيرة، الّتي يَسعىٰ أهلُها دوماً لاَن يُضْفُوا عليها سترَ التّبريرِ والشّرعيّة . واوّلُ حقلٍ

---

١ ـ نهج البلاغة / ٩٩٦؛ عبده ٣ / ٩٥ ـ ٩٦.

٢ ـ سورة هود (١١) : ١١٣.

تَظهرُ فيه آثارُ هذه المؤامرةِ المشؤومة. هو الحَقلُ الاقتصاديّ، فتُشاهِدُ هنا وهناك مَن يَتحمَّسُ للاقتصادِ الحُرّ، ولسَحبِ أيَّةِ صورةٍ من صُوَرِ الرّقابة، حتى يَتَمَكَّنَ اصحابُ الاموالِ الطّائلةِ من الانتاجِ والاستيرادِ بمقدارِ وكيفيّةِ ما يَشاؤون، ومن بيعِ ما يُنتِجُون او يَستوردُون باسعارٍ مُتضَخِّمَةٍ هُم يَفرُضونَها على الاسواق. وعندَ حلولِ هذه الفاجعةِ يَلقَى النّاسُ الأمَرَّين.

فعلى الحكمِ الاسلاميِّ الملتزمِ بالقرآن، أن يُوصِدَ هذا الباب، الّذي يَعُدُّه الامامُ اميرُ المؤمنين «ع»، «بابَ مَضَرَّةٍ للعامّة، وعيبٍ على الوُلاة»[1]. وعدمُ القيامِ بهذا الأمر، رفضٌ لمقاصدِ الدّين وغايتِه ـ وهي قيامُ النّاسِ بالقسط ـ وتمرّدٌ على الصُّراخِ القُرآنيّ: «إنّ اللّهَ يَأمُرُ بالعدلِ والاحسان»[2]. والغاءٌ غيرُ مُعلَنٍ للتّراضي المعتبرِ في التّجارةِ والبيع.

وانت ـ أيُّها القارئ ـ اذا أردتَ أن تَعرِفَ مقياساً لامانةِ الحُكّامِ او خيانتِهم، فانظُر الى كلامِ اميرِ المؤمنين «ع» هذا ـ الّذي نقلناه ـ وتأمَّلْ فيه بامعانٍ، حتى يَتَمَيَّزَ لك الامينُ من الخائن: «دخلتُ بلادَكم بأشمالي هذه، ورَحْلَتي وراحلتي ها هي، فإن أنا خَرَجتُ من بلادِكم بغيرِ ما دَخَلتُ، فإنّني من الخائنين»[3].

٦ ـ عدمُ إشراكِ المحرومين في القضايا المصيريّةِ وفي الاحزابِ السّياسيّةِ وفي مجالسِ الشّعبِ والشّورى: لقد وَصَلْنا الى قِمّةِ الهَرَم، في المجالاتِ الّتي نَرِدُ ونَصْدُر ـ في هذه الفصول ـ لمجابَهَةِ الفقر، وإثارةِ الكِفاحِ الاسلاميِّ في وجهِه. ولقد تَكَلَّمْنا في بتفصيلِ نظرتِنا الى الفصلِ الثّلاثين ـ وهو مُستَهَلُّها ـ في المسألةِ الباحثةِ عن «الفقر والانزواء

---

١ ـ نهج البلاغة / ١٠١٧؛ عبده ٣ / ١١٠.

٢ ـ سورة النّحل (١٦): ٩٠.

٣ ـ المناقب ٢ / ٩٨.

السّياسيّ»، عن ايجابِ الفقرِ إقصاءَ المحرومين والبُؤَساءِ عن القضايا المصيريّة في الحياةِ الاجتماعيّة، وعدمَ مشاركتِهم في الاحزابِ والمُمارَساتِ السّياسيّة، وفي مجالسِ الشّعبِ والشُّورى، وانّه يُسبِّبُ الاغفالَ الاجتماعيَّ والانفصالَ عن الحضورِ في كلِّ المجالات.

ومن الواضح، انَّ هذا الواقعَ المُرّ، ممّا يَجبُ اَن يُكافَحَ اشدَّ الكِفاحِ وأدْوَمَه، اذ الفقراءُ والمساكين[1] والبائسون والمحرومون والكادحون والفلّاحون والعمّال والأُجَراء، والطّوافون وصِغارُ الموظّفين والمحترفين، ما لم يُعطَوا حقَّ المساهَمَةِ في تعيينِ القضايا المصيريّة على المستَوى الاجتماعيِّ، وما لَم يَتَعَضَّوا في الاحزابِ السّياسيّة، والمجالسِ الشّعبيّة، وما لم يَدخُلْ افرادٌ منهم في مجالسِ الشُّورى.. لا يَتَسَنّى لهم احقاقُ حقوقِهم، ولا يُتاحُ لايِّ انسانٍ نابهٍ اَن يُعلِّقَ اَمَلاً ـ هَبْهُ ضعيفاً ـ على صيانةِ كرامةِ هولاء، وانقاذِهم من مهالكِ الحرمانِ والظّلمِ والاستغلال.

ويَجبُ ان يكونَ المُتَعضُّون المذكورون من صميم افرادِ القطاعات، الّتي عَرَفَت تلكم الآلامَ والمحروميّةَ والاضطهادَ والتّعذيبَ وعايَشَتْها، فهم يَنطَلِقُون الى محقِها، بالتماسِ الطُّرُقِ المناسبةِ له وتعبيدِ تلك الطُّرُق، لامن الموسرين الّذي يَتَدَخَّلُون في امثال هذه المجالات لمقاصدَ استغلاليّةٍ في الاغلبِ الاغلب.

---

١ ـ فائدة : جاء في الحديث، انّه سَأَلَ محمدُ بنُ مسلم احدَ الباقرين «ع»، عن «الفقير» و«المسكين»، فقال «ع» : «الفقير، الّذي لا يَسأل . والمسكين الّذي هو أجهدُ منه، الّذي يَسألُ» ـ (الكافي ٣ / ٥٠٢) . وقال الرّاغب : «المسكين، قيل : هو الّذي لاشيءَ له . وهو أبلَغُ من الفقير» ـ (المفردات / ٢٣٧).

الفصلُ السّادس والثّلاثون

الاسلام والفقر، كفاح رحب (٧)

- الكلّ مهيّأ للكلّ، لا مدّخر للبعض

الكتـــاب

* لقد وَرَدَت آياتٌ كثيرة، في القرآنِ الكريم، تَدُلُّ على هذا المقصود، بتعابيرَ متنوِّعة، في حَسْمٍ بليغ. ونحن أَوَرَدْنا هنا خمسين آيةً من كتابِ الله، على ترتيبِ السُّوَرِ والآياتِ فيها:

١ الَّذي جَعَلَ لكُمُ الارضَ فِراشاً، والسَّماءَ بِناءً، وَأَنزَلَ من السَّماءِ ماءً، فَأَخرَجَ بِهِ من الثَّمَراتِ رزقاً لكُم ..[١]

٢ هُو الَّذي خَلَقَ لكُم ما في الارضِ جميعاً ..[٢]

٣ .. والفُلْكِ الَّتي تَجري في البَحرِ بما يَنْفَعُ النَّاس ..[٣]

٤ يا أَيُّها النَّاسُ كُلُوا مِمَّا في الارضِ حلالاً طيِّباً ..[٤]

٥ وكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ الله حلالاً طيِّباً ..[٥]

---

١ و ٢ و ٣ و ٤ ـ سورة البقرة (٢): ٢٢ و ٢٩ و ١٦٤ و ١٦٨.

٥ ـ سورة المائدة (٥): ٨٨.

٦ وهو الّذي أنشأ جنّاتٍ مَعروشاتٍ وغيرَ معروشاتٍ، والنّخلَ والزّرعَ مختلِفاً أُكُلُهُ، والزّيتونَ والرُّمّانَ مُتشابهٍ وغير متشابهٍ، كُلُوا من ثَمَرِه اذا أثْمَرَ، وآتوا حقَّه يومَ حصادِه، ولا تُسرفوا، إنّه لا يُحبُّ المُسرفين •[1]

٧ ومِنَ الانعامِ حَمولةً وفرشاً، كُلُوا ممّا رَزَقَكُمُ الله ..[2]

٨ ولقد مَكّناكُم في الارضِ وجَعَلْنا لكُم فيها مَعايِش ..[3]

٩ إنّما مثلُ الحياةِ الدُّنيا كماءٍ أنزَلْناه من السّماءِ، فاخْتَلَطَ بِهِ نباتُ الارضِ ممّا يأكُلُ النّاسُ والانعام ..[4]

١٠ .. وأنزَلَ من السّماءِ ماءً، فأخْرَجَ به مِن الثّمراتِ رزقاً لكُم، وسَخّرَ لكُمُ الفُلْكَ لِتَجريَ في البَحرِ بأمرِه، وسَخّرَ لكُمُ الانهار •[5]

١١ والارضَ مَدَدْناها وألْقَيْنا فيها رواسيَ، وأنْبَتْنا فيها من كلِّ شيءٍ موزون • وجَعَلْنا لكُم فيها مَعايِشَ، ومَن لَستُم لَهُ برازِقين •[6]

١٢ والانعامَ خَلَقَها لكُم فيها دِفْءٌ ومنافعُ ومنها تأكُلون •[7]

١٣ والخيلَ والبغالَ والحميرَ لتركَبُوها وزينة، ويَخلُقُ ما لا تَعلَمُون •[8]

١٤ هو الّذي أنزَلَ من السّماءِ ماءً، لَكُم منه شرابٌ ومنه شجرٌ فيه تُسيمون • يُنبِتُ لكُم به الزّرعَ والزّيتونَ والنّخيلَ والاعنابَ، إنّ في ذلك لآيةً لقومٍ يَتفكّرُون • وسَخّرَ لكُمُ اللّيلَ والنّهارَ والشّمسَ والقمرَ، والنُّجومُ مُسَخّراتٌ بأمرِه، إنّ في ذلك لآياتٍ لقومٍ يَعقِلُون •[9]

١٥ وما ذَرَأَ لكُم في الارضِ مختلِفاً ألوانُه .. وهو الّذي سَخّرَ البَحرَ لِتأكُلُوا منه

---

١ و ٢ ـ سورة الانعام (٦): ١٤١ ـ ١٤٢.

٣ ـ سورة الاعراف (٧): ١٠.

٤ ـ سورة يونس (١٠): ٢٤.

٥ ـ سورة ابراهيم (١٤): ٣٢.

٦ ـ سورة الحجر (١٥): ١٩ ـ ٢٠.

٧ و ٨ و ٩ ـ سورة النّحل (١٦): ٥ و ٨ و ١٠ ـ ١٢.

لحماً طَرِيّاً وتستخرِجُوا منه حِلْيَةً تَلبَسُونَها ..[١]

١٦ وإنَّ لكُم في الأنعامِ لعِبرَة، نُسقيكُم مِمّا في بُطونِه مِن بينِ فرثٍ ودمٍ لبناً خالصاً .. ومن ثَمراتِ النَّخيلِ والأعنابِ، تَتَّخِذُون منه سَكَراً ورزقاً حسناً ..[٢]

١٧ .. يَخرُجُ من بُطونِها شرابٌ مختلفٌ ألوانُه، فيه شفاءٌ للنّاس ..[٣]

١٨ وَاللّهُ جَعَلَ لكُم من أنفُسِكم ازواجاً .. ورَزَقَكُم من الطَّيِّبات ..[٤]

١٩ وَاللّهُ جَعَلَ لكُم من بيوتِكُم سَكَناً .. وجَعَلَ لكُم سرابيلَ تَقيكُمُ الحَرَّ ..[٥]

٢٠ الّذي جَعَلَ لكُمُ الارضَ مَهداً، وسَلَكَ لكُم فيها سُبُلاً، وأنزَلَ من السَّماءِ ماءً، فَأخْرَجنا به ازواجاً من نباتٍ شتّى • كُلُوا وَارْعَوا أنعامَكُم ..[٦]

٢١ كُلُوا من طيِّباتِ ما رَزَقْناكُم ولا تَطْغَوا فيه ..[٧]

٢٢ وأنْزَلْنا من السَّماءِ ماءً بقَدَرٍ فَأسْكَنّاه في الارضِ، وإنّا على ذَهابٍ به لَقادِرُون • فَأنْشَأنا لكُم به جنّاتٍ من نَخيلٍ وأعنابٍ، لكُم فيها فواكِهُ كثيرةٌ ومنها تَأكُلُون • وشجرةً تَخرُجُ من طورِ سَيْناءَ تَنْبُتُ بالدُّهْنِ وصِبْغٍ للآكلين • وإنَّ لكُم في الأنعامِ لعِبرَةً، نُسقيكُم مِمّا في بُطونِها ولكُم فيها منافِعُ كثيرةٌ ومنها تَأكُلُون • وعليه و على الفُلكِ تُحمَلُون •[٨]

٢٣ .. وأنزَلَ لكُم منَ السَّماءِ ماءً، فَأنْبَتْنا بِهِ حدائقَ ذاتَ بَهجةٍ ..[٩]

٢٤ ألَم تَرَوا أنَّ اللّهَ سَخَّرَ لكُم ما في السَّماواتِ وما في الارضِ، وأسبَغَ عليكُم نِعَمَه ظاهرةً وباطنةً؟..[١٠]

---

١ ـ سورة النّحل (١٦) : ١٣ ـ ١٤ .

٢ و ٣ و ٤ و ٥ ـ سورة النّحل (١٦) : ٦٦ ـ ٦٧ و ٦٩، و ٧٢ و ٨٠ ـ ٨١ .

٦ و ٧ ـ سورة طه (٢٠) : ٥٤ و ٨١.

٨ ـ سورة المؤمنون (٢٣) : ١٨ ـ ٢٢.

٩ ـ سورة النّمل (٢٧) : ٦٠.

١٠ ـ سورة لقمان (٣١) : ٢٠.

٢٥ هو الّذي يُريكُم آياتِه ويُنَزِّلُ لكُم من السَّماءِ رزقاً ..[١]

٢٦ اللّهُ الّذي جَعَلَ لكُم الارضَ قَراراً .. ورَزَقَكُم من الطَّيِّبات ..[٢]

٢٧ اَللّهُ الّذي جَعَلَ لكُمُ الاَنعام، لِتَركَبوا منها ومنها تَأكُلون * ولكُم فيها منافعُ، ولتَبلغُوا عليها حاجةً في صُدورِكُم، وعليها وعلى الفُلْكِ تُحمَلُون *[٣]

٢٨ والّذي خَلَقَ الاَزواجَ كلَّها وجَعَلَ لكُم من الفُلْكِ والاَنعامِ ما تَركَبُون *[٤]

٢٩ والارضَ مَدَدْناها، وَاَلْقَيْنا فيها رواسيَ، وانْبَتْنا فيها من كلِّ زوجٍ بَهيج * تَبصِرةً وذكرىٰ لكلِّ عبدٍمُنيب * و نَزَّلْنا من السَّماءِ ماءً مباركاً، فَاَنْبَتْنا بِهِ جنّاتٍ وحبَّ الحَصيد * والنَّخلَ باسقاتٍ لها طَلْعٌ نضيد * رزقاً للعِباد ..[٥]

٣٠ والارضَ وَضَعَها للاَنام *[٦]

٣١ .. وانزَلْنا الحديدَ فيه بَأْسٌ شديدٌ، ومنافعُ للنّاس ..[٧]

٣٢ والارضَ بعدَ ذلك دَحاها * اَخْرَجَ منها ماءَها ومَرعاها * والجِبالَ اَرْساها * متاعاً لكُم ولِاَنعامِكُم *[٨]

الفات نظـر

هذه الآيات، بصُوَرِها البيانيّة، تَسترعي الانظارَ وتَدعُو الى الامعانِ في مغازيها. وممّا يَتَبلْوَرُ من مضامينِها ثلاثةُ امور:

١ ـ الفاتُ الانظار، بتصريحاتٍ مكرّرة، في الفاظٍ جَزْلَةٍ، الى الفعلِ الالهيِّ ودَورِهِ الوَحيدِ في مراتبِ اِعدادِ النِّعَمِ والمَواهبِ

---

١ و ٢ و ٣ ـ سورة غافر (٤٠): ١٣ و ٦٤ و ٧٩ ـ ٨٠.

٤ ـ سورة الزُّخرف (٤٣): ١٢.

٥ ـ سورة ق (٥٠): ٧ ـ ١١.

٦ ـ سورة الرّحمن (٥٥): ١٠.

٧ ـ سورة الحديد (٥٧): ٢٥.

٨ ـ سورة النّازعات (٧٩): ٣٠ ـ ٣٣.

والمَعايشِ للنّاس.. فتُشاهِدُها تَذكُرُ: أنَّ اللّهَ جَعَلَ الارض، وبَنىَ السَّماء، وانزَلَ الماء، فاَخرَجَ به نباتاً مختلِفاً ألوانُه، وانْبَتَ حدائقَ ذاتَ بَهجةٍ، وانشأ جنّاتٍ معروشاتٍ وغيرَ معروشات، والنَّخلَ والزَّرعَ والزَّيتونَ والرُّمّانَ والاعناب، ومن كلِّ شيءٍ موزون، وشجراً فيه تُسيمون، وجَعَلَ الماءَ شراباً للنّاسِ والحيوان، واَخرَجَ من بُطونِ النَّحْلِ ما فيه شفاءٌ للنّاس، وخَلَقَ الانعامَ فيها منافعُ وألبانٌ ودِفْءٌ، وجَعَلَ لكُم بيوتاً لتَسكُنُوا فيها، وخَلَقَ للنّاسِ من انفُسِهم ازواجاً، ورَزَقَهُم من الطَّيِّبات، وجَعَلَ لهم سرابيلَ تقيهمُ الحرَّ (والبَرد)، وسَخَّرَ البَحرَ واَجْرَى الفُلْكَ فيه بما ينفَعُ النّاسَ من سفرِ البحرِ وغيرِه، وخَلَقَ اللّيلَ والنَّهار، وسَخَّرَ الشَّمسَ والقمرَ والنّجومُ مسخَّراتٌ بامرِه..

والقرآنُ الكريم، يُلقي في الاذهان، بتكرارِ هذه الموضوعات، أنَّ هذه النِّعَمَ والمواهبَ والمعايشَ إنّما تُوجَدُ بفعلٍ الهيٍّ وبعملِ ما عَبَّأَهُ الله من الجُنودِ والقُوى، من مراتبِها الاوّليّةِ الى ما بعدَها من المراحل: فلو لم يَجعَلِ اللّهُ الارضَ ولم يُمَهِّدْها، او لم يُنَزِّلْ من السَّماءِ ماءً، فمَن يَخلُقُ لكُم ارضاً لِيَستَفيدَ النّاسُ من زَرعِها ونباتِها وثِمارِها، ومن يَأتيكُم بماءٍ معين؟ ولو لم يَجعَلِ اللّهُ اللّيلَ والنَّهار، ولم يُسَخِّرِ الشَّمسَ والقمرَ وما في انوارِهما وانوارِ النّجوم من الفوائدِ والآثار، فمَن يَخلُقُ هذه الظّواهر ويَجعَلُها مُسَخَّرةً ومفيدة؟

٢ ـ تَثقيفُ النّفوسِ بالمعرفةِ والعلم، بسوقِها الى ملاحظةِ هذه المراحلِ والافعالِ العظيمةِ الحكيمةِ بدقّةٍ وإمعانٍ وتعمّق، ولذلك جاء في عدّةٍ من هذه الآيات، الدّعوةُ الى التّفكّرِ والتّعقّل، وإعمالِ القُوى العقليةِ لفهمِ هذا الواقعِ والانصهارِ به، فترى الآيتين من سورةِ «النّحْل» (١١ و ١٢)، تُختَمان بقولِ اللّهِ تعالى:

«إنّ في ذلك لآيةً لقومٍ يَتفكّرُون .. إنّ في ذلك لآياتٍ لقومٍ يَعقِلُون». وجاء في آياتِ سورة «قّ»، بعدَ قولِه تعالى : «والارضَ مَدَدْناها وألْقَيْنا فيها رواسيَ وأنْبَتْنا فيها من كلِّ زوجٍ بَهيج»، قولُه تعالى : «تَبصرةً وذِكرىٰ لكلِّ عبدٍ مُنيب» يَرجِعُ الى الحقِّ والواقعِ ويَنصَهِرُ بروحِه .

والقرآنُ بهذا البيانِ يُمَهِّدُ لِأن يَقول : اذا كانتِ النِّعَمُ والمعايشُ تَحصُلُ بهذا الشّكل، اي بفعلِ اللّهِ وفعلِ كثيرٍ من جُنودِهِ المُسخَّرةِ لتأمينِ امورِ الانسان، فبأيِّ حقٍّ او جدارةٍ تَستَولي عليها حفنةٌ فتَمنعَ الآخرين من الاستفادةِ منها؟

٣ ـ التّعبيراتُ العامّة، في «لكُم»، و«النّاس» و «الانام»، فإنّها تَدُلُّ بوضوحٍ وصراحةٍ ـ بعدَ ما يَدُلُّ عليه العقلُ والاعتبارُ ايضاً ووَرَدَ في تفسيرِه وتأييدِه الاحاديث ـ على اَنَّ هذه المواهبَ والنِّعَمَ والمعايشَ إنّما جُعِلَت وخُلِقَت لكلِّ النّاس، حتى يَتَمَتَّعوا بها ويُقيموا بها حياتَهم، وتَعيشَ بها انعامُهم، فهي متاعٌ للنّاسِ عامّةً ولأنعامِهم ..

الحديـــث

١ الامام الصادق «ع» : يا مُفضَّل!.. إنّك اذا تَأمَّلْتَ العالَمَ بفكرِك ومَيَّزْتَهُ بعقلِك، وَجَدْتَهُ كالبيتِ المبنيِّ المُعَدِّ فيه جميعُ ما يَحتاجُ اليه عبادُه: فالسَّماءُ مرفوعةٌ كالسَّقف، والارضُ ممدودةٌ كالبِساط، والنُّجومُ منضودةٌ كالمصابيح، والجواهرُ مخزونةٌ كالذّخائر . وكلُّ شيءٍ فيهما لشأنِه مُعَدٌّ .

والانسانُ كالمُلَّاكِ ذلك البيتَ، والمُخَوَّلِ جميعَ ما فيه، وضروبُ النّباتِ مُهَيَّأَةٌ لمآربِه، وصنوفُ الحيوانِ مصروفةٌ في مصالحِه ومنافعِه، ففي هذا دلالةٌ واضحةٌ على اَنَّ العالَمَ مخلوقٌ بتقديرٍ وحكمة، ونظامٍ وملائمة ..[١]

٢ الامام الصادق «ع» : ثُمَّ فَكِّرْ في خلقِ هذه الارضِ على ما هي عليه، حين خُلِقَت راتبةً راكنة، فتكون موطناً مستقَرّاً للاشياء، فيَتَمَكَّنُ النّاسُ من السّعيِ عليها في مآربِهم والجلوسِ عليها لراحتِهم، والنومِ لهَدْئهم، والاتقانِ لاعمالِهم، فانَّها لو كانت رَجراجَةً مُتَكَفِّئَةً لم يَكُونوا يَستَطيعُون اَن يُتْقِنُوا البناءَ والتّجارةَ والصّناعة وما اَشبَه ذلك، بل كانوا لا يَتَهَنَّأُون بالعيش، والارضُ تُرتِجُ من تحتِهم . واعْتَبِرْ ذلك بما يُصيبُ النّاسَ حين الزَّلازل، على قلّةِ مَكْثِها، حتى يَصيرُوا الى تركِ منازِلهم والهَربِ عنها ..[٢]

٣ الامام الصادق «ع» : فكِّر يا مُفضَّل! في هذه المعادنِ وما يَخرُجُ منها من الجواهرِ المختلفة، مثلَ الجَصِّ، والكِلْس، والجِبْس، والزِّرانيخ، والمِرْتَك، والقُونيا، والزِّيبق، والنُّحاس، والرَّصاص، والفِضّة، والذَّهب، والزَّبَرجَد، والياقوت، والزُّمُرُّد، وضروبِ الحِجارة؛ وكذلك ما يَخرُجُ منها من القار، والمومیا، والكبريت، والنّفط، وغيرِ ذلك ممّا يَستَعمِلُهُ النّاس في مآربِهم، فهل يَخفى على ذي عقلٍ اَنَّ هذه كلَّها ذخائرُ ذُخِرَت للانسانِ في هذه الارضِ لِيَستَخْرِجَها فيَستَعْمِلَها عندَ الحاجةِ اليها ..[٣]

راجع ايضاً بهذا الصّدد : الفصلَ الثّالثَ والعشرين، من هذا الباب، فِقْرَةَ «أ»، والفصلين، الثّانيَ والثّالث، من الباب الثّاني ـ

١ ـ البحار ٣ / ٦١، عن «توحيد المفضل».

٢ ـ البحار ٣ / ١٢١، عن «توحيد المفضل».

٣ ـ البحار ٣ / ١٢٨، عن «توحيد المفضل».

عشر.

الفات نظـــر

تَدعُونا هذه التّعاليمُ الصّادقيّةُ المُشرقةُ الى وَعْيِ امور:

١ ـ اَنَّ الارضَ وما فيها اِنّما اُعِدَّتْ للنّاسِ اجمعين ولحاجاتِهم، لا لجمعٍ مخصوصٍ ومعدود.

٢ ـ اَنَّ الحكمةَ والملائمةَ السّائدتَين على نظامِ العالَم، ومنه النّظامُ الارضيّ، تدعُوانِنا الى الإمعانِ والتّدبّرِ فيهما بروحِ الملاحظة، لوَعْيِ غايةِ هذه الحكمةِ والمُلائمَة.

٣ ـ اَنَّ التّدبُّرَ والإمعانَ في المجالاتِ المذكورة، لا يَخُصّانِ القسمَ الالهيّ من علمِ الدّين، بل يَعدُوانِه الى المذهبِ الاقتصاديِّ ايضاً؛ فعلى كلِّ مَن يُريدُ اَن يَستَنبِطَ مذهبَ الاسلامِ الاقتصاديّ، اَن يُراجِعَ هذه التّعاليمَ مُمعِناً واعياً، فيَعِيَ ما فيها من مَغزًى الهيٍّ وتربَويٍّ وانسانيٍّ واجتماعيٍّ واقتصاديٍّ، حتى يَصِلَ الى فهمِ الدّينِ فهماً مجموعيّاً موضوعيّاً، وحتى يَعلَمَ اَنَّ ما جَعَلَهُ الله واَعَدَّهُ لِاَن يَكونَ عُدّةً لكلِّ النّاس، اِنّما اَعَدَّهُ على نظامٍ حكيمٍ وغايةٍ عظيمةٍ بهما تَنتظِمُ امورُ العالَم وامورُ المجتمعِ الانسانيّ، كما يَقولُ الامام عليُّ بنُ ابي طالب «ع»: «بتقديرِ اَقسامِ اللّهِ للعباد، قامَ وزنُ الامورِ للعالَم، وتَمّتْ هذه الدّنيا لاَهلِها»[1]. فعلينا اَن نُراعِيَ هذا التّقدير، ولا نَغفُلَ الحكمةَ والغايةَ المذكورتين، حتى لا تَختَلَّ الامور.. فليس من الاستنباطِ الاسلاميِّ اَن نَفصِلَ بعضَ تعاليمِ هذا الدّين عن بعضٍ ولا نُراعِيَ حكمةَ خلقِ النّعمِ للكلِّ في التّنظيمِ الاقتصاديّ، لاَنَّ ذلك يُجَزِّئُ اَقسامَ الدّين، ويُعيقُه عن

---

١ ـ غرر الحكم / ١٢٧.

اهدافه .

والنّظرُ الى تعاليمِ الدّينِ بصورةٍ مجموعيّةٍ وموضوعيّة، هو التّفقُّهُ الّذي اَمَرَنا به اولياءُ الدّين . ولقد دعَونا اليه في هذا الكتاب مراراً، لاَنَّ له اهميّةً حياتيّةً للدّينِ وللمسلمين ولِقِيَمِهم وكيانِهم ورُقيِّهم واستقلالِهم .. وهذه مسيرةٌ دينيّةٌ هامّةٌ وتَقَدُّميّةٌ، يَجِبُ على الفقاهةِ الاسلاميّة اَن تَتَبَنّاها وتَسيرَ عليها دَوماً، وتَجعَلَ كُتُبَها وابوابَها مُواكِبةً لَها، وتَزيد عليها ما ليس فيها ولابُدَّ منها، لحياةِ الانسانِ الحديث،[1] بما فيها من «الحوادثِ الواقعة»، في مختلفِ المجالات .

---

١ ـ كما اشرنا اليه في النّظرة الى الفصل ٢٥، من هذا الباب.

نظرة الى الفصـــل

إنَّ تخصيصَ ما هو العام، من المواهبِ والارزاقِ والامكانيّاتِ المعيشيّة، بقِطاعاتٍ خاصّة ـ بايِّ اسمٍ وَقَع ـ يُفْقِرُ الجماهيرَ ويَقضي على اهدافِ الاسلام، لأنَّه خلافُ الحقِّ والعدل، وضدُّ اصلِ التّعميم، اي تعميمِ النّفعِ والانتفاع، الّذي تَبتني عليه حكمةُ الخلقِ والجعلِ الالهيّ (وأمّا ما يَنفَعُ النّاسَ فيَمكُثُ في الارض)[1].

فالتّخصيصُ والاستئثارُ يُضادّان حكمةَ الخلقِ والرّزق، يَقولُ الامامُ الصّادق «ع» بهذا الصّدد: «فَكِّرْ يا مُفضَّل! في الصَّحْوِ والمَطَر، كيف يَعْتَقِبان على هذا العالَمِ لِما فيه صلاحُه.. فالأمطارُ هي الّتي تُطَبِّقُ الارضَ، وربما تُزْرَعُ هذه البراري الواسعةُ وسفوحُ الجبالِ وذُراها فتُغِلُّ الغَلّةَ الكثيرة، وبها يَسقُطُ عن النّاسِ في كثيرٍ من البُلْدانِ مَؤُونةُ سِياقِ الماء من موضعٍ الى موضع، وما يَجري في ذلك بينهم من التّشاجرِ والتّظالُم، حتى يَستأثِرَ بالماءِ ذوو العزّةِ والقوّة ويُحْرَمُه الضُّعفاء»[2]. فالامام يُبَيِّنُ في هذا التّعليم، أنَّ القانونَ التّكوينيَّ هو التّعميمُ لا التّخصيص، فقانونيّةُ النِّظامِ تَسحَقُ الفقرَ وتُقَوّي جانبَ الضُّعفاء، إن عُمِلَ بمُقتضاها؛ نَعَم، «لو عُدِلَ في النّاسِ لاَسْتَغْنَوا» ـ على حدِّ تعبيرِ الامام موسى الكاظم «ع»[3]

والتّعليمُ الصّادقيُّ المذكور، يُصَرِّحُ بأنَّ ذوي العزّةِ والقوّة، همُ الّذين يَستأثِرُون بالمواهبِ الطّبيعيّةِ العامّة، فيَجعَلُونها مختصةً بانفُسِهم.

---

١ ـ سورة الرّعد (١٣): ١٧.

٢ ـ البحار ٣ / ١٢٥ ـ ١٢٦، عن «توحيد المُفَضَّل».

٣ ـ الكافي ١ / ٥٤٢.

والاستئثارُ بالمنابعِ والمناجمِ الطّبيعيّةِ والثّرواتِ الاجتماعيّة، هو من عُمدةِ اسبابِ الفقرِ وعِلَلِهِ المُوجِدَةِ له . ولقد سَلَفَ اَن قُلنا اَنَّ المحرومين لايُتاحُ لهم وحدَهم اَن يَقوموا بشجبِ هذا الامر، لاَنَّ اعداءَهم اهلُ العزّة والقوّة، فعلى المجتمعِ الاسلاميِّ والحكمِ وعلماءِ الدّين، اَن يَقوُموا بنصرةِ المحرومين والمضطَهَدين، في مجابَهَةِ الاَعِزّاءِ الغالبين .

ولقد اَورَدْنا في الفصل، خمسين آيةً سماويّةً، تَدُلُّ بالصّراحةِ التّامّةِ على اَنَّ الكلَّ مُهَيَّأٌ للكلِّ، لامُدَّخَرٌ للبعض ـ وكذلك كان ما جاءَ في التّعليماتِ الصّادقيّةِ وما مرَّ في الفصلِ الثّالثِ والعشرين، وما يَأتي في الفصلين : الثّاني والثّالث، من البابِ الثّاني عشر ـ ولقد اَشَرنا في الإلفاتِ المتقدِّم، الى اَنَّ تلك الآياتِ تُلفِتُ نظرَ الانسانِ الى مراحلِ فعلِ الله في خلقِ موادِّ تلك النِّعَمِ والاموال وتَعْبِئَتِها وتَنمِيَتِها للنّاس وللاَنعام : «إنّا صَبَبْنا الماءَ صَبّاً * ثُمَّ شَقَقْنَا الارضَ شقّاً * فَاَنْبَتْنا فيها حَبّاً * وعِنَباً و قَضْباً * وزيتوناً ونَخلاً * وحدائق غُلْباً * وفاكهةً واَبّاً * متاعاً لكُم ولاَنعامكُم»[1].

هذه الآياتُ وامثالُها، تُخبِرُ الانسانَ بأَنَّ الحاكمَ السّائد على العالمِ وما فيه من النّواميس هو ارادةُ الله تعالى، واَنَّ اللّهَ هو الّذي يُهَيِّئُ ما يَستفيدُ منه الانسان ويَرتَزِقُ منه هو وانعامُه، فبفِعلِه تَتحقَّقُ المراحلُ المختلفةُ لِتَكَوُّنِ المُنتَجاتِ المختلفة؛ فالماءُ الّذي هو مادّةُ الحياةِ والنُّموِّ إنّما يَصُبُّهُ الله، والارضُ يَشُقُّها الله، بجعلِها قابلةً للشَّقِّ والحَرث، والحبُّ والعنبُ والقَضبُ والزّيتونُ والنّخلُ إنّما يُنبِتُها الله ويُنَمّيها، وكذلك الحدائقُ الغُلْبُ والفواكهُ والاَوَبّ . وذلك لِيَعلَمَ الانسانُ منزلتَه في العالمِ وحقارتَه في جنبِ قدرةِ الله وفعلِه، حتى فيما يَغرِسُه هو ويَزرَعُه ويَسقيه ويَحصُدُه ويَأكُلُ منه . ولِيَعرِفَ الانسانُ قدرَهُ التّافه، واَنَّ اعمالَه وحركاتِه كلَّها فرعيّةٌ

---

١ ـ سورة عبس (٨٠) : ٢٥ ـ ٣٢.

وثانويّة، لا قيمةَ ولا اَثَرَ لها في جنبِ اعمالِ اللّهِ الاصليّةِ وقدرتِه النّافذةِ في كلِّ ذلك. وخصوصاً مع النّظرِ الى القوانينِ والسُّننِ التّكوينيّةِ والقُوى والطّاقاتِ الطّبيعيّة ـ من الارضيّة والسّماويّة ـ وانّها كلّها جنودُ الله، الّتي سَخَّرَها لمنافعِ الانسان وجَعَلَها فعّالةً لتأمينِ ما يَحتاجُ اليه، «وللّهِ جنودُ السّماواتِ والارض»[1]، «وما يَعلَمُ جُنودَ ربِّك الاّ هو»[2].

انّ تلك الآياتِ البيّناتِ وامثالَها، تُشيدُ بمالكيّةِ اللّهِ تعالى في قبالِ مالكيّةِ الانسان، وتُؤَكِّدُ على تأثيرِ ارادةِ الله وفعلِه ودورِهما الاساسيِّ وكذلك فعلُ جُنودِه المُسخَّرة ـ الّتي لا يَعلَمُها الاّ هو ـ في تكوينِ الاشياءِ، وانَّ الاصلَ هو ذلك الفعلُ الشّاملُ العظيم، لا فعلُ الانسانِ المحدودِ الحقيرِ النّاقصِ الضّئيل. ومن هنا يَعرِفُ الانسانُ انَّ كُلَّ ما بيدِه وما يَكتَسِبُه ويَقتَنيه، حتى القُوى البدنيّةُ والفكريّةُ الّتي يَعمَلُ بها لاقتناءِ المالِ واستخدامِ المواهب، والهواءُ الّذي يَتَنَفَّسُ فيه و.. انّما هي مُنتَجاتُ مزرعةِ الوجودِ الفسيحة، وانتاجاتُ معملِ الكونِ العظيم، وثَمَراتُ مساعي جنودِ اللّهِ غيرِ المتناهية ـ مرئيّةٍ وغيرِ مرئيّةٍ ـ ولذلك نَرى انَّ المُرشدَ الاكبرَ والمُعلّمَ الاوّل، النّبيَّ الاعظم «ص» يَقولُ: «اَكْرِمُوا الخُبز، فانّه قد عَمِلَ فيه ما بينَ العرشِ الى الارضِ وما فيها من كثيرٍ من خلقِه»[3]. وبهذا البيانِ التّعليميِّ الرّاهن، يُعَلِّمُنا انَّ فلسفةَ اِكرامِ الخبزِ هي تأديةُ حقوقِ جنودِ اللّهِ الفعّالةِ في العالَم، من العرشِ الى الارض، وانَّ الّذي يَجعَلُ الخُبزَ على موائدِ الانسانِ هو يدُاللّهِ ويدُ جنودِه.

واذا نَظَرنا في الآياتِ المُبَيِّنةِ لفعلِ اللّهِ وجنودِه في العالَم نظرةَ اِمعانٍ وتَبَصُّر نَرى انَّها تَجعَلُ الغايةَ الرّئيسيَّة لذلك الفعلِ الدّائمِ الحكيم،

---

١ ـ سورة الفتح (٤٨): ٤.

٢ ـ سورة المُدَّثِّر (٧٤): ٣١.

٣ ـ الكافي ٦ / ٣٠٢.

هي تمتّعُ جميعِ افرادِ الانسان، بل الحيوان ايضاً، بتلكُم النِّعمِ والمواهب، تمتُّعاً عـــامّاً لا يَخُصُّ بعضَ الافراد دونَ بعض، او بعضَ القِطاعاتِ دونَ بعض، او بعضَ المِلَلِ والاقوامِ دونَ بعض. فالقُوى الالهيّةُ والجنودُ الفعّالةُ إنّما تَعمَلُ عمَلَها الدّائبَ الحكيمَ وتَفعَلُ افعالَها العظيمةَ الدّقيقةَ المُتلاحِمَةَ المُتجاوِبة لتلك الغايةِ الشّاملة.

فالنّتيجةُ الّتي نَحصُلُ عليها من تلكُم التّعاليم، امران:

١ ـ اَنّ كُلَّ ما في الكَونِ من النِّعمِ والمواهب، إنّما جُعِلَ وخُلِقَ لاَن يَكونَ وسيلةً للمُتعَةِ والاستفادة، لا لِاَن يَكونَ للحُكْرَةِ والإدّخار، فيَقولُ القرآنُ بتصريحٍ: «وجَعَلْنا فيها جنّاتٍ من نخيلٍ واَعنابٍ وفَجَّرْنا فيها من العُيون ليَأْكُلوا من ثَمَرِه..»[1]، فالغايةُ المُتَوَخّاةُ من جعلِ جنّاتِ النّخيلِ والاَعنابِ وتفجيرِ العيونِ والانهار، هي اَن يَأكُلَ النّاسُ من تلك الثّمار..

٢ ـ اَنّ كُلَّ ما في الكَونِ من النِّعمِ والمواهب، هو لِلكلِّ لا للبعض. ولاَجلِ ذلك نَرى اَنَّ القرآنَ الكريم يَقول: «لِيَأْكُلوا ..»، لا لِيَأكُلَ بعضٌ، ولا لِاَن يجمَعُوا الاموال، او لِيُفسِدوا في الارض، او لِيُسرِفوا، او لِيُتْرَفوا، او لِيَكونَ دُولةً بين الاغنياء وذَويهم، في حينَ اَنَّ الاكثريّةَ السّاحقةَ من النّاسِ لاعَهْدَ لهم بالشِّبَع، ولا طَمَعَ لهم في النِّعمة، ولا اَمَلَ لهم بسَكَنٍ وصحّةٍ وتعليمٍ وتربية.

نعم، إنَّ الانسانَ قد عَمِلَ في سبيلِ الاقتناءِ والانتاجِ شيئاً من العمل (وما عَمِلَتْهُ اَيديهم)[2]، بيدَ اَنَّ هذا العملَ ايضاً تُلاحَظُ فيه امور:

أ ـ اَنّه لا يُعَدُّ شيئاً بالنّسبةِ الى عملِ جنودِ الله سبحانه؛ ولذلك قال

---

١ ـ سورة يس (٣٦): ٣٤ ـ ٣٥.

٢ ـ وإنّ ذلك الفعلَ الضّئيلَ ليس ايضاً من الفاعلِ نفسِه، بصورةِ «علةٍ تامّة» ـ وسَنُشيرُ اليه في المتن ايضاً ـ اذ الانسانُ «اضعفُ من ذلك واقلّ» ـ على حدِّ تعبيرِ الامام ابي الحسنِ الرّضا «ع» ـ (البحار ٧٨ / ٣٥٢)؛ بل اللهُ هو الّذي يأمرُ الانسانَ بالفعلِ او التّرك، ويُقدِرُه عليهما، بصورةِ «امرٌ بين امرين».

بعض المفسّرين : «وما في هذه الآيةِ نافية، لأنَّ عملَ الانسانِ وما يَعمَلُه هو بيدِه ليس بشيءٍ». وقال الطبرسيّ في معنى قولِه تعالى : «وما عَمِلَتْه أيديهم» : «اي ولَم يَعْمَلْ تلك الثّمار ايديهم»،[1] ويَجعَلُه أوَّلَ المعاني .

ب ـ أنَّ عملَ الانسانِ ذلك ليس عملاً استقلالياً، لأنَّ جميعَ امكانيّاتِ الانسانِ للعملِ انّما هي من اللّهِ تعالى ايضاً، حتى يدَه ورجلَه، حيث وَهَبَهُما اللّهُ للانسانِ فضلاً منه واحساناً، والهواءَ الّذي يَتَنَفَّسُ فيه لحياتِه، وكذلك القلبُ والمشاعرُ الّتي بها يَحِسُّ ويُدرِك، «قُلْ : أرَأيْتُم إن أخَذَ اللّهُ سَمعَكُم وأبصارَكم وخَتَمَ على قلوبكم، من إلَهٌ غيرُ اللّهِ يأتيكُم به، أنظُر كيفَ نُصَرِّفُ الآيات، ثُمّ هُم يَصدِفُون؟*»[2].

ج ـ أنَّ ذلك العملَ الانسانيَّ يَقَعُ في اكثرِ الموارِدِ بيدِ الكادحين والعُمّال، من الّذين يُحْرَمُون النّعيم، وتَكونُ جَناةُ أيديهم لغيرِ افواهِهم .

فعلى ما عَرَضْنا، لا يَتَسَنّى لحَفنةٍ من افرادِ الانسان ـ والحالةُ هذه ـ أن تَقومَ في وجهِ النِّظامِ الكَونيِّ العامّ، وأن تَصُدَّ النّاسَ عن غاياتِ الحياةِ والتّكامل، وأن تَخُصَّ المواهبَ والنِّعَمَ بنفسِها وذويها، وأن تَتَجاوَزَ حدودَ الحاجةِ المناسبة، وأن تَعتَدِيَ حدودَ الله بأن تُسرِفَ وتُتْرِف .

فالتّأبّي عن الخضوعِ أمامَ نواميسِ الكَونِ ومُخَطَّطاتِه الحكيمةِ هو كالتّأبّي عن قبولِ تقاديرِ اللّهِ في الخلقِ والغاياتِ الالهيّةِ للوجود، وهذا من صُوَرِ الكفر، ولا يَستَتْبِعُ الاّ الهَلاكَ والدّمار .

وممّا يُشِعُّ على ما ذَكَرناه ويُسَجِّلُه، ويَدُلُّ على أنَّ المواهبَ والنِّعَمَ يَجِبُ أن تَكونَ للكلِّ وفي مُتَناوَلِ الكلّ، هي الآياتُ الدّاعيةُ الى شُكرِ النِّعمِ الالهيّةِ وتعظيمِها؛ فلقد جاءَ في القرآنِ التّأكيدُ على شكرِ النِّعمِ عقيبَ ذكرِها . ومن الواجبِ أن نَلتَفِتَ الى معنى الشّكرِ وما هو المقصودُ

---

١ ـ مجمع البيان ٨ / ٤٢٣.

٢ ـ سورة الانعام (٦) : ٤٦.

منه، ولا سيّما معَ العلمِ بأنَّ الشّكرَ يَزيدُ في النِّعمِ ويُكثِرُها، و انَّ كفرانَها يُقَلِّلُها و يُزيلُها . إنَّ حقيقةَ الشّكرِ هي ما يَتَجلّى في المرحلةِ العمليّةِ لا المرحلةِ اللّفظيّةِ واللّسانيّةِ . والشّكرُ العمليُّ هو الاستفادةُ الصّحيحةُ المشروعةُ العادلةُ من النِّعم ـ الّتي خَوَّلَ اللّهُ الانسانَ ايّاها ـ وتعميمُ الاستفادةِ لكلِّ الخلق . والاستفادةُ الصّحيحةُ العادلةُ من النِّعمِ والمواهب، لا تَتَحقَّقُ الّا اذا كانت مطابِقةً لِما عَيَّنَهُ اللّهُ ورسولُه وَاشْتَرَعاه، واقعةً في المسيرةِ الصّحيحةِ الّتي تُواكِبُ غاياتِ الخلقِ وحكمةَ الإنعام، وتُمَهِّدُ لاقامةِ العدل، الّذي يَأمُرُ بِهِ اللّهُ الخالقُ الحكيم، الرّازقُ البَرُّ الرّحيم . وكذلك اذا لم تُوجِبْ اَن يُخَصَّ ما هو العامّ، واَن يُعَمَّ ما هو الخاصّ . اما تخصيصُ العامِّ فكالإنعامِ الالهيِّ فإنَّه عامٌّ، غيرَ اَنَّ الاستفادةَ المعتديةَ من مواهبِ الارضِ ونِعَمِها تُوجِبُ اَن يَصير هذا العامّ خاصّاً بفئةٍ وان يُحرَمَ منه الآخرون . واما تعميمُ الخاصِّ فكبعضِ الازماتِ والنّقماتِ الّتي يُقَدِّرُها الله تعالى بحكمتِه لاشخاصٍ في بُرهةٍ من الزّمان، لكنّ العُدوانَ الاقتصاديَّ والافراطَ الاستهلاكيَّ وتركَ اداءِ الحقوق ـ ممّا يَرتكِبُه الموسرون ـ يَجعَلُ ذلك الخاصَّ عامّاً شاملاً للكثيرِ من الخلقِ المضطَهدين، كما جاءَ في التّعاليم :

الحديـــث

١ النبـــي «ص» ـ فيما رواه الامامُ الباقر : .. ولم يَنقُصُوا المِكيالَ والميزانَ الّا اُخِذُوا بالسِّنين، وشدّةِ المَؤُونة، وجورِ السّلطان؛ ولم يَمنَعُوا الزّكاةَ الّا مُنِعُوا القَطْرَ من السّماء . ولولا البَهائم لم يُمطَرُوا ..[١]

١ ـ الكافي ٢ / ٣٧٣ .

٢ الامام الباقر «ع» : وَجَدنا في كتابِ رسولِ الله «ص» : .. واذا طُفِّفَ المكيالُ والميزان، اَخَذَهُمُ اللّهُ بالسِّنين والنَّقص؛ واذا مَنَعُوا الزَّكاة، مَنَعَتِ الارضُ بركتَها من الزَّرعِ والثِّمارِ والمعادنِ كلِّها ..[١]

ومن اللاّحب، اَنَّ تخصيصَ ما جَعَلَهُ الله عامّاً، وتعميمَ ما جَعَلَهُ خاصّاً، خروجٌ عن التّنظيماتِ الالهيّةِ وتَمَرُّدٌ على نواميسِ الله وتقاديره، وهذا كالكفر، كما وَرَدَ به الحديث، بل القرآنُ ايضاً. وخلاصةُ القول، اَنَّ الشُّكرَ لايَجتَمِعُ مع الاسرافِ والاستهلاكاتِ التَّرفيَّةِ ولا مع الامساكِ والبُخل، كما يَقولُ مُعلِّمُ الانسانيَّةِ الكبير، الامام عليُّ بن ابي طالب «ع» : «لا يُحرِزُ الشّكرَ الاّ مَن بَذَلَ ماله»[٢]. فالمسيرةُ الصّحيحةُ للتّمتُّعِ من النِّعمِ الالهيّة، هي الّتي تَجعَلُ النِّعَمَ متاعاً للنّاس، كلَّ النّاس، ولاَنعامِهم، ورزقاً لعبادِ اللّهِ كلِّهم، حتى غيرِ المؤمنين، فإنَّهم اَيضاً مخلوقوا الله، المضمونةُ ارزاقُهم، المقسومةُ بينَهم مَعايشُهم، وإنَّهم ذوو رَمَقٍ، ولكلِّ ذي رَمَقٍ قوتٌ كما جاء في تعاليمِ الامامِ عليٍّ «ع».[٣] فللكلِّ اَن يَأكُلُوا من ثَمَراتِ الارض، سواءٌ فيها الطّبيعيّةُ او المصنوعة، وذلك لِاَنَّ المصنوعةَ ايضاً من ثَمَراتِ الارض، فكَما اَنَّ الحِنطَةَ من ثَمَراتِ الارض، فإنَّ الخُبزَ ايضاً من ثمراتِ الارض ـ وهو الّذي قد عَمِلَ فيه ما بينَ العرشِ الى الارضِ وما فيها من كثيرٍ من الخلق ـ وحتى اَنَّ الفُلْكَ التي تَجري في البَحر بما يَنفَعُ الناس، و تَحمِلُ مُنتَجاتِ الموسرين وسِلَعَهم ـ من المُصَدَّرَةِ او المستوردَة ـ إنّما تَجري برحمةِ اللّهِ وفعلِه وهم عنها غافلون، «ومن آياتِه الجَوارِ في البحرِ كالاعلام * اِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ، فيَظْلَلْنَ رَواكدَ على ظَهْرِه، اِنَّ في

---

١ ـ الكافي ٢ / ٣٧٤.

٢ ـ غرر الحكم / ٣٤٩.

٣ ـ الكافي ٨ / ٢٣؛ راجع : الفصل ٥، من هذا الباب.

ذلك لآياتٍ لكُلِّ صبّارٍ شكور»[1].

اهذه كلُّها ـ على عظمتِها من آياتٍ وتعبئةٍ وتسهيلٍ وإنعام ـ تَخُصُّ جمعاً معدوداً من اهلِ الخاصة؟ لا، لا تَخُصُّهم، بل همُ اغْتَصَبُوا ما للآخرين، وانّما تأشيرُ اللّهِ الرّزّاقِ الرّحيم العادلِ الحكيم، اَن تكونَ هي لخلقِه، وهم عيالُه؛ فللكُلِّ اَن يَأْكُلُوا ويَشرَبُوا ويَلبَسُوا ويَسكُنُوا ويَركَبُوا ويَحجُّوا ويَتصدَّقُوا ويَتَزَوَّجُوا ويَتمتَّعُوا من الصِّحَّةِ والتَّربيةِ والتَّعليمِ ويُسافروا في الارضِ لكَي يَنظُرُوا الى آثارِ رحمةِ الله ـ مع رعايةِ الاحكامِ الاسلاميَّة. نَعم، للكلِّ اَن يَستَفيدُوا من النِّعَمِ والمواهب، وعليهم اَن لا يُسرِفُوا ولا يَطغَوا فيها.

فاذا صارتِ النِّعَمُ والمواهبُ المستخرجةُ من الارض، هي او موادُّها واصولُها الاوليّة، متاعاً للكلِّ ولانعامِ الكلِّ، ورزقاً للعبادِ عامّة، واُتيحَ للنّاسِ جميعاً اَن يَأكُلُوا منها، وَالْتَزَمُوا بأَن لا يُسرِفُوا واَن يَجتَنِبُوا العَجْرَفَةَ والطُّغيان، فعندَ ذلك قد شَكَرُوا اللّهَ سبحانه على نِعَمِه ومواهبِه.

فعلى هذا الاساس، لايَكونُ المجتمعُ الّذي يَسُودُه النِّظامُ الماليُّ التكاثري والاترافيّ، مجتمعاً شاكراً للنِّعم، بل هو مجتمعٌ كافرٌ بالنِّعم، وسوفَ يَرى هذا المجتمعُ مَغَبّاتِ كفرانِه، وهي السُّقوطُ والتّلاشي، او الانحلالُ والتَّميُّع، او اليأسُ والتَّخلُّف، او التَّبعيَّة والذُّلّ. ولا فرقَ في ذلك بين اَن يكونَ المجتمعُ اسلامياً او غيرَ اسلاميّ، اذ الاسمُ لا يُغني من الحقِّ شيئاً، والشّعارُ ـ ما لَم يُعْمَلْ لتجسيدِه ـ لايُسمِنُ جائعاً ولا يُؤْوي محروماً.

ومن مَضارِّ التّعدّي عن الحدودِ المشروعةِ للاستفادةِ من النِّعمِ والمواهبِ وسلبيّاتِه، هو ما يَستتبِعُه من الإخلالِ بأبعادِ المجتمعِ الرّوحيّة، لِاَنَّ النّاسَ لا يَجِدُون في النُّظُمِ الاقتصاديّةِ الطّاغيةِ

---

١ ـ سورة الشّورى (٤٢): ٣٢ ـ ٣٣.

والمنحرفة، الى الرُّقيِّ المعنويِّ سبيلاً، كما أنَّهم لا يَجِدُون الى الرُّقيِّ المادّيِّ ايضاً سبيلاً. فالقِيَمُ الرّوحيّةُ والضّميرُ الانسانيُّ تَضْؤُلُ وتضعُفُ في تلكُمُ النُّظُم، وكذلك الانسانُ فإنّه يَسقُطُ من المرتبةِ الانسانيّةِ المتعادلة، فيَتَحَوَّلُ من انسانٍ قانعٍ مقتصدٍ شاكرٍ متواضع، الى موجودٍ حريصٍ مستكبرٍ لا تُوجَدُ لديه للفضائلِ الانسانيّةِ أيّةُ قيمةٍ وقدر، او الى فقيرٍ بائسٍ كسيرِ البالِ آئسٍ، لا يهتدي طريقاً الى تَبَنّي ايِّ خيرٍ او فضيلةٍ او رشد. ولكنَّ الانسانَ الموسر، اذا أعْتَقَدَ أنَّ المالَ مالُ الله ـ وأنَّ اللّهَ هو الّذي خَـوَّلَهُ إيّـاه واسْتَخْلَفَه فيه، للاستهلاكِ الشّخصيِّ والعائليِّ والمجتمعيِّ (الانفاق) ـ وأنَّ المواهبَ والمعايشَ ليست الاّ ما أعَدَّهُ الله للنّاس، فَصَرَفَها فيما جَعَلَهَا اللّهُ له، بصورةٍ قواميّة ـ من غيرِ ظلمٍ او استئثارٍ ـ يَتَحَوَّلُ النِّظامُ الاقتصاديُّ الماليُّ الى نظامٍ انسانيٍّ والهيٍّ يَزْخَرُ بمُتَعِ الحياةِ وبمقوّماتِ التّكامل، ويَحصُلُ فيه التّلاؤُمُ بين الأبعادِ المادّيّة والأبعادِ الرّوحيّة في الحياةِ الاجتماعيّة، وتَتَسَرّى القِيَمُ المعنويّةُ الى حَقلِ المسائلِ الاقتصاديّة، فيمتَزِجُ ابعاضُ الدّينِ ويَخلُصُ من الفصلِ والبينونة. وعندَ ذلك يكونُ الحُكمُ الفصلُ للقِيَمِ المُثلىٰ وللقسطِ والعدل، لا للمالِ والقِيَمِ التّافهة. ونحن لا نَعُدُّ هذا الامرَ امراً اخلاقيّاً، بل نَرى من واجبِ دُعاةِ الاسلامِ وبُناةِ المجتمعِ الاسلاميِّ ـ من علماءِ الدّين ورجالِ الحكم ـ أن يَقُومُوا بتجسيدِ هذا الواجب، في حَسْمٍ وصراحةٍ لا يُبقِيانِ للحِيادِ والانحيازِ مجالاً.

تنبيه هامّ

لقد شَجَبَ القرآنُ الاسرافَ اشدَّ شَجبٍ، وجاءَ في تعاليمِنا الحديثيّةِ بهذا الصّدد قولُ النّبيِّ «ص»: «يَأْكُلُ (المُسرفُ) ما لَيس له، ويَلبَسُ ما

لَيس له، ويَشترِي ما لَيس له»[1]. وورد عن الامامين، عليّ بن ابي طالب «ع» وجعفرٍ الصّادق «ع» مثلُه.[2] وهذه التّعاليمُ تُشيرُ الى اَنَّ حكمةَ حرمةِ الاسرافِ الاجتماعيّةَ والحقوقيّة، هي اَنَّ المُسرفَ يَستهلِكُ ما يَتعلّقُ بغيرِه. وهذا يَدُلُّ على اَنَّ الكلَّ للكلّ، والمُسرفَ يَأكُلُ ما للكلِّ ويَلبَسُ ما للكلّ و.. فيَتحوَّلُ ما لِلكلِّ الى اختصاصِه بالبعض. وهذا هو الّذي يُضادُّ التّأشيرَ الاسلاميّ. اِذِ الاموالُ في نظرِ الاسلام قوامٌ وقيامٌ وامدادٌ من اللّهِ للنّاس، فيَجِبُ اَن تَسَعَ الكُلَّ وتكونَ في مُتناوَلِهم، كما يقولُ الامام عليُّ بن ابي طالب «ع»: «.. فمَن آتاه الله مالاً فلْيَصِلْ به القرابة.. ولْيُعْطِ منه الفقيرَ والغارم..»[3].

راجع بهذا الصّدد: الفصلَ الاوّل، فِقرةَ «د»، والفصلَ الثّاني، فقرةَ «أ»، والفصلَ السّادسَ والعشرين الى التّاسعِ والعشرين، كلُّها من هذا الباب.

ولعلَّ كثيراً من فصولِ هذين البابين، يَشجُبُ الاستئثار، ويَدُلُّ على اَنَّ الكلَّ مُهَيَّأٌ للكلّ، لامُدَّخَرٌ للبعض.

---

١ ـ المستدرك ٢ / ٦٤٥.

٢ ـ الوسائل ١٢ / ٤١؛ الخصال ١ / ١٢١.

٣ ـ نهج البلاغة / ٤٣٢؛ عبده ٢ / ٣. راجع ايضاً: الفصلَ التّالي.

الفصلُ السّابع والثلاثون

الاسلام والفقر، كفاح رحب (٨)

ـ شركة الفقراء في اموال الاغنياء

الكتـــاب

١ آمِنُوا باللّهِ ورسولِه، وانفِقُوا ممّا جَعَلَكُم مُستَخْلَفينَ فيه ..[١]

٢ قُلْ لِعبادِيَ الّذين آمَنوا: يُقيمُوا الصَّلاةَ ويُنفِقُوا ممّا رَزَقْناهُم سرّاً وعلانيةً ..[٢]

٣ واَقيمُوا الصَّلاة وآتُوا الزَّكاةَ وَارْكَعُوا معَ الرّاكعين ●[٣]

٤ والّذين يَصِلُون ما اَمَرَ الله به اَن يُوصَل ..[٤]

٥ للفُقراءِ الّذين اُحْصِرُوا في سبيلِ الله لا يَستَطيعُون ضرباً في الارض، يَحسَبُهُمُ الجاهلُ اغنياءَ منَ التَّعفُّف، تَعْرِفُهم بسيماهم، لا يَسْأَلُونَ النّاسَ اِلحافاً ..[٥]

---

١ ـ سورة الحديد (٥٧) ٧.

٢ ـ سورة ابراهيم (١٤) : ٣١.

٣ ـ سورة البقرة (٢) : ٤٣.

٤ ـ سورة الرعد (١٣) : ٢١.

٥ ـ سورة البقرة (٢) : ٢٧٣.

الحديـــث

١ النبـــي «ص» ـ فيما رواه الامامُ الباقر : ما آمَنَ بي مَن باتَ شَبْعانَ وجارُه جائع . قال : وما مِن اهلِ قريةٍ يَبيتُ فيهم جائعٌ، يَنظُرُ اللّهُ اليهم يومَ القيامة .[١]

٢ النبـــي «ص» ـ فيما رواهُ الامامُ الصّادق : قال رسولُ الله «ص» : قال الله ـ تبارك وتعالى ـ : «ما آمَنَ بي مَن باتَ شَبْعانَ واخُوه المسلمُ طاوٍ» .[٢]

٣ النبـــي «ص» : ـ فيما رواه الامامُ الصّادق، عن آبائه : من عَظُمَت عليه النّعمة، اشْتَدَّت لذلك مؤونةُ النّاسِ عليه، فإن هو قامَ بمَؤُونتِهِمُ اجْتَلَبَ زيادةَ النّعمةِ عليه من الله، وإن لَم يَفعَلْ فقد عَرَضَ النّعمةَ لزوالِها .[٣]

٤ الامام علي «ع» : آسُوا فقراءَكم .[٤]

٥ الامام علي «ع» : .. فمنَ آتاهُ الله مالاً فَلْيَصِلْ به القرابة، ولْيُحسِنْ منه الضِّيافة، ولْيُفُكَّ به الاسيرَ والعاني ، وَلْيُعْطِ منه الفقيرَ والغارمَ، ولْيُصَبِّرْ نفسَه على الحقوقِ والنّوائب، ابتغاءَ الثّواب ..[٥]

٦ الامام علي «ع» : .. وفقراءَ المسلمين اَشرِكُوهم في معيشتِكم ..[٦]

٧ الامام علي «ع» : إنَّ اللّهَ فَرَضَ في اَموالِ الاغنياءِ اقواتَ الفقراء ..[٧]

---

١ ـ الكافي ٢ / ٦٦٨.

٢ ـ الوسائل ١٦ / ٥٦٤.

٣ ـ قرب الاسناد / ٥١.

٤ ـ غرر الحكم / ١٥٢.

٥ ـ نهج البلاغة / ٤٣٢؛ عبده ٢ / ٣٣.

٦ ـ امالي الطوسي ٢ / ١٣٦.

٧ ـ نهج البلاغة ١٢٤٢؛ عبده ٣ / ٢٣١.

٨ الامام علي «ع» ـ من وصيَّتِهِ التّاريخيَّةِ المعروفة، وصىّ بها لمّا حَضَرَتْهُ الوَفاة : .. الله! الله! في الفقراءِ والمساكين، فشارِكُوهم في مَعايشِكُم ..[١]

٩ الامام علي «ع» ـ فيما رواهُ الامامُ الصّادق : إنَّ اللّهَ فَرَضَ على اغنياءِ النّاسِ في اموالِهم، قدرَ الّذي يَسَعُ فقراءَهم.[٢]

١٠ الامام السجاد «ع» : من كان عندَه فضلُ ثوبٍ، وقَدَرَ اَن يَخُصَّ به مؤمناً يَحتاجُ اليه فلم يَدفَعْهُ اليه، اَكَبَّهُ اللّهُ في النّار على مِنْخَرَيْه.[٣]

١١ الامام السجاد «ع» : من باتَ شَبْعانَ وبحضرتِه مؤمنٌ جائعٌ طاوٍ، قالَ الله عزَّ وجلّ : ملائكتي! أُشهِدُكم على هذا العبد، إنّني اَمَرتُهُ فعَصاني واَطاعَ غيري، ووَكلتُه الى عملِه؛ وعزَّتي وجلالي لاغفِرَتُ له ابداً.[٤]

١٢ الامام الصادق «ع» : إنَّ الله ـ تبارك وتعالى ـ اَشرَكَ بين الاغنياءِ والفقراءِ في الاموال، فليس لهُم اَن يَصرِفوا الى غيرِ شركائهم.[٥]

١٣ الامام الصادق «ع» : يا سَدير! ما كَثُرَ مالُ رجلٍ قَطُّ الاّ عَظُمَتِ الحُجَّةُ لِلّه تعالى عليه . فإن قَدَرْتُم اَن تَدفَعُوها عن انفُسِكم فَافْعَلُوا! فقال له : يا ابنَ رسولِ الله بماذا؟ قال : بقضاءِ حوائجِ إخوانِكم من اموالِكم ..[٦]

١٤ الامام الصادق «ع» : إنَّ اللّهَ جلّ وعزّ، جَعَلَ للفقراءِ في اموالِ الاغنياء ما يَكفيهم، ولولا ذلك لزادَهم، وإنّما يُؤتَون من منعِ من مَنَعَهُم.[٧]

---

١ ـ تحف العقول / ١٤٠.

٢ ـ دعائم الاسلام ١ / ٢٢٥؛ وفي طبعة : ٢٥٠.

٣ ـ الوسائل ٣ / ٤٢١.

٤ ـ ثواب الاعمال / ٢٩٨.

٥ ـ الوسائل ٦ / ١٥٠؛ الوافي ٢ (م ٦) / ٢٥.

٦ ـ امالي الطوسي ١ / ٣٠٩.

٧ ـ الكافي ٣ / ٤٩٧.

١٥ الامام الصادق «ع» ـ في شرحِ قولِه تعالى : «أَنفِقُوا من طيِّباتِ ما كَسَبْتُم» : كانَ القومُ قد كَسَبُوا مكاسبَ سُوءٍ في الجاهليَّة، فلَمّا اَسلَمُوا اَرادُوا اَن يُخرِجُوها من اموالِهم لِيَتَصَدَّقوا بها، فاَبَى اللّهُ تعالى اِلاّ اَن يُخرِجُوا من طيِّبِ ما كَسَبُوا.[١]

١٦ الامام الرضا «ع» : .. اِنَّ صاحبَ النِّعمةِ على خطر، اِنّه يَجِبُ عليه حقوقُ اللهِ فيها . واللّهُ اِنّه لَتَكونُ عليَّ النِّعَمُ من الله عزَّ وجلّ ، فما اَزالُ منها على وَجَلٍ ـ وحَرَّكَ يدَه ـ حتى اَخرُجَ من الحقوقِ الّتي تَجِبُ لِلّه عليَّ فيها . (قال راوي الحديث، وهو احمدُ البَزَنطيّ، الثِّقَةُ المعروف :) فقلت : جُعِلتُ فِداك! انتَ في قدرِك تَخافُ هذا؟ قال : نَعم، فاَحمَدُ ربيّ على ما مَنَّ به عليَّ .[٢]

---

١ ـ الوافي ٢ (م ٦) / ٥٨.

٢ ـ الكافي ٣ / ٥٠٢.

نظرة الى الفصـــل

إنّ كثيراً من ابوابِ هذين البابين وفصولِهما، بما فيه من الآياتِ القرآنيّةِ والتّعاليمِ الحديثيّة، يَرمي الى غرضِ هذا الفصل، ويُركّزُ اصلَ «شركةِ الفقراءِ في اموالِ الاغنياء»، فراجع ما شِئتَ من الفصول، ولا سيما تلك الّتي تَكونُ اَشَدَ اَسْراً وربطاً بالموضوع. ونحن نوضِحُ هنا بعضَ ما جاءَ في بعضِ احاديثِ الفصل:

١ ـ جاءَ في التّعليمِ العلويِّ (الحديثِ ٥) قولُه «ع»: «فمَن آتاهُ الله مالاً فَلْيَصِلْ به القِرابة ..»، يُصَرِّحُ هذا التّعليمِ بأنَّ المالَ إنّما يَكُونُ لهذه الامور:

أ ـ صلةِ القرابة.

ب ـ احسانِ الضّيافة.

ج ـ فكِّ الاسيرِ والعاني.

د ـ اعطاءِ الفقير.

هـ ـ اداءِ دينِ الغارم.

و ـ اداءِ الحقوقِ اللّازمة عندَ نزولِ النّوائبِ بالفردِ او المجتمع.

فلاتَرى في هذا التّأشيرِ العلويِّ مجالاً للجمعِ والتّكديس.

٢ ـ وجاءَ في العلويِّ الآخر (الحديث ٩) ما يُصَرِّحُ بأنَّ الّذي فَرَضَ اللّهُ على اغنياءِ النّاس وجَعَلَه للفقراءِ والمحرومين في اموالِهم، هو القدرُ الّذي يَسَعُهم، فإذا أَدّوُا النُّصُبَ المفروضةَ ولم تَسَعِ الفقراءَ والمحرومين من النّاس، فعليهم اَن يَدفَعُوا المقاديرَ الى حدٍّ يَسَعُهم ويَسُدُّ عَوَزَهم ويَجعَلُهم في شيءٍ من الرِّفاهِ بالنّسبةِ الى الحاجاتِ الدّينيَّة والدُّنيويَّة.

٣ ـ والملاكُ في تعيينِ حقِّ الفقراءِ في اموالِ الاغنياء، هو القدرُ الّذي يَسَعُ المَعاشات، كما صرّح به الامام عليُّ بنُ ابي طالب «ع». والسَّعَةُ الّتي يُريدُها الاسلامُ ليست الاّ ما كان في مستوًى مُعترَفٍ به، من كَفافٍ واصلٍ ـ على الاقلّ ـ لكلّ ما يَحتاجُ اليه الانسانُ وعائلتُه، بشكلٍ يَتناسَبُ ووسائلَ المعيشة ـ بل الرَّفاهيَّة منها[1] ـ في بيئته ومصره.

٤ ـ ويُؤيِّدُ هذا الوَعيَ ما مَرَّ عن الامامِ الصّادق «ع» (في الحديثِ ١٢)، حيث عَدَّ الفقراءَ «شركاءَ الاغنياءِ» في اموالِهم بجعلٍ الهيٍّ. وذلك لأنَّ اللّهَ تعالى جَعَلَ النّاسَ ـ على اساسِ تقديرٍ حكيم ـ متفاوتين في الاستعداداتِ والقُدَر. فمنهم مَن يَقدِرُ على طلبِ العلم، فعليه أن يَبُثَّهُ في النّاسِ ويَهديَهم به. ومنهم مَن يَقوىٰ على الصّناعةِ وإتقانِها، فعليه أن يَصنَعَ ما يُفيدُ النّاس. ومنهم مَن يَتوَفَّقُ لطلبِ الطِّبّ، فعليه أن يُداوِيَ النّاسَ ويُعالِجَهم.

ومنهم الفَنّانُ الّذي وُهِبَتْ له مُكنَةُ الإبداع، فعليه أن يُوَعّيَ النّاسَ ويُثَقِّفَهم بفَنِّه الآخّاذ.

و في النّاسِ مَن يَقدِرُون على طلبِ الاموالِ واقتنائها والحصولِ عليها، فعليهم أن يَطلُبُوها مِن وجوهِها ويُوَجِّهُوها الى حيث وَجَّهَها اللّهُ ـ تبارَك وتعالى ـ وليس لهم أن يَكْنِزُوها ويَدَّخِرُوها.

وهذا جعلٌ حكيمٌ لنظمِ العالمِ ونظامِه، في كلِّ فردٍ بل في كلِّ شيء. ولذلك فإنَّ مَن تَخَلَّفَ عنه وضاداه قد خَرَجَ عن قبولِ الحكمةِ الالهيَّة والتّجاوبِ معها ـ كما اشرنا اليه سابقاً ـ فالانسانُ الّذي آمَن باللّهِ ورسولِه،

---

١ ـ وهذا مقتضى السَّعَةِ المُصرَّحِ بها في كلامِ امير المؤمنين «ع»؛ ومقتضى إلحاقِ الفقيرِ عائلتَه بالنّاس، المُصَرَّحِ به في كلامِ الامامِ الصّادق «ع» ـ (راجع: فصولَ «مستوى العيش للجماهير»، من الباب ١٢)؛ ومقتضى الكفايةِ المُصَرَّحِ بها في قولِ الامامِ الصادق «ع»، الّذي مَرَّ في الحديثِ ١٢؛ ومقتضى «شركةِ الفقراءِ في اموالِ الاغنياء ولزومِ مواساتِهم»، المُصرَّحِ بهما في الاخبار.

واَسلَمَ نفسَه لحكمةِ العالمِ العامّة، هو الّذي يُنفِقُ مالَه فيما يَصلُحُ فيه الانفاق، ويُشرِكُ فيه المحتاجين اليه حقاً (كمُستَخلَفٍ امينٍ، يَعمَلُ فيمَا اسْتُخْلِفَ فيه بامانةٍ وصدق)، من غيرِ اَيِّ ضَجَرٍ اوتَأَبٍّ لذلك، ومن غيرِ اَن يُحَدِّثَ نفسَه بأنّي قد اسْتَسْهَلْتُ المَشاقَّ في اقتناءِ هذا المال، مع اختصاصي وحَذْقي وما الى ذلك، فلماذا اُنفِقُه لغيري ولا اَستَهلِكُه بنفسي، وان المساكين والمحتاجين لوشاءَ اللّهُ لاَطْعَمَهم . لا، فإنَّ ذلك كلَّه خروجٌ عن حوزةِ الايمانِ الصّادق وعن قبولِ تقديرِ الالٰهِ العزيزِ الحكيم، في نظمِ العالمِ الانسانيِّ وكيفيَّةِ ايصالِ الاموالِ والارزاقِ الى النّاسِ المختلفين .

إنّ المحتاجين والمُعوزين ايضاً مخلوقوا اللّهِ تعالى، هو خَلَقَهم وشاءَ اَن يُطْعِمَهم، وقد اَطْعَمَهم على يديك، حيث جَعَلَ ارزاقَهم في ارزاقِك واموالَهم في اموالِك، بنوعٍ من التّوسيط (كتوسيطِ سائرِ الموجوداتِ في ايصالِ الرّزقِ والمالِ الى الانسان)، ولذلك يقولُ القرآنُ الكريم : «.. اَنفِقُوا ممّا رَزَقْناكم ..[1] واَنفِقُوا ممّا جَعَلَكُم مُستَخْلَفين فيه ..»[2] لا من اموالٍ وارزاقٍ هي لكُم بالذّات، لاَنَّ الانسانَ لا يَمتَلِكُ امتلاكاً حقيقيّاً؛ فالمالُ مالُ الله، والرِّزقُ رزقُ الله، والخلقُ عيالُ الله، فلماذا يَحصُلُ البعضُ على ما يَجعَلُهم متخومين، ولا يَصِلُ الى البعضِ ما يُخرجُهم عن حدِّ المحرومين . وليس ذلك الاّ من الظُّلم، اذ «لو عُدِلَ في النّاسِ لاَسْتَغنَوا». والظُّلم لايَمُتُّ الى دينِ اللّهِ بوجه . فالفقراءُ لا يَطلُبُون من الاغنياءِ الاّ اموالَهم، الّتي جَعَلَها اللّهُ في اموالِ الاغنياءِ كوُسَطاء . وليس لغنيٍّ فَضلٌ على فقيرٍ في واقعِ الامر . ولم يُعطِ اللّهُ من اَعْطىٰ من كرامته عليه، ولم يَمْنَعْ مَن مَنَعَ من

---

١ ـ سورة البقرة (٢) : ٢٥٤.

٢ ـ سورة الحديد (٥٧) : ٧.

هوانٍ به عليه.[1]

ولاتنسَ قولَ مولانا اميرِ المؤمنين «ع» حيث يقول: «إنَّ لِلّهِ عباداً يَخُصُّهم[2] بالنِّعمِ لمنافعِ العباد..»[3]، فيَجعَلُ ما يَخُصُّ اللّهُ به بعضَ النّاس، من الاموالِ والارزاق، لمنافعِ العباد، لا لاستمتاعِ انفسِهم وذويهم فحسب.

نعم، إنَّ الحكمةَ الكاملة، قد اقتَضَت أنْ يُرزَقَ النّاسُ ويُطعَمُوا بشكلين، مباشرٍ وغيرِ مباشر. ولايَسَعُ المعتقدَ الملتزمَ الخروجُ من هذا التأشير. ولذلك قد عُدَّ الانفاقُ من الايمان، والبُخلُ من النّفاق والكفر.[4]

وفي هذا المقامِ واقعٌ هامٌّ آخر، يَجِبُ أن لا نَغفُلَ عنه. وهو الوضعُ الاقليميُّ والمَناخيُّ في البلادِ المختلفة، فإنَّ لهما دوراً هامّاً حياتيّاً في حصولِ الانسانِ على نعمِ اللّهِ ومواهبِه، قلّةً وكثرةً وكيفيّةً. فعلى الشُّعوبِ الّتي قد أسْعَفَتْهُمُ الاقدارُ على اوضاعٍ اقليميّةٍ ومناخيّةٍ مناسبةٍ وصالحة، أن يُوصِلُوا الى غيرِهم من سائرِ أناسيِّ الارض ما يَحتاجون اليه، في صورٍ معهودةٍ ومقبولة.

٥ ـ ولقد جاءَ في التّعليمِ السّجّاديِّ (الحديث ١٠) قولُه «ع»: «مَن كان عندَه فضلُ ثوبٍ، وقَدَرَ أن يَخُصَّ به مؤمناً يَحتاجُ اليه فلم يَدفَعْه اليه، أكَبَّهُ اللّهُ في النّارِ على مِنْخَرَيه..». لماذا يُكِبُّ اللّهُ صاحبَ الثّوبِ الفاضلِ الّذي لم يَخُصَّ به مؤمناً محتاجاً على مِنخَرَيه في النّار؟ لماذا يُقسِمُ اللّهُ عزَّ وجلَّ بعزّتِه وجلالِه أن لايَغفِرَ ابداً لمَن باتَ شَبْعانَ وبحضرتِه مؤمنٌ طاوٍ؟ لماذا لا يَنظُرُ اللّهُ الرَّحمنُ الرّحيم يومَ القيامةِ الى اهلِ قريةٍ باتَ فيهم

---

١ ـ اقتباس من كلام الامام الصادق «ع» لأبانِ بن تغلب ـ (تفسير العيّاشي ٢ / ١٣).

٢ ـ يَخُصُّهم، اي بما يُيَسِّرُ لهم من الجدّاقةِ الاقتصاديّةِ والاختصاصِ وسائرِ المُعدّات.

٣ ـ سفينة البحار ٢ / ٣٧٨.

٤ ـ راجع: فصولَ الانفاق، من الباب ١٢.

جائعٌ في الحياةِ الدّنيا؟ ـ كما جاءَ في الحديثِ النّبويِّ الباقريّ (الحديث ١). الَم يَكُن كلُّ ذلك لاَنَّ هؤلاءِ مَنَعُوا شركاءَ هم عن حقوقِهُم الحقّة؟ ولم يُؤَدُّوا ما فَرَضَ اللّهُ عليهم في اموالِهم سوى النُّصُبِ الظّاهرةِ المعروفة؟[1] ولم يَمتَثِلُوا ما اَمَرَهُمُ به كما يَقولُ تعالى: «اِنّي قَد أَمَرْتُهُ فعَصاني». واذا كانَ الامرُ الوارد ـ في كثيرٍ من الاحاديث ـ بَسيطاً الى حدِّ الارشادِ الاخلاقيّ، اِن شاءَ انسانٌ عَمِلَ به واِن لَم يَشَأْ لم يَعمَلْ، هل يَكونُ الجزاءُ عليه الاِكبابَ في النّارِ على المِنخَرين، او الحرمانَ من الغُفرانِ الالهيّ، او عدمَ نَظَرِ اللّهِ يومَ القيامة الى اهلِ قريةٍ باتَ فيهم شَبعان؟ اهكذا نَستَلُّ اَقساماً من التّعاليمِ البَنّاءَةِ عن هيكلِ الاسلام ونَشطُبُ على آثارِه ودَورِه الحياتيِّ باسمِ «الاخلاقيّة»، فيَشقى من جَرّائِهِ ضُعفاءُ النّاسِ و محروموهم، ويَستريحُ ضميرُ المتكاثرين (اِن وُجِدَ لهم ضميرٌ!). اَهكذا نُجازي السَّلَفَ الطّاهر، الّذي نَقَلَ الينا تلك التّعاليمَ والمواريثَ والاحاديث، تحتَ وَطْأَةِ الاضطهادِ والسُّجونِ والتَّضيحاتِ الدّامية؟ اهكذا نُسَجِّلُ وفاءَنا بحقِّ الاسلامِ وتعاليمِه، وبحقِّ النبيِّ «ص» ومُعاناتِهِ الّتي قاساها لانقاذِ البشريّةِ من مخالبِ اُخطُبُوطِ الاستكبارِ الاقتصاديِّ والاَرستُقراطيّة، اللّذين يَشتَدُّ وَقْعُهما على الانسانِ والانسانيّةِ يوماً بعدَ يوم. ولقد قامَ نبيُّ الاسلامِ بمجابَهَتِهما والكفاحِ ضدَّهما قبلَ اربعةَ عشرَ قرناً.

٦ ـ اَنَّ التّعليمَ الصّادقيَّ الّذي مَرَّ في الحديث ١٣، يَدُلُّ بصورةٍ صريحةٍ على ما قلناه في هذا المجال، حيث يَرى الامامُ المعصوم، اَنَّ تَضَخُّمَ المالِ عندَ انسانٍ يُوجِبُ عظمةَ الحجّةِ عليه. وهذه الحُجّةُ العظيمةُ

---

١ ـ لقد عَقَدَ شيخُنا الكلينيّ، في مُستَهَلِّ كتابِ «الزّكاة» من «الكافي» باباً بهذا العنوان: «باب فرضِ الزّكاةِ وما يَجِبُ في المالِ من الحقوق» (٣/ ٢٩٦)، ثم اَورَدَ في الباب المذكور احاديث «الحقّ المعلوم» و«الزّكاةِ الباطنة». فالّذي يُستفادُ من هذا التّرتيب، جُنوحُ ثقةِ الاسلام الى اَنَّ في المالِ سوى الزّكاةِ حقوقاً واجبةً ايضاً. راجع: الفصل ٤١، من الباب ١٢.

هي اِناطةُ معاشِ طائفةٍ ورفاهِها ومعونتِها على دينِها ودنياها بيد ذلك الموسر؛ وعليه اَن يَقومَ باداءِ هذا الواجبِ بصورةٍ يَرضىٰ عنها اللّهُ والرّسول «ص»، واَن يَخرُجَ من عهدةِ حجّةِ الهيّةِ كهذه . ولايُتاحُ له ذلك الّا بالانفاق والمواساةِ لاهلِ الخَلّة ـ كما دعىٰ اليه الدّاعي الرّبّانيُّ الصّادق .

٧ ـ ولقد روى السيّد ضياءُ الدّين الرّاونديّ، في «النّوادر»، عن الامامِ الكاظم «ع»،عن آبائه «ع»، عن النبيِّ«ص» انّه قال : «ما قَرُبَ عبدٌ من سلطانٍ الّا تباعد من الله تعالى؛ ولا كثُرَ مالُه الّا اشْتَدَّ حسابُه؛ ولاكثُرَ تبَعَتُه الّاكَثُرَ شياطينُه»[1]. واِنّ اشتدادَ الحسابِ على المُكثِرِ انّما يَنبَعُ من العهدةِ العظيمة الّتي تَقَعُ على عاتقِه عندَ كثرةِ المال، وما يَجِبُ عليه من البذلِ والانفاق، ومَن يُؤاخِذُونه من شُرَكائه وخُصَمائه، من سائرِ النّاس .

وهذه تعاليمُ هامّةٌ من الاسلام، لها تأثيرُها البالغُ في بناءِ الفردِ المسلمِ وصُنعِ المجتمعِ القرآنيِّ وتقدُّمِ اهلِ القبلةِ وعزّهم . وليس من الصّحيحِ اَن نَجعَلَها كلَّها اخلاقيّةً فنَسْتَلَّها عن مجموعةِ البَرْمَجَةِ القرآنيّةِ البَنّاءَة . فعلى فقهائنا ـ اَعَزَّهُم اللّهُ تعالى ـ اَن يَجعَلُوها من ابوابِ الفقهِ والاستنباط ـ تأكيداً او تأسيساً ـ حتى لا تَبقىٰ في المجتمعِ الانسانيِّ والحياةِ الانسانيّةِ مسألةٌ غيرُ مجابةٍ من ناحيةِ الفقهِ الاسلاميِّ الغزير، وحتى يُوَفُّوا حقَّ هذه النّعمةِ الالهيّةِ الكبيرة، يعني تلكم التّعاليم .

٨ ـ جاء في كلامِ الامامِ الصّادق «ع»، في الحديث ١٤، قولُه : «ما يَكفيهم». وهذا الكلام ـ يَحتاجُ الى مزيدِ بيان ـ بالاضافةِ الى ما مَرَّ بنا الآن، برقمِ ٤. وذلك لاَنَّ للفقرِ صوراً واشكالاً، والكفايةُ بحسبِ التّعاليم الحديثيّة، هي الّتي تَكفي جميعَ المستلزماتِ المعيشيّة، وما يَحتاجُ اليه الانسانُ في اداءِ التّكاليفِ الشّرعيّة ـ كما اشرنا اليه .

---

١ ـ سفينة البحار ٢ / ٣٢٧.

وإنَّ هذه الامور، لايُتاحُ الخروجُ عن عهدتِها (وخصوصاً مع النّظرِ الى اقسامِ الفقرِ، ممّا او ضَحناه في النّظرةِ الى الفصلِ الحادي والاربعين، من البابِ الثّاني عشر)، الاّ باداءِ الزّكاتين (الظّاهرةِ والباطنة)، وسائرِ الانفاقاتِ الّتي اَكَّدَ عليها الاسلام.

٩ ـ اَنَّ كلامَ الامامِ الصّادق «ع»، في شرحِ قولِ اللّهِ تعالى: «اَنفِقُوا من طيِّباتِ ما كَسَبتُم»[١]، الّذي مَرَّ في الحديث ١٥، يَدُلُّنا على اَنَّ الفقراءَ شركاءُ الاغنياءِ في طيِّبِ ما لِهم لا في خبيثِه. وهذا تعليمٌ عظيم، حيث يَقولُ إنَّ الفقراءَ يَشرَكُونهم في اموالِهمُ الطَّيِّبَة، لا فيما يَستَفيدُونه من طرقٍ غيرِ مشروعة، فيَقصُدُون بانفاقِ شيءٍ منه تطهيرَ كلِّه، كما يَزعَمون.

١٠ ـ اَنَّ التّعليمَ الرّضويَّ الّذي مَرَّ في الحديث ١٦، يَرمي الى ذلك الغرضِ الهامِّ الّذي هَدىٰ اليه النّبيُّ الهادي «ص» ـ في الحديثِ الّذي اَورَدناه عنِ «النّوادر» ـ وابانَه كلامُ الامامِ الصّادق «ع»، في عَظامةِ الحجّةِ على الموسرين، فإنَّ كونَ «صاحبِ النّعمةِ على خطرٍ»، هو كثرةُ خصومِه ومُطالبيه عندَ حسابِه المُشتَدِّ، ولزومُ تلك الحجّةِ عليه في يومٍ لا يَجِدُ الظّالمون مَناصاً.

---

١ ـ سورة البقرة (٢): ٢٦٧.

الفصلُ الثّامن والثّلاثون

الاسلام والفقر، كفاح رحب (٩)

ـ بغض الفقـراء والمحـرومين واغتصـاب امـوالهم وارزاقهم، ومـا يستتبعه ذلك من السّلبيّات

الكتـــاب

١ وإذا قيلَ لَهُم : اَنفِقُوا مِمّا رَزَقَكُمُ الله، قالَ الّذين كَفَرُوا لِلّذين آمَنوا : اَنُطْعِمُ مَن لَوْيَشاءُ اللّهُ اَطْعَمَه؟..[١]

٢ هٰا اَنتُم هَؤلآءِ تُدْعَون لِتُنفِقُوا في سبيلِ الله، فمِنكُم من يَبْخَلُ ..[٢]

٣ .. وما ظَلَمْناهُم ولكن ظَلَمُوا انفُسَهم ..[٣]

٤ .. وما ظَلَمْناهُم ولكن كانوا انفسَهم يَظلِمون *[٤]

٥ وما ظَلَمناهُم ولكن كانواهُمُ الظّالمين *[٥]

---

١ ـ سورة يس (٣٦) : ٤٧.

٢ ـ سورة محمّد «ص» (٤٧) : ٣٨.

٣ ـ سورة هود (١١) : ١٠١.

٤ ـ سورة النّحل (١٦) : ١١٨.

٥ ـ سورة الزُّخرُف (٤٣) : ٧٦.

٦ وما ظَلَمَهُمُ الله ولكن انفسَهم يَظلِمون • [١]

٧ .. وما ظَلَمَهُمُ اللّهُ ولكن كانوا انفسَهم يَظلِمون • [٢]

الحديـــث

١ النبـــي «ع» ـ فيما رواه الامام عليُّ بن ابي طالب: اذا اَبغَضَ النّاسُ فقراءَهم، واَظْهَرُوا عِمارةَ اسواقِهم، وتَبارَكُوا على جمعِ الدّراهم، رَماهُمُ الله باربعِ خِصالٍ: بالقحطِ من الزّمان، والجورِ من السّلطان، والخيانةِ من ولاةِ الحُكّام، والشّوكةِ من العُدوان. [٣]

الفات نظـــر

لعلَّ القارئ لا يَذهبُ عليه ما يُفيدُه هذا التّعليمُ النّبويُّ المُوقظ، من الصِّلةِ الموضوعيّةِ بين هذه الامورِ الثّلاثة:

١ ـ بغضُ الفقراء.

٢ ـ اظهارُ عِمارةِ الاسواق.

٣ ـ التّبارُكُ على جمعِ الدّراهم.

وكلُّ ذلك يَنبَعُ من عدمِ الاعتدادِ بالكرامةِ الانسانيّة، وتوهينِ الفقراءِ والمحرومين، والرّكونِ الى التّكاثرِ وحبِّ الغِنى الحُرِّ والمُفرط. والعمدةُ من هذه الامور تسبيباً للتّمتُّعِ والفسادِ والسّقوطِ

---

١ ـ سورة آل عمران (٣): ١١٧.

٢ ـ سورة النّحل (١٦): ٣٣.

٣ ـ مجموعة وَرّام / ١٠.

الاجتماعيّ، هو الامرُ الثّاني . وهو اظهارُ عِمارةِ الاسواق، فإنّ معنى ذلك ـ على ما يُفْهَم ـ لا يَرجِعُ الى تعميرِ الاسواقِ البنائيّ، فإنّ ذلك يُعَبَّرُ عنه بتعميرِ الاسواق، لا «اظهارُ عِمارةِ الاسواق» ـ كما لا يَخفى . فالمرادُ منه حَشْوُالاسواقِ من ألوانِ الامتِعَةِ والسِّلَع ـ ولا سيّما الكماليّةِ والتّجمّليّةِ منها ـ مع أسعارٍ غالية، وايجادِ الطّلَبِ الكاذبِ بالإعلامِ المُموَّه، ممّا يدفَعُ الموسرين وذويهم الى الرُّجوعِ الدّائمِ الى الاسواقِ وشراءِ الوَفْرِ الوفيرِ ممّا يُعرَضُ فيها بايِّ سعرٍ كان . وهذه الحالةُ تُؤدّي بالطّبع الى :

أ ـ بغضِ الفقراءِ و وازْدِرائهم واِغفالِهم، فأنّى يُتاحُ لهُمُ الحضورُ في تلك الأسواق والشّراءُ منها؟

ب ـ جمعِ الاموالِ المُتكَدِّسةِ والتّهالكِ دونَها .

وهذا جانبٌ واحدٌ من المَضَرّاتِ الّتي تُصيبُ المحرومين . وهناك مَضارُّ اخرى تَعُمُّهُم وغيرَهم . والمُستفادُ من الحديث، في تبيينِ الموضوعِ الّذي عُقِدَ له الفصل، هو أنّ جمعَ المالِ والإكنارَ منه، يُلازِمُ بغضَ الفقراء وإبعادَهم عن المستَوياتِ الحياتيّة وحجبَهم عن مطالبِهم وحرمانَهم عن حقوقِهم . راجع ايضاً : النّظرةَ الى الفصل .

٢ النبـي «ص» ـ فيما رواه الامامُ الباقر، عن كتابِ عليٍّ «ع» : .. إذا مُنِعَتِ الزَّكاةُ مَنَعَتِ الارضُ بركاتِها .[١]

٣ النبـي «ص» ـ فيما رواه الامامُ الباقر ايضاً : .. ولَم يَمنَعُوا الزَّكاةَ إلّا مُنِعُوا القَطْرَ من السَّماء، ولولا البَهائمُ لم يُمْطَرُوا .[٢]

١ ـ الكافي ٣ / ٥٠٥.

٢ ـ الكافي ٢ / ٣٧٣.

* إنّ الاحـاديثَ بهذا الصّددِ متعدّدة، و هذا لَونٌ آخرُ هامٌّ، من ألوانِ إضرارِ المتكاثرين والاغنياءِ بالمحرومين، فإنّ بركاتِ الارض اذا مُنِعَت، والقَطرُ اذا لم يَنْزِلْ، تُصيبُ سلبيّاتُهما المحرومين بصورةٍ اصعب، وتَسحَقُ كيانَهم سحقاً .

٤ الامام علي «ع» : إنّ اللّهَ سبحانه، فَرَضَ في اموالِ الاغنياءِ اقواتَ الفقراء، فما جاعَ فقيرٌ الّا بما مَنَعَ غَنيٌّ ..[١]

٥ الامام علي «ع» ـ فيما يَذْكُرُ اوصافَ الازمنةِ السَّيِّئَةِ واهلِها : .. فَتاهم عارمٌ، وشائبُهم آثِمٌ، وعالِمُهم منافقٌ، وقارِئُهم مُماذِق، لا يُعظِّمُ صغيرُهم كبيرَهم، ولا يَعُولُ غنيُّهم فقيرَهم .[٢]

٦ الامام علي «ع» : أتَرجُو أن يُعطِيَكَ اللّهُ اجرَ المتواضعين وانت عندَه من المتكبِّرين؟ وتَطمَعُ ـ وانتَ مُتَمرِّغٌ في النَّعيم، تَمنعُهُ الضَّعيفَ والأرْمَلَة ـ أن يُوجِبَ لك ثَوابَ المُتَصدِّقين؟[٣]

٧ الامام الصادق «ع» : .. وإنَّ النّاس مَا افْتَقَرُوا، ولا احْتاجُوا، ولا جاعُوا، ولا عَرُوا، الّا بذنوبِ الاغنياء .[٤]

٨ الامام الصادق «ع» ـ فيما رواه عن اميرِ المؤمنين «ع» : إنَّ اللّهَ فَرَضَ على اغنياءِ النّاسِ في اموالِهم قدرَ الّذي يَسَعُ فقراءَهم . فان ضاع الفقراء، او أُجْهِدُوا، او أُعْرُوا،[٥] فبما يَمنَعُ اغنياءُهم، فإنَّ اللّهَ مُحاسِبُهم بذلك يومَ

---

١ ـ نهج البلاغة / ١٢٤٢؛ عبده ٣ / ٢٣١.

٢ ـ نهج البلاغة / ٧٢٩؛ عبده ٢ / ٢٥٤.

٣ ـ نهج البلاغة / ٨٧١؛ عبده ٣ / ٢٣.

٤ ـ الوسائل ٦ / ٢.

٥ ـ يَصِحُّ أن تُقرأ الكلمة بصيغة المعلوم : «أعْرُوا». ومعناه : ذَهَبُوا الى العَراء، اي الفضاء، لا يُستَتَرُ فيه ←

القيامة، ومُعَذِّبُهم به عذاباً اليماً .[١]

٩ الامام الصادق «ع» : اِنَّ اللّهَ عَزَّ وجلّ، فَرَضَ الزّكاةَ كما فَرَضَ الصّلاة، فلو اَنَّ رجلاً حَمَلَ الزّكاةَ فاَعْطاها علانيةً لم يكُن عليه في ذلك عَتَبٌ . وذلك اَنَّ اللّهَ عزَّ وجلّ، فَرَضَ للفقراءِ في اموالِ الاغنياءِ ما يَكتَفُون به . ولو عَلِمَ اَنَّ الّذي فَرَضَ لهم لم يَكْفِهم لزادَهم؛ فانّما يُؤْتى الفقراء فيما اُتُوا، من مَنعِ مَن مَنَعَهُم حقوقَهم، لامن الفريضة .[٢]

* قال بعضُهم : «اِنّما يُؤْتَى الفقراء .. على البِناءِ للمجهول، مِن اَتىٰ يَأتي اتْياناً، اَتىٰ عليه الدّهر : اَهْلَكَه، لامن آتاهُ يُؤتيه ايتاءً، اي اعطاه واَناله .[٣] والمعنى اَنّهم (الفقراء) لم يَهلِكُوا بالآجالِ الحتميَّةِ من الله، بل انّما هَلَكُوا بسببِ منعِ مَن مَنَعَهُم حقَّهُم» .[٤]

والّذي يُؤَدّي اليه الجمعُ بين الاخبارِ والتّعاليم ـ وخصوصاً مع الامعانِ في اقسامِ الفقر[٥] ومناشئها ـ اَنَّ اداءَ الزّكاةِ المعروفةِ (الظّاهرة)، مع سائرِ الحقوقِ والانفاقاتِ الشّرعيّة (كالزّكاةِ الباطنةِ والحقِّ المعلوم مثلاً)، اذا جُسِّدَ بصورةٍ اسلاميّة، يُؤَمِّنُ المحتاجين ويُمَهِّدُ لازاحةِ الفقرِ المنشودةِ عن المجتمعِ القرآنيّ،

بشيء؛ فتكونُ اشارةً الى فقدِ الفقراءِ للمسكنِ وظُلّةِ رأس .

١ ـ دعائم الاسلام ١ / ٢٤٥ ؛ وفي طبعةٍ : ٢٥٠ .

٢ ـ البحار ٩٦ / ١٨ ـ ١٩؛ علل الشرايع ٢ / ٣٦٨ ـ ٣٦٩، مع اختلافٍ يسير.

٣ ـ هذه الجملةُ الاخيرة توضيحٌ للواضح، لاَنَّ عدمَ كونِ «يُؤْتى» في كلامِ المعصوم «ع»، من «آتاهُ ايتاءً» معلوم .

٤ ـ الكافي ٣ / ٤٩٧، الهامش .

٥ ـ ويُمكنُ اَن يُقال، اِنَّ الضّرائبَ الشّرعيّةَ المفروضة، انّما يُسَدُّدُها فراغُ عدَّةٍ من اقسامِ الفقر، وهي الطبيعيّةُ منها . واَمّا الباقي فيَحتاجُ الى مُؤنٍ زائدةٍ كثيرة ولذلك دَلُّوا على «الزّكاةِ الباطنة»؛ فراجع : الفصلَ ٤١، من الباب ١٢، والنّظرةَ اليه .

فلا تكُن من الغافلين، او المتساهلين في هذا الامرِ الحياتيِّ العظيمِ الّذي يَتّصِلُ به عزُّ الاسلام وبقاءُ المسلمين واستقلالُ بلادِهم.

ولعلّ في كلامِ الامامِ الصّادقِ المعصوم «ع»: «ما يَكتَفُون به»، اشارة الى لزوم تقديمِ قدرِ «الكَفاف» الى كلِّ محروم.

١٠ الامام العسكري «ع»: سيأتي زمانٌ على النّاس، وجوهُم ضاحكةٌ مُستبشِرة وقلوبُهم مظلمةٌ مُتَكَدِّرة، اغنياؤُهم يَسرِقُون زادَ الفقراء..[١]

١ ـ المستدرك ٢ / ٣٢٢.

نظرة الى الفصـــل

بغضُ الفقراءِ والمحرومين واغتصابُ حقوقِهم: لقد جاء في الحديثِ الصّادقيِّ: «إنّ الله ـ تبارك وتعالى ـ اَشْرَكَ بين الاغنياءِ والفقراءِ في الاموال، فليس لهم أن يَصرِفُوا الى غيرِ شركائهم»[1]؛ فعلى هذاالواقعِ التّوحيديِّ، إنّ التّنظيمَ الالهيَ للعالَم، لم يَنْسَ المحرومين والمعذّبين والمساكين، ولم يَجعَلِ الاغنياءَ مالكين تامّي الامتلاكِ فيما يَمتلِكُون، احراراً فيما يَتَصرَّفُون، مطلَقي الايدي فيما يَستَهلِكُون، بل جَعَلَهم مُستَخلَفين (بفتحِ اللاّم) في الاموال، شُرَكاءَ للفقراء، محدودين في الاستفادةِ منها محدوديَّةَ الشّريك، مأمورين بأن يُوصِلوا المقدارَ الكافيَ للمعيشةِ منها الى الّذين لم يَنالوا حظَّهم من اقتناءِ الاموالِ والامكانيّاتِ المعيشيّة من مختلفِ طبقاتِ المحرومين، اوسُلِبُوا ذلك. وهذا امرٌ معلوم قد صَرَّحَت به الآياتُ القرآنيّةُ والتّعاليمُ الحديثيّة، بصورةٍ مكرَّرةٍ وعديدة، وبتعابيرَ مختلِفة.

فعلى هذا، «إن اللّه لا يَظلِمُ النّاسَ شيئاً»[2]، وإنَّ كلمةَ «شيئاً» النّكرةَ الواقعةَ في سياقِ النَّفيِ تُفيدُ العموم ـ كما مَرَّتِ الاشارةُ اليه ـ فالظّلمُ (سياسيّاً كان، او اقتصادياً، او اخلاقيّاً)، إنّما يَقَعُ من النّاسِ بعضِهم لبعض، ولا سيّما الظّلمِ الاقتصاديّ. فمـا وَقَعَ من الحرمانِ والفقرِ والاحتياجِ والبُؤسِ والمسكنةِ، جاء من بعضِ النّاس. وليس هذا البعضُ

---

١ ـ الوسائل ٦ / ١٥٠.

٢ ـ سورة يونس (١٠): ٤٤.

بالطّبعِ هوالاكثريّة، بل هو الاقليّة . وهذه الاقليّةُ هي الحَفنةُ الّتي تَقدِرُ على الظّلمِ الاقتصاديّ . وليست هي الاّ الجبابرةَ الاقتصاديّين . وهذه حقائقُ قد هَدانا اليها (سوى التّجربةِ التّاريخيّةِ والمعاصرةِ في الحياةِ البشريّة)، ما وَرَدَ في التّعاليمِ القرآنيّةِ، والمعارفِ الحديثيّة، المرويّةِ عن النّبيّ الهادي «ص» والائمّةِ الهادين «ع».

فعلى هذا يَكونُ اغتصابُ الاغنياءِ حقوقَ المحرومين والمحتاجين والبُؤَساءِ وارزاقَهم ومنعُهم إيّاها من المسلّمات؛ بيدَ اَنَّ الّذي يُهِمُّنا الآن اَن نُلْقِيَ ضوءاً على كيفيّةِ هذا الاغتصابِ والمنع، وما يُمِدُّه ويُمَهِّدُ له من سائرِ الاسبابِ والعِلل، ولا سيّما ما يَتعلّقُ منها بالسّياسةِ والحكم . وبعبارةٍ اخرى : نحن نَوَدُّ في هذه النّظرة اَن نُلفِتَ الانظارَ الى الصّلةِ المُتَأكِّدةِ بينَ اصحابِ الغنى والتّكاثرِ ورجالِ الحكمِ في المجتمعات، ممّا يُؤَدّي الى اغتصابِ حقوقِ المحرومين وحذفِهم من متنِ الحياةِ الاجتماعيّة .

ولعلَّ الحديثَ النّبويّ، المنقولَ في المتن، يُرشِدُنا الى هذه الواقعيّةِ بتعليمِه الصّامد والغنيّ، حيثُ يَقولُ : إنَّ الاغنياءَ اذا تَمادَوا في غيِّهم الاقتصاديِّ والتّرَفيّ، فابغضُوا فقراءَهم، واَظهَروا عِمارةَ الاسواقِ وحَشَوُا الحوانيتَ من الامتعةِ الكماليّةِ والتّجمّليّةِ الغاليةِ الثّمن ـ مما لا تَنالُه ايدي الفقراءِ والمساكين ـ وتَبارَكُوا على جمعِ الدّراهمِ وادّخارِ المالِ وامتصاصِ النّاس، يُصيبُهُمُ الله تعالى، باربعِ عقوباتٍ لازمةٍ لا عمالِهِمُ الغاشمةِ اللاّ انسانيّة واللاّ اسلاميّة، وهي :

١ ـ القحطُ من الزّمان .

٢ ـ الجورُ من السّلطان .

٣ ـ الخيانةُ من وُلاةِ الحُكّام.

٤ ـ الشّوكةُ من العدوان .

فهذه العقوباتُ إنّما تَنْبَعُ من الاعتداءِ الاقتصاديِّ والسَّرَفِ

الاستهلاكيّ والتّرَفِ المعيشيّ، الّذي يَقومُ به الموسرون وذووهم . ومن اجلِ ذلك كلّه يُبغِضُون الفقراء، فيَحرِمُونهم حقوقَهم ويَحذِفُونَهم من متنِ الحياة ويَرمُون بهم الى حاشيةٍ سحيقة، لكي لا يَعْتَكِرَ جوُّ تلك الحياةِ التّرفيَّةِ والسَّرَفيَّةِ الّتي اَعَدُّوها لانفُسِهم بالاغتصابِ والظّلم، «فمَا تَرىٰ نعمةً موفورةً الّا وبجانبِها حقٌّ مضيَّع»، ولا تَجِدُ قصوراً شاهقةً الّا والى جانبِها اكواخٌ بائسة .

فالمُسلَّم به، اَنّ للغنى التّكاثريّ الغاصبِ المُلْهي ـ بنصّ القرآنِ الكريم ـ آثاراً سلبيّةً على مستَوياتٍ عديدة، هذه بعضها :

١ ـ على المستَوَى المعيشيّ ، القحطُ من الزّمان .

٢ ـ على المستَوَى السّياسيّ ، الجورُ من السّلطان .

٣ ـ على المستَوَى الحقوقيّ ، الخيانةُ من وُلاةِ الحُكّام .

٤ ـ على المستوى الاجتماعيّ ، الشّوكة من العُدوان .

والّذي يَهدي هذا الحديثُ الافكارَ اليه بصورةٍ خاصّة، هي الصِّلةُ بين التّيّارِ الاقتصاديّ التّكاثريّ (تبارَكُوا على جمعِ الدّراهم)، والتّيّارِ السّياسيّ الجائرِ في صورةِ قوّتِه المركزيّة (الجورِ من السّلطان)، وجهاتِه المسؤولة (الخيانةِ من وُلاةِ الحُكّام). وهذه الصّلةُ تُبلْورُ اهميّةَ آثارِ الغنى التّكاثريّ السّلبيّةِ على المستَوى السّياسيّ فالاقتصاديّ، لِاَنّهُ يُؤَدّي الى استقرارِ حاكميّةِ الجائرين وعملائهمُ الخائنين ..

وَلْنَبْسُطِ الكلامَ في شرحِ هذا الحديث، حتى يُزاحَ السِّتارُ عن حقيقةٍ اجتماعيّةٍ وسياسيّةٍ ودينيّةٍ واقتصاديّةٍ هامّة، ربما خَفِيَت على البعضِ حيث غَفَلُوا عنها، كما اَنّ في المجتمعِ والسّياسةِ قوماً يَغُضُّونَ الطَّرفَ عنها متغافلين ـ ولاتَ حينَ غفلةٍ او تغافل ـ فنقول :

من الحقائقِ الجليّةِ والقطعيّة، الّتي لا يُنكِرُها ايُّ نابهٍ او مُثَقَّف، اَنّ الفقراءَ والبائسين والمساكين لم يُؤْتَوا من جانبٍ واحد،لاَنّ هذاغيرُ ممكنٍ

بصورةٍ واسعة ـ كما سَنُوضِحُه ـ بل إنَّهم إنّما أُتُوا من جانبين:

أ ـ جانبِ الاغنياءِ الموسرين.

ب ـ جانبِ الحُكمِ المُزدَوَج.

وبعبارةٍ اخرى: اذا لم تَكُن بين الاغنياءِ وبين الحُكمِ صلةٌ، لا يَتَيَسَّرُ لهم أن يَخضِمُوا حقوقَ المحرومين واموالَهم خضمَ الابلِ نبتةَ الرَّبيع. وبتعبيرٍ ادقّ: لا يُمكِنُ أن تَبدُوَ ظاهرةُ الغنى التّكاثريّ في مجتمعٍ وشعب، بدون أن يكونَ بينها وبين الحكمِ ورجالِه وشيجُ صلة.[1] فالحكمُ في المجتمعِ الّذي يَظهَرُ فيه الاقتصادُ التّكاثريّ ويَسود، حكمٌ مزدوجٌ،[2] يعني أنَّ كلَّ رجالِه او بعضَهم يَكونُ من المتكاثرين انفُسِهم، كما أنَّ التّكاثرَ ايضاً إنّما يَكونُ ظاهرةً مُزدَوَجةً، يعني أنَّ المتكاثرين بعضَهم داخلٌ في الحكمِ ومُتَغَضٌّ فيه، ولا سيّما في الجهاتِ الاقتصاديّة، وبعضَهم يَعمَلُون في خارجِه في الحقلِ الاقتصاديّ، من الانتاجِ والاستيرادِ وما اليهما. وهذه واقعيّةٌ راهنةٌ لا يُنكِرُها الاّ من يَجهَلُ الحقائقَ الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسّياسيّة، او مَن يَتجاهَلُها للتّمويهِ على الجماهير.

نَعم، هذه واقعيّةٌ راهنة، فماذا تَكونُ الصّلةُ بين بُغضِ الفقراء وجمعِ الاموال من جهةٍ وجورِ السّلطانِ من جهة؟ لولا أنَّ المتكاثرين واصحابَ الثّرواتِ هم الّذين يُركِّزُون الحكمَ الغاشمَ ويُرسُون قواعدَه، وهمُ النّافذون اليه العاملون بيدِه. وذلك لِأنَّ الحكمَ العادل، او المراعيَ للحقوق، لا يُلائمُ

---

١ ـ واذا كان الحكمُ اسلاميّـاً فعلى رجالِ الدّين من العلماء والوعّاظِ وطُلّابِ العلومِ الدّينيّة، أن يَحذَرُوا الحكمَ ويَمنَعُوه من الاقترابِ من المتكاثرين والرّأسماليّين، وعليهم ايضاً أن يجتَنِبوا بانفُسِهم من ايِّ اقترابٍ من هؤلاءِ او مخالَطتِهم ـ كما سلَف القولُ فيه ـ فإنّه «لا يُقيمُ امرَ اللّهِ سبحانه، الاّ من لا يُصانع، ولا يُضارع، ولا يَتَّبِعُ المَطامع» ـ على حدِّ تعبيرِ مولانا امير المؤمنين «ع» ـ (نهج البلاغة / ١١٣٧؛ عبده ٣ / ١٧٦). ولعلّهم باتّباعِ هذه السّيرةِ يَنجَحُون في اقامةِ نظامٍ يَصدُقُ عليه اسمُ الاسلام، وتُرى فيه آثارُ القسطِ الاسلامي.

٢ ـ يمكن ان تكونَ هذه الازدواجيّةُ غيرَ معلَنة، ولا سيّما عندَ المُتَسَمِّين باسمِ الدّين.

خُطَةَ هؤلاء، فيُطيحُون به و بقِيَمه بأيَّةِ صورةٍ تَيَسَّرت، ويُبَدِّلُونَه الى حكمٍ جائرٍ ذي جهاتٍ خائنة، حتى يُصبح مُتَقارِبَ النَّزعةِ والاتِّجاهِ منهم، متجاوبَ الغاياتِ مع غاياتِهم. وعندَ ذلك فهم يَجُورُون على النّاسِ في الحقلِ الاقتصاديِّ (في شِراءِ الموادِّ الخام باسعارٍ زهيدة، والاستفادةِ من المناجم، وفي الانتاجِ كمّاً وكيفاً وتسعيراً، وفي الاستيرادِ كمّاً وكيفاً وتسعيراً، وفي التّسعير، ويَطلُبُون الاقتصادَ الحُرَّ واللّيبراليّةَ الاقتصاديّةَ ويُدافِعُون عن كِيانِه، حتى باسمِ الشّرعِ الالهيِّ الّذي يَكونُ شَجْبُ الغنى المفرطِ في صدرِ تعاليمِ مذهبِه الاقتصاديّ)، والحكمُ يَغُضُّ الطرفَ عن جناياتِهم، بل يُواكِبُهم وُلاتُه الخائنون والمختلِسون، فيَحمِلُوا الناسَ والقِطاعاتِ على قبولِ فروضِهم ويُمَهِّدُوا تمهيداتٍ مؤاتيةً ـ في التّقنينِ والادارةِ والسّياسة ـ لإطلاقِ ايديهم في الاستغلال. كلُّ ذلك إنّما يَقَعُ بما يَرضَخُ المتكاثرون للجهاتِ المسؤولةِ من اموالِهم ـ ولو بصورةٍ شرعيّةٍ في الظّاهر ـ او يُشرِكُونَهم في دُخولِهم، او يُهدُون اليهمُ الهدايا وما الى ذلك. وهذا هو السِّرُّ في وجودِ تلك الصِّلةِ المُتَأكِّدةِ بين حضورِ التّيّاراتِ التّكاثريّةِ في المجتمعِ وحضورِ الجورِ السّياسيِّ فيه. فلامجالَ لأن يَزعَمَ زاعمٌ أنّه يُمكِنُ ان يَكونَ هناك تيّارٌ تكاثريٌّ بلانفوذٍ منه الى الحكمِ وجِهاتِه.[1]

واذا آلَ الامرُ الى هذا المآلِ المُؤسِف، فالويلُ لِمَن دافَعَ عن حقوقِ المحرومين، وتَكَلَّمَ في الدِّفاعِ عن المضطَهَدين الاقتصاديّين والقِطاعاتِ المحرومةِ والبائسةِ والكادحةِ ببنتِ شفة، حيثُ يَقذِفُونه بالتُّهَم، وينسِبُونه ـ في صَلَفٍ ووقاحةٍ بالغَين ـ الى اليساريّة، وإن كانَ مِلْءَ فمِه الآياتُ القرآنيّة، والاحاديثُ الاسلاميّة، والاصولُ الدّينيّة، ومِلْءَ صدرِه الحَنانُ

١ ـ هذا موضوعٌ حياتيٌّ هامّ، يَجِبُ أن يَعرِفَه النّاس حقَّ المعرفة، فإنّهم اذا عَلِمُوا أنّ التّيّارَ التّكاثريَّ (والرّأسماليّ)، يَنفُذُ الى الحكمِ والتّقنينِ لا محالة، يَعرِفُون عدوَّهُم الواقعيّ وغاصِبَ حقوقِهم، فيَثُورون ضدَّه. لاجلِ ذلك اشرنا الى الموضوعِ سابقاً ايضاً، وبَحَثْنا عنه في الفصلِ ٢٠، من هذا الباب، فراجع.

والرّأفةُ بالمستضعفين والمحرومين، والأملُ بتعزيزِ الاسلامِ والمسلمين، وكانَ علويَّ النَّزْعَةِ في حمايةِ المضطهدين والبائسين.

والّذي تَستَتْبِعُهُ هذه الحالة لامحالة، يعني سيادةَ التّيارِ التّكاثريِّ على المجتمعِ وانسجامِه مع الحكمِ الجائرِ، امران قد جاءَ ذكرُهما في الحديث:

١ ـ الخيانةُ من وُلاةِ الحُكّام.

٢ ـ الشّوكةُ من العُدوان.

اما الاوّلُ فواضحٌ، لِأنَّ الحكومةَ المركزيّةَ اذا الْتَحَمَتْ معَ الطّواغيتِ الاقتصاديّين وَانْصَهَرَتْ بروحيّاتِهِمُ الخيانيّة، يَتَسَرَّبُ ذلك الى وُلاتِه وجهاتِه المسؤولةِ هنا وهناك، فهم ايضاً يَجُورُون ويَخُونُون، حيث يَستَنِدُون الى الحكم وقوّتِه، ويَستَغِلُّون ما بايديهم من الامكانيّات.

ومِنِ اَفظعِ سلبيّاتِ هذا الامر، اَنَّه يُذيعُ الخيانةَ في سائرِ النّاسِ ويَسُوقُهم اليها. وذلك لما جُبِلَت عليه النّفوسُ من التّشبُّهِ بالأُمراءِ والحُكّامِ والتّأسّي بأعمالِهم. ولذلك يَقولُ الامام عليٌّ «ع»: «النّاسُ بأمرائهم اَشبهُ منهم بآبائهم»[1].

واما الثّاني، فلِاَنَّ النّاسَ اذا رَأوا اَنَّ رجالَ الحكمِ قدِ انْضَمّوا الى اصحابِ التّكاثرِ المستأثرين والطّواغيتِ الاقتصاديّين، الّذين يَظلِمُونَهم ليلَ نهار، ويَستَغِلُّونَهم ويَمْتَصُّونَهم ويَمنَعُونَهم حقوقَهم، وهم لا يَجِدُون ملجأً لشكاياتِهم وظُلاماتِهم، يَيْأَسُون من الحكمِ ورجالِه ويَقطَعُون منهم الأمل، وحينئذٍ فلا يَحمُونَهم ولا يُدافِعُون عن كيانِهم. وعندَ ذلك يَقْوَى الاعداءُ وتَظهَرُ شوكتُهم وسطوتُهم. والى هذه الحقيقةِ الاجتماعيّةِ والسّياسيّةِ اشار الامام ابوالحسنِ الرّضا «ع» بقولِه: «اِذا جارَ

---

١ ـ تحف العقول / ١٤٨.

السّلطان هانَتِ الدّولة».[1]

ففي هذا الضّوء، لا يَنبَغي لِأَيِّ ثائرٍ او مصلح، اَن يَرى الظُّلمَ السّياسيَّ ظلماً باهظاً ويَقومَ بكِفاحِهِ ويَثورَ في وجهِه، من غيرِ اَن يَهْتَمَّ بشجبِ الظُّلمِ الاقتصاديّ ذلك الاهتمام . مع اَنَّ الظُّلمَ السّياسيَّ وليدُ الظّلمِ الاقتصاديّ ونتاجُه ـ كما صُرِّحَ به في الحديثِ النّبويّ ـ وَاَنَّ المجتمعَ لا يُصلِحُه الاّ العدل ـ كما صُرِّحَ به في الحديثِ العلويّ .[2]

فعاقبةُ الظّلمِ الاقتصاديِّ وضياعِ العدالةِ الاجتماعيّة هي استيلاءُ حكمٍ جائر، وشيوعُ الخيانةِ في الوُلاةِ والجهاتِ المسؤولة . وعاقبةُ هذين الامرين هو يَأسُ النّاسِ وقنوطُهم من الرِّجالِ الحاكمين ولُجُوؤُهم الى الاعداءِ مُستَسلِمين، يعني اَعداءَ الدّينِ والسُّنَنِ والمجتمعِ والقِيَم . وهذه نتيجةٌ قطعيّةٌ وعاقبةٌ طبيعيّة، اذ المجتمعُ الّذي قد أُسِرَ بيدِ الظّلمِ الاقتصاديِّ وتَعرَّقَت فيه الصّلاتُ الماليّةُ الاستغلاليّةُ الغاشمة، لا يُرجى منه اَن يُبدِيَ صفحتَه للطّوارئِ المُدَمِّرَة، والاحوالِ المُفاجِئَة .[3]

ولاَجلِ الامرِالّذي قُلناه، نُشاهِدُ اَنَّ القرآنَ الكريم، حينَما يَعمِدُ الى بناءِ مجتمعٍ اسلاميٍّ يَسُوده اقتصادٌ قوامِيٌّ سالم، يَدعُو النّاسَ الى تركِ المظالمِ الاقتصاديّة، ويَحُضُّ الاغنياءَ الموسرين على اَن يَدفَعوا سِهامَ شركائهم في الاموالِ اليهم، لكي تَصِحَّ حركةُ المالِ في ايدي النّاس، وتَخرُجَ الاموالُ من اَن تكونَ دُولةً بين الاغنياء، فيَعُمَّ بذلك الامنُ والسَّلامُ وتُستَأصَلُ شأفةُ الفِتَنِ والقَلاقِل، فيَقولُ : «ها اَنتُم هؤلاء تُدعَون لِتُنفِقُوا في سبيلِ الله ،فمنكم مَن يَبخَلُ، ومَن يَبخَلْ فإنَّما يَبخَلُ عن نفسِه، واللّهُ الغنيُّ

---

١ ـ الوسائل ٦ / ١٧.

٢ ـ راجع لهذا الموضوع الهامّ (وهو اَنَّ المجتمعَ لا يُصلِحُه الاّ العدل) : الفصل ٤٧، من الباب ١٢.

٣ ـ اِلاّ اذا غفل النّاسُ عن تكاليفِهمُ الرّئيسيّة في حربِ الظّلمِ الاقتصاديّ، ولَم يَعلَمُوا من اَيْنَ يُفرَضُ عليهم ما يُفرَض، ومُؤَدّى عليهم بأنّه تقديرٌ ابتداءً، ومرضيٌّ للّهِ تعالى، وما الى ذلك .

وانتمُ الفقراء، وإن تَتَوَلَّوا يَستَبْدِلْ قوماً غيرَكم، ثُمَّ لايكُونوا اَمثالَكُم»[1].

نَعَم، إنَّ القرآنَ يَأمُرُ الموسرين اَن يُعطُوا المحرومين حقوقَهم المُضَيَّعة، ويُأَمِّنُوا معايشَ المحرومين ويَسُدُّوا عَوَزَهُم، ويُعطُوهم نواقصَ معيشتِهم حتى الرَّفاهيّة منها، الّتي تَدخُلُ في معنى الانفاق. وبذلك يَقضي على تلك الفُروقِ الفادحةِ الّتي تَغمُرُ عيشَ هؤلاءِ وعيشَ الجماهير، حتى يَنتَهِيَ امرُ المجتمعِ الى التّعادل، وامرُ الاقتصادِ الى التّوازن، فلا يَشُذّا عن قانونِ التّكوينِ العامّ، وهو قانونُ العدل، كما يَقولُ الامام عليٌّ «ع»: «العدلُ اساسٌ به قَوامُ العالم».[2]

غيرَ اَنَّ المتكاثرين يُخالِفُون ما اَمَرَهُمُ الله تعالى به، فلايُنفِقُون بل يَبْخَلُون.[3] وهم لا يَبخَلُون عن النّاسِ بحسَبِ الواقع، بل يَبخَلُون عن انفُسِهم لاَنَّهم بذلك البخلِ يُمَهِّدُون ارضيّةَ نُشوبِ الفِتَنِ واِشعالِ نيرانِ الحروبِ والحوادثِ المُتأَزِّمَة ـ كما سلَفتِ الاشارةُ اليه سابقاً.

فعلى هذا، يُضحي الفقرُ والحرمان، من اَهمِّ العواملِ لعدمِ الامنِ الاجتماعيِّ وللقَلَقِ السّياسيِّ والتّوتُّرِ الشّعبيِّ وسيادةِ الفَوضَويَّةِ على المجتمعِ وانهيارِ الثّقافةِ وضياعِ الدّين وانحلالِ المُعتَقَدِ ـ كما وَرَدَ في الاحاديث.

فالمصلحون والدُّعاة، الّذين يَرُومُون الاصلاحَ الواقعيّ، ويَعمِدُون الى تأسيسِ نظامٍ صالحٍ يَقودُ الجماهيرَ ويُأَمِّنُ امنَهم وسعادتَهم، ويُرَكِّزُ فيهمُ الصِّلاتِ الانسانيّةَ والاُخُوَّةَ الدّينيّة، يَجِبُ عليهم ـ اوّل ما يَجِب ـ اَن يُكافِحوا الفقرَ واسبابَه، ويُزيحوا ارضيّاتِه. ومن عمدةِ اسبابِ الفقر ـ بل

---

١ ـ سورة محمد «ص» (٤٧): ٣٨.

٢ ـ البحار ٧٨ / ٨٣.

٣ ـ إنّما يبخلُون بكلّ ما دُعُوا الى انفاقِه وانّما ببعضِه. فلا تجد متكاثراً انفقَ جميعَ ما عليه، والا لم يَبلُغ مالُه الى ذلك الحدّ.

يُمكِنُ اَن يُقال : سببُه الوحيدُ، كما يُستفادُ من عدّةٍ صالحةٍ من الآياتِ والاحاديث ـ هو التّيّارُ التّكاثريُّ والرّأسماليّ (ومع تَبَنّي الاقتصادِ الحُرِّ الّذي يَتَحَوَّلُ الى التّكاثر، لا يُمكِنُ اَن نُعَلِّقَ اَمَلاً على حركةٍ او اقدامٍ لتغييرٍ او اصلاح)،وذلك لِاَنَّ الفقرَ يَنفي ارضيّاتِ القِيَمِ والمقاييسِ التّاليةِ في المجتمع :

١ ـ الفضيلة و

٢ ـ الحقّ و

٣ ـ العدل و

٤ ـ الاحسان و

٥ ـ القسطُ والتّوازن و

٦ ـ القَوامُ الاجتماعيّ و

٧ ـ الانسانيّةُ والحُرّيّة و

٨ ـ الدّينُ والتّوحيد و

٩ ـ العبادةُ والصّلاةُ والصّيام و

١٠ ـ تعظيمُ شعائرِ الله و

١١ ـ الأُخُوّةُ الاسلاميّة و

١٢ ـ الشّجاعةُ الشّعبيّة و

١٣ ـ التّهَيُّؤُ الدّفاعي و

١٤ ـ الامنُ والسّلام و

١٥ ـ السّعادة و

١٦ ـ الاخلاق و

١٧ ـ الكَرامةُ البشريّة و

١٨ ـ النُّضجُ الثّقافيُّ والفكريّ و

١٩ ـ التّفَتُّحُ العلميّ و

٢٠ ـ الرُّقيُّ والتَّقدُّمُ، وما الى ذلك.

والتَّيَّارُ التّكاثريُّ هو سببُ الفقرِ الوحيد، اوالكبير .ولذلك فإنَّ القرآنَ الكريم يَشُبُّ في آياتِه البَيِّناتِ نارَ الحربِ ضدَّ المتكاثرين والمستكبرين والمَلَأ الاقتصاديّين، بوصفِهم اضدادَ الحقِّ والانسانيّة، واعداءَ الانبياءِ وشرائعِهم، واعوانَ الكَفَرَةِ المَرَدَةِ العُتاة . ولقد اَمَرَ اللّهُ الانبياءَ اَن يُكافِحوا قارونَ مجتمعِهم كما يُكافِحُون فرعونَه . ولقد اَخبَرَ التَّنزيلُ السَّماويُّ عن السّالفين، اَنَّهم إنَّما خَلَصُوا من مخالبِ الأَسْرِ والإصْر، ووَصَلُوا الى سُدَّةِ الحُرّيَّةِ و المَنَعَةِ والاَمنِ والعِزِّ، بعدَ ما غرق فرعونُهم في البحرِ وخُسِفَت بقارونِهم الارض .[1]

وكلُّ ذلك يُنبِئُنا عن علّةِ الكفرِ والظُّلمِ الاصليّة، ويُرشِدُنا الى اَنَّ إماتَةَ الحقِّ واحياءَ الفِتَنِ والضّلالاتِ ورواجَ الفجورِ والمعاصي، إنَّما تَنْشَأ ـ اوّلَ ما تَنْشَأُ ـ من الظُّلمِ الاقتصاديِّ والطُّغيانِ الماليّ، والفروقِ الّتي تُضادُّ قانونَ الله العامّ.ولذلك كانَ الأنبياءُ «ع» يُقدِمُون من اوّلِ الامرِ على قطعِ الصِّلاتِ بالاغنياءِ والمُترفين، والوقوفِ بجانبِ المضطهدين، سعياً لِاَن يَقومَ النّاسُ بالقسط .[2]

فعلى هذا، يَجِبُ اَن يُدْرَسَ موضوعُ «القسطِ الاسلاميّ»، وصلتُه بجريانِ المالِ في المجتمع، بصورةٍ جدّيّةٍ مستقلّة، وبروحِ الملاحَظَةِ والتّعمُّق، ويَجِبُ اَن يُفْتَحَ له «كتابٌ» في الفقهِ الاسلاميّ واجتهاداتِه .[3] وهو كتابٌ سيَصْبَحُ من اهمِّ كُتُبِه، حيث يُستنْبَطُ منهُ اكبرُ القواعدِ واسدُّها لبناءِ مجتمعٍ قرآنيٍّ فعليّ .[4]

---

١ و ٢ ـ راجع بهذا الصّدد ايضاً : الفصل ٧، من هذا الباب.

٣ ـ راجع : النّظرَ الى الفصل ٢٥، من هذا الباب . البند ١٣.

٤ ـ راجع ايضاً : الفصل ٤٨، من هذا الباب .

تنبيهات

١ ـ اَنَّ سبيلَ الله في «ها اَنتم هؤلآء تُدعَون لِتُنفِقُوا في سبيلِ الله»، هو سبيلُ النّاس كما في امثالِها . وهذا ممّا لا يَخفى، فإنَّ الله لا يَحتاجُ الى انفاقِ احد، ولا يُضِرُّهُ بُخلُ احد، وإنَّ الله هو الغنيُّ وانتمُ الفقراء.

٢ ـ اَنَّ المرادَ بالّذين يُبغِضُون الفقراءَ هو الاغنياءُ كما اَوضَحناه، اذِ التَّعابيرُ الواردةُ في الحديث تُومي اليهم، وتُبدي لنا انَّه يَتَكَلَّم عن اصحابِ الثَّروات، لِاَنَّ الصِّفاتِ المذكورةَ تَظهَرُ فيهم ـ في الاغلب ـ فهمُ الّذين يُبغِضُون الفقراء ولا يُجالِسونهم بل لا يَقتَربون منهم، ولا يُهِمُّهم ما يُصيبُ الّذين حُرِموا من المعيشةِ والرِّفاه، وانّهم همُ الّذين يُظهِرُون عِمارةَ الاسواقِ ويُزَخرِفُون الحوانيتَ ويَحشُونَها بالسِّلَعِ المختلفةِ ويَبنُون المَعارضَ القشيبة، ويُنَضِّدُون فيها البَضائعَ الكماليّةَ والتّجمّليّة، ممّا لا يَخطُرُ على بالِ فقير . كلُّ ذلك لهم ولا جلِهم، فانّهم ونساءَهم وذويهم لا يَرِدُون الاسواقَ البسيطةَ المتواضعة غيرَ المزخرفةِ للشّراء، وانّهم همُ الّذين يَتَبارَكُون على جمعِ الاموالِ وتكديسِها .

٣ ـ اذا نَجَحَ قومٌ بالاطاحةِ بنظامِ طاغوتِه السّياسيّ، يَبقى عليهم اَن يُقوموا باسقاطِ نظامِ طاغوتِه الاقتصاديّ، اذ الاطاحةُ باحدِ الطّاغوتين لا تُجدي لانقاذِ الجماهير، وليس الاكتفاءُ بها من دينِ اللّهِ تعالى، لاَنَّ اقامةَ القسطِ لا تَحصُلُ الا بالاطاحةِ بالطّاغوتين.[1] ولقد كانتِ الغايةُ لـ«المرحلةِ الاولى» من الهدايةِ الالهيّة، هي الاطاحةُ بالطّاغوتين حتى يَقومَ النّاسُ بالقسط . ولقد اَرسَلَ اللّهُ موسى «ع» الى فرعونَ وهامانَ وقارون ..[2] وهذه بعينِها هي الغايةُ لـ«المرحلةِ الثّانية» من الهداية الالهيّة ايضاً، وهي دورُ ظهورِ

---

١ ـ راجع : الفصل ٧، من هذا الباب ايضاً .

٢ ـ سورة غافر (٤٠) : ٢٣ ـ ٢٤.

المهديّ «ع»، الّذي يَظهَرُ لِيَمْلَأَ الارضَ قسطاً وعدلاً، ويَجعَلَ الحكمَ في ايدي المستضعفين ـ كما ورد في القرآنِ والحديث .[1]

٤ ـ يقولُ الامامُ عليُّ بنُ ابي طالب «ع» : «اذا تَغيَّرَ السُّلطان تَغيَّرَ الزَّمان»[2]. وهذا يعني اذا تَحوَّلَ الحكمُ من الجورِ الى العدلِ يَكونُ الزَّمانُ

---

١ ـ أنّهُ لَهُفان :

إنّ من اعجبِ العجب، بل من المُؤسفِ والمُزعج، أنّ الّذين يَعتقِدُون بالمهديِّ الموعودِ المنتظَر «ع» ويَنتظِرُون ظهورَه، ويدعُونَه ليلَ نهار، لا يُشاهِدُمنهم ايُّ اكتراثٍ جدّيٍّ لاقامةِ النّاسِ بالقسط، وللتّعديلاتِ الماليّةِ والمعيشيّةِ الّتي بها يُقامُ القسطُ في المجتمع، ولتخليصِ الجماهيرِ من بَراثنِ المتكاثرين و المُترفين واسواقِهم وانتاجِهم واستيرادِهم وتسعيرِهم وتوزيعِهم (كيلِهم وميزانِهم على حدِّ تعبيرِ القرآنِ الكريم)، ولا نَجِدُهم يَضَعُون أيَّةَ عَرقَلةٍ في طريقِ هؤلاءِ وطاغوتيَّتِهمُ الاقتصاديّةِ وحُرّيّاتِهمُ العدوانيّةِ في المالِ والمعيشةِ والرّفاهِ والحُظُوظ، وما يَسلُبونَه من الاموالِ ويَسرِقُونه من الارزاق ويَنعَمُسُون فيه هم وابناؤُهم وبناتُهم من السَّرَفِ والتَّرَفِ والبَذَخ .

مع أنّ المنتظِرَ يَجبُ أن يُسانِخَ «المنتظَر» في النّزعةِ والاتّجاهِ والعملِ واتّخاذِ الموقف، تأكيداً على صدقِ الانتظار ووَعْيِ فلسفتِه (ومن فلسفةِ الانتظارِ وحكمتِه هي أن تَنشَأَ ثُلّةٌ واعيةٌ لاهدافِ «المنتظَر»، مُقدِمةٌ على تجسيدِها بصمود، فتَنضَمَّ الى مُعسكرِه عندَ ظهورِه، فتكونَ له المددَ الثّالث، اي المؤمنين القائمين بالقسطِ المُقيمين له)، وأن يَعمَلَ في حياتِه كما يَروقُ «المنتظَر» ويُؤدّي الى رضاه، وأن يكونَ في الاعمالِ الفرديّةِ والمسؤولياتِ الاجتماعيّةِ على حالةٍ ايجابيّةٍ مرضيّةٍ لدى «المنتظَر»، اذا ظَهَرَ ورآه عليها ..

ولا فرقَ رئيسيّاً في القعودِ عن اقامةِ القسط، بين الّذين شَغَلُوا منهم بالمِراساتِ الاجتماعيّةِ والسّياسيّةِ ويَرون انفسَهم ثوريّين مجاهدين، وبين الّذينَ انْقَبَعُوا في البيوتِ والمدارسِ واكْتَفَوا بشيءٍ من العبادةِ والتّدريسِ والتّوسُّل ..

وفي الطّائفةِ الاولى من يَتلُو آيةَ «الامامةِ والوراثة» (السّورة ٢٨، الآية ٥)، وكأنّه يَزعَمُ أنّ المُستضعفين صاروا ائمّةً حُكّاماً وارثين، وأيْنَ هم من هذا، أيْن؟ وما ذلك الّا من ولائدِ الابتعادِ عن حياةِ المستضعفين وعدمِ الكفاحِ ضدَّ حياةِ المستكبرين، مع أنّ التّعاليم قد حَضَّت على مجانبةِ الاغنياءِ ومخالطةِ الفقراء .

ويَعلَمُ اللهُ ـ تَقدَّسَت اسماؤُه ـ أنّنا لا نُؤكّدُ على هذهِ المواضعِ والمواقف، الّا لأن يُرَدَّ معالمُ دينِ اللّهِ الحنيف، وتُجسَّدَ برامجُ القرآن، ويَظهَرَ الاصلاحُ في البلاد، ويَأمَنَ المظلومون من العباد. ولاحولَ ولا قوّةَ الّا باللهِ .. والى اللّهِ مصائرُ الامور ..

٢ ـ نهج البلاغة / ٩٣٦؛ عبده ٣ / ٦٢؛ تحف العقول / ٦٣.

زمانَ العدلِ وكذلك العكس. ويُصَرِّحُ بدخالةِ الحكمِ في تحقّقِ العدلِ او عدمِه. ويَقولُ في موضعٍ آخر: «فليست تَصلُحُ الرّعيّةُ الاّ بصلاحِ الوُلاة، ولا يَصلُحُ الوُلاةُ الاّ باستقامةِ الرّعيّة، فإذا أَدّتِ الرّعيّةُ الى الوالي حقَّه، وأَدّى الوالي اليها حقَّها، عَزَّ الحقُّ بينهم، وقامَت مناهجُ الدّين، واعْتَدَلَت معالمُ العدل، وجَرَت على اَذلالِها السُّنَن، فصَلَحَ بذلك الزّمان، وطُمِعَ في بقاءِ الدّولة، ويَئِسَت مطامعُ الاعداء..»[1]، فيَعُدُّ امامُ الانسانيّة والعدل:

أ ـ صلاحَ الزّمان و

ب ـ الطّمعَ في بقاءِ الدّولةِ الاسلاميّة و

ج ـ يَأسَ اعداءِ المسلمين من مطامعِهم

نتائجَ تَحصُلُ من:

أ ـ عزّةِ الحقِّ وظهورِه بين النّاس و

ب ـ قيامِ مناهجِ الدّينِ وتعاليمه و

ج ـ اعتدالِ معالمِ العدلِ واستوائها و

د ـ جريِ السُّنَنِ على اَذلالِها.

ويَعُدُّ هذه الامورَ الاربعةَ متوقّفةً على:

أ ـ تأديةِ الرّعيّةِ حقَّ الوُلاة و

ب ـ تأديةِ الوُلاةِ حقَّ الرّعيّة.

ويَجعَلُ هذين الامرين ممّا يَنبَعُ من:

أ ـ صلاحِ الوُلاة و

ب ـ استقامةِ الرّعيّة.

ولاصلاحَ للوُلاةِ مع الرّكونِ الى الّذين يَظلِمون النّاس واتّخاذِهم اعضاداً، فلا صلاحَ للوُلاةِ مع إقرارِ التّكاثرِ وتيّارِه في المجتمع، كما انّه لا

---

١ ـ نهج البلاغة / ٦٨٣؛ عبده ٢ / ٢٢٤.

استقامةَ للرَّعيَّةِ مع حضورِ الفقرِ في النّاسِ وسيادةِ سلبيّاتِه عليهم وعلى حياتِهم .

وبعبارةٍ اخرى : إنَّ صلاحَ الوُلاةِ يَتوقَّفُ على اداءِ حقِّ الرَّعيَّة . واداءُ حقِّ الرّعيّةِ لا يُمكِنُ الاّ بالعملِ بالعدلِ ومقاييسِه . ولا عدلَ مع الفروقِ الباهظةِ الّتي تَخلُقُها الحياةُ التّكاثريَّة، الّتي تَنبُعُ من الاقتصادِ الحُرِّ والملكيّاتِ الحُرّة ـ كما هو واضح.من هنا فمَن يَدَّعي باسمِ الاسلامِ اَنَّ هذا الدّينَ يُقِرُّ الملكيّاتِ الحُرّةَ والاقتصادَ الحُرَّ ـ انتاجاً واستيراداً وتسعيراً وتوزيعاً وخصوصاً في الاقتصادِ الحديثِ والمعاصر ـ فإنّه يَقُولُ شطَطاً من القول . فلاصلاحَ للوُلاة مع وجودِ التّكاثرِ والفقرِ في المجتمع، حتى تَستَقيمَ به الرّعيّة، ولا استقامةَ للرّعيّةِ، مع التّكاثرِ والفقر، حتى يَصلُحَ بها الوُلاة ..

القولُ الفصل : إنّ الّذي يُستَفادُ من الشَّرعِ المحمَّديِّ وتعاليمه، اَنَّ المسلمين مُكَلَّفُون بمجابَهَةِ الفقرِ وشَجبِه، وقلعِ مادَّتِه واستيصالِ شَأفتِه، وازاحتِه من عرصاتِ الحياةِ الانسانيّةِ والاقطارِ البشريّة . وإنَّ استيصالَ شأفةِ اَيِّ شيءٍ يَتَحَقَّقُ ـ بصورةٍ صحيحةٍ ومثمرةٍ وجذريّةٍ ـ اذا كانَ بالعملِ على استيصالِ شأفةِ عِلَلِهِ الرّئيسيّة واسبابِه الاصليّة ـ كما يَدُلُّ عليه العقلُ والنّقل .

وسنتَكَلَّمُ عمّا وَرَدَ في مدحِ الفقرِ ونوضِحُ المرادَ منه، في آخرِ النّظرةِ الى الفصلِ القادم، فراجع .

الفصلُ التّاسع والثّلاثون

الاسلام والفقر، كفاح رحب (١٠)

ـ مصاحبة الفقراء والمساكين، اصل عظيم

الكتـــاب

١ وَاصْبِرْ نفسَك مع الّذين يَدعُون رَبَّهُم بالغَداوَةِ والعَشيِّ، يُريدُون وجهَه، ولا تَعْدُ عيناكَ عنهُم تُريدُ زينةَ الحياةِ الدُّنيا، ولا تُطِعْ مَن اَغفَلْنا قَلبَه عن ذِكْرِنا وَاتَّبَعَ هَواه وكان اَمرُهُ فُرُطاً *[١]

الحديـــث

١ النبـــي «ص»: طُوبىٰ لِمَن .. خالَطَ اهلَ الذِّلَّةِ والمَسكَنة.[٢]

٢ النبـــي «ص» ـ لمّا نَزَلَتِ الآيةُ (المذكورةُ)، قامَ النَّبيُّ «ص» يَلتَمِسُهم (اي

---

١ ـ سورة الكهف (١٨): ٢٨.

٢ ـ البحار ٧٧ / ١٧٥، عن «اعلام الدّين».

فقراءَ الاصحاب، الّذين نَزَلَت فيهمُ الآية)، فاَصابَهم في مُؤَخَّرِ المسجد يَذكُرُون اللّه عزَّ وجلّ، فقال : «الحمدُ للّهِ الّذي لَم يَمُتْني حتى اَمَرَني اَن اَصبِرَ نفسي مع رجالٍ من اُمّتي، معكُمُ المَحْيا ومَعَكُمُ المَمات»[1].

٣ النبـي «ص» ـ فيما اوصى به اميرَ المؤمنين عليّاً عندَ وفاتِه : اُوصيك بالصَّلاةِ عندَ وقتِها .. وحبِّ المساكين ومجالَستِهم.[2]

٤ النبـي «ص» : يا اباذرٍ! اكثرُ مَن يَدخُلُ النّارَ المستكبرون، فقال رجل : وهل يَنجُو من الكبرِ احدٌ يا رسولَ الله؟ قال : «نَعَم، من لَبِسَ الصُّوف، ورَكِبَ الحمار، وحَلَبَ الشّاة، وجالَسَ المساكين»[3].

الفات نظـر

نَقِفُ هنا وقوفاً، للاشارةِ الى قِمَّةِ الهَرَمِ في هذا التّعليم العظيم ـ وامثالِه ـ الّذي القاه النّبيُّ الاعظم «ص» على صديقِه الصّحابيِّ الصّادقِ الجليل، ابي ذرٍّ الغِفاريّ. وما ذاك الاّ خَذْلُ المستكبرين وهدُّ قواعدِهم. وذلك لاَنّ الاستكبارَ هو مصيبةُ الانسانِ العظمى، عَبْرَ تاريخِه الطّويلِ المَليءِ بالظّلمِ والجورِ والحرمانِ والآلامِ والاحزان.

ومن الواضح، اَنّ العمدةَ من اقسامِ الاستكبارِ هو الاقتصاديُّ منه، حيث اِنّ الاستكبارَ السّياسيَّ متّحدٌ معه، والثّقافيَّ عميلٌ له. ومن اكبرِ الفوادحِ للجماهير، هو اَنّ المَلَأَ والمستكبرين يَرَون لا نفُسِهم تفوُّقاً وفضلاً عليها، ويعتقدون اَنّها اِنّما خُلِقَت لان

---

١ ـ مجمع البيان ٦ / ٢٦٥.

٢ ـ امالي الطوسي ١ / ٦.

٣ ـ مكارم الاخلاق / ٥٥٥.

تكونَ عبيداً رقيقاً لهم، عاملةً ـ ليلَ نهارٍ ـ لحسابِهم ولاستمتاعاتِهم ورَفاهيتِهم، وانّ المواهبَ والنّعَمَ والحُظوظَ كلَّها جُعِلَت لهم، وانّ اللُّماظةَ الّتي تُصيبُ الآخرين إنّما تُصيبُ بفضلِهم.[١]

في هذا الضّوء، إنّ ارقى الحركاتِ التّغييريّةِ الّتي شاهدها التّاريخُ وانجعَها واشدَّها نَوطاً بالاصلاحِ الاجتماعيّ، هو النّضالُ ضدَّ الاستكبارِ الاقتصاديِّ لسحقِه، والقيامُ في وجه المَلَأ والمستكبرين وظلمِهم، من الّذي قام به الانبياء «ع» ودَعَمَه الاوصياءُ «ع»، بجميعِ ما يمكنُهم من الدَّعْم حتى بذلِ دمائهم ودماءِ ذويهم واتباعِهم. وهذا ما سَجَّلَه لهم على الدّهرِ الشّاهدان، الفجرُ والشفقُ المُحمَرّان..

ولقد اغرَقَ القرآنُ الكريمُ نَزْعاً في هذا النّضال، لأنَّ غايةَ دعوةِ القرآن هي اقامةُ النّاسِ بالقسطِ والعدل. ولأنَّ جميعَ التّغييراتِ والاصلاحاتِ ترتبطُ بهذا الاصل، اذا الرّعيّةُ لا يُصلِحُها الاّ العدل ـ على حدِّ تعبيرِ مولانا امير المؤمنين «ع».[٢]

ومن اللاّحب، انّه لا سبيلَ الى اقامةِ القسطِ في النّاس وقيام النّاسِ بالقسط، مع حضورِ الاستكبارِ والمستكبرين في المجتمعات. ولا سبيلَ الى ايّةِ حركةٍ تغييريّةٍ واصلاحيّةٍ مادام هؤلاء لم يُشْجَبُوا، لأنّهم هُمُ الّذين ظَهَرَ فيهمُ المالُ فبَطِرُوا ـ على حدِّ تعبيرِ النبيّ الاعظم «ص»[٣]. وهم مناشئُ المفاسدِ والتّميُّعاتِ والظّلاماتِ والتخلُّفات، فالفتنُ منهم واليهم تَعُود ـ على حدِّ تعبيرِ النبيِّ الاعظم «ص» ايضاً.[٤] وبنفسِ العلّةِ كان الانبياءُ «ع»

١ ـ كما أشرنا إلى الموضوع ببيانٍ آخر، في «التّصدير»، في الجزءِ الثّالث.

٢ ـ راجع: الفصل ٤٧، من الباب ١٢.

٣ ـ الخصال ١ / ١٦٤؛ راجع: الفصل ٣، من هذا الباب.

٤ ـ مكارم الاخلاق / ٥٢٦؛ راجع: الفصل ٢، من هذا الباب.

يَعمِدُون الى سَجيهم، من بدءِ الامرِ وبعدَ الدّعوةِ الى الايمانِ باللّهِ تعالى. حيثُ يُوَجّهون خطابَهم الى اصحابِ المكاييلِ والموازين، ويَدعُونهم لايفائها وعدمِ اِخسارِها، وعدمِ بخسِ النّاسِ اشياءَهم في الشّراءِ والبيعِ وما يَمُتُّ الى القضايا الاقتصاديّة.

نعم، فالانبياء «ع» قد سَبَرُوا ـ من اوّلِ الأمر ـ تلك الغُـدَّةَ السّرطانيّةَ في جسدِ المجتمع، الممتصّة لدماءِ الجماهير، وقاموا بحسمِ مادّتِها بكلِّ حَولٍ وطَول.

ولقد نافَحَ الصّحابيُّ النّاثر ـ مُناجي ليالي الرّبذةِ وشمسُ صحاريها ـ تلك الكُتْلَةَ المتكاثرةَ المستكبرة، في يثربَ ودمشق، تلبيةً للتّعاليمِ الّتي عَقَلَها عن حبيبِه محمّد «ص».

ومن اعظمِ الاسف، انّ هذا المُنطلَقَ النّبويَّ القرآنيّ، المُحيي البنّاء، لم يَأخُذْ مكانتَه في الفقاهةِ الاسلاميّة، خصوصاً في تحريرِ مسائلِ الملكيّةِ وقداستها. ولا ثورةَ ناجحةً، ولا حياةَ اسلاميّةً للمجتمع، ما لم يَتَبَنَّ العلماءُ والأُمراء هذا المنطلقَ بجميعِ مناحيه. اذ المستكبرون عوائقُ رئيسةٌ في سبيلِ تجسيدِ احكامِ الدّينِ وتَغلْغُلِها في النّفوس وتبنّي النّاس للفضائل الاسلاميّة، اذ «العدلُ حياةُ الاحكام»[1]، ولا عدلَ مع حضورِ اعداءِ العدل.

٥ النبـي «ص»: اَحِبَّ المساكينَ واَكْثِرْ مجالَسَتَهم.[2]

٦ النبـي «ص»: القربةُ الى اللّهِ حبُّ المساكينِ والدُّنُوُّ منهم.[3]

---

١ ـ غرر الحكم / ٣٠.

٢ ـ مكارم الاخلاق / ٥٥٨.

٣ ـ مكارم الاخلاق / ١٧١.

٧ النبـــي «ص» : .. جالِسُوا الفقراء .[١]

٨ النبـــي «ص» ـ قال سلمان : اوصاني خليلي ابوالقاسم «ص» بسبع، لا أَدَعُهُنَّ على كلِّ حالٍ الى أن أَموت : .. وأن أُحِبَّ الفقراءَ وأَدْنُوَ منهم .[٢]

٩ الامام علي «ع» ـ في ذمِّ مَن يَجنَحُ الى مصاحَبَةِ الاغنياء لا الفقراء : اللَّغوُ مع الاغنياءِ أَحبُّ اليه من الذِّكرِ مع الفقراء[٣]

١٠ الامام علي «ع» ـ من وصيَّته التّاريخيَّة المعروفة : .. الله! الله! في الفقراءِ والمساكين، فشارِكُوهم في مَعايشِكُم .[٤]

١١ الامام السجاد «ع» : اللّهُمَّ حَبِّبْ اليَّ صحبةَ الفقراء ..[٥]

١٢ الامام الحسن «ع» ـ مَرَّ الحسنُ بنُ عليٍّ «ع»، على فقراء وقد وَضَعُوا كُسَيراتٍ على الارض، وهم قُعودٌ يَلتَقِطُونَها ويَأكُلُونها، فقالوا له : هَلُمَّ يا ابنَ بنتِ رسولِ اللّهِ الى الغِداء .. فنَزَلَ وقال : إنَّ اللّهَ لا يُحِبُّ المستكبرين، وجَعَلَ يَأكُلُ معهم ..[٦]

١٣ الامام الحسين «ع» ـ مَرَّ الحسينُ بنُ عليٍّ بمساكين وهم يَأكُلُون كِسَراً لهم على كِساءٍ، فسَلَّمَ عليهم، فدَعُوه الى طعامِهم فجَلَسَ معهم ..[٧]

١٤ الامام الباقر «ع» : ما شيعتُنا الاّ مَنِ اتَّقَى اللّهَ واطاعَه، وما كانوا يُعرَفون الاّ

---

١ ـ تحف العقول / ٣٤.

٢ ـ بشارة المصطفى / ٢٢٢.

٣ ـ نهج البلاغة / ١١٦١؛ عبده ٣ / ١٩٠ ـ ١٩١.

٤ ـ تحف العقول / ١٢٠.

٥ ـ الصحيفة السجادية / ٢٠٣ (الدعاء ٣٠).

٦ ـ البحار ٤٣ / ٣٥٢، عن كتاب «المناقب».

٧ ـ البحار ٤٤ / ١٩١، عن كتاب «المناقب».

بالتّواضع .. وتعهُّدِ الجيران، من الفقراءِ وذوي المسكنة، والغارمين، والايتام ..[1]

١٥ الامام الصادق «ع» ـ من رسالته الى جماعة الشّيعة: .. وعليكُم بحبِّ المساكين المسلمين، فإنَّ مَن حَقَّرهم وتَكَبَّرَ عليهم، فقد زَلَّ عن دينِ الله، واللّهُ له حاقرٌ ماقِت. وقد قالَ ابونا رسولُ الله «ص»: «اَمرَني رَبّي بحبِّ المساكين المسلمين منهم». وَاعْلَمُوا اَنَّ مَن حَقَّرَ احداً من المسلمين، اَلْقَى اللّهُ عليه المَقْتَ منه والمَحْقَرَةَ حتى يَمْقُتُهُ النّاسُ اشدَّ مقتاً. فَاتَّقُوا اللّهَ في اِخوانِكُم المسلمين المساكين، فإنَّ لهم عليكُم حقّاً اَن تُحِبُّوهم: فإنَّ اللّهَ اَمَرَ نبيَّه «ص» بحبِّهم. فمَن لم يُحِبَّ مَن اَمَرَاللّهُ بحبِّه فقد عَصَى اللّهَ ورسولَه، ومَن عَصَى اللّهَ ورسولَه ومات على ذلك مات من الغاوين.[2]

* قال شيخُنا احمدُ بنُ فهدِ الحِلّيّ: «كيف يَرغَبُ العاقلُ عن حُبِّ المسكنةِ والمساكين، وهو يَرى الاولياءَ والاوصياءَ على هذه الاوصاف؟ بل وظيفةُ القيامِ بخدمةِ الصّانعِ وامتثالِ اوامرِ الرّسلِ والشّرائعِ واحياءِ دينِ اللّهِ واعزازِ كلمتِه ونصرةِ الرّسلِ وانتشارِ دعواهم من لَدُنْ آدمَ الى زمانِ نبيِّنا محمّدٍ «ص»، لم يَقُم الاّ با ولى الفقرِ والمسكنة ..»[3].

فعلى هذا الاصلِ الثّابت، في التّاريخِ والتّجربةِ البشريَّة، يَجِبُ على علماءِ الدّينِ ودُعاتِه ورجالِ الحكمِ الاسلاميّ، اَن لايكونَ النّاسُ المُلتفُّونحولَهم الاّالمستضعفين والمحرومين، يعني الّذين كانوا ـ في غابرِ الزّمانِ ايضاً ـ اصحابَ الانبياء وانصارَ

١ ـ تحف العقول / ٢١٥.

٢ ـ الكافي ٨ / ٨؛ تحف العقول / ٢٣١ ـ ٢٣٢.

٣ ـ عُدَّةُ الدّاعي / ١١١.

المصلحين، المُوازرين لهم، الواعين لرسالاتِهم، المؤمنين بهم حقّاً، المُجَسِّدين لغاياتِهم، لا المتكاثرين والاغنياء، الّذين كانوا اعداءَ الانبياء ودُعاةِ الحقّ، يُعارِضونَهم ويُنَدِّدُون بهم. وكذلك يَجِبُ على علماء الدّينِ ورجالِ الحكمِ الاسلاميِّ اَن لا يُرَحِّبُوا بالتّنظيماتِ الاجتماعيّةِ والاحزابِ السّياسيّةِ الّتي يُقيمُها اولئك الاغنياءُ والمتكاثرون.[١]

تذييل

علماء الدّين ورجال الحكم الاسلاميّ وحضُّهم على اختيار مصاحبة الفقراء والمحرومين

الكتاب

١ ويا قومِ لا اَسْأَلُكُم عليه مالاً، إنْ اَجرِيَ الاّ على اللّهِ، وما اَنا بطاردِ الّذين آمَنوا، إنَّهم مُلاقوا ربِّهم، ولكنّيَ اَراكُم قوماً تَجهَلُون *[٢]

٢ وما اَنَا بطاردِ المؤمنين *إنْ اَنَا الاّ نذيرٌ مُبين *[٣]

---

١ ـ راجع ايضاً: الفصلين ٢١ و ٢٢، من هذا الباب، ونظرتنا اليهما.

٢ ـ سورة هود (١١): ٢٩.

٣ ـ سورة الشعراء (٢٦): ١١٤ ـ ١١٥.

الحديـــث

* إنَّ الاحاديثَ الّتي مَرَّت في مُستَهَلِّ الفصل، تَرمي الى هذه الغاية (حضِّ العلماءِ ورجالِ الحكمِ الاسلاميِّ على الاقترابِ من الفقراءِ والمحرومين ومخالَطَتِهم) بطريقٍ اولى. وهناك احاديثُ اُخرى لم نُورِدْها. واليك حديثين آخرين:

١ جاءَ في «الحديثِ القدسيّ»، في خطابِ اللّهِ تعالى لموسى الكليم «ع»: «اذا رَأَيتَ نفسَك تُحِبُّ المساكين وتُبغِضُ الجبّارين، فذلك آيةُ رِضاي»[١].

٢ وجاء في «الحديثِ القدسيّ»، فيما وصف الله تعالى به نبيَّنا الاعظم «ص» لموسى بنِ عِمران «ع»: «.. إخوانُه المساكين ..»[٢].

* إنَّ من اَهمِّ النّتائجِ الّتي تَحصُلُ من مصاحبةِ الفقراءِ والمحرومين والاقترابِ منهم امرين:

١ ـ تأكيدُ التّواضعِ في النّفسِ الانسانيَّةِ وإرهافُ الحِسِّ البَشريِّ في الانسان.

٢ ـ الاطّلاعُ على احوالِ الفقراءِ والمحرومين للقيامِ بسدِّ عَوَزِهم وتأمينِ حاجيّاتِهم، بصورةٍ صالحةٍ مباشرةٍ ومؤثّرة ـ كما مضتِ الاشارةُ اليه.

ومن المعلوم اَنَّ هذين الامرين من اهمِّ ما يَلزَمُ العلماءَ والامراء؛ فالاسلامُ حينما يَدعُو النّاسَ الى اختيارِ مصاحَبَةِ الفقراءِ ومخالَطَتِهم وحُبِّهم، فإنّه يَدعُو العلماءَ والامراءَ الى ذلك بطريقٍ

---

١ ـ سفينة البحار ١ / ٥٢٤.

٢ ـ تحف العقول / ٣٦٥.

اولى. والامرُ كذلك بحسبِ التّعاليمِ وسيرةِ النبيِّ «ص» والاوصياءِ «ع» العمليّة. وإنَّ العلماءَ والامراءَ هم الّذين يَجِبُ عليهم اَن لا يُقارّوا على كِظَّةِ ظالمٍ ولاسَغَبِ مظلوم. وهم اذا صاحَبُوا الظّالمين (من الاقتصاديّين المُكتَظّين وغيرهم)، كيف يَسَعُهم اَن لا يُقارّوا على كِظَّتِهم؟ واذا لم يُخالِطوا المظلومين السّاغبين، كيف يَقفُون على سَغَبِهم حتى لا يُقارّوا عليه؟

تنبـــيه

لَعلَّ الباحثَ لا يَذهَبُ عليه، اَنّ ذكرَ «المسلمين» (في الحديث ١٥)، لم يَجِئْ في كثيرٍ من التّعاليم، بل جاء فيها ما يَقتَضي الاطلاقَ والتّعميمَ بملاكاتٍ متعدِّدة.[١] وهذا ايضاً لا يَقتَضي التّخصيصَ من جميع الجهات ـ كما هو لاحب.

ويمكن اَن يكونَ التّصريحُ بالقيدِ هنا لأمرين: حكمةٍ ودعوة. امّا الاولى، لمكانِ الحُبِّ وكونِه حقّاً من حقوقِهم على كلِّ مسلم. وامّا الثّانية، فلسوقِ غيرِ المسلمين من المساكينِ الى تبنّي المعتَقَداتِ الحقّة، نيلاً للحياةِ الفاضلة، والجزاءِ الخالدِ الأوفى.

---

١ ـ مثل التّأشير العلويِّ في العهد الأشتريّ، من تصنيفِه النّاسَ الى «أخٍ في الدّين» و «نظيرٍ في الخلق». والتّأكيد على رعايةِ الكلّ، راجع: الفصول ٤٦ و ٤٧ و ٤٨، من الباب ١٢.

نظرة الى الفصـــل

مصاحبةُ الفقراء..: إنَّ الابتعادَ عن الفقراءِ والمساكين وعن حياتِهم وعيشِهم وعن لمسِ ما يُعانُونه من المصائبِ والآلام- الّتي يَجُرُّها اليهم الفقرُ والحرمان - يُؤَدّي الى الجهلِ باحوالِهم ونسيانِهم والغفلةِ عمّا يَحتاجُون اليه في المعيشةِ والحياة والصِّحَّةِ والتربيةِ والتّعليمِ والتّثقيفِ الدّينيِّ وتعليمِهم معالمَ الدّينِ واحكامَه؛ وكذلك الجهلُ بما يُصيبُهم من الشدَّةِ والأَزْمَةِ والامراضِ والاوجاعِ والجوعِ والعُرْيِ وطوارقِ الحَرِّ والبَردِ وما الى ذلك.

وكذلك الابتعادُ عنهم يُوجِبُ الجهلَ بما يُقاسيه اطفالُهم ونساؤُهم لحرمانِهم من الدَّواء والصِّحَّةِ والنَّظافةِ ومن التّعليمِ والتّربية، وما الى ذلك كالجهلِ بمقدارِ ما يَتلَفُ من نفوسِهم. وكلُّ ذلك يُؤَدّي الى القعودِ عمّا يَجِبُ على المجتمعِ بالنّسبةِ اليهم.

وهذه مفاسدُ اجتماعيّةٌ ومظالمُ انسانيّةٌ عظيمةٌ لا يُقِرُّها الاسلامُ بوجه. ولأجلِ ذلك تُؤَكِّدُ التّعاليمُ الاسلاميّة على الدُّنوِّ من الفقراءِ ومخالَطَتِهم ومعاشرتِهم وتعاهدِهم وزيارتِهم واشراكِهم في المجالسِ والمعايش، حتى يَكونوا مُخالطين لسائرِ النّاسِ وعلى مرأًى منهم ومسمعٍ، لكي يَطّلِعَ الآخرون على احوالِهم ويَسعَوا لسدِّ عَوَزِهم، ويُشرِكُوهم في معايشِهم ويُنيلوهم متطلّباتِهم.

ولقد عَدَّ التّعليمُ النّبويُّ الواردُ في المتن (الحديث ٦)، حبَّ المساكين والدّنوَّ منهم، القربةَ الى الله تعالى، فيالَه من اهميّةٍ دينيّةٍ وتربويّةٍ ومعنويّة. ولقد جاءَ في التّعليمِ الصّادقيِّ (الحديث ١٥)، انَّ حُبَّ الفقراءِ

والمساكين حقٌّ من حقوقِهم، فيالَه من ايقاظٍ اجتماعيٍّ بَنّاء، اذِ الحبُّ يُوجِبُ الدُّنُوَّ المخالَطة، وهما يُوجبانِ الوقوفَ على احوالِهم، والاقدامَ لسدِّ اَعوازِهم والحاقِهم بالمستوى المعيشيِّ العامّ، عملاً بالاُخوّةِ الاسلاميّة وسائرِ التّعاليمِ الّتي تَدعُو الى ذلك.

الاحاديث الّتي تدلّ على لزوم مخالطة المحرومين في الوضع القائم

١ ـ قال النّبيُّ «ص» مخاطبـاً لفقراءِ اصحابِه: «مَعَكُمُ المَحيا ومَعَكُمُ المَمات»[١]: إن هذا الكلامَ يَدُلُّ على اَنَّ الّذي يَرتضيه الاسلامُ هو اَن يَكونَ الفقراءُ والمساكين حاضرين في متنِ المجتمعِ القريب، لا في الحاشيةِ السّحيقة. وسنَزيدُ هذا الكلامَ ايضاحاً في تذييلِ هذه النّظرة. من هنا فالانزواءاتُ السّتّةُ الّتي ذَكَرناها وقلنا إنّها من توابعِ الفقرِ وسلبيّاتِه،[٢] يجبُ اَن لا تُشاهَدَ في ايِّ مجتمعٍ يُرَفْرِفُ عليه عَلَمُ الاسلام، ويَعُدُّ نفسَه تابعاً لتعاليمِه، فإنَّ تلك الانزواءاتِ تُضادُّ كَونَ الفقراءِ والمساكين في معيّةِ النّاسِ في الحياةِ والمعات، كما هو واضح.

ومن اهمِّ الانزواءاتِ المذكورةِ هو السّياسيُّ منها. وهذا ممّا يَجِبُ اَن يَرفُضَه ايُّ مجتمعٍ او حكمٍ اسلاميٍّ. وذلك المُخَطَّطُ لا يَتَحَقَّقُ الاّ باشراكِ الفقراءِ والمحرومين في الاحزابِ السّياسيّةِ ومجالسِ الشّعبِ والشّورى، فيَجِبُ اَن يُطلَقَ سَراحُهم عندَ التّرشيحِ والتّصويت لاَن يُرَشِّحُوا افراداً من انفُسِهم؛ وتُؤَمَّنَ لهم امكانيّاتُ الاِعلامِ الحُرِّ المستوعبِ لمُرَشَّحيهم، وللتّصويتِ باسماءِ مَن يَصطَفُونه منهم. ولعلَّهم بذلك يَظفَرُون باستردادِ شيءٍ من حقوقِهمُ الماليّة، وكرامتِهمُ الانسانيّة، وشخصيّتِهمُ الاجتماعيّة.

---

١ ـ مجمع البيان ٦ / ٢٦٥.

٢ ـ راجع: النّظرة الى الفصل ٣٠، من هذا الباب.

ومستواهمُ السّياسيّ، وقاعدتهم الحقوقيّة، وموقعهمُ الدّينيّ .

ويَجِبُ اَن يكونَ اعطاءُ هذه الفرصةِ لهم امراً حقيقيّاً، يُساهِمُون به في المجالِ العمليِّ بحرّيّةٍ ووَعْيٍ واختيار، لا صوريّاً يَتَدَخَّلُ به المتكاثرون والاغنياءُ للاستغالِ السّياسيّ، فيُعلِمُون باسمِ المحرومين، ويُغَطُّون على ضميرِ النّاس، والحالُ اَنَّ الامورَ بيدِهم، عليهم تَرِدُ وعنهم تَصْدُر، لاَنَّ محصولَ هذا وعدمَه سِيّان، بل هوا ضرٌّ بحالِ المحرومين من الاغفالِ الاجتماعيّ، والانزواءِ السّياسيّ، والفَشَلِ الحقوقيّ، والسُّقوطِ الاخلاقيّ، والتّخلُّفِ التّربويّ، والانحلالِ العقيديّ، الّذي يُصيبُهم دوماً، ويَحُوطُهم من كلِّ جانب، اذ في الحالاتِ الاخيرةِ يُمكِنُ اَن يَقومُ لهم قائمٌ فيَستَرِدَّ حقوقَهم ويَرُدَّها اليهم .

٢ ـ لقد جاءَ في التّعليمِ الصّادقيّ، الّذي نقَلناه في المتن (الحديث ١٥)، واشَرنا الى اهميّتِه آنفاً، اَنَّ حُبَّ الفقراءِ والمساكين حقٌّ من حقوقِهم، وعلى المؤمنِ الملتزمِ اَن يُراعِيَه ويَعمَلَ على مقتضاه . ومن الواضح، اَنَّ المجتمع اذا اَحَبَّ المحرومين والمساكين خالَطَهم، واذا خالَطَهم كاَحِبّاء واِخوان، اَشْرَكَهم في عيشِه، ولا يُبقيهم في شَقاءِ الحرمانِ والمسكنة، بل يَسعىٰ لاِنقاذِهم من مخالبِ الفقرِ واخراجِهم من تلك المَساقطِ والمَهاوي، ولايَبيتُ شَبْعانَ، رَيّان، آمناً من صولاتِ البَردِ وسطواتِ الحَرِّ، والحالُ اَنَّ القِطاعاتِ المحرومةَ تُعاني آلامَ الفاقةِ والجوعِ وضرباتِ البردِ والحَرّ، وضَغْطِ العُرْيِ وفقدِ المسكنِ والصِّحَّة، وسلبيّاتِ فقدِ التّربيةِ والتّعليم .. ـ كما اَشرنا اليه .

٣ ـ من الفوائدِ العظيمةِ الّتي تَترَتَّبُ على مخالَطَةِ الفقراءِ والمحرومين ومصاحبتِهم، والمشيِ اليهم، والجلوسِ على بساطِهُمُ المتواضع، والحضورِ في اكواخِهم، والاصغاءِ الى ما يَبُثُّونَه من آلامِهم، هو تأكيدُ التّواضعِ واحياءُ روحِ الانسانيّة في الانسان، واِرهافُ الحِسِّ

البشريّ، والتّعاضدِ النّوعيّ، والتّبارُّ الاسلاميّ. وبذلك يَتَوَفَّقُ الانسان، لِأن يُقدِمَ على خير، ولأن يَعيشَ واقعَ الحياةِ البائسةِ والمحرومة، ولأن يُهَذِّبَ نفسَه من الغَطْرَسَةِ والكِبر، ولأن يَنجُوَ من الغفلةِ الاجتماعيّةِ المُهلكة. وعندَ ذلك يَشكُرُ اللّهَ سبحانه على ما أعطاه، ويُشرِكُ أخاه في مالِه ـ كما أشْرَكَهُ الله فيه ـ ويُؤدّي ما عليه من الحقوق، الظّاهرةِ منها والباطنة، ويَرِقُّ قلبُه اذا شاهَدَ أزماتِ العيشِ الانسانيِّ في صُوَرِه المنسيَّةِ والمحتاجة، فلا يُسرِفُ في الاستهلاك، ولا يَطْغى في الامتلاك. وبعبارةٍ اخرى، إنَّ مصاحبةَ الفقراءِ والمحرومين ـ الّتي دَعَتِ اليها التّعاليمُ الاسلاميّة ـ مدرسةٌ عظيمةٌ لتربيةِ الانسانِ وبناءِ نفسه، وتثقيفِ خُلقيّاته. وهذا الامرُ اذا عُمِلَ به بصورةٍ جدّيّة، ربما يُؤدّي ـ هو بمُجَرَّدِه ـ الى ازاحةِ الفقرِ من عرصاتِ حياةِ الانسان.

٤ ـ هناك اقسامٌ كثيرةٌ من الاحاديثِ تَدُلُّ بوجوهٍ أُخرى، على لزومِ الاقترابِ من الفقراءِ والمحرومين ومخالَطَتِهم والمشيِ اليهم وزيارتِهم. واليك نبذةً منها:

١ ـ الاحاديثُ الّتي تَدُلُّ على لزومِ التّزاوُرِ والتّواصلِ والتّبارِّ والرّأفة.

٢ ـ الاحاديثُ الّتي تَمنَعُ من التّقاطعِ والتّدابُر.

٣ ـ الاحاديثُ الّتي تَدُلُّ على لزومِ تعاهدِ الجيران.[١]

٤ ـ الاحاديثُ الّتي تَدُلُّ على لزومِ إشراكِ الفقراءِ والمساكين في

---

١ ـ والجارُ يُلاحظُ فيه معناه وحدُّه الاسلاميّ، وهو الى اربعين داراً من كلّ جانب. قال رسولُ الله «ص»، فيما رواه الامامُ الصّادق: «كلُّ اربعين داراً جيرانٌ، من بين يديه ومن خلفه وعن يمينه وعن شماله» ـ (الكافي ٢ / ٦٦٩). وقال امير المؤمنين «ع»: «حريمُ المسجدِ اربعون ذِراعاً؛ والجوار اربعون داراً، من اربعةِ جوانبها» ـ (سفينة البحار ١ / ١٩٢). وقال الامام الباقر «ع»: «حدُّ الجوار اربعون داراً من كلّ جانب، من بين يديه ومن خلفه وعن يمينه وعن شماله» ـ (الكافي ٢ / ٦٦٩، «باب حدُّ الجوار»).

الاموالِ والمعايش.

٥ ـ الاحاديثُ الّتي تَنهىٰ عن تحقيرِ الفقراءِ والمساكين وازْدِرائهم.

٦ ـ الاحاديثُ الّتي تُنَدِّدُ بالحضورِ في المآدبِ الّتي يَكونُ غنيُّ القومِ مَدعُوّاً وعائلُهم مَجْفُوّاً.

٧ ـ الاحاديثُ الّتي تَحُضُّ على صِلَةِ الرَّحِمِ وتَأْمُرُ بها. وفي كثيرٍ من الارحامِ فقراء ومحرومون.

٨ ـ الاحاديثُ الّتي تَأْمُرُ بالنَّظرِ الى مَن هو اسفلُ من الانسانِ في الحياةِ والمعيشة.

٩ ـ الاحاديثُ الّتي تَأْمُرُ بارشادِ الجاهلِ وتنبيهِ الغافل.

١٠ ـ الاحاديثُ الّتي تأمر بتأديبِ النّاسِ وتعليمِهم آدابَ الدّينِ واحكامَه.

١١ ـ الاحاديثُ الّتي تَحُضُّ على عيادةِ المرضىٰ والحضورِ في الجنائز، والذّهابِ الى التّعازي وتسليةِ المصابين.

١٢ ـ الاحاديثُ الّتي تَأْمُرُ باغاثةِ اللَّهْفانِ والمُستَغيث.

١٣ ـ الاحاديثُ الّتي تَأْمُرُ بالتّكافلِ والتّعاون.

١٤ ـ الاحاديثُ الّتي تَأْمُرُ بالمواساة وتدعو الى «المساواة».

١٥ ـ الاحاديثُ الّتي تَحُضُّ على الاجتماعِ والحضورِ في الصَّلَواتِ والاعياد.

١٦ ـ الاحاديثُ الّتي تَحُضُّ على رعايةِ الأُخُوَّةِ الدّينيّةِ وتَبَنّيها.

١٧ ـ الاحاديثُ الّتي تَحُثُّ على التّعاونِ الرُّوحيِّ والتّواصي بالحقِّ والصَّبر.

١٨ ـ الاحاديثُ الّتي تَعُدُّ الاغنياءَ أُمَناءَ على المَحاويج ووُكلاءَ اللّهِ عليهم.

١٩ ـ الاحاديثُ الّتي تُرَغِّبُ في المباشرةِ في الانفاق .

٢٠ ـ الاحاديثُ الّتي تكشِفُ عن اهميَّةِ السّلامِ على النّاس وتَحُضُّ على افشائه والابتداءِ به .

وهناك اقسامٌ اُخرى بهذا الصّدد . ونقولُ ايضاحاً بصددِ بعض هذه الاقسام :

القسم ٨ ـ اِنّ حقيقةَ هذا التّعليم، اي النّظرِ الى حالِ مَن هو اسفلُ من الانسانِ في المعيشة، لاتَتَحَقَّقُ الاّ بالمباشرةِ ومخالَطَةِ اهلِ الحرمان، والاحساسِ بما يُعانُونه من كَثَبٍ .

القسم ١٠ ـ هذا القسمُ مما يَقْصِمُ الظَّهر .. فكم وكم من اناسٍ في الفقراء والمحرومين لا يَعلَمون من الدّينِ وتعاليمه شيئاً ـ ولاسيَّما في القُرى والرَّساتيق ـ وهم يَحتاجُون اشدَّ الاحتياجِ الى تعليمٍ وتوعيةٍ دينيّة . وليس من يُجيبُ على هذا الاحتياج . والمسؤولون الاصليّون في هذا المقام هم رجالُ الدّينِ ورجالُ الحكم، وان كان المسلمون كلُّهم مسؤولين مُؤاخذين .

والمفاسدُ الباهظةُ الّتي تَترَتَّبُ على القعودِ عن هذا الواجب الهامِّ امرٌ لا يَخفىٰ على ايِّ نابهٍ وبصير . ومن المسلَّم به اَنَّ هذا القعودَ يَتعارَضُ والالتزامَ الاسلاميَّ والتّعهدَ الانسانيّ .

القسم ١١ ـ من الواضح، اَنَّ عيادةَ المرضى والحضورَ في الجنائز، لا تَخُصُّ مرضى الاغنياءِ وجنائزَهم، بل ربما يكون عَودُ مرضاهم والحضورُ في جنائزِهم مرجوحَين .

القسم ١٥ ـ اِنَّ الحضورَ المذكور امرٌ قد حثَّ عليه الشَّرعُ لاهميَّته العظيمة، وهل يَسَعُ الفقراءَ الحضورُ في تلكم المذكوراتِ الاّ اذا كانوا على حالةٍ مُعْتَرَفٍ بها من المعيشةِ واللّباسِ والطّهارة والنّظافة وما اليها؟ وكل ذلك يَطلُبُ مُؤَناً . فعلى المجتمعِ الاسلاميِّ اَن يُعاوِنَهم على دينِهم بإسداءِ

الاموالِ اللّازمةِ اليهم.

القسم ١٦ ـ هذا القسم فحدِّثْ عنه ولا حرج. وقد ورد بصددِه القرآنُ ايضاً. قُل بربِّك ـ ايُّها القارئ! ـ هل تَجِدُ هناك رمزاً من الأُخُوّةِ مع هذه الفروقِ الباهظةِ والمظالمِ الاقتصاديّةِ الكبيرة؟ اهؤلاء اخوانٌ في اللّهِ وفي الدّين، ساكنوا القصورِ وحياتُهم وساكنوا الاكواخِ وحياتُهم؟

القسم ٢٠ ـ اذا كانَ افشاءُ السّلامِ والابتداءُ به محبوباً في نظرِ الشّارع غايةَ الحُبّ، مُرَغَّباً فيهِ غايةَ التّرغيب، فهو لا يَنحصِرُ في السّلامِ على الاغنياءِ والاشراف، بل السّلامُ عليهم يُمكنُ اَن يكونَ بعضُ اقسامِه حراماً. واَمّا السّلامُ على الفقراءِ والطّبقةِ المستضعفةِ والبائسة، فله اهميّةٌ اخلاقيّةٌ وتربويّةٌ نفسيّة، كما اَنّ له اهميّةً اجتماعيّةً واقتصاديّةً ايضاً.

ولقد وَرَدَت بصددِ كثيرٍ من هذه الاقسامِ الحديثيّةِ الّتي اَشَرنا الى رؤوسِها، آياتٌ قرآنيّةٌ ايضاً ـ كما لا يَخفى.

ايقاظ هامّ

اِنّ الاسلامَ اِنّما دَعا الى مصاحبةِ الفقراء والمساكين ـ ماداموا موجودين في المجتمع ـ ومخالَطَتِهم، لاَنْ تَتَحوَّلَ الى قاعدةٍ رئيسيّةٍ لإزاحةِ الفقرِ ودفعِ سلبيّاته، والقيامِ الجادِّ بنصرةِ العالةِ والمحتاجين. وان كلَّ ذلك يَتَطَلَّبُ الاطلاعَ على واقعِ حياتِهم من كَثَب، والاحساسَ بآثارِ الحرمانِ والجوعِ والحاجةِ باليدِ واللّمس. وليس البيانُ كالعيان، والشّاهدُ يَرى مالا يَراه الغائب. فلايَسَعُ العالَمَ الاسلاميَّ الملتزِم، الّذي يَتَّبِعُ سيرةَ النّبيِّ الأُسوة «ص» والائمّةَ الطّاهرين «ع»، اَن يَدَعَ مجالسةَ الفقراءِ وحبَّهم، واَن لا يَدعُوَ طُلّابَ العلومِ الاسلاميّةِ والخُطباءَ وائمّةَ الجمعةِ والجماعاتِ و رجالَ الحكمِ الاسلاميِّ الى هذا الجانبِ الهامِّ من التّكليفِ الدّينيّ.

واما بالنّسبة الى رجال الحكم الاسلاميّ فنقول: إنّ مقتضى مصاحبة الفقراء ومجالستهم وحبّهم، هو رفعُ مستواهم واحقاقُ حقوقهم واشراكُهم في القضايا المصيريّة، وفي مجالس الشّعب والشّورى، وفي الاحزاب السّياسيّة، وفي التّرشيح والتّصويت، بصورةٍ حُرّةٍ غير مُداهَنة ـ كما سلفت الاشارةُ اليه. وإنّ قولَ النّبيّ «ص»: «معكُم المَحيا ومعكُم المَمات»، يَحُضُّنا على أن نُشركهم في جميع القضايا الحياتيّة، حتى تُجسَّدَ المعيّةُ الّتي يُنوّهُ بها نبيُّنا الهادي «ص»، وتصيرُ مُنطلَقاً كبيراً لزوال الفقر بانواعه، ولمحق آثاره السّاحقة.[1]

تتميم

لقد رَوى شيخُنا ثقةُ الاسلام ابوجعفر محمّدُ بنُ يعقوب الكلينيّ، في «اصول الكافي»، انّه: جاءَ الى اميرالمؤمنين «ع» عسلٌ وتينٌ من هَمدان وحُلْوان، فَامَرَ العُرفاءَ أن يأتوا باليَتامى، فَامْكَنَهُم من رؤوس الأزْقاق يَلْعَقُونَها، وهو يَقْسِمُها للنّاس قدحاً قدحاً؛ فقيل له: يا اميرَ المؤمنين! مالَهم يَلعَقُونَها؟ فقال: «إنّ الامامَ ابواليَتامى، وإنّما أَلْعَقْتُهُم هذا برعايةِ الآباء»[2].

وهذا من عجائبِ اميرِ المؤمنين «ع»، وعظائم اعماله الفاضلة الانسانيّة، في اقترابه من ضُعفاءِ النّاس ومحروميهم. والّذي نَستَفيدُ من هذا التّعليم العلويّ العظيم امور:

١ ـ أنّ الايتامَ كانوا في زمنه «ع» مُحْصَيْنَ معلومين، وكان لهم قَيّمون عرفاءُ بهم وبرَقَمِهم واماكِنهم، فيُحضِرُونَهم كلّما مُسّتِ الحاجةُ الى

---

١ ـ راجع ايضاً: الفصل ٣٥. من هذا الباب، فقرة «به»، والالفاظ الّذي جاء فيها.

٢ ـ الكافي ١ / ٤٠٦.

حضورهم .

٢ ـ اَنَّ الايتامَ كانوا حاضرين في التَّقسيمِ حتى لايَتَأَخَّرُوا بشيءٍ من الرِّفاهِ والحقِّ الماليِّ والمعيشيِّ عن غيرهم .

٣ ـ اَنَّهم كانوا من النَّظافةِ والملبسِ بحيث كانَ اِلعاقُهم في حضورِ النَّاس عملاً مناسباً لروحيَّةِ الآخرين من انواعِ النَّاس .

٤ ـ اَنَّ الحاكمَ الاسلاميَّ هو ابوالايتامِ والضَّعَفَةِ والمحرومين، فعليه اَن يَرعاهم رعايةَ الآباء .

٥ ـ اَنَّ اميرَ المؤمنين كان مُتَأَنِّساً بنفسِه بايتامِ الكوفة، فيُلْعِقُهم بيدِه الشَّريفةِ لا بامرٍ منه .

تفسير لحديث نبوي

لقد وَرَدَ عن النَّبيِّ «ص» قولُه : «الفقرُ فخري وبه اَفْتَخِر»[١]. ولهذا الحديثِ اَبعادٌ تربويَّةٌ وتعليميَّةٌ هامَّةٌ منها :

١ ـ الكِفاحُ ضدَّ الغَطْرَسةِ التَّكاثريَّةِ والمفاخرِ التَّافهةِ الَّتي يَفتَخِرُ بها جبابرةُ التَّنعُّمِ والاِتراف .

٢ ـ التَّنديدُ بالقِيَمِ الارِستُقراطيَّةِ والمقاييسِ الاستكباريَّة، الَّتي كانت تَسُودُ المجتمعَ الجاهليَّ في ذلك العصر، وبَقَتْ رواسبُها في نفوسِ بعضٍ من رجالِ الصَّدرِ الاوّل، فارادَ النَّبيُّ «ص» شجبَها . والقِيَمُ المُشارُ اليها لاتَزالُ تَسُودُ المجتمعاتِ الامبرياليَّةَ والمُترَفَةَ الى الآن، كما واَنّا نُشاهِدُ مع الاَسَفِ اَنَّ المجتمعاتِ الاسلاميَّةَ ايضاً لم تَفُكَّ اَغلالَ هذا الاَسْر، ولم تُخَلِّصْ نفسَها من مخالبِ هذا الاُخطُبُوط، لوجودِ قِطاعاتٍ من الاغنياءِ المتكاثرين فيها، ولجنوحِ طائفةٍ اليها ومُخالَطَتِها لها وقبولِ النَّفقاتِ

---

١ ـ البحار ٧٢ / ٣٠.

منها .

نَعم، كان الانبياءُ والمؤمنون بهم، عَبْرَ ايّامِهم، اغراضاً لِنبالِ السُّخريَّةِ والإزْدِراء، الّتي كانَت ترشُقُهم بها ايدي الارستُقراطيّين والمترَفين والمستكبرين الماليّين، فكانوا يَقولون : «وما نَراكَ اتَّبَعَك الاّ الّذين هُم اراذِلُنا بادِيَ الرَّأي»[1]. وكان اولئك المستكبرون والارستُقراطيّون يَرَونَ العِزَّ والفخرَ في المالِ وبالمالِ وفي الثَّراءِ وبالثَّراءِ وبالاولادِ والعشيرة (وتفاخرٌ بينكُم وتكاثرٌ في الاموالِ والاولاد)[2]. فيَعْتَزُّون ويَتفاخَرُون بها، ويَرَون الفقرَ والعُدْمَ السّببَ الاصليَّ للحقارةِ والذُّلّ، فيُحَقِّرُون الانبياءَ ويَستَضعِفُون تابعيهم .

في الجَوِّ المذكور، ارادَ النّبيُّ «ص» تبديدَ غُيومِ هذا الجَوِّ المُتَلَبِّد، فقالَ «ص» ـ كما في الحديث ـ قولتَه العظيمة : «الفقرُ فخري وبه أفْتَخِر»، حتّى لايَبقىٰ بذلك ايُّ مجالٍ لتلك الغَطْرَسَةِ المشؤومة، ولكي تَتَحوَّلَ القِيَمُ السّائدةُ على الاقطارِ والمجتمعاتِ الى قِيَمٍ اُخرى لصالحِ المحرومين والبُؤساءِ والمُعدِمين .

وممّا يَجِبُ اَن تُلفِتَ اليه الانظار، اَنَّ الظّاهرَ اَنَّ هذا الفقرَ الّذي يَتَكَلَّمُ عنه الحديثُ النّبويّ، هو الفقرُ الاختياريُّ الذي يَختارُهُ بعضُ الاوَحَديّين لنفسِه ولسُلوكِه في الحياة، فيَكونُ الفقرُ بهذا الوصفِ وسيلةً لاَن تَسْمُوَ الرّوح .. لا الفقرُ الاضطراريُّ الّذي تَفرُضُه السّياسةُ الماليّةُ الجائرةُ (او الفاترةُ) والعدوانُ الاقتصاديُّ، والاعتداءُ السّياسيُّ، والطَّلَبُ التّكاثريُّ، والعيشُ التَّرَفيُّ والسَّرَفيُّ على قِطاعاتٍ من النّاس، فتُسقِطُها عن المستَوى الطّبيعيّ، وتَجُرُّها الى البُؤسِ والشَّقاءِ والتَّخلُّف، ويَحرِمُها من خيراتِ الحياةِ وسلامةِ الجسم وثَقافةِ الرّوحِ وقوّةِ المعتَقَدِ والعملِ

---

١ ـ سورة هود (١١) : ٢٧.

٢ ـ سورة الحديد (٥٧) : ٢٠.

باحكام الدّين؛ ولا الفقرُ الّذي يَراهُ النّبيُّ «ص» من اسباب ضلال النّاس وخروجهم من الدّين؛[1] ولا الفقرُ الّذي يَذُمُّهُ الامام عليُّ بنُ ابي طالب «ع» في كثيرٍ من كلامه؛[2] ولا الفقرُ الّذي يَراه النبيُّ «ص» والامامُ الصّادق «ع» بمقربةٍ من الكُفر (كادَ الفقرُ أن يكونَ كفراً)[3]؛ ولا الفقرُ الّذي اسْتَعاذَ الائمّةُ الطّاهرون «ع» منه الى الله في أدعيتهم.[4] وقدرُوِيَ عن النّبيِّ «ص» قولُه في الدُّعاء: «أعُوذُ بك من الفقر»[5].

فالحديثُ ـ على ما عَرَضنا ـ لوحةٌ حيّةٌ ناطقةٌ عن واقعِ حياةِ النّبيِّ «ص» وتفسيرٌ لها، حيثُ اخْتارَ هو «ص» لنفسه الفقرَ فجانَبَ بذلك المُترفين وحاربَهم، وأحَبَّ الفقراءَ والمحرومين والمساكين فجالَسَهم، وأكَلَ وشَرِبَ معهم، وحَزِنَ وطَرِبَ معهم.

فمع إمعانِ النّظرِ في معنى الحديثِ ومغزاه، يَظهَرُ أنَّ هذا الكلام قد صَدَرَ عن المقامِ النّبوي الاقدس، للقضاءِ على تلك المُفاخَراتِ الواهيةِ والقِيَمِ التّافهة، لا لحمايةِ الفقرِ وتبريره للنّاس.

وهناك في العلماءِ مَن يَذهَبُ الى معانٍ أُخرَ لهذا الحديث، ممّا لا يَمُتُّ الى الفقرِ المصطَلَحِ بصلة.[6] وقد يَكونُ لفظُه ايضاً مختلِفاً في بعضِ الرّوايات. قال العلّامةُ المجلسيّ بهذا الصّدد: «في الخبرِ إنّه «ص» تَعَوَّذَ من الفقر، وقال: الفقرُ فخري وبه أفتَخِرُ على سائرِ الانبياء. وقد جَمَعَ بين

١ ـ الكافي ١ / ٤٠٦.

٢ ـ نهج البلاغة / ١٠٨٩ و ١١٦٦ و ١٢٣٨؛ عبده ٣ / ١٥٢ و ١٩٢ و ٢٢٩؛ و غرر الحكم.

٣ ـ امالي الصّدوق / ٢٦٢.

٤ ـ راجع من «الصّحيفة السجادية»: الدّعاء ٣٠؛ وراجع ايضاً: الفصل ٣٠، من هذا الباب، فقرة «بط».

٥ ـ البحار ٧٢ / ٣٢.

٦ ـ كما قالوا، انّ المرادَ به في امثالِ الحديث، هو «الفقرُ النّوريّ» لا «الفقرُ المادّيّ». والفقرُ النّوريُّ هو الفقرُ الذّاتيّ، اي فقرُ الرّوحِ الى اللّه تعالى في بقائه؛ لا الفقرُ الحيائيّ، اي فقرُ البدنِ الى النّاسِ في غذائه.

القولين بأنَّ الفقرَ الّذي تَعوَّذ «ص» منه، الفقرُ الى النّاس، والّذي دون الكَفاف . والّذي افْتَخَرَ به الفقرُ الى اللّهِ تعالى . وانّما كان هذا فخراً له على سائرِ الانبياء مع مُشاركَتِهم له فيه، لِأنَّ توحيدَه واتّصالَه بالحضرةِ الالهيّةِ وانقطاعَه اليه، كان في الدَّرجةِ الّتي لم يكُن لاحدٍ مثلُها في العُلوّ، ففقرُه اليه كان اتمَّ واكملَ من فقرِ سائرِ الانبياء» .[1]

ومّما يجبُ أن لا يَذهَبَ على النّابهين الملتزمين، لكي يُتاحَ لهم القيامُ بدَورِهم في الدِّفاعِ عن المحرومين والمستضعفين، هو أنَّ هذا الحديثَ يَشتَمِلُ على نكتةٍ أُخرى في الواقعِ الحياتي . وهي أنَّ الفقرَ الاختياريَّ يُلازِمُ الكَفاف ـ في الاغلب ـ ولو بصورةٍ زهيدةٍ، ويَستلزِمُ صرفَ النَّظر عمّا هو الزّائد عليه . بيانُ ذلك : أنَّ الانسانَ اذا بَلَغَ الى مرتبةٍ من الكمالِ الانسانيِّ والغنى النّفسيّ، وعَرَفَ حقيقةَ الدّنيا ومحتواها بأنَّها وسيلةٌ ومطيّةٌ ومزرعةٌ لاغير، فإنَّه يكتَفي منها عندَئذٍ بأقلِّ ما يَحتاجُ اليه انسان، كما يَقولُ الامامُ عليّ «ع» : «كُلُّ مُقتَصِرٍ عليه كاف»[2] . وحيثُ إنَّ النّبيَّ «ص» قد كان في اعلى مراتبِ الكمالِ الممكنِ وعَرَفَ حقيقةَ الدّنيا حقَّ المعرفة، غَمضَ العينَ عن كلِّ مظاهرِ الحياةِ وزَخارِفِها، فاكْتَفى من الدُّنيا بكَفافٍ قليل . رَوَوا أنَّه دَخَلَ على النَّبيِّ «ص» رجلٌ من اصحابِه، وهو على حصيرٍ قد أثَّرَ في جسمِه، ووسادةِ ليفٍ قد أثَّرَت في خدِّه، فجَعَلَ يَمسَحُ ويَقول : «ما رَضِيَ بهذا كِسرى ولاقيصر ..»، فقالَ رسولُ الله «ص» : «.. ما أنَا والدّنيا؟ إنّما مَثَلُ الدُّنيا كمَثَلِ رجلٍ راكبٍ؟ مَرَّ على شجرةٍ ولها فَيء، فاسْتَظَلَّ تحتَها، فلمّا أن مالَ الظِّلُّ عنها ارْتَحَلَ فذَهَبَ وتَرَكَها»[3] .

وهذا اقتناعٌ مُنتَخَبٌ وفقرٌ اختياريٌّ جَعَلَهُ انسانٌ كاملٌ مسيرةً لحياته .

---

١ ـ البحار ٧٢ / ٣٢.

٢ ـ نهج البلاغة / ١٢٧٣؛ عبده ٣ / ٢٤٨.

٣ ـ البحار ٧٣ / ١٢٧.

وهذا النّوعُ من الفقرِ والاختيار ـ اي اختيارِ حياةٍ زهيدة ـ المنبعثُ عن الغنى النّفسيّ والايمانِ الكاملِ الفيّاض، هو طريقةُ الانبياءِ والاولياءِ والمعصومين «ع» والاَوحَديّين من المؤمنين. واليك مقطعاً من الكلام النّبويّ في وصفِ معيشةِ الانبياءِ العِظام، فيما يُخاطِبُ به الصحابيَّ المعروف، عبدَالله بنَ مسعودٍ الهُذَلي:

الحديـــث

١ النبـــي: يا ابنَ مسعود! إنْ شِئْتَ نَبَّأْتُكَ بامرِ نوحٍ «ع» [نبيِّ الله]، إنَّه عاشَ الفَ سنةٍ الاّ خمسين عاماً، يَدعُو الى الله، فكان اذا اَصبَحَ قال: لا اُمسي. واذا اَمسى قال: لا اُصبح. وكان لباسُه الشَّعْرَ وطعامُه السَّعير. وإنْ شِئْتَ نَبَّأْتُك بامرِ داود «ع»، خليفةِ اللّهِ في الارض، كان لباسه الشَّعْرَ وطعامُه السَّعير. وان شئتَ نبَّأْتُك بامرِ سليمانَ «ع»، معَ ما كانَ فيه من المُلك، كان يَأْكُلُ السَّعيرَ ويُطْعِمُ النّاسَ الحُوّاري،[1] وكان لباسُه الشَّعْرَ، وكان اذا جَنَّهُ اللّيلُ شَدَّ يَده الى عُنُقِه، فلا يَزالُ قائماً يُصَلّي حتى يُصبح.[2] وإنْ شِئْتَ

---

١ ـ الحُوّاري، بالضّم فالتّشديد: الدّقيقُ الابيض.

٢ ـ وهذا الكلامُ النّبويُّ في وصفِ معيشةِ سليمان (وما كان عليه هذا النّبيُّ المعصومُ من الزُّهد، من اكلِ الشّعيرِ ولُبسِ الشّعر، وما كان عليه من الانفاقِ الجزيلِ على النّاس، من اطعامِه اياهم الحُوّاري)، يُصبحُ حجراً في فمِ اولئك الجَهَلَةِ الّذين يُدافِعُون عن الاَثرياءِ ومعيشتِهمُ الطّاغية، ويَذكُرُون لعوامِ النّاس (تبريراً لمظالمِهم وبلْعِهم لحقوقِ المحرومين وتَمَرُّغِهم في النّعيمِ المغصوب)، حياةَ النّبيِّ سليمان، ويُرُون للبُسطاء أنّه ـ والعياذُ باللّهِ تعالى ـ كان من المُترَفين والغارقين في الدّنيا ونعيمِها؛ فنبّأ لهم ثمّ نبّأ، كيف أهْلَكَهُم حبُّ المالِ والدُّنيا، وكيف أعشى ابصارَهم وأعمى بصائرَهم؟ حيث يَرضَون بأتّهامِ الانبياء، للدّفاعِ عن الاغنياء..

نَبَّـــأْتُكَ بامرِ ابراهيمَ خليلِ الرَّحمن «ع»، كان لباسُه الصّوف، وطعامُه الشَّعير. وان شئتَ نَبَّأْتُك بامرِ يحيىٰ «ع»، كان لباسُه اللّيف، وكان يَأكُلُ وَرَقَ الشَّجر. وإن شِئْتَ نَبَّأْتُك بامرِ عيسى بنِ مريم «ع»، فهو العَجب، كانَ يَقولُ: إدامي الجُوع، وشِعاري الخَوف، ولباسي الصُّوف، ودابَّتي رِجْلاي، وسراجي باللّيلِ القمر، واصْطِلائي في الشِّتاءِ مشارقُ الشّمس، وفاكهَتي وريحانَتي بُقولِ الارض، ممّا يَأْكُلُ الوُحوشُ والانعام، أبيتُ وليس لي شيء، وأُصبحُ وليس لي شيء، وليس على وجهِ الارضِ أحدٌ اغْنىٰ منّي ..[1]

ايضاحان هامّان

١ ـ أنَّ التّأكيدَ الّذي قامَ به الاسلام، على إعانةِ الفقراءِ والمساكينَ ومخالَطتِهم والانفاقِ عليهم، ليس بمعنى قبولِ الفقرِ المرفوضِ اسلاميّاً وتبريره، بل هو اقدامٌ هامٌّ على استئصالِه وسَحبِه وازاحتِه عن واقعِ الحياةِ البشريّة، فلِكُلِّ شيءٍ طريقٌ يُوصِلُ اليه. وإنَّ إزاحةَ الفقرِ لها طُرُق. ومن أهمِّها تلك الّتي دعا اليها الاسلام، من رفضِ التّكاثرِ والاترافِ وعدِّ اصحابِهما غاصبي حقوقِ المحرومين، كذلك التّنديدُ بسلبيّاتِ الفقر، وتوعيةُ النّاس بها، والحَضُّ على الاقترابِ من الفقراءِ والانفاقِ عليهم والحاقِ مستواهمُ المعيشيِّ بمستوى الآخرين .. فما جاءَ في التّعاليمِ الاسلاميّة بهذا الصّدد ليس تبريراً للواقعِ القائم، بل هو سوقٌ الى الواقعِ المطلوب. وإنَّ كثيراً من فصولِ هذين البابين يَدُلُّ على ذلك الهَدَفِ بوضوح .. فخُذْ اليك مثالاً من اوّلِ الفصول، حيثُ جاءَ فيه هذه العناوين :

---

١ ـ مكارم الاخلاق / ٥٢٤.

«الاموالُ ودائعُ وعوارٍ»، و«الاموالُ قوامٌ وقِيام (الموضعُ الالهيُّ للمال)»، و «الاموالُ، انفاقٌ وبذل»؛ وكلُّ ذلك يَدعُو الى بَتِّ المالِ وتفريقِه بين النّاس وقلعِ جُذورِ الفقرِ من حياتِهم. وهَلُمَّ جرّاً الى بقيّةِ الفصول، كفصولِ «الكِفاحِ ضدَّ التّكاثر»، وفصولِ «الكِفاحِ ضدَّ الفقر»، وفصولِ «المساواةِ» و«الأُخُوّةِ الاسلاميّة»، و «القسطِ الاسلاميّ» و.. من البابِ الحادي عشر، وكفصولِ «الانفاقِ» وفصولِ «مستوى العيشِ للجماهير» وفصولِ «الحدود القواميّة»، وفصلي «الزّكاة»، وفصلي «العدلِ والاحسان»، وفصلِ «الاسلامِ لا يُقِرُّ التّكاثرَ ولا الفقر»، من البابِ الثّاني عشر.

٢ ـ لقد جاءَ في عدّةٍ من الاحاديثِ مدحُ الفقرِ والفقراء وتحبيذُه وتكريمُهم. غيرَ انّ هناك اموراً يَجبُ ان لانَغفُلَ عنها، واليك عدّةً منها:

أ ـ انّ تلك الاحاديثَ المعدودة، لا تُوازي الاحاديثَ الذّامّةَ للفقر، والادعيةَ الّتي وَرَدَت بصددِ الاستعاذةِ منه، لامِن جهةِ الكثرةِ ولا من جهةِ ما جاءَ فيها من التّعابير.

ب ـ انّها تَعني الفقرَ المُسبَّبَ عن العِلَلِ والعاهاتِ وبعضِ الاحوالِ الطّبيعيّة، او التّقاديرِ الحتميّة ـ على قِلّته نسبياً[1] ـ لا الفقرَ الّذي يَفرُضُه العدوانُ الماليُّ والظّلمُ الاقتصاديّ على كثيرٍ من القِطاعاتِ المضطهدةِ والمستضعفة.

ج ـ انّ عدّةً منها تَعني الفقرَ الاختياريّ ـ على ما يُتراءى ـ وهو الّذي يَختارُه بعضُ الافراد مسيرةً لحياتِهم زهداً واقتناعاً، او يَصبِرون عليه لمقاصدَ تهذيبيّة. ولذلك قالوا: «الفقرُ من خصائصِ الصّالحين»، وعَبَّروا عنه بـ «زينةِ الصّالحين». ولقد جاءَ في الحديثِ عن الامامِ الصّادق «ع»: «في مناجاةِ موسى «ع»: يا موسى! اذا رَأيتَ الفقرَ مُقبِلاً

---

١ ـ ولشجبِ هذه الموارد ايضاً، قد قَرَّرَ الاسلامُ اداءَ ضرائبَ ماليّةٍ مختلفة، من الواجبة والمستحبّة.

فقُل : مرحباً بشِعارِ الصّالحين»[1].

د ـ اَنَّ الممدوحَ ليس هو الفقرُ في الواقع، بل المؤمنُ الّذي يُصيبُه الفقر، فلايَخرُجُ عن ايمانِه . ولاجلِ ذلك جاءَ في الحديثِ عن الامام عليٍّ ابنِ ابي طالب «ع» : «الفقرُ أزْيَنُ للمؤمنين من العِذارِ على خدِّ الفرس»[2]. وهذا لا يُقْصَدُ به سيطرةُ الفقرِ المُعلَنِ وغيرِ المُعلَنِ على كثيرٍ من النّاسِ في الامصارِ والقُرى والرّساتيق، وعلى قِطاعاتٍ كبيرةٍ من الفلّاحين والعُمّالِ والطّوافين وصِغارِ اهل الحِرَف والمُمتَهنين، المظلومين المغصوبين .

فالممدوحُ هو المؤمنُ الصّالحُ الّذي يُبْتَلى بالفقر، فيَتّخِذُ الزُّهدَ سيرةً ولا يَخرُجُ بذلك عن طورِ المُعتَقَدِ والعملِ الصّالح، ولا يُلَبّي داعيَ الفقرِ الّذي كاد اَن يكونَ كفراً، فلا يَكفُرُ و لا يَتوانى في الاعمالِ الدّينيّة . ولذلك يَقولُ العلّامةُ المجلسيّ، في شرحِ آيةِ الكهفِ (وَاصْبِر نفسَك ..) والحديثِ النّبويِّ الواردِ في ذيلِها (مَعَكُمُ المَحيا ومَعَكُمُ المَمات) : «فيها مدحٌ عظيمٌ للفقراء، وحثٌّ على مصاحَبَتِهم ومجالَسَتِهم، اذا كانوا زاهدين في الدّنيا، مواظبين على ذِكرِ اللّهِ والصّلَوات ..»[3].

هـ ـ اَنَّ تلك الاحاديث، تَعمِدُ الى ايجادِ الثِّقَةِ في نفسِ المحرومين، حتى لا تَتضاءَلَ شخصيّتُهم ولا يَسقُطُوا عن مستواهُمُ الاجتماعيّ ـ اكثرَ ممّا سَقَطُوا ـ ولا يَنْثَلِمَ نَشاطُهم الموجودُبفقدِ الثّقةِ بالنّفس، ولا يَنزلِقُوا الى مَهاوي التّسيُّب ـ كما اَشَرنا اليه ـ فلم يُقصَدْ بها تبريرُ الفقرِ كظاهرةٍ اجتماعيّةٍ مقبولة، وتفشّيه في النّاس، خصوصاً المفروضَ منه، وهو الغالب .

---

١ ـ الكافي ٢ / ٢٦٣.

٢ ـ الكافي ٢ / ٢٦٥.

٣ ـ البحار ٧٢ / ٣ . ويقولُ شيخُنا الدّيلميّ، في «ارشاد القلوب» (ص ٢٢٢)، بعد ذكر مدح الفقر : «وكفى بهذا كلّه مدحاً للفقراءِ الرّاضين».

و ـ أنّها تَعمَلُ على شَجبِ الغِنى التّكاثريِّ والحياةِ التَّرفيّةِ والباذخةِ ممّا يَعيشُها المُترَفون. ولذلك يَقولُ العلّامةُ المجلسيّ، في شرحِ الحديثِ النّبويّ: «اللّهُمّ اَحْيِني مسكيناً وَاَمِتْني مسكيناً وَاحْشُرْني في زُمرةِ المَساكين»: «ارادَ به التّواضعَ والإخْباتَ وإن لايكونَ من الجبّارين المتكبّرين»[1].

ز ـ أنَّ الفقرَ قِلّةُ ذاتِ اليدِ لا عدمُها، فأحاديثُ المدحِ لا تَشمَلُ المسكنةَ والعُدْمَ البتّة. فلا يَسَعُ ايَّ مجتمعٍ اسلاميٍّ اَن يَغُضَّ الطّرفَ عن واجبِه في إغناءِ المساكين وتموينِ المُعدِمين وتمويلِهم، حتى يُلحِقَهُم بالنّاس، على ما جاءَ في تعاليمِ ائمّتِنا الهادين «ع»[2].

ح ـ أنَّ «سُؤالَ الفقرِ لم يَرِدْ في الأدْعِيَة، بل وَرَدَ في اكثرِها الاستعاذةُ عن الفقرِ، الّذي يُشقى به»[3]. وهذا يَدُلُّ على أنَّ الفقرَ ليس امراً مطلوباً.

ط ـ جاءَ في الاحاديثِ: «إنَّ الفقرَ كادَ اَن يكون كفراً»، فالّذي يَكادُ اَن يكون كفراً، كيف يُمكنُ اَن يكونَ ممدوحاً؟ فيَجِبُ اَن نَفْهَمَ المرادَ من المدحِ الواردِ للفقرِ في بعضِ الاحاديث، من جهةِ المغزى والإطار.[4]

ي ـ جاءَ في الاحاديثِ أنّ الغِنى عونٌ على الدّينِ والتّقوى والعملِ الصّالح، فالفقرُ يُضادُّه، فلا يَكونَنَّ مطلوباً البتّة، كتأشيرٍ عامٍّ.

يا ـ أنَّ أحاديثَ المدحِ معارَضَةٌ باحاديثِ مدحِ الغِنى والكَفاف.

يب ـ أنَّ المدحَ الواردَ امرٌ راجعٌ الى الفقراءِ والمحتاجين انفسِهم ـ كما اشَرنا اليه في صورةٍ اخرى ـ فلا يَسقُطُ بذلك التّكليفُ الدّينيُّ والانسانيُّ في إزاحةِ الفقرِ عن عاتقِ احد، ففي هذا الضّوء:

---

١ ـ البحار ٧٢ / ١٧.

٢ ـ الوسائل ٦ / ١٥٩: راجع ايضاً: فصول «مستوى العيش للجماهير»، من الباب ١٢.

٣ ـ البحار ٧٢ / ٧.

٤ ـ سيأتي الكلامُ عن الشّروطِ العشرين، الّتي اذا كانت في الفقيرِ كان الفقرُ ممدوحاً بالنّسبةِ اليه.

(١)ـ على المجتمعِ اَن يشجُبَ الفقرَ ويُحارِبَه في جميعِ صُوره ، ولا يُقدِمَ على اَيَّةِ صورةٍ من صُوَرِ الظُّلمِ الاقتصاديِّ والاستئثار، حتى لا يُمهِّدَ للفقرِ والحرمان .

(٢) ـ على العلماءِ اَن يُكافِحوا ضدَّ الفقرِ ومُسبِّبيه، من الّذين يَخلُقُونه ويبثُّونه في الجماهير، ولا يَنخدِعوا بما يَدفَعُه المتكاثرون للنَّفقاتِ الدّينيّة، ولا يَتَّخِذُوا الظّالمين عَضُداً. فإنَّ قواعدَ دينِ العدلِ لا تقومُ على سواعدِ اهلِ الظّلم .

(٣) ـ على دُعاةِ الدّينِ وخطباءِ الجُمعِ والجماعات، اَن يُقدِمُوا على توعيةِ النّاسِ بالنّسبةِ الى الفقرِ وسلبيّاتِه، وعلى تعريفِهم باسبابِه الموجدةِ له، من الّذين يَفرُضون الفقرَ على النّاسِ بذنوبِهم ـ كما صُرِّحَ به في الاحاديث ـ وهذا واجبٌ كبيرٌ لا يَسُدُّ فراغَ التّخلّي عنه واهمالِه اَيُّ شيءٍ .

(٤) ـ على مسؤولي التّربيةِ والتّعليم ومُبَرْمِجي الدّروسِ في صفوفِ المدارسِ ومؤلّفي الكتبِ الدّراسيّة، اَن يُفهِمُوا النّاشئةَ اَضرارَ الفقرِ والظُّلمِ الاقتصاديِّ، حتى تَتَرَبّى على رهافةِ الحِسِّ وانتباهِ الضّمير، فتَقومَ في المستقبلِ الّذي تَقَعُ امورُ المجتمعِ في يدِها بمعالَجةِ هذا الدّاءِ المُبيد .

(٥) ـ على مجالسِ الشّورى والتّقنين، اَن لا تَغفُلَ عن سدِّ هذا الفراغِ الباهظ، واَن لا تَشْغَلَ نفسَه بليتَ ولعلّ، بل تَعزِمَ على محارَبَةِ الفقرِ بمحارَبَةِ اسبابِه ومسبِّبيه، بصمودٍ وانطلاق، بصورةٍ تَليقُ بايِّ مجتمعٍ قرآنيٍّ تابٍ ملتزم، يَتَّبِعُ القرآن، ويَقومُ الى القبلة، ويَنتَمي الى عليٍّ واولادِه، اصواتِ العدالةِ الانسانيّةِ في الآفاق .[1]

١ ـ ومما يَجِبُ اَن لا تُهمِلَ ذكرَه هنا ـ وان سَلَفَتِ الاشارةُ اليه بمناسبةٍ اُخرى ـ اَنَّ من واجبِ الامرِ اَن يُطلَقَ في المجتمعِ سَراحُ المحرومين، عندَ الانتدابِ والتّصويت، حتى يَجِدَ وكلاؤُهم سبيلاً الى المجالسِ التّقنينيّة. وعلى المجلسِ الملتزمِ اَن لا يَفسَحَ لانصارِ المتكاثرين (من الّذين لا يعتقِدُون بنجبِهم ورفضِهم) ومن اليهم، حتى لا يَنجَحُوا في إخفاقِ آمالِ المحرومين، وقطعِ املِ

(٦) ـ على الحُكمِ أن لا يُفْقِرَ النّاسَ فيُكْفِرَهم ـ على حدِّ تعبيرِ النّبيِّ الاعظم «ص»[١]، وأن يُوصِلَ الى كلِّ النّاسِ حقوقَهم بقدرِ ما يُصلِحُهُم ـ على حدِّ تعبيرِ مولانا امير المؤمنين «ع»[٢]، وأن لا يَقْتَرِبَ من المتكاثرين والرّأسماليّين واصحابِ الغنى الطّائل، ولا يَشُقَّ امامَ دُخولِهمُ الطّريق، ولا يُقِرَّ اللّيبراليّةَ الاقتصاديّةَ الّتي تَخلُقُ الفقرَ والحرمان، ولا يَغُضَّ البصرَ عن سلبيّاتِ المعيشةِ التّرفيّةِ وإسرافِ المسرفين واكلِهم ما ليس لهم، بنصِّ الاخبارِ والاحاديث[٣].

نَعم، واجبُ الحكمِ الاسلاميِّ أن يُبَرْمِجَ في الحَقْلِ المالِيِّ، بَرمَجَةً تُزيحُ الفقرَ والمسكنةَ عن مستوى الحياةِ الاجتماعيّة، وأن يَعدِلَ في النّاسِ حتى يَستَغْنُوا، وأن يَحذَرَ كلَّ الحذَرِ من تَدَخُّلِ المتكاثرين في أجْهِزَتِه بأيِّ شكلٍ كان، مُعلَناً او غيرَ مُعلَن. وإنَّ الحكمَ إنْ اهمَلَ الامورَ المذكورةَ وما يُمُتُّ اليها بوشيجِ صلة، فقد أقدَمَ على إفْقارِ النّاس .. فإنَّ النّبيَّ الهادي «ص» قد أسنَدَ إفْقارَ النّاسِ الى الحُكم ـ كما مَرّ.

(٧) ـ على اساتذةِ الجامعاتِ والاخِصّائيّين في العلومِ الاجتماعيّةِ والاقتصاديّة، أن يَدرُسوا ظاهرةَ الفقرِ وعللَها واسبابَها وما يُوطِّئُ ارضيّتَها ويَذهَبُ باستنكارِ النّاسِ لها، درساً عميقاً شاملاً، وأن يُؤدُّوا واجبَهم الانسانيَّ والاسلاميَّ في ذلك المجال، على المستوى الجامعيِّ، بالقاءِ الدُّروسِ والبُحوثِ والمحاضرات، وتأليفِ الكتبِ والرّسائل والمقالات ونشرِها.

الشّباب والنّابهين عن تجسيد العدالة الاسلاميّة. ولهذه الغايات الاجتماعيّة والانسانيّة والاسلاميّة العظيمة، نهانا النبي «ص» والائمّةُ الهادون «ع»، عن مخالطة الاغنياء ومجالستهم، كما مضى في الفصل ٢٢، من هذا الباب.

١ ـ راجع: الفصل ٣٢، من هذا الباب.

٢ ـ نهج البلاغة / ١٠٠٣؛ عبده ٣ / ١٠١.

٣ ـ راجع: الفصل ٢٧، من هذا الباب.

(٨) ـ على مُبَرْمِجي اَجْهِزَةِ الإعلامِ العامّ (من الاذاعاتِ والتّلفزات) ومديريها، والمختصّين والفنّانينَ العاملين فيها، اَن يَسعَوا كُلَّ السَّعيِ لتعريفِ النّاسِ بحياةِ المساكين والفقراءِ وما يُعانُونه من آلامٍ واسقامٍ وشَقاء.. واَن يَقُوموا بإعدادِ بَرامِجَ حيّةٍ، واِخراجِ اَفلامٍ وثائقيّةٍ موقظةٍ تَعْكِسُ سلبيّاتِ الفقرِ واَضرارَ العدوانِ الاقتصاديِّ والسَّرطانِ التّكاثريِّ والرّاْسماليِّ وما الى ذلك، ممّا يُوقِظُ العلماء، ويُشَجِّعُ طُلّابَ العدالةِ والحقّ، ويُنَبِّهُ الجِهاتِ المسؤولة، ويُثيرُ النّاس ضدَّ الفقرِ والحرمان.

(٩) ـ على الصُّحفيّين اَن يَخُصُّوا اوراقاً من جرائدِهم ومجلّاتِهم، بشرحِ احوالِ المساكين والبُؤَساءِ والكادحين وطَبعِ تصاويرَ من حياتِهمُ التّعِسَةِ السّاحقة، لكي يُوقِفُوا النّاسَ على ما يَمُرُّ على ساكني الاكواخِ والاَعْشاشِ من جَرّاءِ تكاثرِ المتكاثرين، واتراف المُتَرَفين، واسرافِ المُسرِفين، وبَذَخِ الباذخين.. ولكي يَقَعَ ما يُعانيه المستضعفون من عدمِ الغِذاءِ واللّبوسِ والمسكنِ والصّحّةِ والتّربية، او قلّتِها، او ردائتِها.. في مرأى المجتمعِ والمسؤولين ومَسمَعِهم؛ نَعَم، لكي يَعلَمَ المسؤولون ـ من العلماءِ ورجالِ الحكم ـ اَنَّ هناك موتاً تدريجيّاً يَعيشُهُ الكثيرون من ابناءِ الاسلامِ وافرادِ الانسان، من الرِّجالِ والنّساءِ والوِلْدان، ويُسمُّونَهُ الحياة..

(١٠) ـ على الكُتّابِ اَن لا يُهمِلُوا هذا الجانبَ الهامَّ في حياةِ الانسان، بل يُجيلُوا اقلامَهم فيه بشتّى صُوَرِ الكتابة، توعيةً للنّاس، وتوطئةً لشجبِ الحرمانِ والفقر، ونشراً لثقافةِ «الحياةِ الاسلاميّة»، الّتي يَجِبُ على كلِّ انسانٍ نابهٍ اَن يَجِدَّ وراءَ تجسيدِها وتوسيعِ نطاقِها.

(١١) ـ على الشُّعراءِ والفنّانين، اَن يُؤَدُّوا واجبَهم تِجاهَ الجماهيرِ المحرومةِ والمسكينةِ والطّبقاتِ المستضعفة، بخلقِ آثارٍ شعريّةٍ وبديعة، ولوحاتٍ فنّيّةٍ رائعة (ممّا يَعكِسُ حياةَ المضطهدين وما فيها من بُؤسٍ

وحرمانٍ ومقاساةٍ وتمبُّعٍ وسقوط، ويُعَرِّفُ بحياةِ المُترَفين ومافيها من بَذَخٍ ورفاهٍ كماليٍّ و اعتداءٍ وغَطرَسَةٍ وفُجورٍ وامتصاص)، بصورةٍ نابضةٍ بدمِ «الحياة»، وذاخرةٍ بعناصرِ الصُّمودِ والانطلاق، ايقاظاً للضّمائر، وارهافاً للاحاسيس .. وَلْيَكُنْ ذلك على اساسِ مقارَنَةٍ بين الحياتين، كِفاحاً ضدَّهما وقطعاً لجذورِهما، وضَعْضَعَةً لقواعدِهما . ولعلَّ المنطقَ الشّعريَّ الفيّاض، وريشةَ الفنِّ القديرة، لايَتقاعَسان عن هذا الواجبِ الكبير ..

(١٢) ـ على طُلّابِ العلومِ الاسلاميّة وطلّابِ الجامعات، اَن يُعَوِّدُوا اَنفُسَهم، من اوّلِ امرِهم، على حُبِّ المساكينَ والفقراءِ والدُّنُوِّ منهم والاطّلاعِ على احوالِهم من كَثَب، حتى لا يَغرُبَ عنهم وعن فكرِهم واقعُ الفقرِ والاهتمامُ لحربِه، وخصوصاً في مُستَقبَلِهم، حينَما يَصِلُون الى المقاماتِ الاجتماعيّةِ والسّياسيّةِ والاقتصاديّة . وعليهم ايضاً اَن يَفحَصُوا عن العِلَلِ الّتي تَفرُضُ الفقرَ والحرمانَ على المحرومين، كلُّ ذلك لاَن يَبْنُوا انفُسَهم بصورةٍ صالحة، واجدين لضميرٍ يَقِظٍ وحسٍّ مُرْهَفٍ، حتى يَعمِدُوا الى كفاحِ الفقرِ والحرمان، من دونِ غفلةٍ، او تَوانٍ، او انخداعٍ ، او جهلٍ بجوانبِ الامرِ وعلله .

وكلُّ هذا الذي قلناه، يُمَهِّدُ لإرساءِ قواعدِ القسطِ الاجتماعيِّ والاقتصاديِّ الّذي دَعانا الى تجسيدِه الثَّقلان: كتابُ اللّهِ وعترةُ النبيِّ «ص» .

ويُؤَيِّدُ المسائلَ المذكورة (من اَنَّ الفقرَ لا يُمكِنُ اَن يكونَ مرضيّاً مقبولاً عندَالاسلام، بشكلِ «ظاهرةٍ اجتماعيّة» وامرٍ مُبَرَّر، وتأشيرٍ حياتيٍّ ولولعدّةٍ من النّاس)، امورٌ كثيرة منها :

١ ـ انَّ الاسلامَ قد شَرَّعَ الزّكاةَ بقسمَيها (الظّاهرةِ والباطنة)، واَمَرَ باداءِ حقوقٍ اخرى، واَشْرَكَ الفقراءَ في اموالِ الاغنياء . وهذا بدورِه يَدُلُّ

على أنَّ الاسلامَ قد عَمَدَ الى شجبِ الفقرِ واستئصالِه البات من المجتمعِ الانسانيِّ، فإن حَصَلَ ذلك بالزّكاةِ الاولى، والاّ فبالزّكاةِ الثّانية، الى أن يَنتفيَ الفقر، ويَتَخلَّصَ المضطَهَدون المحرومون من مخالبِه.

٢ ـ انَّ غايةَ الدّينِ الالهيِّ هي قيامُ النّاسِ بالقسط، ومن اللاّحب انّه لا يُمكِنُ أن يكونَ القسطُ والفقرُ مجتمِعَينِ في مجتمع. ولذلك قالوا في احاديثِ «المهديّ ـ ع ـ»: إنّهُ لايُرى في حكمِه محتاجٌ الى الزّكاة، لِأنّه يُقيمُ القسطَ في النّاس.[١] فعلامةُ وجودِ القسطِ في النّاسِ عدمُ وجودِ المحتاجين فيهم.

٣ ـ أنَّ القرآنَ يَأمُرُ بالعدلِ والاحسان، ولا فقرَ مع العدل، كما يَقولُ الامامُ الصّادق «ع»: «إنَّ النّاسَ يَستَغنُون إذا عُدِلَ بينهم..»[٢]، و كما يَقولُ الامام موسى بنُ جعفرٍ الكاظم «ع»: «لو عُدِلَ في النّاسِ لَاسْتَغْنَوا»[٣]؛ فالقرآنُ يَدعُو الى شجبِ الفقر ـ كما هو واضح.

٤ ـ أنَّ الامامَ عليَّ بنَ ابي طالب «ع»، يَصِفُ الحكمَ الحقَّ بأنّه لايُوجَدُ فيه عائلٌ ولا محتاج، من مسلمٍ او غيرِ مسلم.[٤] وهذا يَدُلُّ على أنَّ الحكمَ الاسلاميَّ يَشجُبُ الفقرَ ويُزيحُه، فلوكان مرضيّاً ممدوحاً كظاهرةٍ في المجتمع، كيف تُعَدُّ إزاحتُه من علاماتِ الحكمِ الالهيِّ الحقّ؟

٥ ـ أنَّ القرآنَ دَعَا النّاسَ وأمَرَهُم، في كثيرٍ من آياتِه، بتموينِ الفقراءِ والضُّعفاءِ والمساكينَ والايتامِ والغارمين وابناءِ السّبيل. وهذا كلُّه يَدُلُّ على أنَّ هذا الدّينَ لا يُقِرُّ الفقرَ ولا يَرتَضيه في الأُمّة. فالمدحُ الواردُ لا يُمكِنُ أن يَرجِعَ الى صورةٍ كلّيّةٍ اجتماعيّة، حيثُ تُضادُّ هذه التّأشيراتِ كلَّها.

---

١ ـ راجع: الكتبَ الكثيرةَ المؤلّفةَ في الموضوع، من علماءِ الاسلام (سُنّةً وشيعة).

٢ ـ الكافي ٢ / ٥٦٨.

٣ ـ الكافي ١ / ٥٤٢.

٤ ـ الكافي ٨ / ٣٢.

٦ ـ اَنّ القرآنَ قد قَرَنَ ذكرَ الزّكاةِ بالصّلاةِ في آياتِه الكثيرة، والصّلاةُ عمودُ الدّين، فجَعَلَ الزّكاةَ عمودَه الثّاني . فهذا الدّين ـ بهذا الاعتبار ـ قائمٌ على هذين العمودين : الصّلاةِ والزّكاة. وقد قالَ النّبيُّ«ص» : «اِنَّ اللّهَ فَرَضَ عليكم الزّكاةَ كما فَرَضَ الصّلاة، زَكّوا اموالَكم تُقْبَلْ صلاتُكم»[1]، فلاصلاةَ بلازكاةٍ . وهل هذا الاطلاقُ الصّامدُ يُبقي مجالاً للقولِ بأنَّ الاسلامَ يُقِرُّ الفقر؟ ولاسيّما بعدَما يَقولُ اِنَّ الفقيرَ يَأْخُذُ من الزّكاةِ ويَفُضُّهُ على عيالِه، حتى يُلْحِقَهم بالنّاس ـ [2] كما مرّ .

٧ ـ اَنّ الّذي يُستفادُ من كثيرٍ من التّعاليمِ الاسلاميّة، اَنَّ النُّصُبَ المُعيَّنَةَ في الاموال، اِنّما هي طُرُقٌ لِإزاحةِ الفقرِ لاغاياتٌ . واِنّما الغايةُ هي اِبادةُ الفقرِ وتطهيرُ المجتمعِ منه .[3] فلاَجلِ ذلك، اذا لَم تَسَعْ تلك النُّصُبُ الفقراءَ وحاجاتِهم، فعلى اصحابِ الاموالِ اَن يَدفَعُوا اليهم ما يَسَعُهم من بقيّةِ اموالِهم،[4] الّتي هي مالُ اللّهِ لا مالُ انفُسِهم ـ في الواقع ـ وهذا يَدُلُّ

---

١ ـ المستدرك ١ / ٥٠٧.

٢ ـ راجع : الفصل ٢٧، من الباب ١٢، فقرة «ج».

٣ ـ ولقد جاءَ في احاديثِ الاموال : «اِنَّ اللّهَ فَرَضَ على اَغنياءِ النّاسِ في اموالِهم، قدرَ الّذي يَسَعُ فقراءَهم» ـ (دعائم الاسلام ١ / ٢٤٥ ـ من حديثِ الامام عليّ «ع»). ومن هذا التّعليم وامثاله يُفهَمُ بوضوحٍ، اَنَّ الغايةَ هي اَن تَسَعَ الضّرائبُ الفقراءَ وحاجيّاتِهم، بحيث لا تَبقى لهم حاجة. وهذا بعينِه هو الّذي نقولُه من اَنَّ الاسلامَ يرمي في اقتصادِه الى غرضِ محقِ الفقرِ وازاحتِه الكلّيّة، فكلّما لم يَحصُلْ ذلك المحق يَدُلُّ على اَنّه لم يَصِرِ الاقتصادُ اسلاميّاً .

ولا يُضِرُّ بالاسلام اذا كانَت هناك زكاةٌ ولم يكُن محتاجٌ يأخُذُها ـ كما سيكونُ في عصرِ المهديّ «ع» ـ بل هذا من عزِّ الاسلامِ ونَجاحِه في ادارةِ المجتمعِ الانسانيّ واقتصادِه اللّامع . ولكن يُضِرُّ بالاسلام اذا كان في المجتمعِ فقراء محرومون، ولم يكُن لهم حقٌّ معلومٌ وسَكَنٌ وصِحّةٌ وتربيةٌ وتعليمٌ ورفاه .. وكانت اموالُهم مخزونةً في بُنوكِ المتكاثرين، وارزاقُهم مبثوثةً على موائدِ المُترَفين؟

٤ ـ اي من «الحقِّ المعلوم» و«الزّكاةِ الباطنة» وما اليهما . وهذا المبدأُ القرآنيُّ هو الّذي كان ابوذَرٍّ الغفاريُّ يَدعو اليه، في كِفاحِه الّذي قام به تِجاهَ الاعتداءِ الاقتصاديِّ الّذي كان يُشاهِدُه من كَتَب، في المجتمعَين المدنيِّ والشّاميِّ على عهده؛ ويَستَدِلُّ عليه بآياتِ القرآنِ الكريم وسُنةِ

←

لامحالة على رَفضِ الاسلامِ للفقر.

٩ ـ يَتَّضِحُ من التّعاليمِ الاسلاميّة، اَنَّ الفقرَ كلّما كانَ موجوداً في المجتمع، فهو يَدُلُّ على اَنَّ هنالك حقوقاً مُضَيَّعة (فما جاعَ فقيرٌ الاّ بما مَنَعَ غنيٌّ). فوجودُ الفقرِ في نظرِ الاسلامِ يُساوي وجودَ الظّلمِ والاغتصاب. وهذا التّعليمُ يَدُلُّ بوضوحٍ على اَنَّ الفقرَ امرٌ مرفوض، ضرورةَ مرفوضيّةِ الظّلمِ والاغتصاب. ولقد جاءَ في الاحاديث ـ كمامرّ ـ اَنَّ فقرَ الفقراءِ من ذُنوبِ الاغنياء، فما كان حاصلاً من الذّنبِ ومُرَتَّباً عليه، كف يكون مبروراً؟

١٠ ـ جاءَ في القرآنِ هذه الآيةُ الكريمة: «وما لَكُم لا تُقاتلُون في سبيلِ اللّهِ والمُستَضعَفين من الرِّجالِ والنِّساءِ والوِلْدان، الّذين يَقولُون رَبَّنا اَخْرِجْنا من هذه القريةِ الظّالمِ اهلُها؟..»[1]. وهذا اِعلانُ الحربِ العامِّ ضدَّ الاستضعافِ والاضطهادِ والحرمانِ من جانبِ الاسلام. ولقد جاءَ في الآيةِ الّتي قبلَها الحَضُّ على القِتال: «فَلْيُقاتِلْ في سبيلِ اللّهِ، الّذين يَشْرُونَ الحياةَ الدُّنيا بالآخرة، ومَن يُقاتِلْ في سبيلِ اللّهِ فيُقْتَلْ او يَغْلِبْ فسَنُؤْتيهِ اَجراً عظيماً». ولعلَّ من المناسب اَن نَأْتيَ هنا، في شرحِ هاتين الآيتين والآيةِ الّتي بعدَهما، بشيءٍ من التّفصيل فنَقول:

أ ـ اِنَّ الآيتين تَحُضّان الاُمَّةَ المسلمةَ على القِتالِ في سبيلِ الله تعالى.

ب ـ اِنَّ الآيةَ الثّانيةَ تُعَرِّفُ بهذه السَّبيلِ وتَجعَلُها سبيلَ

الرّسولِ «ص» وسيرتِه.

وكان كلٌّ بمَرأى ومَسمَعٍ من «رَبّانيِّ الاُمّةِ» ومَنارِها وهاديها. وكان الامام «ع» يُشَجِّعُه في اتّخاذِ الموقفِ النّاشِرِ حتى لا تبقىٰ عقيرةُ العدلِ في المجتمعِ صامتة ـ (راجع: الغدير ٨ / ٢٩٥).

ونحن اشرنا الى موقفِ هذا الصّحابيِّ الجليل في الاموال، في مواضعَ من الفصول (كالفصل ٢٥ و ٢٦، من الباب ١١، والفصل ٤١، من الباب ١٢)، لا همِّيّته في وَعْيِ الاقتصادِ القرآنيّ والدّفاعِ الاسلاميِّ الحاسمِ عن المحرومين والمعذَّبين والمستضعفين.

١ ـ سورة النساء (٤): ٧٥.

المستضعَفين.

ج ـ إنّ الآية الثّالثة الّتي جاءت بعدهما، تقول: «الّذين آمَنوا يُقاتِلُون في سبيلِ الله، والّذين كَفَرُوا يُقاتِلُون في سبيلِ الطّاغوت، فقاتِلوا اولياءَ الشّيطان، إنَّ كيدَ الشّيطانِ كانَ ضَعيفاً». وهذا تصريحٌ بأنَّ اعداءَ المستضعفين وظالميهم هم الطّواغيت واولياءُ الشّيطان، وأنَّ تركَ الالتحامِ مع صفوفِ المُقاتلين لحسابِ المستضعفين والوقوفَ بجانبِ المستكبرين الطّواغيت (من الاقتصاديّين وغيرهم)، هما من عمل الكافرين.

د ـ فعلى هذا الاساسِ القرآنيّ، إنَّ الاسلامَ قائمٌ على ساق، في حربٍ دائمة، ضدَّ الاستكبارِ والمستكبرين. ومن اهمِّ واعظمِ صُوَرِ الاستكبارِ هو الاقتصاديُّ منه ـ كما سَلَفَ القول. ففي هذا الضّوء، إنَّ مُضاداةَ التّكاثرِ وحربَه تُصبحُ جزءاً ما هُويّاً لاصلِ الجهادِ الاسلاميّ.

هـ ـ إن للجهادِ الاسلاميِّ ابعادًا مختلفة،[1] منها البُعدُ الاقتصاديّ. وإنّ غايةَ الجهادِ في هذا البُعدِ هي إمحاءُ الاستكبارِ الاقتصاديّ والنّظامِ التّكاثريّ، واقرارُ نظامٍ ضدَّ تكاثريٍّ مُقامَه، تلبيةً لنداءِ المستضعفين وطلبِهمُ الالهيِّ المشروع. وهو تبديلُ المجتمعِ الظّالمِ اهلُه (رَبَّنا اَخْرِجْنا من هذه القريةِ الظّالمِ أهلُها)، الى مجتمعٍ يَسُودُه العدلُ والقسطُ والتّوازن.

و ـ واضحٌ اَنَّ اللّهَ تعالى يجري الامورَ باسبابها، فإخراجُ اللّهِ المستضعفين من الوسطِ الظّالمِ الى الوسطِ العادل، إنّما يَتَحَقَّقُ بايدي المجاهدين، التّغييريّين، الّذين يُجاهِدُون لِلّه، لتجسيدِ هذه الغاية، وهذا كما يَقولُ مولانا اميرُ المؤمنين «ع»: «لا يَنتَصِرُ المظلومُ بلا ناصرٍ»[2].

ز ـ والمستفادُ من صريحِ الآيةِ اَنَّ وجودَ الاستضعافِ دليلٌ على

---

١ ـ كالبُعدِ العقيديّ، والاخلاقيّ، والسّياسيّ، والثّقافيّ، والاديّ، والدّفاعيّ.

٢ ـ غرر الحكم / ٣٤٩.

وجودِ الظّلم . وهذا مسلّم .

ح ـ لقد جاءَ في الدّعاءِ المأثور[1]، الّذي يُقرَأُ في شهرِ رمضان بعدَ كلِّ فريضة، وأُكِّدَ على قراءتِه بما عُدِّلها من الاجر، هذا المقطع : «اللّهمَّ اَغْنِ كلَّ فقير». وهذا وامثاله، من اوضحِ الدّلائل على اَنَّ منشودَ الاسلام هو رفعُ الفقر ومحقه بصورةٍ كليّة، من جميع عرصات المجتمع ومن حياة كلِّ فردٍ وفرد . وهذا هو الّذي يَليقُ بالاسلامِ الّذي يُعَدِّدُ سلبيّاتِ الفقر ويَراه طرفاً من الكفر، وهل يرضى الاسلامُ الكفر ـ او طرفاً منه ـ لاحد؟

وبما اَنَّ العالَمَ عالمُ الاسباب ـ كما سَلَفَ القول ـ يُصبحُ رفعُ الفقرِ عن كلِّ احدٍ ودفعُه عنه، من واجباتِ المجتمع الاسلاميِّ ومن فيه، مع الاستمدادِ من اللّهِ تعالى .

١١ ـ اَنَّ الموضوعَ الهامَّ الّذي يَجبُ اَن لانَغفُلَ عنه، اَنَّ الاسلامَ قد نَظَرَ الى ظاهرةِ الفقرِ نظراً واقعيّاً، فجَعَلَها في موضعِها الطّبيعيِّ اللّائقِ به، وَاعْتَرَفَ بكلِّ ما لَها من السّلبيّاتِ والآثارِ المُمَيِّعَةِ والمُفسدةِ لحياةِ الفردِ والمجتمع . ولقد مرَّ الكلامُ عن هذه الآثارِ في الفصولِ الماضية، فالاسلامُ بما اَنَّه لا يُوافِقُ وجودَ تلك السّلبيّاتِ في النّاس ويُكافِحُها بكلِّ احكامِه وتأشيراتِه، فهو لا يُقِرُّ عِلَّتَها ايضاً، لاَنَّ سَحبَ المعلولِ وابقاءَ العلّةِ نَقضٌ للغرض، بل هو لغو .

في هذا الضّوء، يَتّضِحُ جليّاً اَنَّ احاديثَ المدحِ لم تَصْدُرْ بصددِ انكارِ موضعِ الفقرِ السّلبيِّ وآثارِه المُدَمِّرَة، فهي استثناءٌ من جهاتٍ عديدة، والقاعدةُ سَحبُ الفقرِ وسَحْقُ عللِه، في حربٍ دائمةٍ شاملةٍ مستمّرة، كمافَعَلَها الاسلام .

---

١ ـ اورد المحدّثُ الثّقة، هذا الدّعاءَ الجامعَ الشّريف، في «مفاتيح الجنان»، نقلاً عن النّبيِّ الاعظم «ص»، مستنداً الى الشّيخ تقيّ الدّين الكفعمّي، في كتابيه «المصباح» و«البلدالامين»، وشيخنا الشّهيدِ الاوّل، في «مجموعته». وقد اَكّدُوا على قرائته في «شهرِ رمضان»، بعدَ كلِّ «فريضة» .

وبما اَنَّ الفقرَ واقعٌ ضدُّ تكامليٍّ ـ كما يَشهَدُ به التّاريخُ والمجتمعاتُ المضطهدةُ المعاصرة ـ والدّينَ يَستَهْدِفُ تكاملَ الانسانِ بكلِّ افرادِه، فمُضادَّتُه للفقرِ تكون جزءاً من اصلِ الدّينِ وماهيَّتِه.

١٢ ـ وفي خِتامِ هذا البحثِ نَقولُ: إنَّ العموماتِ الكلّيَّةَ النّاهيةَ عن احتمالِ الظُّلم، وما جاءَ بصددِ الامرِ بالمعروفِ والنَّهيِ عن المُنكرَ وما الى ذلك، تَفرُضُ على المسلمِ اَن لا يُقِرَّ الظُّلم، بل يُحارِبه ويَأخُذَ حقَّه ممَّن ظَلَمَه. ومن الظُّلمِ الباهظِ هو الظُّلمُ الاقتصاديّ، فعلى المحرومين اَن يَثُورُوا في وجهِ السُّلُطاتِ الاقتصاديّةِ الطّاغوتيّةِ والتّكاثريّةِ والإتْرافيّة والاسرافيّة، استخلاصاً لحقوقِهم واسترداداً لاموالِهم وارزاقِهم.

ولقد رَوَوا عن الصَّحابيِّ الجليل، ابي ذرٍّ الغِفاريّ ـ عملاقِ الكِفاحِ ضدَّ الاستئثارِ والاكتناز، والنّاثرِ الكبيرِ لحمايةِ المحرومين ـ اَنَّه كانَ يُثيرُ المحرومين ويَدعُوهم الى استخلاصِ حقوقِهم واموالِهم، فيَصْرُخُ في وجوهِ المُكْتَنِزين: «بَشِّرْ اهلَ الكُنوز بكَيٍّ في الجِباه، وكَيٍّ في الجُنوب، وكَيٍّ في الظُّهور ابداً، حتى يَتَرَدَّدَ الحرُّ في اَجوافِهم ..»[1].

ويَقولُ: «عَجِبْتُ لمَن لا يَجِدُ القوتَ في بيتِه، كيف لا يَخرُجُ على النّاسِ شاهراً سيفَه»[2]؟..

تذكير هامّ

قد اوردَ المحدِّثُ الفاضل، صاحبُ كتابِ «لئالي الاخبار»، احاديث في فضلِ الفقرِ ومدحِ الفقراء؛ ثم قال: «لكنَّه (اي الفقرَ الممدوح) مشروطٌ بشرائطَ كثيرةٍ يأتي ذكرُها، والاّ يكونُ سوادَ الوجهِ في الدّارين

---

١ ـ تفسير القمي ١ / ٢٨٩.

٢ ـ الامام علي صوت العدالة الانسانية ٥ / ١١٩٦.

والحرمانَ في النَّشأتين، بل كادَ أن يكونَ كفراً، كما عن الصّادق ـ ع ـ». ثم ذَكَرَ للفقيرِ الّذي يكونُ الفقرُ بالنّسبةِ اليه ممدوحاً ذافضلٍ ، عشرين شرطاً، وفَصَّلَ الكلام في بيانِ تلك الشّروطِ وخصوصيّاتِها؛ والى القارئ الاشارةَ اليها :

«[١] ـ أن يكونَ مُتَعَفِّفاً في نفسِه .

[٢] ـ مُظهِراً للتّجَمُّلِ والغنى بين النّاس قولاً وفعلاً .

[٣] ـ أن لا يَشْكُوَ فقرَه وحاجتَه، اى لا يُظهِرَه الى احدٍ الاّ لضرورة .

[٤] ـ أن يكونَ قانعاً بما اعطاهُ اللّهُ من الحلال .

[٥] ـ أن يكونَ صابراً عند شدائدِه وبلاياه، حتّى يأتيَه من اللّهِ فَرَجٌ في العاجل، او العَوَضُ في الآجل .

[٦] ـ أن يكونَ راضياً عن مولاه بما اعطاه من الفقرِ وغيرِه .

[٧] ـ أن يكونَ شاكراً على كلِّ حال .

[٨] ـ أن يكونَ شائقاً للفقر، طالباً له، كارهاً عن زوالِه .

[٩] ـ أن لا يَعترِضَ على اللّهِ مطلقاً .

[١٠] ـ أن يكونَ مجتنباً عن الحرام .

[١١] ـ أن يكونَ فاعلاً لما أمَرَه اللّهُ به من الواجباتِ والمندوباتِ بقدر الطّاقة .

[١٢] ـ أن يكونَ تاركاً لما نهاه اللّهُ عنه من المحرّماتِ والمكروهات .

[١٣] ـ أن لا يَفْتُرَ بسببِ الفقرِ عمّا عليه من العباداتِ والطّاعات، ولا يَمتَنِعَ عن التّصدّقاتِ المقدورة .

[١٤] ـ أن لا يَدَّخِرَ زائداً على سنة .[١]

---

١ ـ تأمّل في هذا الشّرط، حيث يَدُلُّ بالصّراحة على انّ الفقيرَ ايضاً يجب أن يكونَ واجداً لقوتِ سنة . وقد قال الامام الصّادق «ع» : «النّاسُ انّما يُعطَون من السّنةِ الى السّنة، فللرّجُل أن يأخذ [من الزّكاة] ما يكفيه ويكفي عيالَه، من السّنةِ الى السّنة» ـ (معاني الاخبار / ١٥٠). راجع : الفصل ٢٧، من الباب ١٢، فقرة «أ» .

[١٥] ـ أن لا يَجمَعَ زائداً على الكفاف ..

[١٦] ـ أن لا يَخافَ على الفقر.

[١٧] ـ أن لا يُخالِطَ الاغنياءَ ولا يَتواضَعَ لِغناهم، بل يَتَكَبَّرُ عليهم غايةَ التكبُّرِ.

[١٨] ـ أن لا يَسْأَلَ احداً سوى اللّه.

[١٩] ـ أن يكونَ قد قَطَعَ الطَّمَعَ عمّا في ايدي النّاسِ ولا يَبسُطَ لذلك البساط، بحيث يَفْرُضُهم ومافي ايديهم، من المعدومات الاوّليّة. و علم أنَّ استعانتَه بايِّ احدٍ تكونُ كاستعانةِ المسجونِ بالمسجون، بل هو ناشٍ من الشّرك الخفيِّ ..

[٢٠] ـ أن يكونَ متوكّلاً على اللّهِ في كلِّ امورِه، بحيث يَنقَطِعُ عمّن سواه من رأسِه، ولا يَراهم الاّ اعجَزَ من بعوضةٍ، وتَيقَّنَ أنّه لا مؤثّرَ في الوجودِ الاّ الله ..»[1].

وانت تُشاهِدُ عظمةَ هذه الشّروطِ واهميّتَها و ندرةَ تجسّدِها في الافراد، حيث لا تُوجَدُ الاّ في رجالٍ من الاولياء،[2] و خصوصاً بعضَها

---

١ ـ راجع: «لئالي الأخبار»، الباب الرّابع / ١٣٨ ـ ١٥٥، من الطّبعة الحجريّة (١٣٢٠ هـ.ق).

٢ ـ تدفَعُنا الخواطرُ هنا الى ذِكرِ الشّيخ علي اكبر الّهيان الرّامسريِّ التّنكابنيّ (م ـ ١٣٨٠ هـ.ق)، وابنِ اختِه، الشّيخ مجتبى القزوينيِّ الخراسانيّ (م ـ ١٣٨٦ هـ.ق) ـ ايّام فقرِه ـ من الأوّابين الأوّاهين، حُلَفاءِ القرآنِ واصحابِ الاسرار. فلقد تَجسَّدَتِ الشُّروطُ المذكورةُ وامثالُها في امثالِهما ايَّ تجسُّد. وقلّما تَرى عينُ الايّامِ مثلَهما و مثلَ استاذِهما، السّيّد موسى الزّرآباديِّ القزويني (م ـ ١٣٥٣هـ.ق) والميرزا مهدي الاصفهانيِّ الخراسانيّ (م ـ ١٣٦٥ هـ.ق)، حيثُ ارْتَشَفُوا العلمَ الحقيقيَّ من منهلِ «الثَّقَلَين» الباقيين، فباشَروا روحَ اليقين، ورَفَضُوا افكارَ النّاس ومصطلحاتِهم بعد الوقوفِ عليها و على رياضاتِهمُ الرّوحيّة، فانقَطَعُوا بكلِّهم الى «العلومِ المصبوبة»، وحَصَلُوا على عينِ المعرفة، وجوهرِ الانسانيّة، وضياءِ العقل، وواقعِ التّقوى، واصلِ الفكر، ولُبِّ العبادة، و نورِ الصّلاة، وخلعِ الجسم، وبارَكَ اللّهُ تعالى عليهم بالاتّصالِ بالنّاموس «ع».

اللّهُمّ! قَدِّسْ اسرارَهم، وزِد في انوارِهم، وأفِضْ عليهم من بركاتِك؛ واذا أمَتْنا ثمّ أحْيَيْتَنا فاحْشُرْنا معهم في ظِلالِ رحمتِك، آمين، يا ربَّ العالمين!

كـ«الرِّضا»، فإنّ كلَّ الصّيدِ في جوفِه. ولذلك يُورِدُ المحدِّثُ المذكور بصدده:

«الرّاضي، الّذي لا يَسْخَطُ على سيِّده، أصابَ من الدُّنيا او لم يُصِبْ.. قال الشّهيدُ الثّاني: "نسبةُ الصّبرِ الى الرِّضا عندَ اهلِ التّحقيقِ كنسبةِ المعصيةِ الى الطّاعة".. والرِّضا شعاعُ نورِ المعرفة. والرّاضي فانٍ عن جميعِ اختيارِه.. والرِّضا اسمٌ يَجتَمِعُ فيه معاني انواعِ العبوديّة..»[1].

فاذا مُدِحَ الفقر، في فردٍ اوافراد، واُثبِتَ له فضلٌ، فيُقصَدُ به مَن كانتْ[2] له هذه المواصفات او عدَّةٌ منها على الاقلّ. وليس هذا الآتلةَ قليلةً جداً في كلِّ حِقبَةٍ، من الّذين يَتّخذُون الفقرَ لانفسِهم رياضةً وسلوكا. وأيْنَ هذا من الفقرِ الاجتماعيِّ الّذي يَنشأُ من الظُّلم الاجتماعيِّ ويَسُودُ قطاعاتِ النّاس، باشكالٍ مرئيّةٍ وغير مرئيّة، ويَستتبِعُ سلبيّاتٍ فرديّةً واجتماعيّةً ساحقة ـ كما مَرَّ الكلامُ عنها؟

ويَظهَرُ من كلامِه في الشّرطين، الرّابعِ عشر والخامس عشر، انَّ الفقيرَ عندَه هو الّذي يَجِدُ قوتَ سنة. وهذا هو معنى الفقير في الاسلام. ومع ذلك فيُعَدُّ له عشرينَ شرطاً، من اللّونِ الّذي مَرَّ ذكرُه. فما ظَنُّك بالبائسين والمعدمين..

لا، لا يُستَساغُ تبريرُ الفقرِ الاجتماعيِّ بوجه. وليس من دينِ اللّهِ ودينِ الانبياءِ «ع» والاوصياء «ع»، ان تُتَّخَذَ نِعَمُ اللّهِ وارزاقُه ومواهبُه دُوَلاً، وعبادُ اللّهِ خَوَلاً؛ فالفقرُ مرفوضٌ في الاسلام، يَجِبُ أن يُزاحَ اينَما ثُقِفَ،

---

١ ـ المصدر المذكور / ١٤٠.

٢ ـ كما وَرَدَ عن الامام عليِّ بنِ ابي طالب «ع»، في بيانِ «علاماتِ المؤمن وصفاته»، انّه «مسرورٌ بفقره» (الكافي ٢ / ٢٢٧). وهل يُوجَدُ هذا السّرورُ الاّ في الأقلّاء والمتّقين؟ فهل يَصِحُّ أن يُجعَلَ امثالُ هذا الكلامِ دليلاً على تبريرِ الاسلامِ للفقرِ ولحضورِه على المستوى المجتمعيِّ في المحرومين، حتى تَهْدأَ به هواجسُ الاغنياء والمتكاثرين؟ فليُفْهَم الاسلامُ حقَّ فهمِه، لكيلا يُتَّهَمَ دينُ العدالةِ والقسط، بقبولِ الظّلم والجور.

ويَجِبُ اَن يُمْحَقَ اسبابُه ومُسبِّبُوه، ولو بَلَغ الامرُ ما بَلَغ .. فلا شيءَ اَعَزُّمن نواميسِ الله . وإنَّ من اعظمِ تلك النّواميسِ العدل . ولو عُدِلَ في النّاسِ لَاسْتَغْنَوا .. فلادينَ الاّ بالعدل، ولا عدلَ الا بسحقِ الحاجةِ والفقر، مادام اَنَّ الله تعالى خلق الخلق وقدرّ ارزاقَهم ووَهَبَ لهم معيشتَهم، وانّما اغتصبَها الغاصبون .

اِنباهان

١ـ الفقر و مسائله

نُواصِلُ الدّراسةَ هنا، بالاشارةِ الى عدّةٍ من المسائلِ الّتي تَتعلّقُ بالفقر، لكي يَتَوَفَّرَ الباحثون عن هذا الموضوعِ الهامِّ، على درسٍ شاملٍ عميقٍ لتلكمُ المسائلِ البنّاءةِ للمجتمعات، المُزَعْزِعةِ لقواعدِ التعسُّفِ والظّلم، لايجادِ تُربةٍ صالحةٍ للاجابةِ التّجسيديّةِ عليها .

إنّ الفقرَ موضوعٌ قديمٌ في تاريخِ الانسانِ و حياتِه . ومنشأُه هو استيلاءُ ذوي العزّةِ والقدرةِ والمستكبرين على النِّعمِ والمواهبِ والامكانيّات واستضعافُ المحرومين ومنعُهم من نصيبِهم منها، في اَشكالٍ معروفةٍ في التّاريخ .

ولقد اتَّخَذَ الاسلامُ تِجاهَ هذه الظّاهرةِ الشّيطانيّةِ الاستكباريّةِ الـمُراهِقةِ موقفاً حاسماً (كما وَضَحَت معالمُه في الفصولِ العشرةِ الماضية). فعلى الباحثين اَن يَدرُسُوا ـ للكِفاحِ ضدَّها في الوضعِ القائمِ والمستقبل ـ مسائلَ هامَّةً لا يَدَعُ درسَها ايُّ مسلمٍ ملتزمٍ او عالمٍ نابه او حكمٍ صالح . والى القارئ عدّةً من تلكمُ المسائل :

١ ـ الفقر، عِلَلُه المُحدِثةُ والمُبقية .

٢ ـ الفقر، علله المُعلَنَة وغيرُ المُعلَنَة.

٣ ـ الفقر، واهميّةُ توعيةِ النّاسِ بأضرارِه.

٤ ـ الفقر، هل يُعُدُّهُ الاسلامُ قضيّةً حياتيّةً يجبُ اَن تُكافَحَ بصورةٍ حاسمة، اولا؟

٥ ـ الفقر، هل هو امرٌ فرديٌّ صرفٌ، او اجتماعيٌّ ايضاً؟

٦ ـ الفقر، هل هو ـ حينَ كَونِه اجتماعيّاً ـ اقتصاديٌّ صرفٌ، او سياسيٌّ ودفاعيٌّ ايضاً؟

٧ ـ الفقر، هل هو تقديرٌ الهيٌّ ـ في كلِّ مواطنِه ـ او ظلمٌ اجتماعيّ واقتصاديّ؟[1]

٨ ـ الفقر، هل يَجِبُ شجبُه بحسب التّكاليفِ الدّينيّة ـ بعد كونِه تقديراً الهيّاً[2] في مواطنَ لحكمة ـ او يَجُوزُ إبقاؤُه على حالِه، سواءٌ اَنالَ الفقيرُ ما يَحتاجُ اليه ام لم يَنَل؟

٩ ـ الفقر، هل يَدُلُّ حضورُه في المجتمعِ علي حضورِ الظّلمِ والجورِ فيه، اولا؟

١٠ ـ الفقر، هل كافَحَ الانبياء «ع» ضدَّه وضدَّ مُسبِّبيه، او سامَحُوا فيه؟

١١ ـ الفقر، هل كافَحَ الاوصياء «ع» ضدَّه وضدَّ مُسبِّبيه، او سامَحُوا فيه؟

١٢ ـ الفقر، ومسؤوليّةُ العلماءِ بالنّسبةِ اليه.

١٣ ـ الفقر، ومسؤوليّةُ الاغنياءِ بالنّسبةِ اليه.

١٤ ـ الفقر، ومسؤوليّةُ الحكمِ الاسلاميّ بالنّسبةِ اليه.

١٥ ـ الفقر، هل المجتمعُ الاسلاميُّ مجتمعٌ ناقصُ الفقرِ، او زائدُه؟

١٦ ـ الفقر، واهميّةُ ما ورد في ذمِّه من جهاتٍ هامّةٍ مصيريّة، و معنى ما

---

١ و ٢ ـ راجع: الجزءَ الثّالث / ٢٤٠ ـ ٢٤١.

ورد في مدحه، و مواصفاتُ الفقير الممدوح.[1]

١٧ ـ الفقر، هل يُزاحُ باعطاءِ الفقيرِ قوتَ يومٍ وليلة، او يَجبُ ان يُلحَقَ مستواه المعيشيُّ بمستوى الآخرين؟

١٨ ـ الفقر، والارضيّاتُ الخلقيّةُ في المجتمع.

١٩ ـ الفقر، هل يُشجَبُ هو بنفسه، او يَجبُ أن يُثارَ الكِفاحُ في وجهه؟

٢٠ ـ الفقر، هل يَخُصُّ فقدانَ الغِذاءِ او قلّته، او يَعُمُّ جميعَ حاجاتِ الانسانِ الحياتيّة؟

٢١ ـ الفقر، هل يُزاحُ ـ في كلِّ مواطنِه ـ باداءِ النُّصُبِ الشّرعيّةِ الظّاهرة، او بها وبالنُّصُبِ الشّرعيّةِ الباطنةِ ايضاً؟

٢٢ ـ الفقر، هل يكفي ويُفيدُ الكفاحُ ضدَّه كمعلولٍ، او يَجبُ الكِفاحُ ضدَّ عِلَلِه و موجديه.

٢٣ ـ الفقـر، والمتكاثرون المترَفون، والمسرِفون المفسدون.

٢٤ ـ الفقر، والتّشريعاتُ الماليّةُ في الاسلام، هل جاءَت هي لمضاداتِه ونفيه واستيصالِ شَأفتِه، او لابقائه؟

٢٥ ـ الفقر، هل الكِفاحُ ضدَّه واجبٌ (بما هناك من الملاكات)، اولا؟[2]

٢٦ ـ الفقر، وموضوعُ الايمانِ باللّهِ تعالى وبرسولِه، في حالةِ اقرارِه وعدمِ القيامِ التّجسيديِّ لازاحتِه.

٢٧ ـ الفقر، و موضوعُ حفظِ الدّين في المجتمع، بجميعِ افرادِه وقطاعاتِه.[2]

٢٨ ـ الفقر، وموضوعُ كَونِ المسلمين كاعضاءِ جسدٍ واحد.

٢٩ ـ الفقر، وموضوعُ كونِ النّاسِ مُستَوين عند الحاكمِ الاسلاميِّ،

---

١ ـ وهي عشرون مواصفةً، على ما جاء في «التالي الاخبار»، ومرّ ذكرُها قريباً.

٢ ـ مع أنّ الفقرَ كادَ أن يكون كفراً (ولا رحمة الله تعالى) ـ كما مرّ في الاحاديث، و على الحاكمِ الاسلاميِّ أن لا يُفقِرَ النّاسَ فيُكفِرَهم، بنصِّ النّبيِّ الاعظم «ص» ـ كما مرّ في الفصول.

لانّهم إمّا إخْوانٌ له في الدّين وإمّا نُظَراءُ له في الخلق.[1]

٣٠ ـ الفقر، وموضوعُ دعوةِ القرآنِ النّاسَ لما يُحْييهم[2] (وهل هناك حياةٌ اسلاميّةٌ مع الفقر؟ و قد ورد في الاحاديثِ انّه الموتُ الأحمر).

٣١ ـ الفقر، وموضوعُ العدلِ المأمورِ به بنصّ الكتاب.

٣٢ ـ الفقر، وموضوعُ الاحسان، المأمورِ به بنصّ الكتاب.

٣٣ ـ الفقر، وموضوعُ قيامِ النّاس بالقسط، الّذين جاء له الانبياء «ع» بنصّ الكتاب.

٣٤ ـ الفقر، وموضوعُ الاهتمامِ بامور المسلمين، والاّ فليسوا بمسلمين.

٣٥ ـ الفقر، وموضوعُ القيام باداءِ التّكاليفِ الشّرعيّة، ولزوم معونةِ الفقراء عليه.

٣٦ ـ الفقر، وموضوعُ حفظِ العزّةِ في المؤمنين (والفقر ذُلٌّ).

٣٧ ـ الفقر، وموضوعُ الأُخوّةِ الايمانيّة، المنصوصةِ في الكتاب.

٣٨ ـ الفقر، وموضوعُ التّعاونِ والتّكافلِ والتّزاورِ والحثّ الشّديدِ على سدّ حاجاتِ المحتاجين.

٣٩ ـ الفقر، وموضوعُ نفيِ الايمانِ عن الّذين يَبيتُون وبجوارِهم أناسيُّ جِياع.

٤٠ ـ الفقر، وموضوعُ شركةِ الفقراءِ في اموالِ الاغنياء، والتّاكيد على إغناءِ اليائسين.

٤١ ـ الفقر، وموضوعُ مخالطةِ الفقراء ومصاحبتِهم ولزومِ حُبِّهم، وهل أُكّدَ على كلّ ذلك لشَجْبِ الفقر او لإبقائه؟

٤٢ ـ الفقر، وموضوعُ مؤاساةِ المؤمنين في الاموال.

---

١ ـ على ما جاء عن امير المؤمنين «ع»، في العهد الاشتريّ.

٢ ـ سورة الانفال (٨): ٢٤.

٤٣ ـ الفقر، وموضوعُ التّاكيدِ على «تبنيِّ مبدإِ المساواة».

٤٤ ـ الفقر، وموضوعُ كيانِ الشّخصيّةِ الانسانيّة.

٤٥ ـ الفقر، وموضوعُ تربيةِ النّاشئةِ الاسلاميّة ـ في جميعِ الفِئاتِ والعائلات من البنين والبنات ـ تربيةً صالحة.

٤٦ ـ الفقر، و كلامُ الامامِ الصّادق «ع»: «إنّهم (الفقراء) لم يُؤْتَوا من قِبَلِ فريضةِ اللّهِ عزّ وجلّ، ولكن أُوتُوا من مَنعِ مَن مَنَعهم حَقَّهم».[1]

٤٧ ـ الفقر، في العالمِ الثّالثِ ومسئوليّةُ المسلمين وعلمائِهم وحكوماتِهم بالنّسبةِ اليه.

٤٨ ـ الفقر، في العالمِ الثّالثِ ومسؤوليّةُ الحكوماتِ والبلادِ في انحاءِ العالمِ بالنّسبةِ اليه.

٤٩ ـ الفقر، والسِّماتُ الشيعيّة (كيف يَدَّعُون الولايةَ لعليٍّ وآلِه «ع»، و هم يَصبِرُون على فقرِ الفقراءِ وحاجةِ المحتاجين في مختلفِ جوانبِ المعيشةِ والحياة، ويَرَون الامرَ غيرَ واجبِ الشّجب؟؟).

٥٠ ـ الفقر، هل تُتاحُ مكافحتُه بدون مكافحةِ الاغنياء؟

وهنا نكتفي بهذه الخمسين مسألةً، في قضيّةِ الفقرِ الحياتيّة، مع انّ هناك مسائل كثيرةً اخرى[2]، تَحُضُّنا التّعاليمُ الاسلاميّةُ على طرحِها في ايِّ جوٍّ اسلاميٍّ سالمٍ وصادق، حتى يُجابَ عليها، و يُجَسَّدَ الكفاحُ الرَّحْبُ البنّاءُ لمعالجتِها معالجةً اسلاميّةً شاملة.

ولعلّ القارئَ يُتاحُ له الاجابةُ على المسائلِ المطروحةِ في هذا الإنباءِ وما اليها، ممّا اوردناه في فصولِ كفاحِ الاسلامِ ضدَّ الفقر، من الفصل الثّلاثين الى التّاسعِ والثّلاثين.

٢ ـ مهمّة الحركات النّبويّة هي دفع المستكبرين الاقتصاديّين

١ ـ الوسائل ٦ / ٣.

٢ ـ راجع للكلام عن أقسامِ الفقر: النّظرةَ الى الفصل ٣١، من الباب ١٢.

إنّ حركة الانبياء «ع» في التّاريخ الانسانيّ، عَبْرَ حِقَبِ النّبوّات، كانت تغييريّة؛ ولم تكُن مُنبَعِثَةً الاّ من الحوافزِ الالهيّةِ والفطريّة، فكانت مندمجةً على اقامةِ العدلِ وازاحةِ الظّلم، لأنّ الاقامةَ والازاحةَ المذكورتين كانتا مقتضى الالهيّةِ والفطرة. فكانوا يُقدِمُون من البَدْءِ على تعديلِ الصّلاتِ الاقتصاديّةِ والمعيشيّةِ في النّاس والنّهيِ عن نقصِ المكاييلِ والموازينِ وبَخْسِ اشياءِ النّاسِ و ما الى ذلك، فيُكافِحون ـ اوّلَ ما يُكافِحون ـ العدوانَ الاقتصاديَّ والظّلمَ المعيشيَّ اللّذين كان الاغنياءُ والمستكبرون يُزاوِلونهما في كلِّ حَلٍّ وتَرحال ـ كما جاء تفاصيلُه في القرآنِ الكريم، ومرّت الاشارة اليه.

فالّذي يتجلّىٰ لنا من فجرِ تاريخ النبوّة، هو انّ اللّهَ تعالى كان يَبعَثُ الانبياءَ «ع» في خلقِه ويُواتِرُهم الى عبادِه:

أ ـ لِيَسْتَأْدُوهم ميثاقَ فطرتِه ،

ب ـ ويُذَكِّرُوهم مَنسيَّ نعمتِه ،

ج ـ ويَحتَجُّوا عليهم بالتّبليغ ،

د ـ ويُثيرُوا لهم دفائنَ العُقول ،

هـ ـ ويُرُوهُمُ الآياتِ المُقدَّرَة، من سقفٍ فوقَهم مرفوعٍ، ومِهادٍ تحتَهم موضوعٍ، ومعايشَ تُحييهم ..[1]

هذه هي الغاياتُ الرّئيسيّةُ الّتي بعث اللّهُ النّبيّين «ع» لتجسيدِها. وكلُّ هذه الغاياتِ تُرشِدُنا ـ في وضوحٍ وحَسم ـ الى اصالةِ اقامةِ العدلِ وازاحةِ الظّلمِ في دعواتِهم و حركاتِهم.[2] وكانت أُولىٰ تلك الغاياتِ واهمُّها

---

١ ـ نهج البلاغة / ٣٣؛ عبده ١ / ١٧ ـ ١٨.

٢ ـ حيث إنّ الفطرةَ تدعو الى دَعْمِ العدلِ ودفعِ الظّلم. والنّعمةُ تُنادي بأنّها لا تَخُصُّ بعضَ خلقِ المُنعمِ دون بعض. وتبليغ الرُّسُلِ قد جاء نُصوصٌ منه في القرآن. وما هو في القضايا الحياتيّةِ الا الدّعوةُ الى القسط، وايفاءِ المكاييل والموازين، وشجبِ الاحتكارِ والتّطفيفِ والاستغلالِ والامتصاص. ودفائنُ العقولِ وانوارُها المعرفيّة لا تَهدي في تعاملِ النّاسِ الاّ الى دَعْمِ العدلِ

هي اسْتِنْداءُ ميثاقِ الفطرة. والاستنداءُ هو طلبُ الاداء. واداءُ ميثاقِ الفطرةِ انّما هو الجَرْيُ على مقتضاها والاستظهارُ بها وإذكاءُ شعلتِها الوَهّاجة.

وبما انّ الفطرةَ الهيّة (وهي الّتي فَطَرَ النّاسَ عليها)، فهي لا تَقبَلُ الظُّلمَ ولا تُقِرُّه، فتَسُوقُ الانسان ـ لولا العوائقُ الطّارئة ـ الى اقامةِ العدلِ لكلِّ احدٍ، ودفعِ الظّلمِ عن كلِّ احد. ودَعْمُ العدلِ ودَفعُ الظّلمِ لايُتاحان الّا ضِمْنَ حركةٍ تغييريّة.[1] ولذلك كانت حركاتُ الانبياء «ع» تغييريّة. وكانت من اوّلِ الامر قائمةً على مقاطَعةِ الاغنياء والمستكبرين والمترفين، ومخالَطةِ الفقراءِ والمستضعفين والمساكين، حتى تُمَهَّدَ الارضيّةُ لتغييرِ القِيَمِ الاجتماعيّةِ والصّلاتِ الحياتيّةِ في كلِّ مناحيها.[2]

ومن الواضح انّ حياةَ الانسانِ في الارضِ حياةٌ في بدن، فبقاؤُه سالماً قادراً على طلبِ المعرفةِ والعلم، واداءِ الواجباتِ الالهيّة (من الصّلاةِ والصّومِ والحجِّ والجهادِ والامرِ بالمعروفِ والنّهيِ عن المنكَر..)، وتربيةِ الاولادِ بصورةٍ صالحة، وطلبِ العلم، والالتحامِ مع المجتمعِ بوصفِه عضواً مفيداً فيه، وسلوكِ الصّراطِ المستقيمِ الّذي دَلَّ عليه الانبياءُ والاوصياءُ «ع» للوُفودِ على اللّهِ تعالى في دارِ النّعيم، انّما يُتاحُ له بفضلِ حصولِه على الموادِّ الحياتيّةِ واصابةِ المقتنياتِ والمستلزماتِ المعيشيّة. وكان النّاسُ من اوّلِ امرِهم يَظلِمُ قويُّهم ضعيفَهم في المجالِ المعيشيّ، ويَعُوقُ عزيزُهم ذليلَهم عن نيلِ المستلزماتِ المذكورةِ لِيَتَوَفَّرَ هو عليها.

ودفعِ الظّلم. والآياتُ الكونيّةُ ايضاً تدعو الى ما ذكرنا، اذ السّقفُ المرفوع (السّماء) والمِهادُ الموضوع (الارض) والمعايشُ المُحيِيَةُ (النّعم والمواهب والارزاق ومعدّات السّكن و..) لم تُخلَق لاستمتاع بعضِ النّاسِ دون بعض.

١ ـ والحركة اذا كانت مُصانِعةً، او مُداهِنة، او طامعةً، او محتاطة، او متخلِّفةً، لا تكون تغييريّةً و ثوريّةَ البتّة.

٢ ـ راجع: الباب ٥، في الجزء الثّاني، والابواب والفصولَ المناسبة الأخرى من الكتاب.

وهذا امرٌ ينتهي الى سدِّ النّاسِ عن سبيلِ اللّه تعالى، وعن تبنّي دينه والقيامِ بواجباته ـ كما يقولُ النّبيُّ «ص»: «لولا الخُبزُ ما صلّينا ولا صُمْنا ..»[1]، ويقول الامامُ الصّادق «ع» في جوابِ اسحاق بنِ عمّار: «فيهما جميعاً». و كان ذلك حينما سألَهُ عن قولِ اللّهِ عزّ وجلّ: «خُذُوا ما آتيناكم بقوّةٍ»، اقُوَّةٌ في الابدان، ام قوّةٌ في القلوب؟[2].

فمن هنا قد اَصبَحَ اتّخاذُ الموقفِ الصّامدِ في القضايا الاقتصاديّةِ والمعاشيّةِ ومنافحةِ المستكبرين (الاغنياءِ المترفين)، من اهمِّ الاهدافِ البنّاءةِ الّتي جَعَلَها الانبياءُ «ع» في قِمّةِ حركاتِهم، حفظاً لبقاءِ الانسان، وتنشيطاً له في قبولِ الحقِّ، واداءِ الفرائض، وادارةِ المجتمع، واستقامةِ السُّلوك، وسلامةِ المصير.

فالحوافزُ الاقتصاديّة ـ الّتي ترمي الى تعديلِ الصِّلاتِ المعاشيّةِ وايصالِ حقِّ كلِّ ذي حقٍّ اليه وخصوصاً الضُعفاءَ والمستضعفين ـ حوافزُ الهيّةٌ ونبويّة. وهذه المهمّةُ الدّينيّةُ والحياتيّةُ الكبيرةُ لايَتِمُّ تجسيدُها على مُستوًى مُعْتَرَفٍ به الاّ بالكفاحِ ضدَّ المستكبرين والعالين والمسرفين (الطّواغيتِ الاقتصاديين).

ومن هذا المنطلقِ كانت حركةُ الانبياء التّغييريّة تُصبحُ عَرقَلَةً كبيرةً في سبيلِ هؤلاء المستكبرين، الّذين يَستَضعِفُون النّاس، فيَحتَدِمُ الحِوارُ بينهم، فيأتي اليهمُ الاغنياء باموالٍ اسكاتاً لهم و اخماداً لنيرانِ الثّوراتِ الّتي كانوا يَقُودُونها. وعند ذلك كان الالهيّون الصّامدون يقولون قولتَهمُ المدويّةَ في التّاريخ، المَحكيّةَ في القرآن: «قُل: لا اَسْألُكم عليه مالاً»[3].

نعم، إنّ الانبياء «ع» قاموا لتجسيدِ الحقِّ والعدلِ وتحطيمِ الباطلِ

---

١ ـ راجع: الفصل ٥، من هذا الباب.

٢ ـ راجع: الفصل ٢٨، من الباب ١٢.

٣ ـ سورة هود (١١): ٢٩.

والظّلم . وكان المستكبرون الاقتصاديّون يَغمِطُون الحقَّ والعدلَ ويَدعَمُون الباطلَ والظّلم، فكانت مجابَهتُهم من اهمِّ اعمالِ التّغييريّين الالهيّين ـ دُعاةِ الحقِّ والعدل ـ اذ الاستكبارُ باطلٌ نظراً وعملاً (وباطلٌ ما كانوا يعملون) ، ويُضادُّ الحقَّ حدوثاً وبقاءً . وانّ الاستضعافَ ـ في بُعدَيه الثّقافيِّ والاقتصاديِّ ـ هو ظاهرةٌ قد اوجدها هؤلاء الطّواغيت، حيث بَثُّوا الفقرَ والحرمانَ وخَلَقُوا ارضيّاتِهما في حياةِ الجماهير، استغلالاً لها، او عدمَ اعتدادٍ بها، او استعلاءً عليها .

ويَتَبَلْوَرُ من هنا، الكفاحُ التّغييريُّ ضدَّ الظّلمِ الاقتصاديِّ (الفقر) في الحركاتِ النبويّةِ بصورةٍ مشرقةٍ تَمْلَأُ آفاقَ الحياةِ نوراً وبناءً .

ملاحظـــة

لقد جاءت مباحثُ هامّةٌ واحاديثُ شريفةٌ، في «جامعِ السّعادات»، حولَ الغنى والفقرِ ومدحِهما وذمِّهما، والجمعِ بين الأمرين؛ فعلى الباحثِ اَن يُراجِعَها مستفيداً .

ومن الاحاديثِ قولُ النّبيِّ «ص»، في جوابِ من كان يَسألُه عن الفقر ..: «شيءٌ لا يُعطيه الاّ نبيّاً مرسلاً، او مؤمناً كريماً على الله» .

والّذي يُفهَم من امثالِ الحديثِ المذكور بوضوح، هو اَنّ المدحَ راجعٌ الى حياةِ افرادٍ يَختارون لأنفُسِهم الفقر او يَصبِرون عليه، متديّنين متوكّلين ذوي كرامةٍ على اللّهِ تعالى؛ فهذا لايعني تبريرَ الفقرِ والظّلمِ الاقتصاديِّ واضدادِ القسطِ، على مستوى المجتمعِ الاسلاميّ . ومدائحُ الفقرِ لا تَعدو اَن تكونَ كالمدائحِ الواردةِ في شأنِ الجوع؛ فهل تعني هذه الأخيرة تبريرَ الجوعِ للنّاس كاصل؟ مع اَنّ الاسلام يَسلُبُ الايمانَ عن الّذين يَبيتُون شِباعاً وجيرانُهم جِياع . وإنّ نِضالَ الاسلامِ ضدَّ الجوعِ وحضورِه في النّاسِ معروف .

الفصلُ الاربعون

الافراط والتّفريط الماليّان وصلتهما بالواقع الانسانيّ

قَصَدْنا بهذا العنوانِ والفصل، اَنْ نُلمِسَ القارئَ باليد، اَنَّ الافراطَ الماليَّ (التّكاثرَ والاستزادةَ من الامتلاك)، والتّفريطَ الماليَّ (الفقرَ المُدْقِعَ والمسكنةَ المُقْعِدَة)، لهُما وشَيجُ صلةٍ بالمَلَكاتِ النّفسيّةِ والصّفاتِ الانسانيّة، ولهُما دَورٌ هامٌّ في رسمِ خطوطِ شخصيّةِ الانسانِ وملامحِها، وتطويرِ مَلَكاتِه و انطباعاتِه. ففي ضوءِ هذا الواقعِ الثّابت، يَجِبُ على مُهَندِسي المجتمعاتِ وبُناةِ الجوامعِ الانسانيّة، وعلماءِ الدّينِ والاخلاقِ والحقوق، ورجالِ التّربيةِ والاصلاح، اَن يَهْتَمّوا بالمسائلِ الاقتصاديّةِ وتعديلِها وتصحيحِ مسيراتِها اشدَّ الاهتمام، كما يَجِبُ على علماءِ الاقتصادِ والمُبَرْمجين الماليّين اَن يَسعَوا لِتَفَهُّمِ الصّلاتِ الواقعةِ بين الصّفاتِ الانسانيّةِ والواقعِ الاقتصاديِّ صحّةً وفساداً، وصلابةً وتَمَيُّعاً، واَن لا يَغفُلوا عن شدّةِ الاَسْرِ والرّبطِ بين القضايا الاقتصاديّةِ واصلاحِ النّاس، وتهذيبِ النّفوس، وبسطِ المُثُلِ التّربَوِيّةِ العُلْيا في الجماهير..[1]

فالغنى والتّكاثرُ لهما اَضرارٌ انسانيّةٌ هامّة، سوى الاَضرارِ الاجتماعيّةِ والاقتصاديّة. والفقرُ والمسكنةُ لهما اَضرارٌ انسانيّةٌ

---

١ ـ راجع: ما جاءَ في الفصل ٤٧، من الباب ١٢، من «اَنَّ المجتمعَ لا يُصلِحُهُ الاّ العدل».

هامّة، سوى ما لَهُما من الاَضرارِ الاجتماعيّةِ والاقتصاديّة، في تنظيمِ الحياةِ الانسانيّةِ وتأمينِ السّعادات ..

نَعم، الواقعُ الانسانيُّ يُطَوَّرُ بالغنى كما يُطَوَّرُ بالفقر، ويُطَوَّرُ بالفقرِ كما يُطَوَّرُ بالغنى. ومن هنا نَنْتَقِلُ الى اهميَّةِ التَّنظيماتِ الماليّةِ والمُؤَشِّراتِ العادلةِ الاقتصاديّة، لِإقامةِ بناءِ مجتمعٍ قاسطٍ سالم، فلاحياةَ واقعيّةً للنّاس، ولا تَقدُّمَ للمجتمع، ولا تَغلْغُلَ للقِيَمِ السّامية في النُّفوس، الاّ بالسّياسةِ الاقتصاديّةِ العادلة.[1] وهذه السّياسةُ لاتَجِدُ سبيلاً الى التَّحقُّقِ الا بتوعِيَةِ النّاسِ وتَثقيفِهم من هذا الجانب، وايقافِهم على السّلبيّاتِ المُدَمِّرَةِ الّتي تَلْحَقُ الافرادَ والمجتمعاتِ من ناحيةِ المسكنةِ والفقرِ والتّكاثرِ والتَّرَفِ.

وذلك لِاَنَّ الانسانَ اذا تَوَهَّمَ اَنَّ اَضرارَ الغنى المفرطِ والتّكاثرِ الماليِّ محدودةٌ بحظِّ قومٍ وحرمانِ آخرين فقط، من غيرِ استتباعٍ لايِّ امرٍ آخر، او اَنَّ اضرارَ الفقرِ وعدمِ العدالةِ الماليّةِ محدودةٌ بحرمانِ قومٍ وحظِّ آخرين فقط، من غيرِ استتباعٍ لايِّ امرٍ آخر، اذا تَوَهَّمَ ذلك ربما يُسَلّي نفسَه ويَقولُ : فَلْيَكُنْ هكذا، فهذا امرٌ غيرُمهمٍّ، فالغنيُّ يَطْغى، فَدَعْهُ في طغيانِه يَعْمَهْ، فسيُؤاخذ. والفقيرُ يُكابِدُ مشاقَّ الفقرِ، فَدَعْهُ يُكابِد، فسيُؤْتى اَجرَ تلك المُكابَدَة. ولكنَّ الامرَ ليس مقصوراً على هذا الحدّ. وقد شَرَحْنا هذه الحقيقةَ فيما مضى من الفصولِ والابحاث، مُستَنِدين الى نبذةٍ صالحةٍ من التّعاليمِ القرآنيّةِ والحديثيّة. فالغنى التّكاثريُّ يُفسِدُ الانسانَ والانسانيّةَ ويَهدِمُ الفضائلَ الفرديّةَ والاجتماعيّةَ هدماً، ويُضِرُّ بالدّينِ وبقائِه وبسطِه. والفقرُ يَسحَقُ الواقعَ الانسانيَّ اَسْوَأَسَحْقٍ، ويُضِرُّ بالدّينِ وبقائه وبسطِه. فعلى اساسِ هذا الواقعِ الرّاهن، لا عذرَ لايٍّ

---

١ ـ راجع : الفصل ٤٧، من الباب ١٢.

انسانٍ نابه، او مسلمٍ عاقل، او مؤمنٍ غيور، او اجتماعيٍّ ملتزم، او اقتصاديٍّ واع، او سياسيٍّ صالح، او ثوريٍّ حُرّ، او فقيهٍ غيرِ مُتَخلِّف، او قاضٍ شريف، او داعٍ صادق، او واعظٍ يَقِظ، او كاتبٍ يَكتُبُ للقِيَم، او فنّانٍ يُؤمِنُ بالمُثُل، او شاعرٍ رساليٍّ، او استاذٍ مُثَقَّف، او صُحُفيٍّ شريف، او طالبٍ جَسور، نَعَم لا عذرَ لايٍّ من هولاء في القعودِ عن مكافَحةِ هاتين الدّاهيتين : التّكاثرِ والفقر . ولايَجبُرُ هذا القعودَ شيءٌ، ولا يَمْلَأُ فَراغَه ايُّ اقدام . ولا يُصغىٰ الى كلامِ مَن لايَرىٰ لهذا الخطبِ فوادح . ولاسبيلَ لاصلاحِ المجتمعات وتطعيمِ الثّورات، الا بشجبِ تَبِنْك الظّاهرتين، باقامة القسط[1] ـ وهو قِمَّةُ الهَرَمِ في اهدافِ الانبياءِ ورسالاتِهم ـ والجِهادِ الواسعِ للإطاحةِ بالطّواغيتِ الاقتصاديّين والفراعنةِ الماليّين و ضَعْضَعَةِ قواعدِهِمُ الاجتماعيّة والثّقافيّة والسّياسيّة .

ولقد مَرَّت مِن مُستَهَلِّ هذا الجزءِ الى هنا فصولٌ ومقاطعُ تُجَسِّدُ امامَ القارئ هذه الحقيقةَ المنشودة، وهي اَنَّ الغنى والفقرَ لهما وشيجُ صِلَةٍ بالواقعِ الانسانيِّ وبصفاتِ الانسانِ ومَلَكاتِه وتطويرِها، من حيث التّحسين والتّصعيد، او التّزييفِ والتّمييع، غيرَ اَنّا نَأتي هنا بلمعةٍ اخرى، ذيلَ عناوين، تأكيداً على المباحثِ السّالفة، وتجليةً لها من جديد، وتوعيةً للاجيالِ الاسلاميّةِ المعاصرة، اكثرَ من ذي قبل .

أ ـ الواقع الانسانيّ والرّزق الحلال

---

١ ـ راجع : الفصل ٤٧، من الباب ١٢.

الكتـــاب

١ يا اَيُّها النّاسُ، كُلُوا ممّا في الارضِ حلالاً طيّباً ولا تَتَّبِعُوا خُطُواتِ الشّيطانِ، إنَّهُ لكُم عدوٌّمبين •[١]

٢ يا اَيُّها الّذين آمَنوا، لا تُحَرِّمُوا طيِّباتِ ما اَحَلَّ اللّهُ لكُم ولا تَعْتَدُوا ..[٢]

٣ قُل: لا يَستَوي الخَبيثُ والطَّيِّبُ، ولو اَعْجَبَكَ كثرةُ الخَبيث ..[٣]

الحديـــث

١ النبـــي «ص»: مَن اَكَلَ الحلالَ قامَ على رأسِه مَلَكٌ يَستَغْفِرُ له حتى يَفرُغَ من اَكْلِه.[٤]

٢ النبـــي «ص»: مَن اَكَلَ الحلالَ اربعين يوماً، نَوَّرَ اللّهُ قلبَه.[٥]

٣ الامام علي «ع»: يا كُميل! إنَّ اللِّسانَ يَبُوحُ من القلب، والقلبُ يَقومُ من الغِذاء، فَانْظُر فيما تُغَذّي قلبَك وجسمَك، فإن لم يَكُن ذلك حلالاً لم يَقبَلِ اللّهُ تعالى تسبيحَك ولاشكرَك.[٦]

٤ الامام الصادق «ع»: لا تَدَعْ طَلَبَ الرِّزقِ من الحلال، فإنَّه عونٌ لك على

---

١ ـ سورة البقرة (٢): ١٦٨.

٢ ـ سورة المائدة (٥): ٨٧.

٣ ـ سورة المائدة (٥): ١٠٠.

٤ و ٥ ـ سفينة البحار ١ / ٢٩٨ ـ ٢٩٩.

٦ ـ سفينة البحار ١ / ٢٩٩.

دينك، وَاعْقِلْ راحلتَك وتَوَكَّلْ.[1]

* إنّ للرِّزقِ الحلال، تأثيراً جذريّاً عميقاً في الواقعِ الانسانيّ، وفي بناءِ الشّخصيّةِ الانسانيّة بدناً وروحاً. وله دَورُه الهامُّ المصيريُّ في تَفتُّحِ الاستعداداتِ الخيِّرةِ والنّوايا الصّالحةِ في الانسان. وهذا الرّزقُ ليس في منطقِ الاسلام الّا ما كان مُجانِباً لطرفيِ القصد، فلاتحريمَ للطّيِّبات، ولا جوازَ للاستهلاكِ منها بما تَشاءُ المُيول، ويَستَتبِعُ التَّرَفَ والطّغيان. فالحلالُ الطَّيِّبُ هو الواقعُ بين الحدَّين، وهو حدُّ الكَفافِ والبُلْغَة. وبتعبيرٍ آخر: إنَّ الحلالَ هو الّذي رُوعِيَت فيه المقاييسُ الشّرعيّة امتلاكاً، واستهلاكاً ايضاً؛ فكم من شيءٍ هو حلالٌ بحسبِ الامتلاك، حرامٌ بحسبِ الاستهلاك.

ب ـ الواقع الانسانيّ واكل الحرام

الكتـــاب

١ ولا تَأْكُلُوا اَموالَهم الى اَموالِكم، إنّه كان حُوباً كبيراً ●[2]

* إنَّ الآياتِ القرآنيَّة الّتي تَنْهي عن اكلِ الحرام، بصُوَره

---

١ ـ سفينة البحار ١ / ٢٩٨.

٢ ـ سورة النساء (٤) : ٢.

المختلفة، لمفاسدِه العظيمة، كثيرة.

الحديـــث

١ النبـــي «ص»: اذا وَقَعَتِ اللُّقمةُ من حرامٍ في جوفِ العبد، لَعَنَهُ كلُّ مَلَكٍ في السّماواتِ وفي الارض.[١]

ج ـ الواقع الانسانيّ والافراط الماليّ، مفسدة وافساد

الكتـــاب

١ وَكَم اَهْلَكْنا من قريةٍ بَطِرَتْ معيشَتَها ..[٢]

٢ إنَّ قارونَ كانَ مِن قومِ موسى فبَغى عليهم ..[٣]

الحديـــث

---

١ ـ سفينة البحار ١ / ٢٤٥.

٢ ـ سورة القصص (٢٨): ٥٨.

٣ ـ سورة القصص (٢٨): ٧٦.

١ الامام علي «ع» : كثرةُ المالِ يُفسِدُ القُلوب، ويُنسِي الذُّنوب.[١]

٢ الامام علي «ع» : .. اعْلَمُوا اَنَّ كثرةَ المالِ مَفسَدةٌ للدّين، مَقساةٌ للقُلوب.[٢]

٣ الامام الصادق «ع» ـ فيما رواه عن امير المؤمنين «ع» : السُّكرُ اربعُ سُكرَات : سُكرُ الشَّراب، وسكرُ المال، وسكرُ النَّوم، وسُكرُ المُلك.[٣]

د ـ الواقع الانسانيّ والتّفريط الماليّ، مفسدة وافساد

الحديـــث

١ النبـــي «ص» : الفقرُ اَشدُّ من القتل.[٤]

٢ الامام علي «ع» : يا بُنيّ! مَنِ ابْتُلِيَ بالفقر، ابْتُلِيَ با ربعِ خِصالٍ : بالضَّعفِ في يقينِه، والنُّقصانِ في عقلِه، والرِّقةِ في دينِه، وقلّةِ الحياء ..[٥]

٣ الامام علي «ع» : الفقرُ، الموتُ الاكبر.[٦]

٤ الامام الصادق «ع» : غِنًى يَحْجُزُك عن الظُّلم، خيرٌ من فقرٍ يَحمِلُك على الاِثْم.[٧]

---

١ ـ غرر الحكم / ٢٢٢.
٢ ـ تحف العقول / ١٤١.
٣ ـ الخصال ٢ / ٦٣٦.
٤ ـ البحار ٧٢ / ٤٧.
٥ ـ البحار ٧٢ / ٤٧ ـ ٤٨، عن «جامع الاخبار».
٦ ـ نهج البلاغة / ١١٦٦؛ عبده ٣ / ١٩٢.
٧ ـ الكافي ٥ / ٧٢.

هـ ـ الواقع الانسانيّ والافراط الماليّ، كفر ومروق

الكتـــاب

١ وَما اَرْسَلْنا في قريةٍ من نذيرٍ اِلّا قالَ مُترَفُوها : اِنّا بما اُرْسِلْتُم به كافِرُون ﴿١﴾

الحديـــث

١ الامام علي «ع» : حبُّ المالِ يُوهِنُ الدّين، ويُفسِدُ اليقين .[٢]

و ـ الواقع الانسانيّ والتّفريط الماليّ، كفر و مروق

الكتـــاب

١ وَقالُوا : ربَّنا اِنّا اَطَعْنا سادَتَنا وكُبَرائنا، فَاَضَلُّونَا السَّبيلا ﴿٣﴾

---

١ ـ سورة سبأ (٣٤) : ٣٤.

٢ ـ غرر الحكم / ١٦٨.

٣ ـ سورة الاحزاب (٣٣) : ٦٧.

الحديـــث

١ النبـــي «ص» : اَعُوذُ باللّهِ من الكفرِ والدَّين . قيلَ : يا رسولَ الله! اَتَعْدِلُ الدَّينَ بالكفر؟ قال : نَعم .[١]

٢ الامام الصادق «ع» : كادَ الفقرُ اَن يَكون كفراً .[٢]

ز ـ الواقع الانسانيّ والمال، تطوّرات واحوال

الكتـــاب

١ حتّى إذَا أَخَذْنا مُتْرَفيهم بالعَذابِ، إذاهُم يَجْأَرون ﴿[٣]

٢ وما يُغْني عنهُ مالُهُ إذا تَرَدّىٰ .[٤]

الحديـــث

١ الامام علي «ع» : اَيُّها النّاس! اَعْجَبُ ما في الانسانِ قلبُه، وله موادُّ من الحكمةِ واضدادٌ من خلافِها، فإن سَنَحَ له الرَّجاءُ اَذَلَّهُ الطَّمع، وإنْ هاجَ به

---

١ ـ الوسائل ١٣ / ٧٨؛ علل الشرائع ٢ / ٥٢٨.

٢ ـ امالي الصدوق / ٢٦٢.

٣ ـ سورة المؤمنون (٢٣) : ٦٤.

٤ ـ سورة اللّيل (٩٢) : ١١.

الطَّمَعُ اَهْلَكَهُ الحِرص .. وإن افادَ مالاً اَطْغاهُ الغنى، وإن عَضَّتْهُ فاقةٌ شَغَلَهُ البَلاء .. وإن اَجْهَدَهُ الجوعُ قَعَدَ به الضَّعف، وإن اَفرَطَ في الشِّبَعِ كَظَّتْهُ البِطنَة، فكلُّ تقصيرٍ به مُضِرٌّ، وكلُّ افراطٍ له مُفسِدٌ.[1]

٢ الامام الصادق «ع»: .. كلَّما نَقَصَ من القَناعةِ زادَ في الرَّغبة. والطَّمَعُ والرَّغبةُ في الدّنيا اصلان لكلِّ شرٍّ، وصاحبُهما لاينجُو من النّار، الاّ اَن يَتُوب. ولذلك قالَ النّبيُّ «ص»: القناعةُ ملكٌ لايَزول. وهو مَركَبُ رضا الله ..[2]

ح ـ الواقع الانسانيّ والحدّ الماليّ المناسب

الكتـــاب

١ .. مِنهُم اُمَّةٌ مُقتَصِدَةٌ، وكثيرٌ مِنهُم ساءَ ما يَعمَلُون ﴿[3]

الحديـــث

١ الامام السجاد «ع»: ونَعُوذُ بك من تَناوُلِ الاسراف، ومن فِقدانِ الكَفاف ..[4]

---

١ ـ الكافي ٨ / ٢١.

٢ ـ البحار ٧١ / ٣٤٩.

٣ ـ سورة المائدة (٥): ٦٦.

٤ ـ الصحيفة السجادية ٨٤ (الدعاء ٨).

٢ الامام الصادق «ع» : كان اميرُ المؤمنين «ع» يَقولُ : ابنَ آدم! إن كُنتَ تُريدُ من الدُّنيا ما يَكفيك، فإنَّ أيْسَرَ ما فيها يَكفيك . وإن كُنتَ إنَّما تُريدُ مالا يَكفيك، فإنَّ كلَّ ما فيها لايَكفيك .[١]

٣ الامام الصادق «ع» ـ شَكا رجلٌ الى ابي عبدِالله «ع» انّه يَطلُبُ فيُصيبُ ولا يَقْنَعُ وتُنازِعُهُ نفسُه الى ما هو اكثرُ منه، وقال : عَلِّمْني شيئاً أنْتَفِعُ به! فقال ابو عبدِالله «ع» : إن كان ما يَكفيك يُغنيك، فأدْنىٰ ما فيها يُغنيك، وإن كانَ ما يَكفيك لا يُغنيك فكلُّ ما فيها لا يُغنيك .[٢]

٤ الامام الكاظم «ع» : .. من قَنَعَ بما يَكفيهِ اسْتَغنىٰ، ومَن لم يَقنَعْ بما يَكفيه لم يُدرِكِ الغِنى ابداً .[٣]

تذييـــل

اعمال الانسان في صلتها بالحلال والحرام

الحديـــث

١ النبـــي «ص» : إنَّ للّهِ مَلَكاً يُنادي على بيتِ المقدس كلَّ ليلة : من اَكَلَ حراماً لم يَقْبَلِ اللّهُ منه صَرفاً ولا عَدلاً .[٤]

---

١ ـ الكافي ٢ / ١٣٨.
٢ ـ الكافي ٢ / ١٣٩.
٣ ـ الكافي ١ / ١٨.
٤ ـ سفينة البحار ١ / ٢٩٩.

* الصَّرف : النّافلة . والعدل : الفريضة .

٢ النبـي «ص» : العبادةُ مع اكلِ الحرام، كالبِناءِ على الرَّمل ..[١]

٣ النبـي «ص» : .. ومنِ اكْتَسَبَ مالاً حراماً، لم يَقبَلِ اللّهُ منه صدقةً ولا عِتْقاً ولا حجّاً ولا اعْتِماراً، وكَتَبَ اللّهُ بعددِ أجر ذلك اوزاراً؛ وما بَقيَ منه بعدَ موتِه كان زادَه الى النّار . ومن قَدَرَ عليها وتَرَكَها ـ مخافةَ اللّهِ ـ كان في محبّةِ اللّهِ ورحمتِه، ويُؤْمَرُ به الى الجنّة .[٢]

٤ الامام علي «ع» : أُنْظُرْ فيما تُصلّي، وعلى ما تُصلّي؟ إن لم يكن من حِلِّه و وجهِه فلا قبول .[٣]

٥ الامام الباقر «ع» : إنّ الرّجلَ اذا اصاب مالاً من حرام، لم يُقبَلْ منه حجٌّ و لا عمرةٌ ولا صلةُ رحمٍ، حتى إنّه يُفسِدُ الفرج .[٤]

---

١ ـ سفينة البحار ١ / ٢٩٩ .

٢ ـ ثواب الاعمال / ٣٣٤ .

٣ ـ الفصول المهمّة في اصول الائمّة / ٩٧.

٤ ـ سفينة البحار ٢٤٥ .

نظرة الى الفصـــل

الافراطُ والتّفريطُ الماليّان ..: الاجتنابُ الشّديدُ عن الافراطِ والتّفريطِ الماليّين، اصلٌ اساسيٌّ يبتني عليه قواعدُ الاقتصادِ الاسلاميِّ؛ فلقد اَكَّدَ الاسلامُ على هذا الاجتناب، و حَذَّرَ منه كلَّ من دانَ به و اتَّخَذَه منهاجاً لحياتِه ـ كما سلَف القول فيه في مناسَباتٍ اُخرى . ونحنُ الآن قبلَ اَن نَخوضَ البحثَ الاصليَّ لهذه النّظرة، نُشيرُ الى موضوعَين اساسيّين :

الاوّل : من اهمِّ العِلَلِ الرّئيسيّةِ لنقصِ القوانينِ البشريّةِ وعدمِ كفايتِها وعَجزِها عن سوقِ الانسانِ الى مسيرةِ الرُّشدِ والتّكاملِ المنشودين، والمجتمعِ البشريِّ الى ساحاتِ الكمالِ اللّائقِ به، هو عدمُ تَجاوُبِها مع القوانينِ التّكوينيّةِ والنّواميسِ الالهيّة، السّائدةِ على وجودِ الفرد، وعلى وجودِ المجتمع، بما له من هويّةٍ مستقلّة .

وهذا الموضوعُ ممّا يُوضِحُه القرآنُ الكريم ايضاحاً، فإنّه يُعُدُّ العلّةَ الاصليّةَ لقَيِّميّةِ الدّينِ واستمرارِ هداياتِه، هي فِطْرِيّتُه وتَجاوُبُ تعاليمِه وقوانينِه مع طبيعةِ الانسانِ وفطرتِه، ويَقولُ بهذا الصّدد : «.. فطرةَ اللّهِ الّتي فَطَرَ النّاسَ عليها، لا تَبديلَ لخلقِ الله، ذلك الدّينُ القَيِّم»[1]. فهذه الآيةُ القرآنيّةُ تَرسُمُ اَمامَنا مُثَلّثاً يَتَّصِلُ كلٌّ من زواياه بالاُخرى اتّصالاً مباشِراً، كما يلي :

١ ـ الفطرةُ المفطورة .[2]

٢ ـ الاستمرارُ (عدمُ التّبديلِ للخَلقِ والتّنظيمِ الالهيّ).

---

١ ـ سورة الروم (٣٠) : ٣٠.

٢ ـ اي المجبولةُ والمطبوعة، الّتي جُبِلَ النّاس وطُبِعُوا عليها .

٣ ـ الدّينُ القَيِّم.

وإن شِئتَ فقل:

١ ـ الدّينُ القَيِّم.

٢ ـ الاستمرارُ.

٣ الفطرةُ المفطورة.

فالفطرةُ ـ وهي مُستَمِرَّةٌ لاتبديلَ لها ـ تُجاوِبُ الدّينَ وتَتَبَنّاه. والدّين يُجاوِبُ الفطرةَ ويَتَبنّاها، لِأنَّه يَدعُو الى ما هو فطريٌّ، فهو ايضاً مُستَمِرٌّ لاتبديلَ له (في صورتِه الصّادقة). وهذا يَجعَلُ الدّينَ الالهيَّ «قيِّماً دائماً يَدُومُ ويَثْبُتُ الى يومِ القيامةِ لا يُنْسَخُ»[1]. وذلك لتَجاوُبِهِ مع الفطرةِ المُستمِرَّةِ وقيامِه عليها. والحدُّ الوسطُ هنا عدمُ التّبديل (الاستمرار)، فعليه إنْ شِئتَ أن تَقولَ بصورةِ الاَقْيِسَةِ فقل:

ـ إنَّ الفطرة (وهي خلقُ اللّهِ وايداعُه) لا تبديلَ لها،

ـ وما لا تبديلَ له فهو مُستمِرٌّ،

فالفطرةُ مُستمرَّةٌ.

ـ إنَّ الدّينَ من الفطرةِ المُستمرَّة،

ـ وما هو من المُستَمِرِّ مُستمِرٌّ،

فالدِّين مُستَمِرٌّ.

فاستمرارُ الخلقِ والطَّبعِ الفطريِّ (النّواميسِ التّكوينيّة)، يَضمَنُ استمرارَ الدِّينِ القَيِّم (النّواميسِ التّشريعيّة). من هنا فلو جَرَى الانسانُ على مقتضىٰ فطرتِه، يَتَّبِعُ الدّينَ القَيِّمَ والصِّراطَ المستقيم. والدّينُ القَيِّمُ اذا فُهِمَ على ما هو عليه، فهو الكلمةُ الاخيرةُ لنجاةِ الانسان وإنقاذِه وإسعادِه. وكلُّ ذلك يَحصُلُ اذا لم يَتَطَرَّقْ تبديلٌ الى خلقِ اللّهِ وطَبْعِه، ولا تحريفٌ الى دينِ الله وشرعِه. فاذا زُيِّفَتْ فطرةُ الانسانِ لا تَتَّبِعُ الدّين القَيِّمَ

---

١ ـ مجمع البيان ٦ / ٤٢٩.

ولا تَخضَعُ لقوانينه، كما اَنَّ الدّينَ القَيِّم اذا حُرِّفَ، او قُصِّرَ في فهمِه وتطبيقِه، لا يُجيبُ على اَسْئِلَةِ الفطرةِ والانسانِ والمجتمعِ البشريِّ والزّمان، هذا ..

الثّاني : لقد وَقَعَ انْحرافٌ في تبيينِ مذهبِ الاسلام الاقتصاديّ، ولا ـ سيّما في النِّصفِ الاخيرِ من هذا القرن (وبعدَ ما تَقَوَّمَتْ مَعالمُ النِّظامين : الاشتراكيِّ الشّرقيِّ والامبرياليِّ الغربيّ). وذلك لِاَنَّه وُجِدَ في المسلمين، من عَمَدَ الى اَن يُعَرِّفَ «الاقتصادَ الاسلاميَّ» بوصفِه «اقتصاداً وسطاً» بين الاقتصادين. وقد اَدّىٰ هذا الامرُ في مرحلةِ تعيينِ الحُدودِ الاقتصاديّةِ الاسلاميّةِ وعرفانِ سياسةِ الاسلامِ الماليّة، الى ملاحظةِ النِّظامين كمقياس، واستنباطِ نظامٍ وسطٍ بينَهما بصورةٍ مُلتَقَطَة، وتسميتِه باسمِ «الاقتصادِ الاسلاميِّ».

ومن هنا فكلّما وَصَلَ الكلامُ الى «الافراطِ» و«التّفريط» في القضايا الاقتصاديّة، فإنَّ اصحابَ الفكرةِ المذكورة، يَعُدُّونَ النِّظامين الاشتراكيَّ والامبرياليَّ مصداقاً لهما، ويَنظُرُون الى ظاهِرَتَيِ الافراطِ والتّفريطِ الاقتصاديَّين بالمقياسِ المذكور. وهذا امرٌ يُؤَدّي الى خفاءِ حقائقِ الاسلام الاقتصاديّةِ وانضوائِها تحتَ السِّتار. وما هي الحاجةُ الّتي تَدفَعُنا في استنباطِ مباني الاسلامِ الاقتصاديّة وتَنظيمِها كمذهب، الى النَّظرِ الى هنا وهناك؟ اَغِنى الاسلامِ وتعاليمه، ام رساليَّةُ مُفكِّرينا والتزامُهم، ام استيعابُهمُ الموضوعيُّ لمباني الاسلام؟

والآن ـ بعدَ اَن اَشَرنا الى الموضوعين الآنفين ـ نَخوضُ البحثَ الاصليَّ لهذه النّظرة فنَقولُ : اِنَّ الافراطَ والتَّفريطَ الماليّين، حدّان للمالِ (امتلاكاً واستهلاكاً)، ولكلٍّ واحدٍ منهما ايضاً حدودٌ ومراتب. وكلاهما يُتَّخَذُ مقياسُهما من ملاحَظَةِ الحدِّ الوسطِ الماليِّ وتعيينِه بحسبِ المقاييس الاسلاميّة نفسِها. فالواجبُ اوّلاً اَن نَفحَصَ عن «الحدِّ الوسطِ الماليّ»

في الاسلام ونَتَفَقَّهَ في مفهومِه وحدودِه، غيرَ مُنصَهِرين بمقاييس النُّظامين الا جنبيَّين، حتى نَعرِفَ «الافراطَ الماليَّ» و«التَّفريطَ الماليّ» في مذهبِ الاسلامِ الاقتصاديِّ.

إنَّ الحدَّ الوسطَ الماليَّ في الاسلام، هو الّذي يَنسَجِمُ مع طبيعةِ الانسانِ وطبيعةِ حياتِه وحاجيّاتِه الطّبيعيّةِ المعتدلة. وهذا هو الحدُّ القوامُّ ـ ولقد سَلَفَ القول فيه ـ الّذي يُؤَمِّنُ الحَياةَ والعيشَ الانسانيّ،قصداً وكفافاً (مع الفرقِ المعتدلِ الّذي يُلاحَظُ فيه، بالنّسبةِ الى الاشخاصِ والازمانِ والبيْئات)[1]، لا اكثرَ منه، لأنّه يُؤَدّي الى التّكاثرِ والتَّرف، ولا اقلَّ منه، لأنّه يُؤَدّي اى الفقرِ والعُدْم. فصلاحُ الانسانِ وسعادةُ المجتمعِ الاقتصاديّة، منوطٌ برعايةِ «الحدِّ الوسط» في الامتلاكِ والاستهلاك، والوقوفِ عندَه: وفسادُهما يكون في تركِها ورفضِها.

ومن هنا فإنّنا قادرون على أن نَكشِفَ المقياسَ الاسلاميَّ للحدِّ الوسطِ الاقتصاديّ، بمفهومِه الاسلاميّ، من غيرِ أيِّ ركونٍ الى ما هو خارجٌ من الاسلام. وهذا التّقيُّدُ اللّازمُ هنا، هو الّذي يُوَفِّقُ مُفكِّرينا لِأن يَستَنْبِطُوا «الاقتصادَ الوسطَ»، لـ «الأُمّةِ الوَسط»، اقتصاداً اسلاميّاً قرآنيّاً خالصاً يَرفُضُ التّكاثرَ ويَسحَقُه، ويَرفُضُ الفقرَ ويَسحَقُه.

ثمّ إنّ الافراطَ والتّفريطَ الماليّين يُؤثّر ان في واقعِ الوجودِ الانسانيِّ بما له من الأبعادِ المادّيّة والمعنويّةِ والظّاهريّةِ والباطنيّة. وإنّهما يَنبَعان من الامورِ الواقعيّةِ الخارجيّة، ويَتّبِعانِ القوانينَ الحاكمةَ على وجودِ الانسانِ وطبيعتِه، فكلّما تَعدُّه الطّبيعةُ الانسانيّةُ مجاوزةً فهو افراط، وكلّما تَعُدُّه تقصيراً فهو تفريط. والوسطُ هو الحدُّ بين الحدَّين. وبه يَكونُ كمالُ الفردِ وتكاملُ المجتمع، كما أنّه في مجاوَزَتِه يَكونُ سقوطُ الفردِ وسقوطُ المجتمع.

---

١ ـ راجع: النّظرةَ الى الفصل ٢٥، من هذا الباب.

مقارنـــة

هناك مقارنةٌ تَقومُ بدَورِ الإشعاعِ على صِلةِ الامرين (الافراطِ والتّفريطِ الماليّين) بواقعِ الوجودِ الانسانيِّ وطبيعتِه، وتُوضِحُ جَليَّةَ الحالِ في هذا الموقف. وذلك إذا أمْعَنّا النَّظَرَ في عدَّةِ ملاحَظات، منها مايلي:

١ ـ اَنَّ المالَ بالنّسبةِ الى الانسانِ يَكونُ كالغِذاء، فكما اَنَّ كثرةَ الاَكلِ والبِطنةَ تُوجبُ الطُّغيان (إنَّ البطنَ اذا شَبِعَ طَغى)[١]، كذلك كثرةُ المالِ والغنى تُوجبُ الطُّغيان (كلّا إنَّ الانسانَ لَيَطْغى * اَن رآهُ اسْتَغْنى)[٢].

٢ ـ اَنَّ كثرةَ الاَكلِ والبِطنةَ تُورثُ قَساوةَ القلب (مَن تَعوَّدَ كَثرةَ الطَّعامِ والشّرابِ قَسا قلبُه)[٣]، كذلك كثرةُ المالِ تُورِثُ قَساوةَ القلب (وَاعْلَمُوا اَنَّ كثرةَ المال .. مَقساةٌ للقُلوب)[٤].

٣ ـ اَنَّ كثرةَ الاَكلِ تُميتُ القلبَ (لا تُميتُوا القلوبَ بكثرةِ الطَّعامِ والشَّراب)[٥]، كذلك كثرةُ المالِ تُميتُ القلب (.. واَماتَتِ الدُّنيا قلبَه)[٦].

٤ ـ اَنَّ كثرةَ الاَكلِ تَذهَبُ بالفكرِ والحكمةِ والفِطنةِ ونورِ القلبِ وشعاعِه (البِطنةُ تَحْجُبُ الفِطنة)[٧]، كذلك كثرةُ المالِ تُورثُ سُكرَالعقلِ وضياعَه (السَّكرُ اَربعُ سُكرَات: سُكرُ الشَّراب، وسُكرُالمال ..)[٨].

---

١ ـ مكارم الاخلاق / ١٦٤، من حديثِ الامامِ الصّادق «ع».

٢ ـ سورة العَلَق (٩٦): ٦ ـ ٧.

٣ ـ البحار ٦٢ / ٢٩٣، من حديثِ النّبيّ «ص».

٤ ـ تحف العقول / ١٤١، من حديثِ الامام عليّ بن ابي طالب «ع».

٥ ـ مكارم الاخلاق / ١٧١، من حديثِ النّبيّ «ص».

٦ ـ نهج البلاغة / ٣٣٠؛ عبده ١ / ٢١١.

٧ ـ غرر الحكم / ١٨.

٨ ـ الخصال ٢ / ٦٣٦، من حديثِ الامام عليّ «ع»، فيما رواه الامامُ الصّادق «ع».

٥ ـ اَنّ كثرةَ الاكلِ تُورثُ الاَشَرَ والبَطَر (السَّبُعُ يُورِثُ البَطَر..)[١]، كذلك كثرةُ المالِ ورَفاهيةُ العيشِ تُورثهما (وهكذا الانسانُ لوخلا من الشُّغل، لخَرَجَ من الاَشَرِ والعَبثِ والبَطَرِ الى مايَعظُمُ ضررُه عليه وعلى مَن قَرُبَ منه. واعْتبِرْ ذلك بمن نَشَأَ في الجِدَةِ ورَفاهيةِ العيش..)[٢].

ومما يَجلِبُ النَّظرَ ويَبعَثُ على تدقيقِه، اَنَّ القلبَ قدشُبِّهَ في الكلامِ النَّبويِّ ـ الّذي اَوردنا شَذْرَةً منه ـ بالزَّرع، والطَّعامَ والشَّرابَ الزّائدَ بالماءِ الزّائدِ على مقدارِ حاجةِ الزّرع، حيثُ قال «ص»: «لا تُميتُوا القلوبَ بكثرةِ الطَّعامِ والشَّراب، فإنَّ القلوبَ تَمُوتُ كالزُّرُوع،[٣] اذا كَثُرَ عليه الماء»[٤]. وهذا التّشبيهُ الموضوعيُّ يُعَلِّمُنا مسائلَ رئيسيّةً وهامّةً في التّربيةِ الانسانيّة، وبناءِ النَّفسِ والمجتمع، وتنظيمِ المنهاجِ الاقتصاديِّ المُقَوَّم، نُشيرُ الى نبذةٍ منها:

أ ـ اَنّ اعضاءَ الانسانِ واَجهزَتِه، الظّاهرةَ منها والباطنة، اِنّما هي كالزَّرع ـ كما هو مقتضى وجودِه النّباتيّ ـ فكما اَنَّ الزَّرعَ لا يَحتاجُ الى الماءِ الا بمقدارٍ يَقومُ به ويَكفيه، والزّائدُ على هذا المقدارِ يُفسِدُه ويَفنيه، فكذلك الانسان لايَحتاجُ الى الطَّعامِ والشَّرابِ الاّ بمقدارٍ يَقومُ به ويَكفيه، والزّائدُ عليه يُفسِدُه ويَفنيه (ولو اَنَّ النّاسَ قَصَدُوا في المَطعمِ لاَسْتَقامَت اَبدانُهم)[٥].

ب ـ اَنّ الزَّرعَ الّذي فَسَدَ لكثرةِ السَّقيِ لا يُثمِرُ ولا يَترَتَّبُ على وجودِه ذلك الاثرُ المطلوب، فكذلك الانسانُ الّذي فَسَدَ لكثرةِ الاكلِ والشّربِ لا يَترَتَّبُ على وجودِه ذلك الاثرُ المطلوب.

---

١ ـ غرر الحكم / ٢٩.

٢ ـ البحار ٣ / ٨٧، من حديثِ الامامِ الصّادق «ع».

٣ ـ لعل هناك سهواً وقع من الناسخين، وكان الاصل: «كالزرع»، لرعاية الضمير.

٤ ـ مكارم الاخلاق / ١٧١.

٥ ـ البحار ٦٦ / ٣٣٤، من حديثِ الامام ابي الحسن عليّ بن موسى الرّضا «ع».

ج ـ أن قلبَ الانسان، كسائرِ قواه وأجْهزَتِه، يَتَّبعُ القوانينَ التّكوينيّةَ والنّواميسَ السّاريةَ في عالمِ الكَون، فكما أنَّ الافراطَ او التّفريطَ يُضرُّ بايِّ شيءٍ من سائرِ الاشياءِ الكائنة، فكذلك الانسانُ وقلبُه يُضِرُّه الافراطُ والتّفريط . فالطّعامُ الزّائدُ يُميتُ القلبَ وكذلك المالُ الزّائد وما يُمتُّ اليه ـ كالعيشِ الارِستُقراطيِّ والتّرفيِّ والاستهلاكِ السَّرَفيِّ ـ يُميتُه . وانّ هذا المُستَنْقَع، يعني مُستَنْقَعَ الحياةِ التّكاثريّةِ والتّرفيّة، هو الّذي يَسوقُ الاغنياءَ والمُترَفين الى الموتِ الرُّوحيّ . ولذلك يُعدُّون في الاحاديثِ مَوتى .

تحليلات

١ ـ لكلٍّ من التّكاثرِ والفقر ـ وهما ملزومان ـ آثارٌ سلبيّةٌ كثيرةٌ تُصيبُ عقلَ الانسانِ وقلبَه وسائرَ ابعادِه الوجوديّة ـ كما سلَف الكلامُ عنها في عدّةٍ من المناسبات في الفصولِ السّالفة ـ بيدَ أنّنا الآن نودُّ أن نُشيرَ الى أنَّ تلك الآثارَ وان كانت مما ثِلةً في طائفةٍ من الجهات، غيرَ أنَّ كُلًّا منها يُلائِمُ طبيعةَ كلٍّ من المنشأين . وتدقيقُ النّظرِ في هذا المقامِ يُرشدُنا الى امرين :

الاوّل ـ عرفانُ العِلَلِ الاصليّةِ الكامنةِ في التّكاثرِ والفقر، الّتي تُوجِبُ تلك الآثارَ وتَخلُقُها .

الثّاني ـ عرفانُ الحكمةِ القيِّمَةِ الّتي لأجلِها يَرفُضُ الاسلامُ التّكاثرَ والفقرَ ويَسحَقُها بتعاليمِه المُكافِحةِ لهما في عرضٍ واحد . ولقد لَخَّصَ الامام عليٌّ «ع»، الكلامَ عن تلك السّلبيّاتِ النّاشئةِ عن الافراطِ والتّفريط، وكيفيّةِ اضرارِهما بالانسان بعدَ ذكرِ ما يَسنَحُ للانسانِ من الاحوالِ في حالةِ التّكاثرِ او الفقر، في الكلامِ الّذي نقلناه في الفصل، في فقرَةِ «ز»، الحديث الاوّل، فراجِعْه وَاقْرَأْه بإمعان .

٢ ـ من المُلاحَظ، أنَّ آثارَ الافراطِ المالِيِّ السلبيّة، وإن كانت

تُماثِلُ آثارَ الافراطِ في الأكلِ الى حدٍّ كبير، غيرَ أنّ تلك الآثارَ لا تَخضَعُ للمقايَسَةِ من جهةِ الرَّقمِ ومَدَى التّأثير. وذلك لِأنّ سلبيّاتِ البِطنةِ تَكونُ فرديّةً وشخصيّةً في الاغلب، وسلبيّاتُ البطنةِ الاقتصاديّةِ (التّكاثر) تَكونُ اجتماعيّةً في الاغلب، الى درجةٍ قد عُدَّ التّكاثرُ من عواملِ سقوطِ المجتمعات، وإلهاءِ النّفوسِ عن الصّلاحِ والفضيلةِ والالتزامِ بهما، كما في القرآنِ الكريم.

ولعلّه غيرُ خافٍ أنّ البِطنَةَ وكثرةَ الاكلِ ايضاً اثرٌ من آثارِ الغنى المفرطِ والمال، في اغلبِ الاحوال.

٣ ـ أنّ منشأ الامرين (الافراطِ او التّفريطِ في كلِّ شيءٍ، ومنه المسائلُ الاقتصاديّة ـ امتلاكاً واستهلاكاً ـ)، هو الجهلُ وعدمُ عرفانِ الصّلاحِ والفسادِ في كلِّ امر. اذِ الانسانُ إنّما يَشُذُّ عن الطّريقِ الوسطِ ووسطِ الطّريق، ويَذهَبُ يميناً وشمالاً، لجهلِه بالامورِ والحقائق، ولعدمِ علمِه بالصّراطِ السَّويِّ الّذي يَجدُرُ به سلوكُه، فالمُفرِطُ او المُفرِّطُ جاهل، كما أنّ الجاهلَ مفرطٌ او مُفرِّط ـ كما قال الامام عليّ «ع».[1]

٤ ـ فعلى ما اشَرنا اليه قبلَ لحظة ـ مع ما سلَفَ من بُحوثٍ تُوضِحُ جوانبَ هامّةً منه ـ إنّ نظاماً اقتصادياً يَتبنّى الحكمةَ والتّدبير، ويَقومُ على الملاحظةِ الدّقيقةِ للامورِ والحقائقِ والطّبائعِ والموضوعيّات ـ لِنَبْعِه من الوحيِ السّماويّ ـ لايَقومُ بأيّةِ برمجةٍ الّا ما كان سائقاً للانسانِ الى سعادتِه وصلاحِه، مانعاً له عن طُرُقِ الشّقاوةِ والفساد. من هنا فسياسةُ الاسلامِ الماليّةُ لا تَتّبعُ الّا الحكمةَ والعقلَ والمحاسباتِ الموضوعيّةَ والتّجاوبَ الطّبيعيَّ والصّلاحَ العامّ. فمن الضّروريِّ أن تَكونَ هذه السّياسةُ الماليّةُ مبتعدةً اشدَّ الابتعادِ عن جميعِ ما يؤول الى ايِّ شكلٍ من اشكالِ الافراطِ المُضرّ، او التّفريطِ المُفسد. فكلُّ ما كان هكذا فهو ليس باسلاميٍّ

---

١ ـ نهج البلاغة / ١١١٦؛ عبده ٣ / ١٦٥.

قرآنيٍّ، وإن تَستَّرَ باسمه وَاخْتَبأَ تحتَ ستارِ بعضِ القواعد.

٥ ـ لقد اَشَرْنا فيما مضى الى اَنَّ في النّاسِ قوماً يَعُدُّون اختلافَ الافرادِ في المواهبِ والاستعداداتِ والفكرةِ والذّوقِ الاقتصاديِّ وما الى ذلك، من القُوى المادّيّةِ والرّوحيّة، مُبَرِّراً لوجودِ التّكاثرِ والغنى المفرطِ في المجتمعِ ولحضورِ تلك الفروقِ الكبيرة ـ القاصمةِ لظهرِ الانسانيّة ولظهرِ الاسلاميّة ـ في المُستَوَياتِ المعيشيّة، ويَرَون كلَّ ذلك اموراً طبيعيّةً ولازمة. ومن المُؤسِفِ جِدّاً اَنَّ هؤلاء يُرُون للنّاسِ بصُوَرٍ من التّمويه اَنَّ الاسلامَ يُقِرُّ ذلك ويَرتَضيه.

وهذا خَطَأٌ كبيرٌ مُهلِك، وفكرةٌ سامّةٌ تَسُمُّ روحَ المجتمع، وتُغَطّي على ضميرِ الجماهير، وتَضَعُ في سبيلِ تجسيدِ العدالةِ الاجتماعيّة عقباتٍ. وليس هذا الّا استخفافاً بالقِيَمِ والتّعاليمِ الاسلاميّة وغاياته السامية لبناءِ الانسانِ والمجتمعِ الانسانيّ، ولِبَثِّ المُثُلِ العُليا في الحياة، ولتتميمِ العيشِ الصّالحِ لكلِّ النّاس، او جهلاً بها، او تغافلاً عنها. إنَّ الآياتِ القرآنيّةَ والاحاديثَ الواردةَ في هذا الموضوع، المبثوثةَ نبذةٌ منها في فصولِ هذين البابين، تُجيبُ عن هذه الفكرةِ الخاثرةِ اوالاَوهامِ الغامطةِ للحقِّ، المُضعضِعَةِ لقواعدِ العدالةِ الاجتماعيّة وأُسُسِها، احسنَ اجابة.

إنّ هذه التّعاليمَ تَنظُرُ الى جسمِ الانسان وروحِه وابعادِه الوجوديّةِ وواقعِه الفطريِّ وكيانه الحياتيّ، الفرديِّ والاجتماعيّ، من ناحية، والى قيامِ القسطِ بين النّاسِ والعدلِ والاحسان (المواساةِ فالمساواة) وحضورِهما في المجتمعِ الاسلاميِّ الاَخَويِّ من ناحيةٍ اخرى، وبفضلِ هذين النَّظَرين تُرشِدُنا الى اَنَّ اختلافَ الافرادِ في القُوى والمواهبِ ليس بمُبَرِّرٍ ـ بوجهٍ من الوجوه ـ للتّمييزِ المعيشيِّ وقبولِ الطَّبقيّةِ الزّائفةِ الّتي تَفصِلُ اعضاءَ الجسدِ الاسلاميِّ الواحدِ بعضَها عن بعض، وتَسحَقُ الاُخُوّةَ الاسلاميّة، وتُشَوِّهُ الاسلامَ واخلاقيّاته المثاليّة، وتَهُزُّ اركانَ النِّظامِ القرآنيِّ

المُصلح المُسعِد المُصعِد. اذ الطّبقيّةُ تَقسِمُ المجتمعَ الى قسمين متفاوتين اكبرَ التّفاوت، متناحرين بصورةٍ مُعْلَنَة وغيرِ مُعلَنَـة، حـيثُ تَجعَلُهما آكلاً ومأكولاً، وغاصباً ومغصـوباً منـه، يعني المترَفين والمحرومين.

ولعلَّ هاتين الكلمتين «المُترَف» و«المحروم» تُناديان بصوتٍ عالٍ، بل تَصْرُخان: إنَّ الاسلامَ يَرفُضُهما ويَرفُضُ مصاديقَهما ولا يَقبَلُ لهما مُبرِّراً ولا لأسبابِهما ومسبِّبيهما، كائنين من كانوا..

ولِأن نَقومَ بايضاحٍ حولَ المسألةِ ابسط، نُقَدِّمُ الى القُرّاءِ ملاحظات:

الاولى: اَنَّ اختلافَ الافرادِ في الاستعدادِ والذّوق، لا يَصِلُ بنفسِه الى حدٍّ يَصِحُّ معه اَن تَتَكَدَّسَ الاموالُ عندَ حفنةٍ تكدُّساً مُدهِشاً، واَن يَدفَعَ الحرمانُ كثيراً من القِطاعاتِ البشريّةِ الى درجةٍ لايَجِدُون حاجيّاتِهم الابتدائيّة في المرافقِ والعيش.

الثّانية: اَنَّ المواهبَ والاذواق وانِ اخْتَلَفَت في الافراد، غيرَ اَنَّ الصِّلةَ التّكوينيَّةَ الطّبيعيّة بين افرادِ النّاسِ ومنابعِ الثّرواتِ الطّبيعيّة وذخائرِ الحياةِ والاستفادةِ منها صلةٌ متساوية. وهذا يعني:

١ ـ اَنَّ الاكثرَ استعداداً ليس بحيث لايكونُ الافراطُ الماليُّ مفسداً ومهلِكاً له، اذ هو مفسدٌ للكلّ، فيَجِبُ اَن يَجتَنِبَ عنه الاكثرُ استعـداداً والاقلُّ استعداداً، على حدٍّ سَواء.

٢ ـ اَنَّ الاقلَّ استعداداً ليس بحيثُ لايُضِرُّ به التّفريطُ الماليُّ والفقرُ ولا يُميت مواهبَه، فَلْيَكُنِ النِّظامُ الاقتصاديُّ عاملاً على إزاحةِ الفقرِ عنه، حتى لا يَقتَرِبَ من السّقوطِ العقيديِّ او الاخلاقيّ والعملي.

الثّالثة: اَنَّ الطّبَقاتِ المحرومةَ والمستضعفةَ اِنّما دُفِعَت الى هذه الحالة، من التّخلُّفِ الفكريِّ والثّقافيِّ وعدمِ تَفَتُّحِ الاستعداد، من جَرّاءِ التّكاثرِ والمتكاثرين. فإنَّ كثيراً من التّخلُّفِ الفكريِّ والثّقافيِّ والذّوقيِّ

والصّناعيّ والاقتصاديّ، إنّما يَنْشأُ من الفقرِ والمسكنةِ وسلبيّاتِهما ـ كما سلَف القول ـ وهما مولودا التّكاثرِ ونتيجتا ذُنوبِ الاغنياء ـ كما في الحديث ـ فالمتخلّفُ فكراً واستعداداً، إنّما صارَ الى هذه الحالةِ من جَرّاءِ الفقر، المولودِ من حضورِ الغنى التّكاثريّ في المجتمعِ وتبريره . خُذْ اليك مثالاً :

إنّ ابناءَ الاغنياءِ وبناتِهم يَتمتّعون من الصّحّةِ المُؤاتية، لأنّهم يَقدِرُون على التّغذيةِ الكافيةِ وعلى تقويةِ بُنْيَتِهمُ الجسديّةِ فالفكريّة، ثم بعدَ أن يَنمُوا النّموَّ الصّالحَ يَجِدُون السّبيلَ امامَهم مفتوحاً لجميعِ مايَتطلّبُونه في التّربيةِ والتّعليمِ وطلبِ الكمال وكسبِ الاختصاص، هنا وهناك، في الكليّاتِ والمعاهد . فلوكان ما في مقدورِهم متاحاً للآخرين، لَرَأَيْتَ منهم لَباقةً تَزيدُ على لَباقةِ هؤلاءِ بكثير، ولواجَهْتَ مواهبَ مُتَفَتِّحَةً مُبدعةً تُفيدُ الجماهيرَ خيراً كثيراً؛ ولكنّ الأسفَ أنّ مواهبَ المحرومين قد قَضى عليها الفقرُ وأتىٰ عليها، من بدءِ الامرِ الى المنتهى . وهذا موضوعٌ تَنتقِلُ اليه افكارُ غيرِ الغافلين او المتغافلين بسرعة .

الرابعة : لقد جاءَ في تعليمٍ صادقيٍّ، ما يَدمَغُ ذلك الزّعمَ الخاسرَ والوهمَ الزّائف .. وهو ما رواه شيخُنا الثقةُ الاقدم، ابو جعفر محمّدُ بنُ يعقوبِ الكلينيّ : «شَكا رجلٌ الى ابي عبدِالله «ع» انّه يَطلُبُ فيُصيبُ ولا يَقنَعُ وتُنازِعُهُ نفسُه الى ما هو اكثرُ منه وقال : عَلِّمْني شيئاً أَنْتَفِعُ به . فقال ابوعبدِالله «ع» : "إن كان ما يَكفيك لا يُغنيك، فكلُّ ما فيها لايُغنيك"»[1].

فَانظُر الى ما في هذا التّعليمِ من التّوجيهِ القيّم، وامعِنِ النّظَرَ في أنّ الامامَ المرشدَ المعلّم، كيف عَلَّمَهُ ما يُمكِنُ أن يَنتَفِعَ به كلُّ مَن يُريدُ الانتفاع، حيثُ إنّه «ع» لايَقولُ له : إنّ طَلَبَ الاكثرِ من المالِ الّذي تَطلُبُه نفسُك وتُنازِعُك اليه، امرٌ منوطٌ بِقدرتِك الفكريّةِ ومواهبِك الاقتصاديّة

---

١ ـ الكافي ٢ / ١٣٩.

والماليّة، فَاجْمَعْ قُواك وَاستَفِدْ من مواهبك حتى يَجتمِعَ لديك اكثرُ ممَّا اجْتَمَعَ وتَكَدَّس، فإنَّ الامرَ موكولٌ الى القُوى والمواهب .. لا، لا يَقولُ له ذلك القول، ولا يُرشِدُه ذلك الارشادَ الزّائف، الّذي يَحلو في ذائقةِ المتكاثرين، بل يُرشِدُه ـ كما هو دأبُ ايِّ مرشدٍ الهيٍّ ـ الى النِّظامِ الحكيمِ الحاكمِ على هويّةِ الانسانِ وفطرتِه، ويُلفِتُ نظرَه الى الحدِّ المناسبِ لواقعِ الوجودِ الانسانيّ، وهو حدُّ الاعتدالِ والقصد، فيَدعُوه اليه ويُعَلِّمُه طريقَ اكتسابِ الغنى النّفسيِّ بجوهرِه البَنّاء، وهو الاستغناءُ بالكفاف .

الخامسة : في ضوءِ ما اَوضَحناه، فالقانونُ السّائدُ على نظامِ الخلقِ والكَون، في الامتلاكِ والاستهلاك، هو اَنَّ الانسانَ يَحتاجُ بنفسِه الى ما تَقومُ به حياتُه وتَدُوم، في صورةٍ مناسبةٍ معتدلة . فعلى كلِّ انسانٍ اَن يَسعىٰ لكسبِ ما يَلزَمُهُ لذلك، بلا مجاوزةِ الحدِّ المذكور وغصبِ ما للآخرين، ولا تقاصرٍ عنه، حتى لايكونَ هناك اَثَرَةٌ ولا اختصاصٌ ، ولا القاءُ الكَلِّ على الآخرين . فعلى الكلِّ اَن يَسعىٰ لِاَن يَسُدَّ عَوَزَه ويَبذُلَ ما يَزيدُ على مؤونتِه لمن لايَكفيه ما يَجِدُه ويَكسِبُه، او لا يَقدِرُ على الكسب . هذا هو التَّنظيمُ الّذي تَدعُو اليه تعاليمُ دينِ الله الحنيف . وما خَرَجَ من ذلك الإطار، افراطاً كان او تفريطاً، يَهُدُّ الواقعَ الانسانيّ، فيُضِرُّه ويُفسِدُه ويَأتي عليه .

انتهى الجزء الرّابع من كتاب «الحيـاة»، ويتلوه الجزء الخامس ـ ان شاء الله تعالى ـ ويبتدئ بـ «الفصل الحادي والاربعين»، من «الباب الحادي عشر».

دفتر نشر فرهنگ اسلامی

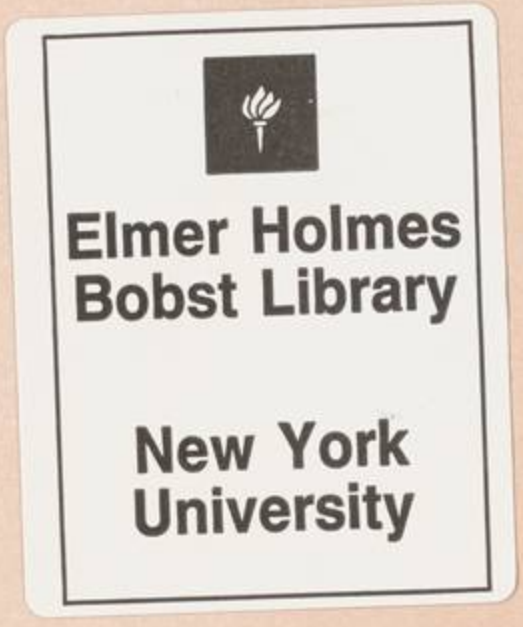
Elmer Holmes
Bobst Library
New York
University

دفتر نشر فرهنگ اسلامی
تهران، خیابان فردوسی، [illegible]
[illegible]